

7492
al-Tā'ir, Mustafā ibn Muḥammad

شرح العلامة الشيخ مصطفى بن أبي عبد الله بن محمد بن
يونس بن النعمان الطائي المسمى كثر البيان
مختصر فوفيق الرحمن على متن الكثر
للعلامة عبد الله بن أحمد بن محمود
النسفي في مذهب الإمام
الاعظم أبي حنيفة
النعمان

Sharḥ al-Tā'ir

«وبهامشه ذخائر الاشرفية في الغار الحنفية للشيخ
الإمام ابن الشحنة الحنفي يفتنا الله بهم آمين»
اورعته في هذا الكتاب ربه لئلا يلام الأئمة وإن محرابك وروحه



﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
 الحمد لله الذي كشف
 بالعلماء كل مشكل وملغز
 وأوضح بافهامهم كل
 عويص ومتشابه وميز
 وأشهد أن لا إله الا الله
 وحده لا شريك له الرفع
 الفقهاء على العباد وشرافهم
 وعزز وأشهد أن محمدا
 عبده ورسوله المؤيد بكنائه
 الذي أوضع وأعجز المنزل
 عليه في مبين آياته انما
 يخشى الله من عباده العلماء
 لبيان فضلهم الأبرز صلى
 الله عليه وعلى آله وأصحابه
 ذوى الشرف الباذخ
 والحظ الاميز ﴿وبعد﴾
 فان الفقه عماد الدين
 وحبله المتين المصعد
 الى أفق الحق المبين به
 تعرف الاحكام ويفرق
 بين الحلال والحرام ماخذه
 كتاب الله وسنة رسوله
 وبالحجى على موجه يبلغ
 المؤمن من سعادة الدارين

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

الحمد لله الذي فقه في دينه من أراد به السعادة * والصلاة والسلام على سيدنا محمد شمس
 الوجود وكثر السيادة * وعلى آله الاخيار * ومحبيه الابرار * ﴿وبعد﴾ فلما اختصرت
 شرح كنز البيان * المسمى بتوفيق الرحمن * وحذفت منه المذكور هنالك * أعني
 خلاف زفر والساقى * ومالك * وحمله أحاديث واردة في فضائل الاعمال * وحمله فروع
 لحجاء بعون الله على أحسن منوال * ثم عنى أن اختصره ثانيا بأوجز عبارة * مقتصرا
 على حل المتن بأدنى إشارة * ليسهل على مبتدئ مطالعته * ويقرب على المنتهى
 مراجعته * فشرعت مستعينا بالله قائلا ﴿اعلم﴾ بأن العبد مبتلى بأن يطيع
 الله في شباب أو يعصيه في عاقب والابتلاء يتعلق بالمشروع وغير المشروع فعلا وتركا
 فلا بد من بيان أنواع المشروعات وغير المشروعات وبيان معانيها وأحكامها
 ليسهل على الطالب دركها ووضوحها اذا علمت ذلك فالمشروع أربعة أنواع فرض
 وواجب وسنة ومسحب ويلها المباح وغير المشروع نوعان محرم ومكروه ويلهما
 المفسد للعمل المشروع وفيه فأسكل ثمانية أنواع * أما الفرض فثابت بدليل قطعي
 لا شبهة فيه وحكمه الثواب بالفعل والعقاب بالترك بلا عذر والكفر بانكار
 المتفق عليه والواجب ما ثبت بدليل ظني فيه شبهة وحكمه حكم الفرض عملا
 لا اعتقاد احتج لا يكفر جاحده والسنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مع
 الترك مرة أو مرتين وحكمها الثواب بالفعل والعقاب بالترك والمسحب ما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين وأجبه السلف وحكمه الثواب بالفعل وعدم
 العقاب بالترك والمباح ما يخير العبد فيه بين الاثمان والترك وحكمه عدم الثواب

والعقاب فعلاً أو تركاً والمحرم ما ثبت النهي عنه بلامعارض وحكمه الثواب بالترك امتثالاً لله تعالى والعقاب بالفعل والكفر باستحلال المتفق عليه والمذكور ما ثبت النهي عنه مع المعارض وحكمه الثواب بالترك امتثالاً وخوف العقاب بالفعل والمفسد هو الناقض للعمل المشرع فيه وحكمه العقاب بالفعل عمداً وعدمه سهواً قال المصنف رحمه الله تعالى بعد افتتاحه بالبسملة الحمدلة والصلاة والسلام على سيد الانام

كتاب الطهارة

غاية سؤله وقد صنف فيه العلماء ونوعوا وتقننوا في أفتائه وفرعوا فمنهم من دون الاحكام بمجردة عن الادلة ومنهم من نصب الخلاف وجمع بين الحكم والدليل والعلة ومنهم من اقتصر على المتفقة صوراً المختلفة حكماً ومنهم من اعتنى بالشوارد الغرائب التي لا يعرفها الا من غزر علماً ومنهم من دون من المسائل الفقهية ما يقع على طريق اللغز والتعمية والاحجية قصداً الى تشبيذ الازهان وتحلية للتنويع للملايل الطالب الكسلان ولم يقتنى والله الحمد التأليف في فن منها غير الاخير من اعتراف بقلة البضاعة وكثرة القصور والتقصير فاجبت أن أجمع ما وقفت عليه في هذا الباب وأبرز جميع ما عثرت عليه من هذا النوع في هذا الكتاب ولم أقف لاحد من أئمتنا على تصنيف مفرد في هذا النوع الظريف سوى تأليف للعلامة ابن العزلاطيف سماه التهذيب لذهن الألييب ذكر فيه

قدمها لانها شرط الصلوة وهو مقدم على الشروط (فرض الوضوء) الفرض لغة التقدير وشراً ما مر (غسل وجهه) الغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتيقظ طهر وأقله قطرتان في الاصح (وهو من قصاص شعره) فالباقي الى أسفل ذقنه (طولاً) والى شحمتي الاذن) عرضاً ولو بعد النبات خلافاً لابي يوسف (ويديه برقيقه) أى مع مرققيه (ورجليه بكعبيه) أى مع كعبيه والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع في جانب القدم (ومسح ربع رأسه) من أى جانب في الصحيح (و) مسح ربع (الحية) المكشوفة في رواية والاصح أنه يفترض غسل ما يلاق بشرتها كما يفترض غسل بشرة الخفيفة (وستته) أى الوضوء (غسل يديه) ثلاثاً (الى رصغيه ابتداء) أى في ابتداء الوضوء (كالتمسية) بأن يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ (وستته) (السواك) قبل الوضوء وقيل حالة المضمة (وستته) (غسل فم) ثلاثاً (و) (غسل داخل) (أنفه) ثلاثاً بما عدا جديده مع الاستيعاب (و) (ستته) تخليل الحية) بكف ما من أسفلها الغير المحرم (و) تخليل (أصابعه) أى أصابع يديه ورجليه (و) (ستته) تثليث الغسل ونيتته) أى نية رفع الحدث أو اباحة الصلاة (و) (ستته) مسح كل رأسه مرة) واحدة (و) (ستته) مسح أذنيه) ولو (بجائه) أى بجاء الرأس وادخال الاصابع في صماخه) ما (و) (ستته) (الترتيب المنصوص) بأن يبدأ أولاً بوجهه ثم بذراعيه ثم برأسه ثم بيمينه ثم برجليه (و) (ستته) (الولاء) وهو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول (و) (وستته) أى الوضوء (التيامن) أى بداهته باليمنى (و) (ستته) مسح رقبته بظاهر اليدين) ومسح المقوم بدعة (و) ينقضه خروج نجس) بالفم (منه) أى المتوضي) سواء خرج من السبيلين ولو بالظهور أو من غيرهما بشرط السيلان والرجح الخارجة من الدبر ناقضة لامن القبل والذكر (و) ينقضه (ق) هل فاه) بحيث لو لم يتكاف لخرج منه (ولو) كان القى) (مرة) بالكسر أى صفراً (أو علقاً) أى دماغاً لظافلو ما ثغماً من جوف أو رأس ناقض قل أو أكثر (أو طعماً أو ماء) ولو من ساعته بعد ما وصل الى معدته والا فلا (لا) أى لا ينقضه لو كان (بلقماً) سواء علام من جوفه أو نزل من رأسه وسواء ملاً الفم أو لا (أو دماغاً عليه البراق) بخلاف ما اذا غلب الدم أو استويا احتياطاً (والسبب) أى سبب القى) وهو الغنيان (بجمع متفرقة) عند محمد وهو الاصح

(و) ينقضه (نوم مضطجع) على الجنب (ومتورك) أى مشكى على أحد ورصيه
 (و) ينقضه (انحماه) وهو الغشي (وجنون) وهو زوال العقل (وسكر) بأن يدخل في
 مشيته تحول وفي أكثر كلامه تلغثم (و) ينقضه (قهقهة مصل) صلاة ذات ركوع
 ومجود (بالغ) وهى ما يكون مسموعا له ولغيره بخلاف الضحك والتبسم (و) ينقضه
 (مباشرة فاحشة) وهى أن يباشرها بمجردين وتنتشر آتته ويلاقى فرجه فرجها (لا)
 ينقضه (خروج دودة من جرح) كما لو خرج منه العرق المدنى وهو الذى يقال له فريث
 (و) لا ينقضه (مس ذكر) ولو بباطن الكف (و) لا لمس بشرة (امرأة) ولو بشهوة
 (وفرض الغسل غسل فيه وأنفقه) أى المضمضة والاستنشاق (و) غسسل (بدنه) أى
 ما يمكن غسله منه فيغسل السرة وبشرة اللحية ولو كتمه وتغسل فرجها الخارج ويجب
 تحريك الخاتم والقرط الضيقين (لا) يجب (دلكه) أى البدن (ولا) يجب (ادخال الماء
 داخل الجلبة للألقف) الذى لم يحن ولو جنباً (وستته) أى الغسل (أن يغسل يديه)
 ابتداء إلى رصغيه (وفرجه) وإن لم يكن به نجاسة (ونجاسة لو كانت على بدنه ثم يتوضأ)
 وضوء الصلاة فيمسح رأسه ويؤخر غسل رجليه إن كانا في مستنقع الماء والا فلا (ثم
 يفيض الماء على بدنه ثلاثاً ولا تنقض) المرأة (ضغيرة) أن بل أصلها (والواجب النقص
 وفرض) الغسل (عند) خروج (مخى ذى دفق) (ذى شهوة عند انفصاله) عن محله
 عند جماعه وعند أبى يوسف يعتبر ظهوره على وجه الشهوة أيضاً (و) فرض عند (تواري
 حشفة) وهى مازوق الختان ولو بمائل توجد معه الحرارة على الأصح (في قبل أو دبر)
 لا دعى حتى مشتهى (عليهما) أى الفاعل والمفعول لو مكفينا فلو أحدهما مكفا فعليه
 فقط وإن لم ينزل (و) فرض الغسل (عند) خروج (حيض ونفاس) بشرط انقطاعهما
 (لا مذى) وهو الذى يخرج عند الملاعبة (و) لا (ودى) وهو بول غليظ أبيض يعقب
 الرقيق منه (و) لا عند (احتلام بلا بلل) سواء كان رجلاً أو امرأة (وسن) الغسل
 (للجمعة) أى لصلاتها (والعبدن والأحرام وعرفة ووجب) الغسل على المسلمين (الميت
 ولن) أى على من (أسلم جنباً والا) أى وإن لم يكن جنباً (ندب) ويتوضأ بعاء السماء
 (وعاء) العين والبحر) وكذا بعاء النهر والبحر والثلج والبرد (وإن غير طاهر) ولو من
 خلاف جنس الأرض (أحد أو صافه) أو كها وهى اللون والطعم والرائحة (أو أنتن) أى
 يتوضأ به وإن أنتن (بالمكث لا) أى لا يتوضأ (بعاء) تغير بكمرة الاوراق) بأن خرج عن
 رقبته وسيلانه وإن لم تتغير أوصافه وكذا الماء الذى تقع فيه الباقلا والخص ونحوهما
 (أو) زال عنه اسم الماء (بالبطبخ) بخلط طاهر كالمرق والباقلا ونحوهما ولو بقى على رقبته
 (أو اعتصر من شجر) كالإيباس (أو تمر) كالغلب وكذا ما يخرج من الشجر بلا عصي
 (أو غلب عليه غيره أجزاء) أى من جهة الأجزاء إن كان المخالط مائعاً لا وصفه كاللحم
 المستعمل فإن كان المطلق رطلين والمستعمل رطلاً جاز ولو بالعكس أو استوى بال
 والغلبة فى مائع له وصف واحد كماء البطيخ بظهوره وفى مائع له وصفان كاللبن بظهوره
 أحدهما فى مائع له ثلاثة أوصاف كالخل بظهور اثنين منها (ولا) يتوضأ (بعاء) أى

مسائل فالهيام من الحيرة
 والعدة وأضاف إليها
 مسائل دونها بكتنير من
 العدة وجعل فى آخره
 طرفاً من المسائل التى لا
 لا يجوز فيها اطلاق الجواب
 ويتوقف فيها على التفصيل
 تحصيل الصواب فجمعت
 الى ما فى كتابه ما أمكننى
 جمعه من العدة والحيرة
 وأضفت الى ذلك أشياء من
 كتب الشافعية بسيرة
 وانتكرت كثيراً من
 الصور ونظمت عدة
 أجوبة عن نظم أسئلة من
 غير وسلكت فيه طريق
 الإيجاز والاختصار فرارا
 عن الاملال للانكار
 (ومعتمته) بالذخائر الاشرفية
 فى آغاز الخنفية ولم أدع
 لهذا النوع الاستيعاب ولا
 أنه لا يمكن الزيادة على
 مسائل هذا الكتاب ولئن
 فسمع الله فى الاجل ومن
 فراغ البال وبلوغ الأمل
 لا جعلته جامعاً لهذا
 الأئمة الأربع وأكون
 إن شاء الله تعالى عن أوسع
 النظر فيه وأشبع وبالله
 سبحانه وتعالى على ما
 قصدت أستعين فهو الموفق

الى كل خير والمثبت عليه
والمعين وهو حسبي ونعم
الوكيل

كتاب الطهارة *

مسائل المياه

﴿مسئلة﴾ ان قيل أى
ماء أفضل من مياه الدنيا
كلها وماء زمزم وغيرها
﴿الجواب﴾ أنه الماء
الذى ينبع من أصابع النبي
صلى الله عليه وسلم ويلغز
لها بوجه آخر فيقال أى
ماء لم ينزل من السماء ولا
خرج من الارض ولا اعتصر
من شجر ويجوز به الوضوء
﴿مسئلة﴾ ان قيل أى
ماء جار يجوز به الوضوء في
القليل منه ذون الكثير
﴿الجواب﴾ أنه منبع
العين اذا كان أربعة أذرع
في مثلها فنادونها جاز
الوضوء فيه واذا كان خسا
فما فوقها لا يجوز الوضوء فيه
وفرق بينهما بأن الكثير
يدور فيه المستعمل ولا
يخرج منه وفي المسئلة
خلاف وقد بسط الكلام
فيها في شرحي لمنظومتي
الفرق يسر الله اكملها
﴿مسئلة﴾ ان قيل أى
حوض صغير لا يجري فيه

أى كد وقع (فيه نجس) بالفتح تغير أولا (ان لم يكن عشرا في عشر) أى عشرة
أذرع في عشرة بذراع المساحة وقيل بذراع الكرباس (والا) بأن كان عشرا في عشر
وكان عميقا لا يظهر ماتحته بالاغتراف فهو (كالجاري وهو) أى الماء الجاري (ما يذهب
بنمته) وقيل ما يبعده الناس جارا وهو الاصح (فيتوضأ منه) أى من الماء
الجاري تحقيقا أو تقديرا (ان لم ير أثره) أى أثر النجس بعد وقوعه فيه (وهو لون
أو طعم أو ريح) أما لو ظهر فيه أثره فانه يكون نجسا (وموت ما) أى حيوان
(لادم له فيه) أى في الماء الدائم القليل أو في غيره من المائعات (كالبق والذباب
والزنبور والعقرب والحية والسمل والضفدع) ولو بر ياليس له دم سائل (والسرطان)
وغوها ككلب الماء وخنزيره (لا ينجسه والماء المستعمل لقربة) كالوضوء على
الوضوء اذا اختلف المجلس وكفسل اليد للطعام ومنه (أورفع حدثا اذا استقر في
مكان) وفي الكافي اذا زال عن البدن وهو الاصح (طاهر لا مطهر) للاحداث
بخلاف الاخبات خلافا للحمد (ومسئلة البئر) الخلافية بوضئها حروف (حظ)
بكسرتين صورتها جنب أو محدث مستنجع ماء انغمس في بئر بلانية ولا نجاسة يبدنه
ولم يتدلك بالماء والرجل نجسان عند الامام وعلى حالهما عند أبي يوسف وطاهران
عند محمد وهو الصحيح (وكل اهbab) هو اسم جلد غير مدبوغ ولو جلد فيل (دبغ)
حقيقه أو حكبا وكان قابلا للذباغة (فقد طهر) طاهرا أو باطنا ولا يعود نجسا باصابة
ماء مطلقا في الاصح (الاجلدا الخنزير والآدمي) فانه لا يطهر بها واذا ذبح أهل
التسمية ما قبل التطهير طهر جلده دون لحمه على الاصح (وشعر الانسان) بعد الموت
(و) شعر (الهيئة) غير المتوفى (وعظمها طاهران) سوى شعر خنزير (وتنزع البئر)
أى ماؤها ان أمكن (بوقوع نجس) وان قل كقطرة بول أو دم (لا) أى لا تنزع
(ببعرى ابل وغنم) أراد به ما لا يستكثره الناظر وكذا الزوث والخثي ولا فرق بين
صحج ومنه كسر ولابن بقر فلاة ومصر على الصحيح (و) لا بوقوع (خره حمام وعصه غور)
بخلاف خره أو زوبط ودجاج (وبول مايثو كل نجس) يخفف فلو وقع في بئر نزع الماء
كله خلافا للحمد (لا ما لم يكن حدثا) أى ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا كقوله قليل
ودم غيره تجاوز بخلاف دم استحاضة ورفاق (ولا يشرب) بول مايثو كل لحم (أصلا)
ولو لتداوى وعند محمد يشرب مطلقا وعند أبي يوسف للتداوى فقط (و) ينزع
(عشرون دلو أو سطا) وهو دلو تلك البئر (بعوت فهو فارة) كعصفور وصعوة والفارثان
كفارة والثلاثة كالذاجسة والست كالشاة وهو الصحيح (و) ينزع (أربعون) دلوا
(بنحو) أى بعوت بنحو (حمامة) كذاجسة وسمنور وجوبا وخمسون استحبابا
(و) ينزع (كله بنحو شاة أو انتفاخ) أى ينزع كله بانتفاخ (حيوان أو نفسخه)
فيه ولو صغيرا هذا ان أمكن نزعها (و) ينزع (مائتان) الى ثلثمائة (ولم يمكن نزعها
بأن كانت معينا) ونجسه هاهنا ثلاث) أى ثلاثة أيام ولياليها (فأرة منتفخة) أو
منتفخة (جهل وقت وقوعها) وقال من وقت العلم (والا) أى وان لم تكن منتفخة

أورمتفحة نجسها (مذيوم وليلة) عنده خلافا لهما (والعرق كالسور) أى عرق كل
حيوان كسوره طهارة ونجاسة الاعرق الحمار فظاهر والسور ما يقيه الشارب في اناء
أو حوض (وسور الادحى) مطلقا ولو جنباً أو حائضاً أو كافراً أو أنثى (و) سور
(الفرس وما يؤول كل لحمه طاهر) سور (الكتاب والخنزير وسباع البهائم) كاسد
وفهدوغر (نجس و) سور (الهرة) الاهلية (والدجاجة المخلاة) أى المسببة وكذا شاة
جلالة ونحوها بخلاف محبوبسة فلا يكره سورها (وسباع الطير) كالبازي والصقور
ونحوها (وسواكن البيوت) كالخية والعقرب ونحوها (مكروه) تنزيها عند وجود
غيره (و) سور (الحمار والبغل) الذى أمه أن (مشكوك) فى أنه مظهر أو لا فلو
كانت أمه فرساً أو بقرة لم يكره (يتوضأ به) أى بكل واحد من سور الحمار والبغل
(و) يتيمم إن فقد ماء (مطلقاً ولم يجد الاسور) (وأياً) من الوضوء والتيمم (قد ضح)
حتى لو توضأ ثم تيمم أو عكس جاز (بخلاف نبيذ التمر) وهو ما ألقى فيه تمرات حتى صار
حلو الكثرة رقيق سيال فاذا لم يجد غيره فعن الامام أنه يتوضأ به وقال أبو يوسف
يتيمم واليه رجع الامام وبه يفتى وقال محمد يجمع بينهما

باب التيمم

وهو لغة القصد وشرعاً قصد الصعيد الطاهر لازالة الحدث وسنته ثمانية الضرب
بباطن كفيه وأقبالهما أو أرباعهما ونفضهما وتفرج أصابعه والتسمية والترتيب
والاولاد (و) يتيمم بعده ميلاً وهو ثلث الفرمخ أربعة آلاف ذراع (عن ماء أو)
لمرض) خاف اشتداده أو امتداده باستعمال الماء أو بالتحرك للاستعمال أو لم يقدر
على استعمال الماء بنفسه فلو قدر بغيره يتيمم عنده لا عندهما والمصور فاقد الطهورين
والعاجز عنهم المرض يؤخرها عند الامام وقال لا يشبه وجوبه ويعيد وبه يفتى (أو برد)
بأن خاف الجنب أن يقتله البرد أو يعرضه ولم يجد ثوباً يديه ولا مكاناً يأويه ولا ماء
مستحلاً ولا ماء يسخن فانه يتيمم ولو فى المصر وأما المحدث فالأصح عدم جواز التيمم له
بالمصر إجماعاً (أو خوف عدو أو سبعم) يمنعه أو يخاف على نفسه الهلاك أو الخبس
أو على ماله منه أو على نفسه من فاسق عند الماء (أو) خوف (عطش) على نفسه أو
دائمه ولو كلباً وكذا الواحتاجه لجن (أو فقد آلة) الاستقاء (مستوعباً وجهه ويديه)
حتى لا بد من نزع الحاتم والسوار وتحريكهما وتحليل الأصابع وبه يفتى (مع مر فقيه)
فلو قطعت يده من المرفق مسع موضع القطع ولو فوق المرفق لا (بضر بتين) متعلق
بتيتم (ولو) كان جنباً أو حائضاً بطاهر (أى يتيمم بطاهر (من جنس الارض)
وهو ما لا يحترق ولا ينطبع كالتراب والرمل والخجر ونحوها بخلاف ما يحترق فيصير
رماداً كالشجر والحنطة ونحوها أو يلين كالخديد والرصاص ونحوها (وان لم يكن
عليه) أى على جنس الارض (نعم) أى غبار حتى لو وضع يديه على حجر لا غبار عليه ولو
مغسولاً جاز (وبه) أى بالنقع يجوز التيمم (بلا تجز) عن التراب خذ لا فالأبى يوسف
(ناوياً) أى يتيمم ناوياً بالاستباحة الصلاة أو قربة مقصودة لا تبدأ بباطهارة كصلاة

الماء يجوز الوضوء فيه ولا
ينجس بغمس اليده فيه ان
كانت متنجسة (فالجواب)
أنه حوض الحمام اذا كانت
الايدي متداولة الاغتراف
منه غرافة متداولة كالماء
داخل فيه قال فى البرازية
وعن الامام أن حوض
الحمام كالماء الجارى وعن
الامام نعم اذا كان الغرف
متداول الماء يدخل من
الانبوب ساوى الداخل
الخارج أم لا حتى لو كانت
على يد المغترف نجاسة
والحالة هذه لا تنجس
وكذلك البئر انتهى وهى
مسئلة مهمة يعنى بها
مسئلة (ان قيل أى
ماء جارى مجرى واحد ثم
يخالطه نجس يكون طهوراً
فى وقت نجس فى آخر
(فالجواب) ان هذا ما
عمل بجماءه بخص ونورة
خلط بهما ماد عذرة فالما
الجارى على ذلك نجس عند
أبى حنيفة وأبى يوسف
رحمهما الله تعالى وإذا كان
جريه قويا يكون طاهراً
(مسئلة) ان قيل أى ماء
طهور اغترف منه انسان فى
كوز طاهر فكان مافى

جنازة ومجدة تلاوة بخلاف ما لو تيمم لدخول مسجد ولو جنباً أو مس محض كذلك
(فلما) أي فلها بطل (تيمم كافر) سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة
كالصلاة أولاً كالاسلام (لا وضوء) أي أن توضع الكف يديه بالاسلام ثم أسلم فهو
متوضئ (ولا تنقضه ردة) فلو تيمم مسلم ثم ارتد العباد بالله تعالى ثم أسلم فهو على تيممه
(بل) ينقضه (ناقض الوضوء وقدره ماء فضل عن حاجته فهي تمنع التيمم) ابتداء
(وترفعه) انتهاء مطلقاً في الصلاة أو في غيرها (وراجى الماء يؤخر الصلاة) فله بالي
آخر الوقت المستحب ولو لم يرج فلا فضل صلاته في أول الوقت (وصح) التيمم (قبل
الوقت و) صح (للفرضين) وأكثر وما شاء من الواجبات والنوافل أداء وقضاء (و) صح
لاجل (خوف فوت صلاة جنازة) أي كل تكبيراتها ولو ولياً ولو جريحاً بأخرى إن
أمكنه التوضؤ بينهما فلم يتوضأ أعاد التيمم والالاء به بقي (أو) خوف فوت كل
صلاة (عبد) ولو أمماً (ولو) كانت صلاته (بناء) كما لو شرع فيها بالوضوء ثم سبقه
حدث يتيمم ويبنى خلافهما (لا) أي لا يصح التيمم (لغوت) صلاة (جمعة) صلاة
(وقت) لأن لها خلفاً بخلاف الأولين (ولم يعد ان صلى به ونسى الماء في رحله) ثم
تذكر بعد الصلاة بخلاف ما لو نسي ثوبه وصلى طارياً أو في ثوب نجس أو مع نجاسة
ومعه ما رزى بها أو قضاها نجس أو صلى بمحدثاً ثم تذكر فأنه يعيد أجمعاً (ويطلبه)
وجوباً (غلاة) وهي ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة (ان ظن) المسافر (قربه) (والا) أي
وان لم يظن قربه (لا) يفترض (ويطلبه) لزوماً (من رقيقه) ولا يعجل بالتيمم (فان
منعه تيمم وان لم يعطه الا ثمن مثله) أو بغير يسير (وله ثمنه) فاضلاً عن حوائجه
الاصلية (لا يتيمم والا) أي وان لم يكن معه ثمنه أولاً يعطيه الا بغير فاحش كدينار
لكنه (يتيمم ولو) كان (أكثره) أي أكثر بدنه مساحة في الجنابة وعدد في الوضوء
(يجز وحائتم) لا غير وكذا ان استويا (وبعكسه) وهو ما لو كان أكثر بدنه جميعاً
وأقله مجزواً (يقبل) العجم (وعجم) على الجريح (ولا يجمع بينهما) أي بين القبل
والتيمم ولو بيده قروح يضرها الماء دون باقي أعضائه يتيمم إذا لم يجد من يغسل
وجهه وقبل مطلقاً

باب المسح على الخفين

(صح) المسح (ولو) المسح (امرأة) أي لا يصح لو (جنباً) لانه لا يتأتى الاغتسال مع
وجود الخف ملبوساً (ان لبسهما على وضوء) فلو تيمم ولبس ثم وجد الماء لا يصح (تام)
فلو غسل رجليه أولاً ولبس خفيه وأحدث قبل اتمام الوضوء لا يصح ويعتبر تمامه
(وقت الحدث) أي قبله لا متصلاً به (وما وليله للقيم والمسافر ثلاثاً) من الايام والليالي
وابتداء المدة (من وقت الحدث) فلو توضع مقيم مثلاً عند طلوع الفجر وأحدث بعد ما صلى
الظهر يصح في الغدا الى مثل تلك الساعة (على ظاهرهما مرة) لا على باطنهما ولو مسح
على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخف يجوز ولو على العقب أو على ما فوق

الكعبين لا (ثلاث) أي بقدر ثلاث (أصابع) اليد أصغرها طولاً وعرضاً في الصحيح ولا بد أن يمسح مقدار ثلاث أصابع من كل رجل (يبدأ من) قبل رؤس (الأصابع) فيضع أصابع يديه على مقدم خفيه ويعدّها متوجّهاً (إلى) أصل (الساق) اتباعاً للوارد فلو بدأ من الساق حاز وكره (والخرق الكبير) في أي جانب إذا كان منفرداً يرى ماتحته (ينعنه وهو) أي الخرق الكبير (قدر ثلاث أصابع القدم أصغرها) فلو فوق الأصابع كانت هي المعتبرة والصغير والكبير سواء (وتجمع) الخرق (في خف) واحد (لا فيهما) وأقل خرق يجمع لثمن المسح ما تدخل فيه المسلة لا مادونه (بمخلاف النجاسة) المتفرقة في الخفين أو الثوب أو البدن فإنها تتجمع فإن زادت على قدر الدرهم منعت (و) بمخلاف (الانكشاف) أي انكشاف العورة ولو كان متفرقاً والجمع يبلغ ربع أدنى عضون الأعضاء المنكشفة ينع (وينقصه ناقض الوضوء وزرع خف) واحد وخفين بالاولى (و) ينقصه (مضى المدة) أن لا يخف ذهاب رجله من البرد لانه مع الضرر يصير كالجبيرة وهي غير موقته لكن يستوعبه بالمسح حينئذ (وبعدهما) أي بعد زرع الخف ومضى المدة وهو على وضوئه (غسل رجله فقط) دون بقية أعضائه (وخرج أكثر القدم) من الخف (زرع) كنزع كله في الصحيح وعن محمد بن بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع لم يبطل وهو الأصح (ولو مسح مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثاً) من الأيام والليالي (ولو أقام مسافراً بعد مسح يوم وليلة زرع خفيه وغسل رجله) (والأى) أي وإن أقام قبل مسح يوم وليلة (يتم يوماً وليلة وضع المسح على المرقوق) الشامل للخف إن كان صالحاً للمسح ولبسه قبل أن يحدث وما يلبس من الكرباس المجرد تحت الخف لا ينع المسح (و) مسح المسح على (الجورب المجلد) أي الذي وضع الجلدة على أعلاه وأسفله (و) على (المنعل) أي الذي وضع الجلدة على أسفله (و) على (التخين) أي الذي يقوم على الساق من غير شد (لا) أي لا يصح المسح (على عمامة وقلنسوة وبرقع وفازين) وهما ثنية فزاز وهو شيء يلبسه النساء والصبادون في أيديهم (والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك) كعصابة الفصد (كالغسل) لما تحتها فلو مسح على جبيرة إحدى الرجلين لا يجوز المسح على خف الأخرى (فلاتنوقت) هذه الثلاثة بوقت تنقض بعضه (ويجمع) المسح عليها (مع الغسل ويجوز) المسح عليها (وإن شدها بلا وضوء ويمسح على كل العصابة) سواء (كان تحتها جراحة أولاً) وعن ابن زياد أن مسح على أكثر جاز والأقلا وعليه الفتوى هذا إذا كان غسل ماتحتها يضره والأفعليه النزع وغسل ما حول الجراحة والمسح على الجراحة ولو ضربه مسح الجبيرة تركه (فإن سقطت الجبيرة) (عن بره بطل) المسح فلو كان في الصلاة استقبل (والأى) أي وإن سقطت لأعن بره (لا) يبطل فيمضي على صلاته (ولا يفتقر) الماسح (إلى النية في مسح الخف والرأس)

البشرة فوقعت في البثر وأخرجت حية وجب نزع جميعها لأنها إذا رأت الهرة ترمي بيولها فتوجب نزع الكل وإذا ماتت فيها النما يجب نزع عشرين دلوا إلى ثلاثين ^(مسألة) أن قيل أي رجل طاهر أنغمس في البثر أفسدها وأي رجل جنب إذا فعل ذلك لا يفسدها (فالجواب) أن الأول رجل طاهر أنغمس فيها بنية الاغتسال فإنه يفسد الماء بمعنى أنه يسلمه وصف الطهورية والثاني رجل جنب أنغمس فيها لأخراج الدلو لا يفسدها لمكان الضرورة ^(مسألة) أن قيل أي إنسان غسل بعد موته فسقط في بئر ولم يخرج منه شيء من النجاسات فنجسها أو وجب نزع جميع ماؤها (فالجواب) أنه الكافر وهي من مسائل منظومتي في الفروق قال حجة الاسلام الكرابيسي كافر ميت غسل ثم أوقع في ماء نجسه ولو غسل ميت مسلم ثم أنقى في ماء لم ينجسه وعالله بأننا علمنا بنجاسة الكافر بموته ولم يوجد ما يوجب الحكم

بطهارته وهو جواز الصلاة

عليه فاستوى وجود الغسل وعدمه لكن رأيت في البرازية الكافرا إذا وقع بعد الموت قبل الغسل في الماء نجس الماء والمسلم قبل الغسل والكافر بعده لأن عندى فيه نظرا فقد نص في النجس والمزيد على أن الكافر كالخزير قال وإن وقع قبل الغسل نجس سواء كان مسلما أو كافرا لأنه نجس والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى شئ طاهر قليل صب في بئر ولم يغير شيئا من أوصافها لكنه سلبها الطهورية (فالجواب) أنه الماء المستعمل عند محمد رحمه الله فلا يجوز الوضوء منها إلا بعد تزح عشرين دلو أو سوى المصبوب لأن الجنب عنده لا يكون مستهلكا في جنسه وإنما يزيد فيه وأصل المسئلة في كتاب الأيمان وقد أفتحته في كتابي زهر الروض والله الموفق (مسئلة) ان قيل أى بئر لا يجوز الوضوء منها لم ينزح منها دلو واحد (فالجواب) أنها بئر صب فيه الدلو الأخير من بئر وجب زح دلاء منها فإنه لا يجوز الوضوء منها ما لم ينزح دلو ويترد السؤال في دلوين وثلاثة وأربعة بحسب المصبوب فيها (مسئلة) ان قيل أى ماء

(هو) لغة السيلان وشرعا (دم ينفسه) أى يدفعه (رحم) هو منبت الولد في البطن فخرج به الرعاف ودم الاستحاضة والجراحات وما يخرج من دبرها وخرج بقوله (امرأة) ما يخرج من رحم غير المرأة بقوله (سليمة عن داء) دم الأياس والنفاس لأنه بمنزلة الداء وبقوله (وصغر) ما تراه بنت دون تسع (وأقله ثلاثة أيام) وأوسطه خمسة (وأكثره عشرة) من الأيام والليالي (وما نقص) عن الثلاثة (أو زاد) على العشرة فهو (استحاضة وما سوى البياض الخالص) من الألوان (حيض) مطلقا (ينع) الحيض (صلاة وصوما) ووطأ (وتقضيه) أى الصوم على التراخي في الأصح (دونها) أى دون الصلاة للخرج (و) ينع (دخول مسجد) ولولعبور (و) ينع (الطواف وقربان ماتحت الأزار) وهو ما بين السرة والركبة فيستمتع بماء بوط وغيره ولو بلا حائل (و) ينع (قراءة القرآن) بقصده ولو دون آية (و) ينع (مسه) أى القرآن ولو آية (الابغلاف) وهو الجلد المنفصل كالخريطة ويكره مسه بالسك وهو الصحيح (ومنع الحدث) الأصغر (المس) لا القراءة (ومنعهما) أى القراءة والمس (الجنابة والنفاس) الاقراء والآيات المشتملة على دعاء أو ذكر بنيه (وتوطأ) المائض (بلا غسل بتصرم) أى انقطاع دم الحيض (لا كثره) أى بعد عشرة أيام (و) لو انقطع (أقله) أى أقل مدة الحيض وهو عادتها (لا) توطأ (حتى تغتسل أو يعصى عليها أدنى وقت صلاة) بأن يعصى عليها زمن يسع الاغتسال والتحرية ولبس الثياب في الصحيح انقطع في آخر الوقت أو يعصى عليها وقت صلاة كامل حتى تصير الصلاة دينيا في ذمتها انقطع في أوله ولو انقطع لدون عادتها اغتسل في آخر الوقت وتصل وتصوم ولا توطأ ولا تنزح بزوج آخر ما لم تبلغ عادتها وهي طاهرة لا احتياط (والطهر المختل بين الدمين في المدة) أى مدة الحيض والنفاس (حيض) في مدة الحيض (ونفاس) في مدة النفاس (وأقل الطهر) الفاصل بين الحيضين وكذا بين النفاس والحيض (خمس عشرة يوما ولا حد لا كثره) لأنه قد يتدسنين وقد يستغرق العمر (الأعند) الاحتياج الى (نصب العادة) لأجل انقضاء العدة (في زمن الاستقرار) أى استمرار الدم فيقدر طهرها للضرورة بشهرين وعليه الفتوى فتقض عتدها بسبعة أشهر (ودم الاستحاضة) حكمه (كرعاف دائم لا ينع صلاة) لا (صوما) لا (وطأ) ولو زاد الدم على أكثر أيام (الحيض) أيام (النفاس) ولها عادة أقل من الأكثر (فما زاد على عادتها) وتجاوزا لا كثره فهو استحاضة (فإن لم يجاوزا لا كثره فالكل حيض ونفاس (ولو) كانت المرأة (مبتدأة) بأن بلغت بالدم واستمر بها (خفيضها) من كل شهر (عشرة) أيام (ونفاسها) أربعون يوما والباقي استحاضة فيهما (وتتوضأ الاستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق بطن أو انقلاب ريح) أى خروجه بفتنة (أو رعاف دائم أو جرح لا يرقأ) أى لا يسكن دمه (لوقت كل فرض ويصلون) أى المعذورون (به) أى بذلك الوضوء في الوقت (فرضا ونفلا) إذا لم يوجد منهم حدث آخر (ويبطل) وضوهم (بخروجه) أى الوقت (فقط)

تغيرت أوصافه الثلاثة بما لا يقصده المبالغة في التنظيف، ويجوز الوضوء به (فالجواب) أنه الماء الذي وقعت فيه أوراق الأشجار من الخريف فتغيرت أوصافه الثلاثة ذكره في النهاية ونقله عن الاساتذة على ما تحرر التشنيف يسر الله أكمله (مسئلة) ان قيل أي غدير مساحتها مائة ذراع في مائة وهو نجس مع أنه غير متغير بالنجاسة (فالجواب) أن هذا غدير بقي فيه ماء من نجس أقل من عشرة أذرع في مثلها ودخل فيه ماء طهور قلبه لا حتى يبلغ الارتفاع الذي ذكرناه فإنه يكون نجسا ونقل في جوابه مع الفسقه أن أبابكر العياضي يقول أنه إذا بلغ عشرين بصير طاهرا (و جواب آخر) وهو أن يكون في طريق الماء الذي يصل منه إلى الغدير نجاسة والماء يجري عليها وهو قليل ويجتمع في الغدير فكله نجس وقد توهم ذلك بعضهم في ماء بركة القيل بالقاهرة قال شيخنا العلامة ابن الهمام وهو تلميذ جدي شيخ الاسلام أبي الوليد رحمه الله تعالى في شرحه للهداية وماء بركة الغسيل بالقاهرة طاهران كان عمره طاهرا وأكثر عمره على ما عرف في ماء السطح (مسئلة)

لا بدخوله ولا بهما (وهذا) أي حكم العذورين (ان لم يحض عليهم وقت فرض الاو ذلك الحدث يوجد فيه) هذا شرط دوام العذر وشرط ثبوته أن لا يجد في وقت الصلاة زمانا يتوضأ أو يصلي فيه خاليما عن الحدث وشرط انقطاعه خلوة وقت كامل عنه (والنفاس دم يعقب الولد) أو أكثره ولو منقطه اعضوا وان لم ترد ما يجب عليها الغسل وهو المذهب واكتفيا بالوضوء وصحيح (ودم الحامل استحاضة) ولو في حال الولادة قبل خروج الاكثر ولو بعده كان نفاسا ثم انزل مستقيما فالعبرة بصدوره أو من كوسا فليسرت (والسقط) هو الذي يسقط من بطن أمه ميتا (ان ظهر بعض خلقه) كظفر وشعر (ولد) فمر عا فقصر المرأة به نفسا والامة أم ولد وتقتضي به العدة ونحو ذلك (ولا حد لاقله) أي النفاس (وأكثره أربعون يوما والزايد) على الأربعين (استحاضة ونفاس) أم (التوأمين) وهما ولدان بينهما أقل من ستة أشهر (من) الولد (الاول) وقال محمد من الأخير وانقضاء العدة من الأخير اجماعا

باب الانجاس

هي جمع نجس يطلق على الحقيقي والحكمي والخبث خاص بالحقيقي والحدث بالحكمي (يطهر البدن والثوب) وغيرهما من النجاسة (بالماء) ولو مستعملا (وبمائع مزيل كالخل وماء الورد) ونحوهما إذا عصرا نعتصر (لا) بمائع غير مزيل مثل (الدهن) واللين (و) يطهر (الخف بالدلك) بالأرض على وجه المبالغة (بنجس ذي جرم) كالزوث والعذرة والدم وهو الصحيح (والا) أي وان لم يكن النجس ذا جرم كالبول (يفسل) رطبا كان أو يابسا ملحوطا بشئ أو لا وعن الامام وأبي يوسف أنه إذا رقب به تراب أو رمل وجف طهر بذلك وهو الصحيح (و) المتنجس (عني يابس) يطهر (بالفرق) سواء كان على الثوب أو البدن غليظا أو رقيقا منيه أو منيه وهو الاصح وهذا إذا كان مستنجيا أو لا فلا يطهر الا بالفسل (والا) بأن كان رطبا (يفسل و) يطهر (نحو السيف) كالمرآة والسكين وغير المنقوش والمصدى والزجاج والخشب الخراطى (بالسح) على الأرض أو بالصوف أو خشن الاقشنة ونحوها ولا فرق بين الرطب واليابس والعذرة والبول في الصحيح (و) تطهر (الأرض باليبس) بالشمس أو الظل (وذهب الأثر) بالنسبة (للمصلاة للتميم) أي لأجله لا لشرط الصعيد الطيب في النص (وعني قدر الدرهم كعرض الكف) في المائع وفي الجامدات يعتبر الدرهم المنقأ إلى وهو عشرون قيراطا (من نجس مغلظ) وهو عند الامام ما ورد في نجاسته نص لم يعارضه آخر ولا خرج في اجتنابه والمختلف بخلافه وعنه أن المغلظ ما اتفق على نجاسته والمخفف بخلافه وهو قولهما (كالدلم) المسفوح الا دم الشهيد في حقه لا في حق غيره والباقي في اللحم المهزول ونحوه (والجر) في باقي الاشارة روايات التغليظ والتخفيف والطهارة (وخرء الدجاج وبول المالا يؤكل) لحمه ولو صيد لم يطهر (والروث) سواء كان روث ما كثر أو غيره (والخثي) وعندنا نجاسته ما خفيته وكذا بعر الابل والغنم (و) عني (مادون ريع الثوب) الكلام في الاصح (من) نجس

ان قيل أى ماء كثير مقدار
لا يجوز به الوضوء وإذا نقص
ماز الوضوء به (فالجواب)
أنه ماء حوض أعلاه ضيق
لا يساويه وأسفله عشر في
عشر يتوضأ من أسفله إذا
بلغ الماء إليه لا من أعلاه
وجعل كان المانع وقع الآن
كذا في فتاوى البرزازی
(مسئلة) ان قيل أى غدير
عظيم ظهور لو اغتسل انسان
في جانب منه متصل به
اتصالا تاما لم يجز غسله
(فالجواب) انه اغتسل في
جانب منه فيه حيفة فحقت
الجيفة لا يجوز كذا في ملتقط
السيد ناصر الدين وهو موضع
بحث لانهم لم ينصوا على أن
الغدير العظيم كالجارى وهو
لا ينحس بما ذكرولى فيه
تحقيق فيما كتبه على مواضع
الدرس من الهداية بالخائفة
الشيخونية رحم الله واقفها
(مسئلة) ان قيل أى ماء في
اناء وهو مظهر مباح أو مهلول
لا انسان ملى كطيبا وليس
بسور ومع ذلك يكره شربه
والوضوء به (فالجواب) انه
ماء في جب وقعت فيه فارة
وأخرج حية وان فعل جاز
مع الكراهة كذا في الهداية
وينبغي أن يقيد بما إذا لم تكن
الفارة هاربة من الهرة لانها
حالة الحرب ترمى ببوها فيكون
نجسا وفي موضع آخر سنور

(مخفف كبول ما يؤكل لحمه) بول (الفرس وخرطير لا يؤكل) لحمه كالصقر والبارى
وعند محمد كلها طاهرة وأما خرطير يؤكل لحمه فطاهرة اتفاقا لا الدجاج والبط والأوز
(و) عفى (دم السمك) عفى (لعاب البغل والجار وبول انتفخ كرفس الار)
والجانبان سواء (والنجس المرقى) عينه (يظهر بزوال عينه) وأثره ولو جرة هذا إذا
صب الماء عليه أو غسله في الماء الجارى فلو غسله في اجانة يطهر بالثلاث إذا عصرت في
كل مرة (أما) أى الاثر الذى (ينشق) زواله بأن يحتاج في ازالته الى شئ غير الماء
كالصابون فانه معفو عنه وان كان كثيرا (وغیره) أى غير المرقى وهو الذى لا يرى
بعد الجفاف يطهر (بالغسل ثلاثا) وجوبه وسبعا مع الترتيب ندبا في نجاسة الكلب
بخلاف عكسه للخروج من الخلاف ولا يحكم بنجاسة الماء اذا لاقى الثوب المتنجس
ما لم ينفصل عنه (والعصر) في (كل مرة) هذا اذا غسل في الاجانة فلو غسل في الماء
الجارى طهر بلا عصر وكذا اذا غسل فيه ما لا ينصرف ولا يشترط فيه التجفيف
(و) بثلاث الجفاف فيما لا ينصرف) عندهما وقال محمد لا يطهر أبدا (وسن الاستنجاء
بخوض مرقى) كدروخرة ونحوهما والاستنجاء مسبح موضع النجوى أو غسله (وما سن
فيه عدد) أى لا يقدر بالمرات الا أن يكون موبسوا فيقدر بالثلاث أو السبع في حقها
(وغسله) أى غسل موضع الاستنجاء بالماء ان أمكنه بلا كشف عورة (أحب)
وأفضل والاحرم الكشف مطلقا وان تجاوزت النجاسة المخرج وزادت على قدر
الدرهم بخلاف ما لو كشفه للاغتسال حيث لا يصير فاسدة لانه لا يتأتى بدونه (ويجب)
الغسل (ان جاوز النجس المخرج) وكان المتجاوز بانفراده قدر الدرهم فان كان أكثر
فرض (ويعتبر القدر المانع) للصلاة وهو الاكثر من قدر الدرهم (وراه موضع
الاستنجاء) فان لم يزد المتجاوز الا بالضم الزا فى المخرج لا يمنع خلافا للمحمد اذا أصاب
المخرج نجاسة من غيره لا يطهر الا بالغسل في الصحيح (ولا يستنجى بعظم و) لا (روث
و) لا (طعام و) لا (عين) لكرهه ذلك ويستنجى الرجل بأوسط أصابعه لا بجميعها
والمرأة بؤس الاصابع ويلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ولا يجوز له
الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزواله

﴿ كتاب الصلاة ﴾

هى لغة الدعاء وشرعا الاركان المعهودة المخصوصة ولما كان سبب وجوبها الوقت بينه
بقوله (وقت صلاة) (الفجر من) طلوع (الصبح الصادق) وهو البياض المعترض في
الافق (الى طلوع الشمس و) وقت (الظهر من) الزوال الى بلوغ الظل (أى ظل كل
شئ) (مثله سوى النية) أى في الزوال وقال آخروه اذا صار ظل كل شئ مثله وبه يفتى
والايسر في معرفة الزوال ما روى عن محمد وهو ان يقوم الرجل مستقبلا القبلة فاذا
صارت الشمس على حاجبه الا عين فقد زالت (و) وقت (العصر منه) أى من بلوغ الظل
مثله أو مثله (الى الغروب و) وقت (المغرب منه) أى من غروب الشمس (الى غروب
الشفق وهو البياض) الذى بعد الحمرة وقالوا الحمرة وبه يفتى (و) وقت (العشاء والوتر)

وقع في جب فأنج حيان
فوضوا به أجزأهم وإن أهرقوه
أحب إلى وهو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى (مسئلة) إن
قيل أي ما طاهر بالصفات
المذكورة أعلاه يجوز
الوضوء منه ولا يجوز شربه
وليس هو في إناه من طبع
ولا تمشمس (فالجواب) أنه
ما مات فيه مضجع بحري
وتفتت قالوا أنه لا يجوز شربه
لضرر يحصل منه ويجوز
الوضوء به لأنه حيوان مائي
ليس له دم سائل (مسئلة)
إن قيل أي ما قليل في إناه
أدخل مكاف محذوف فيه
عضوا من أعضائه بنيسة
الطهارة ولا يسلبه ذلك
الطهورية (فالجواب) أنه
ما أدخل فيه محذوف رأسه
أو خفيه يرد المسح وهل
تكون كذلك الجبيرة فيه
اختلاف كما في أصل المسئلة

ولي فيه تحريم في كتابي تشنيف
المسح بشرح الكثر والوقاية
والجمع أعاننا الله على إكماله
(مسئلة) إن قيل أي ناحية
فيها مياه متعددة في أما كن
متفرقة يكره استعمال الماء
من بعض أما كنهما دون
البعض مع استواء الكل
في الطهارة والطهورية وفي
هدم التغير والتغير الذي
لا يضر (فالجواب) إنما آبار
الحجر يكسر الحما وهي ديار

(منه) أي من غروب الشفق (إلى الصبح) (لا يقزم) الوتر (على العشاء
لترتيب) كما لا تقدم الفاتحة على الوقتية (ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر بأن
كان يبلة إذا غربت الشمس طلع الفجر كبلغار (ليجيبا) عليه (ونذ تأخير)
صلاة (الفجر) في الأمانة كلها بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده بطهارة لو فسد إلا
للحاج عذلة فالتغليس أفضل (و) نذ (تأخير ظهر الصيف والعصر) في كل زمان
(ما لم يتغير الشمس) بأن لا تحار العين في رؤية قرصها والتأخير إلى التغير يكره تحريعا
(و) نذ تأخير (العشاء إلى الثلث) والتأخير إلى النصف مباح وإلى النصف الأخير
بلا عذر مكره وتحريعا (و) نذ تأخير (الوتر إلى آخر الليل لمن يثق) من نفسه
(بالإتباء) وإن لم يثق به أو ترقب النوم (و) نذ تعجيل (ظهر الشتاء والمغرب) في
كل وقت (و) نذ تعجيل (ما فيها عين) كالعصر والعشاء (يوم غين) أي غيم (ويؤخر
غيره فيه) أي يستحب تأخير ما لا عين فيه كالفجر والظهر والمغرب في يوم الغيم (ومنع)
المسكف منع تحريم للنهي (عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع
والاستواء والغروب) مطلقا (العصر يومه) فيجوز زعم الكراهة بخلاف عصر رأسه
فانه غير جائز اعلم أن إنشاء التطوع في هذه الأوقات يجوز ويكره تحريعا أو ما قضاه
الفرض والواجب وصلاة الجنائز حضرت في غيرها والمنذور مطلقا فلا ينسحق فيها
(و) منع (عن التنفل) ولوله سبب (بعد صلاة الفجر والعصر لا) أي لا يمنع بعدها (عن
قضاء فاتنة) لا عن (سجدة التلاوة) لا عن (صلاة الجنائز) منع عن التنفل (بعد
طلوع الفجر) الصادق (بأكثر من سنة الفجر) منع عن التنفل (قبل صلاة
المغرب) بعد الغروب لا عن قضاء فاتنة وسجدة تلاوة وصلاة الجنائز (و) منع عن
الصلاة سنة كانت أو نفلا (وقت الخطبة) أي خطبة كانت لأن الاستماع في الكل
واجب (و) منع (عن الجمع بين صلاتين في وقت بعذر) إلا في عرفة ومنزلة فأن
جمع فسد لو قدم وحرم لو أخر

باب الأذان

هو لغة الإعلام وشرعا إعلام على الوجه المخصوص (سن) سنة مؤكدة على الصحيح
(للفرائض) الاعتقادية دون غيرها بتربيع التكبير في أوله (بلا ترجيع) وهو أن
يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بهما صوته (و) بلا (لحن) بزيادة حرف أو
نقصه أو تطريب (ويزيد) المؤذن (بعد فلاح أذان الفجر الصلاة خير من النوم
مرتين) وخص به لأنه يؤدي في حال نوم الناس وغفلتهم (والاقامة مثله) أي مثل
الأذان (ويزيد بعد فلاحها) أي فلاح الإقامة (قد قامت الصلاة مرتين) وترسل فيه
أي يفصل في الأذان بين كلماته (ويحذر) أي يسرع (فيها) أي في الإقامة نذبا
(ويستقبل بهما) أي بالأذان والإقامة (القبلة) ولو تركه تركه (ولا يتكلم
فيهما) فلو تكلم استأنف الأذان دون الإقامة (وليلفت) أي في الأذان والإقامة
(عينا وشمالا) مع ثبات قدميه مكانهما (بالصلاة والفلاح) أي يلتفت عينا عند سحر على

ثم ودق في جميع البخارى ان
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن استعمال آبار الخمر
وهى ديار غودالابرا النافقة
وامرهم أن يرقوا ما استقروا
منها وأن يطرحوا الجبين
وفي رواية له أيضا وأن يعلقوا
الابل العجين وهذه نقلتها
من الأغار الاسنوى ولا
استحضر فيها نقلا عن أئمتنا
وينبى القول فيها بما قاله
الشافعية لان الحديث صحيح
فيكون استعمال هذه المياه
في الطهارة وغيرهامكروها
أو حراما كذا في شرح المذهب
والله أعلم (مسئلة) ان قيل
أى ماء طهور كاف للوضوء
غير ملوك لا حدولا هو محتاج
اليه لنفسه ولا دابته يجوز
التييم مع وجوده (فالجواب)
انه ماء قليل وضع في جب في
الفلاة يجوز التيمم مع وجوده
الا أن يكون كثيرا فيستدل
به على انه للشرب والوضوء
وجوز للقي والغفر الشرب
من هذا الماء (مسئلة) ان
قيل أى حوض فيه ماء يجوز
التوضي فيه فاذا نقل ذلك
الماء منه الى حوض آخر من
غير أن ينقص منه شيء أو
يخالطه شيء يمتنع الوضوء فيه
(فالجواب) انه حوض عشر
في عشر يجوز التوضي فيه
فاذا نقل منه الماء الى حوض
أعلاه دون عشر في عشر ولكنه

الصلاة وشمالا عندى على الفلاح (ويستدير) المؤذن (في صومعته) رهى المنارة
لومتسعة (ويجعل أصبعيه في أذنيه) وان لم يفعل لحسن (ويشوب) في جميع الصلاة
والتنويب العود الى الاعلام بعد الاعلام (ويجلس بينهما) بقدر ما يحضر الملائمون
مع مراعاة الوقت المستحب (الافى المقرب) فيسكت قائما قدر ثلاث آيات قصتر
(ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا) يؤذن ويقيم (لاولى الفوائت وخبر فيه) أى في الاذان
(للباقى) ان اتحد مجلس القضاء فلو اختلف يؤذن ويقيم لكل (ولا يؤذن قبل وقت)
وقال أبو يوسف يجوز للفجر في النصف الاخر من الليل (و) ان أذن ذيله (يعاد فيه)
وكرهه اذان الجنب واقامته (باتفاق الروايات الا اذان المحدث في ظاهر الرواية
(و) كرهه اقامة المحدث) وقيل لا (و) كرهه (أذان المرأة والفاسق والقاعد) الا اذا
أذن لنفسه (والسكران) كصبي لا يعقل ومجنون ومعتوه (لا) أى لا يكرهه (أذان العبد
وولد الزنا والاعمى والاعرابي وكرهه تركهما) أى الاذان والاقامة (للسافر) أى
لا يكرهه تركهما (المصل في بيته في المصرا) لان اذان الحى واقامته يكفيه وان كان غائبا
ليس له مسجد حتى كن بمنزلة المفازة (ونذبا) أى الاذان والاقامة (لهما) أى للمسافر
والمصلى في بيته (لا) أى لا يندبان (للنساء) سواء صليين بجماعة أولا

باب شروط الصلاة

الشرط ما يتوقف عليه الشيء وليس منه كالطهارة للصلاة (هى طهارة بدنه) أى بدن
المصلى (من حدث) بنوعيه وهو النجاسة الحسية (و) من (خبث) مانع وهو النجاسة
الحقيقية (و) طهارة (نوبه) من خبث وكذا ما يتحرك بحركته أو ما يعد حامله كصبي
متنجس ان لم يستمسك والا (ومكاه) أى موضع قدميه أو واحداهما ان رفع الاخرى
وموضع جبهته على الصحيح ويديه وركبتيه ان سجد عليها والا على الظاهر لا موضع
أنفه اتفاقا (وسرعورته) عن غيره ولو حكة فلا تصح لوصلى عريانا في مكان مظلم ومعه
ساتر ولا يضر نظره اليها من جيبه وأسفل ذيله (وهى) أى العورة (ماتحت سرته الى
تحت ركبته) فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة عورة (وبدن) المرأة (الحره) كلها
(عورة الا وجهها وركبتيها وقدميها) فى الاصح (وكشف ربع ساقها عنم) جواز الصلاة
(وكذا الشعر) النازل من الرأس فى الاصح كالذى يوازي الرأس فانه عورة اجماعا
(والبطن والفخذ والعورة الغليظة) وهى البر والذكر والانثيان أى حكمها حكم
الساق فى أن انكشف ربعها (والامة) فنه أو مبدرة أو نحو ذلك (كالرجل) فى أن
عورتها من تحت سرتها الى تحت ركبتيها (وظهرها وبطنها عورة) أيضا والجنب تبع
للبطن والجنبى الرقيق كالامة والحر كالحرة (ولو وجد) المصلى (ثوبه) طهارة وصلى
عاريًا لم تجز صلاته (وخبر ان طهارة أقل من ربه) بين أن يصلى عريانا قاعدا باياعاء
وبين أن يصلى فيه قائما ركوع ومجود وهو أفضل وكذا اذا كان كله متنجسا (ولو
عدم نوبا) أى ساتر أو لوحيرا أو نباتا أو طينا يلطخها به (صلى قاعدا أو مباركوع
ومجود وهو) أى القعود (أفضل من القيام ركوع ومجود) ولو وجد ما يستر بعضها

يسمع جميع ذلك الماء يمتنع
الوضوء فيه (مسئلة) ان قيل
سباع الطير لا يكون سنورها
مكروها (فالجواب) انه روى
عن أبي يوسف رحمه الله ان
ما كان منها محبوسا يعلم
صاحبه انه ليس على منقاره
قدز لا يكره سنوره قال في
التجديد والمزيد واستحسن
المشايخ هذه الرواية فيجوز
أن يفتي بها (مسئلة) ان قيل
أي رجل مسلم مكلف يكون
سنوره نجسا (فالجواب) انه
شارب الخمر حال شربه للخمر
كذا في واقعات الحلواني
وتحفة الفقهاء (مسئلة) ان
قيل أي قرينة اذا فعلها
المكاف بنية لا تمتنع واذا
فعلها بدون نية تمت
(فالجواب) انها سمع الرأس
اذا أدخل في الاناء بنية
السمع لا تمتنع لان الماء صار
مستعملا بأول الملاقاة
وان لم ينو لا يصير مستعملا
فيصح وهذا على قول
مروج منسوب الى الامام
محمد بن الحسن رحمه الله
والصحيح عن خلافه وقد
أوفحت ذلك في كتاب
التشنيف وحررت المسئلة
كما ينبغي (مسئلة) ان قيل
أي موضع في الطهارة
الصغرى غسله فرض في وقت
وليس بفرض في وقت آخر
(فالجواب) له الذنن

وجب استعماله ويستتر القبل والذرفان وجد ما يستتر أحدهما قيل يستتر القبل وقيل
الدبر (النية) وهي ارادة الدخول في الصلاة جزما (بلا فصل) بينها وبين التحريمة
بعمل يمنع الاتصال كالاكل والشرب بخلاف المشي لادراك الجماعة فانه لا يقطعها
ولا تعتبر النية المتأخرة عن التكبير في ظاهر الرواية (والشرط أن يعلم المصلي بقلبه
أي صلاة يصلي) فان لم يعلم الا بالتمأل لم تجز والمذهب أنها تجوز بنية متقدمة ان لم
يفصل بأجنبي سواء كان بقدر على الجواب من غير تفكير أو لا (ويكفيه مطلق النية)
أي نية الصلاة (للفعل والسنة) والوتر (والتراويح) على المعتد (وللفرض شرط تعيينه)
أي تعيين أنه فرض (كالعصر مثلا) فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم ولم يميز الفرض من
غيره ان نوى الفرض في الكل جاز والا لا ولا يشترط نية أعداد الركعات (والمعتدي)
في الفرض أو النقل (ينوى المتابعة أيضا) أي ينوى الصلاة ومتابعة امامه (وللمنازة
ينوى الصلاة لله تعالى والدعاء للميت) فيقول أصلي لله تعالى داعيا لهذا الميت
(واستقبال القبلة) لغير الخائف (فلا يمكن) المشاهدة للكبعة (فرضه اصابة عينها) اجماعا
(وغيره) أي لغير المشاهدة فرضه (اصابة جبهتها) ولو عكة في الصحيح ولا بأس بالانحراف
ان بقي شيء من سطع الوجه مسامتا للكبعة أو هوأتمها (والخائف) من عدو أو وسيع
والمريض ولو وجد من يوجهه عند أبي حنيفة ومن كان على خشية في البحر (يصلي الى
أي جهة قدر من استثبت عليه القبلة) لعدم ظهور دليلها كحارب الصحابة
والتابعين في القرى والامصار كالنجوم في المفاوز والبحار والا فن أهل ذلك المكان
العالم بها (تحري) فان أخطأ لم يعد فان علم به أي بالخطأ (في صلاته) أو تحول رأيه
(استدار) وبني حتى لو صلى كل ركعة لجهة جاز (ولو تحرى قوم) عند اشتباه القبلة
(جهات) مختلفة (وجعلوا حال امامهم تجزيم) تلك الصلاة ومن تيقن منهم مخالفة
امامه في الجهة أو قدمه عليه حالة الاداء لم تجز صلاته

(باب صفة الصلاة)

(فرضها التحريمة) قائما ناطقا بحيث يسمع نفسه ان لم يكن به صمم (والقيام) في غير
النفل بحيث لو مديديه لا ينال ركبتيه (والقراءة والركوع) وهو انحناء الظهر
بحيث لو مديديه نال ركبتيه (والسجود) بجمهته رقد ميه ووضع أصبع واحدة شرط
(والقعود الاخير قدر التشهد) الى عبده ورسوله في الاصح (والخروج) من الصلاة
(بصنعه) أي بفعله المنافي لماران كونه تحريرا والصحيح أنه ليس بفرض اتفاقا بل
واجب (وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة) أو ثلاث آيات قصارا الى الفاتحة أو آية
طويلة بقدرها (وتعين القراءة في الأولين ورعاية الترتيب في فعل مكرر) في ركعة
واحدة كالسجدة حتى لو نسي سجدة من الأولى قضاها ولو بعد السلام وسجد للسهو
أما تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ففرض (وتعذيل الأركان)
أي تسكين الجوارح في الركوع والسجود بقدر تسبيحة وقال أبو يوسف انه فرض
(والقعود الاول) ولو نفي نفل على الاصح وأراد بالاول غير الاخير (وقراءة التشهد)

والعارض قبل نبات اللحية
غسله فرض وبعد نباتها
ليس بفرض كذا في الحيرة
وهذا في العارض على قول
أبي يوسف وفي الذقن
بالإتفاق والله أعلم (مسئلة)
ان قيل أى عضو في الطهارة
الصغرى يسن غسله ست
مرات وهو يغسل ست
مرات (فالجواب) أنه ما
اليدان يسن غسلهما في
ابتداء الوضوء ثلاثا وعند
غسل اليدين ثلاثا (مسئلة)
ان قيل أى وضوء يجب فيه
غسل جميع أعضاء الوضوء
مرتين ومسح الرأس مرتين
(فالجواب) انه وضوء رجل
عنده ما أن في انا من أحدهما
ما ورد منقطع الراححة
والآخر ما طهور ولم يعرف
الماء من ماء الورد فانه يجب
عليه الوضوء بكل منهما
ليكون محصلا للطهارة بيقين
(مسئلة) ان قيل أى عضو
يستحب فيه بل يسن لكل
عضو أن يغسل ست مرات
(فالجواب) انه في الصورة
السابقة فانه ثلث الغسل
بكل منهما يحصل بكل عضو
ست غسلات (مسئلة) ان
قيل أى وضوء يسن فيه
غسل بعض الأعضاء اثنتي
عشرة مرة (فالجواب) أنه
وضوء من عنده ما أن في
انه من أحدهما نجس ولا

في القعدتين على الصحيح (ولفظ الاسلام) مرتين دون عليكم (وقوت الوتر) وهو
مطلق الدعاء وكذا تكبير القنوت (وتكبيرات العيدين) وكذا تكبير ركوع
الثانية منهما (والجهر والاسرار فيما يجهر به) ويسر) فيه لف ونشر مرتب الاول
للادول والثاني للثاني (وسنن لرفع اليدين للتخريجة ونشر أصابعها) أى تر كها بجاملها
(وجهر الامام بالتكبير) وكذا بالتسميع والسلام لحاجته الى الاعلام بالشروع
والانتقال وأما الموقوف والمنفرد فيسمع نفسه (والثناء) أى قراءته وهو سبحانه اللهم
الح (والتعوذ والتسمية والتأمين) وكونهن (مرار ووضع يمينه على يساره تحت سترته)
وأما المرأة والخنثى المثل فيضعان على الصدر (وتكبير الركوع) كذا الرفع
منه) بحيث يستوى قائما والتسميع والتحميد عند الرفع منه (وتسبيحه) أى تسبيح
الركوع بأن يقول سبحان ربي العظيم (ثلاثا) وأخذ ركبتيه بيديه وتفرج أصابعه
وتكبير السجود وتسبيحه) أى تسبيح السجود بأن يقول سبحان ربي الاعلى (ثلاثا)
ووضع يديه وركبتيه على الارض (واقتراش) الرجل (رجله اليسرى ونصب)
رجله اليمنى في القعدتين (والقومة) بين الركوع والسجود (والجلسة) بين السجدة
(والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) في القعدة الأخيرة (والدعاء) بما يستحسن
سؤاله من العباد (وأدائها نظره الى موضع سجوده) قائما والى قدميه راكعا والى أرنبتيه
ساجدا والى حجره قاعدا والى منكبيه الايمن واليسر مسلما (وكظم فمه) ولو بأخذ شفته
بسنه (عند الثناؤب) وان تعذر يضع ظهر السكف على الفم (واخراج) الرجل (كفيه
من كفيه عند التكبير) الاول للضرورة كبرر أما المرأة فتجعل يديها في كفيها (ودفع
السعال ما استطاع والقمام) لامام ومؤتم (حين قيل) في الإقامة (حتى على الفلاح
وشروع الامام مذقيل قد قامت الصلاة) في المرة الاولى ولو أخر حتى أتمها لا بأس به
اجماعا وهو قول أبي يوسف

(فصل) في كيفية تركيب أفعال الصلاة (وان أراد المصلى الدخول في
الصلاة كبر) لو قادرا (ورفع يديه حذاء أذنيه) والامة كالرجل والحررة ترفع حذاء
منكبيها (ولو شرع) المصلى (بالتسبيح أو التهليل) أو غيرها من كل ذلك كبر على
التظيم ولو مشتركا كالرجيم والكريم في الاصح وخصه أبو يوسف بالله أكبر والله
الاكبر والله أكبر أو الله الكبير (أو) شرع (بالفارسية) أى غير العربية من أى
لسان كان (صح) سواء كان يحسن العربية أولا وعندهما لا يصح الا اذا كان لا يحسن
العربية وقد صرح رجوعهم الى قوله في الدر عن التمارخانية أن الشروع كالنبلية به ص
مطلقا اتفاقا (كما لو قرأها) أى بالفارسية حال كونه (عاجزا) عندها واليه صرح رجوع
الامام (أودج ومعى) (صح) (لا) أى لا يصح (باللهم اغفر لي) ونحوه كما لا به صرح بالجملة
(ورض) الرجل (يمينه على يساره تحت سترته) وهو سنة قيام له قرار فيه ذكر مسنون
فيضع مال الثناء والقنوت وصلاة الحنازة لافي القومة بين الركوع والسجود وبين
تكبيرات العيدين لعدم القرار (مستغفها) أى قائلا سبحانه اللهم الح ويستغفح كل

عيزه قال في البرازية ان
 اختلطت الاواني الطاهرة
 بالنجسة والغلبة للطاهر
 يجوز والا في حال الضرورة
 للشرب لا للوضوء بل يتيمم
 ومع هذا الوضوء بالماءين ان
 مسح موضعا واحدا بالماءين
 لا يجزيه لانه اختلط الماء
 الطاهر بالنجس وان مسح
 موضعين يجوز لان المسح
 بالطاهر يخرج عن العهدة
 ثم اذا مسح بالنجس موضعا
 آخر نجس لكن ليس
 عنده ما يغلبه ويعذر بجمله
 (مسئلة) ان قيل أى وضوء
 يجب فيه مسح الرأس مرتين
 في موضعين متغايرين ولا
 يصح ان مسح في موضع واحد
 (فالجواب) أنه الوضوء
 المذكور في الصورة السابقة
 يسن فيه غسل كل من اليدين
 بكل من الماءين ست مرات
 وقد علم وجهه مما تقدم
 (مسئلة) ان قيل أى فرض
 يكون تعدد مسنة (فالجواب)
 أنه غسل اليدين الى الرسغين
 في ابتداء الوضوء حتى لا
 يكون غسلهما عند غسل
 اليدين الى المرفقين فرضا
 (مسئلة) ان قيل أى رجل له
 الوضوء عند اعادة الحدث
 (فالجواب) انه رجل أراد
 معاودة أهله يستحب له
 الوضوء لانه أنشط كذا في
 الحديث من فتاوى البرازي

مصل الا المقتدى اذا شرع امامه في القراءة (وتعوذ سرا) اماما أو منفردا (للقراءة) اذ
 التعوذ تدعى القراءة (فيأتى به المسبوق) لقراءته (لا المقتدى) لعدمها (ويؤخر) الامام
 التعوذ (عن تكبيرات العيدين) لقراءته بعدها (ومعنى) غير المؤتم (مراعى) أول (كل
 ركعة) لا بين الفاتحة والسورة (وهي آية من القرآن) أنزلت للفصل بين السور ليست
 من الفاتحة ولا من كل سورة (وقرأ الفاتحة) وقرأ بعدها (سورة أو ثلاث آيات)
 قصار أو آية طويلة (وأمن) أى قال آمين (الامام والمأموم سرا) أى يسن استمراره
 مطلقا لجميع (وكبر) المصلى للركوع (بلامد) أى بلا اشباع حركة الهمزة المقرط والممد
 الفاحش سواء كان في قوله الله أو في همزة كبر لانه مبطل (وركع ووضع يديه على
 ركبتيه وفرج) في الركوع (أصابه وبسط ظهره) حتى لو وضع على ظهره قدح ماء
 لاستقر (وسوى رأسه بعجزه) أى لا ينكسه ولا يرفعه (وسج فيه) أى في الركوع
 (ثلاثا) سواء كان اماما أولا (ثم رفع رأسه واكتفى الامام) عند الرفع من الركوع
 (بالتميم) بأن يقول مع الله لمن حمد فقط (واكتفى المؤتم) أى المقتدى (والتفرد
 بالتحميد) وصفة التحميد بنالك الحمد أوربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو اللهم
 ربنا ولك الحمد وهو الاحسن وقيل يأتى المنفرد به ما هو الاصح (ثم كبر) لل سجود
 (ووضع ركبتيه) على الارض (ثم يديه) ضامأ أصابعه (ثم وجهه بين كفيه) بكس
 النهوض (وسجد بأنفه) أى على ماصلب منه (وجهته) جميعا (وكبر بأحدهما)
 وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الابد ذروا اليه صعر رجوعه وعليه الفتوى (أو يكور
 عمامته) وهو دورها ان وجد حجم الارض أو على قاض ثوبه (وأبدى ضبعيه) أى أظهر
 عضديه في غير زحمة (وجاف) أى أبعد بطنه عن فخذه ووجه أصابع رجليه نحو
 القبلة (وسج فيه) كل مصل (ثلاثا والمرأة تخفض) فلا تبدى عضديها (وتلرق بطنها
 بفخذيهما ثم رفع رأسه) الى قرب القعود على العتد (مكبرا ورجلس) بين السجدين (مطمئنا
 وكبر) للسجدة الثانية (وسجد مطمئنا) وكبر (للهوض) أى للقيام (بلا اعتماد)
 يديه على الارض (و) بلا (قعود) عند رفع الرأس من الثانية الى القيام (و) الركعة
 (الثانية كالاولى) فيفعل فيها مثل ما فعل في الاولى (الا انه) أى المصلى (لا يثنى) فيها
 (ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا) في سبعة مواطن تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد واستلام
 والصفا والمروة وعرفات والجرات وقد ضبطها المصنف (في) حروف (فقهس صحيح)
 وصفة الرفع في هذه المواضع مختلفة في الثلاثة الاول حذاء الاذنين وفي استلام الحجر
 وعند الجرتين حذاء منكبهما جاعلا باطنهما نحو الحجر في الاول وفي الثاني نحو الكعبة
 وعند الصفا والمروة يرفعهما كالداهي نحو ابطيه باسطا كفيه نحو السهأو ويكون بينهما
 فرجة وان قلت (واذا فرغ من سجدة الركعة الثانية افتش رجله اليسرى وجلس
 عليها ونصب يميناه وجه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه
 وهي) أى المرأة (تتورك) أى تخدج رجلها من جانبها الايمن وتتمكن ورکها من
 الارض لانه أسرتها (وقرأ) المصلى (تشهد ابن مسعود) وجوبا كما يحتمل في البحر وكلام

(مسئلة) ان قيل أى وضوءه
وغسل لايحوز فيه الايمان
بشيء من السنن الفعلية
كالتكرار ونحوه (فالجواب)
انه وضوء رجل ضاق عليه
وقت الصلاة فلو أتى بذلك
خرج الوقت ذكره الاسنوى
(مسئلة) ان قيل أى طهارة
لا تبطل بوجود الحدث
وتبطل بعدمه (فالجواب)
انها طهارة العذور
كالمسحاضة ومن بعننا هالاه
اذا انقطع وقت صلاة كاملة
بطلت طهارته واذا وجد فيه
بقيت الطهارة (مسئلة) ان
قيل أى رجل صاحب جرح
سائل ولا يعطى له حكم
صاحب الجرح السائل
(فالجواب) انه رجل منع
الجرح من السيلان بعلاج
الحشو ونحوه فيخرج من
أن يكون صاحب جرح
سائل وكذا المقتصد
والستحاضة فان لم يقدر على
منع السيلان فهو معذور
بخلاف الحائض والنفساء
اذا قدرتا على منع السيلان
حيث لا تخرج عن كونها
حائضا ونفساء (مسئلة) ان
قيل أى رجل عرقه ينقض
وضوءه وينجس ثوبه
(فالجواب) انه مدمن الخمر
وهذا فرع غرب جدا
ماخوذ من كلام الامام
الزاهدى في شرحه المختصر

غيره يفيد ثوبه فان زاد في القعود الاول بأن قال اللهم صل على محمد سهوا ومجدا للسهو
وتشير عند الشهادة بالمسجدة على المعتد (ولم يبعد) الر كعتين (الاوليين) من الغرض
(اكتفى بالفاتحة) مع غنية له عن قراءتها حتى لو سمع فلانا أو سكت قدرها جاز والقعود
الثاني في صفة الجلوس (كلاؤل وتشهد) في القعدة الثانية (وصل على النبي صلى الله
عليه وسلم) فيها (ودعا بما يشبه ألفاظ القرآن والسنة) نحو اللهم اغفر لي (لا) بما يشبه
(كلام الناس) وهو ما لا يستحيل سؤاله منهم نحو اللهم اعطني كذا وكذا (وسلم مع
الامام كالحرية) أى كما يكبر التكبير الاول معه وقالوا لا فضل فيه ما بعده (عن
يمينه) أى سلم عن يمينه (ويساره) نازيا بالقوم والحفظة) ولا يعين عدد والاعتبار
بالحفظة دون المكتبة ليشمل كل مصل ولو عمزا (و) ناويا (الامام في الجانب الايمن)
ان كان فيه (أو اليسر) ان كان فيه (أو) ناويا (فيهما) أى في التسليمتين على الاصح
(لو) كان الامام (محاذيا) للعتدى (ونوى الامام) أيضا (القوم بالتسليمتين) في الاصح
* (فصل وجهر) الامام وجوبه بحسب الجماعة فان زاد عليه أساء (بقراءة الفجر
وأولي العشاءين) أى المغرب والعشاء (ولو) كان الفجر والعشاء أن (قضاءه)
جهر بقراءة (الجمعة والعيدين) والترابيح والوتر بعدها (ويسر في غيرها) أى في غير
هذه الصلوات (كمتنفل بالنهار) فانه يسر (وخير المنفرد فيما يجهر) أى في صلاة
يجهر فيها أن أدى والا فضل الجهر ويكتفى بأدائه وفي السرية يخافت حقا على المذهب
(كمتنفل بالليل) فانه يجيز (ولو ترك) المصلى (السورة في أولي العشاء قراها) وجوبا
(في الاخرين مع الفاتحة جهرا) وهو الاصح وفي رواية يخافت بهما (ولو ترك)
المصلى (الفاتحة) في الاوليين (لا) يقرأها في الاخرين للزوم تكرارها (وفرض)
القراءة آية ولو قصيرة من الفاتحة أو غيرها ان كانت كلمتين كلم يلد أو أكثر نحو فقتل
كيف فذروا كلمة كدها متان أو حرفا كص فالاصح عدم الجواز وقال لا بد
من ثلاث آيات قصارا وآية طويلة (وستنها في السفر الفاتحة وأى سورة شاء) هذا اذا
كان على عجلة من السير ولا فيقرأ في الفجر والظهر نحو البروج وفي العصر والعشاء
دون ذلك وفي المغرب بالقصار جدا (وستنها في الحضر طوال المفصل) من الحجرات
الى آخر البروج (لو) كان (خجرا أو ظهرا) واتسع الوقت (وأوساطه) منها الى لم يكن
(لو) كان (عصرا أو عشاء وقصاره) منها الى آخره (لو) كان (مغربا وتطال) قراءة
(أولى الفجر) على وجه السنة اجماعا بقدر الثلث وقيل النصف (فقط) وفي سائر
الصلوات كذلك عند محمد واطالة الثانية على الاولى بثلاث آيات تكرر تنزيها
اجماعا في غير ما وردت به السنة (ولم يتعين شيء من القرآن لصلاة) على سبيل
الفرض بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب ويكره التعيين كالسجدة وهل أتى لفجر كل
جمعة (ولا يقرأ المأثور) ولو الفاتحة في السرية فان قرأ كرهه تعالى بل يستمع ان جهر
(وينصت) ان أمر (وان) وصلية (قرأ) لامام (آية الترغيب أو التهيب) وكذا الامام
لا يستعمل بغير القراءة سواء أم في الغرض أو النفل وكذا المنفرد في الغرض أما في

القدوري في مسئلة مرق
 الدجاجة فانه نقل عن غير
 الاصول ان عرق الدجاجة
 الجلالة نجس ثم قال فعلى
 هذا يكون عرق مدم من الخمر
 نجسا بل أولى لان تأثير
 المانع في العرق فوق تأثير
 غيره وقال وما أسمع من
 كان عرقه نجسا يكون ناقضا
 لوضوئه على قاعدة المذهب
 لانه خارج نجس وهو
 يخرج ظاهر (مسئلة) ان
 قيل أى شئ ينقض الوضوء
 وليس بهقهة ولا نوم ولا
 شئ خارج من البدن
 (فالجواب) انه الانحسار
 والجنون والسكر (مسئلة)
 أى رجل يجب عليه الوضوء
 من الاشهاد (فالجواب)
 انه رجل خرج منه المذى
 يقال أشهد الرجل اذا
 امذى نقلته من خط ابن
 وهبان في كتابه الذى سماه
 الاجوبة المفصلة (مسئلة)
 ان قيل أى شئ يخرج من
 ذكر الانسان ويسيل ولا
 يجب بخر وجهه وضوءه ولا
 غسل (فالجواب) ان هذا
 الخارج دهن قطره انسان
 في احليله فغاب فيه ثم حال
 منه لا يعيد الوضوء عند أى
 حنيفة رحمه الله تعالى
 خلافا لابي يوسف لان
 بينه وبين الجوف حائلا
 وانه لم يفسد وضوءه فلم يحتلط

النفل فلا بأس بان يسأل الجنة أو يتعوذ من النار (أو خطب أو صلى) الخطيب (على
 النبي صلى الله عليه وسلم) الا أن يقرأ الخطيب بأمرها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
 الآية فيصلى السامع في نفسه (والنائب) أى البعيد (كالقريب) في افتراض الانصات
 (باب الامامة)

(الجماعة سنة) في الصلوات الخمس وما في حكمها كالترابيح ورتبه بعد هادون النفل
 (مؤكد) أى شبهة بالواجب في القوة اما في الجمعة والعيدين فشرط الجواز (والاعلم)
 بأحكام الصلاة اذا كان يحفظ فرض القراءة (أحق بالامامة ثم الاقرأ) أى الاحسن
 تجويدا (ثم الاورع) الورع الاحتراز عن شبهة الحرام (ثم الاسن ثم أحسنهم وجها) الى
 آخر ما ذكره في أصله فان استواء أقرع بينهم أو الحمار للقوم ولو قدموا غير الاولى
 أساؤا بلائهم (وكره امامة العبد) ولو معتقا (والاعرابي) الجاهل (والفاسق والمبتدع)
 أى صاحب بدعة لا يكفر بها كالذي ينكر الرأية بخلاف صاحب البدعة المكفرة
 كن ينكر خلافة الصديق فلا تصع امامته (والاعبي) ان لم يكن أفضل القوم وينبغي
 حرمان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الزنا بحر (وولد الزناو) كره (تطويل)
 الامام (الصلاة) بالقوم زيادة على قدر السنة تحريرا (و) كره تحريرا (جماعة)
 النساء (وحدن) فان فعلن يقف الامام (منهن) وسطهن كالعراة أى كما يقف امام
 العراة وسطهم (ويقف الواحد عن يمينه) أى الامام محاذ ياله وان كان المقتدى أطول
 فوقع محذوفا امام الامام لم يضربه وان صلى عن يساره أو خلفه كره (ويقف) الاثنان
 خلفه) فلو توسطهم اكره تنزيها وان كثر القوم كره تحريرا (ويصف) الامام (الرجال)
 ثم الصبيان ثم الحنائى ثم النساء) بأن يأمرهم بذلك (فان حاذته) ولو بعضوا واحد وخصه
 الزيلعي بالساق والسكعب (مشتها) حالا كبنت تسع مطلقا وثمان أو سبع لو سالحة
 للجماع أو ماضيا كبحوز (في صلاة مطلقا) خرجت الجنان (مستكره تحريرة) بأن يكونا
 بانين تحريرهما على تحريرة الامام (وأداء) ولو حكما كلا حقين بعد فراغ الامام بخلاف
 المسبوقين والمحاذاة في الطريق (في مكان متحد) فلو كان على دكان مثل قامة الرجل
 وهي على الارض أو بالعكس لم تفسد (بلا حائل) كاستطوانة ونحوها (فسدت صلاته)
 لو مكثوا الا لا (ان نوى) الامام (امامتها) وقت شروعه لا بعده ولا فسدت صلاتها كما
 لو أشار اليها بالتأخر فلم تتأخر وشرطوا كونها عاقلة في ركن كامل وكون الجهة متحدة
 (ولا يحضرن الجماعات) مطلقا ولو محائثر في الفجر وغيره وعليه الفتوى (وفسد اقتداءه)
 رجل بامرأة) وخنثى (أو صبي) مطلقا ولو في جنازة ونقل وهو المختار (وطاهر بعددور
 وقارى بأبى) وهو الذى لا يحسن القراءة ولا الكتابة (ومكتس) أى لا بس (بعار وغير
 موم) وهو الذى يصلى بركوع ومجود (عوم) أى عاجز عنه (وما) ومفترض بمنقل
 (وبفترض) فرضا (آخر) لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا (لا) أى لا يفسد اقتداءه
 متوض بعتيمة (ولا) غاسل (رجليه) بما سمع على الخف أو الجبيرة (و) لا قائم بقاعد
 يركع ويسجد (و) لا قائم (بأحدب) أى منح (و) لا (موم بمشله) الا أن يومي الامام

بالنجاسة بخلاف ماذا
احتقن به من النجيس
(مسئلة) ان قيل أى طهارة
تنقض الطهارة (فالجواب)
انها طهارة العذو و زوال
عذره (مسئلة) ان قيل أى
طهارة متيقنه تزول بالشك
فى الحدث (فالجواب) انها
طهارة من نام لان النوم
ليس نفسه حدثا وانما هو
مظنة الحدث فادبر الحكم
عليه ولا يتيقن فيه بوجود
الحدث كراه الاسنوى فى
الغازه (مسئلة) ان قيل أى
حدث تيقنه ويشك فى
الطهارة ومع ذلك لا يأخذ
بتيقن الحدث (فالجواب)
انه حدث من كان محدثا
فتوضأ فشكل فى بعض
أعضائه بعد تمام وضوئه
فانه يغنى عليه ولا يلزمه
الاثبات بالشكوك فيه اذا
تكرر ذلك منه وهذه الصورة
ذكرها الشيخ كمال
الدين الاسنوى قال ولا
يكفى ما ذكرناه لانه يشاك
فى أصل الطهارة لافى
طريان الحدث (وجواب
آخر وهو ان يقال انه رجل
محدث جلس للوضوء ومعه
ماء ثم قام وشك انه قام قبل
الوضوء أو بعده لا يتوضأ لانه
أخذ الماء والجلوس دليل
الوضوء غالبا (مسئلة) عكس
هذه ان قيل أى رجل متوضئ

مضطجعا والمؤتم قاعدا أو قائما فلا يجوز على المختار (ومتنفل بفترض وان ظهر أن
امامه محدث) أو جنب أبوى ثوبه أو بدنه نجاسة (أعاد) المقتدى ويلزم الامام اعلام
القوم لومعينين بالقدر الممكن ولو بكباب أو رسول ولو أخبر الامام انه كان مجوسيا
لا يقبل قوله وصلاة القوم جائزة (وان اقتدى أى وقارى بأى أو استخلف أميا فى
الآخرين) ولو فى التشهد (فسدت صلاتهم)

باب الحدوث فى الصلاة

(من سبقه حدث) معاوى غير مانع للبناء كالجنباء (توضأ) على الفور وبني ولو منفردا
أو امرأه والاستئناف أفضل (واستخلف) من يصلح للامامة (لو) كان المحدث (اماما)
والمدرک أولى من لاحق ومسبوق (كما) يستخلف (لوحصر) أى يحجز (عن القراءة
وان خرج) أى المصلى (من المسجد بظن الحدث) فعلم أنه لم يحدث (أو جن أو احتلم) بأن
نام فيها (أو انغمى عليه استقبل) وان صلى فى الصحراء فلو اماما فالعبرة بالمجاورة الصوفى لو
تأخر وللمجاورة السرة أو موضع السجود لو تقدم ولو منفردا فلو وضع سجوده من كل جانب
(وان سبقه حدث بعد التشهد توضأ وسلم وان تعمد) أى الحدث بعد التشهد قبل
السلام (أو تكلم بتمت صلاته وبطلت الصلاة) ان رأى متيمم) أو المقتدى به (ماء)
كافيا للوضوء وقدر على استعماله (أو تمت مدة مسحه) وكان واجدا للماء (أو زرع خفيه
بعمل يسير) فلو يعمل كثير تمت صلاته اتفاقا (أو تعلم أى سورة) أو آية بأن تذكرها
أو قرئت عنده لحفظها (أو وجد عارثا) تجوز فيه الصلاة (أو قدره يوم) على الركوع
والسجود (أو ذكر) صلاة (فائتة) عليه أو على امامه وفى الوقت سعة وهو صاحب
ترتيب (أو استخلف) الامام القارئ (أميا) وقيل لا فساد لو كان بعد التشهد بالاجماع
وهو الأصح (أو طلعت الشمس فى الفجر أو دخل وقت العصر فى الجمعة) على اختلاف
القولين (أو سقطت جبرته عن بره) أو زال عذره المعذور (بأن لم يعد فى الوقت الثانى
وبطلان الصلاة فى هذه المسائل قول أبى حنيفة وعندهما تمت وبطل ما بقي (وصح
استخلاف المسبوق) والمدرک أولى كالمص (فلو أتم) المسبوق (صلاة الامام) قدم مدركا
للسلام ثم لو أتى بجناف كقهقهة (تفسد بالنافى صلاته) أى المسبوق (دون) صلاة
(القوم كما تفسد) صلاته (بقهقهة امامه لدى) أى عند (اختتامه) خلافا لهما (لا) أى
لا تفسد صلاة المسبوق (بخروجه) أى الامام (من المسجد وكلامه ولو أحدث) المصلى
(فى ركوعه أو سجوده توضأ وبني وأعادهما) أى الركوع والسجود وجوبا (ولو ذكر
را كعاه أو ساجدا أو سجدة فمكدها لم يعد هما) والافضل أن يعيدهما (وتعين المأموم
الواحد للاستخلاف بلائمة) فإذا توضأ الامام دخل معه فى صلاته لنحو الامامة اليه

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(يفسد الصلاة التكلم) ولو ساهيا أو مخطئا (والدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم
السنى ثوبا (والانين) وهو أن يقول آه (والتأوه) وهو أن يقول أوه وارتفع بكانه

شك في الحدث يجب عليه
الوضوء ولا يأخذ بيقين
الطهارة (فالجواب) أنه
تد كدخوله الخلا لا الحدث
بل شك فيه يتوضأ لانه
دليل الحدث غالب ذكره
في البرازية عن محمد وخرج
عليه الجواب الذي قبله
(مسئلة) ان قيل أى
متوضئ ينتقض وضوءه
بالقهقهة قبل الشرع في
الصلاة ولو شرع فيها قهقهة
لا ينتقض وضوءه (فالجواب)
ان هذا رجل أدرك أول
الصلاة مع الامام فسبقه
الحدث فذهب ليتوضأ يدين
فجاء وقد فرغ الامام فصلى
تلك الركعة وخجل قبل
التسليم لا وضوء عليه لانه
كان خلف الامام وقد سلم
الامام فخرج بسلامه من
الصلاة فلم تكن قهقهة
ناقضة وهذا قياس قول محمد
أما على قولهما فعليه
الوضوء **(مسئلة)** ان قيل
أى رجل عاقل بالغ قهقهة في
صلاة ذات ركوع وسجود
فلم ينتقض وضوءه (فالجواب)
أنه رجل نام في الصلاة
قائماً وقهقهة لا ينتقض
وضوءه لان القهقهة انما
جعلت حادثة بشرط أن
تكون جنابة وفعل النائم
لا يوصف بالجنابة **(مسئلة)**
اذ قيل أى رجل مكف

بصوت ان حصل منه حروف (من وجع أو مصيبة) راجع للثلاثة لا المريض لا عليك
نفسه عن أنين وتأوه للضرورة (لا من ذكر جنه أو نار) كالمواستعطف كلباً أو هرة
أو ساق حماراً (والنخج) بحرفين (بلا عذر) بأن لم يكن مضطراً اليه أو بلا غرض
صحیح فلو لتحسين صوته أو ليهتدى امامه أو لأعلام أنه في الصلاة فلا فساد على الصحيح
(وجواب عاظم بريحك الله) ولو من العاطس لنفسه لا (وقته على غير امامه) الا اذا
أراد التلاوة وكذا الآخذ الا اذا ذكر فتلا قبل تمام الفتح (والجواب) أى جواب
مستفهم عن ند (بلا اله الا الله) الا اذا أراد به اعلام انه في الصلاة وكذا التحميد
والتسبيح بأن أجاب به من أخبر بما يعجبه ويسره (والسلام) للتحية ولوناسياً أو للتحلل
لوعامدا (ورده) أى السلام (واقفتاح العصر أو التطوع) بالتكبير بعد ركعة الظهر
ويصير من متعلا إلى التطوع أو العصر ان لم يكن صاحب ترتيب (لا) أى لا يفسدها
افتتاح (الظهر بعد ركعة الظهر) فلا يكون منقلاً (وقرأته من معحف) ولو آية على
الصحيح اذا كان مستفهما (وأكله وشربه) عامداً أو ناسياً قليلاً أو كثيراً (ولو نظر إلى
مكتوب) قرأنا أولاً (وفهمه أو أكل ما بين أسنانه) وكان دون الحصاة أو
قدرها في الصحيح (أمر ما) أو امرأة (في موضع سجوده لا تفسد) صلاته
(وان أثم) الفاعل ولو مر في غير موضع سجوده لا يأنم في الأصح وهذا في
العصر والعشاء والسجدة الكبرى والا كره المرور بلا حائل كيفما كان على الرابع (وكره
عنبه) وهو ما لا غرض فيه شرعاً (بنوبه وبدنه وقلب الحصاة) التمام في ركعتين
(مرة) وتر كها أولى (وفرقة الأصابع) وكذا تسبيحها (والنخس) وهو وضع اليد
على الخاصرة (والالتفات) بوجهه أو بغير عينيه مكره وتزيهاً أو بالصدر مفسد
(والاقعاء) أى الجلوس مثل الكلب (واقتراش) الرجل (ذراعيه) أما المرأة فينبغي لها
ذلك (ورد السلام بيده) وباللسان مفسد (والترجيع بلا عذر وعقص شعره) وهو أن
يجمعه على هامته ويشده بخيط أو نحوه (وكف ثوبه) وهو رفعه من بين يديه أو من
خلفه عند السجود (وسدله) وهو أن يجعله على رأسه أو كتفيه ويرسل أطرافه من
جوانبه (والتناوب) ولو خارج الصلاة (وتغميض عينيه وقيام الامام) في الطاق
(لا سجوده في الطاق) وقد ما خارجه (وانفراد الامام على الدكان) أى قيامه وحده
في مكان مرتفع قدر الذراع على الصحيح (وعكسه وليس ثوب فيه تصاوير) لذوات
الارواح (وأن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بجذائه) عينة أو يسرة أو محمل سجوده
(صورة) ولو في وسادة منصوبة (الآن تكون) الصورة (صغيرة) بحيث لا تبدو للناظر
الا بالتأمل (أومة طوعة الرأس أو لفردى روح) كالشجر ونحوه (وعداوى
والتسبيح) باليد في الصلاة ولو نغلا ما باللسان ففسد بروس الأصابع والقلب لا يكره
تخارج الصلاة (لا) يكره (قتل الحية والعقرب) ولو بعمل كثير في الاظهر ان خاف
الاذى والا كره (ولا تتركه) الى ظهر قاعه يدبحدث) الا اذا خاف الغلط بحديثه
(و) لا (الى معحف أو سيف معلق) أو موضوع (أو) الى (شمع أو سراج) بخلاف الجبر

مستيقظ في صلاة مطلقة
 قهقهه ولم تنقض طهارته
 (فالجواب) انه رجل صلى
 بطهارة الاغتسال وهذا
 قول صحيح طائفة فان
 القهقهة انما تنقض الوضوء
 لا الغسل والجمهور على
 خلافه وقد حققناه في شرح

الوهبانية (مسئلة) ان قيل
 أى طهارة توجب الطهارة
 (فالجواب) انها الطهارة
 الحاصلة عن انقطاع دم
 الحيض والنفاص (مسئلة)
 ان قيل أى جنس يجد الماء
 في المص ولا يأثم بترك
 الاغتسال (فالجواب) أنه
 المرأة الجنيسة اذا حاضت
 (مسئلة) ان قيل أى محتلم
 رأى البلب وهو مكاف ولا
 يجب عليه الغسل (فالجواب)
 ان هذا محتلم لما أدرك
 الاحتلام فيسدد كره قبل
 خروج الماء منه حتى فقرت
 شهوته ثم خرج الماء بدون
 شهوة فانه لا يجب عليه
 الغسل عند أبي يوسف
 خاصة لانه يشترط مقارنة
 الشهوة للخروج عن رأس
 الذكركر (مسئلة) ان قيل
 أى رجل رأى المني ولا يجب
 عليه الغسل (فالجواب)
 ان هذا رجل خرج منه المني
 لا على وجه الدفق والشهوة
 وهذا يستقيم على مذهب
 أصحابنا كذا في الحبرة

الموقود (و) لا على بساط فيه تصاویر ان لم يسجد عليها

فصل (كره استقبال القبلة بالفرج في الخلاه) أى عند البول والغائط
 (واستدبارها) في الصحيح (وغلاق باب المسجد) الخوف على متاعه وبه يفتى
 (والوط فوقه والبول والتخلى) وهو التغوط لانه مسجد الى عنان السماء (لا) يكره
 ما ذكر (فوق بيت) جعل (فيه) مسجد ولا تنقضه بالجنس وما الذهب) اذا فعل من مال
 نفسه الحلال أما اذا فعله المتولى من مال الوقف فيضمن

باب الوتر والنوافل

(الوتر واجب) وهو الاصح (وهو ثلاث ركعات بتسليمة) حتى لو اقتدى فيه بمن
 يسلم على رأس الركعتين وسلم فسد اقتداؤه على الاصح (وقفت) المصلى (في ثالثته قبل
 الركوع أبدا بعد ان كبر) ارفع يديه (وقرأ) المصلى (في كل ركعة منه الفاتحة وسورة)
 أو ثلاث آيات وجوبا (ولا يفتى لغيره) أى الوتر (و يتبع المؤتم قائم الوتر) في قراءة
 دعاء الفاتحة (لا) يتبع قائم (الفجر) بل يقف ساكنا في الاظهر ولونسي القنوت
 وتذكره في الركوع لا يفتى في الاصح وكذا بعد الرفع منه اتفاقا ولو قنت بعد الرفع من
 الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو (والسنة قبل) فريضة (الفجر وبعد)
 فريضة (الظهر) بعد فريضة (المغرب) بعد فريضة (العشاء ركعتان) قدم سنة
 الفجر لانها أقوى السنن ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل
 الظهر (و) السنة (قبل) فريضة (الظهر) قبل (الجمعة) بعدها أربع وندب الأربع
 قبل العصر وخير محمد بن الأربع والركعتين (و) ندب الأربع (قبل العشاء) بعده
 حتى لو ترك لا يستوجب اساءة (و) ندب (الست بعد المغرب) مع المؤكدة على الظاهر
 (وكره الزيادة على أربع) ركعات (بتسليمة) واحدة (في نفل النهار وعلى عثمان)
 ركعات (ليلا) أى في نفل الليل (والافضل فيهما رباع) وعندهما في الليل مثني (وطول
 القيام أحب من كثرة السجود) وقيل العكس أحب (والقراءة فرض في ركعتي
 الفرض) مطلقا ولكن تعيينها في الاولين واجب (و) القراءة فرض في (كل) ركعات
 (النفل و) كل (الوتر ولزم النفل بالشروع) فيه قصدا (ولو عند الغروب والطلوع)
 والاستواء حتى لو أفسده قضاء (وقضى ركعتين لو نوى) في النفل (أر بعوا وأفسده بعد
 القعود الاول أو قبله أو لم يقرأ فيهن) أى الأربع (شيئا أو قرأ في الاولين) لا غير
 (أو) قرأ في (الاخرين) لا غير أو قرأ في الاولين واخذى الاخرين لا غير أو في
 الاخرين واحد في الاولين لا غير (و) قضى (أربع أو قرأ في احدى الاولين
 واحد في الاخرين) لا غير (أو) قرأ في (احدى الاولين) لا غير (ولا يصلى بعد
 صلاة مفروضة (مثلها) في القراءة أو في الجماعة أو لا تعاد عند توهم الفساد للهنى
 (ويتنفل قاعدا) كفى التشهد وبه يفتى (مع قدرة القيام ابتداءه) كذا (بناء) بعد
 الشروع بلا كراهة في الاصح (و) يتنفل (راكبا) خارج المصروميا الى أى جهة
 توجهت دابته ولو قدر على التزول أو كان على سرجه نجس كثير غدا لا كثر (و) اذا

وعندى فيه بحث فان
للقائل ان يمنع كون هذا منيا
لان الدفق والشهوة مأخوذان
في تعريفه ويمكن الجواب
على قول أبي يوسف وهو
ما تقدم في المسئلة السابقة
(مسئلة) ان قيل أى زوج
جامع امرأته ولا يجب عليه
الاغتسال (فالجواب) انه
زوج دون البلوغ (مسئلة)
ان قيل أى رجل جامع
امرأته ولم يقتسل مع وجود
الماء وقد رتبه على استعماله
وصلى بوضوء وصحت صلاته
ولم يكن الاغتسال فرضا
عليه (فالجواب) انه كافر
جامع امرأته ثم أسلم وتوضأ
وصلى فانه لا يفرض عليه
الاغتسال لان الكفار
مخاطبون بالشرائع وفي
التجنيس والاصح انه يلزمه
لان صفة بقاء الجنابة بعد
الاسلام كبقائه صفة الحدث
(مسئلة) ان قيل أى انسان
أرسل المني مع الدفق
والشهوة ولا يجب عليه
الاغتسال (فالجواب) ان
هذا صبي كان ماذ كرسب
بلوغه قال في القنية الظاهر
انه لا يلزمه الغسل قلت
الصحيح خلافه وأن عليه
الغسل وقد حرت ذلك
وبينت منشا الخلاف فيها
وفي التي قبلها والتي ستأتى
في الحائض في التشنيف

افتتح راكعاً نزل (بني بفروله لابعكسه) وهو ما لواقف نزل لا فركب بل يستقبل (وسن)
سنة مؤكدة (في) شهر (رمضان عشرون ركعة) سوى الوتر (بعشر تسليمات)
ووقتها (بعد العشاء قبل الوتر وبعده) حتى لو صلاها قبل العشاء لم تجز ولو بعد الوتر
تجوز (بجماعة) على سبيل المكفاية حتى لو تركها أهل مسجد أسأوا الوتر ترك بعضهم
(والحتم مرة) واحدة ولا يترك لكسل القوم وقيل الافضل في زماننا قد رما لا ينقل
عليهم (بجماعة بعد كل أربع) ركعات (بقدرها) أى الاربع (ويوتر) أى يصلى الوتر
(بجماعة في رمضان فقط) أى لا في بقية الشهور ويكره أن يصلى تطوع بجماعة خارج
رمضان لو على سبيل التداعى بأن يقتدى أربعة بواحد

باب ادراك الفريضة

(صلى) منفرد (ركعة من الظهر) ونحوها بأن قيدها بسجدة (فأقيم) الظهر في مصلاه
بأن شرع الامام فيه (يتم شفعا) أى يضم اليها ركعة أخرى ويسلم فان لم يقيد بها
بالسجدة يقطع ويقتدى وهو الصحيح (ويقتدى) مفترضا (فلو صلى ثلاثا) من الرباعية
(يتم) منفردا (ويقتدى متطوعا) في غير وقت كراهة (فان صلى) المنفرد (ركعة من
الفجر أو المغرب فأقيم يقطع) المصلى (ويقتدى) بالامام وكذا الوقام الى الثانية ولم يقيد بها
بسجدة فان قيدها مضى فيها ولم يشرع مع الامام فان شرع معه في المغرب أتم أو بعا
(وكرهه) وجه) أى الشخص (من مسجد أذن فيه) والمراد به دخول الوقت (حتى
يصلى وان صلى) الفرض (لا) يكره الخروج (الا في الظهر والعشاء ان شرع) المؤذن
(في الإقامة) فانه يكره وان صلى أما اذا لم يشرع فلا بأس بالخروج (ومن خاف فوت
الفجر) مع الامام (ان أدى سنته اتم) أى اقتدى (وتركها) أى وان لم يخف بأن
رجا ادراك ركعة على المذهب وقبل التشهد (لا) أى لا يتركها بل يأتي بها عند باب
المسجد ان وجد مكانا ولا تركها (ولم تقض) سنة الفجر (الاتبعها) للفرض قبل الزوال
من يومه لا بعده (وقضى) السنة (التي قبل) فرض (الظهر) والجمعة (في وقته قبل
شفعه) أى اذا شرع مع الامام وترك الاربع قبل الظهر بقضيتها في وقته أولا ثم
الركعتين وعليه الفتوى ولو خرج الوقت لم يقضها وحدها ولا تبعها وكذا سائر السنن
(ولم يصل الظهر) ونحوه (بجماعة) بادراك ركعة بل أدرك فضلها (ولو بادراك التشهد
لكن ثوبه دون المدرك) (ويطوع) ماشاء (قبل الفرض ان أمن فوت الوقت) بأن كان
في الوقت سعة (والا) أى وان لم يأمن (لا) بتطوع بل يحرم التطوع لتفويت الفرض
(وان أدرك امامه ركعا فأكبر) المدرك (ووقف حتى رفع) الامام (رأسه لم يدرك)
تلك (الركعة) فيكون مسموقا فمضيه بعد فراغ الامام بقراءة ولو واقفه في الركوع
كان مدركالها (ولو ركع مقتدا) قبل الامام (فأدركه امامه فيه) أى في هذا الركوع
(صح) ركوعه وكرهه الا ليجزیه

باب قضاء الفوائت

بما يبلغ النؤاد (مسئلة) ان
 قيل أى جنب مقيم صحيح
 مكاف واجد لآاء الطهور
 الكافى لنفسه لا يجب عليه
 الاغتسال (فالجواب) انه
 جنب غسل سائر بدنه
 وبقيت لمعة لم يصبها الماء
 اما النسيان أو كانت على
 موضع من جسده نقطة شمع
 لم يصل الماء الى ماتحتها
 فانه جنب لعدم تحيزي
 وصف الجنابة على الصحيح
 لا يحل له الصلاة ولا قراءة
 القرآن ولا كل ما يشترط
 لغفلة الطهارة ولا يجب عليه
 الاغسل ذلك الموضع الذى لم
 يصبه الماء فقط ويلغز بها
 على وجه آخر فيقال أى
 جنب يكفي لظهارته وارتفاع
 جنابته وجواز صلاته وزن
 مثقال من ماء ويجب بما
 تقدم والله أعلم (مسئلة) ان
 قيل أى امرأة طهرت من
 حيضها ويجوز لها ان
 تنوض أو تصلى ولا يجب عليها
 الغسل مع قدرتها على الماء
 واستعماله (فالجواب)
 أنها امرأة كافرة طهرت
 من الحيض ثم أسلمت
 لا يلزمها الاغتسال قال فى
 التجنيس والفرق على قول
 البعض ان الجنابة مستدامة
 فيعطى لدوامها حكم
 الابتداء اما الخروج عن
 الحيض غير مستدام فافترقا

(الترتيب بين الصلاة والفائتة) بين الصلاة (الوقتية وبين الفوائت مسحق) أى
 مفر رضى عملا لا اعتقادا حتى لا يجوز أداء الوقتية مع تذكر الفائتة وكذا لا يجوز قضاء
 الفوائت بترك الترتيب بينهما (ويستقط) الترتيب بين الفائتة والوقتية (بضيق
 الوقت) المستحب فى الاصح (والنسيان) للفائتة لانه عذر (وصيرورتها) أى الفوائت
 (ستما) غير الوتر ولو قد عجز بخرج وقت السادسة وهو الاصح (ولم يعد) الترتيب
 (بعودها) أى الفوائت (الى القلة) بأن قضى بعضها حتى قل ما بقى (فلوصلى فرضا)
 كعجز مثلا (ذا كرافائتة ولو) كانت (وترافسد فرضه) فسداد (موقوفا) حتى لو صلى
 بعده خمس صلوات ولم يقض الوتر حتى خرج وقت الخامسة عاد الكل جائزا وان قضاءه
 قبل خروجه عاد الكل فاسدا وعندها تنفسد ابا تا

باب محبوب السهو

(يجب) فى الصحيح (بعد السلام) عن عينه فقط سواء كان بزيادة أو نقصان (مسجدتان
 بتشهد) وصلاة على النبي عليه السلام ودعاء فى الصحيح (وتسليم) وفيه ايعاء الى أنه رفع
 التشهد دون القعدة بخلاف الصلابة حيث ترفعهما وكذا التلاوية على المختار (ترك
 واجب وان تكرر) ترك الواجب (و) يجب على المقتدى (بسهو امامه لا) يجب عليه
 ولا على امامه (بسهو فان سها) المصلى (عن القعود الاول) فى الفرض ولو عمدا (وهو
 اليه) أى القعود (أقرب) من القيام (عاد) اليه وجوبه وقعوده تشهد ولا يسجد فى
 الاصح (والا) بأن كان الى القيام أقرب (لا) يعود الى القعود ويعتبر ذلك بالنصف
 الاسفل فان كان مستويا كان الى القيام أقرب والا لا (ومسجد للسهو) لترك الواجب
 وفى ظاهر الرواية ان لم يستوقفا عما يعود وان استوى قائما لا فان عاد فسدت صلاته
 وقيل لا وهو الاشبه (وان سها عن) القعود (الأخير عاد ما لم يسجد) للركعة التى قام
 اليها (ومسجد للسهو) لتأخير فرض القعود (فان سجد) للزائدة عاد ما أو ناسيا لم يطل
 فرضه برفعه) الجبهة عند سجده بيقى فلو سبه حدث قبل رفعه تضرع وبني خلا فالأبى
 يوسف (وصارت) الركعات الخمس فى الزاوى (نفلا) عندها خلافا لمحمد (فيضم) اليها
 ركعة (سادسة) ندبا وقيل وجوبها ولو فى العصر ورابعة فى الفجر وأما المغرب فتصير
 أربعة (وان قعد فى) الركعة (الرابعة ثم قام) ولم يقيد الخامسة بالسهو (عاد) الى
 القعود (وسلم) وان سجد للخامسة ثم فرضه وضم) اليها ركعة (سادسة) ندبا أو وجوبيا على
 ما مر (لتصير الركعتان نفلا) ولو فى العصر على الاصح (ومسجد للسهو) فى صورتين
 ثم هما لا تنوبان عن السنة الزائدة بعد الفرض فى الاصح (ولو مسجد للسهو فى شفع
 التطوع) فأراد أن يبنى عليهما آخرين (لم يبن شفعاً آخر عليه) ولو بنى صح وكره
 تحريما ويعيد السجدة بخلاف ما لوصلى المسافر الظهر مثلا ركعتين وسها فيهما ومسجد
 للسهو ثم نوى الإقامة فأنه يتم أربعاً ويعيد السجدة (ولو سلم) أى لو قطع (الساهى)
 الصلاة (فاقتدى به غيره) توقف الامر (فان سجد) الامام للسهو بعد الاقتداء به

ولي فيه بحث أو دعت في التشنيف (مسئلة) ان قيل أي مسئلة حاضت ثم طهرت من الحيض ولا يجب عليها الاغتسال بل تتوضأ وتصلي مع القدرة على الماء واستعماله (فالجواب) انها التي حاضت وكان سبب بلوغها كإمراة في مسئلة الغلام قريبا وعندى بينهما فرق لان تحقق البلوغ حصل بالحيض قبل الانقطاع بخلاف الأثرال وتحقيقه عما تكفل به التشنيف أعان الله على إكله (مسئلة) ان قيل أي جنب توضأ وتضمض واستنشق وأفاض الماء الطهور على بدنه ثلاثا ولا يكون طاهرا بل هو جنب مع أنه لم يخرج منه بعد الاغتسال مني ولا غيره فالجواب انه رجل في أسنانه كوات يبقى فيها الطعام فلم يصل الماء الى ماتحته في المضمضة والاستنشاق قال بعض مشايخنا والناس عنه غافلون وفي التحنيس انه اذا كان بين أسنانه طعام فلم يصل الماء تحتته جاز لان ما بين الأسنان رطب والماء شيء لطيف يصل الى كل موضع غالباً ثم ذكر ما قدمناه عن الصدر الشهيد حسام الدين وقال ذكره في

(صح) اقتداء الغير به (والا) بأن أتى بما يمنع البناء (لا) يصح اقتداؤه به (ويسجد) لسهو (للسهو وان سلم) ناويا (للقطع) أي قطع الصلاة ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم (وان شك) المصلي قبل الفراغ (انه كم صلى) أثلاثا أو أربعاً فان عرض له ذلك (أول مرة) بأن لم يكن الشك عادة له وهو الصحيح (استأنف) الصلاة بعسل مناف وبالسلم قاعدا أولى (وان كثر) الشك (تحري) فان وقع تحريه على شيء أخذ به (والا أخذ بالقل) وبني عليه ويقعد في كل موضع يتوهم انه موضع قعوده ويسجد للسهو في جميع صور الشك (وان توهم صلى الظهر) مثلاً انه أتتها فلم يعلم انه صلى ركعتين أتمها) أربعاً (ومجد للسهو) بخلاف ما لوطن انه مسافر أو بالجمعة أو التراويح وهو في الظهر والعشاء أو كان قريب عهد بالاسلام فظن الغرض ركعتين حيث تقصد صلاته

باب صلاة المريض

قد يكون المرض حقيقياً (ان تعذر عليه القيام) كله بحيث لو قام لسقط (أو) حكماً (ان) خاف زيادة المرض) به أو ببطء برته أو دوران رأسه أو يجد وجعاً شديداً به (صلى) قاعداً (كيف شاء على المذهب) (يركع ويسجد) فان لحقه بالقيام نوع من المشقة لم يجز له تركه وان قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر (أو) صلى (مومياً ان تعذراً) أي الركوع والسجود أو السجود فقط (وجعل سجوده) أي أعياءه معجوده (أخفض) من أعياء ركوعه (ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه فان فعل) أي رفع شيئاً يسجد عليه (وهو يخفض رأسه صح) على انه أعياءه لا يسجد على الأصح (والا) أي وان لم يخفض رأسه بل وضع المرفوع على وجهه (لا يصح) (وان تعذر القعود أو ما) بالركوع والسجود (مسئلاً) على ظهره جاعلاً رجليه الى القبلة ويضع تحت رأسه وسادة وينصب ركبتيه ان قدر تحامياً عن مدرجليه الى القبلة (أو) أو ما مضطجعا (على جنبه) ووجهه الى القبلة والأول أولى (والا) أي وان لم يستطع الأعياء برأسه (أخرت) عنه الصلاة فلا تسقط ولو كثرت مادام يفهم مضمون الخطاب كما صححه في الهداية وجمع قاضي خان وغيره انها تسقط اذا كثرت وان كان يفهم وهو ظاهر الرواية (ولم يرم بعينه وقلبه وحاجبه وان تعذر الركوع والسجود لا القيام أو ما قاعداً) وهو المستحب (ولو مرضي) المصلي (في صلاته يتم بما قدر) على الأصح وقيل يستأنف (ولو صلى) المريض بعد صلاته (قاعداً يركع ويسجد فصحيح) من المرض (بني) على صلاته قائماً (ولو) صلى بعضها (مومياً) ثم قدر على الركوع والسجود (لا) يبني بل يستأنف (وللتطوع أن يتسكى على شيء) كعصا وحائط (ان أعياء) أي تعب وكره بلا عذر في الصحيح (ولو صلى) فرضاً (في فلك قاعداً بلا عذر) وهو دوران الرأس (صح) ولو لمع القدرة على الخروج وقال لا يجوز الا من عذره وهو التطهر ويلزمه التوجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة وكلما دارت به السفينة ولا تجوز الصلاة فيها بالاعياء اتفاقاً

الواقعات للناطقي وفي

فتاوى أبي بكر ابن الفضل
والفقيه أبي الليث خـلاف
هـذا فيبقى الاحتياط أن
يقوله انتهى (مسئلة) ان
قيل أى رجل بالغ اقتض
بكرًا ولم يجب عليه الغسل
(الجواب) اقتض بكرًا ولم
ينزل لان العذرة تنسخ
الالتقاء (مسئلة) ان
قيل أى موضع ينتقض
الوضوء بوصول الخجاسة
اليه ولا يجب غسله في
الغسل من الجنابة (الجواب)
انه داخل جلدة الاكلف
فيجوز اغتسال الاكلف
وان لم يدخل الماء داخل
الجلدة لانه خلقه ولو نزل
اليها البول نقض الوضوء
لانه على عرضة الخروج
والخروج هو الغالب وجعل
بعض القول بالنقض قولاً
يوجب الغسل ولم يفرقه
(مسئلة) ان قيل أى امرأة
لست بجنب ولا حائض
ولا مستحاضة حتى انها
لاتدع الصلاة ومع ذلك
لا يستحب لها الاغتسال
وامساك زوجها على
ايمانها (الجواب) انها
لا تدع الصلاة لان هذا ليس
بحيض ويستحب أن تقتل
عند انقطاع الدم واذا
أسئل الزوج عن الايمان

والخلاف في غير المربوطة في الشط أما المربوطة في الشط فكالمشط لا تجوز الصلاة
فيها قاعداً اجماعاً في الاصح والمربوطة في لجة البحر والرياح تحركها تحريكاً شديداً
كالمسائر والافسك الواقعة بالشط في الصحيح (ومن أنعم عليه أوجن خمس صلوات)
أودونها (قضى ولو أكثر) من الخمس (لا) يقضى للخرج

باب سجود التلاوة

(يجب بأربع عشرة آية منها أولى الخ) أما نانيها فصلاتية (و) منها (ص) والاعراف
والرعد والنحل والامراء وهرم والفرقان والنمل والم تنزيل وحم السجدة والنجم
وانشقت واقراً (على من تلاو) كان (اماماً أو سمع ولو) كان (غير قاصد) للسمع
(أو) كان (مؤثماً) وان لم يسمع حقيقة أو اقتدى به بعد التلاوة (لا) يجب (بتلاوته)
أى المؤتم لا عليه ولا على امامه لا في الصلاة ولا بعدها (ولو سمعها) أى آية السجدة
(المصلى من غيره) عن ليس معه في الصلاة (سجد) المصلى (بعد الصلاة ولو سجد)
المصلى (فيها) أى في الصلاة (أعادها) أى السجدة (لا) يعيد (الصلاة ولو سمع)
آية سجدة (من امام فأنه قبل أن يسجد) الامام للتلاوة (سجد معه) ان اقتدى به
(بعده) أى بعدما سجد (لا) يسجد أصلاً (وان لم يقتد به سجد) (ولو لم تقض) السجدة
(الصلائية) التي وجبت في الصلاة بتلاوته أو بتلاوة امامه (خارجها) أى خارج
الصلاة (ولو تلاها) أى آية السجدة (خارج الصلاة فسجد) لها (وأعاد) هذه الآية
(فيها) أى في الصلاة (سجد) فيها مرة (أخرى وان لم يسجد) لها (أولا كفته)
سجدة (واحدة) عن التلاوتين في الاصح (كن كررها) أى الآية الواحدة (في)
مجلس (واحد فانه تكفيه سجدة واحدة) (لا) أى لا تكفيه سجدة واحدة ان كررها
(في مجلسين) بل يجب لكل تلاوة سجدة (وكيفيته) أى السجود (أن يسجد
بشرائط الصلاة) سوى التحريمة ونية تعيين الآية (بين تكبيرتين) مندوبتين وبأنى
فيها تنسب سجود في الاصح (بالرفع يد) بلا (تشهد) بلا (تسليم) وتنادى
بسجود الصلاة مطلقاً وكذا بالركوع ان نواها ولم ينقطع فور القراءة (وكره أن يقرأ
سورة ويدع) أى يترك (آية السجدة) في الصلاة أو غيرها (لانعكسه) أى لأبأس
بقراءة آية السجدة وترك ما سواها واعلم أن سجدة السكر مكروهة عند الامام وقال
هي قربة يثاب عليها به يقى وهيتها كسجدة التلاوة

باب صلاة المسافر

السفر شرعاً قطع مسافة تتغير بها الاحكام (من جاوز بيوت مصره) من الجانب الذي
خرج منه حال كونه (مرئياً سيرا وسطاً) وهو سير الابل ومشى الاقدام (ثلاثة
أيام) من أقصر أيام السنة ولا يشترط سير اليوم بتمامه بل الى الزوال (في بر أو بحر
أو جبل) مع الاستراحات المعتادة حتى لو أمرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقان
أحدهما مدة السفر والآخر أقل قصر في الاول لا الثاني (قصر الفرض الرباهي) دون

كان أحب لمكان الضرورة وهو الدم عن الفرج كذا في التنجيس والمزيد (مسئلة) ان قيل أى جنب يحرم عليه الصلاة والطواف دون القراءة (فالجواب) انه جنب تيمم عن الجنابة ثم أحدث ذكره الاسنوى وقال قال النووي وغيره ولا يعرف لذلك صورة غير هذا وفي تسميته جنباً بحث عندنا لكنه عندنا من صور مبنية على قول ضيف لا يقول عليه ولا يعمل به وهو القول بتجزى الطهارة فاذا تغمض جنب على هذا القول جازله قراءة القرآن واذا غسل يديه جازله مس المصحف والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى جنب يجوز له دخول المسجد واللبث فيه من غير أن تكون له ضرورة فيه (فالجواب) أنه الكافر اذا أذن له المسلم لضرورة (مسئلة) ان قيل أى عضو في الطهارة ان غسله لم يجز وان مسح بجزءه وان تيمم بجزءه (فالجواب) ان هذا رجل توضع عليه خفيه ثم أحدث ثم قوض ثم نزع أحد خفيه فان الرجل المنزوع خفيه لا يجزى غسلها ما لم ينزع الخف الآخر وتغسل الأخرى

غيره ويصرفه ركعتين (فلو أتم) صلاته أربعاً (وقعد في) الركعة (الثانية) قدر التشهد (صح) فرضه والاخرى ان نافلة وأساه (والا) أى وان لم يقعد في الثانية قدر التشهد (لا) يصح الا اذا نوى الإقامة حين قام للثالثة قبل تقيدها بسجدة ولا يزال يقصر (حتى يدخل مصره) أى يموت اقامته (أو ينوي إقامة نصف شهر ببلد أو قرية) لا بمغارة (لا بمكة ومكة) ونحوهما من كل موضعين مستقلين الا اذا نوى أن يقيم بالبلد إلى أحد هاهو يخرج في النهار إلى الآخر (وقصر ان نوى أقل منه) أى من نصف شهر (أو لم ينو) الإقامة (وبقي سنين) في موضع بأن عزم أن يخرج غداً أو بعد غد أو لم يعزم على شيء (أو نوى عسكر ذلك) أى نصف شهر (بأرض الحرب وان حاصروا مصر) بخلاف من دخلها بأمان فانه يتم (أو حاصروا أهل البقي في دارناي غيره) أى في غير مصر للتردد بين القرار والفرار (بخلاف أهل الاخبية) كعرب وتركبان نوا الإقامة في المغارة فانهم لا يقصرون (وان اقتدى مسافر بغيره في الوقت صح) الاقتداء (وأتم) صلاته مع الإمام سواء أدركه في الشفع الاول أو الثاني (و) لو اقتدى به (بعده) أى بعد خروج الوقت (لا) صح اذا كان في رابعة (و) بعكسه وهو ما لو اقتدى بغيره مسافر (صح فيهما) أى في الوقت وبعده فاذا سلم المسافر يتم المقيم بلا قراءة في الأصح ويستحب للإمام أن يقول لهم أتعوا صلاتكم فأنه يوم سفر (ويبطل الوطن الأصلي) وهو ما يكون بالاهل أو بالتوالي (بعثله) اذا لم يبق له بالاول اهل فلو بقي لم يبطل بل يتم فيهما (لا) أى لا يبطل الوطن الأصلي بانشاء (السفر) وكذا لا يبطل بوطن الإقامة (و) يبطل (وطن الإقامة بعثله و) بانشاء (السفر) بالوطن (الأصلي) والأصل أن الشيء يبطل بعثله وبما فوقه لا بما دونه (وفائتة السفر والحضر تقضى ركعتين) راجع لفائتة السفر (وأربعاً) راجع لفائتة الحضر (والمعتبر فيه) أى في كل واحد من السفر والإقامة (آخر الوقت) وذا بقدر التجرعة فان كان آخر الوقت مسافراً وجب عليه ركعتان والأربع (والعاصي) بالسفر كالمسافر لطلب الزنا أو قطع الطريق (كغيره) في الترخيص برخص المسافرين (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل دون التبعية كالمرأة) فانه تباع للزوج بشرط أن تستوفي مهمل مهرها (والعبد) فانه تباع للولي (والجندى) فانه تباع للامير اذا كان يرتقى منه ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم في الأصح

باب صلاة الجمعة

(شرط أدائها بالمصر) فلم تجزى القرية (وهو) أى المصر (كل موضع له أمير وقاض ينفذ الاحكام وقيم الحدود) وهو الصحيح وقيل هو ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء (أو مصلاه) أى مصلى المصر وهو ما حوله لمصالحه اتصل به أولاً والمختار للفتوى تقديره بفتح (ومنى مصر) فنجو زاقامة الجمعة

لانه لا يجوز الجمع بين
الغسل والمسح ولا يجز به
المسح عليها لانه يظهر بها
أثر الحدث السابق ولا يجز به
التميم لعدم شرطه والله
أعلم (مسئلة) ان قيل أى
رجل مامع على الخف
لم يستكمل مدة المسح
ولم يحدث يلزمه غسل
القدمين (فالجواب) أنه
رجل مامع على الجبائر
وسقطت عنه بره يلزمه نزع
الخفين وغسل القدمين
كذا في العدة قلت ويمكن
أن يجاب بأنه خاض في ماء
قابل أكثر احدى رجليه
فانه يجب عليه النزع وغسل
القدمين لا متناع اجتماع
الغسل والمسح والله أعلم
(مسئلة) ان قيل أى
عضو من أعضاء الوضوء
لا يكون غسله مشروعا مع
كون المتوضي صحيحا لآلة
به (فالجواب) أنه الرجلان
إذا كان المتوضي متحققا
(مسئلة) ان قيل أى عضو
من أعضاء الوضوء إذا غسله
المتوضي ما يحد ثا ولا تحل
له الصلاة (فالجواب) أنه
احدى رجلي المتخفف اذا
غسلت وهو لا يس الخف
ما يحد ثا لمرابة الحدث
السابق الى الاخرى لانه
لا يجوز الجمع بين الغسل
والمسح (مسئلة) ان قيل

فيم اذا كانت أميرة أو الخليفة لأمر الموسم (لا عرفات) أى عرفات غير مصر
(وتوذى) الجمعة (في مصر في مواضع) أى في موضعين فأكثر (والسلطان) ولو تغلبا
لا منشور له (أو نائبه) الأمور بأقاربها ولو عبد اول قضاء ناحية (ووقت الظهر
فتبطل) الجمعة (بخروجه) وهو فيها قبل ما قد قدر التشهد اتفاقا (والخطبة قبلها)
حتى لو صلا بالخطبة أو صلا قبلها أو خطب قبل الوقت لم تجز (وسن خطبتان)
خفيفتان قدر سورة من طوال الفصل (بجلسة بينهما) قدر ثلاث آيات (بطهارة) من
الحدث بنوعيه والخمس (فانما) مستقبل القوم بوجهه متعوذا في ابتدائها في نفسه
مقلدا سيقا في بلدة فتحت عنوة (وكتف) للخطبة المفروضة مع الكراهة (تحمسيدة أو
تسيحة أو تهليلة) بنيتها فلو حمد لعطاسه لم تنب عنها (والجماعة) ولو عبيدا أو
مسافرين أو مرضى (وهم ثلاثة سوى الامام فان نفروا) أو واحد منهم (قبل مجوده
بطلت) فستأنف الظهر ولو بعد ما مجد صلى الجمعة اتفاقا (والاذن العام) وهو أن
تفتح أبواب الجوامع للواردين حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقت الأبواب
وجمعوا لم تجز (وشرط وجوبها الإقامة) عصر فلا تجب على المسافرين ومن كان خارج
المصر فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محدوبه يفتى (والذكورة) المحقة فلا
تجب على الانثى والخنثى (والهجة) فلا تجب على المريض (والحرية) فلا تجب على
العبد (وسلامة العينين) فلا تجب على العمى (وسلامة الرجلين) فلا تجب على
المتعد ولا على مقطوعهما وتجب على الأعرج وبقي من شروط الوجوب عدم حبس
وخوف ومطر شديد وحل ونجس ونحوها (ومن لاجمعة عليه) كالسافر والمريض
والعبد (ان أداها جاز عن فرض الوقت) وهو الظهر وأغنى عنه كالسافر اذا صام
(وللسافر والعبد والمريض ان يؤم فيها أو تنعقد) الجمعة (بهم) حتى لو كان خلفه
مسافر وعبد ومريض فقط انعقدت (ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها) أى قبل
الجمعة (كره) أى حرم وجازت وأما بعدها فلا كراهة (فان سعى اليها) بعدما صلى
الظهر بأن انفصل عن باب داره أو الامام فيها (بطل) ظهره وانقلبت نفلا أدركها أولا
بلا فرق بين معذور وغيره على المذهب (وكره) تحريما (للمعذور والسحون)
والسافر (أداء الظهر بجماعة) وكذا باذان وإقامة (في المصر) لاني القرية يوم
الجمعة ولو بعد فراغ الامام (ومن أدركها في التشهد أو في مجود السهو) على القول
به فيها (اتم جمعة) خلافا لحمد (واذا خرج الامام) من الحجره ان كان في حجره أرقام
للمعود لم يكن فيها (فلا صلاة ولا كلام) سوى قضاء فاتته لاذى ترتيب واتمام
نفل شرع فيه قبل خبر وجه (ويجب السعي) على من عليه الجمعة (اليها وتركه) البسم
ولو مع السعي (بالاذان الاول) الواقع بعد الزوال في الاصح (فان جلس) الخطيب (على
المنبر أذن بين يديه وأقيم بعد تمام الخطبة) بذلك جرى التواتر

﴿باب صلاة العيدين﴾

(تجب صلاة العيدين) عند الجمهور وهو الصحيح (على من تجب عليه الجمعة) فلا تجب

أى مسافر يباح له المسح على الخف مدة عشرة أيام (فالجواب) أنه مسافر خاف ذهاب رجله من البرد يجوز له المسح بعد مضى مدته كما في المسح على الجبائر وفيه بحث أودعته في التشنيف (مسئلة) ان قيل أى مسافر أحدث ومعه ما يكفي للوضوء ولا يخاف العطش على نفسه ولا على دابته وله أن يتيمم ولا يتوضأ (فالجواب) أنه رجل على ثوبه نجاسة مانعة من الصلاة فإنه يصرف الماء الى غسلها ويتيمم (مسئلة) ان قيل أى رجل أبج له التيمم بالجملة (فالجواب) أنه رجل يباح له التيمم لأن الجملة هي الطينة اليابسة (مسئلة) ان قيل أى رجل يباح له التيمم ومعه الماء اذا خاف الغيم (فالجواب) أن المراد بالغيم العطر وهو مبيع للتيمم كذا رأيت من المسئلة والتي قبلها بخط العلامة ابن وهبان في كتابه الاسئلة المعضلة والأجوبة المفصلة (مسئلة) ان قيل أى عباد واجبة تجب فيها النية ولها اسم اشهرت به شرعا وعرفا ولا يكفي في نيتها ان باتى بجمعها ولا مع تعديده بالفرض (فالجواب) انها التيمم لا يصح بما ذكر في ظاهر الرواية

على مسافر ومريض وامرأة وعبد وان أذن له مولا (بشرائطها) أى الجمعة (سوى الخطبة) فانها سنة (ونذ في) عيد (الفطر أن يطعم) أى يأكل قبل الخروج الى المصلى حلوا وأن يكون تمرا وأن يكون وزرا (و) أن (يقسل) والاصح أنه سنة كما مر (و) أن (يستاك) وأن (يتطيب) بعاله ريح لالون كاسلن والبخور (و) أن (يلبس أحسن ثيابه) ولو غسلا (و) أن (يؤدى صدقة الفطر) قبل التوجه الى المصلى (ثم) أن (يتوجه الى المصلى غير مكبر) جهرا في طريقه (و) غير (متنفل قبلها) أى قبل العيد لكرهته في حق الامام والقوم في المصلى وغيره (وقتها من ارتفاع الشمس) قدر ريح أو رحين (الى) وقت (زوالها ويصلى ركعتين متتابعين الزوائد وهي ثلاث) تكبيرات (في كل ركعة ويؤلى) نذبا (بين القراءتين ويرفع يديه في الزوائد) الا اذا كبر راكعا فلا يرفع يديه في الاظهر (ويحطب) الخطيب (بعدها خطبتين) وهما سنة فلو قد متاعا على الصلاة جاز وكره (يعلم) الناس (فيهما أحكام صدقة الفطر) الخمسة أعنى على من تجب ولمن تجب ومتى تجب وكما تجب وعما تجب (ولم تقض ان فاتت مع الامام) ولو بالافساد في الاصح (وتؤخر بعذر) كطر (الى) الزوال من (الغد فقط وهي) أى أحكام عبد الفطر (أحكام) عيد (الاخفى لكن هنا يؤخر الاكل عنها) نذبا (ويكبر في الطريق جهرا) ثم يقطعها اذا انتهى الى المصلى (و) يعلم الاخفية وتكبير التشريق في الخطبة (وتؤخر) صلاة الاضحية (بعذر الى ثلاثة أيام) ولا تصلى بعد ذلك فلوا أخر بلا عذر أساء (والتعريف) أى تشبيهه الناس أنفسهم بأهل عرفات يوم عرفة (ليس بشئ) في حكم الوقوف (وسن) وقيل يجب وهو الاصح (بعد فجر عرفة) وهو تاسع ذى الحجة (الى غمان) صلوات عند الامام وقالوا الى عصر الخامس من يوم عرفة وهي ثلاث وعشرون صلاة وبه يفتى (مرة) واحدة (الله أكبر الخ) وصفة التكبير أن يقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة) وهي جماعة الرجال فلا يجب على القروى والمنفرد والمسافر والمرأة وقالوا هو على كل من صلى المكتوبة مطلقا وعليه الاعتماد (و) بالاعتداء (بالمقيم) التكبير (على المرأة والمسافر) الا ان المرأة تكبر صرا بخلافه

باب صلاة الكسوف

الكسوف للشمس والكسوف للقمر (يصلى ركعتين كالنفل) أى بلا أذان واقامة وبركوع واحد في الركعة الواحدة (امام الجمعة) ان حضر (بلا جهرا) خلافا لهما (و) بلا (خطبة) اتفقا وهى سنة والا فضل أن يطيل القراءة فيهما (ثم يدعوا) الامام بعد الصلاة (حتى تنجلي الشمس) وهو سنة (والا) أى وان لم يحضر امام الجمعة (صلوا فرادى) ركعتين أو أربعاً (كالخسوف والظلمة) القوية نهرا (والريح) الشديد مطلقا (والفرع) أى الخوف والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلا والنبج والمطار الدائمة وعموم الامراض

باب صلاة الاستسقاء

وهو طلب السقيا (له صلاة لا بجماعة) ولا بخطبة (و) له (دعاء واستغفار) فانه السبب لا رسال الامطار و (لا قلب رداه) ولولا امام وقال يقلب الامام رداه دون القوم (و) لا (حضور ذي وافي يخرجون) للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات

باب صلاة الخوف

(اذا اشتد الخوف) اشتداده ليس بشرط بل الشرط نفس القرب (من عدو أو سبع وقف) أي جعل (الامام) القوم طائفتين (طائفة بازاء العدو وصلى) بطائفة (ركعة) واحدة (لو) كان (مسافرا) أو كان في الفجر (وركعتين) في الرابعي (لو) كان (مقيما وضعت هذه) الطائفة مشاة (الى العدو وجاءت تلك فصلى) الامام بهم مابقي (وسلم) وحده (وذهبوا) أي الطائفة الثانية (اليهم) أي الى العدو (وجاءت) الطائفة (الاولى وأتوا) مابقي (بلا قراءة) لانهم لاحقون (وسلموا) أي الطائفة الاولى (ومضوا) الى العدو (ثم) جاءت الطائفة (الأخرى) وهي الثانية (وأتوا) مابقي (بقراءة) لانهم مسبوقون (وصلى) الامام (في المغرب بالاولى ركعتين) لان تنصيف الركعة الواحدة معتذر (وبالثانية ركعة) فلو عكس فسدت صلاة الكل (ومن قاتل) منهم يعمل كثير (بطلت صلاته وان اشتد الخوف) ابتداء (صلوا ركبا نفرادي بالايماء الى أي جهة قدروا) للضرورة (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو) حقيقة فلورا أو اسودا فظنوه عدو افصلوا ثم بان بخلافه أعادوها

باب الجنائز

(ولي) أي وجه (المختضر) من قرب من الموت (القبلة عن يمينه) أي على شقه الايمن واختبر الاستلقاء ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة وان شق عليه ترك على حاله ونظير قراءة يس والاعد عند وينبغي احضار الطيب واخراج الجنب والحائض والنفساء من عنده (ولقن) المختضر (الشهادة) ندبا قبل الغرغرة ونظير كون الملقن غير متهم بالمصرعة بكونه من يعتد فيه الخبر فيذكرها عنده جهر ولا يأمره بها فغسأه أن يأتي بها ولو مرة لتكون آخر كلامه (فإن مات) المختضر (شد لحياهه) ونمض عيناه) تحسبنا له ويقول مغضنه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعده ببقائه واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويوضع على بطنه حديد ثلاثين تغوخ وكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل وتلين أعضائه ليسهل غسله (ووضع) الميت عند الغسل (على صير مجمر) أي بخمر (وترا) الى سبع فقط (وستعورته) الغليظة على الظاهر وقيل مطلقا وجميع ثم اذا سترها ف على يديه خرقة وغسلها (وجرد) من ثيابه (ووضي) من يؤمر بالصلاة بلا مضمضة واستنشاق وصب عليه ماء (فلى بسدر) وهو ورق النبق (أو حرض) وهو الاشنان (والا) أي وان لم يوجد (فالقراح) أي الماء الخالص (وغسل رأسه ولحيته) ان كان بهما شعر

قال في التجنيس والمزيد الصحيح أن النية المشروطة هي نية التطهير فالنية المعتبرة ليست نية الفعل بل المقصود به من الطهارة أو الصلاة (مسئلة) ان قيل أي نجاسة يؤثر في الماء قليلا ولا يؤثر فيه كثيرا (فالجواب) أن هذه النجاسة هي بعرا بل اذا وقعت البعرة الصحيحة في الماء القليل لا تؤثر فيه واذا وقع فيه نصفها نجسه وهي مسائل منظومة في الفروق وذكرها في العدة وغيرها هكذا والصحيح أنه لا فرق بين المنكسر والصحيح نص عليه في الهداية وغيره ارا قد نظم هذه المسئلة ابن العزقي تهذبه فقال

يا أيها الاعلام يا

من فصلهم مشتهر

ما قولكم في نجس

قليله موثر

دون كثيره وذا

حكم عجيب عسر

(ويجيب) عنها بجواب

آخر هو ذنب الفارة اذا وقع

في البئر أو جرح كلها

واذا وقعت هي لا تجب

ترج الكل (ويسأل) عنها

بوجه آخر فيقال أي نجاسة

يؤثر قليلا ولا يؤثر كثيرا

وهو المنظوم (ويجيب)

بأنها الخمر اذا وقعت قطرة

منه في دن الحبل لا يحل شربه في الحال ولو صب فيه كوز خمر جاز الشرب في الحال اذ لم يظهر له طعم أولون أوريح وقد نظمت الجواب عن نظم ابن العز مر بمحلا فقلت ذي بعرة هههه

في البعرة لا تؤثر وماؤها نجس

ان سقط المكسر أو قطرة من خمره

في دن خل يقطر تمنع حل شربه

في الحال وهو المنظر أو لم يكن كوزا ولا

يظهر منه أثر يحل في الحال وما

ذلك حكم عسر (مسئلة) ان قيل أي وعاء

فيه ماء نجس يظهر بدون الغسل (فالجواب) أنه

البؤازا نجس ماؤها فخرج مقدار ما فيها طهرت جدرانها

بدون غسل وجواب آخر وهو البؤازا نجست وغار

ماؤها ثم عاد على أريج الأقوال في المسئلة (مسئلة)

ان قيل أي وعاء متنجس يظهر بغير غسل (فالجواب)

أنه الوعاء الذي فيه الخمر يظهر اذا انقلبت خلا

بغير غسل (مسئلة) ان قيل أي وعاء متنجس اذا غسل

بالماء الطهور لا يطهر مع أنه يظهر بدون الغسل

(بالحطمي) وهو نبت بالعراق فان لم يوجد فبالصابون ونحوه (وأضجع على يساره) ليبدأ بيمينه (فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي النكت منه ثم) أضجع (على يمينه) فيغسل (كذلك ثم اجلس) الميت (مسندا) بفتح النون (اليه) أي الى الفاسل (وسمع بطنه) مسحها (رفيقا) أي لينا (وما خرج منه غسله ولم يعد غسله ونشف بثوب) لثلا تبتل أ كفانه (وجعل الخنوط) وهو عطر مر كب من أشياء طيبة غير زعفران وورس (على رأسه ولحيته) ثوبا (و) جعل (الكافور على مساجده) وهي جبهته وأنفه ويداها وركبته وقدماه كرامة لها (ولا يسرح شعره) (لا) لحيته (لكرهته) ولا يقص ظفروه (لا) شعره (وكفنه) أي الرجل (سنة ازار) من القرن الى القدم (وقيص) من أصل العنق بلا جيب ودخريص (ويكن) (ولفافة) وهي مثل الازار وتكره العمامة في الاصح (و) كفنه (كفاية ازار ولفافة) كفنه (ضرورة ما يوجدOLF) الميت (من يساره ثم) من (يمينه) بأن تنسبط اللفافة ثم الازار ثم يلبس القميص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللفافة كذلك (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صونا عن الكشف (وكفنها) أي المرأة (سنة درع) أي قيص (وازار وخار) وهو المقنعة (ولفافة وخرقة تربط بها ثدياها) من الصدر الى الركبة (و) كفنها (كفاية ازار ولفافة وخمار وتلبس) المرأة (الدرع أو لا) ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع (ثم يجعل) (الخمار فوقه) أي الدرع (تحت اللفافة) والخنثى كالمرأة الا انه يجنب الحرير والمزعفر وعلى الرجل تجهيز امرأته ولو معسرا وهي موصوفة في الاصح (وتجمر) أي تعطر (الا كفان أو لا) قبل أن يدرج فيها الميت (وترأ) الى السبع ولا يجمر خلفه ولا في قبره

فصل في الصلاة على الميت (السلطان أحق بصلاته) أي بالصلاة عليه ان حضر (وهي فرض كفاية) يسقط باقامة البعض عن الباقيين (وشرطها السلام الميت) فلا يصلى على كافر (وطهارته) فلا تصح قبل الغسل وحضوره فلا يصلى على غائب ووضعه على الارض وكونه أمام المصلى وستر عورته (ثم القاضي ان حضر) وفي بعض النسخ ان حضرا أي السلطان والقاضي (ثم امام الحى) وهو الذي كان يصلى الميت خلفه في حياته (ثم الولي) على ترتيب العصابات الا الاب فيه قدم على الابن اتفاقا في الاصح (وله) أي لاولي (أن يأذن لغیره) بالصلاة عليه (فان صلى غير الولي والسلطان) عن هو مؤخر عنهما (أعاد الولي) ان شاء وان صلى القاضي أو امام الحى لا يعيد (و) اذا صلى الولي (لم يصل غيره بعده وان دفن) بعد الغسل أو قبله وأهيل عليه التراب (بالصلاة على قبره ما لم يتنسخ) والمعتبر فيه أكبر الرأى (وهي) أي الصلاة (أربع تكبيرات بشأنا) وهو سبحانه اللهم الخ (بعد) التكبيرة (الاولى) ويرفع يديه في هذه فقط (وصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم كافي التشهد (بعد الثانية ودعاء) بأمور الآخرة (بعد الثالثة) والمأثور أحسن ومنه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا وغبائنا وصغيرنا وكبيرنا وذر کرنا وأنثانا اللهم من أحبيته منا فأحبه على

(فالجواب) أنه الوعاء الجديد

من الخزف اذا كانت فيه
الخزلا يطهر بالفسل أبدا
عند محمد اتشرب النجاسة
فيه واذا صارت الخزالتى
فيه خلا طهر والله أعلم
(مسئلة) ان قيل أى نجاسة
عينية تطهر عسها بخرقه
مبلولة نلانا (فالجواب)
أنها الدم الذى يسقى فى
موضع الحجامة كذا فى
البرازية وفى العدة هذا
قول محمد وعندهما يشترط
الفسل وهو الاحوط وذكر
فى فتاوى العصر فى القطع
اذا كان الماء يضره انه
يطهر بمسحه بخرقه مبلولة
ثلاثا والله أعلم (مسئلة) ان
قيل أى شئ يؤثر فى الماء
المتنجس دون الثوب
(فالجواب) أنه عرق الحمار
ولعابه ولبنه وكذلك البغل
لان البلوى تم به فى الثياب
دون الماء فإنه يمكن صون
الوانى عنه ولا يمكن صون
الثياب ذ ك ذلك فى الحيرة
وفيه نظر لان الصمغ ان
سؤرا الحمار والبغل مشكوك
فى طهوريته لافى طهارته
ونقل فى الجواهر عن التقرير
شرح البرزوى أنه نقل عن
المبسوط اذا أصاب لعاب
مالا يؤكل لحمه وعرقه ثوبا
فصلى فيه أجزأته وفيه
أيضا لان لبن الايان طاهر

الاسلام ومن توفيته منافق توفى على الايمان برحمتك يا ارحم الراحمين (وتسليمتين بعد
الرابعة) وينوى الميت به مامع القوم وليس بعد هادعاء فى الظاهر ولا تشهد فيها
ولا قراءة (فلوكبر) الامام (خمس الميتمع) فى الخامسة بل يقف ساكنا حتى يسلم
فيسلم معه وبه يبقى (ولا يستغفر لصبي) ومجنون ومعتوه (ويقول) فى الصلاة على
الصبي مكان الدعاء (اللهم اجعله لنا فرطا) أى سابقا مهيأ بالصالح والديه (واجعله لنا
أجرًا وذرًا) أى خيرًا باقيا (واجعله لنا شافعا مشفعا) أى مقبولا شفاعته (وينتظر
المسبوق) تكبيرة الاحرام (ليكبمه معه) فاذا سلم قضى ما عليه بلا دعاء ان خشى رفع
الجنائز على الاهتاق (لا) ينتظر (من كان حاضرا فى حالة التحريم) بل يكبر حين
اراد اتفاقا ومن حضر بعد الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة (ويقوم) الامام
(للرحل) أى لاجله (والمرأة بهذا الصدر) لانه محل الايمان (ولم يصلوا) على
الجنائز (ركبانا) استخسانا (ولا فى مسجد) جماعة فانه مكروه بلا عذر تحريرا وقيل
تفريها سواء كان الميت فى المسجد والقوم أو بعضهم خارجه أو بالعكس (ومن استهل)
أى وجد منه ما يدل على الحياة بعد خروج أكرهه سمي وغسل و (صلى عليه والا) أى
وان استهل (لا) يصلى عليه والمختار انه يغسل و يدرج فى خرقه ويسمى (كصبي
سبي مع أحد أبويه) فانه لا يصلى عليه (الا أن يسلم أحدهما) قبل موت الصبي (أو)
يسلم (هو) أى الصبي وهو يعقل (أو لم يسب أحدهما معه) فى هذه الصورة يغسل
ويكفن ويصلى عليه (ويغسل ولى مسلم) قريبه (الكافر) يغسل الثوب النجس ولا
يصلى عليه (ويكفنه) أى يلقه فى ثوب (ويدفنه) أى يلقه فى حفرة كالكلب (ويؤخذ
سريره) أى الميت (بقوامته الاربع) بأن يأخذ كل قائمة رجل (ويجلبه) أى بالسري
(بلاخب) أى سير سريع (و) بلا جالس قبل وضعه عن أعناق الرجال (و) بلا
(مشى قدامها) اذ المشى خلفها أحب (وضع مقدمها على عينك) وذلك عين الميت أيضا
(ثم) ضع (مؤخرها) على عينك (ثم) ضع (مقدمها على يسارك) وذلك يسار الميت أيضا
(ثم) ضع (مؤخرها) على يسارك (ويحفر القبر يحد) والحد أن يحفر فى جانب القبلة
من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ولا يشق الا فى أرض رخوة (ويدخل من قبل القبلة)
بأن يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد (ويقول واضعه) فى اللحد (بسم الله وعلى ملة رسول
الله) أى بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلما لك (ويوجه الى القبلة) وجوبا
وينبغي كونه على جنبه الايمن (وتحل العقدة) التى فى كفنه للاستغناء عنها (ويسوى
اللين) وهو الطوب النى (عليه والقصب لا الآجر) المطبوع (والخشب) الا أن
تكون الارض رخوة (ويسجي) أى يغطى بثوب (قبرها) أى الاتى وكذا الخنثى
المشكل (لا قبره) الا للضرورة كطير (و) محال) أى يصب عليه (التراب) ويكره أن
يزاد على ما خرج منه ثم قيل يلقن بعد الدفن وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه
(ويسم القبر) أى يجعل مثل سنام البعير (ولا يربع ولا يحصص) للهنى (ولا
يخرج) بعد الدفن (من القبر الا أن تكون الارض مغصوبة) فيخرج لحق صاحبها ان

شاه وان شاه سواء مع الارض وانتفع بها

باب الشهيد

(هو) شرعا (من قتله أهل الحرب) بجديده أو غيرها كالخرق والفرق (و) كذا أهل (البنى وقطاع الطريق أو وجد في معركة وبه أثر) الجراحة أو خرج الدم من عينه أو أذنه أو من جوفه سائلا بخلاف ما لو خرج من أنفه أو ذكره أو دبره أو من جوفه غير سائل (أو قتله مسلم) أو ذمي (ظلم أو لم تجب به دية) بل قصاص وإن سقط لعارض كصلح أو قتل أب ابنه (فيكفن) الشهيد (ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه) فلو لم يولها بجديده كره (الام ليس من) جنس (الكفن) فينزع كالغرو والحشو (ويراد) ليتم الكفن (وينقص) ليصير على سنة الكفن (ويغسل) ويصلى عليه (إن قتل جنبا أو وصيا) أو حائضا أو نفساء أو بالمثل في غير المعركة (أو ارتث) وذلك (بأن أكل أو شرب أو نام أو تدأوى أو مضى) عليه (وقت صلاة) كامل (وهو يعقل) ويقدر على أدائها (أو نقل من المعركة) أى المكان الذى جرح فيه (حيا) لا الخوف وطء الحيل سواء استقر في مكان أو مات على الأيدي (أو أوصى) بأمر الدنيا وهذا كله إذا كان بعدا نقضه الحرب فلو فيها لا يصير مرثيا بشئ مما ذكر (أو قتل) أى يغسل إن قتل (في المعر ولم يعلم أنه قتل بجديده ظلما) فلو علم أنه قتل بجديده ظلما وعرف قاتله فانه لا يغسل (أو قتل بمجد أو قصاص) أو تعزير لانه لم يقتل ظلما فلا يكون شهيدا (لا) يغسل من قتل (البنى) أى خروج عن طاعة الامام (وقطع طريق) ولا يصلى عليه اهانة له

باب الصلاة في الكعبة

(صح فرض ونفل فيها و فوقها) ولو بلا سترة وان كرهه الله (ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيها صح) وكذا لو جعل وجهه الى وجهه وان كرهه أو الى جنبه (و) من جعل ظهره (الى وجهه) أى وجهه الامام (لا يصح) اقتداؤه به (وان تحلقوا حولها) أى ان صلى الامام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة واقتدوا به (صح) الاقتداء (لمن هو أقرب اليها من امامه ان لم يكن) المتقدم (في جانبه) أى جانب الامام فلو في جانبه لم يصح

كتاب الزكاة

(هى) لغتا لغاه والزكاة وشرا (تليك) جزء من (المال) خرج بالتقليد الاباحة و بالمال المنفعة فلو أطمع يتيمان أو بالزكاة أو أسكن فقير أو أرسنه لم تجز (من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه) أى معتق الهاشمي يقع التاء (بشرط قطع المنفعة عن الملك) بكسر اللام (من كل وجهه تعالى) فلا يدفع الى أصله وفرعه ومكاتبه وأحد الزوجين الى الآخر (وبشرط وجوبها) أى افتراضها (العقل والبلوغ والاسلام والحرية ومملك نصاب) كما تثنى درهم شرعى (حولى) أى هال عليه الحول (فارغ عن

كسورها وهو رواية عن محمد رحمه الله وهو اختيار البرزوى وصاحب الهداية وفي ظاهر الزكاة أنه نجس كذا في المحيط فقلت علمت بهذا ما في ذكر البن مع العرق واللعب وان حذفت لفظة التنجيس يحسن بها السؤال ويكون معنى التأثير اما سلب الطهورية أو الظهارة بحسب الروايات والخلاف وفي التنجيس والمريد ما يؤيد ماذكرته وبين معنى الفساد بسلب الطهورية قال وروى الحسن بن أبى مالك عن أبى يوسف ان عسوق الحمار ينجس الماء لكنه خلاف ظاهر الرواية واللين كاللعب في الماء والثوب والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى مائع قليل يفسد الماء ولا يفسد الثوب (الجواب) انه بول ما يؤكل لحمه كذا في العدة وهذا قول محمودى قريية من التي قبلها (مسئلة) ان قيل أى نجس يعنى عنه في الاكل دون الثوب (الجواب) أنه الدم الباقي في عروق اللحم عند أبى يوسف أنه معفوف الا كل لتعذر الاحتراز عنه غير معفوف الثياب لا مكان الاحتراز عنه كذا في التاتارخانية وسيأتى فيها مزيد كلام قريبا (مسئلة)

ان قيل أى نجاسة لا تصح

الصلاة مع ما دون قدر
الدرهم منها (فالجواب)
انها النجاسة الحكيمة
اذ ابق منها على بدن المكاف
دون قدر الدرهم لا تجوز
صلاته والله سبحانه وتعالى

أعلم (مسئلة) ان قيل أى
شيء طاهر يخرج من بين
نجسين وأى شيء نجس
يخرج من بين طاهرين
(فالجواب) أن الطاهر
الخارج من بين نجسين هو
الابن يخرج من بين القرث
والدم والنجس الخارج من
بين الطاهرين هو الماء
الستعمل في رواية عن أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله تعالى فانه يخرج من بين
العضوين الطاهرين حقيقة
لتقدم النجاسة وحكم للجمعة
صلاة حامل المحدث وأصل
المسئلة في الحيرة (مسئلة)
ان قيل أى رجل يكون فيه
نجسا لا يطهر أبدا (فالجواب)

أن هذا رجل سقط سنه
فاعاده نانيا وثبت قال
في العمادية وحكى الفقيه
أبو جعفر عن محمد رحمه الله
في رجل سقط سنه فاثبت
مكانه سنين كلب فثبت
أنه يجوز ولا يقلع ولو أعاد
سنه نانيا وثبت وقوى ينظر
ان أمكن قلعه بغير ضرر
يقلع وان لم يمكن قلعه بغير

الدين) الذى له مطالب من العباد كدين استهلاك ومهر وكذا دين الزكاة بعد الوجوب
(و) عن (حاجته الأصلية) فلا تجب في الدور وان لم تكن للسكنى وثياب البدن وأثاث
المنزل ودواب الركوب وعميد الخدمة وسلاح الاستعمال (نام ولو تقديرا) بأن كان
معدا للتجارة فلاز كاة في مال الضهار كابق ومفقود دين مجبور لا ينبت عليه ونحو ذلك
(وشروط) خمسة (أدائها بمقارنة للاداء) للفقير (أو لعزل ما وجب أو) شرط أدائها
(تصدق بكمه) أى المال فلو ببعضه فز كاته فقط دون الباقي عند محمد وهو الصحيح

باب صدقة السوائم

(هى التى تكفى بالزهي) في المرحى (في أكثر السنة) وهو ما فوق النصف فلورعت أقل
السنة أو علفها نصفها لتجب (ويجب في خمس وعشرين ابلا بنت مخاض) وهى التى
دخلت في السنة الثانية (وفيما دونه في كل خمس شاة) وما بين النصابين عفو (وفي
ست وثلاثين بنت لبون) وهى التى دخلت في الثالثة (وفي ست وأربعين حقة) بالكسر
وهى التى دخلت في الرابعة (وفي احدى وستين جذعة) وهى التى دخلت في الخامسة
(وفي ست وسبعين بنت لبون) وفي احدى وتسعين حقة ان الى مائة وعشرين ثم
تستأنف الفريضة فيجب (في كل خمس شاة) مع الحقنة في مائة وخمس وعشرين
حقنة وشاة وفي مائة وثلاثين حقنة وشاتان وهكذا الى مائة وخمس وأربعين ففيها
حقنة وبنت مخاض) وهذا استئناف أول (وفي مائة وخمسين ثلاث حقا ثم) فيما زاد
على مائة وخمسين الى مائة وخمس وسبعين تجب (في كل خمس شاة) وهذا استئناف
ثان (وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث حقا وبنت مخاض) الى مائة وست وعثمان وما
بينهما عفو (وفي مائة وست وعثمان) تجب (ثلاث حقا وبنت لبون) الى مائة وست
وتسعين وما بينهما عفو (وفي مائة وست وتسعين) تجب (أربع حقا الى مائتين) وما
بينهما عفو (ثم تستأنف أبدا كما) تستأنف (بعد مائة وخمسين) حتى يجب في كل
خمسين حقة ولا تجزى ذكورا لابل الا بالقيمة بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير
(والبحث) جمع بخى الذى قول من العربى والعجمى (كالعرب)

باب صدقة البقر

(وفي ثلاثين بقرات يبيع ذوسنة أو تبيعة) هذا اذا لم تكن للتجارة فان كانت لها يعبتر أن
تبلغ قيمتها نصابا وكذا الابل والغنم (وفي أربعين مسن ذوسنتين أو مسنة) يجب
(فيما زاد) على الاربعين (بحسابه) ففي اواحد ربع عشر مسنة وفي الاثنى نصف عشر
مسنة وهكذا (الى ستين ففيها) أى الستين (تبيعان) أو تبيعتان اجمالا (وفي سبعين
مسنة وتبيع وفي ثمانين مستان) وفي تسعين ثلاثة أتبعة وفي المائة تبيعان ومسنة
(فالفرض يتغير بكل عشر من تبيع الى مسنة والجماوس كالبحر) في تكميل
النصاب أو وجوب الزكاة
فصل في الغنم (وفي أربعين شاة) سائمة تجب (شاة) واحدة (وفي مائة واحدة)

ضرر لا يقطع وينجس فيه ولا يؤم أحدا من الناس قال الهادي وكان المراد العظم الذي أبين من الحى فانه نجس بالنص انتهى وفي الوقاية وتجوز صلاة من أعاد سنه الى فقه وان جاوز قدر الدرهم وفي شرحها لابن فرشته أنه أن ظاهر المذهب والصحيح منه أن السن طاهر وعن محمد نجس لا تجوز الصلاة معه ان زاد على قدر الدرهم قالوا وهو ميل منه الى أنه عصب وهذا خاص بسن نفسه ولو كان سن غيره لم يجز اتفاقا (مسئلة) ان قيل أى دم غير الكبد والطحال لا يكون نجسا (الجواب) انه دم القلب المتكمن فيه ودم اللحم والعروق الباقى بعد الذبح قال فى المتنقط ما روى باللحم من الدم الذى سأل لا يحل وما بقى فى اللحم يحل وفى البرازية تجوز الصلاة مع الدم الباقى فى عروق الذكاة بعد الذبح وعن الامام الثانى أنه يفسد الثوب اذا خشي ولا يفسد القدر للضرورة أو الاخر فانه كان يرى فى برمة عائشة رضى الله عنها صفرة دم العنق قال والدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان كان منه فطاهر والا فلا وكذا دم مطلق اللحم

وعشرين) تجب (شأتان) وما بينهما عفو (وفي مائتين وواحدة) تجب (ثلاث شياه) وما بينهما عفو (وفي أربع مائة) تجب (أربع شياه) وما بينهما عفو (ثم) بعد ما بلغت أربع مائة تجب (فى كل مائة شاة) الى غير نهاية (والعز كالضأن) فى تكميل النصاب لا فى أدائه الواجب (ويؤخذ الثاني) وهو ما تم له سنة (فى زكاتها) أى الغنم (لا) يؤخذ (الجذع) وهو ما أتى عليه أكثرها سواء كان ذكرا أو أنثى أو المعز
فصل في الخيل السائمة عندها وعليه الفتوى (و) لافى (البغال والحمير والحلان) جمع حمل وهو ولد الضأن فى السنة الاولى (والفصلان) جمع فصل وهو ولد الناقة قبل أن يتم الحول (والعجائيل) جمع عجول وهو ولد البقرة حين ترضعه أمه الى ستة أشهر وهو الصحيح وصورته أن يموت كل البكار ويتم الحول على أولادها الصغار فلا يجب فيها شئ الا تبعا للكبير ولو واحدا ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيدا فيلزم الوسط (و) لافى (العوامل) أى المعدات للعمل (والعلوفة) وهى التى يعلفها صاحبها نصف الحول أو أكثر (و) لافى (العفو) وهو ما بين النصابين (و) لافى (المالك بعد الوجب) وفى هلاك البعض يسقط بقدره (ولو وجب سن) أى ذات سن (ولم توجد) فى مواشيه (دفع) المالك الى الساهى برضاه (أعلى منها وأخذ) منه (الفضل أو) دفع (دونها) ورد الفضل (جبرا على الساهى) (أو) دفع (القيمة ويؤخذ الوسط) أى لا يأخذ الساهى خيار المال ولا أرداه نظرا لجانب الفقير والغنى (ويضم مستفاد من جنس نصاب) فى أثناء الحول ولو بهيمة أو ارث (اليه) فى ركنى الكل بحول الاصل (وان لم يكن من جنسه لا يضم اتفاقا) (ولو أخذ الخراج والعشر والزكاة بغاة لم تؤخذ) هذه الاشياء مرة (أخرى) نوى التصديق أولا (ولو عجل ذونصاب) زكاته (لسنين أو) عجل (النصب) متعددة (صح) فيها

باب زكاة المال

(يجب فى مائتى درهم) وهى نصاب الفضة (وعشرين دينارا) وهى نصاب الذهب (ربعم العشر) وهو خمسة دراهم فى الفضة ونصف مثقال فى الذهب (ولو) كان مقدار النصاب منهما (تبرا) أى غير مضروب منهما (أو) كان (حليا) للرجال أو النساء أو الخيل أو غيرها (أو أنية) كبريق ونحوه (ثم فى كل خمس) يضم الخاء (بحسابه) ففى مائتين وأربعين درهما تستدراهم وفى أربعة وعشرين دينارا نصف دينار وقيرطان ولا يجب فيما دونه (والمعتبر) فى بلوغ النصاب (وزنهما) أى الذهب والفضة (أداء) ووجوبا لا قيمتهما (و) (المعتبر) فى الدراهم وزن سبعة (فى الزكاة) والنصاب وتقدير الديات والمهر (وهو) أى ذلك الاعتبار (أن تكون العشرة منها) أى من الدراهم (وزن سبعة مثاقيل) كما أن المعتبر فى المثقال أن يكون كل مسبعة منه وزن عشرة دراهم (وغالب الورق) بكسر الزاى المضروب من فضة (ورق) أى اذا كانت الغلبة للفضة فهى كالخالصة (لا عكسه) وهو ما اذا كانت الغلبة للنحاس فانه يقوم كالحروض ولا بد فيه من نية التجارة الا اذا كان يخلص منه فضة تبلغ نصابا أو مساوى كغالب الفضة

لكن رأيت في التنجيس
والزيد تعقب مسألة اللحم
المهزول وقال فيه نظر لانه
ان لم يكن دما فهو مجاور
للدّم والشئ ينجس بمجاورة
النجس وفي التناثر خانية
نقل عن فتاوى أبي الليث
ان القائل بالطهارة القمية
أبو بكر وأن الصدر كان
يزيفه بما تقدم قال وفي
الطعن كلام (مسئلة) ان
قيل أي نجاسة رطبة وقعت
في طعام مائع ولم يتنجس
(فالجواب) انها البعرة
الرطبة اذا وقعت في اللبن
فرميت قبل أن تفتن فاللبن
طاهر وهو قول ابن زياد
وخلف وابن مقاتل وأبي
النصر وأبي الليث رحمهم
الله (مسئلة) ان قيل أي
طاهر أصابه ماء طهور
فتنجس (فالجواب) أنه
الارض النجسة اذا جفت
وذهب أثر النجاسة والماء اذا
فرق من الثوب والنجس
اذاحت من الخف فانها
تطهر حتى تجوز الصلاة فيها
واذا أصابها الماء الطهور
عادت نجسة على احدى
الريأتين فيها وفي أجسامها
وفي النجس خلاف
(مسئلة) ان قيل أي شئ
ينجس بحكم بطهارته بدون
غسل ولا فرق ولا جفاف ولا
ذلك ولا حرق ولا انقلاب ولا

احتياطاً وأما الذهب المخلوط بالفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب أو
الفضة نصاباً وجبت (و) يجبر ربع العشر (في عروض تجارة بلغت نصاب ورق) أي
فضة (أو ذهب وتقصان النصاب في) أقداه (الحول لا يضر) أي لا يمنع الوجوب (ان
كل في طرفه) أي في أول الحول وآخره سواء كان نصاب السواثم أو غيرها (وتضم قيمة
العروض) التي للتجارة (الى الثمنين) أي الى الذهب والفضة (و) يضم (الذهب الى
الفضة قيمة) وقال بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة وأربعون نجب
سنة عنده وخمسة عندهما

باب العاشر

(هو من نصبه الامام على الطريق) خرج السامعي فانه الذي يسعى في القبائل لياخذ
صدقات المواشي من أمانتها (ليأخذ الصدقات) أي الزكوات (من التجار) المارين
بأموالهم الظاهرة والباطنة عليه ويشترط فيه أن يكون قادراً على الحماية حراً مسلماً
غير هامشي (من قال) من التجار الذين يعمرون عليه (لم يتم الحول) على المال الذي في يده
(أو على دين) محبط بمال أو منقص للنصاب (أو) قال (أدبت أنا) للفقراء في المصر
لا بعد الخروج (أو) أدبت كاتي في المصر (الى عاشر آخر) وفي تلك السنة عاشر آخر
محقق والام يصدق (وحلف صدق) في الجميع بلا إخراج براه في الصحيح (الا في السواثم
في دفعه بنفسه) في المصر فانه لا يصدق وان حلف بل تؤخذ منه ثانياً (وفيما صدق)
فيه (المسلم مما صدق) فيه (الذي) الا في قوله أدبت الى الفقراء (لا يصدق) (الحربي)
في شئ (الا في أم ولده) لأن كونه حريباً لا ينافي الاستيلاء (وأخذ) العاشر (منا) أي
من المسلمين (ربع العشر) أخذ من الذي ضعفه وهو نصف العشر (و) أخذ (من
الحربي العشر بشرط نصاب) فلا يؤخذ من القليل وان أخذوا من آمن مثله (و) بشرط
(أخذهم منا) فلولم يأخذوا الا تأخذ شيئاً وان علمنا قدر ما يأخذون أخذنا قدره والا
فالعشر وان أخذوا الكل لا تأخذ الكل بل ينقي معه ما يبلغه الى مائة (ولم يشن) أي لم
يأخذ العشر من الحربي ثانياً (في حول بلا عود) الى دار الحرب فلو عاد ثم خرج من
يومه ذلك عشر ثانياً (وعشر الخمر لا الخنزير) أي يؤخذ من الذي نصف عشر قيمة الخمر
اذا كان للتجارة وبلغ نصاباً من الحربي عشر القيمة وان لم ينو ولا يعثر الخنزير ولو مع
الخمر (و) لا يعثر (مافي بيته) مطلقاً (و) لا (بضاعته) الا أن تكون للحربي (و) لا (مال
المضاربة) في الصحيح الا أن يرجح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصاباً (و) لا (كسب)
العبد (المأذون) المديون بمحيط (وفني) العشر (ان عشر الخوارج) لتقصيره بالمرور
عليهم

باب الحادي عشر

وهو أعم من المعدن والكز والمعدن ما خلقه الله تعالى في الارض والسموات لم يلدنه
بنوا آدم (خمس معدن) أي أخذ خمس معدن (نقد) كذهب فضة (و) خمس أيضاً (مخو)

استحالة (فالجواب) أنه القطن الملوّج النجس اذا ندف وكان قليلا دون النصف يذهب بالندف فانه يطهر لاحتمال الذهاب بالندف كالقدس النجس بعضه يقسم بين رجلين أو يباع البعض أو يغسل منه شيء أو يؤكل كل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طوف فلا يحكم على كل بالشك كذا في البرازية ومن هنا ينشأ سؤال فيقال أي شيء نجس يغسل بعضه أو يوهب فيطهر الباقي ويجاب بأنه الحنطة التي بال عليها جر تدوسها فغسل أو وهب بعضها فيطهر ما بقي هذا لفظ الوقاية (مسئلة) ان قيل أي شيء يغسل بعضه أو يوهب فيطهر الباقي **فالجواب** أنه الحنطة التي بال عليها حمر تدوسها أو ذهب بعضها فيطهر ما بقي هذا لفظ الوقاية (مسئلة) ان قيل أي ثوب طاهر هبت عليه الريح فتنجس والحال انه لم يلمس به عين نجسة ولا متنجسة **فالجواب** أنه الثوب المبلول المعلق اذا مرّت الريح على نجاسة وأصابته فتجس في قول الامام الحارثي وكذا قال فيمن استنجى

حديد) كرمص وصغرا ذوا جد (في أرض خراج أو عشر) وباقيه للواحد ولو وجده في أرض لغيره فباقيه لما لكها (لا) بخمس معدن وجد في (داره وأرضه) وهو الصحيح (و) خمس (كنز) اعلم أنه اذا وجد كنز فان كان عليه ضرب أهل الاسلام فخيمه كاللقة وان كان عليه ضرب أهل الجاهلية فان وجده في أرض مباحة ففيه الخمس وباقيه للواحد وان وجده في داره أو أرضه ففيه الخمس (وباقيه للمختط له) وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة أول الفتح وان لم يعرف المختط له أو ورثته بوضع في بيت المال ولو اشتبه الضرب جعل جاهليا وقيل اسلاميا (و) خمس (زئبق) خلافا لابي يوسف (لا) بخمس (ركاز) صحراء (دار حرب) وجده مستأمن فيها فلو في بيتهم يرد عليهم (و) لا (في رزق) وكذا كل جامد لا ينطبع كالياقوت وسائر الجواهر اذا أخذت من معادنهم فلو كنز ففيها الخمس (ولا لؤلؤ وغبر) خلافا لابي يوسف فيهما

باب العشر

(يجب) العشر (في عسل أرض العشر) دون أرض الخراج (و) يجب أيضا في (مسقى صماء) أي مطر (و) مسقى (سبح) أي ماء أنهار وأودية (بلا شرط نصاب) في الكل (و) بلا شرط (بقاه) في مسقى صماء أو سح فيجب في الخضراوات التي لا تبقى (الا الحطب والقصب) الفارسي (والخشيش) والسعف والتبن اذا لم يتخذ أرضه لذلك فان اتخذها وجب فيه العشر كما يجب في قصب السكر والسنبل (و) يجب (نصفه) أي نصف العشر (في مسقى غرب) أي دلو عظيم (ودالية) أي دولا ب (ولا ترفع المون) كاجرة العمال ونفقة البقر بل يجب في كل الخارج (و) يجب (ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس (في أرض عشرية لتغلي) ولو التضعيف حادنا (وان أسلم) التغلي (أو ابتاعها) أي اشتراها (منه مسلم أو ذمي) لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل (و) يجب (خراج) ان اشترى ذمي أرضا عشرية من مسلم (و) يجب (عشران أخذها) أي تلك الأرض (منه) أي من الذمي (مسلم) آخر (بشفعة أو رد) العقد (على البائع للفساد) أي لاجل فساد المبيع (وان جعل مسلم داره بستانا فوثنته فهو ربيع مائة) فان سقاها عامه العشر أو به وبعامه الخراج ففيه العشر وان سقاها الخراج ففيه الخراج (بخلاف الذمي) اذا جعل داره بستانا حيث يجب عليه الخراج مطلقا (وداره) أي الذمي ولو تغليا (حر) لا يجب فيها شيء (كعين قبر) أي زفت (ونفط) وهو دهن يكون على وجه الماء وجدت (في أرض عشر ولو) وجدت عين قبر ونفط (في أرض خراج يجب الخراج) ان كان حرمها صالحا للزراعة

باب المصرف

أي مصرف الزكاة والعشر (هو الفقير) وهو من له أدنى شيء (والمسكين) وهو من لا شيء له (وهو) أي المسكين (أسوأ حال من الفقير والعامل) ولو غنيا لا هاتميا وهو من نصب لاستيفاء الصدقات ساعيا كان أو عامرا فبعطى ما يكفيه وأعوانه لكن لا يراد

بالماء وابتسل السراويل
بالماء أو العرق ثم فشا أنه
ينجس السراويل وعامة
المناسخ على أنه لا ينجس
(مسئلة) ان قيل أى رجل
أخذ كلب عضوه أو ثوبه ولم
ينجس مع القول بنجاسة
عين الكلب (الجواب) أنه
رجل أخذ الكلب عضوه
أو ثوبه في حالة الغضب لا
يجب الفصل بخلاف ما إذا
أخذه في حالة المزاح فإنه
ينجس وقد أوضحت المسئلة
في شرحي للوهباتية (مسئلة)
ان قيل أى موضع من بدن
المكلف أصابته نجاسة
أكثر من قدر الدرهم وتظهر
من غير غسل (الجواب)
أنه موضع الاستنجاء إذا
أصابته النجاسة أكثر من
قدر الدرهم فاستجمر بثلاثة
أحجار ولم يغسله يجزى به وهو
المختار لأنه ليس في الحديث
المروى فصل فصار هذا
الموضع مخصوصا من سائر
مواقع البدن حيث يظهر
من غير غسل وسائر مواقع
البدن لا تطهر إلا بالغسل
كذا في التجنيس والمزيد
(قلت) ويمكن الجواب بأنه
الثدى إذا قاء عليه الضبي
ثم امتصه حال الرضاة
مرارافاته يحكم بطهارته عند
أبي حنيفة رضي الله عنه
وقال نجس الأثمة الحنفي

على نصف ما يقبضه (والمكاتب) ولولغنى لاهاشمي (والمدينون) إذا لم يملك نصبا فأصلا
عن دينه (ومنقطع الغزاة) وهو المراد بقوله تعالى وفي سبيل الله (وابن السبيل) وهو من
له مال في وطنه لا معه (فيدفع) الزكاة (إلى كلهم أو إلى صنف) واحد منهم (لا)
يدفع (إلى ذي) ولو فقيرا (وصح غيرها) أى دفع غير الزكاة كصدقة الفطر إليه (و لا إلى
(بناء مسجد) وقنطرة وسفانية) وتكفين ميت وقضاء دينه) أى الميت بخلاف ما لو قضى
دين حتى بأسره (و لا إلى (شراء قن يعتي وأصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته)
ولو معتد من باني أولاد (و لا يدفع زوجة إلى (زوجها) لا إلى (عبد موكاتبه ومدره
وأمو له ومعتق البعض) وقالا يدفع إلى معتق البعض (و لا إلى (غنى يملك نصبا) لا
إلى (عبد) أى عبد الغنى ولو مدرأ أو زمنا ليس في عيال مولاه أو كان مولاه غائبا على
المذهب (و لا إلى (طفله) أى طفل الغنى بخلاف مولاه الكبير وأبيه وأمه
الفقراء وطفل الغنية حيث يجوز الدفع إليهم (و لا إلى (بني هاشم ومواليهم) أى
معتق بني هاشم ويجوز النقل لهم (ولو دفع) الزكاة (بتحريم) إلى شخص وفي أكبر
رأيه أنه مصرف (فبان أنه) أى المعطى له (غنى أو هاشمي أو مولاه أو كافر) أى
ذمي لا حربي ولو مستأمن (أو أبوه) أى المزمك (أو ابنه) أو زوجته (صح ولو) بان أنه
(عبد) أى عبد المزمك (أو مكاتبه) يصح (وكره الاغناء) أى بأن يدفع إلى واحد
ما تقي درهمه مثلاً (ونب) الاغناء (عن السؤال) في هذا اليوم (وكره نقلها) أى
الزكاة من بلد (إلى بلد آخر لغير قريب وأحوج) أو أروع أو أصلح أو أنفع للمسلمين أو
إلى طالب علم أو من دار الحرب إلى دار الاسلام (ولا يسأل من له قوت يومه) أى لا يحل
له ذلك

باب صدقة الفطر

(تجب على حر مسلم) ولو صغيراً أو مجنوناً حتى لو لم يخرجها وليه ما وجب الاداء بعد
البلوغ (ذى) أى صاحب (نصاب فضل عن مسكنه و) عن (ثيابه وأثاثه) أى متاعه
(وفرسه وسلاحه وعبيده) للخدمة (عن نفسه) أى تجب عن نفسه (و طفله الفقير) فإن
كان له مال من ماله (و) عن (عبيده للخدمة) لا للتجارة (و) تجب عن (مدره وأمو له
لا عن زوجته وولده الكبير و) لا عن (مكاتبه و) لا عن (عبد أو عبيد) من تركته
(لها وبوقف) الوجوب (لو المملوك مبيعاً) (بختيار) فإذا مر وقت الفطر والخيار
باق تلزم من يصير له (نصف) أى يجب نصف (صاع من بر أو دقية أو سويق أو
زبيب) وقال الأريب كالشعير وبه يبقى (أصاع عر أو شعير وهو) أى الصاع
(ثمانية أرتال) وحرر بعض المحققين أن الصاع بالمصري قد حان وثلت (صح) أى
يجب في صح (يوم الفطر من مات قبله) أى قبل صبح الفطر (أو أسلم) بعده (أو ولد بعده
لا تجب عليه) (صح) أدائها (لو قدم) على الوقت ولو قبل رمضان (أو آخر) عن وقت
الوجوب لأن وقتها موسم وهو قول العامة وقيل مقيد بيوم الفطر واختاره في التحريم

(كتاب الصوم)

هو كذلك عندى لعموم
الباوى وقد ذكر في
التجنيس والمزيدان الرجل
إذا أصابته نجاسة في بعض
أعضائه فحسها بلسانه
حتى ذهب أثرها جازلان
إزالة النجاسة بما سوى
المانعات جائزة وفيه اشكال
بالنسبة الى ما قدمناه عنه
والله أعلم (مسئلة) ان قيل
أي رجل على يده نجاسة
عينية مغلظة خالطها مائع
وسأل بها من ذلك الموضع
وأصابت الثوب أو البدن
أكثر من قدر الدرهم ولا
يكون مانعا من غير جواز
الصلاة (فالجواب) ان
هذا رجل استجمر بالاجار
ثم عرق فسال العرق
حتى كان ماذ كرقال
في التجنيس والمزيدات في
التأخرون من أصحابنا
رحمهم الله تعالى على سقوط
اعتبار نجاسة موضع
الاستجمار بالاجار في حق
العرق حتى لو سال العرق
من ذلك الموضع فأصاب
الثوب أو البدن أكثر من
قدر الدرهم لا يمنع جواز
الصلاة وهذا بخلاف
الابتلال بالماء حيث يمنع
(مسئلة) ان قيل أي
رجل استنجى بما يباح به
الاستنجاء ففسق (فالجواب)
أنه رجل أكشف هورته

(هو) لقحة الامساك وشرا (ترك الاكل والشرب) أي اخلال شيء الى الباطن أو
ماله حكم الباطن (والجامع) هذا (من الصحيح) الصادق (الى الغروب بنية من
أهله) بأن يكون مسلما طاهرا من حيض أو نفاس (وصح صوم رمضان وهو فرض
(وصوم) النذر المعين) كقوله الله على صوم غرة رجب سنة كذا (وهو واجب) وقيل
الاطهر أنه فرض (وصوم) النفل) وهو ما زاد على الفرض والواجب سنة كان
كصوم عاشوراء مع التاسع أو من دوا كصوم ثلاثة من كل شهر ونحو ذلك فتصح
هذه الصيامات (بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار) الشريحي وهو من الفجر الى
الضحوة الكبرى (وصح) (بطلق النية) أي نية الصوم (وبنية النفل) لعدم
المزاحم (وما بقى) وهو صوم قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات كلها وقضاء
ما أفسده من نفل (لم يجز الا بنية معينة معينة) ولا بنية النية لكل يوم (ويثبت
رمضان برؤية هلاله أو بعد شعبان ثلاثين) إذا غم الهلال (ولا يصام يوم الشك)
وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا وقع الشك أنه منه أو من رمضان (الاتطوعا)
ويكره غيره (ومن رأى هلال رمضان أو) هلال الفطر) وشهد عند القاضي (ورد
قوله صام) وجوبا (فان أفرق قضى فقط) بلا كفارة ولو أكل رمضان ثلاثين لم يفسد
الامع القاضي (وقيل بعله) كغيم أو غبار بالسما (خبر عدل) لا فاسق اتفاقا وفي
المستور خلاف (ولو) كان المخبر (قنا أو أنى لرمضان) أي لاجل صومه ويجب
على الجارية أن تخرج في ليلتها بلاذن مولاه أو تشهد (و) قيل خبر (حري أو حر
وحرين للفطر والا) أي وان لم يكن بها علة (لجمع عظيم لهما) أي لهلال رمضان
والفطر ثم حدا لجمع الكثير مفض الى رأى الامام وعليه الفتوى ولا يشترط لفظ
الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم ولا مجلس القاضي فإذا تم العدد بشهادة فرد ولم ير
هلال الفطر والسما معية لا يحل الفطر رواه الحسن عن الامام وهو قول أبي
يوسف وسئل عنه محمد فقال يثبت الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد وفي غاية
البيان وقول محمد أصح واختلف الترجيح فيما إذا ثبت شهادة عدلين وتم العدد ولم ير
هلال شوال مع الصحو ولا خلاف في حل الفطر إذا كان بالسما علة ولو ثبت رمضان
بشهادة الفرد (والأصح) وبقية الشهور (كالفطر) في الثبوت بشهادة حري
أو حر وحرين وهو الأصح (ولا عبرة باختلاف المطالع) فيلزم أهل المشرق برؤية
أهل المغرب وعليه الفتوى ولا عبرة برؤية الهلال نهارا مطلقا

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

(فان أكل الصائم أو شرب أو جامع) قبل النية أو بعده (في الصحيح) (ناسيا) الا أن
يذكر فلم يتذكر ويذكره ولو قويا أو لا (أو احتلم أو أنزل بنظر) ولو الى فرجها
مرارا أو فكر وان طال أو أصبح جنباً ولو استمر يوماً (أو أدهن أو احتجم) أو اغتات

للاستنجابين قوم لا يجذله
ما يستره منهم والله أعلم

كتاب الصلاة

مسئلة ان قيل

التكبير للدخول في الصلاة

معلوم فالالتكبير الذي

يخرج به من الصلاة

(فالجواب) أنه تكبير من

كبر قبل امامه ثم كبر الامام

فكبر هو ينوي قطع ما

دخل فيه وتحرر عنه الثانية

فانه يخرج به من الصلاة

الاولى من العدة مسئلة

ان قيل أي رجل كبر وهو

على وضوء مستقبل القبلة

يريد الصلاة ولا يصير هذا

التكبير شارعا في الصلاة

(فالجواب) ان هذا رجل

كبير للتعجب لا للتعظيم

والشروع في الصلاة فلا

يكون به شارعا فيها والله

أعلم مسئلة ان

قيل أي جماعة يجب عليهم

في يوم واحد من طلوع

الشمس الى غروبها أكثر

من عشر صلوات مفروضة

أداء لا قضاء ولا تقرأ وان

شئت قلت أكثر من ألف

صلاة مفروضة (فالجواب)

أنهم جماعة أدركوا خروج

الدجال فقد ثبت في صحيح

مسلم عن النوراس بن

سمعان رضى الله عنه قال

ذكر رسول الله صلى الله

عليه وسلم الدجال قلنا

(أو كتحمل) ولو وجد طعمه في حلقه (أو قبل) ولم ينزل (أو دخل حلقه غبارا أو
ذباب) وهوذا كره (الصوم) لعدم امكان التحرر عنه (أو أكل ما بين أسنانه) ركان
دون الحصة وان أخرجه ثم أكله ينبغي أن يفسد (أو فاه وعاد) ولو لم ألقم (ليفطر)
في المسائل كلها (وان أعاده) عمدا (أو استنقاه) أي تكلف التي وكان كثيرا
(أو ابتلع حصة أو حديدا) أو ترابا أو حجرا أو نواة أو قطناً أو نسفاً جالماً يفسخ ولم يطبخ
أو كل جورة رطبة ليس فيها لب (قضى فقط) بلا كفارة في هذه الصور (ومن جامع)
عمدا (أو جومع) في أحد السبيلين في محل مشتهى على الكمال بأن يكون انسانا حيا
بخلاف ما لو جامع جنسية أو بهيمة أو ميتة (أو أكل أو شرب غداء أو دواء) قد قضى
وكفر ككفارة الظهار) وسية أي بيانها ثم انما يكفر ان نوى ليلاً ولم يكن مكرها ولم
يطرأ مسقط كمرض واختلاف فيما لو مرض بجرح نفسه أو سوف به مكرها والمعتمد
لزمها (ولا كفارة بالانزال فيما دون الفرج) كالتبطين والتفخيم ونحوهما بل
القضاء فقط (و) لا (بأفساد صوم غير) أداء (رمضان) بل قضاؤه (وان احتقن)
أي تداوى بالحقنة (أو استعط) أي صب الدواء في الانف (أو قطر في أذنيه) الدهن
اتفاقاً أو الماء في الصحيح (أو دوى جائنة) وهي الجراحة التي بلغت الجوف (أو أمة)
بالدوى الجراحة التي بلغت أم الدماغ وهي الجلدة التي تجمع مع الرأس (دواء) رطبا
كان أو يابساً (فوصل) الدواء (الى جوفه) يرجع الى الجائفة (أو) الى (دماغه)
يرجع الى الآمة (أنظر) في الصور كلها وقضى بلا كفارة (وان أقطر في احليله)
ما أو دهن (لا) يفسد عندهما خلافاً لابن يوسف والاقطار في قبلها يفسد بلا خلاف
(وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر) ولو في صوم النفل (ومضغ العلك) ان كان
عضواً ولا يفسد (لا) أي لا يكره (كحل ودهن شارب) لانهم لا ينافيان الصوم
(و) لا (سواك) مطلقاً ولو رطبا أو مبلولا أو بالعشى (والقبلة ان أمن) على نفسه
الجماع والانزال وكره ان لم يأمن ويستحب للصائم السجود وتأخيرته وتجيل الفطر
لا في يوم غيب

فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم وهي ثمانية ذكر المصنف منها خمسة
وبقي الاكراه والعطش والجوع الشديد اذا خيف منها الهلاك أو نقصان العقل (لن
خاف) خوفاً قويا (زيادة المرض) أو بطله البرء أو فساد العضو بقلبه الظن عن تجربه
أو أمارة أو باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق (الفطر والمسافر) سفر شرعي ولو
لغصبة الفطر (وصومه) أي المسافر (أحب ان لم يضره) فان ضره فلا فطار أفضل
(ولا قضاء ان ماتا) أي المريض والمسافر (عليهما) أي على المرض والسفر ولا
يلزمهما دفع القديته هذا اذا لم يتحقق المريض اليأس من البرء فان تحقق فدى لكل
يوم من المرض (ويطعم وليهما) عنهما (لكل يوم كالغفرة) أي ان صح المريض
وأقام المسافر ولم يصوماً ماتا لزم وليهما الاطعام (بوصية) من ثلث المال فلو لم يوص
لم يلزمه الاطعام فلو تبرع به جاز (وقضيا) أي المريض والمسافر (ما قدرا) عليه من

بارسول الله مالبثة في
الارض قال أربعون يوما
يوم كسنته ويوم كشره ويوم
كجده وسائر أيامه كما يأمركم
قلنا يا رسول الله فذلك
اليوم الذي كسنته يكفيننا
فيه صلاته يوم قال لا أقدر
له قدره ونشأ من هذا عدة
مسائل تتعلق بالصلاة
وغيرها يفرق منها ما يتيسر
في مواضعه فما يتعلق
بالصلاة منها (مسئلة) ان
قليل أي رجل صلى الوتر
والتراريج نهارا في جماعة
وجهر فيها وتكون أداه
(فالجواب) ما تقدم
(مسئلة) ان قليل أي
رجل صلى الصبح والمغرب
والعشاء جماعة بعد طلوع
الشمس وقبل زوالها
وتكون أداه (فالجواب)
ما تقدم (مسئلة) ان
قليل أي رجل لا تحب عليه
العشاء والوتر مع أنه عاقل
بالغ صحيح ليس به علة مانعة
(فالجواب) أنه رجل مقيم
في بلد فطلع فيها الشمس
قبل مغيب الشفق على
ما اختاره صاحب الكنز
وان كان الصحيح خلافه
(مسئلة) ان قليل أي رجل
وجب عليه صلاة عيدي الفطر
والاضحى في يوم واحد
(فالجواب) أنه رجل
أدرك خروج الدجال كما

الايام بعد الصحة والاقامة لزوما وفائده وجوب الوصية بالطعام (بلا شرط ولاه)
أي متابعه فله الخيارات ان شاء فارق وان شاع تابع (فان جاء رمضان) آخر (قدم
الاداء على القضاء والحامل والمرضع) ولو ظفرا الفطر والقضاء بلا كفارة ولا قدية
(ان خافنا على الولد أو النفس وللشيخ الفاني) الفطر وهو الذي فنت قوته ولم يقدر على
الصيام (وهو) أي الشيخ (يقضى) أي يطعم لكل يوم مسكينا كما في الكفارات
فان يحجز عن ذلك استغفر الله تعالى (فقط) أي دون المريض ومن بعده لعدم ورود
نص فيهم (وللتطوع) الفطر (بغير عذر في رواية) بشرط أن يكون من نية القضاء
وفي أخرى لا يحل الا بعذر وهي الصحة والصيافة عذر للضيف والمضيف اذا كان
صاحبا به ان الذي ترك الافطار والا وهو الصحيح (ويقضى) التطوع اذا أفطر (ولو
بلغ صبي) أو صبية بالسن أو بغيره (أو أسلم كافر) بعد الفجر (أمسك) كل منهما
(بقية يومه) وجوبا (ولم يقض) كل منهما (شيئا) اذا أفطر فيه وكذا يجب الامساك على
كل من صار أهلا في آخر النهار كحائض أو نفساء طهرت بعد الفجر أو معه ومجنون
أفاق ومريض يرى ومسافر أقام قبل الزوال أو بعده (ولو نوى المسافر الافطار ثم
قدم مصره) (ونوى الصوم في وقته) وهو قبل الضحوة الكبرى (صح ويقضى)
ما فاتة (بانحما سوى يوم حدث) الانحما فيه أو (في ليلته) فلا يقضيه الا اذا علم أنه لم
ينو (و) يقضى ما فاتة (بمجنون غير عتد) أي مستغرق للشهر وان استغرقه لا
(و) يقضى ما فاتة (بامساك بلانية صوم) بلا (فطر ولو قدم مسافر) في بعض النهار
(أو طهرت حائض) في بعضه (أو تسحر) حال كونه ظنه ليلا والفجر طالع أو أفطر
كذلك) أي ظنه ليلا (والشمس حية) أي لم تغرب (أمسك) كل (يومه وقضى) ولم
يكفر كما (كله) أي كالحجب القضاء فقط بأكله (عند ابعدا كله ناسيا) ظن أن ذلك بفطره
أولا بلغه الحديث أولا وهو الصحيح (وانتمة ومجنونة وطننا) أي اذا جمعت النائمة
أو المجنونة التي كانت عاقلة في أول النهار وهي صائغة يجب القضاء عليهما لا الكفارة
(فصل من نذر صوم يوم النحر أفطر) وجوبا (وقضى وان نوى) النادر (يعينا
قضى وكفر) أيضا (ولو نذر صوم هذه السنة أفطر) وجوبا (أيامامنية) وان صام
خرج عنها (وهي يوما العيد وأيام التشريق وقضاها ولا قضاء ان شرع) المكلف
(فيها) أي في هذه الايام منتقلا (ثم أفطر) أما لو شرع في غيرها منتقلا لزمه ان يحكم
ولو أفسده قضاء

باب الاعتكاف

(سن لبت في مسجد) تقام فيه الجماعة للصلاة الخمس (بصوم ونية) اعلم أن
الاعتكاف سبعة مؤكدة على الكفاية في العشر الاخير من رمضان وواجب في
المنذور ومستحب فيما عداه الصوم شرط لصحة الواجب دون غيره (وأقله نفلا ساعة)
عند محمد وعند أبي يوسف أكثر النهار وعند الامام يوم (والمرأة تعتكف في مسجد
بيتها) وهو الموضع الذي أعدته للصلاة في بيتها ولو اعتكفت في المسجد جاز وكره (ولا

تقدم **مسئلة** ان قيل
 أي رجل قارئ تجزيه
 صلاته منفردا بدون قراءة
 شيء من القرآن (فالجواب)
 أنه رجل ضاق عليه الوقت
 ولم يجد من يقدي به
 وضره بوجعه لا يسكن
 الا اذا كان فيه الماء البارد
 أو دواء غيره يسكنه من
 القنية رقم فيه البرهان
 صاحب المحيط برك خواهر
 زاده ويمكن أن يراد في
 السؤال وليس به وجع
 السن الذي لا يسكن الا
 بامساها الماء فيه أو دواء
 آخر وبحباب عاذ كرفها
 أيضا ورقم فيه للوجرى
 وقال يلحن في قراءته لحنا
 مفسدا وضاق الوقت يصلى
 ولا يقرأ قال مولانا البديع
 رضى الله عنه لوجاز تأخير
 الصلاة لاصلاح لاخرت
 شهر او أعواما وأنه شفيع
مسئلة ان قيل أي
 رجل اذا قرأه بهيئة
 تفسد صلاته **فالجواب**
 أن هذا رجل سمعه الحديث
 في الصلاة فذهب ليتوضأ
 ويبنى فقرأ في طريقة تفسد
 صلاته لانه أدى جزأ من
 الصلاة مع الحديث ولو
 سكت لم تفسد من الحيرة
 وفيها أيضا الرجل اذا سبقه
 الحدث فانصرف ليتوضأ
 فقرأ وسبح وهلل أو دعا

يخرج) المعتكف (منه) أي من المسجد (الالحاجة شرعية كالجمعة) والعبد (أو
 طبعية) وهي ما لا بد منه (كالبول والغائط) والغسل لو احتلم ولا يمكنه الاغتسال في
 المسجد (فان خرج ساعة) زمانية (بلا عذر) كخراج سلطان أو غيره وخوف على
 نفسه أو ماله وانهدم المسجد لا عيادة مريض وصلاة جنازة (فسدوا كله وشربه
 ونومه ومبايعته) التي لا بد له منها (فيهو) لكن (كره) له تحريما (احضار المبيع) فيه
 (والصحت) ان اعتقده قربة (والتكلم الابحار) ويتحدث بما لا بد منه بعد أن لا
 يكون مأثما (وحرم) عليه (الوط ودواعيه) كالمس والقبلة (وبطل) الاعتكاف
 (بوطئه) في الفرج أو الدبر لئلا أرهنا راعا مدا أولا أنزل أولا وبثقبيله ولسه ان أنزل
 (ولزمه الليالى أيضا) كالايام (بندرا عتكاف أيام) لزمه (ليلتان بنذر) اعتكاف
 (برمين) ويتابع فيه الا أن ينوى التفريق

كتاب الحج

(هو) لغة القصد الى معظم وشرقا قصد (زيارة مكان مخصوص) وهو الكعبة المشرفة
 وعرفات (في زمان مخصوص) وهو أشهر الحج (افعل مخصوص) وهو الطواف
 والوقوف والظاهر أنه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته
 محرما بنية الحج فحق (فرض مرعى الفور) عند أبي يوسف وهو الاصح (بشرط حرية
 وبلوغ وعقل وصحة) خرج الرقيق ولو بعتك مطلقا والصبي والمجنون والمعتوه والاعمى
 ولو وجد قائد الزمان والمفلوج ومقطوع اليدين والرجلين وان ملكوا الزاد والراحلة
 (و) بشرط (قدرة زاد) وسط (وراحلة) بالملك أو الاجارة لا الاغارة (فضلت عن مسكنه)
 وعن مؤنته ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل لم يلزمه كماله كان عنده
 ما لو اشترى به مسكنا خادما لا يبقى بعده ما يكفي للحج (و) فضلت (عما لا بد له منه) من
 الثياب والفرس والسلاح (و) قدرة (نفقة) مدة (ذهابه وايابه) راحلا كما لا ماشيا
 (و) قدرة نفقة (عائلة) أو ولاده الصغار الى عودته (و) بشرط (أمن طريق) ولو بالرشوة
 فان كان الغالب السلامة يجب وان كان الغالب الخوف لا (و) بشرط مراقة (محرم
 أو زوج لامرأة في) مدة (سفر) ولو عجزوا وانحنى كما رأوا ولو وجد محرم ليس
 لزوجها المنع من حجة الاسلام (فلو أحرمت صبي) وهو يعقل أو أحرمت عنه أبوه (أو) أحرمت
 (عبد فبلغ) الصبي (أو اعتق) العبد قبل الوقوف (نفى) كل منهما على احرامه لم يجز
 عن فرضه) فان جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف بعرفه جاز عن حجة الاسلام بخلاف
 ما لو فعل العبد ذلك (ومواقيت الاحرام ذوالحليفة) لاهل المدينة وتسمى الآن آبار
 على (وذات عرق) لاهل العراق موضع منه الى مكة مسيرة ثلاثة أيام (وحجة) لاهل
 الشام ومصر والمغرب وهو المسمى الآن براين (و) قرن) لاهل نجد وهو جبل على
 مرحلتين من مكة (وبلم) لاهل اليمن وهو جبل من جبال تهامة منه الى مكة فرسخان
 (لاهلها) أي لاهل هذه الامكنة (ولين مر بها) من غير أهلها ممن أراد الحج أو العمرة

اختلفوا قال بعضهم تفسد
صلاته اذا قرأ بعد التوضي
واذا قرأ قبل التوضي لا
تفسد صلاته وقال مشايخ
بلخ ان سبقه الحدث في حال
القيام فتوضاً ثم قرأ تفسد
لان القراءة عليه فريضة
فهو اذا قرأ بعد ما انصرف
يريد أن يؤدي فرضا ذاهبا
فتفسد صلاته ولو سبقه
الحدث بعد الركون أو في
السجود أو حال القعود
وقرأ بعد ما توضأ فان صلاته
لا تفسد وفي البرازية ولو
قرأ القرآن ذاهبا أو جاثيا
الاصح الفساد فيهما
مسئلة ان قيل أى
رجل يقضى ما فاتته فيصلى
ركعتين فيهما بغير قراءة
(فالجواب) أن هذا رجل
صلى المغرب في بيته ثم أتى
المسجد ودخل مع الامام
في صلاته ينبغى له أن
لا يدخل فلما صلى معه ركعة
أحدث فذهب وقوضا بجاه
وقد فرغ الامام فانه يصلى
ركعة بغير قراءة ويقعد
لانها ثمانية الامام ويصلى
ركعة أخرى ويقعد لانها
ثلاثة الامام ويصلى ركعة
أخرى بقراءة لانه لو كان مع
الامام كان يفعل هكذا
مسئلة ان قيل أى
صلاة يستحب أن يقرأ فيها
بعد الفاتحة شيئا من القرآن

(وصح تقديمه) أى الاحرام (عليها) أى على المواقيت (لا عكسه) أى لا يصح تأخيرها
عنها لآفاق قصد دخول مكة ولو لحاجة (و) الميقات (لداخلها) أى داخل المواقيت
(الحل) للحج والعمرة (و) الميقات (للمكي) أى الساكن بمكة (الحرم للحج) وحده من
طريق المدينة ثلاثة أميال ومن طريق اليمن والعراق والطائف سبعة ومن طريق
جدة عشرة ومن الجعرة تسعة (و) ميقات المكي (الحل للعمرة) ليتحقق نوع سفر
والتمتع أفضل وهو موضع يقرب مكة عنده مسجد عائشة

باب الاحرام

(وذا أردت أن تحرم فتوضاً) أو اغتسل (والغسل أحب والبس ازارا ورواه جديدين
أوغسيلي) والاول أفضل (وتطيب) أى طيب بدنك ان وجدت لا تؤبل بما تبقى عينه
(وصل ركعتين) ندبا في غير وقت كراهة وتحزق عنهما المكتوبة (وقل اللهم اني أريد
الحج فيسره لي وتقبله مني ولب) أى قل لبيك الخ (دبر) أى عقب (صلواتك) فرضا كانت
أولا (تقوى بها) أى بالتلبية (الحج وهى) أى التلبية (لبيك اللهم لبيك لا شريك لك
لبيك ان الحد والنعمة لك والملك لا شريك لك وزد فيها) ندبا (ولا تنقص) منها فانه
مكروه وتحريم أو قبل تنزيها (فاذا البيت) أو سقت الهدى (ناويا) الحج (فقد أحرمت
فاتق الرث) أى الجامع وقيل الكلام الفاحش (والفسوق) أى المعاصي (والجدال)
أى الخصام مع الرفقة ونحوهم (وقتل الصيد) البرى (والاشارة اليه) حال حضرته
(والدلالة عليه) حال غيبته ومحل تحريمهما اذا لم يعلم المحرم لا اذا علم (ولبس القميص)
وما في حكمه كالزردية والبرانس (والسراويل والعمامة والقلنسوة والقباء والخفين) الا
أن لا يتحد النعلين فاقطعهما أى الخفين (أسفل من الكعبين) أى المفصلين اللذين
وسط القدمين عند مفصل الشرائط (و) لبس (الثوب المصبوغ بورس) وهو الكركم
(أو زعفران أو عصفر الا أن يكون) الثوب المصبوغ بأحد هذه الاشياء (غسيلة
لا ينفذ وستر الرأس) بما يغطي به عادة بخلاف نحو العدل والطبق وهذا مختص
بالرجال أما المرأة فستر رأسها لوجهها (و) ستر (الوجه وغسلهما) أى الرأس
والوجه (بالخطمي ومن الطيب) والدهن (و) لبتق (حلق) رأسه (وقص شعره) و
قلم (ظفره) أى لا يتقى (الاغتسال) و) لا دخول الحمام و) لا الاستئصال بالبيت
والحمل (اذ لم يمس رأسه ولا وجهه ولا كره) و) لا (شد الحميان) هو كيس الذراهم
(في وسطه) سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره (وأكثر التلبية) ندبا (متى صليت) أى
عقب الصلوات (أو علوت شرفا) أى مكانا مرتفعاً (أو هبطت واديا) أى محلا منخفضا
(أو لقيت ركبا) أكثر التلبية (بالامحاراف) فاصولك بها) أى بالتلبية (وإبدأ
بالمسجد بدخول مكة) من باب السلام قبل أن تشتغل بشيء (وكبر وهلل تلقاء البيت)
ثلاثا (ثم استقبل الحجر الأسود مكبرا مهللا مستلما) ان قدرت (بلا ايداء) لا حدود عند
الازدحام لا تستلمه (وطف مضطجعا) استنانا وهو أن يجعل رداءه تحت ابطنه الايمن
ويلقيه على كتفه الايسر (وراء الخطيم) أى خلفه وجوبا فلو طاف من الفرجة لم يجز

و يكون بعض السورة أولى
من السورة الكاملة
(فالجواب) أنها التراويح
لأن الأفضل فيها ختم
القرآن جميعه فيها في
الشهر فيكون بعض السورة
أولى من قراءة سورة
الاخلاص كاملة ونحو
ذلك (مسئلة) ان قيل
أي قوم يصلون فرض
الفجر عند طلوع الشمس أو
ينقصون في الركوع
والسجود ولا يتعرض لهم
لهم (فالجواب) أنهم قوم
يعرف من حالهم أنهم لم
منعوا من ذلك تركوا
الصلاة أصلاً (مسئلة) ان
قيل في أي حالة يجوز
فيها السجود على الخد
للصحيح من غير عذر
(فالجواب) أن المراد بالخد
هنا الطريق والسجود
عليها يجوز إذا كانت طاهرة
وأما الخد الذي هو أحد
شقي الوجه فلا يجوز السجود
عليه من غير عذر نقلها من
خط القاضي أمين الدين بن
وهبان رحمه الله تعالى
(مسئلة) ان قيل أي
رجل صلى الغداة فإلم
يسجد سبع سجود
لا تجوز صلاته (فالجواب)
أن هذا رجل دخل مع
الامام في الركعة الثانية
فقد أدركه في السجودتين

(أخذ عن عيئل عمالي الباب) أي باب الكعبة (سبعة أشواط) فلو طاف الثامن
عامد الزمه ان تمام الاسبوع والمسجد كله محل له حتى لو طاف من وراء السوراء جاز
(ترمل) من الرمل وهو المشى بسرعة مع هز الكتفين (في) الاشواط (الثلاثة الأولى
فقط) وعشي في الباقي على هينتك فلو ترك الرمل في الأول لا يرمل الا في الشوطين بعده
وبنسيانه في الثلاثة لا يرمل في الباقي ولو زحمة الناس وقف حتى يجدد جفة فيرمل
(واستلم الحجر) الأسود (كلمة مرتبه ان استطعت) واستلامه تناوله باليد أو القبله
وهو حسن (واختم الطواف به) أي بالاستلام (وبركعتين) وجوباً في غير وقت
كراهة ولا تجزئ عنهما المكتوبة والأفضل كونهما (في المقام) أي مقام ابراهيم عليه
السلام (أو حيث تيسر) لك (من المسجد للقدم) أي لاجل طوافه (وهو سنة لغير
المكي) ويندب له بعد ذلك الالتزام بالترتم والشرب من ماء زمزم حموى (ثم اخرج)
بعد ذلك من باب الصفا (إلى) جبل (الصفا واصعد) عليه بقدر ما يصير البيت عبراً
منك وهو وما بعده سنة (وقم عليه مستقبلاً البيت مكبراً مهلاً لمصلياً على النبي صلى الله
عليه وسلم رافعاً يديك داعياً ربك بحاجتك ثم اهبط) من الصفا ما شيا وجوباً فلو
ركب بغير عذر لم يدم بجر (نحو المار وساعياً) وجوباً (بين الميدين الاخضرين) حتى
يلتوى ازالك بساقيل وأنت تدعو حتى اذا خرجت من بطن الوادي غمى على هينتك
حتى تصعد المروة (وافعل عليها) أي على المروة (فعلك) أي مثل فعلك (على الصفا
وطف بينهما) أي بين الصفا والمروة (سبعة أشواط تبدأ) الشوط الأول (بالصفا وتختتم)
الشوط السابع (بالمروة) وتسعى في بطن الوادي في كل شوط (ثم أقم عكة حراماً) أي
محرمات (وطف بالبيت كلما بذلك) رأى (ثم اخطب قبل) يوم (التروية بيوم) وهو
السابع من ذي الحجة (وعلم فيها) أي في الخطبة (المناسك ثم ارح) أي اذهب (يوم
التروية) من مكة (إلى منى) وهي قرية من الحرم على فرسخ من مكة والبيت بها سنة (ثم
رح منها) إلى عرفات (وهو مكان مرتفع عني) (بعد صلاة الفجر) بيان للسنة (يوم عرفة
ثم اخطب) بعرفات وعلم فيها ما يحتاجون اليه في هذا اليوم ويوم النحر واطب أيضاً
بجنى في ثاني أيام النحر وعلم فيها بقية ما يحتاجون اليه وكلها خطبة واحدة بعد الزوال
والصلاة الثانية فثنتان وقبل الصلاة ولو خطب قبل الزوال كره سراج (ثم صل)
بعرفات بالناس (بعد الزوال الظهر والعصر) جمع تقديم بقراءة مرة حموى
(بأذان واقامتين) ولا يتطوع بينهما ولو بسنة الظهر في الصحيح ولا بعد أداء العصر
في وقت الظهر وهذا الجمع انما يجوز (بشرط الامام) الاعظم أو نائبه (والاحرام) بالتحج
في الصلوتين وقال لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وهو الاظهر شرعاً لانية (ثم رح
إلى الموقف وقف) لزومات وجهها إلى الكعبة (بقرب الجبل) أي جبل الرحمة والقوم
معك وهو عن عين الموقف ووقت الوقوف اذا زالت الشمس إلى فجر النحر والركن
ساعة من ذلك (والواجب مدة إلى الغروب ويسن الاغتسال قبل الوقوف) وينبغي أن
يقفوا وراء الامام مستقبليين القبلة والوقوف على الراحة أفضل منه قائماً وقائماً أفضل

فلما قصد الامام قدر التشهد
 قبل أن يسلم أحدث وتأنر
 وقدم هذا المسبوق بسلم ثم
 أخبره الامام أنه ترك سجدة
 فانه يجب عليه أن يأتي بها
 ويشير الى القوم يسلموا ثم
 يقوم هو ويصلي ركعتين
 بأربع سجديات وقديراد
 في السؤال فيقال ما لم يأت
 بانتي عشرة سجدة لا تجوز
 صلاته ويراد في الجواب أنه
 كان على الامام سجدة تلاوة
 ومجود سهو ثم سها الرجل
 نفسه فهذه خمس سجديات
 تضم الى سبعة فتتم العدة
 المذكورة (مسئلة) وان
 قيل أي رجل يصلي الفجر
 بعشرين سجدة (فالجواب)
 أنه رجل أدرك الامام في
 "مجدى الركعة الثانية
 وعلى الامام سهو فيسجد
 محدثين ثم ذكر الامام أنه
 ترك سجدة التلاوة فسجدها
 وقعدوسلم ومجد للسهو
 محدثين ثم ذكر سجدة
 صلاته من الركعة الاولى
 فسجدها ثم تشهدوسلم
 ومجد للسهو ثم قام المسبوق
 وقرأ آية السجدة ونسى
 أن يسجد لها ومجد محدثين
 الركعة الثانية ثم ذكر أنه قد
 بين الركعتين ناسيا فسجد
 للسهو محدثين ثم ذكر
 سجدة التلاوة فسجدها
 ثم تشهدوسلم ومجد للسهو

منه قاعدا (وعرفات) كلها (موقف الابطن عرنة) وهو واد بهذا عرفات عن يسار
 الموقف حال كونك (حامد امكبر امهلا مليبا) في موقفك ساعة بعد ساعة (مصلبا) على
 النبي صلى الله عليه وسلم (داعيا) ربك بما جئتك (ثم) رح ماشيا على هبتك (الى
 مزدلفة بعد الغروب) وجو باو المبيت بها سنة (وازل بقرب جبل قزح) عن عين
 الطريق أو يساره (وقف فيه) ندبا (وصل بالناس العشائين) في وقت العشاء جمع
 تأخير بشرط تقديم المغرب فلو قدم العشاء يعيدها بعد المغرب فان لم يعد حتى طلع
 الفجر عادت جائرة (بأذان واقامة) ولا يتطوع بينهما ولا تشترط الجماعة هنا (ولم تجز
 المغرب في) عرفات أوفى (الطريق) فلو صلى فيه بعد ما لم يطلع الفجر فتعود الى
 الجواز (ثم وصل الفجر بغلس وقف بمزدلفة) وجو باو وقته من طلوع الفجر الى
 طلوع الشمس ولو تركه لعذر كرحمة فلا شيء عليه (مكبر امهلا مصلبا) على النبي
 صلى الله عليه وسلم (داعيا ربك) بما جئتك (وهي) أي المزدلفة كلها (موقف
 الابطن محسر) موضع عن يسار مزدلفة (ثم) رح (الى منى بعد ما أسفر)
 الفجر (جدا) قبل طلوع الشمس (فارم جرة العقبة) وهي الجرة الصغيرة (من بطن
 الوادي) فلورماها من فوق كره تفرها (بسبع حصيات كحصى الخذف) وهو مقدار
 النواة رمح برؤس الاصابع ويكون بينهما وبين الجرة خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر
 رجل أو جمل ان وقعت بنفسها تقرب الجرة جاز والا لا وجاز بكل ما كان من جنس
 الارض لا نجس ونذب غسلها وأخذها من قارة الطريق ووقته المسنون من طلوع
 الشمس الى الزوال ومنه الى المغرب مباح ومنه الى الفجر مكروه (وكبير كل) أي مع كل
 (حصاة واقطع التلبية بأولها ثم اذبح) وهو مستحب للأفراد واجب على القارن والمتعم
 (ثم اخلق) بعد الذبح (أو قصر) بأن تأخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصير
 الكل مندوب والرابع واجب ويجب اجراء المومي على رأس أقرع وذى قروح ان
 أمكن والاسقط (والخلق أجب) من التقصير للرجال ويكتفى بالربع والكل أفضل
 (وحل لك كل شيء) من محظورات الاحرام (غير) جماع (النساء) ودواعيه كالس
 والقبلة (ثم) رح (الى مكة يوم النحر) ان استطعت (أو غدا أو بعده) وأولها أفضلها
 (نطف للركن) طواف الزيارته ووقته من طلوع فجر النحر الى آخر العمر (سبعة أشواط)
 والركن منها أربعة والباقي واجب (بلازل و) لا (سعي ان قدمتهما) عقب طواف
 القدوم (والا) أي وان لم تقدمهما (فعلا) في طواف الزيارته وصل ركعتين عقب هذا
 الطواف (وحل لك النساء) بالخلق السابق لا بهذا الطواف حتى لو طاف قبل الخلق
 لم يحل له شيء فلو قام ظفرو مثلا كان جنبا به (وكره) تحريما (تأخيره) أي طواف الزيارته
 (عن أيام النحر) ولم يدم (ثم) رح من مكة (الى منى) فارم الجرات الثلاث في ثاني أيام
 (النحر بعد الزوال) في الصبح الى طلوع الشمس من الفردلورمى ليلا صبح وكره (بادئا)
 استئنا (بما يلي المسجد) أي مسجد الخيف (ثم بما يليها) وهي الوسطى (ثم بجمرة
 العقبة) بسبع حصيات (وقف) حامدا مكبر امهلا مصلبا داعيا قدر قراءة البقرة

مجدتين ثم تركه سجدة
من مسجد في الركعة الأولى
فسجدها ثم سجد للسجود
سجدتين كذا في العدة
﴿مسئلة﴾ ان قيل أي
رجل ترك سجدة خسا
من صلات مكتوبة بطلت
صلاته وان ترك ستمالا
تبطل (فالجواب) أنه رجل
يصل الظهر خمس ركعات
ويترك منها خمس سجدة
تبطل صلاته وان كانت
ستاً أو أكثر لا تبطل كذا
في العدة ﴿مسئلة﴾ ان
قيل ماذا يلزم من صلى
خمس صلوات يوماً وليسلة
ثم تركه سجدة من
هذه الصلوات (فالجواب)
أنه يلزمه على قول قضاءه
الفجر أولاً لجواز أن يكون
ترك منها سجدة ثم يصلي
أربع ركعات على نية أنه
ان ترك السجدة في الظهر
يكون قضاء عنها وان ترك
من العصر أو العشاء تكون
قضاء عنها ثم يصلي المغرب
ثلاثاً على هذا ويلزمه على
القول الآخر أن يصلي
أربع ركعات بقعدة في
الأوليين لجواز أن يكون
تركها من الفجر ثم يصلي
ركعة أخرى ويقعد فيها
لجواز أن يكون تركها من
المغرب أو الوتر ثم يقوم
ويصلي ركعة أخرى ويسلم

(عند كل رمي بعده رمي) أي عند الأولى والوسطى (ثم) ارم (غدا) وهو ثالث أيام النحر
(كذلك) أي كما رميت في ثاني النحر (ثم) ارم (بعده) وهو الرابع من أيامه (كذلك ان
مكثت) في منى وهو أفضل ولك النفر قبل طلوع فجر الرابع لبعده (ولورميت) الجار
الثلاث (في اليوم الرابع قبل الزوال) بعد طلوع الشمس (صح) عنده وعند هلالا
(وكل رمي بعده رمي فالرمي ما شيا) مذاب (والا) أي وان لم يكن بعده رمي فالرمي (داكراً وكره)
نحر عبا (أن تقدم فذلك) بفحش أي متاعل (الى مكة) ان لم تأمن لان أمنت (وتقيم
عني للرمي) أو تذهب الى عرفات وكذا يكره أن لا تبين عني ليالي الرمي (ثم) رح (الى
الحصب) وهو الابطع استننا واقف ولوساعة ثم ادخل مكة (فطف للصدر سبعة
أشواط ويسعى طواف الوداع) وهو واجب (عندنا) (الاعلى أهل مكة) ومن في
حكمهم فندوب ولا تسع ولا ترمل فيه (ثم اشرب من ماء زمزم) قائماً متضلعا صاباً منه
على جسدك ان تيسر (والترنم الملتزم) فضع صدرك ووجهك عليه ساعة تبيكي وقبل
العتبة أيضاً (وتشبت) أي تعلق (بالاستار) أي أستار السكبة (والتصق) أي ألصق
خذك (بالجدر) أي جدار البيت ان تمكنت ثم ارجع القهقري متباً كما تحسرا
متضرعاً حتى تخرج من المسجد

﴿فصل﴾ (من لم يدخل) من المحرمين (مكة) ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم
ولا شيء عليه (ومن وقف بعرفة ساعة) زمانية (من الزوال) أي ما بين الزوال من يومها
(الى فجر النحر فقد تم حجه) أي أمن من الفساد (ولو) كان الواقف (جاهلاً) انه عرفات
(أو نائماً أو مغمى عليه) أو ماراً بها مسرعاً أو مجنوناً أو سكراناً أو مجنوناً أو حياً أو حياً
أو نساء (ولو أهل) أي أحرم بغير أمره (عنه رفيقه) أو غيره (بانغمائه) أو نحوه (صح)
ولو أمر غيره بأن يحرم عنه اذا انغمى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح اجماعاً حتى اذا
أفاق أو انتبه وأتى بأفعال الحج صح واختلف فيه من جن فاحرم عنه رفيقه والأولى الجواز
(والمرأة) والخنثى (كل رجل) في جميع ما ذكرنا (غير انها تكشف وجهها لראسها
ولا تلبي جهر ولا ترمل) ولا تضطجع (ولا تسعى) أي لا تهزل (بين الميادين) ولا تلحق
(ولكن) (تقص وتلبس الخيط) وما لا يذلها منه كالقميص ونحوه الا المزعفر
والمصفر (والفصيل) (ومن قلادة تطوع أو طرأ أو جزاء صيد ونحوه) كبذنة المنة أو
القران (وتوجه معها يداً بالحق فقد أحرم) والتقليد أن يربط على عنق بذنة قطعة نعل
أو نحوه ليعلم انها هدى (فان بعث بها) أي بالبدنة بعد التقليد (ثم توجه) هو (لا) يصير
محرم (حتى يلحقها الا ببدنة المنة) فانه يصير محرم بالتوجه ان نوى الاحرام قبل أن
يلحقها (فان جلها) أي ألبس البدنة الجل (أو أشعرها) أي أدامها بالجرح ليعلم انها
هدى (أو قلادة لم يكن محرم) وان ساقها (والبدن) تعبر شرعاً (من الابل والبقر)
محز عن الابل أولاً

باب القران

(هو) أي القران (أفضل ولذا قدمه) ثم التمتع ثم الافراد (بالج) أفضل (من الافراد)

لجواز أن يكون تركها من
الظهر أو العصر أو العشاء
وقال محمد بن الحسن رحمه الله
تعالى في النواذر يصلى
صلاة يوم وليلة احتياطاً
﴿مسئلة﴾ أن قبل ماذا
يلزم من صلى شهر أو ثمّة كر
أنه نسي عشر معجمات من
هذه الصلوات (فالجواب)
أنه يلزمه أن يصلى صلاة
عشرة أيام لجواز أنه ترك
معجمة في كل يوم (مسئلة)
أن قبل أى رجل صلى
المغرب ثلاث ركعات
وتشهد فيها عشر مرات
(فالجواب) أنه رجل أدرك
الامام في التشهد الاول
وتشهد معه ثم تشهد في
الثانية وقد كان على الامام
سهو فتشهد معه الثالثة ثم
ذكر الامام أن عليه
"معجمة ثلاثاً فانه يسجد معه
ويتشهد معه الرابعة ثم يسجد
للسهو ويتشهد معه الخامسة
فاذا سلم فانه يقوم الى قضاء
ما سبق به فيصلى ركعة
ويتشهد السادسة فاذا صلى
ركعة أخرى يتشهد السابعة
وقد كان سها فيما يقضى
فيسجد ويتشهد الثامنة ثم
تذكر أنه قرأ آية السجدة
في قضاؤه فانه يسجد ويشهد
التاسعة ثم يسجد للسهو
ويتشهد العاشرة من العدة
(مسئلة) أن قبل أى رجل

بالعمرة) وهو أى القران (أن يهل) أى يحرم (بالعمرة والحج) مع حقيقة أو حكبان
يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أو بعة أشواط أو عكسه بأن يدخل أحرام
العمرة على الحج قبل أن يطوف بقدم وان أساء أو بعده وان لم يدم وسواء كان
الأحرام بهما (من الميقات) أو قبله بل هو الأفضل (ويقول) بعد الصلاة (اللهم انى
أريد العمرة والحج فبسرهما الى وتقبلهما منى ويطوف ويسعى لها) أى للعمرة أولاً ولا
يخلق بخلاف المتمتع الذى لم يسبق الهدى (ثم يحج) أى يأتي بأفعاله (كحرام) فى المفرد
وهذا الترتيب واجب (فان طاف لهما طوافين) متواليين من غير أن يتخلل بينهما سعى
العمرة (وسعى سعيين جاز وأسأه) بتقديم طواف التمتع على سعى العمرة ولا دم (فاذ
رمى) بحجرة العقبة (يوم النحر ذبح شاة) وجوباً ولو ذبح قبل الرمي لم يجز وهذا دم القران
(أو بدنة) من الابل أو البقر (أو) أعطى (سبعها) بأن ذبحت اسبعة بشرط قصد
القربة من الكل وان اختلفت جهتها فلو أراد أحدهم اللحم لم يجزهم (وصام العاجز عنه)
لغيره أو قدما بذبحة (ثلاثة أيام) فى الحج ولو متفرقة (آخرها يوم عرفة) نذبا فيصوم
سابع ذى الحجة وتاليه وصومه بعده لا يجوز (وسبعة) أيام (اذا فرغ) من أفعال الحج
ومضت أيام التشريق (ولو عكة) نوى الإقامة أولاً (فان لم يصم) العاجز (الى يوم النحر
تعين الدم) أى الهدى ولم يجز الصيام بعده فان عجز عنه تحلل وعليه دمان (وان لم يدخل)
الغار (مكة) أو دخلها ولم يأت بأكثر طواف العمرة (ووقف بعرفة) بعد الزوال
(فعلية دم لرفض العمرة) ولو لم يقف بعرفة لا يصير رافضاً لها فى الصحيح (و) عليه
(قضاؤها) أى العمرة

﴿باب التمتع﴾

(هو أن يحرم بعمره من الميقات) أو قبله ويدخل مكة (فيطوف لها) ولو أكثر الطواف
فى أشهر الحج (ويسعى) بين الصفا والمروة (ويحلق أو يصر وقد حل منها) هذا اذا لم
يسبق مع نفسه هدى المتعة أما اذا ساقه فانه لا يتحلل الا بعد الفراغ من الحج (ويقطع
التلبية بأول الطواف) حين استلم الحجر فى أول شوط ويقم عكة بعد الفراغ منها حلالاً
(ثم يحرم بالحج يوم التروية) وقبله أفضل (من الحرم) وكونه من المسجد أفضل ومكة
أفضل من غيرها (ويحج) فيفعل ما يفعله المفرد الا طواف القدوم ويرمل فى طواف
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد هما بعد الاحرام (ويذبح) وجوباً (فان عجز) عن
الذبح (فقد مر) حكمه فى باب القران وهو أن يصوم ثلاثة أيام فيه (وسبعة) اذا فرغ من
أفعال الحج (وان صام ثلاثة من شوال) أو غيره من أشهر الحج (فاعتمر) أى أحرم للعمرة
(لم يجز) أى لم يحسب (عن الثلاثة وصح) الصوم من العاجز وبحسب عنها (لو) كان
(بعد ما أحرم بها) أى بالعمرة (قبل أن يطوف) فان أراد التمتع (سوق الهدى أحرم وساق)
هديه وهو أفضل من قوده (وقل بدنة بمزادة) دهي قطعة جلد (أو نعل) والتقليد
أحب من التجليل (ولا يشمر) لانه مكروه وقال الحسن وهو أن يضرب بحربة فى أحد
جانبي سنام البدنة حتى يخرج منه الدم ثم يبلطخ به سنامها (ولا يتحلل) عن الاحرام

صلى الفجر منفردا بتشهدين
 (فالجواب) أنه رجل شك
 حال القيام أن هذه الركعة
 هي الاولى أو الثانية فإنه
 يتم الركعة بركعة واحدة يقوم
 فيأتي بركعة ويقعد ويسلم
 ويسجد للسهولان السك
 انما وقع في الاولى (مسئلة)
 ان قيل أى رجل صلى ركعة
 واحدة من صلاة رباعية
 أمرناه أن يجلس عقب
 التشهد مع أنه ليس مأموما
 (فالجواب) انه رجل اقتدى
 بالامام في الركعة الثانية
 أو الرابعة ثم ان الامام
 استخلفه فإنه يراعى نظم
 صلاة امامة ذكرها الاسنوي
 (مسئلة) ان قيل أى رجل
 يحرم عليه تطويل القيام
 في الصلاة (فالجواب) أنه
 رجل طول القيام ليسدرك
 الناس قال في الملتقط لا
 ينتظر أحدًا جانيًا في الركوع
 ولا يطول القيام ليسدرك
 الناس وهذا حرام جدا
 (مسئلة) ان قيل من يجوز
 له تأخير الصلاة والحال أنه
 لم يقم بيده عنذر (فالجواب)
 أنه القابلة اذا خافت على
 الولد ذكره في الملتقط
 وذكر في القنية رافعا لشراف
 الائمة المكي وسيف الدين
 السائي لو اشتغلت بالصلاة
 يبكي ولها وان أرضعته
 يغتسل الوقت ترضعه اذا

هنا (بعد) أنعال (عمرته) الابد الفراغ عن الحج فلو تحلل لزمه دم وان لم يسق الهدى له
 أن يتحلل (ويحرم بالحج يوم التروية) هذا في صورة سوق الهدى وما سبق في صورة
 عدمه (و) الاحرام (قبله) أى قبل يوم التروية (أحب) وعليه دم المتنع (فاذا حلق يوم
 النحر حل من احرامه ولا تمتنع ولا قران لمكي ومن يليها) أى من كل داخل الميقات
 كالستاني (فان عاد المتنع الى بلد بعد) فراغه من (العمره ولم يسق الهدى بطل
 تمتعه) ولا يجب عليه دم المتنع (وان ساق) الهدى (لا) يبطل (ومن طاف أقل) من
 أربعة (أسواط العمره قبل أشهر الحج وأتمها) أى الأسواط (فيها) أى في الأشهر
 (وج) أى أحرم بالحج (كان متمتعا وبعبكسه) وهما اذا طاف أكثر الأسواط قبل
 أشهر الحج ثم أتمها فيها (لا) يكون متمتعا (وهي) أى أشهر الحج (شوال وذو القعدة وعشر
 ذى الحجة وصح الاحرام به) أى بالحج (قبلها) أى قبل الأشهر (و) لكن (كره)
 تحريما (ولو اعتمر كوفي) أى آفاق (فيها) أى في الأشهر وفرغ منها وحلق أو قصر
 (وأقام بمكة أو بصرة وج) من عامه ذلك (صح تمتعه) لبقاء سفره (ولو أفسدها) أى
 العمره وحلق بعد الفراغ منها (فأقام) بمكة أو بصرة (وقضى) عمرته الفاسدة في الأشهر
 (وج) من عامه ذلك (لا) يكون متمتعا خلافا لهما (الا أن يعود الى أهله) ثم اعتمر في
 الأشهر (وج) من عامه ذلك فإنه يكون متمتعا اتفاقا (وأيمما) من الحج والعمره (أفسد
 مضى فيه) أى أتى بأفعاله (ولادم) عليه (ولو تمتع فضحي) ونوى الأضحية (لم تجز عن)
 دم المتنع وهو باق عليه (ولو حاض عند الاحرام) اغتسل له وأحرمت و (أنت بغير
 الطواف) فان ظهر ببعده مضى أيام النحر طافت للزيارة ولا شيء عليها وعليها طواف
 الصدر لأنها طاهرة عنده (ولو) حاض بعد الوقوف وطواف الزيارة (عند الصدر تركته)
 ولا شيء عليها (كن أقام بمكة)

باب الجنائيات

جمع جنابة (تجب شاة ان طيب محرم) بالغ فلو طيب الحلال عضو فاحرم فانتقل منه
 الى آخر فلا شيء عليه (عضوا) كاملا أو ما يبلغ عضوا لوجع ولو ناسيا أو جاهلا أو
 مكرها أو البدن كعضو واحد ان اتحد المجلس والافل كل طيب كفارة ولو ذبح ولم يرزله
 لزمه دم آخر تركه (والا) بأن طيب أقل منه (تصدق) سواء كان ربعا أو أقل وان شتم
 طيبا كره ولا شيء عليه (أو خضب رأسه بجنانه) رقيق فلو تم لبدا فدمان (أو أداهن
 بزيت) ولو خالصا فلوأكله أو داوى به جراحة لم يجب شيء بخلاف نحو المسك والعنبر فإنه
 يلزمه الجزاء باستعماله ولو على وجه التداوى (أو لبس مخيطا) يوما وان لم يجد غيره
 بخلاف ما لو ارتدى القميص أو أترز بالسراويل فلا بأس به (أو غطي رأسه) بما
 يغطي به عادة كالعمامة فلو بخرطوط فلا شيء عليه (يوما) كاملا أو ليلة كاملة
 (والا) بأن لبس أو غطي أقل من يوم (تصدق) أو حلق ربع رأسه أو ربع (لحيته)
 ووجوب الدم في الكل بالاولى (والا) أى وان كان أقل من الربع (تصدق)
 كالحلق) أى كناية تصدق المحرم الحالق رأس غيره سواء كان الغير محرما أو لا ويجب

خاف عليه ضررا غالبيا
فيكون جوابا ثانيا ومقتضى
ما ذكره عن الوبري بعد ذلك
انها تأثم بالتأخير والله أعلم
(مسئلة) ان قيل أى رجل
وجد الماء والتراب الطهورين
وحالاه أن يصلى بلا وضوء
ولا تيمم ولا إعادة عليه
(فالجواب) أنه رجل
مقطوع اليدين والرجلين
وبوجهه جراحة نقله محمد
ابن الفضل عن الجامع
الصغير الكرخي قال وهذا
هو الاصح وكذا في الظهيرية
(مسئلة) ان قيل أى صلاة
يسن فيها الجهر بيسم الله
الرحمن الرحيم (فالجواب)
انها كل صلاة جهرية قرئ
فيها سورة النمل أو الآية
التي فيها البسملة (مسئلة)
ان قيل أى رجل صلى وعليه
صوم فلم تصح صلاته (فالجواب)
أن هذا رجل صلى وعليه
خره النعمة فانه يسمى صوما
وهو نجس فلا تصح صلاته
مع النجاسة أما الصوم
الشري الذي هو الامساك
المخصوص فانه لا يمنع صحة
الصلاة نظمتها من خط ابن
وهبان وأصلها في مقامات
الحريري (مسئلة) ان قيل
أى رجل عليه ثوب أصابه
دم من قرحة مومثوب طاهر
وهو قادر على لبسه فصل في
النسب النجس ومعت

دم على المخلوق سواء كان بأمره أو لابأس كان تأثما أو مكرها (أو) حلق (رقبته)
كلها أو عاتته أو صدره أو ساقه (أو) باطنه أو أحدهما (أو) حلق (مجمعه) بفتح الميم
موضع الحماة واحتجم وقالوا يجب الصدقة (وفي) أخذ شارب به حكومة عدل (بأن) ينظر أن
هذا المأخوذ كم يكون من ربع الحمية فيجب عليه الطعام بحسابه (وفي) أخذ محرم
(شارب حلال أو قلم أظفاره) يجب (طعام) على المحرم من أى شئ شاء (أو) قص (أى
تجب شاة ان قص (أظفار يديه ورجليه) كلها (عجل) واحد فلو تعدد المجلس تعدد
الدم (أو) قص (يدا أو رجلا) أى أظفار يدا أو رجل (والا) أى وان قص أقل من
خمس أظفار (تصدق) لكل ظفر الآن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء زيلعى
(نكسمة) أى كناية تصدق بقص خمسة أظفار (متفرقة) من يديه ورجليه لكل
واحدة منها (ولاشئ) عليه (بأخذ ظفر من كسر وان تطيب) أى طيب المحرم عضوا
كاملا (أو) لبس (مخيطا) (أو) حلق (بعذر) راجع للثلاثة فهو مخير ان شاء (ذبح) فى
الحرم (شاة أو تصدق) فى الحرم أو فى غيره (بثلاثة أصوع) من حنطة (على ستة)
مسكين لكل واحد نصف صاع (أو) صام ثلاثة أيام (والمتتابع فيها ليس بشرط
(فصل) ولا شئ ان نظر (المحرم) الى فرج امرأته شهوة فامنى وتجب شاة ان قيل
أو لبس شهوة) أو جامع فيما دون الفرج وأزله هو الصحيح (أو) أفسد (أى) تجب شاة ان
أفسد (حجه) أو عمرته أوهما معا حوى (بجامع فى إحدى السيلين قبل الوقوف بعرفة
وعضى) فى الحج كناية من لم يفسده (ويبقى) فى السنة الأخرى (ولم يفرق فيه)
أى فى قضاء ما أفسده وجوب بابل ندبا (و) تجب (بذنه لو) جامع (بعده) أى بعد الوقوف
بعرفة (ولافساد) سواء كان قبل الرمي أو بعده (أو) جامع (أى) تجب شاة ان جامع (بعد
الحلق) قبل طواف الزيارة كله أو أكثر فلو بعد ما طاف كله أو أكثر فلا شئ عليه
(أو) جامع (فى العمرة قبل أن يطوف لها) (الاكثر وتفسد) العمرة بذلك (ويضى)
فيها (ويقتضيهما أو بعد طواف الأكر) من العمرة (ولافساد) فيها (وجامع) (الناسى)
فى الحج والعمره (كالعامة) فى غير الاثم من الاحكام وكذا اجماع النائمة والمكرهه
(أو) طاف (الركن محدثا) يجب (بذنه لو) طاف (جنبوا بعيد) هذا الطواف مادام
عكة ولا ذبح عليه فى الصورتين والاصح أنه يعيد فى الحدث ندبا وفى الجنابة وجوبا فان
أعاده فى أيام النحر فلا ذبح والاوجب عدم التأخير (و) يجب (صدقة لو) طاف (محدثا
للقدم والصدر أو ترك) أى تجب شاة ان ترك (أقل طواف الركن) وهو ثلاثة أشواط
فاقل (ولو ترك أكثر) أى أربعة أشواط الركن (بقى محرم) عن النساء أبدأ حتى
يطوفه وان رجع الى أهله فعليه أن يعود بذلك الاحرام (أو ترك أكثر) طواف
(الصدر) وعليه أعادته مادام عكة (أو طافه) أى الصدر (جنبوا) يجب (صدقة) صاع
ونصف على ثلاثة مسكين (بترك أقله) أى أقل طواف الصدر (أو طاف) أى تجب
شاة اتفاقا ان طاف (للركن محدثا) فى أيامه (وللصدر طاهرا فى آخر أيام التشريق)
فلوطافه فى أيام النحر لا يلزمه دم ولوطافه محدثا يلزمه دمان فى رواية وفى أخرى دم

الصلاة (فالجواب) ان هذا

رجل لوليس ثوبه الطاهر
أفسده الدم في الحال فتحبزه
صلاته في ذلك الثوب ذكرها
في الذخيرة عن المتتقي وهي
رواية أبي سليمان عن أبي
يوسف رحمه الله وفي الزاوية
انه لا يلزم غسل ثوب أصابه
دم ذى العذر ان لم ينفذ فان
أقادر لم وقال محمد بن مقاتل
يلزم في كل وقت مرة
والفتوى على الاول (مسئلة)
ان قيل أى رجل صلى وهو
حامل دما كثيرا وصحت

صلاته (فالجواب) انه رجل
صلى وهو حامل شهيد اعليه
من دمه كثير (مسئلة) ان
قيل أى رجل حمل شيئاً فيه
دم أكثر من قدر الدرهم
وجازت صلاته وهو حامله
(فالجواب) ان هذا رجل
صلى وفي كفه بيضة مذرة
حال محها دما تجاوز صلاته
لانه في معدنه والشيء في
معدنه لا يعطى له حكم
النجاسة بخلاف ما اذا كان
في كفه قارورة فيها دم قد سد
رأسها حيث لا تجوز صلاته
لانه ليس في معدنه وقال
مجاهد تجوز صلاته لانه في
معدنه والشيء في معدنه
لا يعطى له حكم النجاسة
بخلاف ما اذا كان في كفه
قارورة فيها دم وقد سد
رأسها لا تجوز صلاته لانه

وصدقة ولو جنباً فثلاثة دماء دم لتأخير طواف الركن ودم لوقوعه مع الحدث ودم
لترك طواف الصدر (و) يجب (دما) لو طاف للركن جنباً في أيامه (وللصدر طاهراً
في آخر أيام التشريق) وقال عليه دم (أو طاف) أى تجب شاة ان طاف (لعمرة وسعى
محدثاً) الحال انه (لم يبعدها) ورجع الى أهله فان أعادهما أو أعاد الطواف ولم يبعده
السعي لاشئ عليه على الصحيح فيهما (أو ترك) أى تجب شاة ان ترك (السعي) بين
الصفا والمروة ولم يفسد سعيه (أو أفاض) أى نزل (من عرفات قبل الامام) في النهار
(أو ترك الوقوف بعرفة أو ترك (رمى الجمار كلها) في الايام الاربعه وهي سبعون
حصاة (أو ترك (رمى الجمار كلها في (يوم واحد (أو آخر) أى تجب شاة ان آخر
(الحلق) حتى مضت أيام النحر عنده (أو) آخر (طواف الركن) وقال لاشئ عليه
وكذا الخلاف في تقديم نسل على نسل كالحلق قبل الرمي ونحو ذلك (أو حلق) أى
تجب شاة ان حلق (في الحل) بجميع أوعمره والمراد انه حلق في غير الحرم في أيام النحر
اما اذا خرج في غير أيام النحر حلق فعليه دمان (و) يجب (دما) لو حلق القارن قبل
الذبح دم لترك الترتيب ودم للقران وقال دم للقران فقط

نصل ان قتل محرم عاقل بالغ حراً أو عبداً مأمداً أو غيره (صيداً) سواء كان
صيداً للحل أو للحرم والصيد هو الحيوان البرى المتوحش باصل خلقته (أو دل) الحرم
(عليه من قتله) محرماً كان أو حلالاً (فعليه الجزاء) ان أخذه المدلول والدال محرم
وصدقة ولم يكن عالماً بمكانه واتصل القتل بالدلالة (وهو) أى الجزاء (قيمة الصيد
بتقويم عدلين) وقيل الواحد يكفي (في مقتله أو) في (أقرب موضع منه) ان كان في برية
لا يباع الصيد فيها (فيشتري بها هدياً) من ابل وبقرو غنم (وذبحه) بالحرم (ان بلغت)
القيمة (هدياً) ان شاء (أو يشتري بها (طعاماً) ان شاء (وتصدق به) ان شاء
(كالفطرة) فيعطى كل مسكين ولو ذمي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ولا
يجوز أقل من ذلك (أو) ان شاء قوم المقتول طعاماً ثم (صام عن طعام كل مسكين يوماً
ولو فضل أقل من نصف صاع) من بر أو أقل من صاع تمر أو شعير وكان الواجب ابتداءه
أقل منه (تصدق به) ان شاء (أو صام يوماً) بدله (وان حرقه أو قطع عضوه أو نتف شعيره
ضمن ما نقص) فيقوم سليمان ومعييا فيغرم ما بين القيمتين (وتجب القيمة) الكاملة
(بتنف ريشه) أى الطائر (وقطع قوائمه) وكسر جناحيه حتى خرج عن حيز الامتناع
(و) يجب بسبب (حلبه وكسر بيضه) غير الفاسد (وخرج فرخ ميت به) أى بالكسر
قيمة اللبن والبيض والفرخ الحى (ولاشئ يقتل غراب) والمراد به الابقع الذى يأكل
الجيف وأما غراب الزرع المسهي بالنوى فيجب الجزاء بقتله (و) لا يقتل (حداً أو ذنب
وحية وعقرب وفأرة) برية أو أهلية (و) لا يقتل (كل عقور) أى وحشى أما غيره
فليس بصيد أصلاً (و) لا يقتل (بعوض وغل) مطلقاً وذياً ولا وان حرم قتل غير
المؤذى ككلب أهلى لا يؤذى (و) لا يقتل (برغوث وقراد) وذباب وزنبور وصرصر
وابن عرس وقنفذ وصباح (وسلحفات) وهى من حيوان الماء وغيرهما من الحشرات

ليس في معدنه (مسئلة) ان
 قيل أي رجل صلى ومعه
 فارة ميتة وجازت صلاته
 (فالجواب) أن هذا رجل
 صلى ومعه نالقة مسلّ وهي
 تسمى فارة ونقلت من خط
 ابن وهبان أنها ان كانت
 يابسة جازت صلاته لأنها
 بمنزلة الموهغة وان كانت
 رطبة فإن كانت نالقة دابة
 مذبوحة فصلاته جائزة أيضا
 لأنها طاهرة وان لم تكن
 الدابة مذبوحة فصلاته فاسدة
 والمسلّ حلال يؤكل في
 الطعام ويجعل في الادوية
 ولا يقال بأن المسلّ دم لانه
 وان كان دما فقد استحصال
 فيصير طاهرا كذا في فتاوى
 قاضيخان وقال انه رأى في
 بعض الكتب أن المسلّ
 والعنبر ليسا بطاهرين لان
 المسلّ من دابة حية والعنبر
 خز دابة في البحر وهذا قول
 لا يعول عليه ولا يلتفت اليه
 لما صرح به قاضيخان وأما
 العنبر فالصحيح أنه عين في
 البحر بمنزلة عين القير
 وكلاهما طاهر من أطيب
 الطيب وقد صرح أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 تطيب بطيب فيه مسلّ
 (مسئلة) ان قيل أي رجل
 في الصلاة أصابه شيء فان
 كان دما نجسا صحت صلاته
 وان كان ماء طاهرا فسدت

كالخنافس والوزغات (وبقتل قلة) أو القاشما أو القاه ثوبه في الشمس لتبوت (وجزاة
 تصدق بماشاء) وفي الزائد على الثلاث نصف صاع (ولا يجاوز) أي لا يراد (عن شاة
 بقتل السبع) الغير الصائل كالأسد والبازي وان كانت قيمته زائدة عنها (وان صال)
 السبع أو غيره عليه ولم يدفعه لا بقتله (لا شيء) عليه (بقتله) ولو علمو كاتجب قيمته
 (بخلاف) المحرم (المضطر) في حال المحضمة فإنه لو قتله يجب الجزاء وان اضطر المحرم
 الى أكل الميتة أو قتل الصيد أكل الميتة ولا يقتله ولو الصيد مذبوحا كان أولى من
 الميتة كما أنه أولى من مال الغير (وللمحرم ذبح شاة) ولو أبوها ناطقيا (وبقرة وبغير
 ودجاجة وبط أهلي) يوجد في المساكن والحياض أما الذي يطير فيجب الجزاء بقتله
 (وعليه) أي على المحرم (الجزاء بذبح حمام مسرول) وهو الذي في رجليه ريش
 (و) (بذبح) (ظبي مستأنس) فيقيد به الآن في غيرهما يجب الجزاء بالاتفاق (ولو ذبح المحرم
 صيدا حرم) أكله وذبحه ميتة سواء أكله محرم أولا (و) لو أكل المحرم الذابح منه (غرم
 بأكله) قيمة ما أكل (لا يقرم) (محرم آخر) يأبأ كله عندهم (وحل له) أي للمحرم
 (لحم ماصده حلال وذبحه) سواء صاده لاجله أولا (ان لم يدل) المحرم (عليه ولم يأمره)
 أي المحرم الحلال (بصيد) فلو دل أو أمره لا يحل وعليه الجزاء (وتجب) (بذبح) الحلال
 صيدا الحرم قيمة يتصدق بها (على الفقراء) (لا صوم) أي لا يجوز به صوم (ومن دخل
 الحرم بصيد أرسله) فيه وجوب ان كان في يده حقيقة (فان باعه) بعدما أدخله فيه فسد
 بيعه و (رد البيع ان بقي) الصيد (وان مات فعليه) أي البائع (الجزاء) وهو الضمان
 (ومن أحرّم وفي بيته أو قفصه صيدا لا يرسله) أي لا يلزمه ذلك سواء كان في يده أو في
 رحله في الأصح (ولو أخذ حلال صيدا فأحرم) بعد الاخذ ضمن مرسله) قيمته عنده
 لا عندهما (ولا يضمن لو أخذه محرم) فأرسله من يده اتفاقا ولو أحرّم وفي يده صيد
 فأرسله ثم جده بعد ما حل في يد غيره يسترد منه (فان) أخذ محرم صيدا أو (قتله محرم
 آخر ضمن) أي ضمن كل منهما جزاء تاما (ورجع أخذه على قاتله) بما ضمن ولو قتله
 حلال ضمن المحرم ورجع به على القاتل (وان قطع حشيش الحرم) أي مالا ساق له (أو
 شجرا) فيه أي ماله ساق (غير مملوك) لا حد (ولا ما ينبت للناس ضمن) (القاطع) (قيمه)
 ويتصدق بها ولا مدخل للصوم في هذا وما هدا هذا أجل قطعه ولا انتفاع به ولا جزاء
 (الا فيما جف) أي بيس من شجر الحرم فإنه لا يضمن ويجل الانتفاع به (وحرم دهي
 حشيش الحرم وقطعه الا الاذخر) نبت معروف بعكفه فإنه يجوز قطعه ورعيه (وكل
 شيء) من الاشياء المتجنب عنها (على الفرد به دم فعلى القارن دمان) دم لحته ودم لعمرته
 ويلحق به المتنع الذي ساق الهدى حموى (الا أن يجاوز الميقات غير محرم) بالجم
 والعمره ثم أحرّم داخل الميقات فيلزمه دم واحد (ولو قتل محرمان) على الاشتراك
 (صيد اثنان للجزاء) أي على كل واحد جزاء كامل (ولو قتل صيدا الحرم) (حلالا لا)
 يتعدد الجزاء بل يجب عليه ما جزاء واحد (وبطل بيع المحرم) في الحرم (صيدا
 وشراؤه) ولو باعه بعد الاخراج جاز (ومن أخرج ظبية الحرم) منه (فولت) بعد الارسال

صلاته وصلاة القوم (فالجواب)

ان هذا امام ظن أنه عرف
فاستخلف غيره فان كان
دما كظن فله أن يتوضأ
ويبنى وتصح صلاته وصلاة

القوم (مسئلة) ان قيل أى

رجل صلى ومعه عظم كلب

أكثر من قدر الدرهم وصحت

صلاته (فالجواب) أنه رجل

كسر عظمه فوصله بعظم

كلب ولا يمكن زعه الا بضر

(مسئلة) ان قيل أى رجل

صلى ونفذه بادية وجازت

صلاته (فالجواب) أن المراد

بالفخذ العشيرة وبالبادية

أنهم يسكنون البدو ومن

التهديب لابن العز (مسئلة)

ثلاثة نفر وقعت منهم قطرة

دم ولم يدروا أيهم وقعت

وانكسر كل واحد منهم أن

يكون ذلك منه فأهمهم أحدهم

في الظهر واثنان خلفه وأم

الثاني في العصر واثنان

خلفه وأم الثالث في المغرب

واثنان خلفه فأحال صلاتهم

(فالجواب) ان صلاة الظهر

لهم جميعا جائزة وأما صلاة

العصر للإمام الثاني والذي

أم الظهر فجائزة وأما صلاة

المغرب للإمام الثالث فجائزة

وللرجلين فاسدة لان الأول

لما صلى الظهر وقد حكم بأنه

على الطهارة فجازت صلاتهم

والثاني لما صلى العصر فقد

حكم أيضا بأنه على الطهارة

خارجة (وما تأخنها) وكذا اذا زادت في السمن أو السعير يجب ضمان الاصل
والزيادة بعد الموت (فان أدى جزاءها فولدت) بعد الاداء (لا يضمن الولد) والزيادة
بعد موته فاذا زادت وولدت في يد المشتري ثم ماتا تأخنها البائع قبل التكفير لا بعده
كما قبل البيع

باب مجاوزة الوقت أى الميقات (بغير احرام)

(من جاوز الميقات بغير احرام ثم عاد محراما لميليا) ولم يشرع في نسك بطل الدم وعندهما
ان يرجع اليه محراما فليس عليه شيء لبي أولم يلب وان لم يعد أو عاد بعد شروعه لا يسقط
الدم (أو جاوز) الميقات بغير احرام (ثم أحرم) داخل الميقات (بعمره) أو حج (ثم أفسد)
العمره أو الحج (وقضى) ما أفسده باحرام من الميقات (بطل الدم) أى سقط (فلو دخل
السكوفى) أى الآفاقى (البستان) أى مكانا من الحل داخل الميقات (لحاجة) لا لدخول
مكة ثم بدله أن يدخل (له دخول مكة بلا احرام ووقته) أى ميقاته (البستان) كالبيستاني
أى ميقاتهما جميع الحل الذى بينهما وبين الحرم (ومن دخل مكة بلا احرام) حتى
(وجب عليه أحد النسكين ثم حج عمدا عليه) من جهة الاسلام أو فطر أو عمره من مذورة
عامه ذلك (صح عن دخوله مكة بلا احرام وان تحولت السنة لا) تنوب عماله به بدخول
مكة

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

(مكى) المراد به غير الآفاقى فشمل من كان داخل الميقات أيضا أحرم و (طاق شوطا
لعمرته) أى أقل أشواطها (فأحرم بحج رفضه) وجوباً بالتحلل منه بالخلق مثلاً تحاميا
عن الانح (وعليه حج) من قابل (وعمره) يتحلل به لانه فى معنى فأتى الحج حتى لو أتى به
فى سنته قضاء سقطت عنه العمره (ودم رفضه فلو مضى عليهما) أى أتعهما المكى (صح
وعليه دم) لجمع بينهما وهو دم جبر فلم يحل تناول منه (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بآخر
أى بحج آخر (يوم النحر) فان حلقت فى الحج الاول (ثم أحرم بالحج الثانى) لزمه الحج (الآخر)
لصحة الشروع فيه عندهما خلافاً لمحمد (ولادم) عليه اتفاقا (والأى) وان لم يحلق للحج
الاول وأحرم للثانى (لزمه) الحج الآخر (وعليه دم قصر) عبر به ليم المرأة (أولا) وقالان
حلقت فعليه دم والا (ومن فرغ من) أفعال (عمرته) لا التقصير فأحرم باخرى (أى
بعمره) أخرى (لزمه دم) للجمع بينهما (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بعمره) قبل اتمام الحج لزمه
ويصير بذلك قارنا واساء لانه خالف السنة (ثم) لو (وقف بعرفات) قبل ان يدأت
بأفعالها (فقد رفض عمرته) أى صار رافضا لها (وان توجه اليها) لا يرفض العمره حتى
يقف بها وكذا لو عاد قبل الوقوف أمكنه ادائها (فلو طاف للحج) طواف القدوم (ثم أحرم
بعمره) لزمه (و) لو (مضى عليهما) بأن قدم أفعال العمره على أفعال الحج جاز لكن
(يجب) عليه دم (وهو دم كفارة) فلا يجوز الا كل منه (وتدبر رفضها) أى العمره فى هذه
الصورة (واذا رفضها تضاعها) وان أهل (الحاج أى أحرم) بعمره (يوم النحر) أو أيام

والامام الاول على الطهارة
 لحازت صلاتهما والثالث لما
 صلى المغرب فسدت صلاة
 الامامين الاولين لان من
 زعمهما أن هذا الامام على
 النجاسة وصلاة الامام جائرة
 لانه لم يتيقن بالنجاسة
 وذكر في رواية أخرى أن
 صلاة المغرب لا تجوز لعلته
 الترتيب لان العصر علتته
 من الحيرة وهذا يرشد الى
 أن صلاة العصر لم تصح
 للامام الثالث (مسئلة) لرجل
 معه ثلاثة أثواب أحدها
 نجس غير عين حفصرت
 الصلاة فقهرى وصلى الظهر
 في أحدها فلما حضرت
 العصر تحرى وصلى في الثاني
 فلما حضرت المغرب تحرى
 وصلى في الثالث ثم صلى
 العشاء في الثوب الذي صلى
 فيه الظهر ما حال هذه
 الصلوات (فالجواب) أن
 الظهر والعصر جائزتان
 والمغرب والعشاء فاسدة
 وقدمنا الوجه في التي ذكرت
 قبلها وفي رواية أن العشاء
 جائرة كما في التي سلفت من
 الحيرة أيضا (مسئلة) ان قيل
 أي صلاة واحدة تنفسد خسا
 وتصليح خسا (فالجواب)
 ان هذه صلاة قاتت رجلا
 فصلى بعدها خمس صلوات
 ذاكر للفائتة فان صلى
 الفائتة قبل السادسة توجب

التشريق (لزمته) لصحة الشروع فيها وان كره تحريمها (ولزمه الرضا) اذا
 رفضها لزمه (الدم والقضاء فان مضى عليها صح ويحب دم) كفارة (ومن فاته الحج فاحرم
 بعمره أو حجة رفضها) وعليه دم التحلل وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج حجة وعمره

باب الاحصار

المحصر هو الذي أحرم بحجة أو عمرة أو بهما ثم منع من الوصول الى البيت لمرض أو نحوه
 لمن أحصر بعد ما مرض (أو عدم محرم أو ضياع نفقة أو نحو ذلك) (ان بيعت شاة) أو
 قيمتها يشتري بها شاة أو سبع بدنة ولا مدخل للصوم ولا طعام هنا (تذبح عنه) في
 الحرم ولا شيء عليه لو سرق بعهده ولو عسر ابقى محرم الى ان يحج ان زال قبل فوات الحج
 أو يتحلل بالطواف والسعي ان استمر حتى فاته الحج (فيتحلل) بعد الذبح بلا حلق وتقصير
 فلو ظن ذبحه ففعل ما يفعله الحلال ثم ظهر انه لم يذبح أو ذبح في حل كان عليه جزاء ما جنى
 (ولو) كان المحرم المحصر (قارنا بعت دمين) دما للحج ودما للعمرة (ويتوقت) دم الاحصار
 (بالحرم) حتى لا يجوز ذبحه في غيره (لا يوم النحر وعلى) المحرم (المحصر بالحج) الفرض
 أو النفل (ان تحلل بحجة وعمرة) فالحج بالشروع والعمرة للتحلل وهذا اذا لم يقض الحج
 من عامه ذلك اما اذا قضاه فيه فلا حجة عليه (وعلى) المحصر (المعتمر عمرة وعلى) المحصر
 (القارن حجة وعمرة) فان بعث المحصر هديا (ثم زال الاحصار وقدر على) ادراك
 (الهدي والحج توجه) لا وما لاداءه الحج ولا يتحلل بالهدي (والا) أي وان لم يقدر على
 ادراكهما أو قدر على ادك أحدهما (لا) يتوجه بل يصبر حتى يحل بنحر الهدي (ولا
 احصار بعد ما وقف بعرفة) لانه تم حجه لكن بقي محرم الى ان يطوف طواف الزياره
 والصدرو يحلق (ومن منع بمكة) أو بالحرم (عن الركنين) أي الوقوف وطواف الزياره
 (فهو محصر وان) أي وان يمنع عن الركنين (لا) يكون محصرا

باب الفوات

(من فاته الحج) فرضا كان أو نذرا أو تطوعا صححها أو فاسدا (بقوت الوقوف بعرفة) بطولوع
 فجر النحر (فليحل) عن احرامه وجوبها (بعمره) فيطوف ويسعى بلا احرام جديدها
 ولو كان قارنا طاف طوافين وسعى سعيين ان فاته قبل أن يؤدي العمرة (وعليه الحج
 من قابل) أي في السنة القابلة (بلادهم ولا فوات لعمرة وهي طواف وسعى وقصع) العمرة
 (في السنة) كلها (و) لكن (نكرو) تحريمها في (يوم عرفة) ولو قبل الزوال (ويوم النحر
 وأيام التشريق وهي سنة) مؤكدة على الصحيح لا فرض كفاية

باب الحج عن الغير

الاصل ان كل من أتى بعبادة جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه خلافا
 لمعتزلة (النيابة تجزئ في العبادة المالية) كزكاة وكفارة (عند العجز والقدرة ولم تجز)
 النيابة (في البدنية) كصلاة وصوم (بحال) سواء كان قادرا أو عاجزا (وفي المركب
 منهما) كالحج (تجزئ عند العجز فقط) دون القدرة (والشرط) للنيابة في الحج (العجز الدائم

عليه قضاء الخس وان صلاها

بعد السادسة لم يجب عليه
القضاء عند أبي حنيفة
خلافًا لابي يوسف ومحمد
رحمهم الله تعالى لسقوط
الترتيب بكمرة الفوائت
والكمرة تثبت بالسادسة
فاذا ثبت استند الى أولها
لأن الكمرة صفة قائمة
بالجموع فثبت سقوط
الترتيب الذي هو حكمها
مضافاً الى أول الصلاة ليكون
الحكم مقابلاً لعنائه كما في

تصرف المريض وتجهيل
الركعة وأداء الظهر قبل
الجمعة ولهما أن الخس وقعت
فالسدة لعدم الترتيب فلا
تقلب جائرة ثم ما قاله قياس
وما قاله أبو حنيفة استحسان
(مسألة) ان قيل أى صلاة
اذا قدمت يصلحها الحدث
عند كان أو سهواً (الجواب)
ان هذه صلاة رجل قام قبل
العودة الأخير وركع وسجد
فانه تفسد صلاته بالرفع من
السجود وعلى المختارة وهو
قول محمد فاذا سبقه الحدث
في تلك السجدة قبل الرفع
كان له أن يبني على فرضه
عنده فيتوضأ ويقعدو يشهد
ويسلم ويسجد للسهو ولولم
يحدث حتى رفع من السجدة
فسدت فريضته وقال أبو
يوسف تفسد وليس له البناء
لانه بطل فرضه بمجرد الوضع

الى وقت الموت) كالزمانة وقطع الرجلين وان أجم عن نفسه وهو مريض أو مجبوس
فان ملت جاز وان زال العذر بطل (وانما شرط عجز المتوب للرجوع الفرض لا لتفعل) لان
بابه أوسع (ومن أحرّم عن أمره ضمن النفقة) لهما يقع عنه وان نوى عن أحدهما
لا بعينه فان عينه قبل الطواف والوقوف صح وان سكنت عن ذكر المحجوج عنه معينا
ومهما لانص فيه وينبغي أن يصح التعيين ثم ان شاء قال عند الاحرام ليلك عن فلان
وان شاء اكتفى بالنية نهر (ودم الاحصار على الأمر ودم القرآن والجنسية على
المأمور فان مات) المأمور أو مرققته (في طريقه يجمع عنه) أى عن الميت الموصى
(من منزله) وعندهما من حيث مات المأمور فان لم يكن له منزله من حيث مات اتفاقاً
وان بين موضعاً يجمع عنه من ذلك الموضع اجماعاً (ثلاث ما بقي) ان كان يكفي للجمع من
منزله والا فحين حيث يبلغ فان مات أو مرقق ما بقي من الثلث الباقي بعدها وهكذا الى
أن لا يبقى ما يبلغ الحج فبطل الوصية (ومن أهل) أى أحرّم (يجمع عن أبيه) ولم يعين
(فعين) عن أحدهما (صح) ولو بعد الوقوف والطواف

باب الهدى

وهو اسم لما يهدى الى الحرم من النعم (أدناه شاة) وأعلاه ابل وأوسطه بقرة (وهو)
أى الهدى (ابل وبقرة وغنم وما جاز في الفحاي) وهو الثني من الكل والجذع من الضأن
بشرط السلامة من العيب المانع (جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء) من الجنائيات
وغيرها (الا في طواف الركن جنبوا) في (وطء بعد الوقوف) بعرفة قبل الحلق
والطواف فلا بد فيه من البدنة أما بعد الحلق فالراجح وجوب الشاة (وبأكل من
هدى التطوع) ان بلغ الحرم والا لا (والمتعة والقران فقط) دون الكفارات والنذور
والاحصار (وخص ذبيح هدى المتعة والقران بيوم النحر) أى وقته وهو الايام الثلاثة
حتى لو ذبح قبله لم يجز اجماعاً أو بعده كان نارا كالواجب عند الامام فيلزم دم وتاركا
للسنة عندهما وأحرز بقوله (فقط) عن بقية الهدايا ودم الاحصار فانه يجوز ذبحها أى
وقت شاء (و) خص ذبيح (الكل بالحرم) سوى هدى النذر (لا يخص) (بقرة) أى
الحرم بل هو وغيره سواء (ولا يجب التعريف بالهدى) بأن يذهب به الى عرفات ولكن
تعريف هدى المتعة حسن (ويتصدق بجلاله وخطامه) وهو جبل يجعل في عنق
الابل (ولم يعط أجر الجزار منه) أى من الهدى والا لولا أن يتولى ذبحه بنفسه ان أحسنه
(ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلبه) لو كان المذبح قريباً ولا حلبه وتصدق به (وينضج)
بالكسراى برش (ضرعه بالنجاح) أى الماء البارد العذب ليرتفع لبنه (فان عطب
الهدى) أى قارب الملاك حال كونه (واجباً أو تعيب) قبل الذبح لا وقته بما يمنع
الافحية (أقام غيره مقامه المعيب له) يصنع به ماشاء (ولو) كان الهدى الذى عطب
أو تعيب (تطوعاً غيره وصبيغ نعله بدمه وضرب به) أى بالدم (صفحته) أى صفحة
سنامه لم يعلم انه هدى فبطل (ولو باكله) هو ولا (غنى) غيره (وتقلد بدنة التطوع
(و) بدنة (المتعة والقران) لانه دم نسل وفي التقليد تشهيره (فقط) أى دون دم

ولما ذكر لابي يوسف قول محمد هذا قال هذه صلاة فسدت يصلحها الحدث والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل كان فى الصلاة فقال نعم ولم تفسد صلاته (فالجواب ان هذا رجل يجسرى فى كلامه نعم فى غير الصلاة على سبيل العادة فان صلاته لا تفسد ويجعل ذلك من القرآن من فتاوى أبى الليث وذلك لان نعم وردت فى القرآن ونحو ذلك قوله مثلا والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل صلى صلاة يوم وليلة بوضوء واحد فلم تجزه صلاة الغداة وأجزأه سائر الصلوات (فالجواب) ان هذا رجل أجنب ليلا فاغتسل ونسى المضمضة وصلى الفجر فلم تجزه ثم شرب بعد طلوع الشمس شربا ابتل به جميعه فثم صلى سائر الصلوات فأجزأته من الحيرة (مسئلة) ان قيل أى رجل صلى الخس بوضوء واحد فأجزأته المغرب والعشاء ولم تجزه البواقي (فالجواب) ان هذا رجل أجنب ليلا ثم اغتسل ونسى المضمضة وأصبح صائما وصلى سائر الصلوات الى المغرب فلما أذن أفطر وبل الماء جميعه وصلى المغرب والعشاء فمكتدون

الاحصار ودم الجنائيات (مسائل منشورة) أى متفرقة (لو شهدوا بوقوفهم) بعرفات (قبل يومه) أى يوم عرفة (تقبل) شهادتهم ان أمكن التدارك ليلا مع أكثرهم والا لا (و) لو شهدوا بوقوفهم (بعدها) تقبل شهادتهم وجازا لو قفوا حتى للشهود للخرج الشديد (ولو ترك الجزة الاولى) أى رميها (فى اليوم الثانى) أو الثالث أو الرابع عامدا كان أو ناسيا ورمى الوسطى والثالثة (رمى السكلى) بأن يرمى الاولى ثم الباقيتين (أو) رعى (الاولى فقط) أى من غير اعادة الباقيتين ولا شئ عليه فیهما (ومن أوجب) على نفسه بالنذر (حجاما شيلا يركب حتى يطوف للركن) ولو ركب فى كل الطريق أو أكثر أراق دما وفى أقله بحسبه وابتدى المشى من بيته هو الأصح (وان اشترى) أمة (محرمة) أو نسك امرأته محرمة بالبحر النفل (حلها) من الاحرام بأن يصر شعرها أو يقلم ظفرها (وجامعها) (خاتمة) زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أفضل المندوبات ثم ان كان الحج فرضا قدمه عليها ولا يتخير والاولى تجزئ النية للزيارة وقيل لزيارة المسجد أيضا

﴿كتاب النكاح﴾

(هو) لغة الضم وشرعا (عقد يرد على ملك المتعة قصدا) احتراز عن البيع لانه عقد يرد على ملك المتعة تبعا (وهوسنة) مؤكدة على الأصح عند القدرة على المهر والنفقة والوطء مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنة نهر (وعند التوقان) أى شدة الاشتياق الى النساء (واجب) وعند ثبوت الزنا لا به فرض وعند خوف الجور مكروه وعند تيقنه حرام ويندب اعلا لانه وتقديم خطبته (وبنقد) النكاح (بإيجاب وقبول وضعا للفضي) كان يقول وزوجت فيقول تزوجت (أو أحدهما) كان يقول زوجني فيقول زوجتك (واغايص) النكاح (بلفظ النكاح والتزويج) بأن يقول نسكحتك أو تزوجتك فقالت قبلت (وما وضع لتحليل العين فى الحال) كالجمعة والصدقة ونحوهما ولا ينقد بالاجارة والاحلال والاباحة ونحوها ولا باجارة الزاوى ولو تزوجت نصفك فى الأصح ولا بالفاظ محكمة كتجوزت اتفاقا إلا أن يصطلى على الانقضاء قوم فيجوز (عند حرين) أى بنعة عند حرين (أو حرو حرتين عاقلين بالغين مسلمين) لنكاح مسلمة سامعين معاقولهما فاهمين أنه نكاح (ولو) كانا فاسقين أو مجذومين فى ذنوب تابا (أو أعميين أو ابني العاقدين) أو ابني أحدهما وان لم يثبت النكاح بالابن ان ادعى القريب (وصح تزويج مسلم ذمية) كناية (عند) شاهدين (ذمين) كذمين ولو لم يخالفين ملتما (ومن أمر رجلا) أى وكله (ان يزوجه) غيرته (فزوجها) الوكيل (عند رجل والاب حاضر صم) النكاح لان الاب يجعل مباشرة للعقد حكما (والا) أى وان لم يكن حاضرا (لا يصح وقالوا) اذ زوج الاب ابنته بالغة بأمرها بحضورها ومع الاب شاهد آخر يصح

﴿فصل فى بيان النساء المحرمات﴾ (حرم تزويج أمه وبنته وان بعدتا) كأم الام وان علت وبن بنت وان سفلت (وأخته وبناتها وبن أخيه ومهته وخالته) ومهته جدته

البواقي (مسئلة) ان قيل
 أى رجل صلى صلاة يوم
 وليلة لحازت صلاة الفجر
 ولم تجزه الاربع (فالجواب)
 ان هذا رجل أصاب ثوبه
 دهن نجس وكان في وقت
 الفجر أقبل من قدر الدرهم
 لحازت صلاة الفجر ثم انتشر
 ذلك فصار أكثر من قدر
 الدرهم فلم تجزه سائر الصلوات
 وهذا نسبه في القنية الى
 نظم الزنويدي في شرحه
 للعيون وقال في فتاوى أبي
 حفص لا يمنع وبه يفتى لأن
 الزيادة أثر وليس بعين
 وفي الصبرية قال أبو سهل
 الكبير البخاري لا يجوز
 وبقوله قال مشايخ بخاري
 وقيل يجوز وبه أفتى أبو
 على النسفي وعبد الواحد
 والله أعلم (مسئلة) ان قيل
 أى رجل صلى فريضة ثم
 تذكره وفيها ان عليه فائتة
 وليس ذلك لضيق الوقت
 ولا لكثرة القنات
 (فالجواب) ان هذا رجل
 صلى ركعة من العصر
 فغربت الشمس ثم تذكر
 ان عليه الظهر يتمها ولا
 تفسد العصر لانها ليست في
 وقتها حتى تفسد بتذكر
 الظهر والله أعلم (مسئلة) ان
 قيل أى رجلين صليا في
 صحراء فقاما معا ثم شككا
 أيهما الامام ففسدت

وخالته ومعه جدته وخالتها سواء كن لاب وأم أو لاب أولام (وأما امرأته) دخل
 بابنتها أولا (وبنتها) أى بنت امرأته (ان دخل بها) فإن لم يدخل بالام حتى حرمت
 عليه بالطلاق أو ماتت حل له أن يتزوج بالزبيبة وكذا بنات الربيب والزبيبة
 (وامرأة أبيه) دخل بها ولم يدخل (وامرأة ابنه) كذلك (وان بعدنا) كأمراة
 أبي أبيه وان علا و امرأته ابن ابنه وان سفل (والكل) أى كل المذكورات (رضاعا)
 حتى ان المرأة لو أرضعت ولدا يحرم على هذا الولد امرأته زوج المرضعة التي نزل لبنها منه
 ويحرم على زوج المرضعة هذا الولد (و) حرم (الجمع بين الاختين) ولورضاعا مطلقا
 حرتين أو أمتين (نسكحا وطأ بعلًا عين) قيده لانه لا يحرم الجمع ملسكا (فلو تزوج
 أخت أمتها الموطوءة) تزوجا صحيحا صر ولكنه (لم يطأ واحدة منها حتى يبيعهها) أو
 يهبها التلايكون جامع بينهما وطأ حقيقة (ولو تزوج أختين) وكذا كل من لا يحل
 جمعه من المحارم كأمراة وأمهاتهن (في عقدين ولم يدر الأول) ولم يدخل بواحدة منهما
 (فرق) القاضي (بينهما وبين ما وهما نصف المهر) لو مسى واستوى مهرهما وادعت
 كل انها الاولى ولا بينة لهما (و) حرم الجمع (بين امرأتين أية فرضت ذكرا حرم
 النسكاح) كالجمع بين المرأة وعمتها بخلاف ما لو كانت الحرمة من جانب واحد كأمراة
 وبنت زوج كان لهما من قبل فانه يجوز (والزنا واللمس) ولولشعر الرأس بمخايل
 لا يمنع الحرارة (والنظر) من جانبه أو من جانبها في الملك أو غيره عن عمد أو غيره
 (بشهوة) راجع للمس والنظر (يوجب حرمة المصاهرة) فتحرم هي على آباء الواطي
 وان علاوا وعلى أولاده وان سفلوا ويحرم على الواطي أمهاتها وان علون وبناهم وان
 سفلن (وحرم تزوج أخت معتدته) عن رجعي أو بائن أو نكاح فاسد
 أو شبهة أو عن عتق في أم الولد (و) حرم على السيد تزوج (أمتها) على العبد
 تزوج (سيدته) تزوج (المجوسية) وهي من لادين لها ولا كتاب (والوثنية) وهي
 من تعبد الاصنام (وحل) للسل (تزوج الكتابية) اسرائيلية أولا (والصائبية)
 وهي من تعبد الملائكة وكره وقال لا يجوز (و) المرأة (الحرمة ولو) كانت كتابية
 (محرمات الا لامة) أى أمة غيره ولو كان يستطيع نكاح الحرمة (ولو) كانت كتابية
 والحرمة على الامة لا عكسه (أى لا يحل نكاح الامة على الحر سواء تزوجها حراً أو
 عبداً براء الحرمة أولا (ولو في عدة الحرمة) سواء كانت عدة طلاق بائن أو رجعي (و)
 حل نزع (أربع) نسوة (من الحرائر والامهات فقط للحر) وله التسرى بمن شاء من
 الامه (وثنتين) من الحرائر والامه (للعبد) ولو مدبرا أو مكاتباً ولا يحل له التسرى
 أصلاً نهراً (وحلى من زنا) ولكن لا يطؤها حتى تضع حملها ولا نفقة لها ودواهي الوطء
 كالوطء فتحرم در ولو نسكها الزانى حل له وطؤها اتفاقاً (لا) يحل تزوج حبلى (من
 غيره) أى الزنا بأن يكون الحمل ثابت بالنسب ولومن حربي أو سيده المقرب (و) حل
 تزوج (الموطوءة بعلًا عين) بأن وطئها المولى أمتة ثم زوجها من غيره ويستبرأها
 سيدها وجوباً على الصحيح در (أوزنا) بأن رأى رجل امرأة تزنى فتزوجها جازله

وطؤها بالاستبراء (و) حل تزوج (المضومة الى محرمته) جميع المهر (المسهي لها)
ولو دخل بالحرمه فلها مهر المثل (و بطل نكاح المتعة) بأن يقول تزوجتك لا تمتع بك
أياما (و) بطل النكاح (الموقت) بوقت وطول أو بلا وتزوجها على أن يطلقها بعد
شهر أو فوي ذلك فهو جائز (و) حل (له وطء امرأه ادعت عليه أنه تزوجها وقضى)
القاضي (بنكاحها ببينة ولم يكن تزوجها) قبل وعندهما لا يسهه أن يطاها وبه يقضى
شرب لالبية

باب الاوليا والاكفاء

(نفذ نكاح حرة) ولو بكر اخرج الامة ولو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد (مكافه) أى عاقلة
بالغة خرج الصغيرة والمجنونة (بلا) حضور (ولى) وأذنه ولو من غير كف فى ظاهر
الرواية وروى الحسن أنه ان كان كفوا نفذ والاولا به يقضى فى زماننا وعلى هذا
فالمطلقة ثلاثا ولو تزوجت بغير كف لا تحلل للاول وان لم يكن لها ولى صرح النكاح
اتفاقا فاهر (ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) ولو كان الزوج أباً أو جدا (فان)
استأذنها أى البكر البالغة (الولى) الاقرب بأن قال أريد أن أنكح فلانا
(فسكرت أو ضحكك) غير مستهزئة أو بكيت بلا صوت (أو زوجها) بدون الاستئذان
(فبلغها الخبر) بعد التزويج (فسكرت فهو) أى كل واحد عاذ كرا (اذن) أى وكيل
فى الاول واجازة فى الثانى ان علمت بالزوج لا بالمهر (فان استأذنها غير الولى) أو ولى
أبعد مع وجود الاقرب (فلا بد من القول) فلا يكون سكوتها رضا (كالتيب) وهى من
زالت بكارتها ولو بلغها العقد ووجد منها فعل يدل على الرضا كتمكينها نفسها
ومطابقتها بما عرفها فهو كالقول (ومن زالت بكارتها بوثنية) أى نطة (أو حيضة أو
جراحة) أصابت موضع البكارة (أو تعيس) أى طول مكث (أو زنا) غير مشهور
(فهى بكر) حدة فيكفى سكوتها عند التزويج خلافا لهما (والقول لها) يمينها على
المقضى به (ان اختلفا فى السكوت) بان ادعى الزوج سكوتها حال اخبارها بالنكاح
وقالت رددت ولم يكن دخل بها طوعا (و) يجوز (لولى) انكاح الصغير والصغيرة
عدلا كان أو فاسقا أباً كان أو غيره من الاوليا بكر أو كانت الصغيرة أو ثيبا (والولى
العصبة) بنفسه (بترتيب الارث) والحجب فيقدم ابن المجنونة على أبيها لانه يحجبه
حجب نقصان (ولهما) أى للصغير والصغيرة (خيار الفسخ) أى فسخ النكاح
(بالبلوغ فى غير الاب والجد) أب الاب مطلقا سواء كان القاضى أو الام أو غيره
(بشرط) حكم القضاء (وهو الأصح وعليه الفتوى) ولو زوجها ما لا أب أو الجد فلا
خيار لهما بعد البلوغ والابن فى المجنونة كالأب بل أولى خلاصة (وبطل) خيارها
(بسكوتها ان علمت) بالنكاح حال كونها (بكر) وان لم تعلم به فلها الخيار حتى تعلم
وتسكت ولو كانت ثيبا لا يبطل خيارها بالسكوت (لا بسكوتها) أى لا يبطل خيار
الصغير اذا بلغ وسكت (ما لم يرض ولو دلالة) بأن يجزى منه ما يدل على الرضا كتسليم
الصدائق والنفقة ونحوهما (وقوارنا قبل الفسخ) أى يرث كل منهما من صاحبه

صلاتهما بمجرى الشك
(فالجواب) انهما مسافر
ومقيم شكاً قبل أن يصليا
ركعتين هكذا ذكر محمد بن
الحسن رحمه الله فى نوادر
الصلاة فلو شك بعد ما صليا
ركعتين يجعل الامام هو
المقيم لانا لوجعلنا الامام هو
المسافر فاذا قام الى الثالثة
والاربعة تكون له طوعا
وللقم فرضا فتفسد صلاته
واذا جعلناه المقيم كاتما
للإمام فرضا والمسافر نفلا
فتجوز صلاتهما كذا فى
الحيرة (مسئلة) ان قيل أى
رجل متوضئ بماء طهور
رأى الماء فى صلاته ففسدت
(فالجواب) أن هذا رجل
متوضئ صلى خلف امام
متيمم فأبصر هو الماء دون
امامه من الحيرة (مسئلة) ان
قيل أى رجل كان فى
الصلاة فسمع صوت انسان
يقول الماء الماء فتبطل
صلاته وينتقض وضوءه
وتبين زوجته وينتقض
مسجده (فالجواب) ان
هذا رجل فقد بلغ أهله خبر
موته فهدمت داره وبنيت
مسجدا وتزوجت امرأته
ثم ان زوجها تيمم وصلى
فلما كان فى الصلاة حضر
المفقود ونادى بالماء كذا
فى العدة (مسئلة) ان قيل
أى رجل كان يصلى فنظر

قدامة ففسدت صلاته ونظر
عن عيینه فطلقت امرأته
ونظر عن يساره فوجب
عليه الحج (الجواب) ان هذا
رجل متيم رأى قدامة ماه
فسدت صلاته وكان حلف
بطلاق امرأته ان لا ينظر
الى وجهه فلان لجأ عن عيینه
فنظر الى وجهه ولما التف
عن يساره وأخبر بعوت
مورثه عن مال كثير فاستغنى
فوجب عليه الحج كذا في
العدة (مسئلة) ان قيل أى
رجل صلى بقوم فسلم عن
عيینه طلقت زوجته وسلم
عن شماله فبطلت صلاته
ونظر الى السماء فوجب
عليه ألف درهم (الجواب)
ان هذا رجل سلم عن عيینه
فراى رجلا كان زوج
امرأته التى تزوج بها وكان
ادعى موته فقدم من السفر
فادس له بعد النظر الى وجهه
الآ الطلاق منها ثم سلم عن
شماله فراى فى ثوبه دما كثيرا
فوجب عليه إعادة الصلاة
ونظر الى السماء فصرأى
الحلال وكان عليه ألف
مؤجلة الى الحلال فوجب
ذكرها فى التهذيب (مسئلة)
ان قيل أى رجل تد كرفى
الصلاة ان عليه فائتة ولا
تفسد صلاته والحال ان فوائته
لم تبلغ حد السكوة (الجواب)

ان مات أحدهما قبل البلوغ أو قبل فسخ النكاح (ولا ولاية فى الانكاح (لعبد)
ولو مكاتبا (و) لا (صفر و) لا (جنون) على أحد (و) لا كافر على مسلمة) أو ولد مسلم
وكذا الولاية لمسلم على كافر هذا اذا كانت العصبية (وان لم تكن) أى ان لم توجد
(عصبية) لا قريبة ولا بعيدة ولا نسبية ولا سببية كولى العتاقة (فالولاية للام) ثم للعبد
الفاسد (ثم للاخت لآب وأم) ثم للاخت (لآب) على المقتى به (ثم لولد الام) أى
للاخت والاخ لام ثم لآب ولأدهم (ثم لذوى الأرحام) أى ثم للعات ثم الاخوال ثم
الحالات ثم بنات الامام ثم أولادهم بهذا الترتيب ثم مولى المولاة (ثم) عند عدم
الاولياء فالولاية (للمهاكم) أى السلطان والقاضى المأذون بالانكاح ونائب القاضى
كالقاضى ان فوض له ذلك (و) يجوز (للابعد) من الاولياء (التزويج بغيبه الاقرب
مسافة القصر) وهى ثلاثة أيام ولياليها وعليه الفتوى واختار الاكثر انها مقدرة
بعوت الكف الخاطب ولو زوجها الاقرب حيث هو جاز ولا بعد التزويج ببعض
الاقرب اجماعا (ولا يبطل) عقد الابعد فى غيبه الاقرب (بعوده وولى المجنونة)
والمجنون (الابن لا الاب) وعند عهد بالعكس والاولى أن يعقده أحدهما بأمر الآخر
ليصح اتفاقا

فصل فى الكفاه اعلم أن الكفاه تعتبر عند العقد ولا يضرز والهابعه (من
نكحت غير كف) بعير اذن الولي (فرق الولي) العصبية لا غيره ان شاء ما لم تلد منه فان
ولدت فلاحق له (ورضا البعض) من الاولياء (كالكفل) ولا يكون لمن هو مشله فى
الولاية أن ينقضه بخلاف من هو أقرب منه (وقبض المهر ونحوه) كالقيام بزفافها
(رضا لا السكوت) أى لا يكون سكوت الولي بعد العلم رضا وان طال ما لم تلد
(والكفاه تعتبر نسباً فقريش اكفاه) لبعض ولا يعتبر التفاضل بين قريش (والعرب)
كلهم (اكفاه) لبعض وليسوا بكف (قريش) (وحرية) من جهة الاصل (واسلاما)
من جهة الاصل (وأبوان فيهما) أى فى الحرية والاسلام (كألباه) فن له أبوان
فيهما يكون كفواً لانه أباه ومن له أب واحد فيهما لا يكون كفواً لمن له أبوان فيهما
وهو الصحيح ومسلم بنفسه أو معتق غير كف لمن أبوا مسلم أو حر (و) تعتبر (ديانة)
عندهما حتى ان امرأة من بنات الصالحين لو نكحت فاسقا كان للاولياء حق الرد
(و) تعتبر (مالا) وهو أن يكون مالهما كافيا لهما (و) تعتبر (شهران) لم يكن محترفا والا فان
يكسب كل يوم كفايتهم لتطبيق الجماع (و) تعتبر (حرقة) وقال أبو يوسف لا تعتبر
الآن فحش كالجمام والحائل والدباغ (ولو) نكحت كفواً (ونقصت عن مهر مثلها)
نقصا لا يتغافل الناس فى مثله يجوز (للولي أن يفرق) عند القاضى (أو) ان يتم المهر
ان التزم عند أبى حنيفة وعندهما ليس للولي حق الاعتراض (ولو زوج) الاب
الصاحي الذى لم يعرف منه سوء اختيار بجانة أو فسقا (طفله غير كف) أو بغيره فاحش
بأن زوج ابنته الصغيرة عبدا أو نقص من مهر مثلها أو ابنه الصغير أمة أو زاد فى مهر
امرأته (صح) ذلك عليهما عند الامام خلافا لهما (ولم يجز ذلك) أى تزويج غير

أنه رجل يصلي التطوع
(مسئلة) ان قيل أى رجل
اقتدى بامام فصلى الامام
أربع ركعات وصلى هو
ركعتين ولا يجب عليه قضاءه
الركعتين الباقيتين
(فالجواب) انه يصلى
التطوع أربعا فاقتدى به
رجل فلما صلى ركعتين تكلم
وأتم الامام صلاته من العدة
(مسئلة) ان قيل أى رجل
أدرك الامام فى الركوع
فركع معه ولا يعتد به حتى
تلى من الاعادة (فالجواب)
أن هذا الامام قرأ ركع ولم
يسجد ثم أعاد الركوع
فادركه رجل فى ذلك
الركوع فإنه لا يعتد به
(مسئلة) ان قيل أى امام
يؤتم به فى حال ولا يؤتم به فى
حال (فالجواب) أنه رجل
افتتح الصلاة مع الامام
ونام خلفه حتى صلى الامام
أربع ركعات وترك من كل
ركعة سجدة فأحدث الامام
قدمه فإنه يصلى ركعة
ويسجد سجدة ولا يتابعه
القوم فيها وكذلك الركعة
الثانية والثالثة والرابعة
وانما يتابعونه فى سجدة
من كل ركعة (مسئلة) ان
قبل أى امام تفسد صلاته
ولا تفسد صلاة المأمومين
(فالجواب) انه رجل صلى
التجرأ ماما وسلم واتباعه

الكف أو بالزيادة والنقصان (غير الاب والجد) اتفاقا ومثلها ابن المعنوية وسيد
الامة

فصل في الولاية فى النكاح وغيره يجوز (لابن العم أن يزوجه بنت عمه) الصغيرة
(من نفسه) اذا كانت الولاية له وتكون عبارة قائمة مقام الإيجاب والقبول ولو كانت
كبيرة وكان باذنها كان وكيلاً أو بغير اذنها كان فضولياً وسياق حكمها (و) يجوز
(للكوكل أن يزوجه موكلته من نفسه) اذا كان وكيلاً بنزويهما من نفسه اما اذا وكلته
بأن يزوجهام من رجل أو عن شاه فلا (ونكاح العبد) ولو مديراً أو مكاتباً (والامة) ولو
أم ولد ومثلها المكاتبه والمستعانة والمديرة والمبعدة حموى (بلاذن السيد موقوف)
على اجازته بالقول أو الفعل (كنكاح الفضولي) فإنه موقوف (ولا يتوقف شرط العقد)
أى نصفه وهو الإيجاب (على قبول ناكح فائب) عن المجلس بل يقع باطلاً (والمأمور
بنكاح امرأة) غير معينة (مخالف بأمر آتين) فى عقد واحد فلا يلزم الأمر واحدة
منهما ولو لعينها فزوجهاله مع أخرى نفذ فى المعينة ولو زوجه امرأتين فى عقدين نفذ
فى الاولى (لا) أى لا يكون مخالفاً (بامة) ولو مكاتبه أو أم ولد فينفذ خلافاً لهما
وبقولهما يفتى

باب المهر

(صح النكاح بلاذكره) ومع نفية (وأقله عشرة دراهم) ولو غير مضر وبه (فان سماها)
أى العشرة (أو دونها) كثمانية مثلاً (فلها عشرة) دراهم (بالوطه) ولو حكاً (أو الموت
أى موت أحدهما) وبالطلاق قبل الوطه (والخلوه الصحيحة) (تتصرف) العشرة فيجب
خمسها العشرة (أو دونها) كذا (تتصرف ما عسى مهر افوق العشرة) (وان لم يسمه)
تسمية صحيحة أو سكنت عنها (أو نفاه) بأن تزوجه على أن لا مهر لها (فلها مهر مثلها ان
وطئ) (ولو حكاً) (أو مات عنها) أو ماتت عنه سواء كان الموت قبل الدخول أو بعده (و)
تجب لها (المتعة) بقدر حاله (ان طلقها قبل الوطه) والخلوه أو فارقها بايلاء أو لعان أو
جب أو عنة أو أباة منه أو تقبيل ابتها أو أمها بشهوة (وهى) أى المتعة (درع) أى قيص
(وخار) أى مقنعة (وملققة) أى ملاءة (وما فرض بعد العقد) الخالى عن المهر سواء
نفاه أو سكنت عنه (أو زيد) على المهر المسمى عند العقد (لا يتصرف) بالطلاق قبل
الدخول ولو زيد فى المهر بعد العقد لزمته الزيادة وسقط بالطلاق قبل الدخول (وصح
حطها) أى اسقاطها المهر كلاً أو بعضها قبله أو لاه كتهيرت بالرد وورثه الباقي ولو بعد
الموت أو البينونة (والخلوه) الصحيحة فى مكان يأمنان فيه من اطلاق الغير عليهما بلا
اذنهما (بلا مرض) بأحدهما يمنع الوطه (وحيض ونفاس واحرام) من أحدهما يمنع
فرض أو نفل أو محرمة (و) بلا (صوم فرض) من أحدهما ولا يمنع صوم النفل والقضاء
والمنذور فى الصحيح والصلاة كالصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله (كالوطه ولو)
كان الزوج (محبوباً أو غنياً أو خصياً) فيكون لها تمام المهر وان كان معها ثالث
لا تصح الخلوه ولو أعمى أو أعمى إلا أن يكون صغيراً لا يعقل أو مجنوناً أو مغمى عليه

همأوا ما يقطع التحريم
 وتفرقوا ثم ذكر الامام
 مسجد التلاوة وعاد ومجد
 ولم يشهد وذهب فسدت
 صلته لا رفاض القعدة
 وصلاة المقتدى تامة
 لا لقطع الشركة قبل عود
 الامام الى مسجد التلاوة
 (مسئلة) ان قيل أي رجل
 صلى اماما فاقضى به آخر
 ففهم صلاة الامام دون
 المقتدى (فالجواب) ان
 هذا رجل تحرى القبلة وصلى
 فاقضى به انسان ولم يحرك
 فظهر خطأ الامام مع صلته
 دون المقتدى والله أعلم
 (مسئلة) ان قيل أي
 رجل اقتدى بامام وهو وراءه
 وتقدم على الامام في الموقف
 وتصح صلاته (فالجواب)
 ان هذا رجل صلى في الصف
 الاول فازدحم الناس في
 الصلاة ودفعوه حتى تقدم
 على الامام وهو لا يقدر على
 التأخر عن مكانه للزحمة فانه
 يقف على حاله حتى يفرغ
 الامام من افعال الصلاة ثم
 يتأخر فيتم صلاته فلوركم
 أو مسجد وهو في مكانه أو
 قدر على التأخر ولم يفعل
 بطلت صلاته (ويفرز بها)
 فيقال أي رجل اقتدى
 بامام ويجب عليه أن لا
 يؤدي معه ركوعا ولا سجودا
 بل يسبقه قائما حتى يفرغ

(وتجب عليها) العدة فيها) أي في جميع أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياطا (وتستحب
 المتعة لكل مطلقة) هذا شامل للمطلقة بعد الدخول مطلقا معنى لها مهرا أولا والمطلقة
 قبله ان مهى لها مهرا وهي سنة في الاول ومستحبة في الثاني وأما في الاخير فلا تجب ولا
 تستحب (الا للافوضة) وهي التي زوجت بلامهرا اذا طلقت (قبل الوطء) فانها واجبة
 (ويجب مهر المثل في الشغار) وهو أن يزوجه الزجل بنته أو أخته على أن يزوجه الآخر
 بنته أو أخته على أن يكون بضع كل واحدة منهما مصادقا للآخرى فالعقدان جائزان
 ويجب مهر المثل لكل منهما (و) يجب مهر المثل في (خدمة زوج حر للمهرا) أي امهرا
 زوجته ولو تزوجه على سكنى داره أو ركوب دابته مدة معلومة معنت التسمية كالأ
 تزوجه على خدمة عبده أو أمته (و) في (تعليم القرآن) للامهرا ولها خدمة ولو كان
 الزوج (عبدا ولو) تزج امرأته على ألف (قبضت ألف المهر ووهبت له) ألف
 المهر الذي قبضته (فطلقت) المرأة (قبل الوطء) والخلوة (رجع) الزوج (عليها
 بالنصف) أي بخمسائه (فان لم تقبض) المرأة (الألف) ووهبتها (أو قبضت
 النصف ووهبت الألف) أو وهبت الباقي (أو وهبت العرض المهر قبيل القبض أو
 بعده) سواء كان معيناً أولا وكذا لو وهبت نصف العرض وهو خلاف النقد كالنوب
 والحيوان (فطلقت) في هذه الصور (قبل الوطء) لم يرجع عليها بشئ) للحصول المقصود
 (ولو نسكحها بألف على أن لا يخرجها) من البلدة (أو على أن لا يزوجه عليها) امرأته
 أخرى (أو على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجه) من البلدة (فان وفي)
 بالشرط فلم يخرجها من البلدة ولم يزوجه عليها أخرى في الاولى (وأقام) بها في الثانية
 (فلها الألف والا) أي وان لم يقيم (فمهر المثل) لا يرد على ألفين في الصورة
 الأخيرة لانها رضية به ما ولا ينقص عن الألف لانه رضى به (ولو نسكحها على هذا
 العبد) الاربع قيمة (أو على هذا العبد) الاو كس قيمة (أو على هذا الألف) أو هذا العبد
 أو على ألف أو ألفين عند الامام (حكم مهر المثل) فان كان مثل الاو كس أو دونه
 فلها الاو كس الا أن يرضى الزوج بتسليم الارتفاع وان كان مثل الارتفاع أو فوقه فلها
 الارتفاع الا أن ترضى المرأة بالاو كس وان كان بينهما فلها مهر المثل وفي الطلاق قبل
 الدخول تحكم متعة المثل حتى لو كان نصف الاو كس أقل من المتعة وجبت المتعة
 فتح (و) (لو نسكحها) على فرس أو حمار أو خادم أو بغل (يجب الوسيط) منها (أو
 قيمته) والوسط في الرقيق بالقاهرة في زماننا الحبشي (و) (لو نسكحها) على نوب (غير
 معين) (أو) على (خمر أو خنزير أو على هذا) الدن من (الخل فاذا هو خمر أو على هذا
 العبد فاذا هو حريم مهر المثل) في هذه الوجوه (وان أمهر العبدين وأحد هما
 فمهرها العبد) ان ساوى عشرة دراهم والا كل لها العشرة وعند أبي يوسف لها قيمة
 الحر لو عهد اوربجه الكيل كالمواستحق أحدهما (وفي النكاح الفاسد) وهو المفقود
 منه شرط من شروط الصحة كالشهود (انما يجب مهر المثل بالوطء) حقيقة في القبيل
 لا بغيره (كالخلوة) (ولم يرد) مهر المثل (على المسمى) ان كان أقل منه وفي قوله المسمى

الامام من صلاته ثم يتم هو
صلاته ومتى ركع أو هجد
مع الامام بطلت صلاته
ويجانب بما تقدم (مسئلة)
ان قيل متى فصلح المرأة
امام الرجل (فالجواب)
انها تصلح امامه في سجود
الثلاثة (مسئلة) ان قيل
أي امام صلى بقوم فكان
ركن من أركان الصلاة
للإمام تطوعا وللقوم فريضة
(فالجواب) ان هذا امام
أحدث في الركعة الاولى
بعد ما رفع رأسه من الركوع
فاستخلف انساها ساعة
اذ صلى بهم فان سجدتي
الركعة له تطوع وللقوم
فريضة (مسئلة) ان قيل
أي امام صلى يقوم أربع
ركعات فجازت صلاة القوم
ولم تجز صلاة الامام
(فالجواب) ان هذا رجل
أحدث قيل أن بعد قدر
التشهد فاستخلف وذهب
ليتموضأ فقام بعد الامام الثاني
قدرا التشهد تكلم فسدت
صلاة الأول وجازت صلاة
القوم وكذلك اذا كان الثاني
مسبوقا فضحك بعد عوده
قدرا التشهد من صلاة الامام
الاول (مسئلة) ان قيل أي
رجلين صليهما معا لم يتوكل
واحد منهما الامامة لاتصح
صلاته (فالجواب) انهما
رجلان شك بعد أن صليا

إشارة الى أنه معلوم فلو كان مجهولا وجب مهر المثل بالغامبلغ (ويثبت النسب) في
النكاح الفاسد من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى (و) تثبت (العدة) أي
عدة الطلاق من وقت التفريق أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة في الاصح
(ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها) أي بأخواتها وعمهاتها وبنات عمها ولا يعتبر بأمهالا
اذا كانت من قوم أبيها بأن كانت ابنة عمه هذا (اذا استوياسنا) أي صفرا وكبرا
(وجمالا ومالا وبلدا وعصرا) أي زمانا (وعقلا وديننا) أي ديانة (وبكارة) وعلما
وأدبا وكل خلق وعدم ولدا وانما تعتبر هذه الاوصاف وقت التزوج وهذا في الحر اراما
في الاماء فمهر مثلها قدر ما يرغب فيها (فان لم يوجد) من قوم أبيها من كانت مثل حالها
في الاشياء المذكورة أو وجدت ولكن لم يكن نكاحها في بلدها (فن الاجانب) من
بلدها يعتبر بذلك (وصح ضمان الولي المهر) سواء كان ولي الزوجة أو الزوج صغيرين
كانا أو كبيرين بشرط أن يكون ذلك في عصمتها وان تقبل المرأة أو غيرها في مجلس الضمان
برازية (وتطالب زوجها) البائع بحكم النكاح (أو وليها) بحكم الضمان كما في سائر
الكفالات فان أداء الولي يرجع على الزوج ان كان بأمره والا لا (ولها منعه) أي
الزوج (من الوطء) ودواعيه (والاخراج) أي السفر بها (للمهر) أي لاجل أن تستوفي
المهر المجهل وان كان كله مؤجلا كان لها منعه عند أبي يوسف وعليه الفتوى (وان)
وصلية (وطئها) أو خلا بها طائفة وهي من أهل التسليم خلا فالهما واذا أوفاها مهرها
نقلها الى حيث شاء اذا كان مأموئا عليها وقيل ليس له أن يسافر بها في زماننا وعليه
الفتوى (ولو اختلفا) أي الزوجان (في قدر المهر) حال قيام النكاح (حكم مهر المثل)
فان شهدا أحدهما فالقول قوله بيمينه وان أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أولا
وان أقام ابينة فيمينته مقدمة ان شهد له مهر المثل وبينته مقدمة ان شهد لها وان كان
مهر المثل بينهما متحالفان حلفا أو برهننا قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه
(و) حكمت (المتعة) التي لمثلها (ولو) اختلفا في المقدار (وطئها قبل الوطء) أو الخسوة
أو طلقها ثم اختلفا في المقدار على قياس قول أبي حنيفة ومحمد فان شهدا أحدهما
فالقول له مع يمينه وان كانت بين الامرين بأن كانت أقل عما ادعته أو أكثر ما ادعاه
حلف كل منهما على دعوى صاحبه كما في الجامع الكبير (ولو) اختلفا (في أصل المسمى)
في مال الحياة فأنكر أحدهما التسمية والآخرة ادها ولم يقم البينة على ما ادعاه
وحلف منكر التسمية (يجب مهر المثل) اجماعا وان كان الاختلاف بعد موت أحدهما
بان اختلف الحى مع ورثة الميت فالجواب فيه كالجواب في حال حياتهما حال قيام النكاح
في الاصل والمقدار (وان مانا) واختاف ورثتهما (ولو) كان الاختلاف (في القدر)
فالقول لورثته ولا يحكم بمهر المثل وان اختلفوا في أصل التسمية بعد موتهما لا يقضى
بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل كما في حال الحياة وعليه الفتوى (ومن بعث الى امرأته)
المعقود عليها (شيئا) قبل الزفاف أو بعد ما بنى بها (فقال هو) أي المبعوث (هدية وقال)
الزوج (هو من المهر) أو الكسوة أو عارية (فالقول له) بيمينه (في غير) الطعام (المها)

بعض الصلوات أيهما الامام
فذكر يا قلم يحضرهما المحرم
فوجب على كل منهمانية
الامامة حتى تصح صلاتهما
لانه لو كان اماما لم تقسره
هذه النية ولو لم يكن اماما
لم تفسد (مسئلة) ان قيل
أي رجل أم لصلاة واحدة
في ساعة واحدة ثلاث
مرات وجازت (فالجواب)
انه قروي صلى الظهر في
بيته بجماعة ثم قدم المص
مع قوم فامسار بعض
الطريق أخبر أنه في صلاة
الجمعة فصلى بهم الظهر في
الطريق ثم دخل المص ولم
يصل الامام بعد فشهد الخطبة
ودخل مع الامام في صلاته
فاحدث الامام وقدم هذا
الرجل فصلى بهم الجمعة
وجازت نقلتها من حيرة
الفقهاء (مسئلة) ان قيل
أي صبي دون البلوغ أم
قوما فجازت صلاته وصلاحته
(فالجواب) انه صبي بلغ عشر
سنين فأم في التراويح يجوز
كذا في مآل الفتاوى للسيد
الامام ناصر الدين في حفظي
في المسئلة خلاف طويل
غالب نطني ان الزاهدي
ذكره في شرحه لفقوري
(مسئلة) ان قيل أي رجل
اقتدى بامام ففسدت صلاة
الامام دون صلاة المؤتم
والحال انه لم يحدث الامام

لا كل وهو لا يفسد ببقائه كالغسل والسنن والشاة الحية والنياب بخلاف المهيالة
كالعزم والخبز فن القول فيه قولها مع المعين (ولو نسكع ذمي ذمية بميتة أو بغير مهر
(والحال ان (ذا) أي النكاح بالميته أو بغير المهر (جائز عندهم فوطئت أو طلقت قبله
أو مات) الذي قبله عنها أو مات عنه (فلامهر لها) ولو أسلم أو ترافعا البنا عند الامام
وعندها لها مهر المثل اذا مات عنها أو دخل بها والمتعة ان طلقها قبل الدخول (وكذا
الحريمان غنة) أي في دار الحرب اذا نكحها الخ لاهمهر لها ولو نكحها في دارنا فلا يظهر
وجوب مهر المثل عندها (ولو تزوج ذمي ذمية بخمر) عين (أو خنزير عين) أي معين
(فأسلم) قبل القبض (أو) أسلم (أحدهما) قبله (لها الخمر والخنزير وفي غير العين)
من الخمر والخنزير (لها قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير) وقال أبو يوسف لها مهر المثل
في المعين وغير المعين وقال محمد لها القيمة فيهما

(باب نكاح الرقيق)

(لم يجز) أي لم ينفذ (نكاح العبد والامة والمكاتب) ومن في حكمهم كعتق البعض
عند الامام والمكاتب (والمدبر) (والمدبرة) (وأم الولد) ومن في حكمها كولدها من غير
المولى (الا باذن السيد) واجازته والمراد به من له ولاية تزويج الامة كأب وجد أما
العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعاقه (فلو نسكع عبد) ممنحض الرق (بأذنه) أي
السيد صريحا أو دلالة (يسع في مهرها) وكذا في نفقتها لكنه يباع في النفقة مرارا ان
تجددت وفي المهر مرة يطالب بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية ولو تزوج بدون
الاذن طوالب بالمهر بعد الحرية (وسعى المدبر والمكاتب) ونحوهما في المهر فيعطى من
كسبهم (وليسع فيه) أحد منهم (و) قول المولى له (طلقها) طلقة (رجعية اجازة
للكاح الموقوف لا طلقها) ولو قال بائنا (أو فارقها والاذن) أي اذن المولى لعبد
بالنكاح يتناول النكاح (الفاسد أيضا) كابتناول الصحيح فيباع فيه اذا وطئها
وعندها لا يتناولها فلا يباع فيه ويؤخذ منه اذا عتق (ولو زوج) المولى (عبد
مأذونا) مديونا (امرأة صح) النكاح (وهي أسوة الغرما في مهرها) فيباع في السك
ويقسم بينهم وبينها على قدر الحقوق اذا كان بعهر المثل أو أقل أما لو زاد على مهر المثل
أخر الزائد إلى استيفاء الغرما ديونهم (ومن زوج أمته) أو أم ولده (لا يجب) عليه
تمويهها أي التخليه بينها وبينه ودفعها اليه (فتخدمه ويطأ الزوج) ان ظفرها وان
بواها معه بمتافلها النفقة والسكنى والأفلا وان بواها ثم بدله أن يستخدمها له ذلك
(وله) أي للمولى السكامل الملك ولو صغيرا (اجبارها) أي العبد والامة ولو أم ولدا ولا
يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد
(على النكاح) وان لم ير ضيا لملكته ومكاتبته بل يتوقف على اجازته ما ولو صغير
(ويسقط المهر) عن ذمة الزوج (بقتل السيد أمته قبل الوطء) وهو مكف (لا) يسقط
المهر (بقتل الحره نفسها قبله) أي قبل الوطء وبعده لا يسقط اجماعا (والاذن في

مطلقا (فالجواب) انه رجل
اقتدى بامام في صلاة الفجر
وفرغ من التشهد قبل امامه
وسلم فقبل أن يسلم الامام
طلعت الشمس بطلت صلاة
الامام فقط كذا في البرازية
(مسئلة) ان قيل أي رجل
صلى مع الامام صلاة من
أولها الى آخرها فلم يصل
ركعة أخرى لا تجوز صلاته
(فالجواب) ان هذا رجل
صلى المغرب في بيته ثم دخل
في صلاة المغرب مع الامام
وصلاها معه فتكون له
تطوعا لكن لا بدله من ضم
ركعة أخرى لتفسير أربعة
تطوعا من الحيرة (مسئلة)
ان قيل أي رجل اقتدى
بمتنفل ركعتين فلم يمسك
ركعات (فالجواب) ان هذا
رجل اقتدى برجل قام الى
الخامسة ساهيا وقصد
الخامسة بالسجدة فانه يلزم
المقتدى ست ركعات لانها
المؤدى بتلك التخيعة
(مسئلة) ان قيل أي رجلين
ليسا بمسافرين ولا بمقيمين
صليا فلم يصح اقتداء أحدهما
بالآخر (فالجواب) أن
أحدهما كان مسافرا فاته
صلاة باعية في السفر فريد
أن يقتدى بمقيم لا يصح
اقتداؤه لأن الوقت قد خرج
من الحيرة (مسئلة) ان قيل أي
رجل أمية ولم يضرب انسان

في العزل) وهو الاثرال خارج الفرج (اسيد الامة) لاهما وعندهما الاذن اليها لالى
مولاهما ويعزل عن الحرية باذنها وعن أمته المملوكة بلاذنها (ولو أعتقت أمة) أو أم
ولد (ومكاتبه) ولو حكما كعتقة البعض (خبرت) في مجلس أعلمها بالعتق بين ابقاء
النكاح وفسخه (ولو) كان (زوجها) أو في عدة الرجعي سواء كان برضاها أو لا
ولو صغيرة تأخر الى بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح فان اختارت نفسها فلا مهر
لها أو زوجها فالمهر ليسدها (ولو نسخت) أمة ولو مدبرة أو أم ولدا ومكاتبه (بلاذن)
من المولى (فعتقت) قبل اذنه (نفذ) النكاح عليها (بلاخير) لها (فلو وطئ زوجها)
(قبله) أي قبل العتق (فالمهر) أي للمولى (والا) أي وان لم يطأها حتى أعتقها مولاهما
فالمهر (لها ومن وطئ أمة ابنه) ولو صغيرا (فولدت فادعاه ثبت نسبه منه وصارت) الامة
(أم ولده) سواء ادهى شبهة أم لا صدقة الابن فيه أم لا اذا كانت في ملك الابن من
وقت العسوق الى حين الدعوة (و) يجب (عليه قيمتها) يوم علق ولو معسرا (لا يحرقها)
أي صداقها (و) لا (قيمة ولدها) ما لم تكن مشتركة فتجب حصه الشريك (ودعوة الحد
أب الاب) كدعوة الاب حال عدمه (أي عدم الاب حقيقة أو حكما ككفر أو ورق أو
جنون) أما عند ثبوت ولا تنس فلا تصح دعوته (ولو زوجها) أي الابن أمته (أباه) ولو
فاسدا أو تزوجها الاب بأن كان الولد صغيرا (وولدت لم تصر) الامة (أم ولده) ويجب
عليه (المهر) لا التزامه بالنكاح (لا القيمة) أي قيمة الامة (ولدها) بلاقيمة (حر)
تحت عهده (قالت لسيد زوجها) الحر العاقل البالغ (أعتقه عني بألف) أي بعته مني
بألف وأعتقه نائبا عني (ففعّل) عتق العبد (فسد النكاح) وسقط المهر وعليها للمولى
أنف وولاه للحرّة ويصح عن كفارتها الوتوت حموى (ولو لم تقبل) الحرّة (بألف
لا يفسد) النكاح (والاولاه) لانه المعتقد

باب نكاح الكافر

(تزوج كافر بلاشهود وفي عدة كافر) آخر ولوم من بائن أو موت (و) الحال ان (ذا)
أي الزوج بغير شهود ونكاح المعتدة (في دينهم جائز ثم أسلم) وترافعا لينا (أقرا
عليه) ولو لم يدنو جوازه لم يقرأ عليه في الاسلام (ولو كانت) الزوجة (محرمه) كامه
أو بنته (فرق بينهما) اذا أسلم أو أحدهما أو ترافعا لينا (ولا ينكح من تدوم ردة
أحدا) أي لا مسلمة ولا مرتد ولا كافرة ولا مسلما ولا مرتدولا كافرا (والولد يتبع
خير الابوين ديناً) فان كان أحد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذا الواسم
أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه (والجوسى) والوثني وسائر أهل الشرك
(من من الكنا) فيكون الولد تابعاً للمكاتب (ولو أسلم أحد الزوجين عرض) أي عرض
القاضي (الاسلام على الآخر فان أسلم) فهي امرأته (والا) أي وان لم يسلم (فرق
بينهما) ولا يتوقف سواء كان قبل الاخول أو بعده (واباؤه طلاق) كان قبل
الدخول أو بعده وعند أبي يوسف فسخ (لا باؤها ولو أسلم أحدهما ثم) أي في دار

على حقه بالسوط ففسدت

صلاتهم جميعا (فالجواب)
ان هذا رجل نسي المسح
على الخف وأم بالقوم فلما
ضرب تذكرانه لم يمسح
على الخف ففسدت صلاتهم
جميعا (مسئلة) ان قيل أى
امام وقوم قهقهوا فى صلاتهم
ويلزم أن يعيد الصلاة دون
القوم (فالجواب) ان هؤلاء
قوم لم يبلغوا آخر جزه من
أجزاء الصلاة قهقهه الامام
ثم قهقهه القوم بعده كذا فى
العدة (مسئلة) ان قيل أى
امام وقوم قهقهوا فى الصلاة
فسدت صلاة الامام ولم تفسد
صلاة القوم (فالجواب) ان
هذا رجل استخلفه امام قد
أحدث وهو مسبوق فلما تم
صلاة الامام قهقهه وقهقهوا
من العدة (مسئلة) ان قيل
أى رجل صار اماما للقوم
قهقهه قبل السلام وقد بقيت
عليه ركعة فسدت صلاته
دون صلاة المدرسين
(فالجواب) ان هذا رجل
مسبق صار خليفة فلما
قهقهه فسدت صلاته للجزع
المنه بخلاف صلاة المدرسين
فانها تامة وهذه المسائل
الثلاث متقاربة والله أعلم
(مسئلة) ان قيل أى رجل
أم يقوم فى الصلوات الخمس
فأجزأهم فى العصر والمغرب
والعشاء ولم تجزهم فى الفجر
والظهر والحال انه ليس

الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه يتوقف و(لم تبين
المرأة) دخل بها أولا (حتى تحيض ثلاثا) أو تضي ثلاثة أشهر (ولو أسلم زوج
الكتابية بنى نكاحها وتباين الدارين سبب) وقوع (الفرقة لا السبي) حتى اذا خرج
أحد الزوجين النيامن دار الحرب مسلما وقعت المينونة بينهما وكذا لو سبي أحدهما
وان سبيهما معا لم تقع الفرقة (وقته كهم) المرأة (المهاجرة) النيا وهي التركة دارها
على قصد عدم العود مساة أو ذمية نهرا وأسلمت فى دار الاسلام أو صارت ذمية
حوى (الحائل) ضد الحامل فى الحال مسلمة كانت أو ذمية (بلاعدة) وعندهما
يلزمها العدة اما اذا كانت حاملا فلا تنكح ما لم تضع (وارتداد أحدهما) أى أحد
الزوجين (فصفح فى الحال) سواء كان قبل الدخول أو بعده (فلامطوأة المهر) الكامل
(ولغيره انصفه ان ارتد الزوج (وان ارتدت) المرأة (لا شئ عليه) (والاباء) أى اباء
أحدهما عن الاسلام بعد اسلام الآخر (نظيره) أى نظير الارتداد فاذا فرق بينهما
بابا بعد الدخول فلها المهر أو قبله فلا مهر لها وان كان بابا بة بعد الدخول فلها المسمى
أو قبله فلها نصفه (وان ارتد) معا (وأسلما معا تبين) المرأة فيهما فهما على نكاحهما
استحسانا (وبانت) المرأة (لو أسلمتا) حال كون كل واحد منهما (متعاقبا) للآخر

باب القسم

هو التسمية بين الزوجات فى البيوتة والنفقة والسكنى والمأكل والمشرب لا الجماع
(البكر كالتيب والجديدة كالقدية والمسلمة كالكتابية) والمرافقة كالباغنة والعاقلة
كالجنونة (فيه) أى فى القسم (وللمرعة ضعف الامة) ولو ذمية والمريضة والحرمه
والظاهر منها والمولى منها والحامل والحائض والنفساء والرقاء والصغيرة التى يمكن
وطؤها كغبيرهن (ويسافر) الزوج (عن شاه) منهن (و) لكن (القرعة) بينهن
(أحب) فيسافرن خرجت قرعنها ولم يحتسب أيام سفره مع التى كانت معه ولكن
يستقبل العبد بينهما (ولها أن ترجع) عليه (ان وهبت قسمها للآخرى)

كتاب الرضاع

(هو) شرعا (نص الرضيع من ثدى الآدمية) ولو آيسة (فى وقت مخصوص وحرمة به)
أى بالرضاع (وان قل فى ثلاثين شهرا ما حرم بالنسب) وقال استئان وبه يفتى (الأم
أخيه) وأخته من الرضاع وأما أم أخته من النسب فلا تلح لان أخته ان كانت شقيقة
أولام فأمها أمه وان كانت لاب فوطوءة آية (و) (أخت ابنه) وبنته من الرضاع ولا
يجوز ثلاث من النسب لان أخت ابنه من النسب ان كانت منه فهي بنته والأفهى
ر بيته والى بيته تحرم بالدخول (زوج مرضعة لبنها) تزل (منه) وكذا أسيدو واطى
بشبهة لا يرتأى (أب للرضيع وابنه) أى ابن زوج المرضعة (أخ) للرضيع وان كان من امرأة
أخرى (وبنته أخت) للرضيع وان كانت من امرأة أخرى وأبوه جد وأمه جدة (وأخوه
عم) له (وأخته عمه) له ولو لولول رجل امرأتان ولد تامنه فارضعت كل واحدة صغيرا صارا

عقبين جامع مع الصلاة

(فالجواب) ان هذا رجل يعتق دان السنن الراتب وقرائنها جميعا فرائض والسنة في الفجر والظهر قبلهما فهو يصليهما على انها فريضة فيجز به عن الفريضة ثم يصلي بعدها الفريضة فتسكون له نفلا وصلاة المقرض بالتفصيل لا يجوز (مسئلة) ان قيل أي مسافر أم قوما مسافرين فنسوي واحدا من المأمومين الإقامة ففسدت صلاة الامام والقوم (قال) ابن العزوقد نظمها من بحر المجتث قلت مسافر أم قوما

مسافرين فلما صلاؤني مقدمته

هم الإقامة جزمها فبالفساد صلاة الجميع توصف حتما (فالجواب) ان هذا عبد قد قدمه مولاه للإمامة ثم نوى المولى الإقامة فان العبد يصير مقيما بنية مولاه الإقامة ولا شعور للعبد بذلك فاذا سلم على رأس الركعتين فسدت صلاته وصلاة القوم وقد نظمت الجواب عن النظم المذكور فقلت

امامهم هو عبد باذن مولاه أما ونوى في الصلاة مولاه اذ يقيم فتما وهو ايضا أقام^١ ولا يجوز بالإقامة علما

أخو بن لاب وان كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما ولا يجوز لرجل أن يجمع بينهما أو أنثيين (وتحل أخت أخيه رضاعا) (تحل أخت أخيه (نسبا) مثل الاخ لاب اذا كانت له أخت من أم حل لأخيه من أبيه أن يتزوجها (ولا حل بين رضيعي ندى) واحدا في مدته (و) لا (بين مرضعة وولد مرضعتها وولدوها والابن المحلول بالطعام لا يحرم) سواء كان الابن غالبا أو مغلوبا (ويعتبر الغالب) وكذا ان استويا اجتماعا (لو) كان الاختلاط (بماء ودواء ولبن شاة) لبن امرأة أخرى (ولبن البكر) التي بلغت تسع سنين (والميتة محرم للاحتقان) من اللبن ولا اقطار في أذن واحليل وجائفة وآمة (و) لا (ابن الرجل) وكذا الخنثى المشكل الا اذا قالت النساء انه على غزارته لا يكون للامراة (والشاة) لان حرمة الرضاع مختصة بلبن الانسان بطريق الكرامة (ولو أرضعت) امرأة (ضرتها) الصغيرة (حرمتا) وحرمة الكبيرة (مؤيدة) لانهما أم امرأته وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بالام أو كان الابن منه وان لم يكن جازله أن يتزوجها نائيا نهر (ولا مهر للكبيرة) ان لم يطأها وللصغيرة (نصفه ويرجع) (الزوج) به) أي بنصف المهر الذي غرمه للصغيرة (على الكبيرة ان تعمدت) (الكبيرة) (الفساد) بأن أرضعت ابلا ضرور وعامة بقيام النكاح وبأن الارضاع مفسد (والا) أي وان لم تعمدها الفساد (لا) يرجع به والقول في ذلك قولها يمينها ان لم توجد قريضة تدل على تعمدها الفساد (ويثبت) الرضاع (بما يثبت به المال) وهو شهادة رجلين عدلين عاقلين بالغين حرين أو رجل وامرأتين كذلك

كتاب الطلاق

(هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح تطليقها) تطليقة (واحدة في طهر لاوطه فيه وتر كما حتى غضى عدهما أحسن) وسني من حيث الوقت والعدد (و) تطليقها مدخولا بها (ثلاثا) (ثلاثة) (اطهار) لاوطه فيها في كل طهر واحدة (حسن وسني) من حيث الوقت والعدد ثم قيل لاولى ان يؤخر الايقاع الى آخر وقت الطهر احترازا عن تطويل العدة والاطهار ان يطلقها كما طهرت (و) تطليقها (ثلاثا) متفرقة (في طهر) واحد (أو بكلمة) فيه أو الجمع بين التطليقتين في طهر بكلمة واحدة أو بكلمتين لم يتخلل بينهما رجعة (بدعي) من حيث العدد سني من حيث الوقت ان خلا الطهر عن الجماع (وغسر الموطوءة تطلق) واحدة (لأزائدة) عليها (للسنة ولو) كانت (حائضا) وهو ظاهر الآية (وفرق طلاق الموطوءة) (للسنة من حيث الوقت والعدد) (على الاشهر) بأن يطلقها واحدة وبعد شهر أخرى وبعد آخر أخرى (فمن لا تحيض) (لصغير بان لم تبلغ تسع سنين أو كبر بان بلغت خمس أو خمسين سنة على الراجح أو حمل وكانت العدة باقية بان كان ايقاع الثلاث قبل الوضع والانعدتها تنقض بالوضع (وصح طلاقهن) أي الصغيرة والآيسة والحامل (بعد الموطوءة) وهو بدعي من حيث العدد ان كان زائدا على الواحدة (وطلاق الموطوءة حائضا بدعي) من حيث الوقت (فراجعها) (وجوب باقي الاصح لدفع

فبالسلام صلاة

الجميع تفسد حتما
(وقد بلغز) بها على وجه
آخر فزاد في السؤال
وليس الامام عبدا قدمه
مولاه (ويجاب) بأنه غريم
مفلس مسافر مع غريمه
فتوى الاقامة رب الدين
فاذا المفلس يصير مقيما
قال السكاكي في شرح
الهداية والغريم المفلس
يصير مقيما بنية صاحب
الدين والله اعلم (مسئلة) ان
قيل أي رجل مقيم صلى
بمقيمين ومساقرين أربع
ركعات فتفسد صلاة
المقيمين دون المسافرين
فالجواب ان هذا رجل مقيم
مسيبوق صلى خلف مسافر
فاحدث المسافر وقدمه فلما
اتم صلاة الامام لم يقدم
مسافرا حتى يسلم بهم فاتم
صلاته ففسدت صلاة المقيمين
كذا في العدة (مسئلة) ان
قيل أي رجل صلى اماما في
الظهر بمقيمين ومساقرين
فبعد صلاة ركعة أحدث
فقدم رجلا فاتمها بالقوم
ففسدت صلاته وصلاة
المساقرين وفسدت صلاة
المقيمين (الجواب) ان
هذا الخليفة كان مقيما
فلما قعد على رأس الركعتين
تمت صلاة المسافرين لأن

السدة ويطلقها) ان شاء (في طهرتان ولو قال لموطوءته) وهي من ذوات الحيض
(أنت طالق ثلاثا للسنة) ولم ينوشيا (وقع عند كل طهر طلقة ولو نوى) بقوله ذلك (ان
يقع الثلاث الساعة) أي في الحلال (أو) نوى أن يقع (عند) رأس كل شهر (طلقة
واحدة صحت) نيته ولو كانت آيسة أو صغيرة مدخولا بها فقال ذلك وقت الساعة
واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر آخر أخرى (ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ)
ولو بالسن مستيقظ (ولو) كان الزوج (مكرها) على انشاء الطلاق امالوا كرهه على
الاقرار به فاقولا ينفذ اقراؤه (أو) كان (سكران) وقيل لا يقع واختاره الطحاوي
والكرخي وعليه الفتوى هذا اذا شر به للتداوى فلولاهو والطرب وقع اتفاقا نهر ولو
أكراهه على الشرب فشر حتى سكر وطلق قيل لا يقع وصححه الزيلعي وقيل يقع
وصححه في شرح النهاية (أو) كان (اخرس) يقع (بإشارته) المعهودة وكذا لو كان
مخطأ بان أراد التسليم فخرى على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو
ساهيا يقع قضاء بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع قضاء وديانة (حرا) كان الزوج
(أو عبدا) ولو مدبرا أو مكاتبا (لا) أي لا يقع (طلاق الصبي) ولو مراهقا أو أجازاه بعده
البلوغ (والمجنون) والمعتوه والمدهوش والمغنى عليه (والناثم والسيد على امرأته)
ولو علوكة للسيد (واعتباره) أي عدد الطلاق وكذا العدة (بالنساء طلاق الحرة
ثلاث) وعدتها ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر سواء كان زوجها حرا أو عبدا (و) طلاق
(الامة) ولو مدبرة أو مكاتبة (ثنتان) وعدتها حيضتان أو شهر ونصف سواء كانت
تحت عبدا وحرا

باب الطلاق الصريح

(هو كانت طالق ومطابقة وطلقتك) ومثل ذلك الزوجي طالق أو هي طالق (ويقع)
بهذه الالفاظ طلقة واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينوشيا ولو قال أنت
مطلقة بسكون الطاء لا يقع الا بالنية ولو قال على الطلاق من ذراحي يقع قضاء ولو
قال على الطلاق أو الحرام وسكت وقع غايه (ولو قال أنت الطلاق أو أنت طالق
الطلاق أو أنت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية) سواء كان (بلانية أو نوى واحدة أو
نتين) لو حرة فلو أمة تصع نية الثنتين (وان نوى) بهذه الالفاظ (ثلاثا وثلاثان وان
أضاف الطلاق الى جملتها) أي المرأة بأن قال أنت طالق (أو الى ما يعبر به عنها) أي عن
الجملة (كل رقبة والعنق والروح والبدن والجسد والفرج والوجه أو الى جزء مشاع منها
كنصفها أو ثلثها تطلق) وان أضاف (الطلاق الى اليد أو الرجل أو الذراع) بأن قال يدك
أو رجلك أو ذراعك طالق (لا) تطلق وكذا كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن
(و) لو قال أنت طالق (نصف التولية أو ثلثها) يقع طلقة واحدة (و) لو قال أنت
طالق (ثلاثة انصاف تطليقتين) يقع (ثلاث) تطليقات ولو ثلاثة انصاف تطليقة
فالعصم أنه يقع ثنتان (و) لو قال أنت طالق (من واحدة) الى ثنتين (أو ما بين واحدة

الى ثنتين) يقع طلقة (واحدة) وقال ثنتين (و) لوقال أنت طالق من راحدة (الى ثلاث) أو ما بين واحدة الى ثلاث يقع (ثنتين) وقال ثلاث (و) لوقال أنت طالق (واحدة في ثنتين) يقع طلقة (واحدة) رجعية (ان لم ينو أو نوى الضرب) والحساب (وان نوى) بقوله واحدة في ثنتين (واحدة وثلثين) أى مع ثنتين (ثلاث) طلاقات لم يدخل بها الا فواحدة (و) لوقال أنت طالق (ثنتين في ثنتين) يقع (ثنتان وان نوى الضرب) والحساب أولم ينو شيئا (و) لوقال أنت طالق (من هذا الى الشام) يقع (واحدة رجعية) و لوقال أنت طالق (بمكة أو في مكة أو في الدار) فهو (تخييز) أى واقع في الحال (و) لوقال أنت طالق (اذا دخلت مكة) فهو (تعليق) فلا تطلق ما لم تدخلها

(فصل في اضافة الطلاق الى الزمان) ان قال (أنت طالق غدا أو في غد تطلق عند الصبح) الصادق من الغد (ونبة العصر تصح في الثاني) قضاء وهو ما لوقال أنت طالق في غددون الاول وهو ما لوقال أنت طالق غدا فإنه لا يصدق قضاء وصدق ديانة فيهما أو قال لا يصدق قضاء فيهما (وفي) قوله أنت طالق (اليوم غدا أو غدا اليوم يعتبر) اللفظ (الاول) فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد وقوله لا مرا أنه (أنت طالق قبل أن أتزوجك أو أمس ونكحها اليوم لغو) فلا يقع به شيء (وان نكحها قبل أمس) وبعده قال أنت طالق أمس (وقع الآن) و لوقال (أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت وفي) قوله أنت طالق (ان لم أطلقك أو اذا لم أطلقك أو اذا ما لم أطلقك لا) تطلق (حتى يموت أحدهما) وعندهما كما سكت يقع في اذا ثم اذا مات الزوج يقع الطلاق عليها قبيل موته بساعة فان دخل بها ورثت والا لا ولو قال (أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق طلقت هذه الطلقة) أى الطلقة الثانية بقوله أنت طالق اذا قال ذلك موصولا به و لوقال (أنت كذا) أى طالق (يوم أتزوجك فسكحها بالاحتم) وطلقت (بخلاف الامر باليد) بأن قال أمرك بيدك يوم يقدم فلان فقدم فلان ولم تعلم بقدمه حتى جن الليل فلا خيار لها وقوله (أنا منك طالق لغو) فلا يقع به شيء (وان نوى) الطلاق (وتبين في البائن والحرام) أى لوقال أنا منك بائن أو عليك حرام ونوى الطلاق يقع وقوله (أنت طالق) طلقة (واحدة أولا أو مع موت أو موتك لغو) فلا يقع به شيء (ولو لم نكحها) كلها (أو شقصها) أى بعضها (أو لمسكتها) كله (أو شقصه بطل العقد فلو اشتراها) أى اشترى الزوج منكوحته (وطلقها لم يقع) شيء دخل بها أولا وتجب العدة اتفاقا و لوقال لامرأته وهى أمة غيره (أنت طالق ثنتين مع عتق مولدك أياك فأعتق) المولى (له الرجعة ولو علق عتقها وطلقتها باجمعي الغد فجاء) الغد (لا يكون له الرجعة عندهما خلافا للحمد) وعدتها (في صورتين) ثلاث حيض (بالاجماع و لوقال (أنت طالق هكذا وأشار بثلاث أصابع فهى ثلاث) طلاقات ولو أشار بأصابعه ولم يقل هكذا فهى واحدة و لوقال (أنت طالق بائن أو) قال أنت طالق (البنة أو) قال أنت طالق (أخس الطلاق أو طلاق الشيطان أو) أنت طالق طلاق (البدعة أو كالجنبل أو أشد الطلاق أو كالف أو مل البيت أو تطلقة شديدة

الامام الاول كان منهم قلما قام الى الثالثة والرابعة لم تكن صلاته متعلقة بصلاة أخرى لجازت وأما المقيمون فصلاتهم فاسدة لان الواجب عليهم صلاة الركعتين الباقيتين فرادى ولم يقعد الامام الثاني على رأس الركعتين ففسدت صلاة الكل (مسئلة) ان قيل أى فريضة لا تصح صلاحها في جماعة (فالجواب) انها الظهر لمن فاتته الجمعة وهو مقيم في المصر (مسئلة) ان قيل أى رجل يكون في الصلاة ولا يكون مصليا (فالجواب) ان هذا رجل نام في الصلاة فانه يكون فيها ولا يكون مصليا أو رجل سبقه الحدث في الصلاة فذهب ليتوضأ ويبنى فانه في طريقه في الصلاة ولا يكون مصليا وقد صور العلامة ابن العز الجواب الثاني بسؤال آخر فقال أى رجل هو في الصلاة بغير وضوء ولا تيمم ولا تفسد صلاته (مسئلة) ان قيل أى امرأة يجزى يجب عليها اعادة صلوات أربع سنين لما بلغها موت رجل بسمرقند (فالجواب) ان هذه أم ولد لرجل زوجها برجل آخر وهى تصلى بغير قناع وكن قد مات

سيد هابسمر قند منذ أربع
سنوات وهي لا تعلم بموته
فلما علمت وجب عليها
اعادة صلوات أربع سنين
من الحيرة (مسئلة) ان
قيل أى عاقل بالغ مكلف
تجب عليه الصلاة المفروضة
والقراءة فيها وتحرم عليه
صلاة النافلة وقراءة القرآن
خارج الصلاة (فالجواب)
انها امرأة مستحاضة صلت
عادتها في الحيض وعدد
أيامها فوجب عليها الفريضة
في أوقاتها احتياطاً لجواز
أنها أيام طهرها ولا تنصلي
التطوعات لاحتمال انها
أيام حيضها وتقرأ في
الفريضة الواجب وهو
الغاغلة وثلاث آيات ولا
ترى على ذلك احتياطاً
كذا رأيت بخط بعض
العلماء (مسئلة) ان قيل
أى رجل مات بمكة فوجب
على امرأته صر أن تعيد
صلاة سنة وليست بأمر ولد
للبيت (فالجواب) ان هذا
رجل علق عنق أمته بموته
ومات وهو منذ سنة ولم تعلم
بموته وكانت تصلي مكشوفة
الرأس فانها تعيد الصلاة
من وقت موته وهي مثل
التي قبها السكن في العبارة
سؤالاً وجواباً باختلاف
والله أعلم (مسئلة) ان قيل
أى رجل صلى الظهر على

أوطويلة أو عريضة فهي واحدة) بانه (ان لم ينو ثلاثاً) دخل بها أو لا نوى مادونه
أولاً وان نوى الثلاث في هذه الصور صححت نيته
فصل في الطلاق قبل الدخول طلق غير الموطوءة ثلاثاً جملة (وقعن وان فرق)
الطلاق بأن قال أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أو أنت طالق وطالق (بانت) المرأة (بواحدة) وهي الأولى ولم يقع بالثانية
والثالثة شيء (ولومات) المرأة (بعد الايقاع) أى بعد قوله أنت طالق (قبل العدد) وهو
ثلاث أو ثنتان أو واحدة (لغا) أى الايقاع فلا يتنصف المهر ويرث الزوج منها ولو
مات الزوج قبل ذلك العدد يقع واحدة (ولو قال أنت طالق واحدة أو واحدة أو أنت
طالق واحدة (قبل واحدة أو بعدها واحدة يقع واحدة نوى) قوله أنت طالق واحدة
(بعد واحدة) أو أنت طالق واحدة قبلها واحدة (أو) أنت طالق واحدة (مع واحدة أو
معها) واحدة يقع (ثنتان) ولو قال (ان دخلت الدار فأنت طالق) طلقة (واحدة
واحدة قد دخلت تقع واحدة) وعندهما ثنتان (وان أخرج الشريط) بأن قال أنت
طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار (فثنتان) ويقع في الموطوءة ثنتان في كلها
لو جود العدة

باب السكيات

السكيات ما يمتثل الطلاق ولا يكون مذكوراً نصاً (لا تطلق بها إلا بالنية أو دلالة
الحال) كذا كذا الطلاق والغضب (فتطلق) طلقة (واحدة رجعية في اعتدى
واستبرى رحملاً وأنت واحدة) ولا اعتبار بأعراب الواحدة وهو الأصح (وفي غيرها)
أى غير هذه الالفاظ الثلاث تطلق طلقة (بانه وان نوى ثنتين) لو حرة ولو امرأة فثنتان ان
نواهما (وتصح نية الثلاث) ويقعن الا في قوله اختارى (وهي) أى الفاظ السكيات (بأن
بته بتله) البت والمثل القطع (حرام خلية) من الخلو (بريته) من البراءة (حملك على
غاربك) كناية عن التحلية (ألحقى بأهلك وهبته لك لا هلك سرحتك فأرقتك أمرتك بيدك
اختارى) وفي هذين اللفظين لا تطلق ما لم تطلق نفسها لانهم اتفقوا يضان (أنت حرة
تقضى تخمري) أى البسي القناع والخمار (استترى اعزى) من العزبة وقيل اعزى
من العزوبة وهي البعد (اخر حى اذهى قويمى) أى اطلبي (الازواج) ثم السكيات
ثلاثة أقسام ما يصلح جواباً لا غير نحو أمرتك بيدك اختارى اعتدى استبرى رحملاً
أنت واحدة أنت حرة وما يصلح جواباً لا غير بالرد الا غير اذهى اعزى قويمى تقضى
استترى تخمري وما يصلح جواباً لا غير شتمت خلية رتبة بتله بأش حرام والاحوال ثلاثة
رضا وغضب ومذا كرهة في حالة الرضا يقع الطلاق في الاقسام كلها بالنية والقول قول
الزوج يمينه في ترك النية وفي حال المذا كرهة يقع في سائر الاقسام قضاءً الا فيما يصلح
جواباً وردافاته لا يقع إلا بالنية وفي حالة الغضب لا يقع في الاقسام الثلاثة بلانية الا
فيما يصلح جواباً لا غير (ولو قال اعتدى) وكرهه (ثلاثاً ونوى بالاول طلاقاً وباقى

انه متوض ثم أحدث ثم توضأ
وصلى العصر ثم تبين انه
صلى الظهر بغير وضوء
فيلزمه إعادة الظهر
والعصر معا (فالجواب) أن
هذا رجل وقع له هذا يوم
هرقة فانه يعيد ما جمعا
لان العصر هنا تبع للظهر
وفي غير عرفه انما يعيد
الظهر فقط لان غلبة الظن
تكفي في سقوط الترتيب
والله اعلم (مسئلة) ان قيل
أى مصل أحدث في أثناء
صلاته فان كانت فريضة
لا يجب عليه قضاؤها وان
كانت نافلة يجب عليه
قضاؤها (فالجواب) انها
امرأة اذا حاضت بعد افتتاح
الصلاة لان الفريضة انما
تصير ديناً عليها بخروج الوقت
ولم يوجد بخلاف النافلة
فانها أوجبها على نفسها
وفي المسئلة خلاف أو ضحته
في شرحى للوهبانية (مسئلة)
ان قيل ما حال صلوات رجل
صلى في قوب نجس شهراً
أو لم يصل شيئاً مدة شهر ثم
علم بذلك وقضاهن فصلى
الغداة ثلاثين صلاة وكذلك
الظهر والعصر والمغرب
والعشاء (فالجواب) انه
سئل محمد بن الحسن رحمه
الله تعالى عن هذه المسئلة
فقال صلاة الفجر الاولى
جائزة والثانية فاسدة وما

حيضاً صدق) قضاء ولو قال لم أتو بالكل شيئاً القول قوله (وان نوى بالاول الطلاق
و (لم ينو بما بقى شيئاً فهي ثلاث) ولو قال نويت بهن تطليقة صدق ديانة ولا بد من اليقين
في كل موضع يصدق على نفي النية (وتطلق) رجعيًا (بلست لي بامرأة أولست لك
بزوج) أو ما أنت لي بامرأة أو ما أنا لك بزوج (ان نوى طلاقاً) وقال لا تطلق وان نوى
وان لم ينو لا يقع شيئاً اتفاقاً (والصريح يلحق الصريح والباش) بأن قال للدخول بها
أنت طالق أو باش ثم قال لها أنت طالق وهي في العدة تقع الثانية أيضاً (والباش يلحق
الصريح) بأن قال للدخول بها أنت طالق ثم قال أنت حرام وهي في العدة تقع الثانية
أيضاً (الالباش) بأن قال للدخول بها أنت باش ثم قال لها أنت باش أو حرام وهي في
العدة لا تقع الثانية (الا اذا كان معلقاً) بأن قال ان دخلت الدار فانت باش ثم أبانها
فدخلت الدار في عدتها وقع عليها طلاق آخر

باب تفويض الطلاق

(قال لها اختارى) حال كونه (ينوى به الطلاق فاخترت) المرأة (في مجلسها بانت
بواحدة) وان لم يكن له نية لا يقع شيء (ولم تصح نية) الزوج (الثلاث فان قامت)
الخيرة من المجلس قبل الاختيار (أو أخذت في عمل آخر بطل) التفويض ان لم يكن
مقيداً بوقت ولا فلا يطل إلا بمضيه (وذكر النفس) أو التطليقة (أو الاختيار)
أو ما يكون كتاباً عن ذلك (في أحد كلاميهما شرط) حتى لو قال لها اختارى فقالت
اخترت كان باطلاً ولو قال لها اختار نفسك فقالت اخترت أو قال اختارى فقالت
اخترت نفسي تقع واحدة (وان قال لها اختارى فقالت أنا اختار نفسي أو اخترت
نفسى تطلق) طلاقاً بانه ان نوى استحساناً (وان قال لها اختارى اختارى اختارى
فقالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة أو) قالت اخترت (اختياراً وقع الثلاث
بلائية) من الزوج وعندهما تطلق واحدة في غير اخترت اختياراً (ولو قالت) في جواب
قوله اختارى (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتطليقة بانت واحدة) كما في الجامع
الكبير ولو قال (أمرك بيدك في تطليقة أو) قال (اختارى تطليقة فاخترت نفسها)
بأن قالت اخترت نفسي (طلقت) طلاقاً (رجعية)

فصل في الامر باليد **ولو قال (أمرك بيدك) أو في كفك أو عينك أو شمك**
أو فك أو لسانك حال كونه (ينوى) به (ثلاثاً) قالت اخترت نفسي واحدة (أى
بمرة واحدة (وقعن وفي) قولها (طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي بتطليقة بانت
بواحدة) واعلم أن حكم الامر باليد كالحكم في التحجير الا أنه اذا نوى ثلاثاً هنا صم
(ولا يدخل الليل في) قوله (أمرك بيدك اليوم وبعد غد) حتى لو اختارت نفسها في
الليل لا يقع (وان ردت) الخيرة (الامر في يومها) في هذه المسئلة (بطل أمر ذلك
اليوم وكان الامر) بيدها بعد غد وفي) قوله (أمرك بيدك اليوم وغدا يدخل الليل
في ذلك ويكون وقت الاختيار غداً الى غروب الشمس من الغد (وان ردت) الخيرة

وراء ذلك فكلها جائزة
والظهر الاولى جائزة والثانية
فاسدة لان قبلها صلاتين
متروكتين وصلاة العصر
من اليوم الثالث فاسدة
ايضا لان قبلها أربع
صلوات متروكة وهي المغرب
والعشاء من اليوم الاول
والثاني وما وراء ذلك كلها
جائزة وأما المغرب فالاولى
منها جائزة والثانية والثالثة
والاربعة والخامسة
والسادسة فاسدة أما الثانية
فلان قبلها متروكة وهي
العشاء من اليوم الاول
وأما الثالثة فلان قبلها
صلاتي العشاء من اليوم
الاول والثاني ووجه الفساد
في الباقي ظاهر وما وراءه
ذلك كلها جائزة لانه ليس
عليه قبله صلاة متروكة
وهكذا يراعي الترتيب في
القضاء ويعتبر ما لم يصل
ولا يعتبر ما صلى وهذا مبني
على انه اذا كان بين الفائتة
الاولى والثانية ست صلوات
يجوز له قضاء الثانية وان
كانت أقل منها لا يجوز ما لم
يقض ما قبلها والصحيح في
هذه المسئلة أن الترتيب
ساقط وان الصلوات كلها
جائزة كيف ماصلى كذا
صرح في الغاية لانه صلى
جميع الصلوات التي كانت
عليه بعضها على جهة الجواز

الامر (في يومها) في هذه المسئلة (لم يبق) الامر بيدها (في الغد) ايضا ولو قال امرك
بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فهما امران حتى لو اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد
صار الامر بيدها وهو الصحيح (ولو مكثت) المرأة (بعد التفويض يوما) أو أكثر (ولم تقم)
ولم تأخذ في عمل آخر (أو جلست عنه) أي عن القيام (أو أتكتفت عن قعود أو
عكست) بأن كانت متكئة فعدت (أو دعت) أي طلبت (أباها للمشورة أو) دعت
(شهود الإلشهاد أو كانت على دابة فوقفت) أو أوقفها أو زلت (بقي خيارها) هذا اذا
كانت حاضرة فان كانت غائبة يعتبر مجلس علمها (وان سارت) الدابة بعد التفويض
(لا) يبقى الخيار (والفلك كالبيت) وجر يانه لا يبطل خيارها

فصل في المشيئة (ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة فطلعت) بأن
قالت طلق نفسي (وقعت) طلقة (رجعية وان طلعت ثلاثا) بأن قالت طلقت نفسي
ثلاثا (و) (قد نواه وقعن) ولو نوى ثنتين لا تصح نيته الا أن تكون المرأة أمة (وبأبنت
نفسى) فيما اذا قال طلق نفسك (طلعت) طلقة رجعية (لا باخترت و) (ولو قال لها طلق
نفسك (لا يملك الرجوع) عنه (وتقيد) الامر (بمجلسها) حتى لو قامت عنه أو تحولت
الى مكان آخر أو أخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها (الا اذا زادمتي شئت) فانه
يجوز أن تطلق نفسها في المجلس أو بعده (ولو قال لرجل طلق امرأتى لم يتقيد بالمجلس)
فله أن يطلق في المجلس وبعده وللزوج أن يرجع عنه لانه توكل (الا اذا زاد ان
شئت) فيتقيد بالمجلس وليس للزوج أن يرجع عنه لانه تعليق (ولو قال لها طلق
نفسك ثلاثا فطلعت) طلقة (واحدة وقعت واحدة) رجعية (لا في عكسه) أي لو قال لها
طلق نفسك واحدة فطلعت ثلاثا لم يقع شيء عنده (وقال تقع واحدة) (و) (في) (طلق
نفسك ثلاثا ان شئت فطلعت) طلقة (واحدة وعكسه) وهو ما لو قال لها طلق نفسك
واحدة ان شئت فطلعت ثلاثا (لا) يقع شيء اتفاقا في الاول وعنده في الثانية (وقال
يقع فيها واحدة) (ولو أمرها بالبائن أو الرجعي فعكست) بأن طلعت واحدة رجعية
في الاولى أو بائنة في الثانية (وقع ما أمر به) ولا عبرة بما زادت أو نقصت في الوصف
ولو قال لها (أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت) حال كونه
(ينوى الطلاق أو قالت شئت ان كان كذا المعلوم) فحوان جاء المطر (بطل) كلامه
في الصورتين ولم يقع شيء (و) (لو قالت شئت) (ان كان) كذا (لشيء مضي) أي ثبت
وجوده كان قد مضى يدو الحال أنه قد مضى (طلعت) طلقة رجعية ولو قال لها (أنت طالق متى
شئت أو متى ماشئت واذا شئت أو اذا ماشئت فردت الامر) بأن قالت لا أنشاء (لا بره)
فيجوز لها أن تشاء بعده وتطلق في أي زمن شاءت (ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق أي
لا تملك أن تطلق نفسها (الا) طلقة (واحدة وفي) قوله أنت طالق (كلما شئت لها أن
تفرق الثلاث) بأن تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا (ولا تجمع) بأن
تطلق نفسها ثلاثا أو ثنتين في كلمة واحدة (ولو طلعت) نفسها (بعد زوج آخر لا يقع)
ان كانت طلعت نفسها ثلاثا متفرقة والا فلها تفرقها بعد زوج آخر (وفي) قوله لها

فكذلك جازت العشاء وهذه مسألة بنوها على خمس صلوات يحتاج أن يصلها على الولا فإذا كانت ست صلوات فانه لا يحتاج الى الولا (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك فريضة واحدة فلزمه اعادة يوم وليلة (فالجواب) انه ترك فريضة لا يدري أى صلاته قال محمد رحمه الله بعد صلاة يوم وليلة وينوي بكل صلاة ما ترك (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك صلاتين فلزمه اعادة ثلاث صلوات (فالجواب) انه رجل ترك الظهر من يوم والعصر من يوم ولا يدري أيهما ترك أولا فانه يصلي ثلاث صلوات العصر أولا ثم الظهر ثم العصر (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك ثلاث صلوات فلزمه اعادة سبع صلوات في قول وست في آخر (فالجواب) انه رجل ترك ثلاث صلوات من ثلاثة أيام الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم قال فقهاؤنا رحمه الله تعالى يصلي سبع صلوات الظهر أولا ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يصلي ست

أنت طالق (حيث شئت وأين شئت لم تطلق حتى تشاء) الطلاق (في مجلسها) حتى لو قامت عنه وشاءت في مجلس آخر لا يقع شيء (وفي) قوله لها أنت طالق (كيف شئت يقع) طلاق (رجعية) بمجرد قوله قبل المشيئة وقال لا يقع ما لم تشأ هذا في المدخول بها أما غير هاتين ويجزى الأمر من يدها لعدم العدة (فإن شأته واحدة بائنة أو ثلاثا) وقد كان الزوج (نواه) أى نوى ماشاءت (وقيم) اما إذا شأته ثلاثا والزوج نوى واحدة بائنة أو شأته واحدة بائنة والزوج نوى الثلاث فيقع واحدة رجعية (وفي) قوله أنت طالق (كم شئت أو) أنت طالق (ما شئت تطلق) نفسها (ماشاءت فيه) أى فى المجلس فإن قامت منه قبل أن تشاء بطل الأمر (وان ردت) الأمر بأن قالت لا أشاء (ارتد) فليس لها أن تشاء بعده (وفي) قوله (طلق) نفسها (من ثلاث ماشئت) أو اختارى من ثلاث ماشئت (تطلق نفسها مادون الثلاث) وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا خلافا لهما

(باب التعليق)

(انما يصح) التعليق (في الملك كقوله لمنكحته ان زرت) فلانا فأنت طالق أو مضافا اليه (أى الى سبب الملك) كان نه كعتك فأنت طالق فيقع الطلاق (بعده) أى بعد كل من الزيار والنسكاح (فلوقال) لاجنبية (ان زرت) فلانا فأنت طالق فنه كعها فزارت لم تطلق) لسكونه ليس في الملك ولا مضافا اليه (والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما ففيعها) أى في هذه الالفاظ (ان وجد الشرط انتهت اليين) فلا يتحقق الحش بعده (الافى كلما) فان اليين لا ينتهى فيها حتى يستوفى الثلاث (لاقتضائه محوم الالفاظ كاقضائه كل محوم الاسماء) فلو قال كلما تزوجت امرأة) فهى طالق (حش بكل امرأة) و(لو) تزوجها (بعد زوج آخر وزوال الملك) بعد اليين بأن طلقها واحدة أو فنتين وانقضت عدتها لا يبطل اليين فان وجد الشرط في الملك طلق وانحلت) اليين (والا) أى وان لم يوجد في الملك بأن قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ومنصا لعدة ثم دخلت الدار (لا) تطلق (و) لكن (انحلت) اليين (وان اختلفا في وجود الشرط) بأن قال الشرط لم يوجد وقالت وجد (فانقول له) يمينه لانه منكر (الا اذا برهنت) المرأة فحينئذ لا يعتبر قوله (وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها) لافي حق غيرها (كان) حضت فأنت طالق وفلانة أو ان كنت تحميني فأنت طالق وفلانة فقالت (حال قيام الحيض) (حضت) أو أحبلت) وكذب الزوج (طلقت هي فقط) دون فلانة فان صدقها أو علم وجود الحيض منها طلقت فلانة أيضا نهر (وبرؤية الدم) بعد ما قال ان حضت فأنت طالق (لا يقع) الطلاق (فان استمر) الدم (ثلاثا) من الايام والليالي (وقع) الطلاق (من حين رأت) الدم حتى لو لم تكن مدخولا بها فترجعت بأخر بعد الرؤية يقبل الاستمرار ثم استمر بها الدم كان النسكاح صحيحا (وفي) قوله لها ان حضت حيضة) فأنت طالق (يقع) الطلاق (حين تطهر) من الحيض لاقبله (وفي) قوله لها (ان ولدت ذكرا) فأنت طالق

طلقة واحدة وان ولدت أنثى فنتين فولدتا لم يدرا الأول) منهما (تطلق) طلقة واحدة قضاء وقتين تنزيها) أى احتياطا لاحتمال تقدم الانثى (ومضت العدة) بوضع الحمل وان علم الأول فالأمر واضح وان اختلفا فالقول للزوج وان تحققت ولادتهما معا وقع الثلاث (والملك يشترط لآخر الشرطين) فلو قال لها ان كنت زيدا وعمرأنت طالق ثلاثا ووجد الشرط الثاني في الملك وقع والا لا (ويبطل تنجيز الثلاث تعليقه) بأن قال لا أمر أنه ان دخلت الدار فأنت طالق ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم يقع شيء ولو نجح نيتين أو واحدة بعد التعليق تطلق ثلاثا عندهما وعند محمد تطلق ما بقى من الأول (ولو علق الثلاث) أو البائن أو العتق بالوطء) بأن قال لا أمر أنه أو لامته ان جامعته فأنت طالق ثلاثا أو فأنت بائن أو فأنت حرة (لم يجب) عليه (العقر باللبث) أى لبث الذكرك في القبل بعد النكاح المختانين بعد الطلاق أو العتق (ولم يصير مرا جعابه) أى باللبث (في) الطلاق (الرجعي) أى فيما اذا كان الطلاق المعلق رجعيا عند محمد وبه يفتي وعند أبي يوسف يصير مرا جعا ورجع (الا اذا أوجح ثانيا) ولو حكى بأن حرك نفسه فانه يجب العقر فيهما ويصير مرا جعابه بالاجماع (ولا تطلق) الجديدة (في) قوله للقديعة (ان نكحتا عليها) فهى طالق فتكح عليها في عدة الطلاق (البائن) ولو كان في عدة الرجعي وهو يراد رجعتها تطلق (ولا تطلق) (في) قوله (أنت طالق ان شاء الله) مسموعا (متصلا) به فلو سكنت بلا عذر طلقت (وان ماتت قبل قوله ان شاء الله) وان مات الزوج يقع ولا يشترط قصد الاستثناء ولا العلم بمعناه ولا التلفظ بهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولا أو عكس لم يقع (وفي) قوله (أنت طالق ثلاثا أو واحدة يقع نتيان) (وفي) أنت طالق ثلاثا (الاننتين) يقع (واحدة) في ظاهر الرواية (وفي) قوله أنت طالق ثلاثا (الا ثلاثا) يقع (ثلاث)

باب طلاق المريض

واختلفوا في حد المريض هنا والأصح في حق الزوج أن يكون بحيث يعجز عن قضاء مصالحه خارج البيت وفي حق المرأة أن تعجز عن المصالح الداخلة لو (طلقها) أى طلق المريض امرأته الحرة المسلمة طلاقا (رجعيا) ولو بطلها (أو بانئا) بغير رضاها (في مرضه) طائعا (ومات في عدتها ورثت) المرأة قيد بعونه لانه لو أبانها في مرضها وماتت وهى في العدة لا يرثها (وبعدها) أى بعد العدة (لا) ترث مطلقا سواء تزوجت أولا وكذا لا ترث اذا طلقها قبل الدخول (وان أبانها بامرأها واختلعت منه أو اختارت نفسها بغيره) ثم ماتت وهى في العدة (لم ترث) (وفي) قولها (طلقني رجعيا فطلقها ثلاثا ورثت) ولو قالت طلقني بانئا أو أبانها لا ترث (وان أبانها بامرأها في مرضه أو تصادقا عليها) أى على الابانة (في الصحة) على (مضى العدة) بأن قال لها في مرضه ان الطلاق البائن كان في صحتي وقدمت عدتك فصدقتك (فأقر) لها بدين (أو أوصى

صلوات الظهر أو لا ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر) (مسئلة) ان قيل أى صلاة يجب في قضائها ما لا يجب في أدائها (فالجواب) انها الصلاة الجهرية اذا قضائها المنفرد يشرع بالامر بدون الجهر (مسئلة) ان قيل أى رجل خطوب باداء الصلاة في وقتها فتركها بلا عذر حتى خرج الوقت وهو باق على الصفة التي كان عليها عند الامر بالاداء ومع ذلك لا يؤمر بالقضاء مادام مشغلا على تلك الصفة (فالجواب) انه فاقد الطهورين لا يجب عليه الاداء وهل يجوز له ذلك ثم يقضى اذا قدر على الطهور قال أبو حنيفة رضى الله عنه لا يجوز هكذا صور هذه المسئلة الاسنوى في ألفاظه (مسئلة) ان قيل أى رجل اقتدى بامام في فريضة من أولها الى آخرها فوجب عليه قضاء ركعة بلا قراءة (فالجواب) انه رجل أتى بالكسوف والسجود قبل الامام في الركعات كلها لان الأولى بطلت وصارت الثانية قضاء عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة والتي ضمها عن الرابعة ونمت صلاته (مسئلة) ان قيل أى مسافر نوى

اقامة خمسة عشر يوما وله

أن يقصر الصلاة (فالجواب)
انه عبد أو أجير (مسئلة)
ان قيل أي رجل بالغ حر
سافر فلبقى بينه وبين البلد
الذي يريد أقل من ثلاثة
أيام فانه يصلي صلاة المقيم
(فالجواب) انه المجنون اذا
أفاق في السفر وقبضي بينه
وبين البلد الذي يريد أقل
من ثلاثة أيام فانه يصلي
صلاة المقيم (مسئلة) ان قيل
أي رجل مسلم عاقل بالغ
مقيم صحيح ترك الصلوات
المفروضات شهرا كاملا
ولا قضاء عليه ولا هو آثم
مع كونه ليس فاقد للظهور
(فالجواب) انه حربي أسلم
في دار الحرب ولم يصل
الصلوات المفروضات شهرا
ثم أتى الى دار الاسلام
وادعى انه لم يعلم فرضتها
قضاء عليه ولا آثم فيما مضى
ذكره الزند ويسني في
روضة العلماء وفيه صور
أخرى ستأتي في مواضعها
ان شاء الله تعالى (مسئلة)
ان قيل أي فريضة لا
يشرع قضاؤها اذا فاتت
(فالجواب) انها الجمعة فلا
تقضى اذا فاتت ويسئل
عنها بوجه آخر فيقال مسئلة
أي صلاة يجب أداؤها ولا
يجب قضاؤها بل ولا تجوز
(فالجواب) انها الجمعة لانها

لها) بوصية في الصور: ين (قلها الاقل منه) أي عما أقر وأوصى له به (ومن ارثها)
وعندهما يجوز اقراره ووصيته في الثانية ثم تجب العدة في الاولى من وقت الطلاق اتفاقا
وفي الثانية من وقت الاقرار وعليه الفتوى (ومن بالزوج) أقوى منه (أو قدم ليقتل
بقود) أي قصاص (أو رجم) في الزنا (فأبائنا) عقب هذه الاشياء (ورثت ان مات في ذلك
الوجه أو قتل) ولو بسبب آخر وهي في العدة (ولو) كان (محصورا) أي هنوعا في
حصن فطلق امرأته بائنا (أو) كان موازيا للعدو (في صف القتال) فطلق امرأته
بائنا (لا) ترث (ولو علق طلاقها) البائن (بفعل) شخص (أجنبي) غير الزوجين (أو
يجي الوقت) بأن قال ان جاء رأس الشهر فانت طالق (والتعليق والشرط في مرضه
أو) علق طلاقها (بفعل نفسه) سواء كان عماله منه يد أو لا (وهما) أي التعليق والشرط
(في مرضه أو الشرط) في مرضه (فقط) دون التعليق (أو) علق طلاقها (بفعله) ولا بد
لهما منه (كلا كل والشرب وكلام الابوين وصوم القرض وصلاته وقضاي الدين
والقيام والقعود وهما في المرض أو الشرط) فقط (فيه) دون التعليق (ورثت) المرأة
في جميع الصور خلافا للمحمد في الاخرة (وفي غيرها) أي في غير هذا الوجه المذكور
وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها أو التعليق في الصحة فيما اذا
علقه بفعل أجنبي أو يجي الوقت أو كيف ما كان اذا علقه بفعله الذي لهامنه به (لا)
ترث (ولو أبائنا في مرضه فصحيح) المريض مات بعرض آخر (أو أبائنا) فارتدت فأسلمت
فمات (وهي في العدة) لم ترث (في الصورتين) وان طاعت ابن الزوج (في الجماع بعد
الابانة) أو لا عن (بأن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض وفقر بينهما) (أو آلى)
حال كونه (مريضا) ثم مات وهي في العدة (ورثت) خلافا للمحمد في الاولى ولو قذفها
في المرض ورثت اجماعا (وان آلى في صحته وبانت به) بأن انقضت مدة الايلاء (في
مرضه) لا ترث

باب الرجعة

(هي استدامة) النكاح (القائم في العدة وتصح) الرجعة (في العدة ان لم يطلق ثلاثا)
لو كانت حرة أو متين أو أمة (ولو لم ترض برأجعتك) أي تصح به في الحضرة (وراجعت
اسرائي) في الحضرة والغيبة ونكح اعلامها بها وهذه بالقول (و) تصح الرجعة بالفعل
مع الكراهة وذلك (بما وجب حرمة المصاهرة) وهو الوطء ولو في الدبر وبه يفتي
والتمثيل والممس والنظر الى فرجها الداخل بشهوة (والاشهاد مندوب) أي مستحب
(عليها) أي على الرجعة (ولو قال بعد العدة) كنت (راجعتك فيها فصدقه تصح)
الرجعة (والا) أي وان لم تصدقه (لا) تصح وكان القول قولها بلايين عند الامام وبه
عندهما وبه يفتي (كراجعتك فقالت بحجة) له قد (مضت عدتي) على الفور
متصلا بوقوله فانه لا تصح الرجعة والقول لها باليين وعندهما تصح والقول له (وان
قال زوج الامة بعد) مضى (العدة) قد كنت (راجعتك فيها فصدقه سيدها

لا تقضى اذا فاتت وانما

يقضى الظهر والظهر صلاة
أخرى ليست بدلا عن الجمعة
(مسئلة) ان قيل أى رجل
أدى صلاة مفروضة في
جماعة ثم ظهر له انه كان
على غير طهارة ولا يجب
عليه قضاؤها (فالجواب) انها
الجمعة لانه انما يجب عليه
قضاها الظهر (مسئلة) ان
قيل أى رجل انصرف من
الجمعة فقيل له أين وقفت في
المسجد وأين صليت فقال
وقفت في الصف الاول عند
بعض الفقهاء وفي الصف
العاشر عند بعض الفقهاء
فأين يكون وقف (فالجواب)
انه كان واقفا في الصف
الذي هو خارج المقصورة
فيكون في الصف الاول
مدر كافضيلته عند بعضهم
وقال بعضهم الصف الاول
هو الذي يلي الامام وقد كان
بينه وبين ذلك الصف
تسعة صفوف فهو واقف
في الصف العاشر من
التهديب (مسئلة) ان قيل
أى رجل دخل المسجد
يوم الجمعة فسدت صلاة
الكل (فالجواب) ان هذا
رجل والى جاء بعزل الوالى
الاول وكان في صلاة الجمعة
امامافسدت صلاة الكل
كذا في حيرة الفقهاء وفي
شرح الهداية للسروجي

وكذبته) الامة (أوقالت مضت عدتي وأنكرنا) أى الزوج والسيد (فالقول لها) اجماعا
في الصورة الثانية وكذا في الاولى عند الامام وعندهما القول للولى (وتنقطع الرجعة
ان طهرت) المعتدة (من الحيض الاخير) وهى الثالثة للحررة والثانية للامة (لعمرة)
أيام (وان لم تقسول) ان طهرت من هذا الحيض (لاقل) من عشرة أيام (لا) تنقطع
الرجعة (حتى تغتسل أو يعصى) عليها أدنى (وقت صلاة) حتى لو بقي من الوقت بعد
الانقطاع بقدر ما يتمكن من الاغتسال وتحريم الصلاة فذهب ذلك القدر بحكم
(بطهارتها وتقيم) ان لم تقدر على الماء بعد ما طهرت لدون عشرة (وتصلى) ولو تطوعا
صلاة تامة في الأصح (ولو اغتسلت ونسيت أقل من عضو تنقطع) الرجعة (ولو) نسيت
(عضوا) تاما (لا) تنقطع وكل واحد من المفضضة والاستساق كالأقل لانهم اعضوا
واحد على الصحيح (ولو طلق ذات حمل أو ذات ولد وقال لم أطأها راجع) أى له أن
يراجع هذا اولدته لتنام ستة أشهر من يوم التزوج أو أكثر فلو أقل منها لم يراجع
(وان خلاها) خلوة صحيحة (وقال لم أجامعها ثم طلقها لا) رجعة له عليها (فان) طلقها
بعدا ما خلاها وقال لم أجامعها ثم (راجعها ثم ولدت بعدها أقل من عامين) بيوم من وقت
الطلاق (صحبت تلك الرجعة) أى ظهرت صحتها ولو قال (ان ولدت فأنت طالق فولدت)
ولدا (ثم ولدت من بطن آخر) بأن كان بعد ستة أشهر فأكثر ما لم تقر بانقضاء العدة
ولو لا أكثر من عشر سنين (فهى) أى الولادة الثانية (رجعة) ولو قال (كلا ولدت)
ولدا فأنت طالق فولدت ثلاثة أولاد (في بطون) مختلفة بأن يكون بين كل ولدين
سنة أشهر فأكثر (فالولد الثانى) في الطلاق الاول (والثالث) فى الثانى (رجعة)
ويقع الطلاق الثالث بولادة الولد الثالث ووجبت العدة بالاقرار ولا سبيل الى الرجعة
وان كانوا في بطن واحد طلقت بالولد الاول والثانى وانقضت العدة بالثالث (والمطلقة
الرجعية تزين) فى العدة اذا كانت المراجعة مرجوة وكان الزوج حاضرا ويحرم ذلك
فى البائن والعدة فى الوفاة (ونذب) للزوج (أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها) أى يعاها
بدخوله بانتهك ونحوه (ولا يسافر) الزوج (بها) أى بالمطلقة الرجعية (حتى يراجعها
والطلاق الرجعى لا يحرم الوطء) حتى لو وطئها لا يجب المهر

فصل فيما تحل به المطلقة (ويشكع مبانته) بما دون الثلاث لو حرة وبما دون
النتين لو أمة (فى العدة وبعدها لا) أى لا ينسكح (المبانة بالثلاث) ولو فى العدة (لو)
كانت المبانة (حرة) لا المبانة (بالنتين لو) كانت (أمة) حتى يطأها غيره (فى المحل
المتيقن به ولو حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائغة أو هو صائم أنزل أولا (ولو) كان الغير
(مرأها) أى قريبا من البلوغ بأن بلغ عشر سنين كما فى الشربلالية (بنسكح صحيح)
فلو فاسد الاصلها (و) حتى (تقضى عدته) أى عدة الغير (لا بعلك عين) لان وطء المولى
ليس بنسكاح (وكره) النكاح تحريرا (بشرط التحليل) بأن يقول أتزوجك على أن
أحلك ثلاثا (وان حملت للأول) عند أبى حنيفة لصحة النكاح وبطلان الشرط وعند
أبى يوسف النكاح فاسد ولا تحل للأول وعند محمد النكاح الثانى صحيح ولا تحل

لومر ع الامام فيها ثم حضر
وال آخر مضى عليها كمالو
عزل بعذر روعه وقبله لا
يضر ع ورفق العلامة بان
العزبين النقلين بأن كلام
الحسيرة بمحول هـ على كون
المجى بعد تكبير الاحرام
وكلام الغاية على ما بعد
الاخذ في القراءاة (قلت)
وفي الغزالية قد علم الامر
الجديد الاول في الجمعة يتم
كالموجز عليه وهو في الصلاة
أو عزل لا يعمل الحجر والعزل
فيها والله أعلم (مسئلة) ان
قبل أى رجل صلى فرضا في
وقته ونوى فرض الوقت
فلم تصح صلاته (فالجواب)
انه رجل حنفى نوى فرض
الوقت يوم الجمعة له صلاة
الجمعة لا تصح لان الفرض
الاصلى الظهر غرائه مأمور
باسقاطه باداء الجمعة لما تقرر
ان الواجب الاصلى ما يلزم
قضاؤه والذي يلزم قضاؤه
هو الظهر لا الجمعة (مسئلة)
ان قيل أى رجل بالغ عاقل
حر مقيم صحيح اجتمع فيه
شرايط صحة الامامة لمتمه
جمعة يصح ان يكون اماما
فيها ولا يصح ان يكون اماما
(فالجواب) انه رجل لم يحضر
الخطبة ذكره الاسنوى
وقال كذا حرمه الرافضى
رحمه الله وفيه نظر يؤيده
جواز استغلافه فيها انتهى

للاول (ويهدم الزوج الثاني) بالدخول فلولا لم يدخل لا يهدم اتفاقا (مادون الثلاث)
خلافا للحمد ويهدم الثلاث اجماعا فن طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر ما دت بثلاث
لوحرة وثنتين لوامة وعند محمد عاقي وهو الحق فنع (ولو اخبرت مطلقة الثلاث بمضى
عدته و) مضى (عدة الزوج الثاني والمدة تحتمله) أى المذكور وهو عدتان (له) أى
للزوج (أن يصدقها) يمينها (ان غلب على ظنه صدقها) وأدى هذه المدة لوحرة شهورك
وعند هاتسعة وثلاثون يوما ولوامة فعند هاتسعة وعشرون يوما وعند هاربعون

﴿باب الايلاء﴾

(هو) لغة اليمين بالله وشرا (الحلف على ترك ما بانها) أى المنكوحة فلا ايلاء من الامة
(أربعة أشهر أو أكثر كقوله والله لا أقربك أربعة أشهر أو والله لا أقربك فان وطى)
المولى (في) هذه (المدة ككفر) ان كان يميننا بالله وان كان بغيره فاجعله جزءا على
الحنف وقع (وسقط الايلاء) حتى لو مضت المدة لا يقع الطلاق (والا) أى وان لم يطأها
فيها ومضت (بانت) بتطليقة واحدة (وسقط اليمين) بعدما بانت (لو حلف على أربعة
أشهر) حتى لو نسكحها لم يقر بها بعد ذلك لا تبين (وبقيت) اليمين بعد (لو) حلف
(على الابد) بأن قال والله لا أقربك قال أبدا أولا (فلو نسكحها ثانيا وثالثا) ومضت
المدتان بلا فى (بانت) بأن حين فان نسكحها) أى التى وقع عليها ثلاث طلقات (بعد زوج
آخر لم تطلق) بذلك الايلاء بمضى المدة (ولو وطئها) أى التى نسكحها بعد زوج آخر
(كفر لبقاء اليمين ولا ايلاء فيمادون أربعة أشهر) فى الحر حتى لو حلف لا يقر بها
أقل من أربعة أشهر لم يكن مولىا ولو قال (والله لا أقربك شهرين وشهرين بعد هذين
الشهرين) فهو (ايلاء ولو مكث يوما) أو ساعة بعد ما قال والله لا أقربك شهرين (ثم
قال والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الاولين أو قال) والله (لا أقربك سنة الا يوما)
أو ساعة (أو قال) وهو (بالبصرة والله لا أدخل مكة و) الحال انها (هى) أى المنكوحة
(بها لا) يكون مولىا فى الصور الثلاث (وان حلف بمجم أو صوم) غير معين كيوم أو شهر
(أو صدقة أو عتق أو طلاق أو آلى من المطلقة الرجعية) وهى فى العدة (فهو مولى) فى
جميع الصور وفى عتق العبد المعين خلاف أبى يوسف ولو قال اذا قربتك فعلى صلاة
لا يكون مولىا خلافا للحمد (وان آلى من المبانة) بتطليقة أو تطليقتين وهى فى العدة
(و) من (الاجنبية) لا يكون مولىا (ومدة ايلاء الامة) المنكوحة (شهران وان عجز
المولى عن وطئها جبرضا أو مرضها أو بالرتق) بفتح التاء انسداد الرحم بعظم أو نحو
(أو بالصغر) أى صغرها (أو بعد مسافة) لا تقطع بأربعة أشهر (ففيوه) أى فرجوعه
(أن يقول فنت اليها) أو أبطلت الايلاء أو رجعت عنه ونحوه (وان قدر فى المدة) بأن
صح أو محتم (ففيوه الوطء) فى الفرج فقط وبطل ذلك الذى هو مفاده اشتراط دوام العجز
من وقت الايلاء الى مضي مدته وبه صرح فى الملتقى قوله (أنت على حرام) ايلاء (ان
نوى التحريم ولم ينوشبا وظهار ان نواه) أى الظهار (وكذب) أى هدر (ان نوى

(قلت) ومذهبا كما جزم به

الرافعي قاله السبازي في جامع الفتاوى أحدث بعد الخطبة فأمر من لم يشهدا بالجمعة لا يصح ولو أمر المأمور من شهدا لا يصح أيضا ومن هنا ينشأ سؤال آخر وهو ان يراد في الصورة الاولى وقد شهد الخطبة (ويجيب بأنه مأمور الخطيب الذي لم يشهد الخطبة قال السبازي ولو شرع في الجمعة وحدث واستخلف من لم يشهدا صح لان الخليفة قائم مقام الاول حتى يصح استخلاف المسجوق وكذا لم تقلب صلاة المؤتم المسافر اربعاً باستخلاف المسافر المقيم فظهر بهذا الجواب عن نظر الاسنوي لان الاول لم يقيم مقام الامام بخلاف الثاني فانه قام مقامه لانه باشر الصلاة بخلاف ما قيل الشرع فيها والله أعلم ~~بمسألة~~ ان قيل أي رجل مسلم بجميع بصير ليس بجنتي ولا بين النساء ولا قارنا اقتدى بأبي ولا بمن يعلم انه على غير طهارة تجوز صلاته منفردا وامام ولا تجوز صلاته ان كان مأموما وقد بعث الى هذا الغفر تخطوما المقر الاشراف البصري فيجمل مولانا المقر

(الكذب) وقيل لا يصدق قضاءه (و) طلقة (بأنه ان نوى الطلاق وثلاث ان نواه) أي الثلاث (وفي الفتوى اذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق) ولكن (لم يذو طلاقا وقع الطلاق) البائن وجعل ناو ياعرفا

(باب الخلع)

(هو الفصل) أي فصل الزوجين (من النكاح) بمال أولا (والواقع به) أي بالخلع مطلقا (وبالطلاق على مال) أن يقول طلقك على ألف (طلاق بائن) حتى لو خالفها بعد التولية لم ينحل له حتى تستكع زوجا غيره (ولزمها المال وكرهه) تحريما (أخذ شيء) له قسمة قل أو أكثر ويلحق به الابراء من صداقها (ان نشز) الزوج والحق ان الاخذ في هذه الحالة حرام للتمسك القطعي حوى (وان نشزت) المرأة (لا) يكره ولا بأس بأخذ المهر الذي قبضته منه أو مثله وان أراد زيادة عليه كره (وما) أي كل شيء (صلح مهرا) وهو عشرة دراهم فأكثر (صلح بدل الخلع وان خالفها أو طلقها) المسلم (بخمرا أو خفيرا أو ميتة) مما ليس بمال (وقع طلاق) بائن في الخلع رجعي في غيره (وهو الطلاق وقوعا) (بجنا) فيها فلا يجب عليها شيء (نكاحا) العنى على ما في يدى (والحال أنه) لا شيء (في يدها) حيث يقع مجانا (وان زادت) على قولها خالف العنى على ما في يدى (من مال أو) من (دراهم) أو دنائير ولا شيء في يدها (ردت مهرها) في الاولى ان قبضته والاشي عليها (أو) (ردت) ثلاثة دراهم في الثانية ولو في يدها أقل كلماتها (وان خالف على عبد أبى لها على أنها برئته من ضمانه لم تبرأ) وعليها تسليم عينه ان قدرت وقسمته ان عجزت (قالت) لزوجها (طلقني ثلاثا بألف) درهم (فطلق واحدة له ثلاث الألف وبانت) بواحدة هذا اذا طلقها في مجلسه والاف مجانا ولو كان قد طلقها اثنتين فله كل الألف (وفي) قوله طلقني ثلاثا (على ألف) فطلق واحدة (وقع طلاق) رجعي (وقوعا) (بجنا) وقال بائن ثلاث الألف ولو قال لها (طلق نفسك ثلاثا بألف أو على ألف فطلقت) نفسها (واحدة لم يقع شيء) ولو قال لها (أنت طالق بألف أو على ألف فقبلت) ذلك في مجلسها (لزم) الألف (وبانت) بواحدة ولو لم تقبل لا تطلق ولا يلزمها شيء ولو قال لها (أنت طالق وعليك ألف أو) قال لعبده (أنت حر وعليك ألف) طلقت في الخلع (وعتق) سواء قبل الألف أو لا (بجنا) وقالاعليهما الألف ان قبلا وان لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق وبه يقتضى (وصح شرط الخيار لها في الخلع لانه) فان ردت الخلع في أيام الخيار بطل فلا يقع الطلاق وان قبلت صح فيقع ويجب المال وقال لا يصح لها كما لا يصح له ولو قال (طلقتك أمس بألف فلم تقبلي فقالت قبلت صدق) الزوج بهيئته ولا تطلق (بخلاف البيع) فانه لو قال لغيره بعث منك هذا العبد بألف أمس فلم تقبلي فقال قبلت قال قول للشتري (ويسقط الخلع) في النكاح الصحيح (والمباراة) أي ابراء كل منهما صاحبه (كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر عما يتعلق بالنكاح) النابت عند الخلع فلا تسقط نفقة العدة الا اذا اختلفت عليها

الاشرف الزينى ابن مروه
الشافعى صاحب دواوين
الانشاء الشريف متع الله
بحياته وهو هذا

أياقهاء العصر شرقا ومغربا
ومن فكرهم في المشكلات
توقدا

أجيبوا سؤالى عن مصل صلاته
تصح اماما أو فريدا بلا اقتدا
وان كان مأموما فليست
صححة

وان كان أمسى مبصرا يسمع
النداء
وما هو عار أو عرى عن طهارة
ولا قارى عدا بآى اقتدى
ولم يتبع خنثى ومقتديا ولا
اماما علمناه تعدد مفسدا
فمن لم يجبر حيث ماحل معضل
يجل عرى الاشكال اللقاء
منحدا

(فالجواب) ان المراد
بالمأموم من نتيجة برأسه
أمة أزالت عقله فان صلته
لا تصح لعدم تكليفه وقد
نظمت الجواب عنه ارتجالا
(فقلت)

ألا خذ جوابى يا اماما تفردا
وأمسى بحسن النظم في الخلق
أوحدا

وكن مفضيا عني فنظمى
سائل
وبجر عروضى ليس يروى
به الصدا

فهذا المصل لا يكلفه سبدي
فما هو في ترك الصلاة مفندي

وكذا مؤنة السكنى ونفقة الولود من واجب عليه في نكاح سابق (حتى لو خالها
أو بارأها بحال معلوم) فلو مجهول لا جهالة فأحشة ~~ككثوب~~ بطلت التسمية وردت
ما قبضته من المهر بخلاف ما لو كانت غير فاحشة ككثوب هروى (كان للزوج ما تمت
له ولم يبق لأحدهما قبل صاحبه دعوى في المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل
الدخول بها أو بعده) وقال محمد لا يسقط فيهما إلا ما سميا به وأبو يوسف معه في الخلع
ومع الامام في المبرأة (وان خلع) الولي (صغيرته) من زوجها (بالحال المجز) الخلع
(عليها) فلا يسقط المهر (و) لكن (طلقت) وهو الصحيح (ولو) خلع الولي صغيرته
(بألف على انه) أى الولي (ضامن طلقت والألف) واجب (عليه)

باب الطهار

(هو) نزعاً (تشبيه المنكوحه بمجمره عليه) أى على المظاهر ولو برضاع أو مصاهرة
(على التأيد) احترازاً عن محرمه لا على التأيد كأخت امرأته وأمة غيره (حرم الوطء
ودواغيه) من اللبس والتقبيل ونحوهما (بانت على كظهر أى حتى يكفر فلو وطئ)
المظاهر أو أتى بالدواغى (قبله) أى قبل التكفير (استغفر ربه فقط) أى لا تجب عليه
كفارة أخرى (وعوده) الذى يستقر به وجوب الكفارة (عزمه) عزمه مؤكداً (على)
اباحه (وطئها) بطنها ونحوها وافرجهما كظهرها (فلو قال أنت على كبطن أى ونحوه
فهو مظاهر ولو قال كيدها أو رجليها أو عقبها) أى (أختها) أى المظاهر (ومعته وأمه
رضاعاً كأمه) نسباً (ورأسك ورجلك ووجهك ورقبتك ونصفك) وكذلك (كانت على)
كظهر أى فيكون مظاهراً (وان نوى بآنت على مثل أى) أو كأمى وكذا لو حذق على
(برا) أى كرامة (أو ظهراً أو طلاقاً فكأنوى) (والا) أى وان لم ينوشياً (لغاو) ان نوى
(بانت على حرام كأمى ظهراً أو طلاقاً فكأنوى) وان لم يكن له نية فظهار عند محمد وهو
الصحيح (و) ان نوى (بانت على حرام كظهر أى طلاقاً أو ايلا فظهار) وقال ان نوى
الظهار ولم يكن له نية فظهار وان نوى الطلاق فطلاق (ولا ظهار الا من زوجته) ولو
أمة فلو ظهار من أمتة أو مبانته بواحدة أو ثلاث لم يكن مظاهراً (فلو سأل امرأته بلا
أمرها فظهار منها فأجازته) أى النكاح (بطل) الظهار وقول الرجل زوجته (أنتن
على كظهر أى ظهار منهن) ولو كرر الظهار من واحدة في مجلس أو مجالس تكررت
الكفارة الا اذا نوى التأكيد فيصدق قضاء نهر (و كسر لسلك) واحدة منهن

فصل في الكفارة وهي تحرير رقبة) ولو كافراً أو أنثى أو صغيراً أو مرتدة وفي المرتد
خلاف أو مراهوناً أو مديوناً أو أبقا عمت حياته أو مريضاً جبراً أو (ولم يجز) تحرير
الجمل (الاعمى) بخلاف الأعور والاعمش ونحوهما (ولا) (مطووع اليمين أو
ابها ميهما) أو ثلاث أصابع من كل يد بخلاف ابهاى الرجلين (أو الرجلين) أو ألب
والرجل من جانب أو ساقط الاسنان (والمنحون) الذى لا يعقل (والمدبر وأم الولد
والمكاتب الذى أدى شيئاً) من بدل الكتابة (فان لم يؤد شيئاً واشترى قريبه) الذى

ومن لأباموم نفع صلاته
وقد زال من أوصافه وصف
الاقتدا

وما كان معتوها ولا جن
قبل ذا

ولا كنت في تكليفه مترددا
فن أمه قصدا فلا دردره

وعندي عليه العزم حيث
تعمدا

وهذا جواب بلزجبال نظمته
فكن سار تار عيبي وكن لي

مسعدا

ثم بلغني ان هذا سؤال قديم
نظمه بعض المتقدمين وبعبه

الى العلامة السبكي وأجاب
عنه السبكي نظما (مسئلة)

ان قيل أى رجل مسلم
حر مكلف مقيم مقيم قارى

ليس بخنثى يجوز صلاته
منفردا ومأموما ولا يجوز

ان يكون اماما (فالجواب)
انه رجل سقط سنة فاعاده

فانيا وثبت ولا يمكن قلعة
الابصر رذ كره فى العنادية

عن أبي جعفر عن محمد وقد
تقدم فيه لغز في كتاب الطهارة

(مسئلة) ان قيل أى
رجل ان حمل جزءا من أجزاء

الكلب على القول بنجاسة
عنه نفع صلاته اماما ولو

حمل مثله من أعضائه نفسه
المتصلة به لا تجوز امامته

(فالجواب) انه رجل سقط
سن نفسه فثبت مكانه سن

كل تجوز امامته ولو كان

يعتق عليه بالشراء وهو ذوالرحم الحرم (ناو يا بالشراء الكفار) بخلاف الارث (أو حر
نصف عبده عن كفارته ثم حرر باقيه عنها) قبل الوطء (صح) فى المسائل كلها (وان
حرر) المظاهر (نصف عبده مشترك) عن كفارته (وضمن) الشريك (بأبيه) بأن كان
موسرا (أو حر) عنها (نصف عبده ثم وطئ) المرأة (التي ظاهر منها ثم حرر باقيه) عنها
(لا يجوز فى الصورتين عند الامام خلافا لهما (فان لم يجد) المظاهر (ما يعتق صام
شهرين متتابعين) ولو غنانية وخمسين يوما بالهلال والاقنتين يوما ولو قدر على التحرير
فى آخر اليوم الاخير لزمه العتق ويكون صومه تطوعا (ليس فيه) ما رماه من أيام
منية) وكذا كل صوم شرط فيه المتتابع (وان وطئها) أى التي ظاهرها (فيهما) أى
فى الشهرين (ليلا) ولوناسيا (أو يوما ناسيا أو أفطر) عدا ولو بعد ركض أو سفر
(استأنف الصوم) وان وطئ غيرها فانها راعدا استأنف اتفاقا وان فى الليل مطلقا أو فى
النهار ناسيا (ولم يجز لاعد) ولو مكثا فى كفارة الظهار أو غيرها (الا الصوم وان
أطعم أو اعتق عنه سيده) ولو باذنه (فان لم يستطع) المظاهر الحر (الصوم) أطعم ستين
مسكينا كالفطرة (قدرا) وهو نصف صاع من بر ومضرفا وهو الفقير والمسكين ونحوهما
(أو) دفع (قيمة فلو أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل صح) عن كفارته ولا يكون
للمأمور ان يرجع عليه فى ظهار الزاوية (وتصح الاباحة فى الكفارات) ككفارة
الظهار والافطار واليمين وجزاء الصيد (والفدية) فى حق الشيخ الفانى (دون
الصدقات) كازكاة وصدة الفطر (والعشر) فإنه يشترط فيها التملك (والشرط)
فى طعام الاباحة (غدا آن أو عشاء آن مشبهان أو غدا وعشاء) والسحور كالغداء
ولا بد من الأدام فى خبز الشعير والذرة لا البر (وان أعطى) طعاما (فقيرا) واحدا
(شهرين صح ولو) أعطاه (فى يوم) واحدا ستين مرة أو اباحه كل الطعام بدفعة أو
دفعات (لا يجوز) (الا عن يومه ولا يستأنف بوطئها) أى وطئ المظاهر منها (فى خلال
الاطعام ولو أطعم عن ظهارين) من امرأة أو امرأتين (ستين فقيرا كل فقير صاعا) من
بر (صح عن واحد) منهما وعند محمد يجوز عنهما وكذا فى كفارة اليمين (و) لو أطعم ستين
مسكينا (عن) كفارة (افطار وظهار) لكل مسكين صاعا من بر (أو حرر عبد من عن
ظهارين ولم يعين) عن أحدهما (صح عنهما) فى صورتين (ومثله الصيام والاطعام)
حتى لو صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكينا عن ظهارين ولم يعين عن
أحدهما صح عنهما (وان حرر عنهما رقبة أو صام شهرين صح عن واحد) منهما فيجعله
عن أيهما شاء (و) ان حرر (عن ظهار وقتل لا) يجوز عن أحدهما الا أن تكون
الرقبة كافر فتكون للظهار لعدم صلاحيتها القتل

﴿باب اللعان﴾

(هى) شهادتان مؤكدات بالايان مقرونة باللعن قائمة) تلك الشهادات (مقام حد
الحد فى حقه ومقام حد الزنا فى حقها فلو قذف زوجته) الحية بنكاح صحيح ولو فى

سن نفسه وقعت ولا يمكن
قلعة الابصر ولم تجز وقد مر
فيها الغز في كتاب الطهارة
وحرزنا هناك المذهب في
هذه المسئلة (مسئلة) ان
قيل أي رجل يحد امامه
للسهو فمجدد مع امامه
ففسدت صلاته (فالجواب)
ان هذا مسبوق بمجد امامه
للسهو والحال انه لاسهو
عليه فتابعه هذا المسبوق
فسدت صلاته لانه اتبع
لمن ليس في صلاته واقتدى
بمن ليس له امام قلت قال
في البرازية ان أشهر
الرايتين الفساد وقال
الامام أبو حفص الكبير
رحمه الله لا تفسد والله أعلم
(مسئلة) ان قيل أي رجل
صلى على النبي صلى الله
عليه وسلم في صلاته فوجبت
عليه سجدة السهو
فالجواب أن هذا رجل صلى
رباعية فقد في الثانية فقد
التشهد وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ساهيا
قال أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله يلزمه سجدة
السهو استكما نالتا خبره
القيام ولا يلزمه في القياس
وفي المسئلة خلاف أو فحشاء
وحرزناه في شرح الوهبانية
(مسئلة) ان قيل أي
عبادة ذات عدد مخصوص
يقع جميعه سنة ويكون

عده رجعي لا بائن في دار الاسلام (بالزنا واصلها شاهدين) أي لاداء الشهادة على المسلم
فلو لم يصلح بأن كانا صبيين مثلاً فلا لعان (وهي) أي المرأة (عن محمد قاذفها) بأن
كانت محصنة فلوزنت في عمرها ولوسرة أو وطئت وطأ حراماً ولو بشبهة فلا لعان (أو نفى)
الزوج (نسب ولدها) منه أو من غيره (وطأ البتة بموجب القذف) وهو الحد ولم يبرهن
على ما دعي (وجب اللعان) عليهما (فإن أي) الزوج عن اللعان (حبس) أي حبسه
القاضي (حتى يلاعن) أوتبين منه بطلاق أو غيره (أو يكذب نفسه فيحد) حد القذف
(فإن لا عن) الزوج (وجب عليها اللعان) فإن أبت (المرأة عن نفسه) حبست حتى تلاعن
أو تصدق ثم إذا صدقته لا تحد الزنا لان لا قراره ولا يفي (فإن لم يصلح) الزوج
(شاهداً) بأن كان عبداً أو محدوداً في قذف (حدوان صلح) الزوج شاهد (وهي عن
لا يحد قاذفها) بأن كانت صبية أو نحوها (فلا حد عليها ولا لعان) لكنه يعزر (وصفته)
أي كيفية اللعان (مانطق به النص) من الكباب والحنة (فإن التعنا) ولو أكثره
(بأن بتفريق الحاكم) فيتوارثان قبل تفريقه (وإن قذف) الزوج (ب) نفى (ولنفى)
القاضي (نسبه) عن أبيه (والحقه بأمه) إذا نفى في حالة الولادة ونحوها كجأني ولو
قذفها بالزنا ونفى الولد كوفي اللعان الامر من (وإن أكذب) الزوج (نفسه) بعد اللعان
ولو دلالة بأن مات الولد عن مال فادعي نسبه (حد) حد القذف (وله أن ينكحها) حد
أولاً وكذا إذا صدقته خلافاً لابي يوسف (وكذا) له أن ينكحها بعد اللعان (ان قذف
غيرها فحد أو زنت فحدت) أو لم تحد لان زناها يسقط احصائها (ولا لعان بقذف
الأخرى) زوجته الناطقة بأن أشار إليها بالزنا (ولا لعان أيضاً) (بنفي الجمل) بأن قال
ليس حملت مني مطلقاً عند الامام وعندهما يلاعن بنفسه إذا جاءته به لا قل من ستة
أشهر من وقت القذف (وتلاعنا ب) قوله لها (زنت وهذا الجمل منه) أي من الزنا (و)
لكن (لم ينفي) القاضي (الجمل ولو نفى الولد عند التهنئة) أو عقب الولادة (وابتباع) أي
شراء (آلة الولادة) صمغ فيه بشرط كون المنفى حياً ولو قبل التهنئة أو سكنت عندها ثم
نفاه لا يصح (وبعده) أي بعد المذكور من التهنئة والشراء (لا) يصح نفيه مطلقاً ويثبت
النسب (ولا عن فيهما) وقال يصح نفيه في مدة النفاس (وان) ولدت ولدين في بطن
واحد (نفى أول التوأمين وأقر بالثاني) منهما (حد) لأنه أكذب نفسه (وان عكس)
بأن أقر بأول التوأمين ونفى الثاني (لا عن ويثبت نسبهما) أي التوأمين (فيهما) أي
في المستلطين لأنهما خلقا من ماء واحد

باب العنين وغيره

من المحبوب والخصي وعيب أحد الزوجين (هو) أي العنين (من لا يصل الى النساء)
أصلاً مع قيام الآلة (أو يصل الى الثيب دون الأبكار) أو الى بعض النساء دون بعض
إذا (وجدت زوجها محبباً) أي مقطوع الذكروا الخصيتين وكذا مقطوع الذكرو فقط
أو صغيره جداً (فرق القاضي) بينهما (في الحال) لو حره بالغة غير عالة بحاله قبل

الاقتصاص على بعض ذلك
 العدد أفضل من كله
 (فالجواب) أنها الضهي
 أكثرها اثنتا عشرة
 ركعة وأفضلها ثمان وكذا
 كل ما وردت به السنة من
 الاذكار الخاصة بالاعداد
 في أوقات مخصوصة يكون
 ذلك العدد أفضل من
 الاكثر منه وله نظائر كثيرة
 (مسئلة) ان قيل أي
 سنة مؤكدة لا يراد فيها
 ولا ينقص منها والنصف
 والضعف فيها سواء في
 نفسها أوفي حكمها
 (فالجواب) أنها الاربع
 بعد الجمعة كركعتين بعد
 الظهر في ابطال الشفعة
 للاشتغال بها بعد سماع
 الشراء كذا في الحاوي
 القدسي (مسئلة) ان
 قيل أي رجل وجبت عليه
 سجدة ثم سقطت من غير
 أن يسجدها (فالجواب)
 أن هذا رجل جمع من
 الامام آية سجدة وهو في
 غير صلاته ثم دخل في
 صلاته بعد ما سجدها الامام
 سقطت عنه (مسئلة)
 ان قيل أي رجل قرأ آية
 السجدة في مكانين مختلفين
 ويلزمه سجدة واحدة
 (فالجواب) أنه رجل تلا
 على دابته فصلى وقرأها
 كذا في العدة (مسئلة)

النكاح وغير راضية به بعد ولو كان المجهوب صغيرا بخلاف ما لو كان ذكرا قصيرا
 لا يمكنه ادخاله في الفرج (وأجل) أي أجله القاضى (سنة) قرية بلاهلة على المذهب
 (لو) كان (عني) أو خصيا (وهو من تزعت خصيتاه فقط) (فان وطئ) ولو مرة واحدة
 فيها بطل التأجيل (والا بابت بالتفريق ان طلبت) لو حرة ولو أمة فالطلب لسيدها عند
 الامام خلافا لابي يوسف (فلو قال) بعد مضي السنة (وطئت) فيها وهي بكر في الاصل
 (وانسكرت) المرأة (وقلن بكر) كما كانت (خيرت) في مجلسها ويكتفى بقول امرأة
 نكحة وقول امرأتين أحوط وان قلن ثيب حلف فان حلف فلا خيار لها وان نكل
 خيرت (وان كانت ثيبا) في الاصل (صدق) الزوج (بمخلفه) بعد هذا (ان اختارته)
 ولو دلالة (بطل حكمها) ولا يكون لها خيار وكذا لو وطئها مرة ثم عجز (ولم يخير
 أحدهما) أي أحد الزوجين (بعب) في الآخر ولو فاحشا كجنون وجذام وبرص
 ورتق وقرن

باب العدة

(هي) شرعا (تربص) أي انتظار (يلزم المرأة) عند زوال النكاح أو شبهته أو
 الفراش فدخلت أم الولد اذامات عنهما ولاها وأعتقها (عدة الحرة) ولو كناية تحت
 مسلم (الطلاق) باثنا كان أو رجعي (أو الفسخ) بغير الطلاق كما في الفرقة بخيار العتق
 أو البلوغ أو ملكها أيام بعد الدخول (ثلاثة اقراء) أي ثلاث (حيض) ان كانت عن
 تحيض فلو طلق امرأتها في طهر لم يجامعها فيه لا تنقضي العدة ما لم تطهر من الحيضة
 الثالثة (أو ثلاثة أشهر ان لم تحض) لصغر أو اياس أو بلوغ بالنسب من غير
 رؤيته حيض وقيد بقوله ان لم تحض لان التي حاضت ثم امتد طهرها لا تعتد بالاشهر
 الا اذا بلغت سن الاياس (و) عدة الحرة كانت صغيرة أو كبيرة ذمية أو مسلمة موطوءة
 أولا للوث أربعة أشهر وعشر ليال فتتناول ما يابا زانها من الايام (و) عدة (الامة)
 والمذبرة وأم الولد والمكاتبة في الطلاق والفسخ (قرآن) أي حيزتان ان كان الطلاق
 بعد الدخول وكانت عن تحيض (ونصف المقدر) ان لم تحض أو مات هنأ زوجها وذلك
 شهر ونصف في الطلاق وشهران وخمسة أيام في الموت (و) عدة (الحامل) سواء كانت
 حرة أو أمة أو مطلقا أو متوفى عنها زوجها (وضعه) أي الحمل فلو مات في بطنها ومكث مدة
 قال في النهر ينبغي أن تبقى معتدة الى أن ينزل أو تبلغ سن الاياس (و) عدة (زوجة
 الفار) أبعد الاجل من عدة الطلاق والوفاء وقال أبو يوسف ثلاث حيض هذا اذا
 كنن الطلاق باثنا فلور جميعا فعليه عدة الوفاة اتفاقا (ومن عتقت في عدة) الطلاق
 (الرجعي لا البائن) (لا في عدة) الموت كالحرية (فتنتقل عدتها الى عدة الحرث) (ومن)
 أيست فاعتدت بالاشهر ثم (عاددها بعد الاشهر) على عادتها فعدتها (الحيض) وهو
 ظاهره راية لكن اختار الشهيد وغيره أنه ان رآته قبل تمام الاشهر استأنفت
 لا بعدها قال في المجتبى وعليه الفتوى ولو حاضت حيضة أو حيضتين ثم أيست تعتد

ان قيل أى رجل قرأ آية
السجدة في مجلس واحد
فليزمه مجدتان (فالجواب)
أنه رجل قرأ آية السجدة
خارج الصلاة ومجد لها
ثم افتتح الصلاة في مكانه
وقرأ زمته أخرى كذا في
العدة **مسئلة** ان قيل
أى رجلين جالسين في مكان
واحد تلا أحدهما آية
السجدة مرات وسعته
الآخر يجب على التالي
سجدة واحدة وعلى السامع
بعد المرات (فالجواب)
أنهما كانا في محل والتالي
في الصلاة فان السجدة
تتكسر على السامع دون
التالي **مسئلة** ان قيل
أى رجل مسلم يغسل ولا
يصلى عليه (فالجواب) أنه
الباغي اذا قتل في الحرب
وقيل لا يغسل ولا يصلى
عليه كقطع الطريق وكذا
الخلاف في كل من يسعى
في الارض بالفساد أو أطلق
في البرازية المتع فيهما ونقل
عن العيون الزاوية عن
محمد بن قتل مظلوما لا يغسل
ويصلى عليه - ويلقى هذه
فيقال أى رجل غير شهيد
المركة يصلى عليه بغير
غسل وجواب بما تقدم قال
وان كان ظالم لا يغسل ولا
يصلى عليه ثم ذكر أن
المقتول بالعصية كالنسي

بالاشهر (و) عدة (المنكوحه نكاحا فاسدا) كالنكاح بغير شهود (والموطوءة بشبهة)
بأن زفت اليه غير امرأته أو تزوج منكوحه الغير ولم يعلم بحالها فوطئها (وأم الولد
الحيض) فيمن تحيض والاشهر فيمن لا تحيض ووضع الحمل في الحامل (للموت وغيره)
كالفرقة والعنق (و) عدة (زوجة الصغير الحامل عند موته) أى موت الصغير بأن
تلد لأقل من ستة أشهر بعد موته (وضعه و) عدة زوجة الصغير (الحامل بعده) أى
بعد الموت بأن ولدته لنصف حول فأكثر (الشهور والنسب منتف) عن الصغير
(فيهما) وينبغي ثبوته من المراهق احتياطا حتى (ولم تعتد) أى لم تحتسب (بحيض
طلقت فيه) اجماعا (وتجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة) ولو من المطلق (وتداخلتا)
أى العدتان (والمرأتى) من الحيض (منهما) أى من العدتين (وتتم) العدة (الثانية ان
تمت) العدة (الاولى) وكذا لو كانت معتدة بالاشهر أو بهما أو معتدة الوفاة وكذا الحامل
لو حبلت فعدتها الوضع (ومبدأ العدة) أى من الطلاق والوفاة (بعد الطلاق و) بعد
الموت (على الفور وتنقضي العدة وان جهلت بهما و) مبدأ العدة (في النكاح
الفاسد بعد التعريق أو) بعد (العزم) بأن قال صريحاً عزمت (على ترك وطئها)
أو ترك وطئها (وان قالت) المعتدة (مضت عدتي) والمدة تحتل ذاك (وكذبها الزوج
فأقول لها مع الحلف ولو نكح معتدة) فيه اشارة الى أنه دخل بها (وطلقها قبل الوطء)
وقبل الخلوة (وجب مهر تام وعدة مبتدأة) أى مستقبله عندهما وعند محمد لها نصف
المهر وعليها تمام العدة الاولى (ولو طلق ذمى ذمية) غير حامل أو مات عنها (لم تعتد)
عند أبي حنيفة اذا اعتقدوا ذلك وعندهما تعتد ولو كانت حاملا تعتد بوضعه اتفاقا
فصل (تحدد عدة البت) أى البائن لا الرجعي (والموت) سواء كانت حرة أو غيرها
(بترك الزينة والطيب والكحل والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (الابعد)
راجع للجميع (و) ترك (الحناء و) ترك (لبس الثوب) (العصفر والمزعفر) (الابعد)
ولا بأس بأسود وأزرق ومعصر خلق لا راحة له وهذا الحداد واجب عليها (ان كانت
مسلمة بالغة) عاقلة ولو أسلمت أو بلغت أو أفاقت في أثناء حالها فما بقي (للمعتدة العنق)
أى لا تحد أم الولد اذا اعتقها مولاها أو مات عنها (و) للمعتدة (النكاح الفاسد ولا
تخطب معتدة) ولو لمعتدة عتق ونكاح فاسد صريحاً بأن يقال لها اني أريد أن أنكحك
(وصح التعريض) كقوله أريد الزوج لو لمعتدة الوفاة لا المطلقة اجماعاً ولا تخرج
معتدة الطلاق رجعياً كان أو بائناً لورثة مكفلة (من بيتها) لا لغيره ولا لها راحتي
تنقضي العدة (ومعتدة الموت تخرج يوماً وبعض الليل) وتبيت أكثر الليل في منزلها
(وتعتدان) أى لمعتدة الطلاق والموت (في بيت وجبت) العدة (فيه) وان كانت
الفرقة بالبائن في بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر فلا بد من ستره بينهما وكذا في الوفاة
اذا كان من ورثته من ليس يحرم لها (الأن تخرج) المرأة أى يخرجها الورثة (أو
ينهدم) البيت أو تخاف سقوطه أو خافت على متاعها فاذا سكن منزل آخر لا تخرج
منه (الابعد اذا) (بانت أو مات عنها) زوجها (في سفر) ولو في مصر (وبينها وبين مصرها

واليماني كذلك يغسل ولا

يصل عليه قال ولا يصلي
على قاتل نفسه عند الثاني
وبه أخذ السعدى والاصم
أنه يغسل ويصل عليه كما
هو رأى الامامين وبه أفتى
الحلواني والله أعلم (مسئلة)

ان قيل أى رجل يجب
تكفينه من ماله مرتين
ويقدم على الغرماه
(فالجواب) أنه ميت نبش
طريا كفن ثانيا من جميع
المال فان كان قسم ماله
فعلى الورثة لا الغرماه

(مسئلة) ان قيل أى
ميت يجب تكفينه فى ثوب
واحد (فالجواب) أنه
ميت نبش بعدما تمسح
وأخذ كفته يجب تكفينه
فى ثوب واحد كذا فى
الولواجية ويقدم على
الغرماه الا ان قبضوا قال
فى العتابة فيكون الكفن
على ولده (مسئلة) ان
قيل أى صلاة آخر الصوف
فيها أفضل من أولها
(فالجواب) أنها صلاة
الجنائز خير صفوف الرجال
فيها آخرها لانه أقرب الى
التواضع فيكون ادعى الى
الاجابة والله أعلم

كتاب الزكاة

(مسئلة) ان قيل أى مال
مكت فى يد صاحبه حولا
ووجب فيه الزكاة ثم تسقط

أقل من ثلاثاً أيام رجعت اليه) أى الى مصرها هذا اذا كان المقصد ثلاثة أيام فلو أقل
فهى مخيرة (ولو كان) بينها وبين مصرها (ثلاثة) أيام (رجعت أو مضت) اذا كان
المقصد كذلك وهى فى المفازة والزجوع أولى أما اذا كان المقصد أقل من ثلاثة أيام
تختار الاذى سواء كان (معهاولى أولاً) راجع للصورتين (ولو) كانت (فى مصر)
وبينها وبين مصرها ومقصد هامة السفر (تعد عدة) ولا تخرج سواء كان لها محرم أولاً
(فتخرج بمحرم) بعد مضى العدة ومطلقة الرجعى كالبائى الا انها تمنع من مفارقة زوجها
فى مدة سفر

باب ثبوت النسب

(ومن قال ان نكحتها فهى طالق) فنعكها (فولدت لسته أشهر مذ نكحها لم ينسب)
منه ولو لا قل منها أو أكثر لم يثبت (و) (لم) (مهرها) بتمامه (ويثبت نسب ولده معتدة)
الطلاق (الرجعى) وان ولدت لاكثر من سنتين (من وقت الفروقة (مالم تقر بفسخ العدة)
فلو أقرت بانقضائها ثم جاءت به لسته أشهر فصاعداً (لم يثبت وكانت) الولادة (رجعة)
فى أكثر منهما) أى من السنتين (لا فى أقل منهما) يثبت نسب ولده معتدة (البت
لاقل منها) (أو) (أى) وان جاءت بولد لسنتين أو أكثر (لا) يثبت نسبها (الا
أن يدعيه) (الزوج) (و) يثبت نسب ولد (المراهقة) المدخول بها المطلقة ولو رجعا
غير المقررة بانقضائها عدتها اذ لم تدع جيلان ولدت (لاقل من تسعة أشهر) مذ طلقتها
(والالا) يثبت فلو ادعت حملاً فهى ككبيرة لا عترافها بالبلوغ (و) يثبت نسب ولد
معتدة (الموت) اذا ولدت (لاقل منها) أى من السنتين من وقت الموت مالم تقر بانقضائه
العدة فى الاكثر (و) يثبت نسب ولد المعتدة (المقررة بفسخها) سواء كانت كبيرة أو لا
وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفاة وان ولدت (لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار
والا) أى وان ولدت لسته أشهر أو أكثر (لا) يثبت النسب منه هذا اذا ولدت لاقل من
سنتين من وقت الفراق فلو لا أكثر لم يثبت ولو لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار
(و) يثبت نسب ولد المعتدة ان جحدت ولادتها بإشهاد رجلين أو رجل وامرأتين أو
جبل ظاهر أو اقرار به) أى بالجبل عند أبى حنيفة وعندهما يثبت النسب فى الجميع
بشهادة امرأة مقبولة الشهادة (أو تصديق بعض الورثة) فى حق المقرن وانما يثبت
النسب فى حق غيرهم ان تم نصاب الشهادة بهم والا ولا يشترط لفظ الشهادة
ومجلس الحكم فى الصحيح (و) يثبت نسب ولد (المنكوحه لسته أشهر فصاعداً) من
وقت النكاح (ان سكنت) الزوج أو اعترف وان كان أقل منها لا (وان جحد) الزوج
الولادة حال قيام النكاح (فبشهادة امرأة) مقبولة الشهادة (على الولادة) يثبت نسبها
منه حتى لو نفاه بعده بلاعن (فان ولدت ثم اختلفا فصالت نكحتنى منذ ستة أشهر
وادهى) (الزوج (الاقول لها) بلاعن وقال تخلف وبه بقى (وهو ابنه ولو
علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم تقبل ولم (تطلق) وعندهما تقبل

ان قيل أى رجل قرأ آية
السجدة في مجلس واحد
فلزمه مجدتان (فالجواب)
أنه رجل قرأ آية السجدة
خارج الصلاة ومجد لها
ثم اقتنع الصلاة في مكانه
وقرأ زمته أخرى كذا في
العدة **مسئلة** ان قيل
أى رجلين جالسين في مكان
واحد تلا أحدهما آية
السجدة مرات وسمعه
الآخر يجب على التالى
سجدة واحدة وعلى السامع
بعدد المرات (فالجواب)
أنهما كانا في محل والتالى
في الصلاة فإن السجدة
تكرر على السامع دون
التالى **مسئلة** ان قيل
أى رجل مسلم يغسل ولا
يصلى عليه (فالجواب) أنه
الباغي اذا قتل في الحرب
وقيل لا يغسل ولا يصلى
عليه كقطاع الطريق وكذا
الخلاص في كل من يسعى
في الارض بالفساد وأطلق
في البرازية المنع فيها ونقل
عن العيسون الرواية عن
محمد بن قتل مظلوما لا يغسل
ويصلى عليه ويلغز بهذه
فيقال أى رجل غير شهيد
المركة يصلى عليه بغير
غسل ويجب عما تقدم قال
وان كان ظالما يغسل ولا
يصلى عليه ثم ذكر ان
المقتول بالعصية كالقسي

بالاشهر (و) عدة (المنكوحه تنكح فاسدا) كالنكاح بغير شهود (والموطوءة بشبهة)
بأن زنت اليه غير امرأته أو تزوج من منكوحه الغير ولم يعلم بحالها فوطئها (وأم الولد
الحيمض) فحين تحيض والاشهر فحين لا تحيض ووضع الحمل في الحامل (للموت وغيره)
كالفرقة والعنق (و) عدة (زوجة الصغير الحامل عند موته) أى موت الصغير بأن
تلد له اقل من ستة أشهر بعد موته (وضعه و) عدة زوجة الصغير (الحامل بعده) أى
بعد الموت بأن ولادته لنصف حول فأكثر (الشهور والنسب منتف) عن الصغير
(فهما) وينبغي ثبوته من المراهق احتياطا حموى (ولم تعتد) أى لم تحتسب (بحيض
طلقت فيه) اجماعا (وتجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة) ولو من الطلق (وتداخلتا)
أى العدتان (والمرائى) من الحيمض (منهما) أى من العدتين (وتتم) العدة (الثانية ان
تمت) العدة (الاولى) وكذا لو كانت معتدة بالاشهر أو بهما ومعتدة الوفاة وكذا الحائض
لو حبلت فعدتها الوضع (ومبدأ العدة) أى من الطلاق أو الوفاة (بعد الطلاق و) بعد
الموت (على الفور وتنقض العدة وان جهلت بهما و) مبدأ العدة (في النكاح
الفاسد بعد التفريق أو) بعد (العزم) بأن قال صريح اعزمت (على ترك وطئها)
أو ترك وطئها (وان قالت) المعتدة (مضت عدتي) والمدة تحتل ذاك (وكذبها الزوج
فأقول لها مع الحلف ولو نكح معتدة) فيه اشارة الى أنه دخل بها (وطئها قبل الوطء)
وقبل الخلو (وجب مهر تام وعدة مبتدأة) أى مستقبله عندها وعند محمد لها نصف
المهر وعليها تمام العدة الاولى (ولو طلق ذمى ذمية) غير حامل أو مات عنها (لم تعتد)
عند أبي حنيفة اذا اعتدوا ذلك وعندهما تعتد ولو كانت حاملا تعتد بوضعها اتفاقا

فصل في عدة البت (أى الباش لا الرجعي) والموت) سواء كانت حرة أو غيرها
(ترك الزينة والطيب والكحل والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (الابعدز)
راجع للجميع (و) ترك (الخنا) ترك (لبس) الثوب (المعصر والمزعر) (الابعدز)
ولا بأس بأسود وأزرق ومعصر خلق لا راحة له وهذا الحداد واجب عليها (ان كانت
مسلمة بالغة) عاقلة ولو أسلمت أو بلغت أو أفاقت في أثناءها لم يهاجمها (ان كانت
أى لا تحسد أم الولد اذا أعتقها مولاه أو مات عنها و) (لا معتدة) (النكاح الفاسد ولا
تخطب معتدة) ولو معتدة عتق ونكاح فاسد صريحاً بأن قال لها اني أريد أن أنكحك
(وضع التعريض) كقوله أريد التزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا ولا تخرج
معتدة الطلاق رجعا كان أو بائنا لحره مكلفة (من بيتها) لا لسلطانها راحتي
تنقض العدة (ومعتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل) وتبيت أكثر الليل في منزلها
(وتعتدان) أى معتدة الطلاق والموت (في بيت وجبت) العدة (فيه) وان كانت
الفرقة بالباش في بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر فلا بد من ستره بينه ما وكذا في الوفاة
اذا كان من ورثته من ليس بحرم لها (الأن تخرج) المرأة أى يخرجها الورثة (أو
ينهدم) البيت أو تخاف سقوطه أو خاف على مناعها فزادها من غير أن يخرجها
منه (الابعدز اذا) (بانت أو مات عنها) زوجها (في سفر) ولو في مصر (وبينها وبين مصرها)

والإماني كذلك بغسل ولا

يصلي عليه قال ولا يصلّي
على قاتل نفسه عند الثاني
وبه أخذ السعدى والاصح
أنه يغسل ويصلّي عليه كما
هو رأى الامامين وبه أفتى
المولوى والله أعلم (مسئلة)

ان قيل أى رجل يجب
تكفينه من ماله مرتين
ويقدم على الغرماء
(فالجواب) أنه ميت نبش

طريا كفن نائما من جميع
المال فان كان قسم ماله
فعلى الورثة لا الغرماء
(مسئلة) ان قيل أى

ميت يجب تكفينه في ثوب
واحد (فالجواب) أنه
ميت نبش بعدما نفخ
وأخذ كفنه يجب تكفينه
في ثوب واحد كذا في

اللولو الجيسة ويقدم على
الغرماء الا ان قبضوا قال
في العتابة فيكون الكفن
هلى ولده (مسئلة) ان

قيل أى صلاة آخر الصوف
فيها أفضل من أولها
(فالجواب) أنها صلاة
الجنزة خير صفوف الرجال
فيها آخرها لانه أقرب الى
التواضع فيكون ادعى الى
الاجابة والله أعلم

كتاب الزكاة

(مسئلة) ان قيل أى مال
مكت في يد صاحبه حولا
ووجب فيه الزكاة ثم تسقط

أقل من ثلاثة أيام رجعت اليه) أى الى مصرها هذا اذا كان المقصد ثلاثة أيام فلو أقل
فهى مخيرة (ولو كان) بينه وبين مصرها (ثلاثة) أيام (رجعت أو مضت) اذا كان
المقصد كذلك وهى في المفارقة الرجوع أولى أما اذا كان المقصد أقل من ثلاثة أيام
تختار الادنى سواء كان (معهاولى أولا) راجع للصورتين (ولو) كانت (في مصر)
وبينها وبين مصرها ومقصد هامة السفر (تعتد ثمة) ولا تخرج سواء كان لها محرم أولا
(فتخرج بمحرم) بعد مضى العدة ومطلقة الرجعى كالبائن الا انها تمنع من مفارقة زوجها
في مدة سفر

باب ثبوت النسب

(ومن قال ان نكحته فهى طالق) فنفكحها (فولدت لسته أشهر مذ نكحها لم ينسبه)
منه ولو لا قل منها أو أكثر لم يثبت (و) (لم) مهرها) بتمامه (ويثبت نسب ولده معتدة)
الطلاق (الرجعى) وان ولدت لاكثر من سنتين (من وقت الفرقة) (مالم تقر بعضى العدة)
فلو أقرت بانقضائها ثم جاءت به لسته أشهر فصاعدا (لم يثبت وكانت) الولادة (رجعة)
في أكثر منها) أى من السنتين (لا فى أقل منهما) يثبت نسب ولده معتدة (البت
لاقل منه) (ما والا) أى وان جاءت بولد لسنتين أو أكثر (لا) يثبت نسب به (الا
أن يدعيه) (الزوج) (و) يثبت نسب ولد (المراهقة) المدخول بها المطلقة ولو رجعا
غـير المقرة بانقضائه عدتها لم تدع جلا ان ولدت (لاقل من تسعة أشهر) (مذ طلقتها
(والالا) يثبت فلوا دعت حبلا فهى ككبيرة لاعترافها بالباو غ) (و) يثبت نسب ولد
معتدة (الموت) اذا ولدت (لاقل منها) أى من السنتين من وقت الموت مالم تقر بانقضائه
العدة (لا فى الأكثر) (و) يثبت نسب ولد المعتدة (المقرة بمضيها) سواء كانت كبيرة أولا
وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفاة ان ولدت (لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار
والالا) أى وان ولدت لسته أشهر أو أكثر (لا) يثبت النسب منه هذا اذا ولدت لاقل من
سنتين من وقت الفراق فلو لا أكثر لم يثبت ولو لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار
(و) يثبت نسب ولد المعتدة ان حدث ولادتها بشهادتين رجلين أو رجل وامرأتين أو
جبل ظاهر أو اقرار به) أى بالجبل عند أبى حنيفة وعند هما يثبت النسب في الجميع
بشهادة امرأة مقبولة الشهادة (أو تصديق بعض الورثة) في حق القرين وانما يثبت
النسب في حق غيرهم ان تم نصاب الشهادة بهم والا لا ولا يشترط لفظ الشهادة
ومجلس الحكم في الصحيح (و) يثبت نسب ولد (المنكوحة لسته أشهر فصاعدا) من
وقت النكاح (ان سكنت) الزوج أو اعترف وان كان أقل منها (لا) (وان جحد) (الزوج
الولادة) حال قيام النكاح (فبشهادة امرأة) مقبولة الشهادة (على الولادة) يثبت نسب
منه حتى لو نفاه بعده يلاعن (فان ولدت ثم اختلفا فقالت نسكتني منذ ستة أشهر
وادعى) (الزوج) (لاقل) منها (فانقول لها) بلايين وقالوا تخلف وبه يقتى (وهو ابنة ولو
علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم تقبل ولم (تطلق) وعند هما تقبل

من غير أن يكون هالكاً
 فالحجاب **﴿** أنه هبة
 رجع فيها الواهب ولا تجب
 الزكاة على الواهب أيضاً
 قال في الحبرة وأما الواهب
 فخرج الذراهم عن ملكه
 وأما الموهوب له فلم يورود
 الاستحقاق عليه وأنه رفع
 الواجب وينسحق الواجب
 وذكر لها نظيراً وهو مالو
 خلق رجل لمية انسان
 فغرم الدية وحال الحول
 عليها ثم نبتت اللحية ثانياً
 فان المالك يسترد الدية من
 المدفوع اليه ولا يجب على
 واحد منهما الزكاة أما المالك
 فان المال لم يكن في ملكه
 وأما المخلوق فان المال لما
 استحق عليه ظهوره لم يكن
 مالكه وهذا يصلح جواباً
 ثانياً للسؤال قلت وفي مختصر
 المحيط عن النوادر تزوج
 أمة وهو لا يعلم أنها أمة
 ودفع المهر اليها ثم علم بعد
 الحول أنها أمة ورد المهر
 نكاحها ورد المهر فلا زكاة
 على أحد ثم ذكر مسألة
 الهبة وحلق الرأس ثم قال
 وكذا الوأقر يدين على رجل
 ودفعه اليه ثم تصاد قابعد
 الحول على أن لا دين عليه
 فلا زكاة على أحد فكلها
 تصح أجوبة للسؤال وإنه
 أعلم **﴿** مسألة **﴾** ان قيل
 أي مال لا يسارى ما نسي

فتطلق (وان كان أقر) مع ذلك (بالحبل) أو كان ظاهراً (طلقت بلا شهادة) وعندهما
 يشترط شهادة القابلة (وأكثر مدة الحبل سنتان وأقلها ستة أشهر فلو نكح أمة
 فطلعتها) بعد الدخول رجعي أو واحدة بائنة (فاستراها فولدت لاقل من ستة أشهر
 منه) أي من وقت الشراء (لزمه) نسبه بلا دعوى (والا) أي وان ولدت لستة أشهر أو
 أكثر (لا) يثبت منه الا ان يدعيه (ومن قال لامته ان كان في بطن نسلك ولد فهو مني
 فشهدت امرأته) قابلة مقبولة الشهادة (على الولادة فهي أم ولده) اجماعاً اذا ولده لاقل
 من ستة أشهر من وقت الاقرار ولو لا أكثر (لا) (ومن قال للغلام هو ابني ومات) القائل
 (فقال أمه) المعروفة بجربة الاصل والاسلام وبأنها أم الغلام (انا امرأته وهو ابنه
 يرثانه) استحسننا (فان جهلت حرية فقال وارثه أنت أم ولد ابني) وكذا الولي يقل ذلك أو
 كان صغيراً (فلا ميراث لها)

باب الحضانة

وهي التربية (أحق) الناس (بالولد) الصغير حضانة (أمه قبل الفرقه وبعدها) الا ان
 تكون مرتدة أو فاجرة غير مأمونة (ثم أم الأم ثم أم الأب) وان علت وأما أم الأب الام
 فتؤخر عن أم الأب بل عن الحائلة أيضاً (ثم الاخت لاب وأم ثم لام ثم لاب) وفي رواية
 الحائلة أولى من الاخت لاب (ثم الحالات كذلك ثم العمت كذلك) وأولاد الاخوات
 لاب وأم أولام أحق من العمت والحالات اتفاقاً وأما أولاد الاخوات لاب فالاصح ان
 الحالات أولى منهن (ومن نكحت) منهن (غير محرمة) أي الصغير (سقط حقها ثم يعود)
 الحق (بافارقة ثم العصبان بترتيبهم والام والجدة أحق به) أي بالغلام (حتى يستغنى)
 عن النساء (وقدر يسبغ سنين) وعليه الفتوى (والام والجدة أحق) (بها) أي بالجارية
 (حتى تحيض) أي تبلغ في ظاهرها (رواية) وغيرهما (أي غير الام والجدة أحق بها حتى
 تشبهى) بان تبلغ تسعاً به يبقى وعن محمد أن الحكم في الام والجدة كذلك وبه بقي
 لكثرة الفساد (ولا حق للامة وأم الولد ما لم تعتقا) وكذا مكاتبة ولدت في حال النكابة
 لكن ان كان الولد رقيقاً كان أحق به لانه للولد (والذمية أحق بولدها المسلم) بان كان
 زوجها مسلماً (ما لم يعقل ديناً) فلو عقله أو خيف ان يألف الكفر نزع منها (ولا خيار
 للولد) غير أن اولاداً ما أوجارية (ولا تسافر مطلقة) الباش بعد عدتها (بولدها) من بلدة
 الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا (الا) أي لا
 تسافر به الا الى وطنها وقد نكحها ثم (فولوا في غير وطنها وأوليه) وقد نكحها في غير فلا

باب النفقة

نفقة الغير على الغير تجب بثلاثة أشياء بالزوجة والقريبة والمالك وبدأ بنفقة الزوجات
 فقال (تجب النفقة للزوجة) نقلت الى بيت زوجها وألا مسلمة وألا غنية وألا مدخولاً
 بها أولاً (على زوجها) ولو فقيراً أو غائباً (والكسوة بقدر حاجتها) في اليسار والاعسار
 وعليه الفتوى (ولو) كانت (مانعة نفسها للآخر) المجل أوالذي كله مؤجل على المفتي به

درهم وتجب فيه الزكاة
 (فالجواب) أنه سواء تم كملت
 عدتها وقبضها دون ذلك
مسئلة ان قيل أى
 مال أكثر من مائتي درهم
 ملكه انسان وحال عليه
 الحول ولادين عليه ولا تجب
 فيه الزكاة (فالجواب) أنه
 المهر قبيل القبض وأجاب
 عنها الامام العلامة حسام
 الدين السنفاقي بجواب آخر
 حاصله أنه رجل غصب من
 آخر مائى ساوى مائتي درهم
 وأتلفه وهو يملك مائتي درهم
 وحال عليها الحول ثم بعد
 الحول أبرأه الغاصب فانه
 لا يجب عليه الزكاة فى
 المائتين اللتين له وهى
 مذكورة فى المحيط واعلم أن
 هذا السؤال يمكن أن يجاب
 عنه بعدة أجوبة منها أنه
 ضارومنها أنه ضالة ومنها أنه
 مال مأسور ومنها أنه مدفون
 فى غير حرز ونسب مكانه
 ومنها أنه مغصوب ومنها أنه
 دين أو ودعة مجحودان ولا
 بينة عادلة بهما أو ثمينة على
 قول محمد واشترط أبو يوسف
 مع عدم البينة فى الدين
 المجحود تحليف القاضى
 لاحتمال النكول والدين
 على المعسر المقربه على
 رواية الحسن والدين على
 من فلسه الحاكم عند محمد
 فى صورة أخرى فاذا بقيت

(لا) تجب النفقة والكسوة لو كانت (ناشئة) وهى الخارجة من بيته بغير حق حتى
 تعود (و) لا يجبان لو كانت (صغيرة لا توطؤ) أى لا تطبق الوطء ولو كانت فى بيت
 الزوج وان كانت تطبقه فلها النفقة (و) لا لو كانت (محبوسة بدين) لغير الزوج ولو
 حبس زوجها فلها النفقة على الأصح (ومغصوبة) بان غصبها رجل فذهب بها (و) لا
 لو كانت (حاجة مع غير الزوج) ولو بمجرم وعليه الفتوى ولو كانت مع الزوج فعليه
 نفقة الحضر خاصة (و) لا لو كانت (مریضة لم ترف) الى بيت زوجها أو زنت فرفضت
 بعده فلها النفقة (و) تجب النفقة (لخادمها) المملوك لها ولا لشغل له غير خدمتها (لو)
 كانت حرة وكان الزوج (موسرا) لا معسرا ثم لا تفرض الا لواحد عندهما وعند أبي
 يوسف تفرض لخدمين اذا كانت من الاشراف وعليه الفتوى وعنه انما اذا زنت اليه
 بخدم كثير استحققت نفقة الجميع قال فى البحر عن الغاية به ناخذ (ولا يفرق) بينهما
 (المعز عن النفقة) حاضرا كان أو غائبا (وتؤمر بالاستدانة عليه) حاضرا كان أو غائبا
 وهى الشراء بالنسيئة ليعضى الثمن من مال الزوج (وتتم نفقة اليسار بطروء) أى
 اليسار ان خاصته وكذا عكسه (وان قضى) القاضى (بنفقة الاعسار ولا تجب نفقة)
 مدة (مضت ابالة قضاء أو الرضا) أى اصطلاحهما على قدر معين (وبموت أحدهما
 تسقط) النفقة (المقضية) أى المفروضة الا اذا استدان بأمير قاض ولا تسقط
 بطلاق ولو بائنا على الصحيح (ولا ترد) النفقة والكسوة (المججلة) بموت أو طلاق
 ولو قائمة به يفتى (ويبيع القن) المأذون بالنكاح فى نفقة (زوجته) مرة بعد أخرى
 وبدون الاذن يطالب بها بعد الحرية ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجز (ونفقة الامة
 المنكوحه) ولو مدبرة أو أم ولد (انما تجب بالتبوءة) بأن يدفعها الى زوجها ولا
 يستخدمها ولو استخدمها بعد هاسقطت (و) تجب (السكنى) فى بيت خال عن أهله
 وأهلها) الا ان ترضى بذلك (ولهم) أى لاهلها (النظر والكلام معها) فى أى وقت
 شاؤا ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين فى كل جمعة ان لم يقدر على اتيانها ولا يمنعها
 من الدخول عليها فى كل جمعة وفى غيرهما من المحارم فى كل سنة وتويعنهم من القرار
 عندها وبه يفتى (وفرض لزوجة الغائب) مدة سفره (وطفله ومثله الكبير الزمن
 وأثنى مطلقا) (وأبويه) المحتاجين ولو قادرين على الكسب (فى مال له) من جنس
 حقهم (عند من يقربه وبالزوجة) أمانة كان أو ديناً (ويؤخذ كقيل) أى ضامن
 (منها) ويحلفها أيضا ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشئة ولا مطلقة مضت
 عدتها (و) تجب النفقة والسكنى دون الكسوة ان قصرت المدة (لمعتدة الطلاق)
 رجعيًا كان أو بائنا (لا) يجب شئ لمعتدة (الموت) ولو حاملا (و) لا يجب شئ لمعتدة
 (العصية) وهى التى جاءت الفرقة بمعصيتها كردتها وتقبيل ابنه قبل الطلاق
 سوى السكنى (وردتها بعد البت) سواء كان واحدا أو أكثر (تسقط نفقتها اذا
 حبست حتى تتوب) فان كانت فى بيت زوجها فلها النفقة (لا) أى لا تسقط نفقتها
 (بتمكين ابنه) من نفسها بعد البت وان كان الطلاق رجعيًا فانردت فحبست أولا أو

هذه كلها في السؤال تعين
 الجواب المذكور والله
 الموفق **مسئلة** ان قيل
 أي رجل وجب عليه الزكاة
 ويحل له أخذ الزكاة وليس
 ما وجبت عليه فيه الزكاة
 مؤجلا ولا على معسر ولا
 جاحد ولا بينة به ولا غائب
 عن بلده (فالجواب) أنه
 رجل ملك خمسا من الابل
 لا تساوي مائتي درهم يجب
 عليه في الابل المذكورة
 الزكاة وتحل له الصدقة
 ويطردها في غير هامن
 المواشي التي تجب فيها
 الزكاة **مسئلة** ان قيل
 أي رجل يملك ألف دينار
 مثلا ويحل له أخذ الصدقة
 (فالجواب) أنه رجل له ألف
 دينار على رجل معسر يحل
 له أخذ الزكاة على ما هو
 المختار ويجب عنه بجواب
 آخر فيقال هو رجل له ألف
 دينار على رجل لكنها
 مؤجلة فانه يحل له أخذ
 الصدقة قدر ما يفيقه الى
 حلول الدين ويجب أيضا
 بأنه رجل مسافر له في وطنه
 ذلك واضعافه لكن ليس معه
 ما يبلغ به الى وطنه فله أخذ
 الصدقة قدر ما يبلغ به الى
 وطنه **مسئلة** ان قيل
 أي رجل له ألف دينار على
 رجل موسر بصفة الحلول
 وهو مقربها ولا تجب فيها

مكنك ابنه فلا نفقة لها (و) تجب النفقة على الحر (لطفه الفقير) الحر فان كان الولد
 عبدا والاب حرا فعلى مولاه وان كان الاب عبدا أو الابن حرا لا تلزمه نفقته وان تزوج
 بالاذن بل تلزم أمه لومومرة والا فعلى أقاربه والا ففى بيت المال (ولا يجبر أمه لترضع)
 شريفة كانت أو لا اذا تعينت فتجبر (ويستأجر) الاب (من ترضعه عنه) اذا
 أرادت ذلك لان الحضنة لها (لا أمه) أي لا يستأجر أم الطفل لارضاعه (لو) كانت
 (منسكوحة أو معتدة) عن رجعي فلو عن بائن يجوز وعليه الفتوى (وهي) أي الأم
 (أحق) به (بعدها) أي بعد العدة (مالم تطب زيادته) تجب النفقة (لأبويه وأجداده
 وجدته لو) كانوا (فقراء) وان كانوا أغنيا فلا (ولا نفقة مع اختلاف الدين الا
 بالزوجة والولاد) أي الاصول والفروع علوا وسفلا (ولا يشارك الاب والولاد في نفقة
 ولده وأبويه أحد) أي لا يشارك أحد من الاقارب الاب في نفقة ولده ولا الولاد في نفقة
 أبويه هذا اذا كان الاب موسرا فلو معسرا أو الأم موسرة أو أمهت بالنفاق ويكون دينها
 على الاب فان كان الأولاد موسرين فنفقة الأبوين على الذكور والاثان بالسوية
 وهو الصحيح (و) تجب النفقة (لقرىب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث لو) كان
 (موسرا) فلو معسرا عاجزا عن الكسب وله أخ وأخت موسران تجب النفقة عليهما
 أنثانا (وصح) للوالد (بيع عرض ابنه) الغائب (لا) يبيع (عقاره لنفقة) بقدر حاجته
 لافوقها ولا في دين له سواها (ولو أنفق مودعه) أو مدينه (على أبويه) وزوجته وولده
 (بلا أمر) مالك أو قاض ان وجده (ضمن) ولو لم يجد قاضيا أو أنفق بامر أحدهما (ولو)
 أنفق ما عندهما) أو أنفق ولده وزوجته ما عندهما من مال الابن الغائب أو الاب أو
 الزوج وهو من جنس حقوقهم (لا) يضمون (فلاوقضى) القاضى (بنفقة الولاد
 والقرىب ومضت مدة) طويلة سقطت الا أن يأذن القاضى بالاستدانة) فاستدان
 عليه فلا تسقط بعض المدة وكذا لو قصرت المدة (و) تجب النفقة على المولى (المملوك
 ولو أنفق) سواء كان المولى أو المملوك صغيرا أو كبيرا (فان أبى) المولى الانفاق عليه
 (ففى كسبه) ان كان له كسب (والأمر) المولى أمر اجدار (ببيعه) بخلاف الدواب
 حيث لا يجبر المالك على نفقتها أو بيعها لكن يؤمر به ديانة ولو كانت الدابة مشتركة
 فامتتع أحد الشريكين من الانفاق أجبر

﴿كتاب الاعتاق﴾

(هو اثبات القوة الشرعية) التي بها يصير أهلا للشهادة والولاية (في المملوك) عند زوال
 الرق (ويصح) الاعتاق (من حره مكاف) عاقل بالغ ولو كافرا أو مخطئا أو مريضا أو
 لا يعلم انه مملوك (لملوكه بانتهى حرا وبما يعبر به عن المدن) كالرأس والوجه والعنق
 والفرج ان كانت أمة لا بما يعبر به عن البدن كاليد والرجل والدبر (و) بانتهى
 (عتيق ومعتق ويحرر وحررتك واعتقتك) فيعتق بهذه الالفاظ (نواه) أي الاعتاق
 (أولا) (يصح) (بلا ملك) (لى) (ولا رق) (لى) (ولا سبيل لى عليك) ارجع للجميع (انتهى)

الزكاة (فالجواب) أن المدينون
رجل يقرسوا وينكرون
الناس فلا تجب الزكاة وقد
يزاد في السؤال أنه مقرسوا
وجهورا ويجب أنه رجل
وال لا يعطيه شيئا وقد
طالبه بمسألة الخليفة ولم
يعطه فلا زكاة فيه وقد زاد
في السؤال وليس بوال
ويجب بأنه دين على غريم
هرب والدائن لا يقدر على
طلبه بنفسه ولا بوكيله كل
ذلك من مختصر المحيط
للنبازي **مسألة** أن
قيل أي رجال عشرة ملكوا
عشرة آلاف درهم وحال
عليها الحول ولا زكاة عليهم
(فالجواب) أن هؤلاء عشرة
ضمنوا رجلا استقرض من
رجل ألف درهم كل واحد
منهم كفه في ألف ولكل
واحد منهم ألف في يده فلا
زكاة على واحد منهم لأن
عليه ألف درهم دينامن
التهذيب وقد ذكره في
الحرية ويحمل التعليق بأن
للكقول أنه أن يأخذ أيهم
شاه ثم قال نظر هذا
ذكرنا الزيادة في باب
الصلاة أن رجلا قال لعشرة
نفر درهم ميمون في مفازة
بينكم ٢ رضوا أحدا شاه
فانصلا عنهم جميعا فأسد
لأن كل واحد منهم بشا
ذلك **مسألة** أن قيل

العق (والألا) وكذا خليت سبيلا (و) يصح (بهذا البني أو) هذا (أبي أو) هذه (أخي)
وان لم يصلحو ذلك أو أنوال العق فان صلحو أو جهل نسهم في مولاهم وليس للقائل
أب معروف ثبت النسب أيضا (و) يصح بقوله (هذا مولاى أو يامولاى أو ياجر أو
ياعتيق) سواء نوى أولا ولو قال غنيت به المولى في الدين أو الكذب صدق ديانة
لأقضاء (لا يبا البني) ويا أخى ولو قال لعبد هذا أخى وهذه بنتى لا يعتق أجماعا (ولا)
يصح بقوله (السلطان على عليلك وألفاظ الطلاق) صريحا أو كناية وان نوى (وأنت)
أى لا يصح ولا يعتق بانث (مثل الحر) الأبالنية (وعتق بما أنت الآخر) نوى أولا
(وبذلك قريب محرم) سواء كان ولده أو أبويه أو غيرهم نوى أولا ولو ملك قريبا
غير محرم كبنث الم أم محرم لا قريبا كأخته رضاعا لا يعتق (ولو كان المالك
صبيًا أو مجنونًا) أو كافرا في دارنا بخلاف حر في ملك قريبة المحرم ثم فانه لا يعتق عليه
خلافًا لابن يوسف (و) يصح (بتحرير لوجه الله تعالى) وللشيطان وللصنم) نوى أولا
(و) يصح (بكره وسكر) نوى أولا (وان أضافه) أى العتق (الى ملك) كان ملكا مكتمل
فأنت حر أو الى سببه كان اشتريتك فأنت حر (أو شرط) كان دخلت الدار فأنت حر
(صح) الإضافة فيهما (فلو حرر) أمة (حامل عتقا) أصالة ان ولدت بعد عتقها لا قل من
نصف حول ولو لا كثر عتق تبعوا وثمرته انجرار ولأنه (وان حرره) أى الحمل (عتق
فقط) دون الحامل (والولد يتبع الأم في الملك والحرية والرق) ولو أبوه شريفا (والتهذيب)
الطلاق لا المقيسد (والاستيلاء والسكابة وولد الأمة من سيدها حر) وولدها من زوجها
ملك ليسدها

باب العبد يعتق بعضه

(من أعتق بعض عبده لم يعتق كله) أى لم يزل ملكه عن كله بل عن ذلك البعض
(وسعى له) أى ليسده (فيما بقى) من قيمته (وهو) مادام يسعى (كالمكاتب) وعندهما
يعتق كله ولا يسعى (وان أعتق نصيبه) من عبده مشترك (فلشريكه أن يحرر
أو يستسعى) العبد في قيمة نصيبه أو يدبر أو يكاتب (والولاء لهما أو يضمن لو) كان
المعتق (موسرا) بأن يكون مالكا قدر قيمة نصيب الآخر يوم الاعتاق سوى ملبوسه
وقوت يومه في الأصح (ويرجع) المعتق (به) أى بما أدى (على العبد والولاء) كله
(له) عند الامام وقال ليس له الاتصافين مع اليسار والسعاية مع الاعسار والولاء
للمعتق في الوجهين ولا يرجع المعتق عليه (ولو شهد كل) من الشريكين (بعق
نصيب صاحبه سعى) العبد (لهما) أى لكل واحد منهما في نصيبه مطلقا ولو موسرين
أو مختلفين الولاء لهما وقال يسعى للعسرين لا للموسرين ولو تخالفا ساراسعى للعسر
لا للموسر والولاء في جميع ذلك موقوف الى أن يتصافيا (وان علق أحدهما عتقه
بفعل فلان غدا) كان دخل زيد الدار غدا فأنت حر (وعكس) الشريك (الآخر)
بأن قال ان لم يدخل (ومضى) الغد (لم يدرك) أدخل أم لا (عتق نصفه وسعى في نصفه)

الآخر (لهما) مطلقا عند الامام والولا لهما (ولو حلف كل واحد) من الرجلين (بعق
عنده) (والسئلة بمجالها) (لم يعقق واحد) منهما اجماعا (ولو ملك ابنه) (أو أخاه) (مع) رجل
(آخر) بأي سبب كان (عقق حظه ولم يعقن) علم الشريك بالقرابة أولا على ان ظاهر
(والشريكه أن يعقق أو يستسعي وان اشترى نصفه أجنبي ثم اشترى) (الاب مابق)
وهو مومر (قله) أي للاجنبي (أن يعقن) (الاب نصف قيمته) (أو يستسعي) (الابن
في نصف قيمته عند الامام وعندهما لا خيار له وضمن الاب نصف قيمته) (وان اشترى
نصف ابنه عن عكك كاه لا يعقن لمائة) شيئا مطلقا ولو مومرا ولو اشتراه من أحد
الشريكين لزمه الضمان للشريك الذي لم يبيع لو مومرا اجماعا (عبد) مشترك
(لومومر) بكسر الراء (دبره واحد) منهم أولا (وحرره آخر ضمن) الشريك الساكت
(المدير) بكسر الباء ثلث قيمته قنا (والمدير) بكسر الباء يعقن (المعقق ثلثه مدبرا) بفتح
الداء (لما ضمن) المدير وهو ثلث قيمته قنا والولا بينهما أن لا ثالثا للمدير وثلثه للمعقق
(ولو قال) رجل (لشريكه هي أم ولدك) وأنكر (الشريك) (تخدمه) أي المنكر (يوما
وتتوقف) بلا خدمة (يوما) ونفقتها في كسبهما والا فلي المنكر (ومالام ولدته تقوم)
وقومها بثلث قيمتها قنة (فلا يعقن أحد الشريكين باعتاقها) بأن ولدت فادعيها
وصارت أم ولدهما فأعتقها أحدهما لم يعقن (له أعبس) ثلاثة (قال لاثنين) منهم في
الصحبة (أحد كما خرج واحد منهما ودخل آخر) وهو الثالث (وكرر) قوله أحد كما
خرج فادام حيا يؤمر بالبيان (و) ان مات بلا بيان عتق ثلاثة أرباع) العبد (الذات
ونصف كل من الآخرين ولو) كان القول (في المرض) وضاق الذات عنهم ولم تجز
الورثة وقيمته سواه (قسم الثلث) بينهم (على هذا) بأن يجعل كل عبد سبعة أسهم
كسهم العتق فيعتق عن ثلثه من سبعة ويسعى في أربعة ويعتق من كل
الآخرين سهمان ويسعى في خمسة فبلغت سهام السعاية أربعة عشر وسهام الوصايا
سبعة لنفاذها من الثلث (والبيع) (ولو فاسدا) (والموت) ولو يقتل العبد نفسه
(والتدبير) (ولو قيدا) (والتحرير) (ولو معلقا والهبة والصدقة والإيصاء والأجارة
والتزويج والعرض على البيع والرهن) (بيان في العتق المبهم) كقوله أحد كما حرق فعل
شيئا عاذ كرتين الآخر (لألوطة) بدون العلوق وعندهما يتعين به جلت أولا وبه
يفق (وهو) أي الوطء (والموت بيان في الطلاق) (البائن المبهم) بأن قال لا امرأتي
أحدا كما بائن فوطئ أحدهما أو ماتت كان بيانا للآخرى (ولو قال) لامتة ان كان
(أول ولد تلدينه ذكرا فانت حرة ولدت ذكرا أو أنثى ولم يدر الأول ذكرا) أي بقي
رقيقا (وعتق نصف الامو) نصف (الانثى) وسعى كل منهما في نصف قيمته (ولو
شهدا) على رجل (انه حر أو أحد عبديه أو) إحدى (أمتيه) بغير عين (لغت) هذه
الشهادة (الأن تكون) الشهادة (في وصية) ومنها التدبير في الصحبة والعتق في المرض
(أو) تكون في (طلاق مبهم) فانهما تقبل ويحبر على البيان اجماعا

باب الحلف بالعتق

أي رجل له مال كثير من
جنس ما تجب فيه الزكاة
أقام عشر سنين لم تجب عليه
فيه زكاة مع أنه لم يحصيل
فيه بحيلة لاسقاطها ولا
كان ضهارا (فالجواب)
أنه رجل أودع ماله عند
رجل لم يعرفه ثم أصابه بعد
عشر سنين فانه لازكاة
عليه فيها بخلاف ما إذا كان
يعرفه ثم نسيه ثم ذكره حيث
تجب عليه الزكاة من العدة
(مسئلة) ان قيل أي
فقير دفع اليه رجل زكاة
ماله فلم تجزه عند أبي حنيفة
خلافا لصاحبيه رضي الله
تعالى عنهم (فالجواب)
أن هذا الفقير صبي وأبوه
غني فقيل عند أبي حنيفة
لا يجوز لانه يستحق النفقة
على أبيه ولانه يلزمه مؤنة
الانفاق وثبت له ولاية على
الاطلاق فأشبهه المملوك
وأما على قولهما فيجوز ذكره
في الحيرة وقال هذا
ليس باختلاف على الحقيقة
(مسئلة) ان قيل أي
رجل اشترى عبد الخدمه
فان فوجبت عليه الزكاة
ولو كان اشتراه للتجارة
سقطت (فالجواب) أن
هذا رجل كان عنده نصاب
حال عليه الحول فان اشترى
به عبد الخدمه فان لا تسقط

عنه ان كاة لانه استعمل
مال الزكاة بغيره فمكان
مستهلكه فلو اشتراه
للتجارة كان مستهدلا مال
الزكاة بغير مال الزكاة فلا
يكون مستهلكا فوجب عليه
الزكاة في الاول لافي الثاني
(مسئلة) ان قيل أي رجل
له نوعان من المال وهما من
أموال الزكاة فحال على
أحدهما الحول فاذا استهلكه
سقطت عنه الزكاة عن
النوع الآخر (فالجواب) ان
هذا رجل له خمس من الابل
السائمة وله أربعون من الغنم
فحال الحول على الابل حتى
وجب فيها شاة ثم استهلك
الابل ثم تم الحول على نصاب
الغنم فلا يجب عليه شيء فيها
لانه لما استهلك الابل وجب
عليه شاة في ذمته فحالا للفقراء
فانتقص نصاب الغنم
بالواحدة فلا يجب عليه
زكاة فيها ولو هلك بنفسه
لا يجب في ذمته شيء فيبقى
نصاب الغنم كاملا فيجب
فيه الزكاة (مسئلة) ان قيل
أي فقير قبض ألف درهم
من زكاة جماعة فنجز بهم
عن زكاة (فالجواب) أن
هؤلاء جماعة دفعوا ألف
درهم من زكاة مالهم الى
شخص يدفعها الى مصر
فدفعها كلها الى رجل واحد

(ومن قال ان دخلت الدار فكل غلوك لي يومئذ عتق ما يملك بعده) أي بعد اليين
سواء كان في ملكه قبل اليين أو تجد ملكه له (به) أي بالدخول ولولا (أو لم يقل
يومئذ لا) يعتق الا الذي ملكه وقت اليين (والملوك لا يتناول الحل) فلا يعتق حمل
جار يمين قال كل غلوك لي ذكروه حر ولو قال (كل غلوك لي أو أملكه) فهو (حر بعد
غدا أو بعد موتي يتناول من ملكه مذكرف فقط) لا من ملكه به يدعيه فيكون من
ملكه في المسئلة الاولى حر اوفي الثانية مدبرا (و) لكن (بعوته عتق) في الثانية (من
ملك بعده) أي بعد اليين (من ثلثه) أي ثلث ماله (أيضا) أي كما يعتق بعد الموت من
كان وقت اليين

باب العتق على جعل

وهو المال (لوح رعبده على مال) صحيح معلوم الجنس والقدر بأن قال له أنت حر على
ألف أو نحو ذلك (قبل) العبد (عتق) والمال دين عليه ولو لم يقبل لا يعتق (ولو علق
عتقه بأدائه) كان أدبت الى كذا فأنت حر (صار مأذونا) له في التجارة لا مكاتباً وبتقيد
أداؤه بالجلس في ان أدبت (وعتق بالخيلة) بحيث لو مديده اليه أخذوه ولو أدى
البعض أجبر على القبول ولا يعتق ما لم يؤد الكل ولو أدى من مال اكتسبه قبل
التعليق عتق ويرجع المولى عليه بمثله ولو من مال اكتسبه بعد التعليق لا يرجع
(وان قال) لعبد (أنت حر بعد موتي بألف) أو على ألف (فالقبول) أي قبول المال
من العبد يعتبر (بعد موته) لا قبله ولكنه لا يعتق الا باعتاق الوارث أو الوصي
أو القاضى عند امتناع الوارث (ولو حره على خدمته سنة فقبل عتق) في الحال
(وخدمه) أي لزمه خدمته سنة (فلومات) العبد أو المولى قبل الخدمة (تجب) عليه
(قيمه) فتؤخذ منه لورثة أو من تركه للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه نأخذ
حارث (ولو قال) رجل لسيد أمته (أعتقها بألف) وعلى ألف (على أن تزوجنيها
ففعّل فأبى) الأمة (ان تزوجه عتقت مجانا) ولا شيء على الأمر (ولو زاد) لفظ (عني
قسم) الألف على قيمتها ومهر مثلها ويجب على الأمر (ما أصاب القيمة فقط) وما
أصاب مهر المثل بطل عنه ولو زوجت نفسها منه فحصة مهر مثلها من الألف مهرها
فيكون لها في الوجهين وما أصاب قيمتها في الاولى هدر وفي الثانية لولاها

باب التدبير

(هو تعليق العتق بطلاق موته) ولو معنى كان متا الى مائة سنة وغلب موته قبلها وهو
الختار وخرج بقيد الاطلاق التدبير التقيد بعوته تعليقه بعوته فانه ليس بتدبير
أصلا بل تعليق بشرط (كأذمت فأنت حر أو أنت حر يوم أموت أو) أنت حر (عن دبر
مني) أو بعد موتي (أو) أنت (مدبرا ودرتلك فلا يباع) المدبر المطلق (ولا يوهب) ولا
يرهن (ولكن يستخدم ويؤجر) الأمة (توطأ وتكسح) أي تزوج جبرا (وعوته
عتق) المدبر كله (من ثلثه) أي من ثلث ماله (وسعى) بحسابه ان لم يخرج من الثلث

أجزاءهم - حيث لم يكن
 الفقير أمرا القابض أن
 يقبض له لانه ثمة وكيل عن
 الدافعين لاعتن النقر ويجاب
 بأنه فقير له عيال لو وزعه
 عليهم أصاب الواحد منهم -
 دون النصاب لان التصدق
 عليه في المعنى تصدق عليه
 وعلى عياله كذا في النهاية
 وغيرها فيصمغ ذلك في فقير
 عليه ديون تبلغ ذلك وقد
 يراد في السؤال الاول وصف
 الفقير بأنه لا عيال له ولا
 دين عليه فيختص بالجواب
 الاول والله أعلم (مسئلة)
 ان قيل أى رجل الافضل
 في حقه أن يسر الزكاة عن
 طائفة من الناس دون
 غيرهم (فالجواب) أن هذا
 رجل أخرز كآماله حتى
 مرض يتصدق سرا من
 ورثته لئلا يعلموا فيقتضوا
 تصرفه في ثلثه كذا في مختصر
 المحيط ونحوه في جامع البزازی
 وابن وهبان نظمها فيمن هو
 ضعيف وعليه من الزكاة
 ما يستغرق ماله ويخاف من
 الوارث أن يسترجع من
 الفقير ما زاد على الثلث
 وعزاها إلى القنية والذي في
 القنية أنه لا يعطيها ولو
 أعطاهان لاورثه أن يرجعوا
 على الفقراء بثلتها قال
 البديع هذا قضاء لادبانية

و (في ثلثه لو) كان المولى (فقيرا) لم يترك غيره وله وارث لم يجزه فلو لم يكن له وارث أو
 كان وأجاز يعق من كله (و) سعي في (كله) أى في قيمته مدبرا (لو) المولى (مدبونا)
 بحيط (وبداع) ويوهب ويرهن المدبر المقيد كما (لوقال) المولى (انمت في مرضي) هذا
 (أوسفرى) هذا أو من مرض كذا (أو) قال انمت (الى عشر سنين أو انت حر بعد
 موت فلان) أو قال ان مات فلان أو مت أو اذامت أنا أو مات فلان (ويعتق) المقيد كما
 يعق المدبر من ثلثه (ان وجد الشرط) لكن في البحر عن المبسوط وغيره ان قوله أنت
 حر بعد موت فلان ليس بتدبير بل تعليق حتى لو مات فلان والمولى حتى عتق من كل
 المال ولو مات المولى أو لا بطل التعليق

باب الاستيلاء

(ولدت أمة من السيد) بأن اعترف به (لم تملك) ولو ولدت من غيره يجوز تملكها اتفاقا
 (وتوطأ أو تستخدم وتؤجر وتزوج) بعد الاستبراء (فان ولدت بعده) أى بعد الولد
 الذى اعترف به (ثبت نسبه) منه (بلا دعوة) مالم ينفعه (بخلاف) الولد (الاول) فانه
 لا يثبت نسبه منه مالم يقر بالنسب (وانتقى) نسب الولد الثاني (بنفيه وعمتت) أم الولد
 (بجوته) ولو حكما كحاقه مرتدا (من كل ماله) اذا كان اقراره بالولد في الصحة أو المرض
 ومعه أو ولد أو كانت حبل والافن الثلث نهر (ولم تسع لغريه) في شئ (ولو أسلمت أم ولد
 النصراني) أو مدبرته قومها عدل (وسعت في قيمتها) أم ولد وهى ثلث قيمتها قننه وهى
 كما كانت لا تعتق حتى تؤدي السعاية وان مات مولاهما اعتقت بلا سعاية (وان
 ولدت بنكاح) ولو فاسدا وقد دخل بها (فلكها) زوجها بشرا أو غيره (فهى أم ولده
 ولو ادعى ولدا أمة مشتركة) بينهما (ثبت نسبه) من المدهى (وهى) كلها (أم ولده ولزمه
 نصف قيمتها) لشر يكه يوم العلق (و) لزمه (نصف عمرها لقيمتها) أى قيمة ولدها
 (وان أدعياءه معانبت نسبه منها) اذا كان العلق في ملكهما الا اذا كان أحدهما
 أب الآخر أو كان مسلما والآخر ذميا فدعوة الأب والمسلم أولى (وهى أم ولدهما وعلى كل
 واحد) من الشريكين (نصف العقر وتقاصا) بماله على الآخر ثم يتقابل الحقان
 فيسقطان بالمقاصة (وورث) الابن (من كل) منهما (ارث ابن) كامل (وورثا منه) أى
 من الابن (ارث أب) واحد فيقسمه ثلثين (ولو ادعى) المولى (ولدا أمة مكاتبه وصدقه
 المكاتب لزمه) أى المدهى (النسب والعقر وقيمة الولد ولم تصر) الامة (أم ولده وان
 كذبه) المكاتب في النسب (لم يثبت النسب) منه ولو ملكه يوما ثبت نسبه منه

كتاب الايمان

(اليمين) شرعا (تقوية) أحاط طرفي الخبر بالقسم به خلفه على) اثبات أمر (ماض) أو
 نفيه حال كونه (كذباً بعد انموس) ومثل الماضي الخالف التقييد بالماضي اتفاقاً أو
 أكثرى (و) خلفه على ماض أو حال كذباً (ظناً لغواو اثم) الخالف (في الاول
 فيستغفرو ويتوب (دون الثاني) و) خلفه (على) أمر (آت) مستقبل (منعقد وفيه

فقد أطلق القاضي جلال

الدين في اماليه أنه يؤديها
سرامن الورثة حتى أنه وقع
في شرح صدر القضاة أن
تصرفه هذا معتبر من الكل
ولي في تصوير ابن وهبان
بحث لطيف أودعته في
شرعي على منظومته وفي
كلامه أنه لا يتخفى من غير
الورثة الا اذا ظن أن الخبر
يصل اليهم (مسئلة) ان قيل
قد تقرر أن الجهر بانحراج
الزكاة أفضل من الاسرار
فأى رجل الافضل في حقه
الاسرار مع أنه ليس بضعيف
يخشى من الورثة النقض
في الثلثين (الجواب) انه
رجل خاف من الظلمة أن
يعلموا كثرة ماله فيأخذوه
أو يأخذوه فامضعوها في
غير أهلها فالسر أفضل
ذكره ابن وهبان في شرحه
لمنظومته ولم يعزها الى أحد
من أئمتنا بل الى بعض
المفسرين (مسئلة) ان قيل
أي رجل قيل له كيف حالك
فقال أنا غني عند أبي حنيفة
لا يحل لي أخذ الصدقة وعند
محمد فقير يحل لي أخذ الصدقة
(الجواب) أنه رجل يملك
دورا وحوانيت يستغلها
وهي تساوي ألوف لكن
غلها لا تكفي قوته وقوت
عيله فعند أبي حنيفة هو
غني لا يحل له أخذ الصدقة

الكفارة) عند الحنث (فقط) لافي الغموس واللغو (ولو) كان الحالف (مكرها أو
ناسيا أو حنث كذلك) أي مكرها أو ناسيا بفعل المحلوف عليه وكذا اذا فعله وهو
مغنى عليه أو مجنون (واليمين) مشروع (بالله والرحمن الرحيم) والحق (وعزته
وجلاله وكبريائه وأقسم وأحلف وأشهد وان لم يقل) في هذه الالفاظ الثلاثة (بالله
ولعمر الله) أي بقاءه (وأي والله) وعهد الله وميثاقه وعلى قدر ونذر الله فان
نوى بلفظ النذر قرينة لزمته والافعلية الكفارة (وان فعل كذا فهو كافر) ونصراني
أو يهودي أو مجوسي أو برى من الاسلام هذا اذا كان في المستقبل ولو في الماضي
لشي قد فعله فهو القموس (لا يعلمه) أي اليمين مشروع بالله لا يعلمه (وغضبه ومخطه
ورحمته والنبي والقرآن والكعبة) ولو تبرأ من النبي أو القرآن أو الكعبة يكون عينا
ولو من المصحف الا اذا تبرأ عما فيه (ولا) (حق الله) واختار في الاختيار أنه يكون
عينا (ولا) بقوله (ان فعلته فعلى غضبه ومخطه أو) ان فعلته (فأنا زان أو سارق أو
شارب خمر أو كل ربا) لعدم التعارف فلو تعورف فظاهر كلامهم أنه يكون عينا
وظاهر كلام الكمال (لا) (وحر وفه) أي القسم (الباه والواو والتاء وقد تضمن) حر وفه
ويكون حالفا كقوله الله لا فعلن كذا ولو قال لله يكون عينا لان معناه الله (وكفارته
نحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين كهما) أي كالتحرير والاطعام الذي مر (في)
كفارة (الظهار أو كسوتهم بما يستر عامة البدن) حتى لا يجوز الاسراويل الباعتبار
قيمة الاطعام (فان عجز عن أحدها) وقت الاداء (صام ثلاثة أيام متتابعة) فلا يجوز
التفريق ولو بعد الرجوع (ولا يكفر) ولو بالمال (قبل الحنث ومن حلف على معصية)
مثل أن لا يصلي أو لا يكلم أباه اليوم (ينبغي) أي يجب (أن يحنث) نفسه (ويكفر)
عن يمينه فلو كانت يمينه مطلقة لا يحنث الا في آخر جزء من حياته فيمضي بالكفارة
اذا مات ويكفر اذا مات المحلوف عليه (ولا كفارة على كافر وان حنث مسلما ومن
حرم مملكه) بأن قال حرمت على ثوب هذا (لم يحرمه) (ان استباحه) أي طلب
أن يكون مباحا له كما كان (كفر) ولو قال (كل حل) أو حلال الله أو حلال المسلمين
(على حرام) فهو واقع (على الطعام والشراب) فيحنث بأكله وشربه وان قل الا أن
ينوى غير ذلك (والفتوى على أنه تبين امرأته بلانية) الطلاق ولو قال حلال الله
على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة وعليه البيان في الاظهر (ومن قدر نذرا
مطلقا) بأن قال لله على صوم شهر مثلا (أو معلقا بشرط) وكان من جنسه واجبا وهو
عبادة مقصودة (وجد) الشرط (وفي به) في الصورتين (ولو وصل بحلفه ان شاء الله)
متصلا (بر) أي لا يكون عينا

باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج والائمان وغير ذلك

الاصل أن الالفاظ المستعملة في اليمين مبنية على العرف (حلف لا يدخل بيتا لا يحنث
بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) للتعاضد (والكنيسة) لليهود (والدهليز والظلة)

وعند محمد فقير يجعل له أخذ
الصدقة من التذنب
(مسئلة) ان قيل أى رجل
ملك ألف درهم وأقامت في
يده عشر سنين فلما مضى
عليها الحول الأول وجبت
عليه زكاة تسعمائة ثم لما
مضى الثاني وجب عليه زكاة
ثمانمائة وكذا في كل سنة
تنقص مائة (فالجواب) أن
هذا رجل أبردار له من
رجل عشر سنين بألف
درهم ومجمله وقبضها المؤجر
ولم يسلم المستأجر الدار بل
هى في يد المؤجر المدة كلها
فلما مضى الحول الأول
انتقضت الاجارة في العشر
لانه استهلك المعقود عليه
وكذا في كل سنة مذكورة
في المحيط والله أعلم (مسئلة)
ان قيل أى رجل ملك نصابا
عند طلوع الشمس فوجبت
فيه الزكاة عند غروبها
(فالجواب) أن ذلك اليوم
الذى أشار اليه في الحديث
في طلوع الدجال انه كسنة
وقد تقدم لها نظائر والله أعلم

كتاب الصوم

(مسئلة) ان قيل أى رجل
أفطر في رمضان عمدا وهو
مقيم صحيح ولم يجب عليه
الكفارة (فالجواب) ان هذا
رجل رأى الهلال وحده
ورد القاضي شهادة فصام
بعض اليوم وأفطر لا كفارة

التي على الباب اذا يصلحها الميتوتة بجر (والصفة) وفي عرف أهل الكوفة فيحنت في
الصفة وهو المذهب (وفي) لا يدخل (دارا) لا يحنت (يدخلها خربة) لا بناء فيها أصلا
(وفي) لا يدخل (هذه الدار يحنت) يدخلها (وان) صارت حجرا أو بنيت دارا أخرى
بعد الانهدام وان جعلت بستانا أو مسجدا أو حماما أو بيتا أو نهرا (فدخله) لا يحنت
ولو قال هذه فقط حنت يدخلها على أى صفة كانت (كهذا البيت) أى كمالا
يحنت لو حلف لا يدخل هذا البيت (فهدم) ثم دخل (وبنى) بيتا (آخر) ثم دخل
(والواقف على السطح) والجدار (داخل) عند المتقدمين وعند المتأخرين لا وهو الظاهر
(و) الواقف (في طاق الباب) أى عتبة بحيث لو أغلق يكون خارجا (لا) يكون
داخلًا فلا يحنت وان كان بعكسه حنت (ودوام اللبس والركوب والسكنى كالانشاء)
فيحنت بكنه ساعة (لادوام الدخول) والخروج والتزويج والتطهير فلا يحنت بالمسكن
والضابط ان ما يتعدى فلدوام حكم الابتداء والافلا ولو حلف (لا يسكن هذه الدار أو
البيت أو المحلة) أى الحارة (نخرج) منها (و) بقى متاعه أو بعضه ولو تدا (وأهله)
فيها (حنت) واعتبر محمد بنقل ما تقوم به السكنى وهو أرفق وعليه الفتوى ولو الى سكة
أو مسجد على الوجه (بخلاف) ما لو حلف لا يسكن هذا (المصر) أو هذه القرية فخرج
بنفسه فإنه لا يحنت ولو حلف (لا يخرج) من المسجد (فأخرج) بمحولا بأمره حنت (و) لو
أخرج بمحولا (برضاء) بأمره (أو) أخرج (مكرها) لا يحنت ولو حلف لا يدخل فادخل
محولا فهو على هذا التفصيل كذا لا يحنت ولو حلف (لا يخرج) من داره (الا الى جنازة
نخرج اليها ثم أتى حاجة) أخرى في الصحيح ولو حلف (لا يخرج) أو لا يذهب الى مكة
فخرج يريدها ثم رجع عنها قصد غيرهما (لا) حنت (اذا جاوز عمران مصر) على
قصدها (وفي) حلفه (لا يأتيناها) أى مكة (لا) يحنت ما لم يدخلها ولو حلف (ليأتينها)
أى فلانا (فلم يأتها حتى مات حنت في آخر حياتها) ولو حلف (ليأتينها) غدا (ان استطاع
فهو استطاعة الصحة) فتنقع على رفع الموانع كمرض أو سلطان (وان نوى) بها (القدرة)
الحقيقية المقارنة للفعل (دين) أى صدق ديانة لا قضاء ولو قال في الحلف على
أمر أنه (لا يخرج) بغیر اذنى أو (الاباذنى) أو بأمرى أو بعلى أو رضائى (شرط لكل
خروج اذن) حتى لو أذن لها مرة فخرجت مرة أخرى بلا اذن حنت (بخلاف) ما لو
قال لا يخرج (الا ان) أذن لك (وحتى) أذن لك فلا يشترط الاذن للمرأة (ولو أرادت
الخروج فقال ان خرجت) فأنت طالق (أو) أرادت (ضرب العبد فقال ان
ضربت) فعبدى حر (تقيد) الحلف (به) أى بذلك الخروج أو الضرب حتى لو مكثت
ساعة ثم خرجت أو ضربت لا يحنت وهذه عين الفور (كاجلس) أى كما يتقيد الحلف
بالفداء المعين فيما اذا قال لرجل اجلس (فتعد عندى فقال) الخاطب (ان تعديت)
فعبدى حر حتى لو ذهب الى منزله فتعدى لم يحنت وان قال ان تعديت اليوم حنت
بمطلق التعدى (ومر كعب عبده مكرهه في الحنف ان نوى ولا دين به) أصلا أو كان دين
اسكن لم يستغرق

باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام

لو (حلف لا يأكل من هذه الخلة) أو الكرم (حنت بشورها) أي ما يخرج منها بلا
صنعة جديدة فيحنت لا باللبس بالعصر المطبوخ وان لم يكن لها شرة تنصرف يمينه الى
ثمها فيحنت لو اشترى به ما كولا أو كاه ولو أكل من عين الخلة لا يحنت (ولو عين
البسر والرب والابن لا يحنت برطبه وشعره وشرازه) وهو الابن الرائب (بخلاف) ما لو
حلف لا يكلم (هذا الصبي أو هذا الشاب أو) لا يأكل (هذا الخمل) وهو ولد الشاة في
السنة الاولى وكله بعد ماشاخ أو أكل بعد ما صار كبشا فانه يحنت ولو حلف (لا يأكل
بصر أكل رطبا) أو لا يأكل عنبافا كل زيبيا (لا يحنت وفي لا يأكل رطبا أو) لا يأكل
بسرا (أو لا يأكل رطبا ولا بسرا حنت بالارتب) بكسر النون لا كاه المحلوف عليه
وزيادة (ولا يحنت بشرا كباسة) أي عنقود (بسر فيها رطب) قليل (في) حلفه
(لا يشترى رطبا) ولو كان اليمين على الاكل يحنت (ولا) يحنت (بسهل) أي بأكله
(في) حلفه (لا يأكل لحما) استحسانا (ولحم الخنزير والانسان والكبد والكرش)
والرثه والطحال (لحم) هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا يكفى البحر وهو
الصحيح (و) لا يحنت بأكل (شحم الظهر في) حلفه لا يأكل شحما خلافا لما يل بشحم
البطن والامعاء اتفاقا ولو كانت يمينه على الشراء والمبيع لم يحنت به اتفاقا في الاصح
(و) لا يحنت (بالية في) حلفه لا يأكل أو لا يشترى (لحما أو شحما أو) لا (بالخبز) والدقيق
والسويق (في) حلفه لا يأكل (هذا البر) وان قضمه حنت (وفي) حلفه لا يأكل من
(هذا الدقيق حنت بخبز) كعصيدة وحلوى در (لا بسفه) في الصحيح وان قصد أكل
الدقيق بعينه لم يحنت بأكل الخبز (والخبز ما اعتاده بلده) حتى لو حلف مصري أو
شامي أنه لا يأكل خبزا انصرف الى البردون القطايف وخبز الارز (والشواهد والطبيع)
يقعان (على اللحم) المشوى والمطبوخ بالما هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبيع
يقع على كل مطبوخ بالما (والرأس ما يباع في مصره) أي مصر الحائلف اعتبارا
بالعرف (والفاكهة التفاح والبطيخ والشمش) والخوخ والاجاص وهو البرقوق
والتين (لا العنب والمان والرطب والقناه والخيار) والعبرة للعرف فيحنت بكل ما بعد
فاكهة عرفا وما لا فلا (والادام ما يصطبغ به) الخبز اذا اختلط به (كالخل والمخ والزيت
واللحم والبيض والخبز) والسهل وقال محمد هو ما يؤكل مع الخبز غالبا وبه يفتى
(والعداء الاكل) المترادف (من الفجر الى الظهر) وفي الحلاصة أول وقته طلوع
الشمس وأهل مصر يسهونه فطورا الى ارتفاع الضحى فينبغي اجراؤه على ما تعارفوا
نهر (والعشاء منه) أي الظهور (الى نصف الليل) قال الاسيبجاني هذا في عرفهم أما
في عرفنا فابتداء وقته بعد صلاة العصر وهو عرف مصر والشام در (والسكور منه) أي
من نصف الليل (الى) طلوع (الفجر) ولو قال (ان لبست أو أكلت أو شربت) أو
نكحت أو اغتسلت فعبدي حر (وفى معيننا) أي خبزنا أو لبننا أو قطنا مثلا (لم يصدق
أصلا) فيحنت بأى شيء أكل أو شرب (ولو زاد) على ان لبست (ثوبا أو) ان أكلت

عليه (مسئلة) ان قيل أي
رجل حر مسلم بالغ صحيح مقيم
أكل نهارا عدا في رمضان
فلم يحجب عليه القضاء ولا
الكفارة (فالجواب) انه
رجل أكل فرخ الجباري
وهو يسمى نهارا في ليل
رمضان وأصل هذا السؤال
في المقامات الحرير يذكره
اتباعا لمن تقدم في ذكره
(مسئلة) ان قيل أي رجل
أكل في رمضان ليل فحجب
عليه القضاء والكفارة
(فالجواب) انه رجل أكل
فرخ النعام نهارا وهو يسمى
ليلا ولو كان متعمدا الاعتذر
له أو لا أو آخر والله الموفق
(مسئلة) ان قيل أي رجل
متصف بما تقدم نوى الصوم
من الليل في رمضان ويقع
صومه ما في ذلك اليوم نفلا
(فالجواب) انه بلغ بعد
طلوع الفجر فان صوم ذلك
اليوم يكون نفلا (مسئلة)
ان قيل أي رجل صائم ابتلع
ريق نفسه في رمضان
وتجب عليه الكفارة مع القضاء
(فالجواب) انه ابتلع ريقا
حبيسه فهو قذر مس-تغذر
عنده فيجب عليه الكفارة
على الصحيح من القولين وقد
عزناه في شرحنا للنظومة
الوهبانية (مسئلة) ان قيل
أي رجل أصبح صائما ثم أفطر
متعمدا ولا قضاء عليه ولا

كفارة (فالجواب) أن هذا رجل نوى قضاء رمضان ثم تبين أنه لا قضاء عليه فأفطر (مسئلة) ان قيل أي رجل وامرأته يهيئان مقيمين جامعهما في رمضان نهارا من غير اكراه وتجب الكفارة عليها لعلية (فالجواب) أنها علمت بطولوع الفجر وكنتمه حتى جامعها وهو لا يعلم تجب الكفارة عليها لا عليه وقد يقلب التصوير المذكور فيقال أنه وجب عليه الكفارة دونها بعكس الصورة الاولى (مسئلة) ان قيل أي رجل وامرأته بالصفة المذكورة في الصورة السابقة فعلا ماذا كرفيها ولا كفارة على واحد منهما (فالجواب) أنهما مضافي ذلك اليوم بعد الجماع العمد فلا كفارة على واحد منهما على الاصح (مسئلة) رجل قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره فكيف يصنع (فالجواب) انه يصوم الخامس عشر والسادس عشر (مسئلة) ان قيل أي رجل أكل شيئا من غير جنس مايا كله الآدمي فوجب عليه القضاء والكفارة (فالجواب) ينبغي أن يكون رجل أكل الطين الارمني لأنه يؤكل على سبيل الدواء

(طعاما أو) ان شربت (شرابا دين) اذا قال عنيت شيئا دون شيء حلف (لا يشرب من دجلة) فيمينه (على الكرم) أي تناول الماء منه بالغم فلا يحنث اذا شرب بانه (بخلاف من ماء دجلة) فانه يحنث بأى وجهه شرب اتصافا ولو قال (ان لم أشرب ماء هذا الكور اليوم فكذا) أي فامرأتي طالق مثلا (ولاما فيه أو كان) فيه ماء (فصب) قبل الليل (أو أطلق) يمينه عن الوقت (ولاما فيه لا يحنث) سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء أو لا في الاصح لعدم امكان البر (وان كان) الماء فيه فيم اذا أطلق (فصب حنث) اتفاقا لان عقاد اليمين وفوت البر بالاراقة (حلف ليصعدن السماء أو ليقلعن هذا الحجر ذهبا) انعقدت يمينه (حنث بالحال) ولو حلف (لا يكلمه) أي فلانا (فناداه وهو نائم فاقطعه) بنسبائه فلو لم يوقظه لم يحنث وهو المختار (أو) حلف لا يكلمه (الا باذنه فاذن له) ولم يعلم باذنه (وكله) بحيث يسمع (حنث) في صورتين (لا يكلمه شهر فهو) ينعقد (من حين حلف) ولو عرفه فعلى باقيه حلف (لا يتكلم فقر القرآن وسبح) أو هلل (لم يحنث) ولو خارج الصلاة وعليه الفتوى ولو قال لعبد (يوم أكلهم فلانا) فانت حر ينعقد (على الجديدين) أي الليل والنهار حتى لو كلمه ليلا أو نهارا حنث (فان عني) بقوله يوم أكله (النهار خاصة صدق) ديانة وقضاء (و) لو قال لعبد (ليلة أكله) فانت حر ينعقد (على الليل) وحده ما لا ينوبه مطلق الوقت حموى ولو قال (ان كلمته الا ان يقدم زيد أو حتى) يقدم زيد (والا ان ياذن أو حتى) ياذن (فكذا) أي فعبدى حرم مثلا (فكلم قبل قدمه) في الاولى (أو قبل) اذنه في الثانية (حنث وبعدهما) أي بعد القدوم والاذن (لا يحنث) وان مات زيد قبل القدوم والاذن (سقط) الحلف خلافا لابي يوسف ولو حلف (لا يأكل طعام فلان أو لا يدخل داره أو لا يلبس ثوبه أو لا يركب دابته أو لا يكلم عبده) ينظر (ان أشار) الى المضاف في جميع الصور بان قال طعام فلان هذا (و زال ملكه) أي ملك فلان عن هذه الاشياء بان باعها (وفعل) الخالف المحلوف عليه (لا يحنث) خلافا لمحمد (كما لا يحنث) في التجدد من هذه الاشياء اجماعا (وان لم يشر) الى المضاف وأضاف الى فلان هذه الاشياء (لا يحنث) ان فعل المحلوف عليه (بعد الزوال) أي زوال ملك فلان عن هذه الاشياء (وحنث بالتجدد) سواء كان دارا أو غيرها (وفي الصديق والزوجة في المشار) اليه (حنث بعد الزوال) أي زوال الصداقة والزوجة اجماعا (وفي غير المشار) اليه (لا يحنث) خلافا لمحمد (وحنث بالتجدد) من صديق أو زوجة خلافا لمحمد ولو حلف (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) مثلا (فباعه وكنه حنث) اجماعا وان كلم المنشق لا يحنث (الزمان والحين) ومنكرهما ستة أشهر (من حين حلفه) لانه الوسط وان نوى شيئا فيه ما فكل نوى (والدهر والابد العمر) حتى لو حلف لا يكلمه الدهر أو الابد فهو على العمر (ودهر يحمل) قال الامام لا أدري وقالاه ستة أشهر وبه يفتي (والايام وأيام كثيرة والشهور) والدهور والجمع والازمنة (والسنون عشرة) من كل نوع (ومنكرها ثلاثة) حتى لو حلف لا يكلمه أياما فهو على ثلاثة أيام وهكذا

وان كل غير ذلك يجب عليه القضاء دون الكفارة (مسئلة) ان قيل أى رجل صحيح مقيم عاقل بالغ أكل في رمضان ثم ارأى متعمدا ولا يجب عليه الكفارة (فالجواب) أنه رجل أكل في أول النهار ثم مرض في آخره فعليه القضاء دون الكفارة لان المرض من فعل الله لا اختيار له فيه فوجده في آخره أوجب شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة (مسئلة) ان قيل أى رجل صحيح عاقل بالغ مقيم أفطرق رمضان متعمدا ولم يرض في يومه ذلك ولا سافر فيه يجب عليه القضاء دون الكفارة (فالجواب) انه رجل لم ينو الصوم فلا تجب عليه الكفارة ويحجب أيضا بأنه غاز مقيم في ثغر علم يقينا وقوع القتال فأكل ليتقوى فلا كفارة عليه اذا لم يقع القتال في ذلك اليوم (مسئلة) ان قيل أى رجل مسلم عاقل بالغ مقيم صحيح ترك صوم رمضان كله ولا قضاء عليه ولا كفارة (فالجواب) أنه حربي أسلم في دار الحرب وترك صوم رمضان ثم أتى الى دار الاسلام وادعى الجهل بفرضيته فانه لا قضاء عليه ولا كفارة من روضة العلماء (مسئلة) ان

باب اليمين في الطلاق والعتاق

الاصل فيه ان الولد المبت ولد في حق غيره لا في حق نفسه فلو قال لامرأته أو أمته (ان ولدت ولدا) فانت كذا أى طالق أو حرة (حنث باليمين بخلاف) قوله لا لامة ان ولدت ولدا (فهو حر فولدت) ولدا (ميتا) لا يحنث ولكن يبقى اليمين وقال لا يحنث وانخلت بلا جزاء (فلو ولدت آخر بعد حيا عتق الحى) وحده خلا فالهما ولو قال (أول عبد أملكه فهو حر فملك عبدا) واحدا (عتق ولو ملك عبد من) معا (ثم) ملك عبدا (آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد) لفظ (وحده عتق الثالث ولو قال آخر عبد أملكه فهو حر فملك عبدا ومات) المولى (لم يعتق فان اشترى عبدا ثم) عبد آخر (فان) المولى (عتق) العبد (الآخر مذ ملك) حتى اعتبر من جميع المال لو اشتراه في صحته ولو قال (كل عبد بشرى بكذا) أى بمعى (حى مثلا) فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول فقط (وان بشره ومعا عتقوا وصح شراؤه) وكذا كل ذى رحم محرم للكفارة لا شراؤه من حلف بعته للكفارة لعدم المقارنة (و) لا شراؤه (أم ولده) للكفارة بان قال لامة رجل استتولها بالنكاح ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يميني مثلا فاشترها فان عتق ولم تجز عن الكفارة ولو قال (ان تسربت أمة فهى حرة صح) هذا الخلف (لو) الامة (في ملكه) وقت اليمين فتعتق بعد التسرى (والالا) يصح حتى لو اشترى أمة بعده فتسراها لم تعتق ولو قال (كل عموك لى) فهو (حر عتق عبيده وأمهات أولاده ومدروره لا مكاتبه) ولا معتق البعض الا أن ينويهما ولو قال لنسوته (هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين) فله أن يبين الطلاق في أيتهن ماشاء (وكذا العتق والاقرار)

باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها

كالشئ واللبس والجلوس الاصل ان كل فعل ترجع حقوقه الى المباشرة لا يحنث الخالف بمباشرة المأمور ولا يحنث ثم ما يحنث الخالف فيه (بالمباشرة لا بالامر) اذا كان ممن يباشر بنفسه (البيع) ومنه الهبة بعوض (والشراء) ومنه السلم والاقالة (والاجارة والاستعجار والصلح عن مال) عن الاقرار (والقسمة والخصومة وضرب الولد الكبير وان كان الخالف ممن لا يباشر هذه العقود بنفسه يحنث بالتفويض أيضا وان كان يباشر تارة ويفوض أخرى يعتبر الغالب (وما يحنث بهما) أى بالمباشرة والامر (النكاح) لا الانكاح (والطلاق والخلع والعتق) سواء كان عمال أولا (والكفارة والصلح عن دم عد) أو عن مال عن انكار أو سكوت (والهبة) بلا عوض (والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد) والامة وولده الصغير (والزيج والبناء والحياطة والاياداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل) ونحو ذلك حتى لو حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو نحوهما فوكل بذلك ففعل الوكيل حنث (ودخول الام على) ما يملك بالعقد كالبيع والشراء والاجارة والصياغة والحياطة والبناء كان بعتك ثوبا أو اشترى ثوبا عبدا أو نحو ذلك

فيل أي انسان مكلف فقد
 أن يصوم يوماً بآتيه فيه الامر
 الفلاني وعين امرأه ووجد
 ذلك الامر في يوم ولا يجب
 عليه الصوم وليس اليوم
 المذكور من رمضان ولا يوم
 عيد ولا تشريق (فالجواب)
 ان الانسان المذكور امرأة
 نذرت أن تصوم يوم يأتيها
 حيضها فانه لا يجب عليها
 الصوم لانها أضافت الصوم
 الى يوم لا يقبله فلا يصح النذر
 (مسئلة) رجل قال لله علي
 أن أصوم السبت سبعة أيام
 أو قال أن أصوم السبت
 ثمانية أيام ماذا يجب عليه
 (فالجواب) أنه يجب عليه
 في الصورة الاولى صيام
 سبعة أسبوت وفي الثانية
 صوم سبتين لان السبت في
 سبعة أيام لا يتكرر فحمل
 كلامه على عدد الاسبات
 بخلاف الثانية فان السبت
 فيها يتكرر فيلزمه صوم
 سبتين الى الخمسة عشر ومنها
 يلزمه ثلاثة أسبوت وهلم جرا
 والمسئلة في الفتاوى
 الظهيرية (مسئلة) ان قيل
 أي رجل قال ولدني في
 رمضان عند أبي حنيفة وفي
 مشوال عند أبي يوسف
 (فالجواب) أن هذا رجل
 ولدني آخر يوم من رمضان
 وقد رأى الهلال بالنهار قبل
 الزوال فعند أبي حنيفة
 رحمه الله منه يكون ذلك

(لاختصاص الفعل) كالبيع (بالخوف عليه بان كان) الفعل (بأمره) أي بأمر
 الخوف عليه سواء (كان) العين (ملكه أولاً) حتى لو درس الخوف عليه ثوبه في
 ثياب الخائف فباعه ولم يعلم لم يحنث (و) دخول اللام (على) ما لا يملك بالعقد كالإدخول
 بان قالت ان دخلت لك داراً (والضرب والاكل والشرب) والمس (والعين كان بعث ثوباً
 لك لا اختصاصها به) أي اختصاص العين بالخوف عليه (بان كان ملكه) سواء (أمره
 أولاً) علم بذلك أولاً حتى لو باع ثوباً هو ملك الخوف عليه يحنث وان كان بلا أمره
 (وان نوى غيره صدق فيه ما عليه) لاله أي لو نوى بقوله بعث لك ثوباً بعث ثوباً لك أو
 بقوله بعث ثوباً لك بعث لك ثوباً صدق ديانة فيهما وقضاه فيما فيه تغليظ لا في ما فيه
 تخفيف ولو قال (ان بعته أو ابتعته) أي اشتريته (فهو حر ففقد بالخيار) لنفسه (حنث)
 لوجود الشرط وبالخيار لغيره لا وان أجز بعد ذلك (وكذا) يحنث (با) البيع والشراء
 الفاسد (كذا) (الموقوف) أي يحنث بالبيع والشراء الموقوفين بان اشتراه من
 فضولى وهو عالم به أو باع عبده المهرن بدون اذن المهرن (لا بالباطل) بان باعه
 بالبيته أو اشتراه ولو قال (ان لم أبيع) هذا الرقيق (فكذا) أي امرأتى طالق مثلاً
 (فأعتق أودبر) تدبره طلقاً أو استتولدا لامة (حنث) ولو (قالت) المرأة زوجها
 (تزوجت على) فلانة (فقال كل امرأة طالق طالقت الحلفة) للحال وعن أبي يوسف
 انها لا تطلق وهو الاصح المقتضى به ولو قال (على المشى الى بيت الله أو الى الكعبة حج أو
 اعتمر) لزم (وما) ماشياً من بيته على الراح (فان ركب) ولو في أكثر الطريق (أراق دماً)
 ولو في بعضه يتصدق بقدره من قيمة الشاة بخلاف ما لو قال على (الخروج أو الذهاب
 الى بيت الله تعالى) (أو) على (المشي الى الحرم أو) الى (الصفا والمروة) أو الى المسجد
 الحرام فانه لا يلزمه شيء لعدم العرف قال (عبده حران لم يبيع العام فشهد ابخره
 بالكوفة) العام وهو يقول حججت لم يبعث (عبده وقال محمد يعتق ورجحه الكمال
 وحنث في) حلفه (لا يصوم ساعة) في وقته ان كان (بنية) في الاصح (و) حنث (في)
 حلفه لا يصوم (صوماً أو يوماً بيوم) حنث (في) حلفه (لا يصلي ركعة) تأمة بان قيدها
 بسجدة وحنث (في) حلفه لا يصلي (صلاة بشفع) ولو قال (ان لبست من غزلك فهو هدى
 فلان) الحالف (قطناً) بعده (فغزلته ونسج) ثوباً (ولبس فهو هدى) عند الامام وله
 التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرط ما ملكه يوم حلف وبه يفتى في ديارنا بقوله في الديار
 الرومية (در) لبس خاتم ذهب أو عقد أو لؤلؤ أو زبرجد أو زمرد أو غير مرصع (لبس حلى)
 حتى لو حلف لا يلبس حلياً يحنث بلبس خاتم ذهب أو تقا أو بلبس لؤلؤ أو عندهما وبه يفتى
 (لا) لبس (خاتم فضة) الا اذا كان مصصوغاً على هيئة خاتم النساء بان كان له فص ولو
 حلف (لا يجلس على الارض) يجلس على بساط أو حصير أو خلع ثوبه فبسطه وجلس
 عليه (أو) حلف (لا ينام على هذا الفراش) جعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه (أي على
 الفراش الذي فوقه) (أو) حلف (لا يجلس على سرير) معين فجعل (فوقه) مريراً آخر
 لا يحنث في جميع الصور الثلاثة (ولو جعل على الفراش قرام) بالكمسرى

من رمضان ولا يحل لهم
الافطار وعند أبي يوسف
رحمه الله يكون ذلك اليوم
من سؤال ويجب عليهم
الافطار (مسئلة) ان قيل
أي رجل نوى صوم رمضان
قبل الزوال ويجوز ذلك ولو
أفطر فعليه القضاء لا الكفارة
(فالجواب) أنه رجل ارتد
والعياذ بالله تعالى في أول
يوم من رمضان ثم أسلم ونوى
قبل الزوال ذكره في
البرازية وفي المحيط على أبي
يوسف إذا أسلم قبل الزوال
ونوى الصوم ويجزيه وإن لم
ينوفعه القضاء (مسئلة)
ان قيل أي رجل مسلم نوى
صوم التطوع قبل الزوال
فلم يصح والحال أنه لم يقع
منه فطر (فالجواب) أنه
كافر أسلم قبل الزوال ولم
يقع منه مفطر فصام تطوعاً
لا يصح صومه في ظاهر
الرواية ويصح في رواية
النوادر كذا في مختصر
المحيط

كتاب الحج

(مسئلة) ان قيل أي قارن
فصل ما يفعله القارن وهو
آفاق بالغ حر ولم يجب عليه
دم وقد نظمه ابن العزمن
بحر الرمل فقال
ما تقول السادة الاعلام في
قارن أسس عليه ذبح دم
وهو حر قد أتى في فرضه
بالذي يفعله القارن ثم

ملاحة (أو) جعل (على السرير بساط أو حصر حنث) لأنه يعد نائماً وجالساً عليهم
عرفاً بخلاف مامر

باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك

الأصل ان ما يشارك الميت فيه الحى فاليمين واقعة على الحالين وما اختص به الحى
وهو كل فعل يلذ ويؤلم ويغمر ويسر يتقيد بالحياة فعلى هذا لو قال (ان ضربت بك أو
كسوتك أو كملتك أو دخلت عليك) أو قال لا مرأته ان وطئتك أو قبلتك فكذا (تقيد
بالحياة) حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحنث (بخلاف الغسل والحل والممس)
فإنها لا تقيد بالحياة حتى لو فعل بعد الموت يحنث ولو حلف (لا يضرب امرأته فذ
شعرها) أو تنقه (أو خنقها أو عضها) أو أوجها هو ضرب باليد أو بالسكين أو قرضها
ولو عازا خذ لا فالما صححه في الخلاصة (حنث) ويشترط القصد في الضرب على
الظاهر كالأبلا م وبه يفتى ولو قال (ان لم أقتل فلان فكذا هو) أي فلان (ميت ان
علم) الحالف (به) أي بعونه (حنث والا لا) يحنث خلافاً لأبي يوسف (مادون الشهر
قريب وهو) أي الشهر (وما فوقه) ولو ألى الموت (بعيد) فيعتبر ذلك في حلفه ليقضين
دينه أو لا يكلمه الى بعيد أو الى قريب ولو حلف (ليقضين دينه اليوم قضاءه) ثم وجد
المال (زيفاً) وهى المغشوشة قليلاً (أو نهر جنة) وهى ماء أكثره غش (أو مستحقة)
للغير (بر) في يمينه (ولو) قضاء (رصاصاً أو ستوقه) وهى ما حشوها نحاس (لا) يبر
(والبيع) الصحيح (به) أي بالدين (قضاء) للدين (لا الهبة) حتى لو حلف ليقضين دينه
اليوم فهو هبة الدائن الدين لا يكون قضاء فيحنث ولو حلف (لا يقبض دينه درهم مادون
درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله متفرقاً) بتفريق اختيارى بان يقبض
بعضه في أول النهار وبعضه في آخره (لا بتفريق ضرورى) بأن قبض دينه في مرتين
أو أكثر ولم يتشاغل بينهما إلا بعمل الوزن ولو قال (ان كان لى مائة درهم) أو غير أو
سوى مائة درهم (فكذا لم يحنث بملكها) بتمامها (أو بعضها) ولو حلف (لا يفعل
كذا تركه أبداً) ولو حلف (لا يفعل به) في يمينه (عبرة ولو حلف وال ليعلمه) أي
الحلف الوالى (بكل داعر) أي مفسد يعرفه في بلده (تقيد) الحلف (بقيام ولايته)
ويزول بالموت أو العزل في ظاهر الرواية ومن حلف أن يهب عبده (يبر بالهبة بلا
قبول) من الموهوب له وكذا لو حلف أن لا يهب وعلى هذا العارية والصدقة والاقرار
والوصية (بخلاف البيع) ونحوه حيث لا يبر بالقبول ولو حلف (لا يشمر يماناً لا يحنث
بشم وردو ياحمين) والمعول عليه العرف فقم (والبنفسج والورد) يقعان (على الورق)
في عرفنا الأعلى الدهن فلو حلف لا يشتري بنفسجاً أو ورداً حنث بورقهما ولو (حلف
لا يتزوج فزوجه فضولى وأجاز القول حنث وبالفعل) كبعت مهرها أو بعضه ومن
الفعل الكتابة در (لا) يحنث في الصحيح (وداره بالملك والأجارة) والاعارة حتى لو حلف
لا يدخل دار فلان فدخل داراً مسكونة بملك أو بأجارة أو أعارته يحنث ولو (حلف

بأنه لا مال له وله دين على مقلس) بالتشديد أي محكوم بإفلاسه (أو ملى) أي غنى (لم
يحنت) ولو حلف لا يدخل فلان داره وبالتهنى بالقول ان لم يملك منعه والا

﴿كتاب الحدود﴾

(الحد) شرعا (عقوبة مقدرة) خرج التعزير اعدم تقديره تحب (لله تعالى) خرج
القصاص لانه حق العباد (والزنا طاعة) مكلف ناطق طائع ولو ذميا في دارنا (في قبل)
مستهاة ولو ماضيا (خال عن ملك) عين ونكاح (و) عن (شبهته) خرج وطه أمة أبويه
وزوجة أبيه ومعتدة الثلاث ان ظن حلهن (ويثبت الزنا عند الحاكم) (بشهادة
أربعة) رجال في مجلس واحد فلو متفرقين حدوا (بالزنا بالوطه) والجماع فيسألهم
الامام) أو القاضي بعد شهادتهم (عن ماهيته) أي عن ذاته وهو الايلاج عيني
(وكيفيته ومكانه وزمانه والمزنية) لجواز كونه مكرها أو بدار الحرب أو في صباه أو بامة
ابنه فسيستقصي القاضي احتمالا للدره (فان بينوه) أي المذكور (وقالوا ربنا
وطنها) في الفرج (كالميل في المسكلة وعدلوا امرأ جهر احكم) الامام (به) وجوبا
ولا يكتفى بظاهر العدالة (و) يثبت الزنا أيضا (باقراره) أي الزاني (أربعا) أي أربع
مرات (في مجالسه) أي الاربعة كلما أقرده القاضي حتى يغيب عن بصره ثم يحجى
ويقر (وسأله) بعدما أقر أربع مرات عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه والمزنية في
الاصح (كما مر فان بينه) كما يحق (حده فان رجع) المقر (عن اقراره قبل الحد أو في
وسطه خلى سبيله) وتركه ولم يحد أو لم يتم (ونب) للامام (تلقينه بلعلقت قبلت أو
لمست أو وطئت بشبهة) أو تزوجتها (فان كان) من ثبت عليه الزنا (محضار جمه)
بالخجارة (في فضاء) أي مكان واسع (حتى يموت) فلو قتله شخص أوقف عينه بعد القضاء
به فهو درينبغي أن يعذر ولو قبله يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ (يبدأ
الشهود به) أي بالزجم ولو بمحصاة صغيرة لا لعذر كرض (فان أنوا) كلهم أو بعضهم
أو ظابوا أو ماتوا أو مات بعضهم أو صار أعمى أو أخرس أو أرتد أو قذف الحد (سقط) الزجم
(ثم يبدأ) الامام ان حضر (ثم الناس) ويصطفون كصوف الضلالت زجمه كلما
زجم قوم نخو أو زجم آخرون (ويبدأ الامام به لو) كان (مقرا ثم الناس) ويفسّل
ويكفن ويصلى عليه (ولو) كان (غير محصن جلده مائة) ان كان حرا سواء كان
رجلا أو امرأة (ونصف) المائة (للعبد بسوط لا ثمرة) أي لا عقدة (له) (جلدا) (متوسطا)
بين المبرح المولم وغير المولم (وتزج) عنه (ثيابه) الا الأزار (وفرق) الضرب (على بدنه
الآرأسه وفرجه ووجهه) قيل وصدره وبطنه (ويضرب الرجل قائما في الحدود)
كلها والتعزير (غير محدود) أي ملقى على الارض فانه لا يجوز وكذا لا يحد السوط
(ولا يزج) عنها (ثيابها) الا الغرو والحشوي وتضرب جالسة ويجفر لها في الزجم) الى
الصدر (لاله) ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان كان مقرا لا يتبع حتى يموت (ولا
يحد) المولى (عبده) او امته. (بلا اذن امامه) واحصان الزجم الحرية والتكليف

(فالجواب) انه رجل أحرر
بالج والعمره معان الميعات
قبل أشهر الحج ثم فعل بقية
الافعال في أشهر الحج فهو
قارن لكن لادم عليه كذا
في النهاية من المحيط وقد
نظمت الجواب فقلت مستعينا
بالمالك الوهاب
ذاك قد أحرّم من ميعاته
قارنا من قبل وقت الحج
يأتى بياق فعله الا اذا
أشهر الحج استهلت وهو ثم
(مسئلة) ان قيل أي فقير
يلزمه ان يستقرض ويجمع
وأي غنى لا يلزمه الحج
(فالجواب) ان هذا فقير
ملك ما يجب الحج عليه معه
ولم يجمع يلزمه القضاء
والغنى الذي لا يلزمه الحج
غنى قام عنده خوف
الطريق أو عذو آخر
(مسئلة) ان قيل أي محرم
اصطاد صيدا وأرسله ولم
يؤذمه ويلزمه الجزاء (فالجواب)
انه اصطاد في الحرم وأخرجه
الى الحقل وأرسله فلزمه
الجزاء (مسئلة) ان قيل أي
حاج اعتمر في غير الايام التي
تكره فيها العمرة فوجب
عليه دم جبر (فالجواب)
انه قتم السعي على الطواف
والترتيب شرطي في أفعال
العمرة فعليه دم جبر
والطواف والسعي ثانيا
وهذا بخلاف ما لو كان قارنا

أو مقر دبالج فإنه لا يلزمه ذلك

لان الترتيب انما يشترط في
العمرة وقد أجاب ابن العز
عن هذا في تهذيبه بأنه
رجل لبس العمامة وهي
العمامة قلت العمارة بالفخ
كل شيء جعلته على رأسك
من عمامة أو قلنسوة وتاج
أو غيره ذلك قاله أبو عبيد
(مسئلة) ان قيل أى آفاق
جاوز الميقات من غير احرام
ثم احرم ولا يلزمه شيء
(فالجواب) انه الذي يريد
النسيان ولا يريد دخول
مكة (مسئلة) ان قيل أى
رجل آفاق يريد الجواز
الميقات بغير احرام ولا يجب
عليه شيء (فالجواب) انه
رجل له ميقاتان احرمان
الثاني دون الأول (مسئلة)
ان قيل أى محرم جنى
جناية واحدة وعليه غرمان
(فالجواب) انه قارن قتل
صيد (مسئلة) ان قيل أى
محرم جنى ما في موضع واحد
فيضمن احدهما دون الآخر
(فالجواب) ان هذه شجرة
في الحبل اصلها واغصانها
في الحرم وعلى الغصن صيد
فقتل أحدهما الصيد وقطع
الآخر الغصن ضمن القاتل
لا القاطع (مسئلة) ان قيل
اى رجل اخذ صيد في الحرم
ولا يجب عليه شيء (الجواب)
ان هذا رجل أرسل كلبه
في الحبل على صيد فعدا

والاسلام والوطء بنكاح صحيح) فلا يرجم رقيق وصي ومجنون وكافر وواطيء بنكاح
فاسد او شبهة (وهما بصفة الاحصان) المذكورة وقت الوطء فاخصان كل منهما
شرط لصيرورة الآخر به محصنا وبقي شرط آخر وهو ان لا يبطل احصانهما بالارتداد
فان ارتد أحدهما أسلم الا يعود الا بالدخول بعده ولا يشترط بقاء النكاح لبقاء الاحصان
فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجردا وزنى رجم (ولا يجب مع بين جلدور جم) في
المحصن (و) لابن (جلدوني) في غـير المحصن (ولو غـرب) الامام (بإيرى صح)
سياسة وكذا كل جناية وتعزير حموى (و) اذ انى (المريض) وحده الى جم (و) رجم
(و) اذ انى (و) كان حده الجلد (لا يجلد حتى يبرأ) اذ انت (الحامل) ولو من زنا
(لا تحم حتى تلد وتخرج من نفاسها لو كان حدها الجلد) وان كان حدها الرجم ترجم
بعد الولادة في الحال الا اذا لم يكن للولد من ير بيه حتى يستغنى

باب الوطء الذى يوجب الحد والذى لا يوجبه

(لا حد بشبهة المحل وان ظن) الواطيء أو علم (حرمته) أى حرمة المحل (كوطء أمة ولده
وولد ولده) وان سفل ولو ولده حيا (و) وطء (معتدة الكليات) وان نوى بها فلا ثا
(و) لا حد (بشبهة الفحل) ان ظن حله (كعتدة الثلاث) أى كوطئها وان قال علمت انها
تحرم بحد (و) كوطء (أمة أبيه و) أمة (سعيده والنسب يثبت) بالدعوة (في) الشبهة
(الاولى فقط) أى لا في الثانية وان ادعاه (و) حد بوطء أمة أخيه وعمه) وسائر محارمه
سوى الاولاد (وان ظن حله و) حد بوطء (امرأة وجدها على فراشه) وان قال
حسبته امرأتى ولو أعمى الا اذا دعاه فأجابته أجنبية فائتة انازو جئت وأنا فلانة
بامر زوجه در (لا) يحد بوطء (أجنبية تزفت) أى بعثت اليه (وقيل هى زوجتك
(و) لكن (عليه المهر) أى مهر المثل وعليها العدة (و) لا يحد (بمحرم) نسبا أو رضاعا أو
صهرية (نكحها) عند الامام مطلقا وقالان علم بالحرمه حد واختلف الافتاء (و) لا
يحد بوطء (أجنبية في غير القبل و) لا يحد (بلواطه) وقالان افعل في الاجانب حد وان
في أمته أو عبده أو زوجه فلا حد اجماعا بل يعزّر (و) لا يحد بوطء (بهيمة و) لا يحد
برتاني دار حرب أو بغيري) اذا خرج الينا (و) لا حد (برتا حربي) مستأمن (بذمية) أو
مسلمة (في حقه) أى الحربي وحدت الذمية أو المسلمة وعند محمد لا يحدان وقال أبو
يوسف يحدان (و) لا يحد (برتا صبي ومجنون بكلفة) طوعته (بخلاف عكسه) أى لو زنا
عاقلا بالغ بمجنونة أو صبية بجامع مثلها حد الرجل خاصة اجماعا (و) لا حد (برتا
بمستأجرة) ليزنى بها الحق وجوب الحد كالاستأجرة للخدمة فمق (و) حد بالزنا (بإكرام
(و) لا يحد (باقرار) من أحدهما (ان أنكر الآخر) وان صدقه يحد المقر (ومن زنا بأمة
فقتلها) بالزنا (لزمه الحد والقيمة) ولو أذهب عينها لزمته قيمتها وسقط الحد ولو زنا بجمرة
فقتلها حد ولزمته الدية (والخليفة) أى السلطان اذا قتل انسانا بغير حق أو أتلف
مال انسان (يتوخذ بالقصاص وبالإموال) ويستوفى ذلك من ماله وان احتاج من

الكلب وراه حتى أخذه
في الحرم لاشئ عليه لأن
دخول الكلب الحرم غير
مضاف إلى فعله فلا تكون
جناية لأنه انما أرسله في
الحل (مسئلة) ان قيل اى
رجل أوصى بألف لرجل
وألف للمساكين وألف
للبيع عنه والثلث ألفان
كيف يكون الحال
(فالجواب) انه يقسم بينهم
اثلاثا ثم ينظر إلى حصة
المساكين فيضاف إلى البيع
حتى يكمل الألف وما بقي
فهو للمساكين لأن البيع
فريضة والتصدق على
المساكين تطوع وقد
اوسعت الكلام فيها في
شرح الوهبانية (مسئلة)
ان قيل اى رجلين قطع
أحدهما غصن شجرة وقتل
الآخر طيرا على ذلك الغصن
فحبس الجزاء على القاطع
دون القاتل (فالجواب)
ان هذه شجرة أصلاها في
الحرم وأغصانها خارج
الحرم والأغصان تبع
للأصل والطير ليس يتبع
بل هو أصل بنفسه فيعتبر
مكانه وهو الحل فلا يجب شئ
بخلاف الغصن لأنه تبع
للأصل وهو في الحرم فيجب
الجزاء بقطعه وهي عكس
المسئلة السابقة والله اعلم

له الحق إلى المنعة فالمسلمون منعته وان قذف أو شرب خرا ونحوه (لا يؤخذ) (بالحد)

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(شهدوا) بسبب (حد) كسرة أو زنا أو شرب (مقدم) بلا عذر كرض أو بعد مسافة
أو خوف طريق (سوى حد القذف) لأن فيه حق العبد لم تقبل و (لم يحسد) الشخص
الذي تقدم عليه الحد للثمة (و) لكن (ضمن السرقة) أى المسروق وحده التقدم
للشرب زوال الراحة ولغيره مضى شهر هو الأصح (ولو أنبتوا) على رجل (زنا بغائبة)
عن مجلس القضاء وهم يعرفونها (حد) كما لو أقر بالزنا بغائبة (بخلاف السرقة) أى
بخلاف ما لو أنبتوا أنه سرق مال فلان وهو غائب لم يقطع بل يحبس إلى أن يجي
المسروق منه (ولو أقر) لرجل (بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا) عليه (بذلك) أى
بالزنا بمجهولة (لا) يحسد لاحتمال أنها امرأته أو أمته (كاختلافهم في طوعها أو)
اختلافهم (في البلد ولو) شهد (على كل زنا أربعة) لكذب أحد الفريقين هذا ذعن
الكل وقتا واحد أو تباعد المكان والاقبلت فتح (ولو اختلفوا في) زنا بتي (بيت واحد)
صغير (حد الرجل والمرأة) استحسانا لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على زنا امرأة
وهي بكر) أو رتقاء أو قرناء أو على زنا رجل وهو محبوب (أو الشهود فسقة أو شهدوا على
شهادة أربعة) بالزنا على رجل (وان شهدوا أصول أيضا) على عين ما شهد الفروع
(لم يحسد أحد) من الزاني والزانية والشهود في الصور المذكورة (ولو كانوا جميعا نأوا
محدودين) بحد القذف (أو) كانوا (ثلاثة حد الشهود) للقذف ان طلبه المقذوف لأنه
حقه (لا الشهود عليه) في الصور الثلاث (ولو حد) الشهود عليه (فوجد أحدهم
عبدا أو محدودا) في قذف أو أعمى أو كافرا (حدوا) أى الشهود وكلهم (وارش ضربه)
ولومات منه (هدر) خلافا لها (وان رجم) الشهود عليه والمسئلة بجملها (فدبته على
بيت المال) اتفاقا (ولو رجع أحد الاربعة بعد الرجم حد الرجوع) وحده (وغرم ربع
الدية) اتفاقا (و) (لو رجع) قبله (أى الرجم بعد القضاء) (حدوا) للقذف (ولارجم)
على الشهود عليه (ولو رجع أحد الخمسة) بعد الرجم (لاشئ عليه) فان رجع آخر
من الاربعة الباقيين (حدوا وغرم ربع الدية) انصافا (وضمن المزكى دية المرحوم ان
ظهر واعيدا) هذا اذا أخبر المزكى بحرية الشهود وأسلامهم ثم رجع قائلا لا نعمدت
الكذب والافالدية في بيت المال اتفاقا (كما لو قتل من أمر برجه) أى كما يضمن دية
المقتول من أمر برجه فقتله (فظهر واكذلك) أى عيدا استحسانا فلا يؤقتله قبل
الامر أو بعده قبل التزكية اقتصر منه (وان رجم) المأمور كما أمر به (فوجدوا) أى
الشهود (عبيدا) مثلا (فدبته في بيت المال) ولو قال شهود الزنا نعمدنا النظر إلى
فرجهما (قبلت شهادتهم) لا بأحسته لتحمل الشهادة بخلاف ما لو قالوا نعمدنا للتلفذ
(ولو أنكر) الشهود عليه (الاحصان فشهد عليه) أى على الاحصان (رجل
وامرأتان أو ولدت زوجته منه) قبل الزنا نهر وكانا مقرين بأن الولد منه (ما رجم) في
الصورتين

(كتاب النكاح)

(مسئلة) ان قيل اى رجل

زوج امة وثلاث اخوات له

من رجل واحد وجاز
نكاحهن والكل من النسب
(فالجواب) ان هذا ابن امة
كانت بين ثلاثة شركاه جات
بأب فادعوه جميعا فانه
يصير ابنا لهم ولكل واحد
منهم بنت من غير امة فهن
اخواته من جهة الأب وتلك
امه فلان نسب ولا سبب بينها
وبينهن يوجب تحريم الجمع
فزوجهن من رجل واحد
جاز ذلك وقد نظمها العلامة
ابن العزمن بحر الرمل في ام
واختين فقال
ايها الخبر الذي
يجاوز كاه كل غمه
اقتناي رجل زو
ج اختيه وامه
زوج رجل اخر ابقد
واحد والعقد غمه
جائز لا خلف فيه
بين اعيان الاثمة
(فقلت مجيبا وبالله التوفيق)
ذا ابن شخصين جمعا
ملكها بالبيع امة
وادعاه كل شخص
منهما لمحق غمه
بهما عندى وكل
فله بنت مته
امها اخرى فهذا
يفسح اختيه وامه
من قتي فرد بعدد
جائز بين الاثمة
وقد ذكرها في العدة كذلك
وصورها نصه رقا في ل

باب حد الشرب

(من شرب خمر) من المسلمين المكلفين في دارنا (فاخذوا رجلا) فاحذروا رجلا موجودا وكان سكران
(ولو) كان سكره (بنبيذ) أي نبيذ كان على المختار (وشهد رجلان أو أربعة) فلا
يحد بمجرده وجود الاثمة ولا بشهادة النساء ولو مع رجل (حدان علم شربه طوعا وعصا)
أي أفاق فلا يحدان علم شربه كرها ولا في حال السكر (وان أقر) بشرب الخمر (أو
شهدا) به طوعا (بعد مضى) رجلا لا بعد المسافة (فلو ذهب لبعده المسافة حد) (أو وجد
منه اثمة الخمر أو تقاياها) أي الخمر (أو رجوعهما أقر) قبل إقامة الحد أو في وسطه
(أو أقر) حال كونه (سكران بأن زال عقله) فلا يعرف الرجل من المرأة وقالان
يحتلط غالب كلامه وهو المختار لا تقتوى تنوير (لا) يحد في الجميع (وحد السكر) حد
شرب (الخمر ولو شرب قطرة) ثم انون (سوطا) للحر (وللعبد نصفه ولفرق) حد الشرب (على
بدنه كحد الزنا)

باب حد القذف

(هو كحد الشرب كمية) أي عدد (أو ثبوتا) بأن يشهد عليه رجلان أو يقر مرة (فلو
قذف) رجل أو امرأة رجلا (محصنا أو) امرأة (محصنة تزنا) صريح كقول زنت أو
أنت زان أو يازاني أو نحوهم وعجز عن اثبات ما روي به (حد) القاذف (بطلبه) أي
المقذوف حدا (منفردا) كافي حد الزنا ولو لم يطلبه لا يحد إلا أن يطلب من يقع القذف
في نسبه بالقذف وهم الأصول والفروع وان علوا أو سفلوا (ولا يترفع) عنه ههنا (غير
الفرع والحشو) اظهرا للتخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا (واحصانه
بكونه مكلفا) مسلمانا عاقفا عن زنا (غير مجبوب ولا أخرس ولا خنثي واحترز بقوله
عن زنا عن الوطء الحرام في الملك كوطء أمتة المجوسية فانه لا يخرج الوطء عن
الاحصان (فلو قال لغيره لست لا يبيك أو لست بأب فلان في غضب حد) ان كانت
أمة محصنة ولو قال لست لا يبيك ولا لأمك أو لست لأبوك فلا حد (وفي غيره) أي غير
الغضب (لا) يحد كالأحد في (نفيه عن جده) بأن قال لست بأب فلان وفلان جده
(و) كالأحد في (قوله لعربي يا نبطي) أو لست بعربي النبط جيل من الناس
مخصوص بالاخلاق الاثمة وعدم الفصاحة (أو يا ابن ماه السهامي) كالأحد في
(نسبه الى عمه) أو جده أو زوج أمة (أو خاله أو ربه) الذي رياه (ولو قال) لرجل
(يا ابن الزانية وأمة مينة) محصنة أو يا ابن الزاني وأبوه ميت (قطب الوالد) أي والد
الأم هو جده المقذوف وان علا ولو كافرا أو عبدا (أو الولد أو ولده) أي ولد الولد وان
سفل (حد) سواء كان ابنا أو بنتا كافرا أو مسلمانا عبدا أو حرا وسواء كان ولدا للولد
بنت أو ابن ثم لولد الولد حق المطالبة مع بقاء الولد (ولا يطالب ولد وعبدا بأب وسبيده)
أي لا يطالب ولد أباه وعبدا سيده (بقذف أمة ويطلق) الحد (بموت المقذوف) سواء
كان قبل إقامة الحد أو في وسطه (لا) يبطل (بالرجوع) من القاذف عن الاقرار

هذه بالنسب وأجاب
بأنه وضع ثلاث نسوة أجنبيات
لكل واحد منهن بنت
فزوجهن وأمه من رجل
صح لأنهن أجنبيات
بالنسبة إلى بعضهن بعضا
وتنبه اعلم ان ثبوت
النسب بالدعوة من الكل
قول أبي حنيفة وزفر
والحسن بن زياد وعن أبي
حنيفة في رواية يثبت من
الخمس لأم الزيادة لأن
المقصود من النسب أحكامه
لا عينه وأحكام الميراث
والترسية والحضانة ونحو
ذلك مما يقبل الشركة فتقبل
بينه الكل كالأودعوا
نتاج دابة فأقام كل منهم
البينة انهادا بته ولدت له دابة
هذه لدابة معروفة فانه
يقضى بالبينات وان كثرت
ذكره قاضي خان في فتاواه
ويمكن أن يجاب عنه
بالصورة التي تأتي بعد هذا
في العبد المدهى ولادته من
ثلاثة أمه وثلاثة أعبد
لثلاثة رجال ويراد فيها
واخته شقيقته من أمه
وابيه والله اعلم (مسئلة)
ان قيل أي رجل يحمل له
أن يتزوج اخت ابنة من
النسب (الجواب) ان هذا
احد رجلين اشتركا
في امه انت قول فادعاه كل
منهما وثبت نسبه من كل
منهما وكان لأحدهما بنت

(والعفو) عنه (ولو قال) لرجل (زنا في الجبيل وعني) أي قصده (الصعود)
عليه (حد ولو قال يا زاني وعكس) المخاطب بأن قال لابل أنت (حدا) أي الأول
والثاني (ولو قال لا امرأته يا زانية وعكست) امرأته بأن قالت لابل أنت (حدت)
المرأة فقط (ولا لعان ولو قالت) امرأته في جواب قوله يا زانية (زنت بك بطلا) أي
الحد واللعان ولو كان ذلك مع أجنبية تحدهى للحدف دونه (وان أقر بولد ثم نفاه بلاعن
وان عكس) بأن نفاه ثم أقر به (حد) للحدف (والولد له فيها) أي في صورتين
(ولو قال ليس بابني ولا يابنك بطلا) أي الحد واللعان (ومن قذف امرأة لم يدربوا
ولدها) بالزنا (أو) قذف امرأة (لاعت بولد) حيا كان الولد أو ميتا (أو) قذف (رجلا
وطي في غير ملكه) كأمة الغير (أو) وطى أمة (مشتركة) بينه وبين غيره (أو) قذف
(مسلم زاني في حال) (كفره) سواء كان في دار الحرب أو الاسلام (أو) قذف (مكتبا
مات عن وفاء) أي مال بني ببدل الكتابة (لا يحد) القاذف في الجميع (وحد قاذف
وطي أمة مجوسية وحائض ومكتبة ومسلم تكمج أمه في حال) (كفره) ووطيها الثبوت
ملكه فيهن عنده خلافا لها (أو) حد (مستامن قذف مسلما) ولا يحد للزنا والسرقة وأما
الذي في حد في الكل الا الخرقيل الا اذا سكر (ومن قذف) واحدا أو متعددا (أو زنى)
بواحدة أو أكثر (أو شرب) جنسا أو أجناسا (مرارا) راجع للكل (لحدفهو) أي
الحد (ملكه) أي لكل ما ذكر لانه يتداخل

فصل في التعزير هو لغة التأديب وشرعا تأديب دون الحد ثم قد يكون بالحبس
وبالصفع وتغريك الأذن وبالكلام العنيف وبالشم وغير ذلك (ومن قذف غلوكا)
ولو مبعضا (أو) قذف (كافرا بالزنا أو) قذف (مسلم) أو ذميا (ببافسق) وهو ليس
بفاسق أو يابن الفاسق (أو يا كافرا) ثم ان اعتقد المسلم كافرا وكفروا لالا به يبقى
ياهودي يانصراني (يا خبيث بالص) وهو ليس بلص (يا فاجر يا منافق يا لوطي)
يا من يعمل عمل قوم لوط (يا من يلعب بالصبيان يا كل الربا يا شارب الخمر يا ديوث)
وهو من لا غيرة له على امرأته أو محرمه (يا مخنث) هو الذي في أعضائه لين وفي كلامه
تكسر (يا خاين يا ابن القعبة يا زنديق يا قريطان) هو بمعنى ديوث (يا مأوى الزواني)
أو اللصوص يا حرام زاده أي يا ولده الحرام (عزرو في الجميع) (و) من قذف رجلا
(ببيا كلب يا تيس يا حمار يا خنزير يا قور يا قرد يا حجة) يا ذئب (يا حجام يا بغا)
هو المألوف بالفارسية قال في البحر وينبغي أن يجيب فيه التعزير اتفاقا (يا مؤاجر)
هو الذي يأخذ اجر الزواني (يا ولده الحرام يا عيار) هو الذي يتربد بغيره (يا ناكس)
هو الرجل الضعيف (يا منسكوس) هو المغلوب (يا مخزعة يا حكة) يا كسحان هو الذي
يتساهل في أمر الغيرة ولا يتخلو عن نوع غيرة بخلاف الديوث (يا بلة) هو الذي لا عقل
له حموى (يا مسوس) يابن الاسود وأبوه ليس كذلك يا رسته اتقى وهو ليس كذلك
يا بليس يا مقعد (لا) يعزرو في الجميع واستحسن في الهداية التعزير في الثمانية
الاولى للمخاطب من الاشراف (وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث)

من فخر هذه الامة فانه يجوز
للاخر ان يتزوجها مع انها
اخت ابنة من النسب وقد
نظم العلامة امين الدين
ابن وهبان السؤال فقال
يا عالما احرز لا حكم والادبا
من ذا تزوج اخت ابنة
نسبا

رد الجواب تكن ذا بقطة
فطنا

احياء العلوم بما امل وما كتبنا
فنظمتم الجواب عنهما
وذكرت في شرحي لمظومته
قلتم

هذا ابنة من فتاة كان يشركه
قيها سواه وكل يدهي النسبا
فمنذ امن سواها ذاك
نكحها

نخذ جواب سؤال حكمه عذبا
قلت وقد حجاب عنها بجواب
آخر فيقال ان هذا كان
عبد الرجل ادعى مالكة
ورجل آخر على ثالث عبدا
في يده كل منهما مائة عبدة
ولدت ائمة هذه من عبده
هذا فان القاضي يقضى به
بينهما ويكون البناء للعبد
والامتنين وكان لاحد
الامتنين أو الابوين بنت
فانه يجوز لابنه الآخر ان
يتزوج بها ويلغز على وجه
آخر فيقال أي رجل تزوج
باخت ابنة من النسب
شقيقته لا بويه معا أو
باختيه بعد واحد ويجاب
بانه أحد هذين العبدتين

جلدات والذي عليه مشايخنا أنه ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى رأى القاضي
(وصح حبسه بعد الضرب) وصح القيد في السفها وأهل الفساد حوى (وأشد الضرب
التعزير ثم حد الزنا) لثبوتها بالكتاب (ثم) حد (الشرب) لثبوتها باجماع الصحابة (ثم)
حد (الذف) لضعف سببه باحتمال صدق القاذف (ومن حد أو عذر) بأمر الامام
(فان قدمه هدر بخلاف الزوج اذا عذر زوجته وترك الزينة) الشرعية وهي قادرة
عليها (و) لترك (الاجابة اذا دعاها الى فراشه) وكانت طاهرة من حيض ونفاس
(و) لاجل (ترك الصلاة) ترك (الفصل) من الجنابة (و) على (الخروج من البيت)
بغير حق فانه يضمن دينها لو ماتت وفي التنوير لا يعزرها على ترك الصلاة واستظهره
في المجتبى ولللاب ضرب ابنة على تركها بالاجماع

﴿كتاب السرقة﴾

(هي أئذ مكلف) ناطق بصبر ولو علمو كالأوكافرا (خفية) خرج الاخذ مغلبة أو نهبا
(قدر عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل (مضروبة) جيدة فلو أخذ تبرأ الا يساوى
عشرة مضروبة لم يقطع في الاصح كالأوكافرا (محرزة بمكان) معد للحفظ ممنوع من
الدخول فيه بلاذن كاللادور والبيوت (أو حافظ) في مكان ليس حرزا كالساجد
والصحارى (فيقطع ان أقر) الاخذ طائعا لا مكرها (مرة) في قول الاكثر واليه
رجع أبو يوسف (أو شهد رجلان) على السرقة وسألهم الامام كيف هي وما هي
ومتى هي وأين هي وكفى وعن سرق في زيادة الاحتياط ولا تثبت بالنكول ولا يفتى
بعقوبة السارق تنوير (ولو) كان السارق (جمعوا) الاخذ بعضهم قطعوا ان قسم
(و) أصاب (أي حصل بالقسمة) (للكل) واحد منهم (نصاب) وهو عشرة دراهم استحسانا
ولو فيهم صغير أو مجنون أو معتوه أو محرم لم يقطع أحد (ولا يقطع بخشب) ونخله بأصلها
(وحشيش وقصب وسمل) ولو علموا (وطير) ولو بيطا أو دجاجة أو حمامة (وصيد
وزرنيخ ومقرة ونورة) واشنان (وفاكهة رطبة) أو فاكهة (على شجرة بطيخ) وكل مالا
يبقى حولا (وابن ولحم وزرع لم يحصد) لعدم الاحراز (وأشربة) مطربة ولو لا انما ذهبا
درو كذا غير المطربة ولو مرة والمراد الاشربة التي لا تبقى أما التي تبقى حولا فأكثر
قال اجماعا فيقطع به (وطنبور) وبقيصة آلات الملاهي (ومعحف ولو محلى) بجملة
ولو لم يحسن القراءة (وباب مسجد) ودالانه حرز لا محرز ولا يقطع بمتاع المسجد وكذا
سرا الكعبة (وصليب ذهب) وفضة ولو في غير المصلحة ولو سرق دراهم عليها غمائل قطع
(وشطرنيخ وزرد) ولو من ذهب (وصبي حو لو كان معه حلى) كالسرق انما فضة فيه
نبيذ أو زبد (وعبد كبير) أي غير لولنا أو مجنونا أو أعمى (ودفاتر) غير الحساب
شرعية كانت ككتب تفسير وحديث وفتاوى (وبخلاف) سرقة العبد (الصغير)
الذي لا يعبر عن نفسه (و) بخلاف (دفاتر الحساب) التي مضى حسابها فيقطع ان
بلغت نصابا واختلف في كتب الادب فقيس لمحة بدفاتر الحساب وقيل بالكتب

إذا تزوج بنت من بنت
نسب ابنه المدعي منهما
أو ابنته ويلغز بها على
وجه آخر فيقال أي رجل
زوج أختيه والحال أن
كل واحد منهما شقيقه من
أمه وأبيه من رجل واحد
بعقد واحد وصح عقدهما
معاً ولم يحرم عليه الجمع
بينهما ويحجب بأن هذا الولد
المدعي زوج أخته من
أبويه وأخته الأخرى من
أبوين الآخرين من رجل
بعقد واحد بعد التحريم
والحال أن كلا منهما
شقيقته من أبويه ويلغز
بها على وجه آخر فيقال
أي رجل زوج أخته شقيقته
من أمه وأبيه نسبا لأخيه
شقيقه من أمه وأبيه نسبا
وهو النكاح ويحجب بأن
هذا الولد زوج أخته من
أبويه الآخرين والحال أن
كل واحد من الأخ والأخت
شقيقه ويلغز بها أيضاً على
وجه آخر فيقال أي رجل
زوج أخويه شقيقه أخته
شقيقته بعقد واحد وصح
العقد وحلتا لهما معا ويحجب
بأن هذا الولد فيما إذا ادعاه
ثلاثة على الوجه المذكور
وثبت كونه بينهم فإنه يكون
ابن الأبعد الثلاثة والأما
الثلاثة واسكن من أبويه بنت
ولا أبويه ابن وتزوج البنتين

الشرعية (وكلب) ولو كلب صيد أو ماشية (وفهد) ولو عليه طوق ذهب علم السارق به
أولاً (ودف وطبل) ولو طبل الغزاة في الأصح (وبربط) وهو العود وقيل الناي
(ومرمارو) لا (بخيانة) في وديعه (ونهب واختلاس) أي أخذ شيء بسرعة (ونبش)
لغور ولو كان القبر في بيت مقفل في الأصح أو كان الثوب المسروق غدير الكفن وكذا
لو سرقه من بيت فيه قبر أو ميت (ولا مال عامة) أي مال بيت المال (أو مشترك) بين
السارق والمسروق منه (ومثل دينه) ولو مؤجلاً أو زائداً عليه أو أجوداً إذا كان من
جنسه ولو حكماً كما إذا كان دينه دراهم فسرق دنانير أو بالعكس في الصحيح لأن النكدين
جنس واحد بخلاف العرض ومنه الحلى فيقطع به ما لم يقل أخذته رهناً أو قضاة (و) لا
(بشيء قطع فيه ولم يتغير) أ مال وتغير بأن سرق غزلاً فقطع فرده ففسخ ثم سرق ثانياً
يقطع (و) يقطع بسرقة الساج وهو شجر عظيم جداً (و) بسرقة (القنا) أي الرمح (والا
بنوس والصندل) والدارصيني (والقصوص) وقوله (الخضر) ليس بقميد (والياقوت
والزبرجد والؤلؤ) لأن هذه الأشياء من أعز الأموال (و) يقطع بسرقة (الأواني
والأبواب) الحرزة الغير المركبة بشرط ~~كون الباب خفيفاً لا يتحمل على الواحد~~
حمله وقوله (المتخذة من الخشب) راجع للأواني لأنها بالصنعة التحقت بالأموال
النفيسة

فصل في الحرز وهو الموضع الحصين (ومن مرق من) بيت (ذی رحم محرم
لأبضاع) لم يقطع سواء مرق ماله أو مال غيره ولو سرق مال ذی الرحم المحرم من بيت
غيره يقطع (و) من مرق من (زوجته أو) مرق من (زوجها) لم يقطع مطلقاً سواء
سرق من بيت هما فيه أولاً (و) من مرق من (سيدة) أو أقرباها سيدة (وزوجته) أي
زوجة سيدة (و) من (زوج سيدة) من (مكاتبه) من (أخته) وهو زوج كل
ذات رحم محرم منه كالأزواج بناته (وصهره) وهو كل ذی رحم محرم من امرأته كاعمامها
(و) من (مغتم) وإن لم يكن له نصيب فيه (و) من (حمام) في وقت حرت العادة بدخوله
سواء كان صاحبه عنده أولاً وعليه الفتوى (و) من (بيت أذن) للأناس (فدخوله)
ويلحق بذلك حوانيت التجار والحانات (لم يقطع) في جميع ذلك (ومن مرق من
المسجد) أو من غير حرزه (متاعاً وره) أي حافظه ماله كان أولاً (عنده) حاضر ولو
نائماً في الأصح (قطع) وإن لم يخرج منه والألا (وإن سرق ضيف عن أضافه أو سرق
شيئاً ولم يخرج من الدار إلى المحن) لا يقطع (وإن أخرجه من حجرة إلى محن) الدار أو
أغار من أهل الحجرة على حجرة أو ثقب بيتاً (فدخل) فيه وأخذ (وألقى شيئاً الطريق)
وأخرج (ثم أخذه أو حمله) أي المسروق (على حمار فساقه وأخرجه قطع) في الجميع
وقيد بقوله فدخل لأنه إذا لم يدخل بل أدخل يد مؤخذاً شيئاً لا يقطع وقوله وأخرجه
لأنه لو حمل الحمار وذهب ثم خرج الحمار وجاء إلى منزله لم يقطع (وإن ناول) أي أعطى
المسروق رجلاً (آخر من خارج البيت لا يقطع واحد منهما) أو أدخل يده في بيت (ولم
يدخل) وأخذ أو طرأ أي قطع وشق (صرة خارجة من كم) لا يقطع ولو أدخل يده

شقيقته نسبا يابن
 الابوين الآخرين وهو
 شقيقه نسبا ولا قرابة بينهم
 تمنع الجمع وصحة العقد (مسئلة)
 ان قيل أى رجل تزوج
 أخت ابنه الحرم من حرة
 ما وقع عليها رق قط نسبا
 وصح نكاحه (فالجواب)
 انه أحدر جلين ادهى كل
 منهما انه تزوج امرأته
 ماتت وحكم لهما بذلك ولها
 ولديها نسبه منهما وكان
 لأحدهما بنت من غير هذه
 المرأة فزوجها أحد الزوجين
 والله أعلم وسيأتى فيها الغارز
 آخر ان شاء الله تعالى
 (مسئلة) ان قيل أى امرأة
 أيم لها زوجان حلال وهى
 تخطب مع ان لها منهما
 ابنة متزوجة وابنام متزوجة
 (فالجواب) انها امرأة لها
 أولاد وجارية فتزوجت أحدهما
 بالآخر فولد لها منهما ولدان
 ذكر وأنثى وزوجتهما وهى
 أيم والخطاب تخطبها من
 التهذيب لابن العز قال
 ونظمتهانى بيتين
 فتاة لها زوجان من غير رية
 وخطابها من حولها وهى
 أيم
 لها منهما والناس قد يعلمونه
 جو رية قبذ وجت وعليم
 وقد استخمرت الله ونظمت
 الجواب فقلت
 الان زوجى تلك عبدة وعمره
 لها عترة فاباى والسبب أيم

فى الحكم وقطعها وأخذها قطع كإبائى (أو سرق من قطار بعير أو حملا) عليه (لا يقطع
 (وان) كان معه حافظ أو (شق الحبل فأخذ منه) متاعا (أو سرق جوالا فاقبضه متاعا) يبلغ
 نصبا (أو ربه) أى صاحبه (يحفظه أو نأتم عليه) أو بقر به (أو أدخل يده فى صندوق)
 غيره (أو فى جيب غيره) أو كفاه أخذ المال قطع فى الجميع
 فصل فى كيفية القطع وأثمانه (وقطع عين السارق من الزند) أى الرسع وتحسم
 أى تكوى وجوبا (و) تقطع (ورجله اليسرى) من الكعب (ان عا دفان سرق ثالثا
 حبس حتى يتوب) أو يعزر بالضرب أيضا (ولم يقطع) وفى السراجية اذا سرق ثالثا
 ورا بعا فللا مام قتله سياسة كمالا يقطع عين (من سرق) أولا (وابهامه اليسرى مقطوعة
 أو سلا أو أصبعان منها) أى من اليسرى مقطوعتان (سواها) أى الأبهام (أو رجله
 اليمنى مقطوعة) لانه اهلاك بل يحبس ليتوب (ولا يضمن بقطع) اليد (اليسرى) ولو
 عمدا فى العصى (من أمر بخلافه) وهو قطع اليمنى وقالوا ان تعمد ذهن أرض يساره ولو
 أخرج السارق يساره وقال هذه عينى لم يضمن اتفاقا (وطلب المسروق منه) المال
 لا القطع (شرط القطع) مطلقا فى اقراره وشهادته على المذهب (ولو) كان المسروق منه
 (مودعا أو صباغا أو صاحب الربا) بأن باع درهمين وقبضهما فسر قامنه وكذا
 كل من له يدحافضة سوى المالك كالأب والوصى ومتولى الوقف والمراد بصاحب الربا
 أخذه وأما دافعه فليس له الحصومة (وتقطع) يد السارق (بطلب المالك) للسرقة أيضا
 (لو سرق منهم) الا أن الزمان غما يقطع خصومته حال قيام الزمان بعد قضاء الدين (لا)
 أى لا تقطع يد السارق الثانى (بطلب المالك أو) بطلب السارق لو سرق من (سارق بعد
 القطع) أى بعد قطع يد السارق الاول فلو سرق منه قبل القطع يكون له ولرب المال
 القطع (ومن سرق شيئا ورده قبل الحصومة الى مالكه) أو ولده أو ذوى رحمته الذين فى
 عياله أو أصوله أو مكاتبه وان لم يكونوا فى عياله (أو ملكه) أى المسروق (بعد القضاء)
 بالقطع ولو به بسة وتسليم (أو ادهى انه ملكه) وان لم يبرهن (أو نقصت قيمته من
 النصاب) بنقصان السعري بلسد الحصومة (لم يقطع) فى الجميع (ولو اقرار سرقة ثم قال
 أحدهما هو مالى) أو ادهى شبهة أخرى (لم يقطعا) قيد باقرارهما لانه لو اقرانه سرق
 وفلان فأنكر فلان قطع المقر كقوله قتلت أنا وفلان (ولو سرق وغاب أحدهما وشهدا)
 بحضور الآخر (على سرقة قطع الآخر) الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو اقر
 عبدا) مكاف (سرقة قطع وترد السرقة الى المسروق منه) لو قائمة كالمقامت عليه بينة
 بذلك بشرط حضرة مولاه عند اقامتها (ولا يجتمع قطع وضمان) سوا هلك أو استهلك
 لكن يفتى بأداء قيمته اذ ياتى به وسواء كان الاستهلاك قبل القطع أو بعده (و) لكن
 (يرد العين لو كان قائما) ولا يضمن ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا) مالم
 يقطع فيه (ولو شق ماسرقة فى الدار) نصفين (ثم أخرجه) منها وهو يساوى عشرة دراهم
 بعد الشق (قطع) الا اذا كان الشق اتلافاً بان ينقص أكثر من نصف القيمة فله
 تضمين القيمة فيملكه مستندا فلا قطع (ولو سرق شاة فذبحها) فى الحرز (وأخرجها ل)

لها منهما ابن وبنت كلاهما
تزوج زوجها وهي غفيرة
وتعلم
وخطابها ييغون منها
نكاحها

ولا مانع منه ولا هو يحرم
(مسئلة) ان قيل أى
امرأة ثبت عليها نكاح
رجلين مسلمين وهي مسلمة فى
وقت واحد ويرتب عليه
أحكامه (الجواب) ان هذه
امرأة ماتت فادى رجلان
نكاحها وأقاما البينة يحكم
القاضى بذلك ويرثان منها
ميراث رجل واحد وفيها
ألفا زعدة تقف عليها فى
مواضعها ان شاء الله تعالى
وقد راد فيه ولها منهما ابن
وبنت ثبت نسبهما منها
والمسئلة فى فتاوى قاضى خان
وغیره (مسئلة) ان قيل أى
رجل زوج أمه وهي بكر
عذراء (الجواب) ان هذه
امرأة ماتت عن بكر بالغة
وابن رضيع فخرج من ندى
البناتين فارضعت أختها
فصارت أمه ثم بلغ الغلام
فزوجها وهي بكر عذراء

(مسئلة) ان قيل أى
رجل يقول أول ما تزوج
أبى أمى حملت السراج معها
(الجواب) ان هذا ولد
رجل من أمته فلما كبر
أعتق أبوه أمه وتزوجها
فحمل هو السراج معها

يقطع وان بلغت قيمة لها نصاب بل يضمن قيمتها (ولو صنع المروق) من الجحر من وهو
قد رنصاب (دراهم أو دنانير) أو أنيسة (قطع وردها) وقال لا تردوا ما نحو الخماس
لوجه له أو انى فان كان يباع وزنا فكذلك وان كان عددا فهي للسارق اتفاقا (ولو)
سرق ثوبا (صبغته أحمر فقطع) للسرقة (لا يرد) الثوب (ولا يضمن) قيمته أبيض
(ولو) صبغته (أسود يرد) لان السواد نقصان خلاف لابي يوسف

باب قطع الطريق

هو السرقة الكبرى (أخذ قاصد قطع الطريق) ولو فى المصرى ليلابو به يفتى (قبله)
أى قبل قطع الطريق بان لم يوجد منه سوى الاخافة ضرب (حبس حتى يتوب) بان
تظهر عليه سيما الصالحين أو يموت (وان أخذ ما لا معصوما) بان يكون مالا لمسلم أو
ذمى (قطع يده ورجله من خلاف) كما مر (وان قتل) معصوما ولم يأخذ مالا (قتل حدا)
لا قصاصا (وان عفى الولي وان قتل وأخذ) المال خير الامام بين ستة أحوال ان شاء
(قطع) يده ورجله من خلاف (وقتل) أو قطع (وصلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل)
وصلب أو قتل فقط (أو وصلب) فقط (ويصلب حيا) هو الاصح ويترك (ثلاثة أيام)
من موته ثم يخلى بينه وبين أهله ليدفنه (ويبيع بطنه) أى يطعن (برمح) فى نديه
الايسر ويخضع خض (حتى يموت) بعد اقامة الحد عليه (لم يضمن ما أخذه) كفى
السرقة الصغرى سواء هلك أو استهلك ويرده ان كان عنده (وغير المباشر كالمباشر)
حتى لو باشر قطع الطريق أحدهم حدا الجميع (والعصا والجرح كالسيف وان أخذ) قاطع
الطريق (ملا جرح قطع) من خلاف (وبطل الجرح) فلا يؤخذ به (وان جرح فقط)
أى لم يأخذ مالا ولم يقتل (أو قتل فتأب) قبل أن يؤخذ ومن تمام توبته رد المال (أو)
كان بعض القطاع غير مكاف (أو آخرس) (أو) كان ذارحم محرم من المقطوع عليه
أو قطع بعض القافلة على البعض أو قطع الطريق ليلأونها بصر أو بين مصرين
أو بين قريتين (لم يجد) فى السبل استحسانا أو أخذ رد المال وأدب وحسن والامر فى
قتل من قتل منهم أو جرح مفوض الى الاولياء (فاقاد الولي) فى العمد وأخذ الارش فى
غيره (أو عفا) فيهما (ومن خنق فى المصر غير مرة) بان تكر منه مرارا (قتل به)
سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وان خنق مرة لا يقتل بل
تجب الدية على عاقلة وقال لا يقتل

كتاب السير

(الجهاد فرض كفاية ابتداء) أى من غير ان يحجم الكفار والجهاد بذل الطاقة
وتحمل المشقة فى سبيل الله ومن توابه الرباط وهو الاقامة فى مكان لدس وراه اسلام
هو المختار (فان قام به البعض سقط عن الكل والا) أى وان لم يقم به أحد (أعوا) أى
انتم كل المكلفين (بتركه ولا يجب) الجهاد (على صبي وامرأة وعبد وأعمى ومقعّد
وأقطع وفرض عين) على كل واحد من المسلمين (ان هجم العدو) فيجب على كل

(مسئلة) ان قيل أى
 أب مكلف أن يكسح ابنته
 الصغيرة من كف
 فلم يجز النكاح عند أبى
 حنيفة (فالجواب) أنه
 أنكحها ونقص من مهر
 مثلها وهو سكران نقل في
 العمادية عن نكاح فتاوى
 القاضى ظهير الدين
 اختلاف المشايخ على قول
 أبى حنيفة قيل لا يجوز
 لانه انما جوز في حالة
 النحول لقرط شفته ولا هذائه
 الى وجود المصالح وقد فقد
 هنا ونقل مثله عن شيخ
 الاسلام عطاء ابن حمزة
 وعن الذخيرة (مسئلة)
 ان قيل أى رجلين خطبا
 امرأة فخلت لاحدهما
 الخطبة والنكاح ولم يحل
 للآخر النكاح دون الخطبة
 (فالجواب) ان أحدهما
 له أربع نسوة فخلت له
 الخطبة دون النكاح لانها
 خامسة فلا يجوز نكاحها
 والآخرة ليس له نسوة فخلت
 له الخطبة والنكاح (مسئلة)
 ان قيل أى رجل تزوج حرة
 وقت الغداة فلما كان وقت
 الظهر ولدت ابنا فلما كان
 وقت العصر مات الزوج وورثه
 الابن (فالجواب) ان هذا
 رجل وطى أمته فخلت منه
 وادعاه ثم أعتقها وتزوجها
 وقت الغداة ثم ولدت في ذلك
 اليوم ثم مات الرجل وقت

الناس الدفع (فتخرج المرأة والعبد بلا إذن زوجها وسيد وكراهه الجعل) أى أخذ المال
 من الناس لأجل الغزاة به (ان وجد) في بيت المال (فى والا لا) يكره دفع الضرر
 الاعلى بالادنى (فان حاضرناهم ندعوهم الى الاسلام فان أسلموا) فيها (والا) ندعوهم
 (الى قبول الجزية) لو حملها كما يأتى (فان قبلوا) الجزية (فلهم مالتنا) من الانصاف
 (وعليهم ما علينا) من الاتصاف دون العبادات وأما الحدود والقصاص فيؤاخذ
 الذى بها الاحد الشرب (ولا تتقاتل من لم يبلغه الدعوة الى الاسلام وندعوهم بان
 بلغته) ان لم يترتب عليه ضرر ولو بلغه الظن كأن يتحصنوا أو يحتالوا (والا) أى
 وان لم يقبلوا الجزية (نستعين بالله) سبحانه وتعالى (ونحاربهم بنصب المجانيق) وهى
 آلة ترمى بها الاحجار (وحرهم وغرقهم وقطع أشجارهم وافساد زرعهم) الا اذا غلب
 على الظن ظفرا فافكره (ورميهم) بنبل ونحوه (وان ترسو ابهعضناو) لكن
 (نقصدهم) أى الكفار بالرى (ونهيناعن اخراج مخفف وامرأة فى سرية) وهى
 أربعمائة رجل (يخاف عليهم) ولا بأس باخراجهم فى عسكر عظيم يؤمن عليهم ما
 (و) نهيناعن (غدر) أى نقض عهد (وغلول) أى خيانة فى مخيم قبل قسمته (ومثله)
 كقطع عضوم من أعضائه الحى (وقتل امرأة وغير مكاف وشيخ فان وأعمى ومقعقد)
 وزمن ومعتوه وأهل كائن لم يخاطبوا الناس (الا أن يكون أحدهم ذارأى) ومال
 فى الحرب) أو مقاتلا (أو ملكا) حينئذ يقتل (و) نهيناعن (قتل أب مشرك) ومن فى
 معناه كالجد أى نهيناعن بدءا أما اذا قصده أحدهم قتله ولا يكره دفعه الا بقتله فلا بأس
 به (وليأب) أى يعتنق (الابن) عن قتل أبيه ان أدركه وبشغلته (ليقتله غيره) فان فقد
 الغير قتله (ونصالحهم ولو بال) منهم أو منا (لو) كان الصلح (خيرا ونبذ) أى فعلهم
 بنقض الصلح تحزرا عن الغدر المحرم (لو) كان النبذ (خيرا) للمسلمين (وقاتل) أهل
 الحرب الذين صالحناهم (بلانبد لو خان ملكهم) وكان ذلك نفاقهم (و) نصالح
 (المرتدين) اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب لو خير الكن (بالمال فان أخذ)
 منهم مال (لا يرد) اليهم لانه غير معصوم (ولم ينسب سلاعا منهم) ولو بعد الصلح (ولا تقتل
 من آمنه حرا حرة) ولو ممة - هذا وأعمى أو فانيا أو فاسقا أو صيبا أو عبدا أذن لحما فى
 القتال (ونبذ لو شرا) أى لو آمن واحد من الجيش أهل حصن وفيه مفسدة تنبذ الامان
 ونؤدبه (وبطل أمان ذمى وأسر وتاجر) ومسلم أسلم ثم لم يهاجر اليه (وعبد محجور
 عن القتال) فلو ما دون ما يصح أماته

باب الغنائم وقسمتها

(ما فتح الامام) من أراضى الكفار (عذوة) أى قهر اخمسهوا (قسم) الباقي (بيننا) أى
 بين الغانمين ان شاء (أو أقر أهلها) عليها (أو وضع الجزية) على رؤسهم (والخراج) على
 أراضيتهم والاول أولى عند حاجة الغانمين (وقتل) الامام (الامرى) ان شاء اذا أسلموا
 (أو أسرق أو تر كهم) أحرار ذمة لنا (غير مشركى العرب والمرتدين) فلا يقبل

التهديب (مسئلة) ان قيل
أى امرأة تأخذ ثلثة

مهور من ثلثة أزواج في يوم
واحد (الجواب) ان هذه

امرأة طلقها زوجها وهي
حامل فوضعت من ساعتها

فأخذت كمال المهر وانقضت
عدها ثم تزوجت بآخر

فمات عنها من يومه
فاستحققت كمال المهر

(مسئلة) ان قيل رجل
تزوج امرأة فوجب لها

خمس مهور ونصف مهر
وبانت منه بالثلاث في يوم

واحد (الجواب) ان هذا
رجل قال لامرأته كمالا

تزوجت فانت طالق
بائن وتزوجها في يوم واحد

فلاث مرات ودخل بها في
كل مرة فيقع عليه ثلاث

طلقات وخمس مهور
ونصف مهر على قول أبي

يوسف وهو قياس قول أبي
حنيفة رضي الله عنه ما

لانه لما تزوجها أولا وقعت
تطبيقه قبل الدخول فوجب

بها نصف مهر فلما دخل بها
وجب مهر كامل لانه وطئ

عن شبهة في المحل ووجب
العدة فلما تزوجها ثانيا

وقعت تطليقة أخرى بعد
الدخول معنى فان من تزوج

العتدة وطلقها قبل الدخول
بها يكون هذا الطلاق

بعدها بعد الدخول معنى

منهم الا الاسلام أو السيف وحرم ردهم الى دار الحرب (والفداء) وهو فكاك
الاسير الذي في أيدي المسلمين بعد تمام الحرب أم قبله فيجوز بالمال لا بالاسير
المسلم وقال يجوز وهو أظهر الروايتين عن الامام (و) حرم (المن) على الاسارى وهو
اطلاقهم بحان (و) حرم (عقره) وما شق اخراجها (من دار الحرب) (فتذبح وتحرق) كما
تحرق أسلحة وأمتعة تعذر نقلها وما لا يحرق كحديد يدق بموضع خفي ويترك صبيانا
ونساء منهم شق اخراجها بأرض خربة حتى يموتوا جوعا (و) حرم (قسمة الغنيمة في
دارهم لا لاداع) وان قسمة غنمة الحاجة المسلمين نفذت في قولهم (و) حرم (بيعها قبلها)
أى بيع الغنيمة قبل القسمة (وشرك الرد) أى المعين (والمدد) الذى لحقهم غنمة للاعانة
(فيها) أى الغنيمة (لا السوق) وكذا حرم (و) حرم (أسلمة) (بلا قتال) فان قاتلوا
شاركوهم (ولا من مات فيها) قبل القسمة أو يبيع (و) لو مات بعد أحد غنمة أو (بعد
الآخر) بذرايا ورث نصيبه وينتفع فيها) أى فى دار الحرب (بعلف وطعام وحطب
وسلاح) عند الحاجة (ودهن بلا قسمة) هذا اذ لم ينههم الامام فان نهاهم لم يبيع لهم ذلك
(ولا يبيعها) أى لا يبيع الاشياء التى يباح الانتفاع بها قبل القسمة فلو باع
أحد هاردا لخن الى الغنيمة (وبعد الخروج منها) يجوز الانتفاع بالبرضاهم (وما
فضل) معه من العلف ونحوه من الاشياء المباحة (رد الى الغنيمة ومن أسلم منهم) قبل
امساكه (أحرز نفسه) من القتل والاسترقاق (وطفله وكل مال معه أو وديعة عند مسلم
أو ذمى دون ولده الكبير وزوجته وحملها وعقاره) وما فيه من زرع لم يحصد (وعبده
المقاتل) وأمتة المقاتلة وحملها لانه جزء الام ولو دخل حربى دارا بغير أمان فهو وماله
فى سواء أخذ قبل الاسلام أو بعده

(فصل فى كيفية القسمة) يقسم الامام الغنيمة فيفرز خمسها أولا ويقسم الباقي
بين الغنائم بأن يكون (للرجل سهم ولل فارس سهمان) ان كان فرسه هجيا كبيرا
صالحا للقتال فلو مريضاً أو كبيراً جدياً أو مهوراً فله سهم راجل (ولو) كان (له فرسان
والبرازين) وهى خيل العجم (كالتقاق) وهى كرام الخيل العربية فيكون لصاحبها
سهمان أيضاً (لا الراحلة) أى لا يسهم للراحلة وهى ما يركب من الابل (والبغل
والحمار) ويكون صاحبهما كالراجل (والعبرة للراجل والفارس عند المجاوزة) أى
الانفصال من دارنا فلو دخل دار الحرب فارساً فمات فرسه استحق سهمين ولو دخل
راجلاً فشرى فرساً استحق سهماً (وللمملوك والمرأة والصبي والذمى الرضخ) أى العطاء
القليل قبل اخراج الجنس هذا اذا باشر والقتال أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى
أو دل الذمى على الطريق (لا السهم) الا فى الذى اذا دل فبراد لانه كالاجرة (و) يقسم
(الجنس) المفرز على ثلثة أسهم (للبنائى والمساكين وابن السبيل) وبما صرفه
لصنف واحد فمعه ولو صرفه للغنائم لحاجتهم جاز نهر (وقدم ذوى القربى الفقراء)
من بنى هاشم (منهم) أى من الاصناف الثلاثة (عليهم ولا حق لا غنياتهم) عندنا
(وذكر تعالى) فى قوله فان لله خمسة (للتبرك) باسمه فى ابتداء الكلام اذ الكل لله

فيجب به مهر كامل فلما دخل
بهما شبهة المحل وجب عليه
مهر آخر فصارت ثلاث
مهور ونصفا ووجب
العدة فلما تزوجها ثالثة
وقعت تطليقة ثالثة بعد
الدخول معنى فيجب به مهر
كامل لكونها معتدة فوجب
مهر كامل رابع فلما دخل
بها ووجب لها مهر كامل
خامس وتمت عليها البيونة
الكبرى من الواقعات
(مسئلة) ان قيل أى امرأة
عقد عليها أربع عقود
واسمحت بأربعة مهور

(وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصفي) الذى كان عليه الصلاة والسلام
يصطفيه لنفسه (وان دخل جمع ذو منعة) أى قوة (دارهم) ولو (بلاذن) الامام
(خمس ما أخذوا) لانه غنيمة (والا) أى وان لم يكن الجمع صاحب منعة (لا) بخمس
ما أخذوه لانه اختلاس (و) يندب (للامام أن ينفل) وقت القتال حثا وتحريضا
(بقوله من قتل قتيلا فله سلبه) أو من أخذ شيئا فهو له ولو قتل الامام رجلا بعد ما قال
ذلك يستحقه استحقاقا (و) للامام أن ينفل (بقوله للسرية جعلت لكم الربع) مثلا
وقوله (بعد) رفع (الجس) ليس بقيد لانه أن ينفل السرية بالكل نهر (و) ينفل بعد
الاحراز (بدارنا) من الجس فقط (أى) لامن أربعة الاخماس (والسلب للكل ان لم
ينفل) والقاتل وغيره فيه سواء (وهو) أى السلب (مركبته) وما عليه من السرج
والآلة (وثيابه وسلاحه وما معه) وكذا ما على دابته لا عبده ولا ما على دابة أخرى وما
في بيته

باب استيلاء الكفار * بعضهم على بعض أو على أموالنا

واسمحت بأربعة مهور
وورثت زوجين في يوم
واحد (الجواب) ان هذه
امرأة رجل طلقها وهي
حامل فاستحقت مهرًا ثم
راجعها ثم طلقها فاستحقت
مهرًا آخر ثم راجعها ثم مات
من يومه فوضعت من غير
بل فترت زوجت بآخر ودخل
بها ثم طلقها فاستحقت مهرًا
ثم راجعها ثم مات فاستحقت
أربع مهور وصحت عليها
أربعة عقود وورثت
زوجين كل ذلك في يوم
واحد (مسئلة) ان قيل أى
امرأة تزوجت في شهر
واحد ثلاثة أزواج كلهم
حلال (الجواب) أنها
امرأة طلقها زوجها وهي
حامل فولدت فعدتها ولدتها
ثم بعد الطلاق بعشرة أيام

(سبي الترك الروم) المراد به ما الكفار من بلدين (وأخذوا) أى الترك (أو الموهدم
ملكوهما وملكنا من ذلك) السبي (ان غلبنا عليهم) اعتبرنا بسائر أملاكهم
(وان غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها) وقبل الاحراز بدار الحرب لا
يملكونها (وان غلبنا عليهم) بعد ما أحرزوها بدارهم (فن وجد) منا (ملكه قبل
القسمه) بين المسلمين (أخذه بجنا) بلا يدل (وبعدا) أى بعد القسمه أخذه (بالقيمة
أو) أخذه (بالثمن لو اشتراه تاجر منهم) بنقد وان بعرض فبقيته ولو كان ملكه مثلها
فلا سبيل له عليه بعدها (وان فاعا عيه) وأخذ أرضه فبأخذه بكل الثمن (ان شاء لان
الأوصاف لا يقبلها شيء منه) (فان تكرر الأمر والشراء) بأن أمرنا بشراء آخر
(أخذه) المشتري (الاول من الثاني بثمنه) ان شاء جبرا (ثم) أخذه المالك (القديم
ان شاء من المشتري الاول) بالثمنين (لقيامه عليه بهما) ولم يملكوا حرا ومدرنا وأم ولدنا
ومكاتبنا لحريتهم من وجهه فبأخذه ماله بجاننا ويملكون القن والقن ولو مسلمين زبلى
(و) له كما غلبنا عليهم جميع ذلك (بالغلبة لعدم العصية) (وان ند) أى شرد (اليهم حمل)
المراد به الدابة (فأخذوه ملكوه ولو أبق اليهم قن) مسلم فأخذوه قهرا (لا) يملكونه خلافا
لها بخلاف ما إذا أبق اليهم بعد ارتداده حيث يملكونه بالاخذ اتفاقا (فلو أبق بفرس
ومتاع) فأخذوها (فاشترى رجل كله منهم أخذ) المالك (العبد بجنا) (أخذ
غيره بالثمن) لانهم ملكوه (وان ابتاع) أى اشترى حربي (مستأمن) في دارنا
(عبدًا ومنا) أو ذميا (وادخله دارهم) عتق خلافا لهما (أو آمن) أى أسلم (عبد)
حربي (ثمة فجاءنا وأظهرنا) أى غلبنا (عليهم عتق) العبد ببلاعتق ولا ولاه
لاحد عليه

باب المستأمن

تزو جهاز رجل فاختلفت
منه قبل الدخول فلم يكن لها
عدة ثم تزوجها رجل
آخر فدخل بها فذلك ثلاثة
أزواج في شهر واحد كذا
أو ردها ابن العز في التهذيب
وإذا كان الطلاق قبل
الدخول فلا مانع من أن
يكونوا عشرة وقد قدمنا أول
الباب هذه المسئلة على
أحسن من هذا الوجه
مصورة في يوم واحد والله
الموفق (مسئلة) ان قيل
أي صغيرة وجب عليه مهر
لصغيرة أخرى وهما لم
يستزوجا بزواج قط وقد
نظمها ابن العز في تهذيبه
في بيتين فقال
يا أيها الأذكاء أفتوا
مستفتيا عن صغيرتين
يلزم أحدهما الأخرى
مهر صحيح بغير مين
(الجواب) ان هذه صغيرة
أزالت عذرة صغيرة أي
بكرتم فانه يلزمها مهر مثلها
وقد نظمت الجواب فقلت
صغيرة منهما أزالته
عذرة الأخرى بغير مين
يلزمها النزع مهر مثل
فكن بنظمي قري عين
(مسئلة) ان قيل أي
رجل مانع عن أربع نسوة
واحدة منهن تطلب المهر
والميراث والثانية ليس لها
مهر ولا ميراث والثالثة لها
المهر دون الميراث والرابعة

أي طالب الأمان (دخل تاجرا ثمة) أي في دار الحرب بأمان (حرم تعرضه لشيء) من
دم ومال وفرج (منهم) بخلاف الأسير وان أطلقوه طوعا فإنه يجوز له أخذ المال وقتل
النفس دون استباحة الفرج ومثله المتلصص (فلو أخرج) التاجر الينا (شيأ ملكه)
ملكنا (محظورا) للقدر (فيمصدق به) وجوباً (فإن أدانه) أي التاجر (حربي) ديناً يبيع
أو قرص (أو أدان) هو (حربياً) كذلك (أو غصب أحدهما صاحبه) أي من صاحبه
ثمة (وخرجا الينا) واستأمن الحربي (لم يقض) لو أخذ (بشيء) لانه ما التزم حكم الاسلام
فيما مضى بل فيما يستقبل (وكذا) الحكم (لو كانا حريين فعلا ذلك) أي الادانة
والغصب (ثم استأمنوا من خر جا) الينا (مسلمين قضى بالدين بينهما) ولا يقضى
(بالغصب) لكن يؤمر المسلم بردها المغصوب ديانة مسلمان مستأمنان (قتل أحدهما
صاحبه) عمداً أو خطأ (تجب الدية في ماله) لسقوط القودعة كالحد (وتجب) (الكفارة)
أيضاً (في الخطأ ولا شيء في الأسيرين) المسلمان إذا قتل أحدهما صاحبه ثمة عمداً أو خطأ
(سوى الكفارة في الخطأ) وقالوا تجب الدية في الخطأ والعمد كالأشياء في (قتل مسلم
مسلماناً) أسلم ثمة عمداً أو خطأ سوى الكفارة في الخطأ

فصل لا يمكن حربي (مستأمن) أن يقيم (فيما سنة) كاملة (وقيل له) من قبل
الامام (ان أفت سنة وضع عليكم الجزية فإن مكث بعده) أي بعد ما قيل له ذلك سنة
فهو ذمي فنجوز عليه أحكام أهل الذمة من حرمان القصاص بينه وبين المسلم ووجوب
كف الأذى عنه وغير ذلك (فلم يترك) أي لم يمكن من (أن يرجع اليهم كما لا يترك
(لو وضع عليه الخراج) بان التزم به وأخذ منه عنه دخول وقتها (أو تسكت) حربية
(ذمياً لا عكسه) وهو ما لو تزوج المستأمن ذمية فله أن يرجع اليهم ولا يصير ذمياً
(فان رجع) المستأمن (اليهم وله وديعة عنده مسلم) في دارنا (أو) (عند ذمي أو) (له) دين
عليهما حل دمه (وماله في دار الاسلام من ماله على شرف الزوال (فان أمر) (الراجع
(أو ظهر عليهم فقتل سقط دينه) ولا يصير ذمياً (وصارت وديعته فيأوان قتل) (الراجع
(ولم يظهر عليهم أومات فقرضه ووديعته لو رثته) فبر ذمهم كبر ذمهم في حياته
(فان جاءه حربي بأمان) قد كانت (له زوجة ثمة وولد) صغير أو كبير (ومال) أودع
بعضه (عنده مسلم) في دار الحرب (و) (بعضه عند ذمي) هنالك (و) (بعضه عند حربي)
فأسلم هنا) أو صار ذمياً (ثم ظهر عليهم فالكل في) وان أسلم ثمة فله أن يظهر عليهم
فولده الصغير حرم مسلم وما أودعه عند مسلم أو ذمي فهو له وغيره) كالمرأة وحملها وأولاده
السكران ومال في يد حربي (في) أي غنيمته للفاغين (ومن قتل مسلماً خطأ) (الحال أنه
(لا أول له) أصلاً (أو) قتل (حربياً جاءه بأمان) خطأ (فأسلم فديته على عاقلته) أي
عاقلته القاتل (للإمام) فيضعها في بيت المال ولو كان له ولي فلا امرأته (وفي العمدة
القتل أو الدية) بطريق الصلح والتراضي (لا العفو في المستثنين)

(باب العشر والخراج والجزية)

(أرض العرب) وهي من حد الشام والكوفة إلى أقصى اليمن (وما أسلم أهل طوعاً

لها الميراث دون المهر

(فالجواب) ان هذا رجل
كان عبداً فزوجه
مولاه أمتيه ثم أعتقه
وواحدة منهم ماتت بعد العتق
تزوج حرة ونصرانية أما
التي لها المهر والميراث فهي
حرة تزوجها بعد العتق
وأما التي لا مهر لها ولا ميراث
فهي الأمة وأما التي لها
الميراث دون المهر فهي
النصرانية لان الكفارة
لا تراث من المسلم (مسئلة)
ان قيل أي رجل وطئ
امراً بغير نكاح ووجب
المهر والعدة ويثبت النسب
(فالجواب) ان هذا رجل
زفت اليه امرأة خطأ
مسئلة ان قيل أي
رجل أذن لبعده في التزوج
مطلقاً فزوج حرة أو مكاتمة
لا يجوز ولو تزوج مدبرة أو
أمة يجوز (فالجواب) أنه
قال له تزوج على رقبتك
مسئلة ان قيل أي
رجل تزوج أمة ثم حرة
ولا يجوز نكاح الأمة
(فالجواب) انه تزوج أمة
بغير ان مولاه ثم أجاز
مولاه بعد أن تزوج الحرة
(مسئلة) ان قيل أي
رجل خرج الى السوق
ورجع فوجد امرأة قد
تزوجت بزوج آخر وجاز
(فالجواب) ان هذا رجل
كان قد علق طلاق امرأته

(أو فقع عنوة) أي قهراً (وقسم بين الغائين عشرة والسود) أي سواد العراق وحده
طولاً بالأيام اثنان وعشرون يوماً وعرضاً عشرة أيام (وما فقع عنوة) وغلبة (وأقر
أهلها) عليه كدكة (أو صلحهم خراجية) وقالوا أراضى مصر والشام خراجية لكن
في الفقع أن المأخوذ الآن أجرة لانها ليست غلوكة للزراع كأنه لموت المالين شيئاً
فشيئاً بلا وارث فصارت لبيت المال (ولو احيا) ذمي (أرض موات) باذن الامام فهو
خارجي ولو احياه مسلم (يعتبر قربه) فان سقى بعماء العشر أخذ منه العشر الا أرض كافر
تسقى بعماء العشر وان سقى بعماء الخراج أخذ منه الخراج (والبصرة عشرة رية) باجماع
العصابة (وخراج جريب) وهو ستون ذراعاً في ستين بذراع كسرى وهو سبع قصبان
(صلح الزرع صاع) مما يزرع في تلك الارض (ودرهم) من أجود النقود وان لم يصلح
لغلبة الماء ونحو ذلك لا يجب شيء (وفي جريب الرطبة) وهي البرسيم في عرف مصر
(خسة دراهم وفي جريب السكر) المتصل (والنخل المتصل عشرة دراهم) هذا ان
طاقت الارض (وان لم تطق ما وظف نقص) التوظيف الى ما تطيق (بخلاف الزيادة)
على ما وظفه عمر رضي الله عنه فانه لا يجوز ان طاقت الارض الزيادة اجماعاً (ولا
خراج ان غلب على أرضه الماء وانقطع) الماء عنها (أو أصاب الزرع آفة) مما يوجب
لا يمكن دفعها كالجراد والبرد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانياً ما اذا كانت
الآفة غير مما يوجب ولا يمكن الاحتراز عنها كما كل قرصة وسباع ونحوها أو هلك بعد
الحصاد فلا يسقط ولو هلك بعضها ان فضل عما أنفق شيء أخذ منه مقدار ما بيننا (فان
عطلها صاحبها) بأن لم يزرعها أصلاً أو زرع فيها الشعر مع صلاحيتها للزراعة ان قادراً
على ذلك (أو أسلم واشترى مسلم أرض خراج يجب) الخراج ولو توالى على المسلم خراج
الارض سنين لا يؤخذ لما مضى كالجزية في حق الذمي وهو الرأب جمع ولا عشر في خارج
ارض الخراج لانهم لا يجتمعان

فصل في الجزية ولو وضعت براض وصلح لا يعدل عنها تحرراً عن الغدر (والا)
أي وان لم توضع بالتراضي فانه (يوضع على الفقيه المعقل) أي الصحيح القادر على
الكسب (في كل سنة اثنا عشر درهماً) في كل شهر درهم (وعلى وسط الحال ضعفه)
وهو أربعة وعشرون درهماً (وعلى المكتر ضعفه) وهو ثمانمائة وأربعون درهماً والغنى
من يملك عشرة آلاف درهم فصاعداً والمتوسط من يملك مائتي درهم فصاعداً والفقير
من لا يملك مائتي درهم أو لا يملك شيئاً وهو أحسن الاقوال واعتبر أبو جعفر العرف قال
في التمار خاتمة وهو الأصح ويعتبر في هذه الاوصاف آخر السنة (وتوضع) الجزية (على
كتابي) يهودياً أو نصرانياً من العرب أو لا (ومجوسى) وثني عجمي (لا) على وثني (عربي
ومصرى وصي و امرأة) الا اذا كانت من بني تغلب (ولا) عبدو (لا) مكاتب (ولا) زمن
وأعمى وفقر غير معقل وراغب لا يخالط الناس ولو خالط كان كفره وكذا المغلوج
والشيخ الكبير وتسقط (بالاسلام) ولو بعد تمام السنة (والتكرار) أي تكرار السنة
فاذا اجتمع عليه حولان تداخلت والاصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية

على رؤية شيء وقد كانت

حاملًا فرأى ذلك الشيء في
السوق ثم وضعت امرأته
وتزوجت بزواج آخر قبل
هوده من السوق (مسئلة)
ان قيل أى نكاح اذالم
يدخل الزوج فيه بالزوجات
صح واذا دخل بهن فسد
(فالجواب) ان هذا نكاح
عبد تزوج امرأة ثم امرأة
فبلغ المولى فأجاز السكك فان
لم يدخل من جاز نكاح
الثالثة فان الاقدام على
النكاح بهار نكاح
الثانية وبقي نكاح الثالثة
موقوفًا اذا أجاز المولى جاز
فان دخل بهن ثم أجاز فسد
نكاحهن لان الاقدام على
نكاح الثالثة لا يمكن ان
يجعل رد العدة الثالثة
والاولى ونكاح الثالثة في
عدة الثانية والاولى لا
يجوز ~~كذا~~ في العدة
مسئلة ان قيل أى
امرأة تزوجت بزواجين
في عدة واحدة وجاز نكاح
أحدهما (فالجواب) ان
أحدهما له أربع نسوة
مسئلة ان قيل أى ولي
زوج صغير فتوقف
النكاح على اجازة الصغير
فالجواب انه مكاتب
صغير زوجه مولا قبل
اداء مال الكفاية فتوقف
على اذنه لانه يلحق بالبالغ
فيما يتسنى على الكفاية

(و) تسقط (بالموت) ولو بعد مضي السنة (ولا تحدث ببيعة) وهي معبد النصرى (و) لا
(كنيسة) وهي معبد اليهود ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دارنا) ولو قرية في
المختار (و) لكن (يعاد المتمدن) أى ما تهدم بنفسه لا ما هدمه الامام من غير زيادة على
البناء الاول ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى (ويعز الذي عناني الزى) أى في
اللباس وفي الهيئة (و) في (المركب والسرج فلا يركب خيلا) الا عند حاجتنا الى
الاستعانة في الحرب فيركب لكن با كافي لا يسرج والمعتمد انه لا يركب مطلقا وان
ركب للضرورة نزل في الجماع (ولا يعمل بالسلاح) ويظهر المستبح (وهو الزنا ومن
صوف أو شعر (ويركب سرجا كالا كف) أى كالبردة وينع من لبس العمامة ولو
زرقاه أو صفراء على الصواب ومن زنا لا يرسم والثياب الفاخر المختصة بأهل العلم
والشرف (ولا ينتقض عهده بالاباء عن) اداء (الجزية والزنا بمسئلة وقتل مسلم وسب
النبي صلى الله عليه وسلم) اذ لم يعلن أما اذا أعلن واعتاده فالحق أنه يقتل (بل)
ينتقض (بالحق ثمة أو بالغلبة على موضع للحراب وصار) بعدها (كالمرتد) ألا أنه لو أمر
بسرق بخلاف المرتد فانه يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمريد يجبر على الاسلام
(ويؤخذ من) أموال (تقلي وتقليبة) بالغني (ضعف زكاتها ومولاه) أى معتق
التقلي في الجزية والخراج (كولى القرشي والخراج والجزية ومال التغلبي وهديته
أهل الحرب) الى الامام (وما أخذنا منهم بالقتال) فلو بقتال بخمس ثم يقسم الباقي بين
الغنائم كهم (يصرف في مصالحنا كسد الثغور) وهو موضع المخافة من العدو (وبناء
القناطر والجسور) وهما المساجد والباطات ورم ماشق من الانهار (وكفاية
القضاة والعلماء والعمال المقاتلة وذرائعهم) أى ذرائع من ذكر (ومن مات) من أهل
العطاء (في نصف السنة حرم من العطاء) ولومات في آخرها يستحب صرف ذلك الى
ورثته وما علم أن أهل العطاء في زماننا القاضي والمدرس والمفتي

باب أحكام المرتدين

(يعرض الاسلام على المرتد) فبدا على المذهب (وتكشف شبهته) التي وقعت في أمر
دينه (ويحبس) وجوبه وقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها
ان استعمل والاقبل من ساعته الا اذا ربحى اسلامه (فان أسلم) فيها (والا قتل) ويلقى في
حفرة كالكتاب كذا لومات على الردة وهو أفتح كفر من الاصل أشباه (واسلامه ان)
يأتى بكلمة الشهادة (يتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام) أو عما انتقل
اليه وكره قتله قبله) أى قبل عرض الاسلام (و) لكن (لم يضمن قاتله ولا تقتل
المرتدة) سواء كانت حرة أو أمه (بل تحبس) وتجبر على الاسلام (حتى تسلم ويرزول ملك
المرتد عن ماله) برده (زوالا موقوفا) وقالا لا يرزول ملكه (فان أسلم عاد ملكه وان مات
أرقتل على رده) أو حكم لمساقه كفى النهر (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد
قضاء دين اسلامه وكسب رده في) بعد قضاء دين رده) وقالا كلاهما الورثته

(ويلقز) على وجه آخر
 فيقال أي علوك زوجة
 سيده فيتوقف نكاحه على
 اجازته (ويجاب) بها (ويلقز)
 على وجه آخر فيقال أي
 انسان يتوقف النكاح
 على اذن سيده له مادام في
 ملكه وينفذ عليه اذا عتق
 (ويجاب) بها وهي من
 غرائب الفقه وهذا لانه بعد
 زوال الكتابة عاده صغيرا
 وليه سيده فينفذ نكاحه
 عليه ولا يتوقف على اجازته
 لانه كان نافذا من جهة المولى
 وانما يتوقف للكتابة وقد
 زالت كما في نكاح العبد
 بغير اذن المولى حيث ينفذ
 بعد عتقه من غير توقف
~~مسئلة~~ ان قيل أي
 رجل خرج يشتري
 لزوجته طعاما من السوق
 فلما عاد قالت له اخرج فانا
 متزوجة بغيرك ولا أحل
 لك وانت عبد (الجواب)
 ان هذه امرأة زوجها
 أبوها من عبده وحلت منه
 فلما خرج الى السوق وضعت
 ومات أبوها فورث العبد
 فيبطل النكاح فتزوجت
 برجل آخر من ساعتها
 أولم يكن قد دخل بها فلا
 حدة عليها فتزوج من
 ساعتها (ويسأل) عنها بوجه
 آخر فيقال أي امرأة
 زوجها مسافر فكتبت
 اليه ان تزوج برجل

المسلمين ككسب المرتدة والفتوى على ان دين الاسلام والردة يقضي من كسب
 الاسلام الآن لا يفي فيقضي الباقي من كسب الردة (وان حكم) الحاكم (بالحاقه) مرتدا
 (عنى مدبره) من الثلث وكذا مدبرها اذا لحقت وتحل ديونها (وأما ولده) من كل ماله
 (وحل دينه) المؤجل الذي عليه وأما دينه المؤجل الذي له فيمضي على أجله (وتوقف
 مباحته وعتقه وهبته) ورهنه (فان آمن نفذ وان هلك) على ردة (بطل) وعندهما
 تنفذ هذه التصرفات (وان عاد) المرتد اليها (مسلم) بعد الحكم بالحاقه فواجبه في يد
 وارثه (من ماله) (أخذه) بقضاء أو رضاه وان جاء مسلما قبل الحكم فكان له المرتد
 فإخذه ما يجده من ماله بغير قضاء ورضاه ويضمن ما أتلفه (والا) بأن أذانه الوارث عن
 ملكه (لا) يأخذه (ولو ولدت أمة له نصرانية) أي كناية (لستة أشهر) أو أكثر (منذ
 ارتد) فادعاه (فهى أم ولده وهو ابنه حرو) لكن (لا يرثه) ولو كانت (مسلمة) ورثه الابن
 ان مات (المرتد في الصورتين) أو قتل (على الردة أو لحق) مرتدا (بدار الحرب) وانما قيد
 بقوله لستة أشهر لانهم ان جاء تولد لأقل منه فالولد يرثه (وان لحق المرتد بماله) أي
 مع ماله (فظهر عليه فهو) أي ماله لأنفسه (في فان رجوع) بعد ما لحق بلامال سواء
 قضى بالحاقه أولا في ظاهر الولاية (ودهب بماله وظهر عليه فولورثه) الا انه يأخذه بغير
 شيء قبل القسمة وبالقيمة بعدها (فان لحق) المرتد له عبد في دار الاسلام (وقضى
 بعبد له) لانه فكانت له (الابن) (الجاء) المرتد (مسلم) فالكاتب (أي بدلهما) (والولاء) لورثته
 أي لورث الابن وهو المرتد بخلاف ما اذا رجوع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء للابن
 (فان قتل مرتدا جلا خطا أو لحق بدراهم) أو قتل فالدية في كسب الاسلام (خاصة
 وقالوا في كسب الردة والاسلام) (ولو ارتد بعد القطع) أي بعد ما قطعت يده (عمدا) ومات
 منه (أو لحق) وقضى بالحاقه (لجاء مسلما) فان منه ضمن القاطع (فيه) ما (نصف الدية
 في ماله لورثته) وانما قيد بقوله بعد القطع لانه لو ارتد قبله فأسلم ومات منه لم يضمن شيئا
 (فان لم يلحق) المرتد المقتطوع أو لحق ولم يقض بالحاقه (وأسلم ومات ضمن) القاطع
 (الدية) كلها وعند محمد نصف الدية (ولو ارتد مكاتب ولحق) بدراهم واكتسب مالا
 (فأخذ بماله) وعرض عليه الاسلام فأبى (وقتل) على ردة (فكانت له مولاه وما بقى)
 من بدل الكتابة (لورثته) أي ورثة المكاتب (ولو ارتد الزوجان ولحقا) بدار الحرب
 (فولدت) ولدا فيهما (ولده) أي لهذا الولد (ولد) ثمة (فظهر عليهم فالولدان في) ويجبر
 الولد على الاسلام لا ولد الولد وارثا للصبي العاقل (صحيح) حتى لا يرث من أقاربه
 الكفار ولا من أقاربه المسلمين وتبين زوجته ولومات لا يصلي عليه (كاسلامه) وانما
 قيد بالعاقل لان غير العاقل لا تصح ردة (ويجبر) الصبي (عليه) لكن (لا يقتل)
 ان أبي

﴿باب البغاة﴾

هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق ولو بحق فليسوا ببغاة اذا (خرج قوم

من المسلمين عن طاعة الامام وغلّبوا على بلد دعاهم) الامام (اليه) اى الى طاعته
(وكشف شيعتهم) قد بان ان افعالهم المراد وان قالوا فعلنا الظلم فالامام يستع عن
الظلم ولولم يستع وقتلهم فالناس لا يعينون الامام ولا البغاة (وبما يقتضاهم) وان لم
يسدوا بقوله اذ انعسكروا واجتمعوا وهو المذهب (ولو) كان (لهم فقة) اى جملة
يرجعون اليها (أجهز على جريحهم) اى اسرع قتله (واتبع موليهم والا) اى وان لم
يكن لهم فقة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليهم (ولم تنسب ذريتهم) اى البغاة
(و) لكن (حبس اموالهم) ولا تقسم (حتى يتوبوا) فقد عليهم (وان احتاج) أهل
العدل الى سلاح أهل البغي وخيلهم (قاتل بسلاحهم وخيلهم) وان لم يحتاجوا الى
ذلك حبس خيلهم كسائر اموالهم ويبيع الكراع أى الخيل ويحبس عنه (وان قتل
باغ مثله) عمداً أو خطأ (فظهر عليهم) اى على أهل البغي (لم يجب) على القاتل (ثمن)
لكونه مباح الدم (وان غلبوا) اى البغاة (على مصر) من امصارنا (فقتل مصرى
مثله) عمداً (فظهر) اى غلب أهل العدل (على المصر قتل) القاتل (به) قصاصاً لم
يجر وأعلى أهل المصر احكامهم وان أجزه والاً (وان قتل عادلاً باغياً أو قتله) اى
العادل (باغ وقال) الباغى (أنا) كنت (على حق) واصر على دعواه (ورثه) اى
القاتل المقتول فى الصورتين (وان قال أنا) كنت (على باطل لا) يرث الباغى (وكرر
بيع السلاح من أهل الفتنة) وفى عساكرهم (وان لم يدروا انه) اى المشتري (منهم)
أى من أهل الفتنة (لا) يكره وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح فلا يكره بيعه منهم
بخلاف بيعه من أهل الحرب

كتاب القبط

هو شرعاً مملولودى طرحه أهله خوفاً من العيلة أو قراراً من تهمة الزنا (طلب
التقاطه) ان لم يخف ضياعه (ويجب) اى لزم (ان خاف) عليه (الضياع) بأن غلب
على ظنه ذلك ثم ان لم يعلم به غيره فهو فرض عين والا فهو فرض كفاية (وهو حر ونفقته
فى بيت المال) ان برهن الملقط على التقاطه ولم يكن له مال والا ففى ماله كارتبه
(و) كقول (جنائيته) فانه يكون فى بيت المال (ولا يأخذه) اى القبط (منه) أى من
الملقط (احد قهراً) ولو أخذ دفعه القاضى الى الاول الا اذا دفعه باختياره ولا ينهى
للإمام أخذه منه بالولاية العامة الا بموجب (ويثبت نسبهم من واحد) بمجرد دعواه ولو
غير الملقط استحسنوا الوحياء والاقبالينة (ومن اثنين) ان ادعى ما عارلاً من ربح ولو
سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه ولو مع أحدهما صريح كما كونه حراً والاخر عبد اقدم
الحر (وان وصف أحدهما بعلامته) كشامة وسلاطة (فهو أحق به) ان وافق اذا
لم يعارضها أقوى منها كمينة الآخرو حريمه وسبقة وإسلامه (و) ثبت نسبهم (من ذى
وهو مسلم ان لم يكن) أى يوجد (فى مكان أهل اللغة) كقريتهم أو بيعة أو كنيسة
والمسئلة بأعيانها لا نه اما ان يجد مسلم فى مكاننا فسلم او كافر فى مكانهم فمكافراً وكافر

آخر فليجمع من المال
وتركبه قابضة الى الأبد
على نفسه لا نكح عبيدى
(ويجب) بما تقدم (مسئلة)
ان قيل أى رجل استقبل
رجلاً فقتل له زوجى
امرأته فقال حتى أسأل
أبى فقال ان أباك قد مات
فقال ذوجتكها فقبل صح
النكاح (فالجواب) ان هذا
رجل تزوج أمة أبيه ولم
يكن دخل بها فلما مات أبوه
فسد النكاح لانه ملكها
بالأرث فهي أمة فصح
تزوجها (مسئلة) ان
قيل أى رجل زج ابنته فلم
يرض المولى فيبطل العقد
(فالجواب) ان هذا عبد زوج
ابنته وهي أمة فلم يرض المولى
وهو المولى (مسئلة) ان قيل
أى عبد تزوج بأذن مولاه
فان رضى مولاه بما فعل
يبطل النكاح وان رد المولى
ذلك جاز النكاح (فالجواب)
ان هذا العبد تزوج وأمه
برقبته فان رضى المولى بذلك
يبطل النكاح لان المرأة
صارت مملوكة له وملاك
الميل والنكاح لا يجتمعان
وان رد السيد ذلك جاز
النكاح والعبد عبده
والمرأة المهر من الحرية
(مسئلة) ان قيل أى
رجل دخل السوق فأرسلت
العامر أنه انى حرمت عليك
وتزوجت ابنتى منك فان
أسأت الضيعة نكحتها

أوزوجها من غيرك
 وأوجب عليك نفقتها وذلك
 في يوم واحد (فالجواب)
 ان هذا عبد زوجته مولا
 من ابنته ثم مات الاب قبل
 الدخول فورثت العبد
 فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها
 منه ولم يدخل بها فلم يحسن
 الضيعة فباعته من ابنتها
 ففسد النكاح بينهما ثم
 تزوجتها من زوج آخر
 وأوجبت عليه نفقة ابنتها
 (مسئلة) ان قيل أى عشر
 رجال الزوج كل واحد منهم
 ابنته من رجل واحد وهن
 بالغات فاجزن جميعا ورضن
 بذلك لما الذى يصح من هذا
 النكاح وما الذى يبطل
 (فالجواب) ان نكاح
 التاسعة والعاشرة جائز
 ونكاح البواقي باطل لانه
 لما قبل الخامسة فقد أبطل
 نكاح الاربع ولما قبل
 نكاح التاسعة فقد أبطل
 نكاح الاربع الاخرى
 من قبل انه زاد على
 الاربع فلم يبق له الا
 التاسعة والعاشرة (مسئلة)
 ان قيل أى رجل تزوج
 امرأته من وكيلها ودخل بها
 ثم يكون لها الخيار
 (فالجواب) ان هذه امرأة
 وكلت رجلان ان يزوجها
 وسعت المهر فزوجها الوكيل
 ونقص من المسمى فلما دخل
 بها علمت فلها الخيار وبقيده

في مكاننا أركبه فظاهر الولاية اعتبار المكان لسبقه (و) يثبت (من عبد وهور
 ولا يرق) أى لو ادعى رجل ان اللقيط عبده لا يصدق (الابينة وان وجد معه مال فهو
 له) ولو فوقه أو تحتها أو دابة هو عليها فيصرفه الواجد اليه بامر القاضى (ولا يصح) أى
 لا ينفذ (للمتقط عليه) أى على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) فى الاصح لأن الولاية
 عليه فى نفسه وماله للسلطان (ويسلم فى حرفة ويقبض هبته) ان وهبه احد وليس له
 ان يحتننه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

﴿ كتاب اللقطة ﴾

هى رفع شئ ضائع للفظ لا للثقل نذب رفعها لصاحبها وفرض عند خوف ضياعها
 ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحل والحرم أمانة ان أخذها لردعها على ربه أو أشهد)
 على ذلك انه أخذها لردعها على ربه أو يكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة قد لوه
 على (وعرف) أى نادى عليها حيث وجدها فى الجامع (الى ان علم ان ذبها) أى
 صاحبها (لا يطلبها) أو أنها نفسها ان بقيت كالاطعمة والثمار (ثم تصدق بها ان
 كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان جاء ربه) بعد تصدقه خبر ان شاء (نفذه أو
 ضمن للمتقط) أو المسكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط
 البهيمة) سواء كانت بعيرا أو بقرا أو شاة (وهو) أى للمتقط (متبرع فى الاتفاق على
 اللقيط واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة
 (ولو) أنفق عليهما (بذن القاضى تكون) النفقة (دينا) عليه وعلى صاحبها فراجع
 اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع
 أجزأها) القاضى (وأنفق عليها والا) أى وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة
 قيمتها (باعها) القاضى وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أى للمتقط اللقطة (من ربه حتى
 يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلاينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان
 وافق (بلا جبر) من القاضى (ويتنفع بها) للمتقط (لو) كان (فقيرا) لكن باذن
 القاضى عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي
 وصح) (التصدق) على أبيه وزوجته وولده (الكبير) (لو) كانوا (فقراء)

﴿ كتاب الأبق ﴾

وهو عولك فر من مالكة قصد (أخذها أحب) من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه
 وواجب ان خاف ضياعه وحرام ان أخذها لنفسه) (ومن رده من مدة سفر الى مولا وهو
 عن يمين الجبل فله أربعون درهما) (ولو بلا شرط) (ولو) كانت (قيمه أقل منه)
 وقال محمد بقضى له بقيمته الا درهما هو المذهب (ومن رده لاقفل منها فبحسابه) وقيل
 يرضخ له رأى الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يفتى (والمدبر وام الولد كالقن) فى وجوب
 الجعل التام (وان أبق من الدار لا ضمن) ولا جعل له هذا اذا شهد انه أخذ له ليرده
 (ويشهد وجوبه ان أخذ ليرده) فلو لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له (وجعل) عبد

(الرهن على المهر) اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت أكثر فقدر الدين عليه والباقي على الراهن (وأمر نفقته كالقطعة) وله حبسه لدين نفقته ولا يجره القاضي خوف اباقة نائيا

كتاب المفقود

(هو غائب لم يدر موضعه وحياته وموته فينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق منه على قريبه ولدا) وهم أصوله وفر وعه (و) على (زوجته) فلو نصب المفقود في ما حال حضرته لا ينصب القاضي (ولا يفرق بينه وبينها) ولو بعد مضي أربع سنين (وحكم القاضي) بموته بعد تسعين سنة من يوم ولد وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقدر بموت أقاربه من أهل بلده على المذهب (و) اذا حكم بموته (تعد امرأته) للوفاة من وقت الحكم بموته (وورث) ماله (منه حيثئذ لا قبله) أي قسم ماله بين ورثته الموجودين الآن لا من مات قبله (ولا يرث) المفقود (من أحد) مات حال فقده ولكن يوقف نصيبه من ارثه فان ظهر حيا فالموقوف له والا يرد على ورثته مورثه عند موته (فلو كان مع المفقود وارث يجب به) أي بالمفقود يجب حرمان (لم يهبط شيئا وان انتقص حقه به) أي حق الوارث بالمفقود (يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل) ويأينه في الاصل

كتاب الشركة

وهي ضربان شركة ملك وشركة عقد (شركة الملك) أن يملك اثنان مثلاً (عينا أو ثأناً أو شراً) أو يخذ ذلك (وكل) منهما (أجنبي في قسط غيره) حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذن صاحبه (وشركة العقد) أن يقول أحدهما سأشاركك في كذا ويقبل الآخر (بأن يقول قبلت) وهي مفاوضة أن تضمنت وكالة وكفالة (بأن يكون كل منهما وكيلاً عن الآخر وكفيلاً عنه في أعمال التجارة) (وتساوياً مالا) وربحاً (وتصرفاً وديناً فلا تصح) المفاوضة (بين حر وعبد وصبي وبالغ) اتفاقاً فيهما (و) لا بين (مسلم وكافر) لعدم المساواة خلافاً لابي يوسف وكذا لا تصح بين صبيين ومأذنين ولا تصح الا بلفظ المفاوضة أو ببيان مقتضاها (وما يشتره كل) منهما (يقع مشتركا) بينهما (الاطعام أهلهم وكسوتهم) وكسوته وكذا ما كان من حوائجهم ولو جارية للوطه باذن شريكه (وكل دين لزم أحدهما بالتجارة) واستقراض (وغصب) واستئلال (وكفالة) بالمال (بالا لزم الآخر) ولو كفل بعالم بغير أمر المالك لم يوجب له شيء (وكفالة) (وتبطل) المفاوضة وتصير عناناً (ان وهب لأحدهما) وقبل وقبض (أو ورث) أو وصل إلى يده بصدقة وصية (ما تصح فيه الشركة) كالنفدين ونحوهما (لا العرض) أي لو وهب لأحدهما العرض أو العقار أو ورثه لا تبطل (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النفدين والتبر) وهو الذي لم يضرب من ذهب وفضة (والفلوس النافقين) أي الرائجين والا فكل عرض (ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر) حتى صار مال كل منهما

الوكيل الزوج على ذلك وأقر الزوج بأن التوكيل كما قالت قال ولها عليه ان اختارت الردمهر المثل ولا نفقة لها في العدة قال وكذلك ان أنكر الزوج لان القول قولها مع البين (مسئلة) ان قيل أي رجل تزوج امرأته ودخل بها ثم يكون له الخيار (فالجواب) ان هذا رجل وكل رجلاً أن يزوجه بمهر معلوم وزاد الوكيل على المسمى ولم يعلم الموكل ودخل بها ثم علم فله الخيار ان شاء أجاز ما فعله المأمور وان شاء رد ولها مهر المثل بالدخول (مسئلة) ان قيل أي رجل بالغ جامع امرأته بالغة ولا تحرم عليه أمها ولا بنتها (فالجواب) انه جامع امرأته ميتة كذا في التتارخانية معزوا الى العناية (مسئلة) ان قيل أي مطلقة ثلاثاً تزوجت برجل آخر ودخل بها ووطئها وطلقها ولم يحلها بوطئها للزوج الاول (فالجواب) انها تزوجت بعبد ووطئها قبل أن يجزئ السيد النكاح فان هذا الوطئ لا يحل للاول (مسئلة) ان قيل أي امرأة تلبس لها ان تزوج بعقد زوجها الذي بان منه بغيره (فالجواب) انها امرأة

أوتدت لتفارق زوجها

تجبر على الاسلام وتعزر
خمسة وسبعة من سوطا وليس
لها ان تزوج الأزوجها
الاول وبه أخذ الفقيهان
رحمهما الله تعالى كذا في
مال الفتاوى (مسئلة)
ان قيل أى معتدة من طلاق
رجسى لا يكون لزوجها
الرجعة ولا يجوز لها ان
تزوج بزواج آخر (فالجواب)
انها معتدة من رجسى
اغسلت من حیضتها
الثالثة وحیضتها أقل من
عشرة أيام فغسلت عامة
أعضائها وبقيت لعة أو
أصبح فقد انقطعت الرجعة
ولا يجوز لها أن تزوج
بزواج آخر ما لم تغسل تلك
اللعة أو الاصبح من الحيرة

كتاب الطلاق

(مسئلة) ان قيل أى رجل
طلق زوجته على مال بعد
الدخول بها وبطل العوض
ووقع الطلاق بانثاء ولم يكن
خلعاً ولا نكاحاً قال ابن العز
وقد نظمه الشيخ بدر الدين
الرضي الحنفى فقال
أيا من غدا يهدى الانام
بفضله
الى كل صعب مشكل متعسر
اذا طلقت زوجاته بعد وطئه
صريحاً على مال جليل
مقدر
وذا المال حقاً بطل الشرع
حكمه

مشتري كباينهما شركة ملك (وعقد الشركة صحيح) هذا اذا تساوى باقيمة (وعنان ان
تضمنت وكالة فقط) أى دون الكفالة (وقص مع التساوى فى المال دون الرجوع) فى
(عكسه ويبيع بعض المال) دون البعض بخلاف المفاوضة (و) تصح مع (خلاف الجنس)
بان كان من أحدهما دراهم ومن الآخر دنانير (و) تصح مع (عدم الخلط وطول
المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (و يرجع) المشتري اذا أدى الثمن من
ماله (على شريكه بحصته منه) أى من الثمن (وتبطل) الشركة مطلقاً (بملك المالكين
أو أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده (وان اشترى
أحدهما بماله وهلك مال الآخر) بعد الاشتراك (فالمشتري) يدفع الزاء (بينهما ويرجع)
المشتري (بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد) الشركة (ان شرط لاحدهما) أو لغيرهما
(دراهم مسمومة من الرجوع) لقطع الشركة (واسكل من شريكى العنان والمفاوضة أن يبضع)
أى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الرجوع كله لصاحب المال (ويستأجر) من يحفظ
المال ويتصرف فيه (ويودع ويضارب) أى يدفع المال مضاربة (ويوكل) أجنبياً
ببيع وشراء (ويده) أى يد كل واحد منهما (فى المال أمانة) فيقبل قوله بيمينه فى مقدار
الرجوع والخسران والضياح والدفع لشريكه (و) شركة العقد (تقبل ان اشترك خيطان
أو خياط وصباغ) أو فحوصهما فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان (على أن يتقبلا الاعمال) من
الناس بأجر (و) أن (يكون الكسب بينهما) فيجوز ذلك استخساراً (وكل عمل يتقبله
أحدهما لغيرهما) وعلى هذا فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجرة
ويبرأ دافعهما بالدفع الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما) وجوه ان اشتركا بلامال
على أن يشترىا بوجوهما ويبيعا) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترىا
بالنسيئة وما بقى بينهما (وتضمن) عند الاطلاق (الوكالة) فتكون عتاً وتكون
مفاوضة أيضاً بشرطها السابق (فان شرطاً مناصرة المشتري) يدفع الزاء (أو مماثلته)
اى أن يكون بينهما نصفين أو اثلاثاً (فالرجوع كذلك وبطل شرط الفضل) فيكون الرجوع
بينهما بقدر المالك

فوفصل فى الشركة الفاسدة * ولا تصح * الشركة (فى احتطاب واصطيد واستقاء)
واجتناء الثمار الجبلية والبرية والتسكيد وهو السؤال من الناس (والكسب) أى
المكسوب (للعامل و) لكن (عليه أجر مثل مال الآخر) ان أعانه بالغاماً بلغ وهو الصحيح
(والرجوع فى الشركة الفاسدة) التى يجوز ان تجعل صحيحة يكون (بقدر المال وان شرط
الفضل وتبطل الشركة) أى شركة العقد عوت أحدهما علم الآخر أولاً (ولو حكماً) بأن
قضى لمحاقره مرتداً (ولم يرك) أحدهما (مال الآخر بلاذنه فان اذن كل منهما
لصاحبه (واديها) أو جهل (ضمنها) أى ضمن كل نصيب صاحبه ويتقاصان فان كان
مال أحدهما أكثر يرجع باز يادة (ولو) أدبا (متعاقبا ضمن الثاني) للاول علم باده
صاحبه أولاً (فان اذن أحدهما) أى أحد المتفاوضين لصاحبه (بشراء أمة ليطأها)
المشتري (ففعل فهى له) لا للشركة (بلاشئ) والبايع مطالبة كل بثمانها

(كتاب الوقف)

(هو) شرعا (حبس العين على) حكم (ملك الواقف والتصدق بالمنفعة) ولو في الجملة فهو جائز غير لازم كالعارية فيرجع فيه ويبيع ويرهن ويورث وقالاهو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه وعليه الفتوى (والملك يزول بالقضاء) من قاض متول من قبل السلطان لا يحكم وطريقه أن يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع فيقضي القاضي بانقطاع ملكه فيه لزم (لا الى مالك) أي لا ينتهي الى يد مالك وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف وبه أخذه شايخ العراق وبه يفتي وعند محمد به وبالتسليم وبه أفتى مشايخ بخاري قالوا وهو المعمول به في زماننا (ولا يتم) الوقف (حتى يقبض) للمتولى اذا كان مسجدا فانه يتم بالاقرار (و يجعل) الواقف (آخره) لجهة لا تقطع) عند محمد وعند أبي يوسف اذا سمى جهة تقطع جاز وصار بعدها الفقراء وان لم يسهموا واختلف الترجيح والاخذ بقول أبي يوسف أحوط وأسهل بحر (وصح) وقف العقار بقرهوا كرتة) وهم عبيده الحرانون وكذا سائر آلات الحرانة (و صح) وقف (مشاع) يقسم (قضى بجوازه) أماما لا يقسم كالحمام والرحى فهو صحيح بدون القضاء اتفاقا (و صح) وقف (منقول) قصدا (فيه تعامل) للناس كفاس وقدم ودراهم ودنانير وقدر وجنازة ونياهم ومصحف وكتب بخلاف ما لا تعامل فيه كتياب ومتاع عند محمد وعليه الفتوى (ولا يملك) بعد التمام والزرع ولا يملك ولا يعار (ولا يقسم) وان وقف على أولاده بل ينهائون الاعداه فيقسم المشاع وبه يفتي اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو لظروهم وان اختلفت جهة وقفهما لا بين مستحق الوقف أجماعا (ويبدأ من غلته) بعمارته (بلا شرط) من الواقف (ولو) كان الوقف (دارا فعمارته على من له السكنى ولو أبي) من له السكنى (أو عجزهم الحاكم) أي أجره وعمره (بأجرته) فإذا عمر رده الى من له السكنى (وصرف) الحاكم (نقضة الى عمارته ان احتج) اليه (والا حفظه) لكي (بححتاج) الا اذا خاف ضياعه فيبيعه ويسئل ثمنه ليجتاح (ولا يقسمه) أي النقص (بين مستحق الوقف) لان حقهم في الغلة لافي العين (وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية اليه صح) الوقف والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب فيهما (وينزع لو خائشا) أو عاجزا أو ظهريه فسق كسرب الخمر وأما غير الخائش فلا يعزل ولو عزله بلا خيانة لم يعزل ولا يصير الثاني متوليا (كالوصي) فانه ينزع لو خائشا (وان شرط) الواقف (أن لا ينزع) الوقف من يده

فصل في أحكام المسجد ونحوه (من بني مسجد الميزل ملكه عنه حتى يفرزه) أي يخرجه (عن ملكه بطريقه) بأن يجعل له طريقا عاما (و حتى) بأذن بالصلاة فيه فإذا صلى فيه واحد (غير الواقف في الأهرج ولو هزنا أو أنشئ زالا ملكه) وقال أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجدا وفي رواية عن أبي حنيفة ومحمد اشترط الصلاة فيه بجماعة بأذان واقامة جهرا لا مراء هو الصحيح (ومن جعل مسجدا تحت ممر داب)

فهذا طلاق بلئن غير منسكح ولم يكن ذا خلعا ولم يكن ثالثا أجبني بنظم مثل در وجوه

(الجواب) ان هذا رجل غلق زوجته على أن تقوم له أحدهما بألف درهم ولم يعين التي عليها المال وقد نظم الجواب العلامة ابن العزقال

أيا سائل عن مشكل متعسر أتاك جواب من محب مقصر لذا طلق الثنتين أحدهما بلا

بيان على وزن وورق مقدر ولا يجب المال المسمى لان من

لها أحد النكدين لم يتحرر فان قلت لم يملك الزوج زوجته

وقد بطل التعويض قلت تفكر فهذا فساد طارى حكمه كما اذا أفلست فالحكم صعب

التصور ومنك استغدت الحكم ناسائي وكم

أفدت رعاك الله من متعسر (مسئلة) ان قيل أي رجل قال لامرأته أنت طالق

بعد شعر بطن كفي أو قال لها أنت طالق بعد شعر ظهر كفي وكان قد طلى ظهر

كفه بالنورة هل هما سواء وما الحكم في ذلك (الجواب) انه يقع بالقول الاول واحدة

كما لو قال أنت طالق بعدد

سجل هذا الخوض وليس فيه سهل أو بعدد شعر حسد ابليس ولا شعر على جسده لأن باطن الكف لا يكون عليه شعر قط ولا يقع بالقول الثاني شيء لأن ظهر الكف يكون عليه الشعر فإذا لم يوجد لم يوجد الشرط ذكره في العدة (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لا امرأته أنت طالق مثل النجوم (فالجواب) انه ان أراد مثل النجوم في النور والضياء يقع واحدة رجعية وان أراد في العدد وقع الثلاث (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق مثل الثلج (فالجواب) انه ان أراد مثله في البياض يقع واحدة رجعية وان أراد مثله في البرودة يقع واحدة بآئنة من الحاوي القدسي (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق لافليل ولا كثير (فالجواب) ان هذه مسئلة فيها خلاف ففي العدة انها تطلق واحدة وعزاه في الذخيرة الى الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل وكذا حكى عن أبي بكر البخاري لان قوله لافليل ولا كثير لا يفيد نفي قوله أنت طالق وروى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انها تطلق ثنتين لان

وهو بيت تحت الارض يتخذ للتبريد فلم يصلح المسجد جازاً أو فوقه بيت وجعل باباً الى الطريق (الاعظم) وعزله عن ملكه (أو اتخذ وسط داره مسجد أو أذن للناس بالدخول فيه فله بيعه ويورث عنه) اذ امانت لانه لم يخلص به لبقاء حق العبد فيه (ومن بنى سقاية أو خاناً أو رباطاً) للفرقة (أو مقبرة لم يرل ملكه عنه حتى يحكم به حاكم) ويستوى في الانتفاع بهذه الاشياء الغني والفقير بخلاف وقف الغلة على الحاج مثلاً فإنه يختص بها الفقراء نهراً (وان جعل شيء من الطريق مسجداً صح) اذ لم يضر بالطريق (كعكسه) بأن جعل بعض المسجد طريقاً فيجوز لكل أحد ان يعرفه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب

كتاب البيوع

(هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم) البيع (بإيجاب وقبول) ان كانا بلفظ الماضي بلانية أو الحال بالنسبة في الاصح والايجاب ما يذ كر أولاً من كلام أحد المتعاقدين والقبول ما يذ كر ثانياً من الآخر (و) يلزم البيع (بتعاط) أي تناول في خسيس ونفيس ولو من أحد الجانبين على الاصح اذ لم يصرح معه بعدم الرضا (وأي) من المتعاقدين (قام) وان لم يذهب (عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده (ولا بد من معرفة قدر) مبيع وعن (ووصف عن) كصرى أو دمشق (غير مشار) اليه (لا يشترط ذلك في) مشار (اليه) في الجهالة بالاشارة (وصح) البيع (بثمن حال) وموجل (بأجل معلوم) اذا كان بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر (ومطلقه) أي الثمن بأن ذكر فيه القدر دون الصفة يكون (على النقد الغالب) في بلد العدة لا بلد المتعاقدين (وان اختلفت النقود) في البلد وكانت في الزواج سواء (فسد) البيع (ان لم يبين) المشتري أحدهما في المجلس ويرضى به البائع وان كان بعض النقود أروج ينصرف اليه (ويباع الطعام كيلاً وجزافاً) أي بلا كيل ولا وزن اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم (و) يباع (بأناه) بعينه أو بغيره (بعينه لم يدر قدره) والمشتري الخيار فيهما وهذا اذا لم يحتتمل الا ناه النقصان والحجر التفقت فان احتملها لم يجز (ومن يباع صبرة) وهي جملة من الطعام (كل صاع بدرهم صح) البيع (في صاع واحد) الا أن يسمى جملة صبعانها أو قال لا يجوز في الكل شيء أولاً به يفتي (ولو باع ثلة) أي قطيع غنم (أو ثوباً) مشاراً اليه يضره القطع (كل شاء أو) كل (ذراع بدرهم فسد) البيع (في السك) وبه يفتي وعند هاجوز وعلى هذا كل عددي متفاوت كالابل والبقر (ولو سعى السك) أي كل المبيع في المجلس (صح في السك) في المسائل الثلاث (فلو نقص كيل) فيما لو اشترى صبرة على أنها مائة صاع بمائة درهم (أخذ) الموجود (بخصته أو فسخ وان زاد) كيل (فللبائع) لوقوع العقد على قدر معين (ولو) باع المذروع على أنه مائة ذراع مثلاً (ونقص ذراع أخذ بكل الثمن أو ترك) وان زاده لا يشتري (لان الذراع وصف

القليل واحدة والكثير
ثلاث والثلثين بين القليل
والكثير وفي الذخيرة
علل قول الهندواني هذا
بأنه لما قال لقليل فقد قصد
إيقاع الثلثين لأن الثلثين
كثير على ما بيننا فلا يعمل
قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا
القول أقرب إلى الصواب
وعن أبي نصر بن سلام وقد
يسميه بعضهم نصرا قال
الحافظ عبد القادر وهو
غلط واسمه محمد وكنيته أبو
نصرانه قال تطلق ثلاثا
لأنه لما قال أنت طالق
لقليل قصد إيقاع الكثير
فوقع الكثير ولم يعمل
قوله بعد ذلك ولا كثير قال
في الذخيرة وهو اختيار
الصدر الشهيد قلت
ومقتضى هذا الوقف أولا
قوله لا كثير يقع واحدة
لأنه قصد إيقاع القليل ولم
يعمل قوله بعد ذلك ولا قليل
وقد رأيت هذا بعينه في
الذخيرة والله الموفق (مسئلة)
ان قيل ماذا يقع على رجل
قال زوجته أنت طالق
أكثر من الواحدة وأقل من
الثلثين (فالجواب) أنه
يقع عليه الطلاق الثلاث
كذا في الحاوي القدسي ولم
يبين وجهه والظاهر أنه لما
قال أكثر من الواحدة وقع
عليه زيادة عليها فلم يقل
أقل من الثلثين نبي وقوع

والوصف لا يقابل شي من الثمن (ولا خيار للبائع) كما إذا شرط أنه معيب فوجده
المشتري سليما (ولو قال) بعنك الثوب مثلاً على أنه مائة ذراع بمائة درهم (كل ذراع
بكذا ونقص ذراع) فالمشتري بالخيار إن شاء (أخذ) المبيع (بحصته من الثمن أو تركه
وإن زاد) ذراع فله الخيار إن شاء (أخذ كله كل ذراع بكذا أو فسخ) البيع (وفسد بيع
عشرة أذرع) من مائة ذراع (من دار) أو حمام وعندهما يجوز أن لم يسم جملتها وبه
يفتي (لا) يفسد بيع عشرة (أسهم) من مائة سهم بالأجماع إن شيعو السهم
لا الذراع (وإن اشترى عدلاً على أنه عشرة أثواب فمقتضى) ثوب (فسد) البيع للجهالة
(ولو بين لسكل ثوب ثمناً) بأن قال كل ثوب منه درهم (ونقص) ثوب (صح) البيع
(بقدره) لعدم الجهالة (وغير) المشتري لتفرق الصفة (وإن زاد) ثوب (فسد) البيع
في السكل للجهالة الزائدة (ومن اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه)
المشتري (بعشرة) دراهم (في عشرة و) زيادة (نصف) فبسط له نصف ذراع مجانا (بلا
خيار) للمشتري عند الامام وهو الأصح وعند أبي يوسف بأحد عشر إن شاء وعند محمد
بأخذه بعشرة ونصف إن شاء وهو أعدل الأقوال بحر (و) أخذه (بتسعة في تسعة
ونصف بخيار) لتفرق الصفة

فصل فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر وفيما لا يدخل وغيرهما (يدخل البناء
والمقاييس المتصلة أغلاؤها كضبة وكيلون ولو من فضة لا مقاييس الاقفال ولا الاقفال
ويدخل ما كان متصلاً بالبناء (في بيع الدار) يدخل (الشجر في بيع الأرض بلا
ذكر) راجع للمسلمتين (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية) إلا إذا ثبت ولا
قيمه له فيدخل في الأصح (و) لا يدخل (الثمر في بيع الشجر لا بشرط) سواء كان له
قيمة أو لا في الصحيح (ويقال للبائع في الصورتين (أقطعها) أي العين المتصلة بالمبيع
الشاة للزرع والثمر (وسلم المبيع) وهو الشجر والأرض مطلقاً سواء كان الزرع
والثمر لها قيمة أو لا (ومن باع ثمرة بارزة (بدا) أي ظهر (صلاحها أو لأصح) البيع
ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وقبل الظهور أصلاً لا يصح اتفاقاً
(ويقطعها المشتري في الحال) جبراً هذا إذا باع مطلقاً أو بشرط القطع (وإن) باع
(وشرط تركها على النخيل فسد) المبيع اتفاقاً مطلقاً وقيل لا يفسد إذا اتناهات الثمرة
وبه يفتي (ولو استثنى) البائع (منها) أي من الثمرة المبيعة (أرضاً لا معلومة صح) في
ظاهر الرواية (كبيع) أي كصحة بيع (بر) بخلاف جنسه (في سنبله وبقلا في قشره)
وكذا الأرز والسهم (وأجرة الكيال) والوزن والذراع والعداد إذا باع بشرط
الكيل والوزن والذرع والعدد (على البائع) لأنه من تمام التسليم (وأجرة نقد الثمن و)
أجرة (وزنه على المشتري) وهذا يقتضي أن أجرة النقد غير أجرة الوزن والعرف الآن
بخلافه (ومن باع سلعة بثمن حال سلمه) أي سلم المشتري الثمن (أولاً) فإن سلم قيل
للبائع سلم المبيع (والأبأن) باع سلعة بسلعة وغنا بثمن سلماً (معاً) ثم التسليم يكون
بالتخلي على وجهه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وأن يقول خليت بينك وبين

للزوم الأكثر من الواحدة
وانتفاء الثنتين والله أعلم
(مسئلة) ان قيل أى رجل
له أربع نسوة فطلق
احداهن ثم قال لثانية
أشركتك معها ثم قال لثالثة
أشركتك معها ثم قال
لرابعة أشركتك معها فإذا
يقع على كل واحدة منهن
(فالجواب) انه يقع على
الأولى طلقة واحدة وعلى
الثانية واحدة وعلى الثالثة
ثنتان وعلى الرابعة ثلاث
(مسئلة) ان قيل أى رجل
طلق امرأته قبل الدخول
بها ومات فترثه مع نسائه
(فالجواب) ان هذا رجل
تزوج ثلاثا ودخل بواحدة
منهن ثم طلق واحدة من
نسائه غير معينة ومات قبل
البيان فإنه يجعل ميراث
النساء على اثني عشر سهمها
خمس أسهم للتي دخل بها
وسبعة أسهم للآخرين
نصفين ولتي دخل بها كمال
المهر ولهما خمسة أسداس
مهرها (مسئلة) ان قيل
أى مريض علق طلاق
امرأته على فصل معين
ففعلا ما علق عليه طلاقها
فطلقت ولا يجزئ الميراث
(فالجواب) انه قال لثمان
دخلتما الدار فاقطعا القتان
فدخلتما فمقع عليهما الطلاق
ولا يجزئ الميراث لان كل
واحدة منهما لم يقع طلاقها

المبيع فلو لم يقبله أو كان بعيد الم يصر قابضا

باب خيار الشرط

(صح) ولو بعد العقد (للتبايعين أولا أحدهما) في مبيع كله أو بعضه كثلثه أو ربعه
(ثلاثة أيام وأقل) وفسد عند اطلاق أو تقييد (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا) يصح
وقالا يجوز اذا سمى مدة معلومة (فان أجاز في الثلاث صح) العقد استحسانا (ولو باع)
عبدا (على انه ان لم ينقد) المشتري الثمن (الى ثلاثة أيام فلا بيع صح) استحسانا
(و) لو باع على انه ان لم ينقد الثمن (الى أربعة) أو أكثر فلا بيع (لا) يصح خلافا
لمحمد (فان نقد) الثمن (في الثلاث صح) وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه
ولهذا ينقد عتق البائع ويملك التصرف فيه دون المشتري (وبقبض المشتري يملك
بالقيمة) أى البدل ليمثل المثل هذا اذا قبضه باذن البائع كالمقبوض على سوم الشراء
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغما بلغت (وخيار المشتري لا يمنع) خروجه عن
ملك البائع فيخرج (و) لكن (لا يملكه) المشتري وقال يملكه (وبقبضه يملك بالثمن
كتميمه) في يد المشتري في المدة بغير كطع يد ولو بعيب يرتفع كرض فان
زال في المدة فهو على خياره والارزاه العقد (فلو اشترى زوجته) المملوكة للغير (بالخيار
بقي النكاح) وعندهما يفسد (وان وطئها له أن يردّها) خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا
ولم ينقصها الوطء فان كانت بكر امتنع الرد عنده أيضا (ولو أجاز من له الخيار) ولو
أجنبي (بغيبه صاحبه) صريحا أو دلالة كتصرف بائع في ثمن ومشتري مبيع (صح)
ولو فسخ من له الخيار بغيبه صاحبه (لا) يصح خلافا لابي يوسف ثم توقف الفسخ
فان بلغ صاحبه في المدة ثم الفسخ ولو بعد مدة الخيار تم العدة فبعضها قبل الفسخ (وتم
العقد) الذي شرط فيه الخيار (بعوته) أى بعت من له الخيار ولا يورث عنه (ومضى
المدة والاعتاق) من الم ترى (وقوبعه) طالب (الاخذ بالشفعة) أى لو اشترى دارا
بالخيار فبيعت دار بجنيها وطلب أخذها بالشفعة تم العقد (ولو شرط المشتري) أو البائع
(الخيار لغيره صح) استحسانا (وأى) من المشتري أو البائع أو الغير (أجاز أو نقض
صح) كل من الاجازة والنقض استحسانا (فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق)
منهما (أحق) بما فعل (وان كانا) أى الاجازة والفسخ (معاً) أو يعلم وقتها (فالفسخ)
أحق في الاصح (ولو باع عبد بن) بألف (على انه بالخيار في أحدهما ان فصل) ثمن كل
واحد وعين) العبد الذي فيه الخيار (صح والا) أى وان لم يعين ولم يفصل أو عين فقط
أو فصل فقط (لا) يصح وكذا لو كان الخيار للمشتري تتأى الأنواع الأربعة (وصح خيار
التعين) في القيمات لافي المثلثات (فيما دون الأربعة) حتى لو اشترى أحد الثوبين
أو الثلاث على أنه يأخذ أيهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة أيام صح وفي الأربعة
لا يصح (ولو اشترى عبدا) مثلا (على أنهم بالخيار فرضي أحدهما لا يرد الآخر) خلافا
لهماء وكذا الخلاف في خيار الرؤية والعيب (ولو اشترى عبدا على أنه خيار أو كاتب

على رؤية شيء وقد كانت
حاملًا فرأى ذلك الشيء في
السوق ثم وضعت امرأته
وتزوجت بزواج آخر قبل
هوده من السوق (مسئلة)
ان قيل أى نكاح اذالم
يدخل الزوج فيه بالزوجات
صح واذ دخل بهن ففسد
(فالجواب) ان هذا نكاح
عبد تزوج امرأة ثم امرأة
فبلغ المولى فأجاز الكل فان
لم يدخل بهن جاز نكاح
الثالثة فان الاقدام على
النكاح بهلارد لنكاح
الثانية وبقي نكاح الثالثة
موقوفًا إذا أجاز المولى جاز
فان دخل بهن ثم أجاز ففسد
نكاحهن لان الاقدام على
نكاح الثالثة لا يمكن ان
يجعل رد العدة الثالثة
والاولى ونكاح الثالثة في
عدة الثانية والاولى لا
يجوز كذا في العدة
مسئلة ان قيل أى
امرأة تزوجت بزواجين
في عدة واحدة وجاز نكاح
أحدهما (فالجواب) ان
أحدهما له أربع نسوة
مسئلة ان قيل أى دوى
زوج صغيرا فتسوق
النكاح على اجازة الصغير
فالجواب انه مكاتب
صغير زوجته مولا قبل
اداء مال النكحة تسوق
على اذنه لانه يلحق بالبالغ
فما يبستنى على النكابة

(و) تسقط (بالموت) ولو لم يعد مضى السنة (ولا تحدث بيعة) وهي معبد النصارى (و) لا
(كنيسة) وهي معبد اليهود ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دارنا) ولو قرية في
المختار (و) لكن (يعاد المتهذب) أى ما نهى بدم نفسه لا ما هدمه الامام من غير زيادة على
البناء الاول ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى (وعجز الذمى عن الفري) أى فى
الباس وفى الهبة (و) فى (الركب والسرج فلا يركب خيلا) الا عند حاجتنا الى
الاستعانة فى الحرب فركب لكن با كفى لا بسرج والمعتمد أنه لا يركب مطلقا وان
ركب للضرورة نزل فى الجماع (ولا يعمل بالسلاح ويظهر الكسبيج) وهو الزنار من
صوف أو شعر (ويركب سرجا كالا كفى) أى كالبردعوة يمنع من لبس العمامة ولو
زرقاه أو صفراء على الصواب ومن زنار الابرسيم والنياب الفاخر المختصة بأهل العلم
والشرف (ولا ينتقض عهده بالاباء عن) اداه (الجزية والزنابسة وقتل مسلم ونسب
النبي صلى الله عليه وسلم) اذ لم يعلن أما اذا أعلن واعتاده فالحق أنه يقتل (بل)
ينتقض (باللحاق ثمة أو بالقلبة على موضع للحراب وصار) بعدهما (كل مرتد) الا أنه لو أسر
يسترق بخلاف المرتد فإنه يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمرتبج على الاسلام
(ويؤخذ من) أموال (تغلي وتغلبة) بالغين (ضعف زكاتنا ومولاه) أى معتق
التغلي فى الجزية والحراج (كولى القرشى والحراج والجزية ومال التغلي وهدية
أهل الحرب) الى الامام (وما أخذنا منهم بالقتال) فلو يقتل بخمس ثم يقسم الباقي بين
الغانين كالمير (يصرف فى مصالحنا كسد الثغور) وهو موضع الحفاقة من العدو (وبناء
القناطر والجسور) وعمارة المساجد والباطات ورم ماشق من الانهار (وكفاية
القضاة والعلماء والعمال المقاتلة وذرائعهم) أى ذراى من ذكر (ومن مات) من أهل
العطاء (فى نصف السنة حرّم من العطاء) ولومات فى آخرها يستحب صرف ذلك الى
ورثة مواعلم أن أهل العطاء فى زماننا القاضى والمدرس والمقتى

باب أحكام المرتدين

(يعرض الاسلام على المرتد) فدا على المذهب (وتكشف شبهته) التى وقعت فى أمر
دينه (ويحبس) وجوبه وقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام فى كل يوم منها
ان استعمل والاقتل من ساعته الا اذا رضى اسلامه (فان أسلم) فيها (والا قتل) ويلقى فى
حفرة كالكتاب كذا لومات على الردة وهو أقيع كفر من الاصل أشبام (واسلامه ان)
يأتى بكلمة الشهادة (يتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام) أو عما انتقل
اليه وكره قتله قبله) أى قبل عرض الاسلام (و) لكن (لم يضمن قاتله ولا يقتل
المرتد) سواء كانت حرة أو أمة (بل تحبس) وتجر على الاسلام (حتى تسلم ويرزول ملك
المرتد عن ماله) برده (زوالا موقوفا) وقال لا يرزول ملكه (فان أسلم عاد ملكه وان مات
أرقتل على ردة) أو حكم بالحساقه كفى النهر (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد
قضاء دين اسلامه وكسب ردة فى) بعد قضاء دين ردة) وقال كلاهما الورثة

(ويبلغز) على وجه آخر
 فيقال أي علوك زوجة
 سيده فيتوقف نكاحه على
 إجازته (وبجواب) بها (ويبلغز)
 على وجه آخر فيقال أي
 إنسان يتوقف النكاح
 على إذن سيده له مادام في
 ملكه وينفذ عليه إذا عتق
 (وبجواب) بها وهي من
 غرائب الفقه وهذا لأنه بعد
 زوال الكتابة عاده غيرا
 وليه سيده فينفذ نكاحه
 عليه ولا يتوقف على إجازته
 لأنه كان تافدا من جهة المولى
 وانما يتوقف للكتابة وقد
 زالت كما في نكاح العبد
 بغير إذن المولى حيث ينفذ
 بعد عتقه من غير توقف
(مسئلة) ان قيل أي
 رجل خرج يشتري
 زوجته طعاما من السوق
 فلما عاد قالت له أخرج فأنا
 متزوجة بغيرك ولا أحل
 لك وأنت عبدى (فالجواب)
 ان هذه امرأة زوجها
 أبوها من عبده وحملت منه
 فلما خرج الى السوق وضعت
 ومات أبوها فورثت العبد
 فيبطل النكاح فتزوجت
 برجل آخر من ساعتها
 أولم يكن قد دخل بها فلا
 حدة عليها فتزوج من
 ساعتها (ويسأل) عنها بوجه
 آخر فيقال أي امرأة
 زوجها مسافر فكتبت
 إليه اني تزوجت برجل

المسلمين ككسب المرتدة والفتوى على ان دين الاسلام والردة يقضى من كسب
 الاسلام لأن لا يفي فيقضى الباقي من كسب الردة (وان حكم) الحاكم (بلحاظه) مرتدا
 (عتق مدبره) من الثلث وكذا مدبرها إذا لحقت وتخل ديونها (وأما ولده) من كل ماله
 (وحل دينه) المثل الذي عليه وأما دينه المثل الذي له فيبقى على أجله (وتوقف
 مبايعته وعتقه وهبته) ورهنه (فان آمن نفذ وان هلك) على ردة (بطل) وعندهما
 تنفذ هذه التصرفات (وان عاد) المرتد اليهما (مسلم) بعد الحكم بلحاظه فواجبه في يد
 وارثه) من ماله (أخذه) بقضاه أو رضاه وان جاء مسلما قبل الحكم فكان له لم يرتد
 فبدأ أخذ ما يجد من ماله بغير قضاء ورضاه ويضمن ما تلغه (والا) بأن أزاله الوارث عن
 ملكه (لا) يأخذه (ولو ولدت أمة له نصرانية) أي كآبية (لستة أشهر) أو أكثر (منذ
 ارتد) فادعاه (فهى أم ولده) وهو ابنه حر (لكن لا يرثه) ولو كانت (مسلمة) ورثه الابن
 ان مات المرتد في الصورتين أو قتل (على الردة أو لحق) مرتدا (بدار الحرب) وانما قيد
 بقوله لستة أشهر لأنه ان جاءت بولد لاقل منها فالولد يرثه (وان لحق المرتد بماله) أي
 مع ماله (فظهر عليه فهو) أي ماله لأن نفسه (في) فان رجع (بعد ما لحق) بلامال سواه
 قضى بلحاظه أولا في ظاهر الرأية (وذهب بماله وظهر عليه فلوارثه) الا انه يأخذه بغير
 شيء قبل القسمة وبالقمة بعدها (فان لحق) المرتد له عبد في دار الاسلام (وقضى
 بعبيده لابنه فكتابه) الابن (الحاه) المرتد (مسلم) فالكتابة (أي بدلها) (والولاء) لورثه
 أي لورث الابن وهو المرتد بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء للابن
 (فان قتل مرتد جلا خطأ ولحق بدراهم) أو قتل فالدية في كسب الاسلام خاصة
 وقال في كسب الردة والاسلام (ولو ارتد بعد القطع) أي بعد ما قطعت يده (عمدا) ومات
 منه (أو لحق) وقضى بلحاظه (لجاءه) مسلمات منه ضمن القاطع فيها (ما) نصف الدية
 في ماله لورثته (وانما قيد بقوله بعد القطع) لأنه لو ارتد قبله فأسلم ومات منه لم يضمن شيئا
 (فان لم يلحق) المرتد الملقطوع (أو لحق ولم يقض بلحاظه) وأسلم ومات ضمن (القاطع
 الدية) كلها وعند محمد نصف الدية (ولو ارتد مكاتب ولحق) بدراهم واكتسب مالا
 (فأخذ بماله) وعرض عليه الاسلام فأبى (وقتل) على ردة (فكتابته لمولاه وما بقي)
 من بدل الكتابة (لورثته) أي ورثة المكاتب (ولو ارتد الزوجان ولحقا) بدار الحرب
 (فولدت) ولدا فيهما (وولده) أي لهذا الولد (ولد) ثمة فظهر عليهم فالولدان في ويجبر
 الولد على الاسلام لا ولد الولد وارتداد الصبي العاقل (صحيح) حتى لا يرث من أقاربه
 الكفار ولا من أقاربه المسلمين وتبين زوجته ولومات لا يصلى عليه (كاسلامه) وانما
 قيد بالعاقل لان غير العاقل لا تصح ردة (ويجبر) الصبي (عليه) (لكن لا يقتل)
 ان أبى

باب البغاة

هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق ولو بحق فليسوا ببغاة اذا (خرج قوم

آخر فأبى أن يجمع من المال
وتكسبه فأبى أن لا ينفقه
على نفسه لأن عبدى
(وبحسب) بما تقدم (مسئلة)
ان قيل أى رجل استقبل
رجلا فقال له زوجنى
امرأتك فقال حتى أسأل
أبى فقال ان أباك قد مات
فقال زوجتكها فقبل صح
النكاح (فالجواب) ان هذا
رجل تزوج أمة أبيه ولم
يكن دخل بها فلما مات أبوه
فسد النكاح لانه ملكها
بالارث فهي أمة فصح
تزوجها (مسئلة) ان
قيل أى رجل زج ابنته فلم
يرض المولى فيبطل العقد
(فالجواب) ان هذا عبد زوج
ابنته وهي أمة فلم يرض المولى
وهو المولى (مسئلة) ان قيل
أى عبد تزوج باذن مولاه
فان رضى مولاه بما فعل
بطل النكاح وان رد المولى
ذلك جاز النكاح (فالجواب)
ان هذا العبد تزوج وأمه
برقبته فان رضى المولى بذلك
يبطل النكاح لان المرأة
صارت مالكة له ومالك
اليمن والنكاح لا يجتمعان
وان رد السيد ذلك جاز
النكاح والعبد عبده
وللرأة المهر من الحرية
(مسئلة) ان قيل أى
رجل دخل السوق فأرسلت
اليه امرأته انى حرمت عليك
وزوجت ابنتى منك فان
أسأت الضيعة بسكانها

من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم) الامام (اليه) اى الى طاعته
(وكشف شبهتهم) فذا فان أجابوا تمام المراد وان قالوا فاعلنا الظلم ملك فالامام يتمتع عن
الظلم ولولم يتمتع وقتلهم فالناس لا يبيعون الامام ولا البغاة (وبدأ بقتلهم) وان لم
يسدوا بقتاله اذا انعسكروا واجتمعوا وهو المذهب (ولو) كان لهم فتة (أى جماعة
يرجعون اليها) أجهز على جريحهم (أى اسرع قتله) واتبع موليهم (والا) اى وان لم
يكن لهم فتة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليهم (ولم تنسب ذريتهم) أى البغاة
(و) لكن (حبس اموالهم) ولا تقسم (حتى يتوبوا) فترد عليهم (وان احتاج) أهل
العدل الى سلاح أهل البغي وخيلهم (فأقل بسلاحهم وخيلهم) وان لم يحتاجوا الى
ذلك حبس خيلهم كسائر أموالهم ويبيع الكراع أى الخيل ويحبس ثمنه (وان قتل
باغ مثله) عمدا أو خطأ (فظهر عليهم) أى على أهل البغي (لم يجب) على القاتل (شيء)
لكونه مباح الدم (وان غلبوا) أى البغاة (على مصر) من أمصارنا (فقتل مصرى
مثله) عمدا (فظهر) أى غلب أهل العدل (على المصر قتل) القاتل (به) قصاصا ان لم
يجزوا على أهل المصر أحكامهم وان أجزوا هالا (وان قتل عادلا باغيا أو قتله) أى
العادل (باغ وقال) الباغى (أنا) كنت (على حق) واصر على دعواه (ورثه) أى
القاتل المقتول فى الصورتين (وان قال أنا) كنت (على باطل لا) يرث الباغى (وكره
بيع السلاح من أهل الفتنة) وفى عساكرهم (وان لم يدروا انه) أى المشتري (منهم)
أى من أهل الفتنة (لا) يكره وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح فلا يكره بيعه منهم
بخلاف بيعه من أهل الحرب

كتاب اللقيط

هو شرع عام لمولود حتى طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا (نظب
التقاطه) ان لم يخف ضياعه (ووجب) اى لزم (ان خاف) عليه (الضياع) بأن غلب
على ظنه ذلك ثم ان لم يعلم به غيره فهو فرض عين والافه فرض كفاية (وهو حر ونفقتة
فى بيت المال) ان برهن الملتقط على التقاطه ولم يكن له مال والا ففى ماله كاره
(و) كعقل (جنايته) فانه يكون فى بيت المال (ولا يأخذه) أى اللقيط (منه) أى من
الملتقط (احدقها) ولو أخذته دفعه القاضى الى الاول الا اذا دفعه باختياره ولا ينبغى
للإمام أخذه منه بالولاية العامة لا بموجب (ويثبت نسبهم من واحد) بمجرد دعواه ولو
غير الملتقط استحسنوا لحيوا والافا لبينة (ومن اثنين) ان ادعىا معا لأميرج ولو
سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه ولو مع أحدهما ميرج ككونه حرا والاخر عبد اقدم
الحر (وان وصف أحدهما علامة به) كشامة وساعة (فهو أحق به) ان وافق اذا
لم يعارضها أقوى منها كبينة الآخر وحرية وسبقه واسلامه (و) يثبت نسبه (من ذمى
وهو مسلم ان لم يكن) أى يوجد (فى مكان أهل الذمة) كقرية - م أو بيعة أو كنيسة
والمسئلة باعية لانه اما ان يجده مسلم فى مكاننا مسلم او كافرا فى مكانهم فكافرا أو كافرا

أوزوجها من غيرك
 وأوجب عليك نفقتها وذلك
 في يوم واحد (فالجواب)
 ان هذا عبد زوجته مولا
 من ابنته ثم مات الأب قبل
 الدخول فورثت العبد
 فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها
 منه ولم يدخل بها فلم يحسن
 الضيعة فباعته من ابنتها
 ففسد النكاح بينهما ثم
 زوجها من زوج آخر
 وأوجب عليه نفقة ابنتها
 (مسئلة) ان قيل أى عشر
 رجال زوج كل واحد منهم
 ابنته من رجل واحد وهن
 بالغات فأجزن جميعا ورضين
 بذلك فالذى يصح من هذا
 النكاح وما الذى يبطل
 (فالجواب) ان نكاح
 التاسعة والعاشرة جائز
 ونكاح البواقي باطل لانه
 لما قبل الخامسة فقد أبطل
 نكاح الأربع ولما قبل
 نكاح التاسعة فقد أبطل
 نكاح الأربع الأخرى
 من قبل انه زاد على
 الأربع فلم يبق له الا
 التاسعة والعاشرة (مسئلة)
 ان قيل أى رجل تزوج
 امرأتين وكيلاها ودخل بها
 ثم يكون لها الخيار
 (فالجواب) ان هذه امرأة
 وكلت رجلان ان يزوجها
 وممت المهر فزوجهما الوكيل
 ونقص من المسمى فلما دخل
 بها علمت فلها الخيار وقيد

في مكاننا أو عكسه فظاهر اية اعتبار المكان لسبقه (و) يثبت (من عبد وهو حر
 ولا يرق) أى لو ادعى رجل ان اللقيط عبده لا يصدق (الا بينته وان وجد معه مال فهو
 له) ولو فوفقه أو تختمه أو دأبه أو عليها فيه صرفه الواجد اليه بامر القاضي (ولا يصح) أى
 لا ينفذ (للمتقط عليه) أى على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) فى الاصح لأن الولاية
 عليه فى نفسه وماله للسلطان (ويسلمه فى حرفة ويقتض هبته) ان وهبه احد وليس له
 ان يتختمه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

﴿ كتاب اللقطة ﴾

هى رفع شئ ضائم لللفظ لا للتملك نذب رفعها صاحبها وفرض عند خوف ضياعها
 ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحبل والحرم أمانة ان أخذها ليردها على ربها أو أشهد)
 على ذلك انه أخذها ليردها على ربها ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه
 على (وعرف) أى نادى عليها حيث وجدها وفى الجامع (الى ان علم ان ربها) أى
 صاحبها (لا يطلبها) أو أنها بنفسه ان بقيت كالاطعمه والخار (ثم يتصدق بها ان
 كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان حاربها) بعد تصدقه خيران شاه (نفذه أو
 ضمن المتقط) أو المسكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط
 البهيمة) سواء كانت بغير أو بقرا أو شاة (وهو) أى المتقط (متبرع فى الاتفاق على
 اللقيط واللقطة بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة
 (ولو) أنفق عليهما (بأذن القاضي تكون) النفقة (دينا) عليه وعلى صاحبها فراجع
 اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع
 آخرها) القاضي (وأنفق عليها والا) أى وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة
 قيمتها (باعها) القاضي وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أى المتقط اللقطة (من ربها حتى
 يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلا بينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان
 وافق (بلا جبر) من القاضي (وينتفع بها) المتقط (لو) كان (فقيرا) لكن بأذن
 القاضي عند الاكثرو قبل بدونه (والا) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي
 وصح) التصديق (على أبيه وزوجته وولده) الكبير (لو) كانوا (فقرا)

﴿ كتاب الآبق ﴾

وهو علو ك فر من مال كة قصد (أخذ أحب) من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه)
 وأوجب ان خاف ضياعه وحرام ان أخذه لنفسه (ومن رده من مدة سفر الى مولا وهو
 ممن يستحق الجعل فله أربعون درهما) ولو بلا شرط (ولو) كانت (قيمه أقل منه)
 وقال محمد يقضى له بقيمته الا درهما وهو المذهب (ومن رده لاقل منها فبحسابه) وقيل
 يرضع له برأى الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يفتى (والمدبر وام الولد كالتقن) فى وجوب
 الجعل التام (وان أبق من الدار لا ضمن) ولا جعل له هذا اذا أشهد انه أخذه ليرده
 (ويشهد وجوبه ان أخذه ليرده) فلو لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له (وجعل) عبد

آخر فليجتمع من المال
وتكسبه فابعه الى لا نفقه
على نفسه لان عبدى
(وبجاء) بما تقدم (مسئلة)
ان قيل أى رجل استقبل
رجلا فقال له زو جنى
امرأتك فقال حتى أسأل
أبى فقال ان أباك قد مات
فقال زو جنتكها فقبل صح
النكاح (فالجواب) ان هذا
رجل تزوج أمة أبيه ولم
يكن دخل بها فلما مات أبوه
فسد النكاح لانه ملكها
بالارث فهي أمة فصح
تزوجهما (مسئلة) ان
قيل أى رجل زج ابنته فلم
يرض المولى فيمطل العقد
(فالجواب) ان هذا عبد زو ج
ابنته وهي أمة فلم يررض المولى
وهو المولى (مسئلة) ان قيل
أى عبد تزوج بأذن مولاه
فان رضى مولاه بما فصل
بطل النكاح وان رد المولى
ذلك جاز النكاح (فالجواب)
ان هذا العبد تزوج وأمهر
برقبته فان رضى المولى بذلك
يطل النكاح لان المرأة
صارت مالكة له ومالك
اليمن والنكاح لا يجتمعان
وان رد السيد ذلك جاز
النكاح والعبد عبده
وللسرة المهر من الحبرة
مسئلة ان قيل أى
رجل دخل السوق فأرسلت
اليه امرأته انى حرمت عليك
وزوجت ابنتى منك فان
أسألت الضميمة بسكانها

من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلاد دعاهم) الامام (اليه) اى الى طاعته
(وكشف شبهتهم) ثم باق ان أجابوا ثم المراد وان قالوا فاعطنا الظلمة فالامام يمتنع عن
الظلم ولولم يمتنع وقال لهم فالتناسر لا يعينون الامام ولا البغاة (وبدأ بقتالهم) وان لم
يسدوا بقتاله اذا اتسكروا واجتمعوا وهو المذهب (ولو) كان لهم فقة أى جماعة
يرجعون اليها (أجهز على جريحهم) أى اسرع قتله (واتبع موليهم والا) اى وان لم
يكن لهم فقة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليهم (ولم تنسب ذريتهم) أى البغاة
(و) لكن (حبس اموالهم) ولا تقسم (حتى يتوبوا) فترد عليهم (وان احتاج) أهل
العدل الى سلاح أهل البغي وخيلهم (قاتل بسلاحهم وخيلهم) وان لم يحتاجوا الى
ذلك حبس خيلهم كسائر اموالهم وبيع الكراع أى الخيل ويحبس ثمنه (وان قتل
باغ مثله) عمدا أو خطأ (فظهر عليهم) أى على أهل البغي (لم يجب) على القاتل (شئ)
لكونه مباح الدم (وان غلبوا) أى البغاة (على مصر) من أمصارنا (فقتل مصرى
مثله) عمدا (فظهر) أى غلب أهل العدل (على المصر قتل) القاتل (به) قصاصا ان لم
يجر و على أهل المصر احكامهم وان أجر وهالا (وان قتل عادل باغيا أو قتله) أى
العادل (باغ وقال) الباغى (أنا) كنت (على حق) واصر على دعواه (ورثه) أى
القاتل المقتول فى الصورتين (وان قال أنا) كنت (على باطل لا) يرث الباغى (وكره
بيع السلاح من أهل الفتنة) وفى عساكرهم (وان لم يدروا انه) أى المشتري (منهم)
أى من أهل الفتنة (لا) يكره وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح فلا يكره بيعه منهم
بخلاف بيعه من أهل الحرب

كتاب اللقيط

هو شرع عام لم يولد حتى طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من تهمة الزنا (فب
التقاطه) ان لم يخف ضياعه (ووجب) اى لزم (ان خاف) عليه (الضياع) بأن غلب
على ظنه ذلك ثم ان لم يعلم به غيره فهو فرض عين والا فهو فرض كفاية (وهو حر ونفقته
فى بيت المال) ان برهن الملتقط على التقاطه ولم يكن له مال والا ففى ماله كثره
(و) كعقل (جنائيه) فانه يكون فى بيت المال (ولا يأخذه) أى اللقيط (منه) أى من
الملتقط (احد قهرا) ولو أخذ دفعه القاضى الى الاول الا اذا دفعه باختياره ولا ينبغي
للامام أخذه منه بالولاة العامة الا بموجب (ويثبت نسبه من واحد) بمجرد دعواه ولو
غير الملتقط استحسانا لولا حياة الاقبالينة (ومن اثنين) ان ادعى ماعولا مريح ولو
سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه ولو مع أحدهما مريح ككونه حرا والآخر عبد اقدم
الحر (وان وصف أحدهما علامة به) كشامة وساعة (فهو أحق به) ان وافق اذا
لم يعارضها أقوى منها كبنية الآخر حرية وسبقه واسلامه (و) ثبت نسبه (من ذمى
وهو مسلم) ان لم يكن (أى يوجد) فى مكان أهل الذمة كقرية منهم او بيعة او كنيسة
والمسئلة رابعة لانه امان يجده مسلم فى مكاننا فسلم او كافر فى مكانهم فكافر او كافر

أوزوجها من غيرك
 وأوجب عليك نفقتها وذلك
 في يوم واحد (فالجواب)
 ان هذا عبدزوجه مولا
 من ابنته ثم مات الاب قبل
 الدخول فورثت العبد
 فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها
 منه ولم يدخل بها فلم يحسن
 الضيعة فباعته من ابنتها
 ففسد النكاح بينهما ثم
 زوجتها من زوج آخر
 وأوجبت عليه نفقة ابنتها
 (مسئلة) ان قيل أى عشر
 رجال الزوج كل واحد منهم
 ابنته من رجل واحد وهن
 بالغات فأجزن جميعا ورضين
 بذلك فما الذى يصح من هذا
 النكاح وما الذى يبطل
 (فالجواب) ان نكاح
 التاسعة والعاشرة جائز
 ونكاح البواقي باطل لانه
 لما قبل الخامسة فقد أبطل
 نكاح الاربع ولما قبل
 نكاح التاسعة فقد أبطل
 نكاح الاربع الاخرى
 من قبل انه زاد على
 الاربع فلم يسقطه الا
 التاسعة والعاشرة (مسئلة)
 ان قيل أى رجل تزوج
 امرأة من وكيلها ودخل بها
 ثم يكون لها الخيار
 (فالجواب) ان هذه امرأة
 وكلت رجلان ان يزوجها
 وسعت المهر فزوجهما الوكيل
 ونهض من المسمى فلما دخل
 بها علمت فلها الخيار وقيد

في مكاننا أو عكسه فظاهرا رواية اعتبار المكان لسابقة (و) ثبت (من عبد وهو حر
 ولا يرق) أى لو ادعى رجل ان اللقيط عبده لا يصدق (الا بينة وان وجدته معه مال فهو
 له) ولو فوقه أو تحتة أو دابة هو عليها فيمرفه الواجد اليه بالمر القاضى (ولا يصح) أى
 لا ينفذ (للملئقظ عليه) أى على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) فى الاصح لأن الولاية
 عليه فى نفسه وماله للسلطان (ويسلم فى حرفة ويقبض هبته) ان وهبه احد وليس له
 ان يحتنمه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

كتاب اللقطة

هى رفع شئ ضائع للفظ لالتكاد رفعها لصاحبها وفرض عند خوف ضياعها
 ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحل والحرم أمانة ان أخذها ليردها على ربها أو أشهد)
 على ذلك انه أخذها ليردها على ربها ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه
 على (وعرف) أى نادى عليها حيث وجدها وفى الجامع (الى ان علم ان ربها) أى
 صاحبها (لا يطلبا) أو أنها تفسد ان بقيت كالأطعمه والخمار (ثم يتصدق بها ان
 كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان جاء ربها) بعد تصدقه خبر ان شاء (نقذه أو
 ضمن الملتقط) أو المالكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط
 الهيمة) سواء كانت بعيرا أو بقرا أو شاة (وهو) أى الملتقط (متبرع فى الاتفاق على
 اللقيط واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة
 (ولو) أتفق عليهما (باذن القاضى تكون) النفقة (دنيا) عليه وعلى صاحبها فراجع
 اذا كبر او على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع
 أجرها) القاضى (وأنفق عليها والا) أى وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة
 قيمتها (باعتها) القاضى وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أى الملتقط اللقطة (من ربها حتى
 يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (لا بينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان
 وافق (بلا جبر) من القاضى (وينتفع بها) الملتقط (لو) كان (فقيرا) لكن باذن
 القاضى عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي
 وصح) التصديق (على أبيه وزوجته وولده) الكبير (لو) كانوا (فقراء

كتاب الآبق

وهو علوكم فرم من مالكة قصد (أخذه أحب) من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه)
 وأوجب ان خاف ضياعه وحرمان أخذ لنفسه (ومن رده من مدة سفر الى مولا وهو
 ممن يستحق الجعل فله أربعون درهما) ولو بلا شرط (ولو) كانت (قيمتة أقل منه)
 وقال محمد يقضى له قيمته الا درهما وهو المذهب (ومن رده لاقل منها فبحسابه) وقيل
 يرضع له برأى الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يقضى (والمدبر وام الولد كالقن) فى وجوب
 الجعل التام (وان أبى من الدار لا يضمن) ولا جعل له هذا اذا أشهد انه أخذه ليرده
 (ويشهد وجوبه) ان أخذه ليرده (فلو لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له) (وجعل) عبد

في العدة بما اذا صدق

الوكيل الزوج على ذلك
وأقر الزوج بأن التوكيل
كما قالت قال ولها عليه ان
اختارت الرد مهر المثل ولا

نفقة لها في العدة قال
وكذلك ان أنكر الزوج
لان القول قولها مع اليمين
(مسئلة) ان قيل أى رجل
تزوج امرأته ودخل بها ثم
يكون له الخيار (فالجواب)
ان هذا رجل وكل رجلا
أن يزوجه بمهر معلوم وزاد
الوكيل على المسمى ولم يعلم
الموكل ودخل بها ثم علم فله
الخيار ان شاء أجاز ما فعله
المأمور وان شاء رد لها

مهر المثل بالدخول (مسئلة)
ان قيل أى رجل بالغ
جامع امرأته بالغة ولا تحرم
عليه أمه ولا بنتها (فالجواب)
انه جامع امرأته ميتة كذا
في التنازعية معزوا الى
العتابية (مسئلة) ان قيل
أى مطلقة ثلاثا تزوجت
برجل آخر ودخل بها
ووطئها وطلقها ولم يحلها
بوطنه للزوج الاول
(فالجواب) انها تزوجت
بعده ووطئها قبل أن يحل
السيد النكاح فان هذا
الوطء لا يحل للاول (مسئلة)
ان قيل أى امرأته ليس لها
ان تتزوج بغد زوجها
الذي بانث منه بغيره
(فالجواب) انها امرأته

(الرهن على المهر) اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت أكثر فيقدر الدين
عليه والباقي على الراهن (وأمر نفقته كاللقطة) وله حبسه لدين نفقه ولا يزوج
القاضي خوف اباقة نائبا

كتاب المفقود

(هو غائب لم يدر موضعه وحياته وموته فينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله
ويقوم عليه وينفق منه على قريبه ولدا) وهم أصوله وفروعه (و) على (زوجته) فلو
نصب المفقود قيمه ما حال حضرته لا ينصب القاضي (ولا يفرق بينه وبينها) ولو بعد مضي
أربع سنين (وحكم) القاضي (بعونه بعد تسعين سنة) من يوم ولد وعليه الفتوى وفي
ظاهر الرواية يقدر جوت أقرانه من أهل بلده على المذهب (و) اذا حكم بعونه (تعتد
أمراته) للوفاة من وقت الحكم بعونه (وورث) ماله (منه حيث لا قبله) أى قسم ماله
بين ورثته الموجودين الآن لا من مات قبله (ولا يرث) المفقود (من أحد) مات حال فقده
ولكن يوقف نصيبه من ارثه فان ظهر حيا فالوقوف له والا يرد على ورثته مورثه عند
موته (فلو كان مع المفقود وارث يحجب به) أى بالمفقود محجب حرمان (لم يعط شيئا وان
انقص حقه به) أى حق الوارث بالمفقود (يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل)
وبيانه في الاصل

كتاب الشركة

وهي ضربان شركة ملك وشركة عقد (شركة المالك) أن يملك اثنان مثلاً (عينا ارقا أو
شرا) وأخذ ذلك (وكل) منهما (أجنبي في قسط غيره) حتى لا يجوز له التصرف فيه الا
بإذن صاحبه (وشركة العقدان يقول أحدهما شأركم في كذا ويقبل الآخر) بأن
يقول قبلت (وهي مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة) بأن يكون كل منهما موكلا عن
الآخر وكفيلاً عنه في أعمال التجارة (وتساويا مالا) وربحا (وتصرفا ودينا فلا تصح)
المفاوضة (بين حر وعبد وصبي وبالغ) اتفاقا فيهما (و) لا بين (مسلم وكافر) لعدم
المساواة خلافا لابي يوسف وكذا لا تصح بين صبيين ومأذونين ولا تصح الا بلفظ
المفاوضة أو بيان مقتضاياتها (وما يشتره كل) منهما (يقع مشتركا) بينهما (الاطعام
أهله وكسوتهم) وكسونه وكذا ما كان من حوائجه ولو جارية للوطء بإذن شريكه (وكل
دين لزم أحدهما بالتجارة) واستقراض (وغصب) واستئلاك (وكفالة) بالمال (بالامر لزم
الآخر) ولو كفل بعمال بغير أمر المالك قول عنه لم يؤخذ به شريكه اتفاقا (وتبطل)
المفاوضة وتصير عذانا (ان وهب لأحدهما) وقبض وقبض (أو ورث) أو وصل الى يده
بصدقة وصيبة (ما تصح فيه الشركة) كالنفدين ونحوهما (لا العرض) أى لو وهب
لأحدهما العرض أو العقار أو ورثته لا تبطل (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النفدين
والتبر) وهو الذى لم يضرب من ذهب وقضه (والفلوس النافقين) أى الرأجيين والا
فكهر وض (ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر) حتى صار مال كل منهما

ارتدت لتفارق زوجها

تجبر على الاسلام وتغزر
خمسة وسبعين سوطا وليس
لها ان تزوج الأزوجها
الاول وبه أخذ الفقهاء
رحمهما الله تعالى كذا في
مال الفتاوى (مسئلة)
ان قيل أى معتدة من طلاق
رجعى لا يكون لزوجها
الرجعة ولا يجوز لها ان
تتزوج بزوج آخر (الجواب)

انها معتدة من رجعى
اغتسلت من حیضتها
الثالثة وحیضتها أقل من
عشرة أيام فغسلت عامة
أعضائها وبقيت لعة أو
أصبغ فقد انقطعت الرجعة
ولا يجوز لها أن تزوج
بزوج آخر ما لم تغسل تلك
اللة أو الاصبغ من الخيرة

كتاب الطلاق

(مسئلة) ان قيل أى رجل
طلق زوجته على مال بعد
الدخول بها وبطل العوض
ووقع الطلاق بانثا ولم يكن
خلعا ولا نكاحا قال ابن العز
وقد نظمها الشيخ بدر الدين
الرضي الحنفى فقال
أيا من غدا يهدى الانام
بفضله

الى كل صعب مشكل متعسر
اذا طلقت زوجته بعد وطئه
صريحا على مال جليل
مقدر

وذا المال حقا بطل الشرع
حكمه

مشترا كإيهما شركة ملك (وعقد الشركة صح) هذا اذا تساوى بقيمة (وعنان ان
تضمنت وكالة فقط) أى دون الكفالة (وقه مع التساوى فى المال دون الرجوع) فى
(عكسه وبعض المال) دون البعض بخلاف المفاوضة (و) تصمع مع (خلاف الجنس)
بان كان من أحدهما دراهم ومن الآخر دنانير (و) تصمع مع (عدم الخلط وطول
المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (و يرجع) المشتري اذا أدى الثمن من
ماله (على شريكه بحصته منه) أى من الثمن (وتبطل) الشركة مطلقا (بإلزام المالكين
أو أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده (وان اشترى
أحدهما بماله وهلاك مال الآخر) بعد الاشتراك (المشتري) بفتح الراء (بينهما ورجع)
المشتري (بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد) الشركة (ان شرط لأحدهما) أولغيرهما
(دراهم مسعاة من الرجوع) لقطع الشركة (واسئل من شريكى العنان والمفاوضة أن يبضع)
أى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الرجوع كله لصاحب المال (ويستأجر) من يحفظ
المال وينصرف فيه (ويودع ويضارب) أى يدفع المال مضاربة (ويؤكل) أجنبيا
بييع وشراء (ويده) أى يد كل واحد منهما (فى المال أمانة) فيقبل قوله بيمينه فى مقدار
الرجوع والخسران والضيايع والدفع لشريكه (و) شركة العقد (تقبل ان اشترك خياطان
أو خياط وصباغ) أو فحواهما ذللا يلزم اتحاد صنعة ومكان (على أن يتقبلا الاعمال) من
الناس بأجر (و) أن (يكون الكسب بينهما) فيجوز ذلك استعسنا (وكل عمل يتقبله
أحدهما يلزمهما) وعلى هذا فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجرة
ويبرأ دفعها بالدفع الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما) وجوه ان اشتركا بلا مال
على أن يشترىا بوجوههما وبيعا) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترىا
بالنسيئة وما بقى بينهما (وتضمن) عند الاطلاق (الوكالة) فتكون عذانا وتكون
مفاوضة أيضا بشرطها السابق (فان شرط ما صفة المشتري) بفتح الراء (أو مثالته)
أى أن يكون بينهما نصيفين أو انالانا (فالرجع كذلك وبطل شرط الفضل) فيكون الرجوع
بينهما بقدر المالك

فصل فى الشركة الفاسدة * ولا تصح * الشركة (فى احتطاب واصطيد واستقاء)
واجتناء الثمار الجبلية والبرية والتكدي وهو السؤال من الناس (والكسب) أى
المكسوب (للعامل و) لكن (عليه أجر مثل مال الآخر) ان أعانه بالغام بالغ وهو الصحيح
(والرجع فى الشركة الفاسدة) التى يجوز ان تجعل صحيحة يكون (بقدر المال وان شرط
الفضل وتبطل الشركة) أى شركة العقد (بوت أحدهما) علم الآخر أولا (ولو حكا) بأن
قضى لمحاكمه مرتدا (ولم يترك) أحدهما (مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل) منهما
لصاحبه (واد ياهما) أو جهل (ضمننا) أى ضمن كل نصيب صاحبه ويتقاصان فان كان
مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة (ولو) أديا (متعاقبا ضمن الثانى) للاول علم باده
صاحبه أولا (فان اذن أحدهما) أى أحد المتفاوضين لصاحبه (بشراء أمة ليطأها)
المشتري (ففعلى فهى له) للشركة (بلاشئ) وللبائع مطالبة كل بشئها

﴿ كتاب الوقف ﴾

(هو) شرعا (حبس العين على) حكم (ملك الوقف والتصدق بالمنفعة) ولو في الجملة فهو جائز غير لازم كالعارية فيرجع فيه ويبيع ويرهن ويورث وقال هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه وعليه الفتوى (والملك يزول بالقضاء) من قاض متول من قبل السلطان لا يحكم وطريقه أن يسلمه إلى المتولى ثم يظهر الرجوع فيقضي القاضي بانقطاع ملكه فيلزم (لا إلى مالك) أي لا ينتهي إلى يد مالك وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف وبه أخذ شايخ العراق وبه يفتي وعند محمد وبه بالتسليم وبه أفتى مشايخ بخارى قالوا وهو المعمول به في زماننا (ولا يتم) الوقف (حتى يقبض) للمتولى إلا إذا كان مسجدا فإنه يتم بالاقرار (و يجعل) الوقف (آخره لجهة لا تقطع) عند محمد وعند أبي يوسف إذا هي جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وإن لم يسهموا واختلف الترجيح والأخذ بقول أبي يوسف أحوط وأسهل بحر (وصح) وقف العقار بقره أو كرتة وهم عبيده الحران ونحوه وكذا سائر آلات الحرارة (و) صح وقف (مشاع) يقسم (قضي بجواز) أما لا يقسم كالحمام والرحى فهو صحيح بدون القضاء اتفاقا (و) صح وقف (منقول) قصدا (فيه تعامل) للناس كفاس وقدم ودرهم ودنانير وقدر وجمازه وثيابها ومصحف وكتب بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب ومناع عند محمد وعليه الفتوى (ولا يملك) بعد التمام والازم ولا يملك ولا يرهن ولا يعار (ولا يقسم) وإن وقف على أولاده بل يتهابون إلا عند محمد فيقسم المشاع وبه يفتي إذا كانت القسمة بين الوقف وشريكه المالك أو الوقف الآخر وأنظره وإن اختلفت جهة وقفهما لا بين مستحق الوقف أجماعا (ويبدأ من غلته) بعمارته (بلا شرط) من الوقف (ولو) كان الوقف (دارا فعمارته على من له السكنى ولو أبي) من له السكنى (أو عجز عمر الحاكم) أي أجره وعمره (بأجرته) فإذا عمر رده إلى من له السكنى (و صرف) الحاكم (نقصه إلى عمارته إن احتج) إليه (والاحتفظ له) حتى (يحتاج) إلا إذا خاف ضياعه فيبيعه ويسل ثمنه ليجتاح (ولا يقسمه) أي النقص (بين مستحق الوقف) لأن حقهم في الغلة لا في العين (وإن جعل الوقف غلة لوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه صح) الوقف والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب فيهما (و ينزع لو خائفا) أو عاجزا أو ظهريه فسق كسرب الخمر وأما غير الخائض فلا يعزل ولو عزله بلا خيانة لم ينزل ولا يصير الثاني متوليا (كالوصي) فإنه ينزع لو خائفا (وإن شرط) الوقف (أن لا ينزع) الوقف من يده

﴿ فصل ﴾ في أحكام المسجد ونحوه (من بني مسجد لم يرز ملكه عنه حتى يفرضه) أي يميزه (عن ملكه بطريقه) بأن يجعل له طريقا عاما (و) حتى (يأذن بالصلاة فيه فإذا صلى فيه واحد) غير الوقف في الأصح ولو هيزا أو أنثى (زال ملكه) وقال أبو يوسف يرز ملكه بقوله جعلته مسجدا وفي رواية عن أبي حنيفة ومحمد اشتراط الصلاة فيه بجماعة بأذان واقامة جهرا لا سرا وهو الصحيح (ومن جعل مسجدا تحتك سر داب)

فهذا طلاق بآث غير منكر ولم يكن ذا خلع ولم يكن ثالثا أجبني بنظم مثل در وجوهر

(فالجواب) إن هذا رجل ظلق زوجته على أن تقوم له أحدهما بألف درهم ولم يعين التي عليها المال وقد نظم الجواب العلامة ابن العزفقال

أياسألتني عن مشكل متعسر
أتاك جواب من محب مقصر
لذا طلق الثنتين أحدهما
بلا

بيان على وزن وورق مقدر
ولا يجب المال المسمى لأن

من
لها أحد النعدين لم يتحرر
فإن قلت لم يملك الزوج

زوجه
وقد بطل التعويض قلت
تفكر

فهذا فساد طارى حكمه كما
إذا أقلست فالحكم صعب
التصور

ومنك استفتد الحكم
أياسألتني وكم

أفتد رعاك الله من متعسر
(مسئلة) إن قيل أي رجل
قال لا مر أنه أنت طالق

بعدد شعر بطن كفى أو قال
لها أنت طالق بعدد شعر

ظهر كفى وكان قد طلى ظهر
كفه بالنورة هل هما سواء
وما الحكم في ذلك (فالجواب)

أنه يقع بالقول الأول واحدة
كما لو قال أنت طالق بعدد

سجل هذا المحوض وليس فيه مهل أو بعدد شعر حسد ابليس ولا شعر على جسده لأن باطن الكف لا يكون عليه شعر قط ولا يقع بالقول الثاني شيء لأن ظهر الكف يكون عليه الشعر فإذا لم يوجد لم يوجد الشرط ذكره معناه في العدة (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لا امرأته أنت طالق مثل النجوم (فالجواب) انه ان أراد مثل النجوم في النور والضياء يقع واحدة رجعية وان أراد في العدد وقع الثلاث (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق مثل الشئ (فالجواب) انه ان أراد مثله في البياض يقع واحدة رجعية وان أراد مثله في البرودة يقع واحدة بانه من الحاوي القدسي (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق لا قليل ولا كثير (فالجواب) ان هذه مسئلة فيها خلاف في العدة انها تطلق واحدة وعزاه في الذخيرة الى الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد ابن الفضل وكذا حكى عن أبي بكر البخاري لان قوله لا قليل ولا كثير لا يفيد نفي قوله أنت طالق وروى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انها تطلق ثنتين لان

وهو بيت تحت الارض يتخذ للتبريد فلو صالح المسجد جاز (أو فوقه بيت وجعل بابه الى الطريق) الاعظم (وعزله) عن ملكه (أو اتخذ وسط داره مسجداً أو أذن للناس بالدخول فيه فله بيعه ويورث عنه) اذا مات لانه لم يخلص به لبقاء حق العبد فيه (ومن بنى سقاية أو خاناً أو رباطاً) للفرقة (أو مقبرة لم يزل ملكه عنه حتى يحكم به حاكم) ويستوى في الانتفاع بهذه الاشياء الغني والفقير بخلاف وقف الغلة على الحاج مثلاً فإنه يختص بها الفقراء نهر (وان جعل شيء من الطريق مسجداً صم) اذا لم يضر بالطريق (كعكسه) بأن جعل بعض المسجد طريقاً فيجوز لكل أحد ان يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب

كتاب البيوع

(هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم) البيع (بإيجاب وقبول) ان كانا بلفظ الماضي بلانية أو الحال بالنسيئة في الاصح والايجاب ما يدكر أولاً من كلام أحد المتعاقدين والقبول ما يدكر ثانياً من الآخر (و) يلزم البيع (بتعاط) أي تناول في خسيس ونفيس ولومن أحد الجانبين على الاصح اذا لم يصرح معه بعدم الرضا (وأي) من المتعاقدين (قام) وان لم يذهب (عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده (ولا بد من معرفة قدر) مبيع وعن (ووصف ثمن) كصرى أو دمشق (غير مشار) اليه (لا) يشترط ذلك في (مشار) اليه في الجهالة بالاشارة (وصح) البيع (بثمن حال) ومؤجل (بأجل معلوم) اذا كان بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر (ومطلقه) أي الثمن بأن ذكر فيه القدر دون الصفة يكون (على النقد الغالب) في بلد العدة لا بلد المتعاقدين (وان اختلفت النقود) في البلد وكانت في الرواج سواء (فسد) البيع (ان لم يبين) المشتري أحدها في المجلس ويرضى به البائع وان كان بعض النقود أروج ينصرف اليه (وبيع الطعام كيلاً وجزاً) أي بلا كيل ولا وزن اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم (و) يباع (باناء) بعينه أو مخرج (بعينه لم يدركه) وللمشتري الخيار فيهما وهذا اذا لم يحتسب الاثاء نقصان الحجر التفقت فان احتملها لم يجز (ومن باع صبرة) وهي جملة من الطعام (كل صاع بدرهم صح) البيع (في صاع واحد) الا ان يسمى جملة صبعانها وقال لا يجوز في الكل شيء أولاً به يفتي (ولو باع ثلة) أي قطيع غنم (أو ثوباً) مشار اليه يضره القطع (كل شاء أو) كل (ذراع بدرهم فسد) البيع (في الكل) وبه يفتي وعند ما يجوز وعلى هذا كل عددي متفاوت كالابل والبقر (ولو سمي الكل) أي كل المبيع في المجلس (صح في الكل) في المسائل الثلاث (فلو نقص كيل) فيما لو اشترى صبرة على أنها مائة صاع بمائة درهم (أخذ) الموجود (بحصته أو فسخ وان زاد) كيل (فللبائع) لوقوع العقد على قدر معين (ولو) باع المذرع وع على أنه مائة ذراع مثلاً (ونقص ذراع أخذ بكل الذراع من أوترك وان زاده لم يشتري) لان الذراع وصف

القليل واحدة والكثير
ثلاث والنتين بين القليل
والكثير وفي الذخيرة
على قول الهندواني هذا
بأنه لما قال لا قليل فقد قصد
إيقاع الثنتين لأن الثنتين
كثير على ما بيننا فلا يعمل
قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا
القول أقرب إلى الصواب
وعن أبي نصر بن سلام وقد
يسميه بعضهم نصرا قال
الحافظ عبد القادر وهو
غلط واحده محمد وكنيته أبو
نصرانه قال تطلق ثلاثا
لأنه لما قال أنت طالق
لا قليل قصدا يقاع الكثير
فوقع الكثير ولم يعمل
قوله بعد ذلك ولا كثير قال
في الذخيرة وهو اختيار
الصدر الشهيد قلت
ومقتضى هذا الوقف أولا
قوله لا كثير يقع واحدة
لأنه قصد إيقاع القليل ولم
يعمل قوله بعد ذلك ولا قليل
وقدر أيت هذا بعينه في
الذخيرة والله الموفق (مسئلة)
ان قيل ماذا يقع على رجل
قال زوجته أنت طالق
أكثر من الواحدة وأقل من
الثنتين (فالجواب) انه
يقع عليه الطلاق الثلاث
كذا في الحواشي القدسي ولم
يسن وجهه والظاهر انه لما
قال أكثر من الواحدة وقع
عليه زيادة عليها لما قال
وأقل من الثنتين ففي وقوع

والوصف لا يقابله شيء من الثمن (ولا خيارا للبائع) كما إذا شرط أنه معيب فوجده
المشتري سليما (ولو قال) بعثك الثوب مثلا على أنه مائة ذراع بما تدرهم كل ذراع
بكذا ونقص ذراع) فالمشتري بالخيار إن شاء (أخذ المبيع) بحصته من الثمن أو تركه
وإن زاد ذراع فله الخيار إن شاء (أخذ كله كل ذراع بكذا أو فسخ) المبيع (وفسد بيع
عشرة أذرع) من مائة ذراع (من دار) أو حرام وعندهما يجوز أن لم يسم حملتها وبه
يفتي (لا) يفسد بيع عشرة (أسهم) من مائة سهمهم بالأجماع أشيعهم السهم
لا الذراع (وإن اشترى عدلا على أنه عشرة أثواب فنقص) ثوب (فسد) البيع للجهالة
(ولو بين لكل ثوب ثمننا) بأن قال كل ثوب منه بدرهم (ونقص) ثوب (صح) البيع
(بقدره) لعدم الجهالة (وغير) المشتري لتفرق الصفة (وإن زاد) ثوب (فسد) البيع
في الكل للجهالة الزائدة (ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه)
المشتري (بعشرة) دراهم (في عشرة) زيادة (نصف) فيسلم له نصف ذراع بحجنا (بلا
خيار) للمشتري عند الامام وهو الأصح وعند أبي يوسف بأحد عشر إن شاء وعند محمد
بأخذه بعشرة ونصف إن شاء وهو أصح عند الاقوال بجر (و) أخذه (بتسعة في تسعة
ونصف بخيار) لتفرق الصفة

فصل فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر وفيما لا يدخل وغيرهما (يدخل البناء
والمفاتيح) المتصلة أغلاقتها كضبة وكيلون ولو من فضة لا مفاتيح الا فقال ولا الا فقال
ويدخل ما كان متصلا بالبناء (في بيع الدار) يدخل (الشجر في بيع الأرض بلا
ذكر) راجع للمسئلتين (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية) الا إذا ثبت ولا
قيمة له فيدخل في الأصح (و) لا يدخل (الثمر في بيع الشجر لا بشرط) سواء كان له
قيمة أولا في الصحيح (ويقال للبائع في الصورتين) (أقطعها) أي العين المتصلة بالمبيع
الشاه للزرع والثمر (وسلم المبيع) وهو الشجر والأرض مطلقا سواء كان الزرع
والثمر لها قيمة أولا (ومن باع ثمرة) بارزة (بدا) أي ظهر (صلاحتها) (ولا صح) البيع
ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وقبل الظهور أصلا لا يصح اتفاقا
(ويقطعها المشتري في الحال) جبر هذا إذا باع مطلقا أو بشرط القطع (وإن) باع
(وشرط تركها على الخيل فسد) المبيع اتفاقا مطلقا وقيل لا يفسد إذا اتناهات الثمرة
وبه يفتي (ولو استثنى) (البائع) منها) أي من الثمرة المبيعة (أرضا لا معلومة صح) في
ظاهر الرواية (كبيع) أي كعقبة بيع (بر) بخلاف جنسه (في سنبله وبقلا في قشره)
وكذا الأرز والنهس (وأجرة الكيال) والوزن والذراع والعدد إذا باع بشرط
الكيل والوزن والذرع والعدد (على البائع) لأنه من تمام التسليم (وأجرة نقد الثمن و)
أجرة (وزنه على المشتري) وهذا يقتضي أن أجرة النقد غير أجرة الوزن والعرف الآن
بخلافه (ومن باع سلعة بثمن حال سلمه) أي سلم المشتري الثمن (أولا) فإن سلم قبل
للبائع سلم المبيع (والا) بأن باع سلعة بسلعة وثناب ثمن سلم (معا) ثم التسليم يكون
بالتخليف على وجهه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وأن يقول خلعت بينك وبين

للزوم الأكثر من الواحدة
وانتفاء الثنتين والله أعلم
(مسئلة) ان قيل أي رجل
له أربع نسوة فطلق
احدها ثم قال لثانيسة
أشركتكم معها ثم قال لثالثة
أشركتكم معها ثم قال
لرابعة أشركتكم معهن فاذا
يقع على كل واحدة منهن
(فالجواب) انه يقع على
الأولى طلبة واحدة وعلى
الثانية واحدة وعلى الثالثة
ثنتان وعلى الرابعة ثلاث
(مسئلة) ان قيل أي رجل
طلق امرأته قبل الدخول
بها ومات فسترته مع نسائه
(فالجواب) ان هذا رجل
تزوج ثلاثا ودخل بواحدة
منهن ثم طلق واحدة من
نسائه غير معينة ومات قبل
البيان فانه يجعل ميراث
النساء على اثني عشر سهما
خمس أسهم للتي دخل بها
وسبعة أسهم للآخرين
نصفين ولتي دخل بها كمال
المهر ولها خمسة أسداس
مهرها (مسئلة) ان قيل
أي مريض علق طلاق
امرأته على فعل معين
ففعلا ما علق عليه طلاقها
فطلعت ولا يجرمان الميراث
(فالجواب) انه قال لثمان
دخلتما الدار فناما طائفتان
فدخلتما فوقع عليهما الطلاق
ولا يجرمان الميراث لان كل
واحدة منهما لم يقع طلاقها

باب خيار الشرط

(صح) ولو بعد العقد (للتبايعين أو لأحدهما) في مبيع كله أو بعضه كثلته أو ربعه
(ثلاثة أيام أو أقل) وفسد عند اطلاق أو تقييد (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا) يصح
وقال يجوز اذا سمي مدة معلومة (فان أجاز في الثلاث صح) العقد استحسانا (ولو باع)
عبدا (على انه ان لم ينقد) المشتري الثمن (الى ثلاثة أيام فلا يبيع صح) استحسانا
(و) لو باع على انه ان لم ينقد الثمن (الى أربعة) أو أكثر فلا يبيع (لا) يصح خلافا
لمحمد (فان نقد) الثمن (في الثلاث صح) وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه
ولهذا ينفذ عتق البائع ويملك التصرف فيه دون المشتري (وبقبض المشتري يهلك
بالقيمة) أي البدل ليعم المثل هذا اذا قبضه باذن البائع كالمقبوض على سوم الشراء
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغ ما بلغت (وخيار المشتري لا يمنع) خروجه عن
ملك البائع فيخرج (و) لكن لا يملكه) المشتري (وقال يملكه) (وبقبضه يملك بالثمن
كتمعيه) في يد المشتري في المدة بعيب لا يرتفع كقطع يد ولو بعيب يرتفع كمرض فان
زال في المدة فهو على خياره والزمه العقد (فلو اشترى زوجته) المملوكة للغير (بالخيار
بقي النكاح) وعندهما يفسد (وان وطئها له أن يردّها) خلافا لهما هذا اذا كانت نيبا
ولم ينقصها الوطء فان كانت بكرا امتنع الرد عنده أيضا (ولو أجاز من له الخيار) ولو
أجنبيًا (بغيبه صاحبه) صريحا أو دالة كتحريف بائع في غن ومشتري مبيع (صح)
ولو فسخ (من له الخيار بغيبه صاحبه) (لا) يصح خلافا لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ
فان بلغ صاحبه في المدة تم الفسخ ولو بعد مدة الخيار تم العدة قبضه بها قبل الفسخ (وتم
العقد) الذي شرط فيه الخيار (بموت) أي بموت من له الخيار ولا يورث عنه (ومضى
المدة والاعتاق) من الم ترى (وقوابعه و) طالب (الاخذ بالشفعة) أي لو اشترى دارا
بالخيار فبيعت دار مجنبا وطلب أخذها بالشفعة تم العقد (ولو شرط المشتري) أو البائع
(الخيار لغيره صح) استحسانا (وأي) من المشتري أو البائع أو الغير (أجازا ونقض
صح) كل من الاجازة والنقض استحسانا (فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فالأسبق
منهما أحق) بما فعل (وان كانا) أي الاجازة والفسخ (معا) أو لم يعلم وقتها (فالفسخ)
أحق في الاصح (ولو باع عبدان) بألف (على انه بالخيار في أحدهما ان فصل) ثمن كل
واحد (وعين) العبد الذي فيه الخيار (صح والا) أي وان لم يبين ولم يفصل أو عين فقط
أو فصل فقط (لا) يصح وكذا لو كان الخيار للمشتري تتأني الأنواع الأربعة (وصح خيار
التعين) في القيمات لافي المثليات (فيما دون الأربعة) حتى لو اشترى أحد الثوبين
أو الثلاثة على أنه يأخذ أيهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة أيام صح وفي الأربعة
لا يصح (ولو اشترى عبدا) مثلا (على أنهم بالخيار فرفض أحدهما لا يرد الآخر) خلافا
لهما وكذا الخلاف في خيار الرؤيق والعيب (ولو اشترى عبدا على أنه خيارا أو كاتب

بصنعها يعني بدخولها بل بدخولها ودخول ضررتها من عيون المسائل (مسئلة) ان قيل أى رجل مكلف حلف بطلاق امرأته نلانا كاذبا ولا حنث عليه (فالجواب) انه مظلوم أشهد عند استخلاف الظالمه بالطلاق الثلاث انه لا يحلف كاذبا على ما هو الصحيح (مسئلة) ان قيل أى رجل قال لامرأته أنت طالق أو طلقك ولا يقع عليه الطلاق والحال انه لم يعلق ذلك على شئ (فالجواب) انه رجل عني به الاخبار كذا لا يقع عليه الطلاق ذكره في البرازية هازيا الى شمس الأئمة الحلواني وقال في موضع آخر ان عني الاخبار عما مضى كذبا له في الديانة امسا كها وفي القنية قال راقا للحيط ما يقتضي انه يقع قصاه لاديانة لان القاضي يتهمه فلو أشهد قبل ذلك زالت التهمة ثم رقم للاصل في باب التلجئة وقال اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق والعنق على مال كذا ثم أخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا عتقا ويدل فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه وقد بسطت الكلام فيها في شرحي على الوهبانية

فكان) العبد (بخلافه) بأن كان لا يحسن أدنى ما ينطلق عليه الكتابة والحبز (أخذه بكل الثمن) ان شاء (أو ترك) لقوات الوصف المرغوب فيه

﴿باب خيار الرؤية﴾

(شرأه المير) كزيت في زق وير في جواق (جائر) اذا اتفقا على أنه موجود في ملكه (وله) أى للمشتري (أن يردّه) اذا رآه وان رضى قبله (ولو فسخ المبيع قبل الرؤية صح ان علم البائع وهو غير موقت بوقت (ولا خيار لمن باع المير) بأن ورث شيأ فباعه قبل الرؤية (ويبطل) خيار الرؤية (بما يبطل) به (خيار الشرط وكفت رؤية وجه الصبر) وهو اسم لكوم من الحب (و) وجه (الزقيق) رجلا وامرأة (و) وجه (الدابة) التي تتركب (وكفلها) في الصحيح ورؤية القوائم ليست بشرط (و) كفت رؤية (ظاهر الثوب مطويا) وعند زفر لا بد من نشره ورؤية كله وعليه الفتوى (و) كفت رؤية (داخل الدار) وعند زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وبه يفتى وكفى جس شاة لحم ونظر ضرع شاة قنية وذوق مطعوم وشم مشموم (ونظر وكيله بالقبض كظنه لا نظر رسوله) حتى لو اشترى طعاما لم يره ورأه وكيله بقبضه سقط خياره ولو رآه رسوله بقبضه لا (وصح عقد الاعمى) بيعا أو شرأه (وسقط خياره اذا اشترى بيمين المبيع) اذا كان مما يعرف به (وشمه وذوقه) كذلك (وفي العقار) والشجر والعبد وكل ما لا يعرف بالجس والشم والذوق (بوصفه) له بالبلغ ما يمكن هذا اذا وجد الجس ونحوه قبل شرائه فلو بعده ثبت له الخيار بها الى أن يرضى بقول أو فعل (ومن رأى أحد الثوبين فاشترى اهما ثم رأى الآخر لهما) ان شاء لارد الآخر وحده (ولا يورث) خيار الرؤية (تكميد الشرط) فلو مات المشتري قبل الرؤية لا ينتقل الى ورثته (ومن اشترى ما رأى) قاصد شرائه عالما بأنه مرثيه وقت الشراء (خير ان تغرب) عن الصفة التي رآها (والا) أى وان لم يتغير (الا) خياره (وان اختلفا في التغير فالقول للبائع بيمينه وعلى المشتري البيينة هذا لو المدة قريبة فلو بعدت فالقول للمشتري (و) القول (للمشتري) بيمينه (لو) اختلفا (في) أصل (الرؤية) لانه منسك (ولو اشترى عدلا) من الثياب ولم يره وقبضه (وباع منه ثوبا أو وهب) وسلم ثم اطلع على عيب في الباقي أمسكه ان شاء أو (رده بيمين لا بخيار رؤية أو بشرط)

﴿باب خيار العيب﴾

(من وجد بالمبيع عيبا) ينقص الثمن (أخذه بكل الثمن) أو رده وما أوجب نقصان الثمن عند التجار عيب كالإاق) مطلقا الا اذا أبق من المشتري الى البائع فليس بعيب (والبول في الفراش والسرقة الا اذا سرق شيأ لا كل من المولى أو يسير أكفلس) وهذه عيوب في الصغير المبلغ فاذا بلغ فليس الماضي بعيب حتى يعود في يد البائع ثم يعود في يد المشتري (والجنون) وهو لا يختلف صفرا وكبرا ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري (والجحر) تن الفم (والدفن) تن الابط (والزنا وولده)

وحرث المسألة هناك

جهدى والله الموفق (مسئلة)
ان قيل اى رجل قال
لامرأته أنت طالق أمس
ولا يقع عليه الطلاق
(الجواب) أنه رجل
تزوجها اليوم وهذا بخلاف
ما لو قال لعبد أنت حر أمس
وقد اشتراه اليوم حيث
يعتق لانه اقرار بالحرية
والحر لا يملك اما فى الاول
فالطلاق أمس ممكن والحل
اليوم من الحاروى القدسي
(مسئلة) ان قيل اى رجل
قال له آخرى اليك حاجة
أقتضيهما الى فقال له نعم
وحلف بالطلاق أنه يقتضيهما
ولم يقتضها ولا يقع عليه
الحنث (الجواب) ان كانت
هذه الحاجة بينهما السائل بأنها
طلاق امرأته الحالف ثلاثا
فله أن لا يطلقها ولا يصدقه
ولا يلزمه شيء من الظهيرة
والخانية (مسئلة) ان قيل
أى رجل قال لآخر كل امرأة
أزوجها حتى تقوم الساعة
فهى طالق ثم تزوج امرأة
ولا يقع عليه الطلاق
(الجواب) أن هذا رجل
أراد بقوله حتى تقوم الساعة
قيام ذلك الرجل فى تلك
الساعة لجعل قيامه غاية
للتعليق وكذلك لو كان
التعليق بعتق كل جارية
يشتريها بذلك ونقل عن
الامام الاعظم مشله حين

كلها عيب (فى الامة) دون الغلام ولو أمر فى الاصح الا اذا كان البخر والدفريه
فاحسين أو يكون الزنا عاده له بحيث يتكرر أكثر من مرتين (والكفر) عيب فيه ما
(وعدم الحيض) لبنت سبعة عشر وعندهما خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه
نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح (والاستحاضة والسعال القديم) لا المعتقد
(والدين) الذى يطالب به فى الحال لا المؤجل لعنته وفى الفقه انه عيب مطلقا (والشعر
والماء فى العين) فيد فيه ما وكذا كل مرض فى العين ككثرة دمع (فلو حدث)
عيب (آخر عند المشتري) واطلع على عيب كان عند البائع (رجع) المشتري (بنقصانه
أورد) المبيع (رضاء بانه ومن اشترى ثوبا فاقطعه) ولم يحطه فوجد به عيبا (رجع)
بنقصان (العيب فان قبله البائع كذلك) أى مقطوعا (له ذلك) لانه أسقط حقه (وان
باعه المشتري لم يرجع بشيء) سواء كان عالما بالعيب وقت المبيع أو لا فى ظاهر الزاوية
(فلو قطعه) المشتري (وخاطه أو صبغه) أحمر أو نحوه مما يرد قيمة الثوب (أولت
السويق) الذى اشتراه (سمن) أو خبز الدقيق أو غرس أو بئى غير عال بالعيب (فاطلع
على عيب) كان عند البائع فى هذه الاشياء (رجع بنقصانه كما) يرجع بالنقصان (لو
باعه) أى باع كلام من المذكورات (بعد رؤية العيب أو مات العبد) المراد هلاك
المبيع عند المشتري (أو اعتقه) بالمال ثم اطلع على العيب فانه يرجع بالنقصان
والتدبير والاستيلاء كالاتاق (فان أعتقه على مال) أو كاتبه (أو قتلته) أو أبى لم
يرجع بشيء وعن أبى يوسف أنه يرجع بالنقصان لان هذا القتل لم يتعلق به حكم
دنيوى فكان كالوثة (أو كان) المبيع (طعاما فأكله) كله (أو) أكل (بعضه لم يرجع
بشيء) (راجع للمبيع) ولو اشترى بيضا أو قنأه أو جوزا أو بطيخا وكسره (ووجده)
كله أو أكثره (فاسدا ينتفع به) ولو للعلف (رجع بنقصان العيب) ولا يرد هذا اذا علم
بالعيب بعد الكسر فلو علم به قبله فكسره لم يرجع (والا) أى وان لم يكن منتفعا به
أصلا (رجع) بكل الثمن (هذا اذا لم يكن لشركه قيمة فلوله قيمة قيل يرجع بحصة الأب
وقيل يرد القشر ويرجع بكل الثمن (ولو باع) المشتري (المبيع فرد) المبيع (عليه
بعب بنقصانه) بان أنكر البائع الثانى الذى هو المشتري الاول كون العيب عنده
فأقبته المشتري الثانى بالبيضة أو لم يقيم البيضة خلفه القاضي فأبى اليه (رده) المشتري
الاول (على بائعه) ان يبرهن أن العيب كان عند البائع الاول (ولو) كان الردي عليه
(برضالا) يرد على بائعه سواء كان العيب مما يحدث مثله كالمرض أولا كالأصبع
الزائدة فى الصحيح (ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر) المشتري (على دفع
الثمن ولكن يبرهن) المشتري على ما ادعاه (أو يحلف بائعه) اذا لم يقيم البيضة (فان
قال) المشتري (شهودى بالسام دفع) الثمن (ان حلف بائعه) فان نكل لزم العيب
بنكوله (وان ادعى) المشتري (أبا) أو نحوه كقول ومرة وجنون (لم يحلف بائعه)
اذا ذكر قيامه للجمال (حتى يبرهن المشتري أنه أبى عنده) أى عند المشتري (فان
برهن) المشتري على أنه أبى عنده (حلف) بائعه (بالله ما أبى) وما بال وما سرق وما

حلفه أبو جعفر المتصور فقال
 في آخره حتى تقوم الساعة
 وعنى قيامه لا قيام الساعة
 من الظهيرية قلت وهذا
 ما اذا وقف على السكون في
 الساعة اما اذا حركها بحركة
 الاعراب فلا يكون الحكم
 كذلك والله أعلم (مسئلة)
 ان قيل أى رجل أراد
 السفر فقالت له زوجته
 كل امرأه تنزوجه انهى
 طالق حتى تعود وكل أمة
 تشتريها فهي حرة الى أن
 تعود فقال نعم وتزوج
 واشترى أمة قبل عوده ولا
 حنث عليه (فالجواب) انه
 قصد بقوله نعم واحد
 الانعام فلا حنث من الظهيرية
 وغيرها وفي وسيط المحيط
 ان هذا في الديانة لافى
 القضاء (مسئلة) ان قيل
 أى رجل قال لامرأه كل
 امرأة أنزوجه اعليك
 فهي طالق ثم تزوج
 امرأه أخرى فاقبل ان يفارقها
 ولا حنث عليه (فالجواب)
 انه أراد بقوله اعليك حقيقة
 الاستعلاء يعنى على ظهرها
 أو عنقها أو رأسها حقيقة
 فلا يحنث من الظهيرية
 وعدم الحنث فيها ديانته نص
 عليه في وسيط المحيط لانه
 نوى حقيقة كلامه مسئلة
 ان قيل أى رجل قال
 لامرأته عند ما أرادت
 تحليفه ان لا يتزوج عليها

جن (عندك قط) وفي الكبير بالله ما بقى مذبذب مبلغ الرجال (والقول في قدر المقبوض
 للقابض) فلو اختلفا بعد التقابض في عدد المبيع أهو واحد أم متعدد أو في عدد
 المقبوض فالقول للمشتري لانه قابض (ولو اشترى عبد من صفقة) واحدة (وقبض
 أحدهما) وجد بأحد هاعيا لم يعليه الا بعد القبض (أخذهما أو ردهما) سواء
 وجد بغير المقبوض عيبا أو بالآخر وهو الصحيح (ولو قبضهما ثم وجد بأحد هاعيا
 رد المبيع) بمحضته (فقط) لجواز التفريق بعد التمام (ولو وجد ببعض الكميلى أو
 الوزنى عيبا رد كله أو أخذه) كله لانه كشي واحد ولو في وعاءين على الاظهر (ولو
 استحق بعضه) أى بعض الكميلى أو الوزنى بعد القبض (لم يخبر في رد ما بقى) ولو في وعاءين
 ولو استحق قبل القبض رد الباقي (ولو) كان المبيع (ثوبا) فاستحق بعضه (خير) ان
 شاء أمسك الباقي أو رده (واللبس والركوب والمداواة) بعد الاطلاع على العيب (رضا
 بالعيب لا) يكون رضاه استحسانا (الركوب للسقي أو للرد أو لشرائه العلف ولو قطع)
 العبد (المقبوض بسبب) كان (عند البائع) كسرقه ولم يعلم به المشتري عند البيع ولا
 عند القبض (رده واسترد الثمن) وقال لا يردده ولكن يرجع بمحضه النقصان وعلى
 هذا الخلاف لو قتل العبد بسبب وجد في يد البائع (ولو برئ) البائع عند البيع (من
 كل عيب صريح) المبيع والشرط (وان لم يسم الكيل ولا يرد ببيع) فيدخل في هذه
 البراءة العيب الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض

باب البيع الفاسد

(لم يجز بيع الميتة والدم والخمر والخنزير) للمسلم (والحر وأم الولد والمدر) المطلق دون
 المقيد (و) لم يجز بيع (المكاتب) الذى لم يرض بالبيع (فلو هلكوا) أى لو باع هذه
 الاشياء وهلكت (عند المشتري لم يضمن) عند أبي حنيفة (وقالا يضمن في المدر وأم
 الولد قيمتهما) (و) لم يجز بيع (السمك قبل الصيد) وكذا لو كان في حظيرة لا يستطيع
 الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ الا بحيلة (والطير في الهواء) سواء أخذه ثم أرسله أولا
 وسواء كان يرجع اليه بعد الارسال أولا في ظاهر الزاوية (والحمل) وهو ما في البطن
 (والنتاج) وهو ما يحمله هذا الحمل (والابن في الضرع واللولؤ في الصدف) وعن
 أبي يوسف أنه يجوز ويخبر اذا رآه (والصوف على ظهر الغنم) وعن أبي يوسف أنه
 يجوز بشرط جزه في الحال (والجذع في السقف وذراع من ثوب) يضره القطع ولو
 أخرج البائع الجذع أو قطع الذراع قبل فسخ العقد انقلب صحيحا (وضربة القانص)
 أى الصائد وهو ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة (والزبانة) وهى بيع الثمر
 بالثلاثة على النخل بقر بالثلاثة بمجذوذ مثل كيله تخمينا (والمالسة) للسلعة (والقاء
 الحجر) عليها والمناسبة أى نبذها للمشتري وهذه يبيع كانت في الجاهلية فنهى عنها
 كلها (وثوب من ثوبين) أو عبد من عبدتين لجهالة المبيع (والمرامى) أى الكلاه
 (وأجارتما) سواء كان في أرض مباحة أو مملوكة بدون الأرض قبل القطع والاحراز

(والنخل)

ولا يتسرى كل امرأة أطوها

فهي طالق وكل جارية
أطوها فهي حرة فتزوج
امرأة ووطئها واشترى
أمة ووطئها ولا حنث عليه
(فالجواب) ان هذا اليمين غير
منعقدة لان ما غير مضافة
الى الملك فلا يمتنئ عليها
حنث كذا في وسائط
المحيط (مسئلة) ان قيل
ما الحكم في رجل قال
لزوجته أنت طالق ان
شئت وأبيت أو قال ان
ان أبيت أو شئت أو لم تشأني
(فالجواب) انها لا تطلق
بهذا اليمين ابد الا انه جعل
الاباء والمشيئة شرطا واحدا
فيستمر طاعة ما عهدها ولا
يتصور من العدة قال
وكذا في هذا كله لو آخر
الطلاق لان المعنى يجمع
الشكل ولو قال لها أنت طالق
ان شئت وان لم تشأني فهذا
على وجهين اما ان قدم
الطلاق أو آخر فان قدم ان
شأت في مجلسها طلقت
وان قامت من مجلسها من
غير مشيئة تطلق لانه جعل
المشيئة وعدم المشيئة كل
واحدة منهما شرطا على حدة
لوقوع الطلاق فان شأت
في المجلس وجدها أحد
الشرطين وان قامت من
غير مشيئة وجدها أحد
الشرطين وهو عدم المشيئة
في المجلس فلما أخر بان قال

(والخل) وعند محمد يجوز اذا كان مجموعا وبه يفتي (وباع دود القز وبيعه) عند
محمد سواء ظهر القز أو لا وبه يفتي (و) لم يجز بيعه (الابق الا أن يبيعه عن برغم أنه
عنده ولبن امرأة) ولو في قدح سواء كان لبن حرة أو أمة (و) لم يجز بيعه (شعر الخنزير
(و) لكن) ينتفع به للخرز) عند محمد وعند أبي يوسف يكره ذلك وهو الصحيح وعدم جواز
بيع الخنزير مع لوم بالاولى وأما غيرهم من الحيوانات كالقرد والذب فيجوز بيعهما في
الختار (و) لم يجز بيع شعر الانسان والانتفاع به أيضا (و) لم يجز بيع جلد
الميتة قبل الذباغ وبعده يباع وينتفع به (الاجلد انسان وخنزير وحية) كعظم الميتة
وعصه بها وقرنها ووضوفها وبرها) وشعرها وبيع عظم الفيل وينتفع به خلافا ل محمد
(و) لم يجز بيع (علو سق) لانه له حق التعلل لا غير وهو ليس بعال (و) لم يجز بيع
(أمة تبين أنه عبد) كذا (عكسه) وهو ما لو اشترى عبدا فاذا هي أمة استحسانا ولو
اشترى بهيمة على أنه ذكرا فاذا هي أنثى صح وله الخيار (و) لم يجز (شرا ما يباع بالافل)
من قدر الثمن الاول (قبل النقد) أي نقد كل الثمن الاول بأن باع شيئا بعشرة ولم
يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجز للرا باع مطلقا (وصح) البيع (فيما ضم اليه) كان
باع شيئا بعشرة ولم يقبضها ثم شرا مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الآخر
بخصته (و) لم يجز بيع (زيت على أن يرته بظرفه ويطرح عنه مكان كل ظرف
خمين رطلا) مثلا (وصح) البيع (لو شرط أن يطرح عنه وزن الظرف) لانه شرط
يقضي به العقد (وان اختلفا في مقدار وزن (الزق) أو في تعينه) فالقول لا يشترى
بيعه (ولو امر) مسلم (ذميا بشرا) خرا أو بيهها (صح) وقولا لا يصح وعلى هذا الخلاف
الخنزير (و) لم يجز بيع (أمة على) شرط (أن يعتق المشتري أو) أن (يدبر أو يكتب أو
يسئل ولد أو الاحلها) أي لم يجز بيع أمة الاحلها (أو) على أن (يستخدهما البائع
شهورا) لم يجز بيع (دار على أن يسكن) البائع (أو) على أن (يقرض المشتري) البائع
(درهما أو) على أن (يمد) المشتري (له) أي للبائع هدية (أو) على أن (لا يسلم)
المبيع (الى كذا) أي الى شهر مثلا (و) لم يجز بيع (ثوب على) شرط (أن يقطعه
البائع ويخطه قيصا) لا يشترى (وصح) استحسانا (بيع نعل على) شرط (أن يحدوه)
البائع ويسويه (ويشركه) أي يضع عليه الشراك (لا) أي لا يصح (البيع) بثمن
مؤجل (الى النيروز) وهو أول يوم من زول الشمس في برج الحمل (و) الى (المهرجان)
وهو أول يوم من زول الشمس في برج میزان (و) الى (صوم النصارى) وفطرهم (وفطر
اليهود) وصومهم (ان لم يدرا العاقدان ذلك) فلو عرفا جاز (و) لم يجز البيع (الى قدوم
الحاج) الى (الحصاد) وهو قطع الزرع (و) الى (الدياسة) وهي أن يوطأ الزرع بقوائم
الدواب (والقطاف) وهو قطف العنب من الكرم (ولو كفل الى هذه الاوقات) التي
لا يجوز تأخير الثمن اليها (صح وان أسقط) المشتري (الاجل) في الصور المذكورة
(قبل حلوله) صح ومن جمع (في البيع) بين (حر وعبد) بين (شاة ذكية وميتة) بطل
البيع فيهما) هي لكل منهما ثمنًا أولا وقالان سمى لكل ثمنًا صح في العبد والشاة

شئت وإن لم تشأني فأنشئت
طالق لا تطلق بهذا العين أبدا
لأنه لما أُنشئ الطلاق لم يكن
قوله إن شئت كلاما تاما
فيوقف على ذكر الطلاق
فصار شرطاً واحداً فيشترط
اجتماعهما في حالة واحدة
ولا يتصور فإن قال إن
أكلت وشربت فإني لم يوجد
لم تطلق ولو قال لما أنت
طالق إن أكلت وإن شربت
فأيهما وجد تطلق قال
وهذا إذا أراد به التعليق
أما إذا أراد به التحقيق يقع
في الحال معناه أنت طالق
على كل حال (مسئلة) إن
قيل ما الحيلة لعدم وقوع
الطلاق على من قال لزوجته
أنت طالق إن شئت وإن
أبيت (فالجواب) أنها
تسكت حتى تقوم من مجلسها
ولا يقع شيء كذا في العدة
فإن قلت قد قدمت المسئلة
السابقة لوقوع بكل حال
فيما إذا قال أنت طالق إن
شئت وإن لم تشأني فما الفرق
منهما قلت الفرق إن عدم
الثبوتية يتحقق بالقيام من
المجلس بالسكوت والأياء
لا يتحقق معه لأن ذلك
عدمي وهذا وجودي فتأمل
والله أعلم (مسئلة) إن
قيل ما مخلص من قال
لزوجته إن لم أطلقك اليوم
فلأنا فأنشئت طالق بحيث
لا يقع عليه الجنح

الذكية (وإن جمع بين عبد ومذبر) أو مكاتب أو أم ولد (وبين عبده وعبده غيره) بين
(ملك ووقف صح) المبيع (في القن وعبده والملك) بالحصنة من الثمن
فصل في بيان أحكام المبيع الفاسد إذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد
خرج الباطل فلا يملك بالقبض (بأمر البائع) صريحا أو دلالة بأن قبضه في مجلس
العقد بحضرة ولم ينفه البائع ولم يكن فيه خياره (وكل من عوضه مال ملك) المشتري
(المبيع بقيمته) (يوم قبضه ولو قيميا وبثله لو مثليا هذا إذا تعذر رده بموت أو غيره) والا
فيجب رد العين (ولسكن) أي يجب على كل (منهما فسخه) قبل القبض بمحض من الآخر
وكذا بعد القبض مادام المبيع بحاله في يد المشتري (الأن يبيع المشتري) قبل الفسخ
(أو يهب) المبيع ويسلمه أو يتصدق به أو يرهقه (أو يجر) أو يدبر أو يكتب أو
يستولد (أو يبي) في الدار فإنه ينفذ المبيع في الجميع ويختص الفسخ بتعلق حق العبد
به (وله) أي للمشتري (أن ينزع المبيع عن البائع) بعد الفسخ (حتى يأخذ الثمن منه
وطاب للبائع ما ربح) في الثمن (لا يطيب) (للمشتري) ما ربح في مبيع يتعين (بالتعيين)
بأن باعه بأزيد فتصدق بالربح (ولو ادعى) شخص (على آخر دراهم فقضاها أياه)
وتصرف فيها ويربح (ثم تصادقانه لا شيء عليه طاب له) أي للدهي (ربحه وكره)
تحريما (الخمس) بفتحين وهو أن يزيد ولا يزيد الشراء أو يده بما ليس فيه ليروجه
ويجسرى في النكاح وغيره هذا إذا كانت السلعة بلغت قيمتها فإن لم تبلغ لا يكره
(و) كره تحريما (السوم على سوم غيره) وهو أن يزيد في الثمن بعد تقرر الرضا به
لأرادة الشراء (و) كره تحريما (تلقى الجلب) أي المجلوب أو الحالب إذا كان يضر
بأهل البلد أو يلبس السمر على الواردين فلو انتفيا فلا (و) كره تحريما (بيع
الحاضر لبادي) هذا في حالة الخط والالاء لعدم الضرر (و) كره تحريما (المبيع
عند أذان الجمعة) الأول إذا تبايعوا وهما عيشان فلا بأس به (لا يكره) (بيع من
يزيد ولا يفرق) البائع (بين صغير وذو رحم محرم منه) كالأب والابن والألم (يخلاف
الكبيرين والزوجين) ولو صغيرين فإنه لا يكره تفرقهما

باب الاقالة

(هي فسخ في حق المتعاقدين) مطلقا (بيع) خدي (في حق ثالث) بعد القبض فلو كان
المبيع عقارا فسلم الشفعة ثم تقايلا قضى له بها (وتعجب بثلث الثمن الأول)
حتى لو كانت عشرة دنانير فذبح اليه دراهم عوضها ثم تقايلا رجع بالذنانير لا بما دفع
(وشرط الاكثر والاقبل بلا تعيب و) شرط (جنس آخر لغو ولزمه الثمن الأول) بكل
حال فلو باع عبدا بألف وتقايل بألف وخمسمائة محنت بألف وكذا لو تقايلا
بخمسمائة والمبيع لم يتعيب وإن تعيب محنت بخمسمائة ولو تقايلا بغير جنس الثمن
الأول فهي فسخ بالثمن ويلغو ذكر جنس آخر (وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة
وهلاك المبيع يمنع) الاقالة (وهلاك بعضه) أي المبيع يمنع (بقدره)

باب التولية والمراجعة

(هي) أى التولية (بيع بشئ سابق) بلا زيادة (ربح) والمراجعة (بيع به) أى بالثمن السابق (وبزيادة) ربح (وشرطهما كون الثمن الاول مثليا) كالمكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة فلو كان عبدا أو ثوبا لا يتحقق التولية والمراجعة (وله) أى للبائع بالمراجعة والتولية (أن يضم إلى رأس المال أجرة القصار والصبغ والطراز والقتل) والنشر (و) أجرة (حمل الطعام وسوق الغنم) والضابط أن كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم واعتمد العيني وغيره عادة التجار (ويقول قام على بكذا) ولا يقول اشتريته بكذا (ولا يضم أجرة الراعي والتعليم) سواء كان تعليم القرآن أو غيره (و) لا يضم (كرهه) بيت الحفظ (فإن خان) البائع (في) بيع (المراجعة) بأن ظهرت خيانتة باقراره أو بالينة أو بنسكوله فالمشترى بالخيار أن شاء (أخذ) بكل غنمه وأورده على البائع (وحط) قدر الخيانتة من الثمن (في) بيع (التولية) ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه ثانيا (فإن باعه بربح) لم يحط (طرح عنه كل ربح قبله وإن أحاط) الربح (بثمنه) لم يراج (أى) لم يبيعه مراجعة خلافا لما فلو اشترى ثوبا بعشرة وقبضه ثم باعه بخمسة عشر وتقابضاه ثم اشتراه بعشرة يبيعه مراجعة بخمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس أو تخلف ثالث جاز اتفاقا قنع (ولو اشترى ماذون مديون) بمحيط (ثوبا بعشرة) وباعه بربح بخمسة عشر يبيعه (المولى يباع) مراجعة على عشرة وكذا العكس (والمكاتب كالمأذون ولو بين أنه اشتراه من عبده المأذون المديون أو من مكاتبه أنه يبيعه مراجعة على خمسة عشر (ولو كان) البائنه (مضاربا) معه عشرة بالنصف اشترى بها ثوبا وباعه من رب المال بخمسة عشر (يبيع) الثوب (مراجعة قرب المال بأثنى عشر ونصف) لأن نصف الربح ملكه وكذا عكسه كما يأتي (و يراج بلا بيان بالتعيب) بأثمة مما وية أو بصنع المبيع (و وطه الثيب) أن لم ينقصها الوطه (و) يراج (بيان بالتعيب ووطه البكر) أى أن فقاعيتها بنفسه أو فقاعها أجنبي أو وطها وهي بكر لم يبيعه مراجعة حتى يبين (ولو اشترى) شيئا (بألف نسيمه وباع بربح مائة) حالة (ولم يبين) أنه اشتراه نسيمه (خير المشتري) بين ردّه وأخذه بكل الثمن (فإن أ تلف) المشتري المبيع أو تلف بنفسه (فعلم) بذلك (لزم بألف ومائة) ولا يرجع بشئ (وكذا التولية) في جميع ما مر وقال أبو جعفر المختار لا تقوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بجر (ومن ولى رجلا شيئا بعام عليه) أى باع منه تولية بقرن قام عليه (ولي علم المشتري بكم قام عليه فسد) البيع (ولو علم) المشتري مبلغ الثمن (في المجلس خير) بين الأخذ والرد ولو علم بعد التفرق عنه لا يجوز إلا بتجديد العقد

(فصل) في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض والزيادة والخط فيهما وتأجيل الديون (مع بيع العقار قبل قبضه) خلافا لمحمد (لا يبيع) (بيع النقول) قبل قبضه سواء كان طعاما أو غيره بخلاف ما لو وهبه أو تصدق به أو رهنه من غير البائع

(فالجواب) أن مختصه أن يطلقها ثلاثا على ألف ولا تقبل حتى يضي اليوم فانه لا يقع عليه شئ فيمارى عن أبي حنيفة رضى الله عنه وعليه الفتوى لانه أتى بالتطبيق على ألف وإن هذا تطبيق مقيد والمقيد يدخل تحت المطلق فينعدم شرط الخت وهو عدم التطبيق فلا تطلق وفي قياس ظاهر الرواية عليه الثلاث نقلها في وسيط المحيط عن العيون (مسئلة) أن قيل أى امرأة كانت تحت رجل عشر سنين فلما حبلت خرجت من نكاحه وحرم عليه وطؤها والحال أنه لم يعلق طلاقها ولا حرمتها على حبلها (فالجواب) أن هذه امرأة طلقت من رجل فظننت الاياس فقصت عدتها بالأشهر ثم تزوجت بعد عشر سنين فلما حبلت تبين أنها لم تكن آيسة وأن عدتها بالأشهر لا بالأشهر فهي معتدة بعد ففسد النكاح وحرم عليه وطؤها (مسئلة) أن قيل أى رجل كان على السطع ومعه آخر فسقط أحدهما ومات فحرمت على الآخر أم أنه (فالجواب) أن امرأة الحى كانت أمة الذى سقط والزواج بعض ورتبه فصارت أمة ميراثا فحرمت

عليه (مسئلة) ان قيل أى

رجل نظر الى امرأة أول
النهار كانت حراما عليه
فلما كان عند الضحوة
حلت له فلما كان عند الظهر
حرمت عليه فلما كان عند
العصر حلت له فلما كان
عند المغرب حرمت عليه
فلما كان نصف الليل
حلت له فلما كان في اليوم
الثاني عند أول النهار
حرمت عليه وعند الضحى
حلت له وعند الظهر حرمت
عليه وعند العصر حلت له
وعند المغرب حرمت عليه
وعند العشاء حلت له
(فالجواب) انه رجل نظر
الى أمة غيره فهي حرام
عليه فعند الضحوة اشتراها
وأسقط الاستبراء بحليلة
حلت له فعند الظهر اعتقها
حرمت عليه وعند العصر
تروجها حلت له فعند
المغرب ظاهر منها حرمت
عليه فعند نصف الليل كفر
حلت له وفي اليوم الثاني
أول النهار طلقها حرمت
عليه فعند الضحوة تروجها
حلت له فعند الظهر طلقها
ثانيا حرمت عليه فعند
العصر تروجها حلت له
فعند المغرب ارتد والعياذ
بالله تعالى حرمت عليه فعند
العشاء عاد الى الاسلام
حلت له (ويستل) عنها
بوجه آخر فيقال أى رجل

جاز عند محمد وهو الأصح وأجمعوا على صحة الوصية (ولو اشترى مكيلا كيلا حرم) على
المشتري (بيعه أو كاه حتى يكيله) ولو كاه البائع بعد البيع بحضرة مرة كفى وعليه
الجهور ولو اشترى مجازة فيجوز له الاكل والبيع قبل كيله بعد القبض (ومثله
الموزون والمعدود لا المذروع) فلو اشترى مذروعا بشرط الذرع جاز لبسه وبيعه
قبل ذرعه اتفاقا (وصح التصرف) للبائع (في الثمن قبل قبضه) وصح للمشتري
(الزيادة فيه) أى الثمن بعد بيان قدره في البيع (وصح للبائع) (الحط منه) أى من
الثمن للمشتري بعد بيان قدره فيه وصح للبائع الزيادة في المبيع بعد العلم بمقداره
(ويعلق الاستحقاق) أى استحقاق البائع والمشتري في الثمن والمبيع (يكاه) أى
بكل ما وقع عليه العقد من الثمن والمبيع والزيادة (وصح تأجيل كل دين) فلو باع
بشمن حال ثم أجله أجل معلوم وصح وزم (غير القرض) لأن تأجيله لا يلزم حتى لو أجله
عند الاقراض فله أن يطالبه في الحال

باب الربا

(هو فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال) غالبالان يبيع الدراهم بالدراهم
متساوية نسبة ربا والفضل ليس بمال (وعلمته) أى علمه الربا (القدر) وهو الكيل
فيما ياكل والوزن فيما يوزن (والجنس فخرم الفضل والنساء) أى التأخير (بهما)
أى بالقدر والجنس ولو غير مطعوم كخس وحديد فلا يجوز بيع الخنطة بالخنطة
متفاضلا ولو يدا بيد ولا ينساو ولو متساويا (و) حرم (النساء فقط بأحدهما) فيجوز بيع
البر بالشعر متفاضلا يدا بيد لانسبة الذهب بالفضة كذلك (وحلا) أى الفضل
والنساء (بعدهما) أى القدر والجنس فيجوز بيع المكيل بالماوزون بالتفاضل
والنساء (وصح بيع المكيل كالبر والشعير والتمر والمخ والموزون كالنقدين وما
ينسب الى الرطل) كالدهن ونحوه (بجنسه متساويا لا متفاضلا) جيدة كدريته فلو باع
صاعا جيدا من خنطة بصاعين رديتين منها لا يجوز (ويعتبر التعيين لا التقابض في غير
الصرف) حتى لو باع برابرين بعينهما وفتحوا قبل القبض جاز (وصح بيع الحفنة) وما لم
يبلغ نصف الصاع فهو في حكم الحفنة (بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين والبيضنة
بالببيضتين والجوزة بالجوزتين والتمر بالتمرتين) وقال محمد لا يبيع في جميع ذلك وصح
(وصح بيع) (الفلس بالفلسين بأعيانها) حتى لو كان أحدهما بغير عينه لا يبيع
(وصح بيع) (اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه أولا (وصح بيع) (الكرباس
بالقطن) مطعوما متساويا أو متفاضلا (وصح بيع) (الربط بالطب) متماثلا أو
بالتمر تماثلا أى كيلا يكيل وعندهما لا يبيع (وصح بيع) (العنب) بالعنب سواء
علم التفاوت بعد الجفاف أولا ولا يبيع العنب (بالزبيب) (وصح بيع) (اللحوم المختلفة
بعضها ببعض متفاضلا) (وصح بيع) (البن البقر والغنم) أى يبيع بعضها ببعض
متفاضلا (وخل الدفل) وهو أراد التمر (بخل العنب وشحم البطن باللبنة أو باللحم

نظر الى امره ان في أول النهار
فكانت حراما عليه فلما كان
نصف النهار حلت له فلما
كان وقت العصر حرمت
عليه فلما كان وقت المغرب
حلت له فلما كان وقت
الصبح من اليوم الثاني
حرمت عليه فلما كان وقت
الظهر حلت له فلما كان
وقت العصر حرمت عليه
فلما كان وقت المغرب
حلت له فلما كان وقت
الصبح من اليوم الثالث
حرمت عليه فلما كان وقت
الضحى حلت له (فالجواب)
انه جل نظر الى أمة لغيره
في أول النهار من اليوم
الاول فهي حرام عليه
فاستراها في نصف النهار
حلت له ثم اعتقها في العصر
لحرمت عليه ثم تزوجها في
وقت المغرب حلت له ثم ظاهر
منها في وقت الصبح من اليوم
الثاني لحرمت عليه ثم اعتق
رقبة كفارة في نصف النهار
حلت له ثم طلقها تطليقة
واحدة في وقت العصر
لحرمت عليه ثم راجعها في
وقت المغرب حلت له ثم
ارتد عن الاسلام والعباد
بالله تعالى في وقت الصبح
من اليوم الثالث لحرمت
عليه ثم رجع الى الاسلام
في وقت الضحى حلت له
والله أعلم من التهذيب
(مسئلة) ان قيل أي

والخبر بالبر او الدقيق متفاضلا) راجع للجميع (لا) أي لا يصح بيع البر بالدقيق أو
بالسويق سواء كان متساويا ولا (و) لا يصح بيع (الزيتون بالزيت والسمسم
بالشیرج حتى يكون الزيت والشیرج أكثر مما في الزيتون والسمسم) ليكون الدهن
بمنه والزيت يادة بالتلف (ويستقرض الخبز وزنا لاعداد) عند أبي يوسف وعليه الفتوى
(ولاربا بين السيد وعبد) مديونا كان أولا في الصحيح (ولا بين المسلم والحربي شيء) أي
في دار الحرب خلافا لابي يوسف

باب الحقوق

(العلو لا يدخل بشره بيت بكل حق) الا أن ينص عليه (و) لا يدخل العلو (بشره
منزل الا) أن يقول اشتريته (بكل حق هوله أو عرافقه أو بكل قليل وكثير هو فيه أو منه)
لحينئذ يدخل (ودخل) العلو (بشره دار كالكثيف) وبشر الماء والاشجار التي في
صحنها والبستان الداخل لا الخارج الا اذا كان أصغر منها فدخل تبعها (لا الظلة) وهي
الساباط (لا) أن يقول (بكل حق) وعندها تدخل بلاذ كر لومة فتحاق الدار وفي
عرفنا يدخل العلوف جميع ذلك (ولا يدخل الطريق) الخاص (والسبيل) وهو موضع
جرى ماء المطر ونحوه (والشرب) وهو النصيب من الماء (الا) اذا قال اشتريت (بنحو
كل حق بخلاف الاجارة) والرهن أو الوقف فانها تدخل وان لم يقل ذلك

باب الاستحقاق وبيع الفضولى

(البينة حجة متعدي) حتى تظهر في حق الكافة كما اذا اشترى أمة فادعى انها حرة
الاصل وبرهن رجع بالفن على البائع وثبتت حريتها في حق كافة الناس (لا) أي
ليس (الافرار) حجة متعدي حتى يقتصر على المدعي (والتناقض) في الدعوى (يمنع
دعوى الملك) كما لو اشترى أمة ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها وأقام المشتري
بينة لا تقبل (لا) أي لا يمنع التناقض دعوى (الحرية والطلاق والنسب بمبيعة ولدت)
عند المشتري لا باستيلاذ منه (فاستحققت بينة تبعها ولدها وان أقر) المشتري (بها
لرجل لا) بتبعها ولدها فبرجع بالفن في الأولى دون الثانية (وان قال) عبد (لمشتري
اشترى فأنا عبد فاشتره) بقوله (فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا أو غاب غيبة
معروفة) أي معلومة (فلا شيء على العبد والا) بأن غاب غيبة منقطعة (رجع المشتري
على العبد) بالثمن (و) رجع (العبد على البائع) أن ظفر به ولو قال اشترى فقط لا
يرجع عليه اتفاقا (بخلاف الرهن) اذا وجد حرا حيث لا يرجع المرتن على العبد
ولو كانت غيبة الرهن منقطعة (ومن ادعى حقا) مجهولا (في دار فصول على مائة) درهم
(فاستحق بعضها لم يرجع) المدعى عليه على المدعى (بشيء) ولو استحق الكل
رجع بمأداه (ولو ادعى كلها) والمسئلة بمأداه (رجع) على المدعى (بقسطه) من بدل
التمسح ومن باع (لأمة غيره) بلا أمره توقد اذا كان الغير بالغاعا فلا لالم ينعقد أصلا
(فلما لا أن يفسخه) ولودلالة بأن يبيع المعقود عليه من غيره (و) أن (يجيزه) ولودلالة

رجل له عشر جوار يحوز
له وطوئن فاشترى جارية
أخرى فحرم عليه وطه الكل
(فالجواب) ان هذا رجل له
احدى عشرة جارية قال لمن
احدا كن حرة ثم باع عشرها من
لرجل واحد جازله وطوئن
لان الاقدام على البيع
دليل على ان المعتقة غير هن
ثم باع الحادية عشر فاشترى
مشتريهن حرمت عليه لانا
هلنا ان واحدة منهن
معتوقة وهى غير معتنة
كما كانت ولكن الاحتمال قد
انقضى قبل الاخيرة فلما باع
الاخيرة عاد الاحتمال من
التهديب (مسئلة) ان قيل
أى امرأتين تزوجتا بصبي
رضيع ولا احدهما ابن
فأرضعت الزوج حرمتا
عليه (فالجواب) انهما امنا
رجل واحد هما أم ولد
فزوجهما من هذا الصبي
فأرضعت أم الولد ابن مولاها
صار زوجها ابنا لمولاها
فحرمتا عليه (مسئلة) ان
قيل أى رجل له امرأتان
أرضعت احدهما صبيبا
حرمت الأخرى عليه وحدها
(فالجواب) ان هذا رجل
زوج ابنة الصغير أمه
لأنسان فاعتقها سيدها
واختارت نفسها ووقعت
الفرقة بينهما ثم أنها تزوجت
برزوج آخر وله زوجة فها
قلت الزوجية وأرضعت

بأن يقبض الثمن من مشتريه (ان بقى العاقدان) أى البائع الفضولى (و) المشتري
المعتوق عليه) وهو المبيع (و) المعتوق (له) وهو المالك والمعتوق (به) وهو الثمن (لو)
كان الثمن (عرضا) والفضولى القسح قبل الاجازة (وصح عتق مشتري من غاصب بلا جازة
بيعه) استحسانا عندهما خلافا للمحمد (لا يبيعه) أى لا يصح بيع المشتري من الغاصب
وان أجاز المولى (ولو قطعت يده عند المشتري فأجبر) يبيع الغاصب (فأرضعه
لمشتريه) (لكن) (تصدق) المشتري (بما زاد على نصف الثمن) من الارش (ولو باع
عبد غيره بغير أمره فبهرن المشتري على اقرار البائع الفضولى أو) اقرار (رب العبد
انه لم يأمره بالمبيع وأراد) المشتري (رد المبيع) وقال بعثنى بلا أمر صاحبه وقال
البائع بل بأمره (لم يقبل) برهانه (وان أقر البائع) الفضولى (بذلك) أى بأن تدب العبد لم
بأمره (عند القاضى بطل المبيع ان طلب المشتري ذلك) أى بطلان البيع ونقصه
(ومن باع دار غيره وأدخلها) المشتري (فى بنائه) ثم استحققت الدار (لم يضمن البائع)
قيمة الدار

باب السلم

هو بيع أجل بعاجل اعلم ان المبيع يسمى مسلفا فيه والثمن رأس المال والبائع مسلما
اليه والمشتري رب السلم (ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا يمكن
فيه ذلك كالحيوان والجواهر والالآتى (فلا) يصح فيه (فيصح فى المكمل) كبلال (و) فى
(الموزون الثمن) وزنا لا الثمن كالدرهم والدنانير (و) يصح فى (العددى المتقارب)
عددا (كالجوز والبيض) سواء كان بيض نعامه أو غيرها (و) يصح فى (الفلس) وهو
الاصح (والابن) وهو الطوب النقى (والأجر) وهو الطوب المحرق (ان سعى ملين) أى
قال (معلوم) (يصح فى (الذرى) اذراعا) كالثوب ان بين الذراع والصفة والصنعة (لا)
أى لا يصح (فى الحيوان) (لا فى) (أطرافه) كالرؤس والأكارع وهى مادون الركة
من القوائم ولو أسلم فيه وزنا فالصحيح الجواز (و) لا فى (الجاود عددا) الا اذا بين الطول
والعرض والصفة (و) لا فى (الخطب خرما) لا فى (الرطبة) وهى البرسيم (جرزا)
أى خرما الا اذا بين طول ما تشبه الحزمة فيجوز ان كان يعرف به ولا يتفاوت (و) لا فى
الجوهر والخرز (و) يصح فى صفار الالآتى التى تباع وزنا (و) لا فى النى المنقطع (عن
أدى الناس سواء كان موجودا عند العقد منقطعاً عند المحل أو عكسه أو موجودا فى
الوقت من منقطعاً فيما بينهما ولو موجودا من وقت العقد الى وقت المحل يصح اتفاقا (ولا)
فى (العمل الطرى) فى غير وقته وزنا وعدا فى وقته يصح وزنا لاعداد او لوفى بل لا ينقطع
أصلا كصير يصح فى جميع الاحيان (وصح) السلم (وزنا) لاعداد (لو) العمل (مالخا
(و) لا فى (اللحم) مطلقا قال يصح ان بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره وعليه
القيوى (و) لا بكميال أو ذراع (بعمته) (لم يدركه) واذا عرف وكان عمالينة قبض ولا
ينبسط كالنصعة يصح وان كان كالجرب لا يصح الا فى قرب الماء استحسانا (و) لا فى

الضبي الذي كان زوج

ضرتها بلبن هذا الرجل
خُزمت ضرته على زوجها
لأنها صارت امرأة ابنه لأنها
لما أرضعته بلبنه صار ابنه
من الرضاع وقد كانت ضرتهما
امرأة لهذا الرضيع فصار
الرجل متزوجا حليمة ابنه
فلا يجوز كما في النسب من
التهديب **مسئلة** أن
قيل أي امرأة تزوجت
رجلا ثم أرضعت صبيا أجنبيا
هذه خُزمت عليه **فالجواب**
أن هذه كانت أمة لأنسان
فزوجها صبي صار ضيعا ثم
أعتقها واختارت نفسها ثم
تزوجت رجلا آخر فولدت
منه ثم أرضعت ذلك الصبي
الذي كان زوجها أولا
فوقعت الفروقة بينهما وبين
الزوج الثاني لأن الزوج
الأول صار ابنا للزوج
الثاني بالرضاع وقد كانت
هي امرأة فتصبر امرأة
ابن الزوج الثاني فلا تحل
له أبدا **مسئلة** أن
قيل أي رجل تحل له زوجته
بالتنهار وتحرم عليه بالليل
فالجواب أن هذا رجل
قال لامرأته أنت علي
كظهر أمي ليلا فانها تحل له
نهارا ويكون مظاهرها منها
ليلا والله أعلم **مسئلة**
أن قيل أي امرأة طلقها
زوجها فلزمها أربع هدد
فالجواب أن هذه أمة

(برقرية) معينة كالحلوة ولوعين خنطة أقليم كالصعيدية صح (أو تمر نخلة معينة وشروطه)
أي شرط جواز السلم (بيان الجنس) أي جنس المسلم فيه كبر أو صغير (و) بيان (النوع)
كصبيبة أو بحرية (و) بيان (الصفة) كجيد أو ردي أو وسط (و) بيان (التدرج)
كعشرة أو أدب أو أرطال (و) بيان (الاجل) المعلوم فلا يصح السلم إلا موقلا (وأقله
شهر) في الأصح وعليه الفتوى (و) بيان (قدر رأس المال في المكبل والموزون
والمعدود) ولو مشار إليه وقال لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالإشارة ولو كان
رأس المال ثوبا أو حيا أو ناصيا يصير معلوما بالإشارة اتفاقا (و) شرطه بيان (مكان الإيقاع
فيما له حمل) ومؤنة (من الأشياء) كالبر ونحوه وقال إن شرطه صح والابتعان مكان
العقد لتسليم (والماحل له) ولا مؤنة كالسلك والكافور القليلين (يؤفيه حيث شاء) وهو
الأصح (و) شرطه (قبض رأس المال قبل الاتراق) بالابدان وهو شرط لبقاء العقد على
الصحة لا لانقاده **مهم** (فإن أسلم مائتي درهم في كروم ما قد ينال عليه) أي على المسلم
إليه (ومائة نقد أو السلم في) حصه (الدين باطل) وفي حصه النقد يجوز ولا يشيع الفساد
فإنه طارح حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو أخذ همدانير أو على غير
العاق قدس في الكل والكروستون فقير أو الفقير اثنا عشر صاعا (ولا يصح التصرف)
للمسلم إليه (في رأس المال أو الرب السلم في) المسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية أو
مرابحة ولو عن عليه حتى لو وهبه منه كان أقالة إذا قيل (فإن تقابلا السلم) بعد قبض
رأس المال (لم يشتر) رب المال (من المسلم إليه) برأس المال شيئا قبل قبضه بحكم
الأقالة استحسانا هذا إذا كان السلم **مهم** فاقبلو كان فاسدا جازا لاستبدال كسائر
الديون (ولو) أسلم إلى رجل في كروم ما حل الاجل (اشترى المسلم إليه كروا أو امر)
المشتري (رب السلم بقبضة قضاء) مما عليه (لم يصح) القضاء لازوم التكيل مرتين ولم
يوجد (وصح) القضاء (لو) كان الكمر (قرضا أو أمرا بقبضه له) أي للمسلم إليه (ثم)
بقبضه (أنفقه ففعل) أي فأكاله ثم أكاله لنفسه (ولو أمره) أي المسلم إليه (رب السلم
أن يكيله) أي المسلم فيه (في ظرفه) أي في ظرف رب السلم (ففعل) وكال (وهو) أي
رب السلم (فأثبت لم يكن قبضا) وعليه أن يكيله ثانيا بمحضرة المشتري (بخلاف المبيع)
فإنه لو اشترى من آخر طعاما معينا وأمره أن يكيله في ظرف المشتري ففعل وهو غائب
فهو قبض (ولو أسلم أعتق ك) بر (وقبضت الأمة فتقابلا) السلم (فأنت) في يد المسلم
إليه (أو ماتت قبل الأقالة تبقى) عقدا الأقالة فيما لو تقابلا ففأنت (وصح) فيما لو ماتت
قبل الأقالة لبقاء المعقود عليه وهو المسلم فيه (وعليه) أي على المسلم إليه (قيمتهما) يوم
قبضها في الصورتين (وعكسه شرأ عا باللف) بأن يشتري أمة بألف ثم تقابلا ففأنت
في يد المشتري بطلت الأقالة ولو تقابلا بعده ومتهما بطلت أيضا (والقول لمدهي الراداة
والتأجيل للنساق الوصف) وهو الراداة (والاجل وصح السلم والاستصناع) ومنه
طلب عمل الصفة استحسانا (في نحو خوف وطشت وقهم) أن كان يعرف بالوصف (و)
إذا عمل الصانع (له) أي للمستصنع (الخيار إذا رآه) بين أخذه وتركه بخيار الرؤية

صغيرة تحت حر فطلقها يجب عليها الاعتداد بالاشهر شهر ونصف فلما دنت مدة انقضاء العدة بالاشهر بلغت بالحيض فانتقلت عدتها الى الحيض لانها قدرت على الاصل قبل حلول القصور بالحلف فلما أن فراغ عدتها هتفت فلزمته اعدة الحرائر ثلاث حيض فلما كان أوان انقضاء العدة مات منها زوجها فلزمته اعدة الوفاة **مسئلة** ان قيل أى رجل طلق امرأته طلاقا واحدة أولى فطلقت ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والحال أنه لم يعلق الثلاث على تلك الواحدة التي أوقعها (فالجواب) أن هذا رجل قال لامرأته كمالا وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا لانه لما أوقع عليها الطلقة الواحدة طلقت ثانية بقوله كمالا وقع عليك طلاق فأنت طالق لأن طلاقه قد وقع عليها فيقع المعلق على الوقوع فلما وقعت الثانية بمقتضى ذلك وقعت الثالثة ضرورة التعليق بكلام من الحارثي القدي **مسئلة** ان قيل أى رجل طلق امرأته طلاقا واحدة طلقت ثنتين ولم يكن علق الثنتين على

(والصانع يبعه قبل أن يراه) المستصنع لا بعد رؤيته واختياره (ومؤجله) أي الاستصناع (سلم) فتشترط فيه شرائط السلم وعندهما هو استصناع ولو ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار سائما اتفاقا (متفرقات صح بيع الكلب) ولو عقورا (والفهد) والفيل والقرد (والسباع) بسائر أنواعها حتى الهرة (والطيور) سواء علمت أولا (والذئبي) كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير) وميته لم تحت حتف أنفها وصح شراؤه عبد امسما ومعهما ويجبر على بيعه (ولو قال) لرجل (بع عبدك من زيد بألف درهم على أني ضامن لك مائة سوى الألف فباع صح بألف) ويأخذه من المشتري (وبطل الضمان) فلا شيء على الضامن (وان زاد) قوله (من الثمن فالألف على زيد والمائة على الضامن ووطه زوج) الامة (المشترأة) التي زوجها مشترىها قبل قبضها (قبض) لمشتريها (لا عقده) أى لا يكون مجرد عقده قبضا استحسانا (ومن اشترى عبدا) أى منقولا اذا انعقد لا يبيعه القاضى (فغاب) المشتري قبل القبض ونقد الثمن (فبرهن) البائع على بيعه وغيبته معروفة لم يبيع لدين البائع والا) بان لم يدر مكانه (بيعه لدينه) أى بأهله القاضى أو مأموره وأعطى الثمن وما فضل يسكه للغائب وان نقص تبعه البائع اذا ظفربه (ولو باع أحدا المشتريين) قبل نقد الثمن والقبض (فلم يحضر دفع كل الثمن وقبضه وحجسه) اذا حضر شريكه (حتى ينقد) أى يؤدى (شريكه) حصته من الثمن (ومن باع أمة بألف متقال ذهب وقصة) ولم يعين (فهما) أى الذهب والقصة (نصفان) فيجب من كل منهما خمسمائة متقال (وان قضى زيفا) بدلا (عن جيد) كان له على آخر جاهلا به فلو علم وأنفقه كان قضاء اتفاقا (وتلف) أو أتلفه فلو فاقم عارده اتفاقا (فهو قضاء) لحقه وقال أبو يوسف اذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجح جيبه استحسانا وبه يفتى (وان أفرخ طير أو باض أو تنكس) أى استتر (ظلي) في أرض رجل فهو) أى كل واحد منهما (لم يأخذه) لأرب الأرض الا اذا هيا أرضه لذلك فهو له ولو غسل النحل في أرضه ملكه مطلقا (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط) الفاسد (البيع والقسمة) بين الشريكين (والاجارة والاجازة) بالزاي (والرجعة والصلىح عن مال والابراه عن الدين وعزل الوكيل) في رواية وفي أخرى يجوز زوجه والصلىح (والاعتكاف) في رواية والذي عليه الاكثر صحة تعليق الاعتكاف والمنذور بالشرط (والمزارعة والمعاملة) وهى المساقاة (والاقرار والوقف) والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق والرهن والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلىح عن دم العمدو) عن (الجراحة) التي فيها القصاص كالموقف (وعقد الذمة) وتعليق الرد بالعيب أو بخيار الشرط وعزل القاضى (وأمثلة النوعين في المطولات وقد ذكرناها في الاصل

كتاب الصرف

تلك الطلقة (فالجواب) أنه

رجل قال لزوجته كلما
طلقتك فانت طالق فلما
طلقتها واحدة وقعت الثانية
المعلقة على تطبيقه بهامن
الحاوي القديسي (مسئلة)
ان قيل أي اخوين تزوجا
باختين ثم طلق كل واحد
منهما زوجته طلقة واحدة
فليس لواحد منهما ان يعيد
زوجته الى عصمته حتى
تعتدها وأختها ولو تزوج
كل واحد منهما زوجة أخيه
يوم الطلاق صح (فالجواب)
أن هذه وقعت في زمن
الامام الاعظم أبي حنيفة
رضي الله عنه وذلك أنه
زفت على كل واحد زوجة
أخيه خطأ فدخل بها
وطمأ ولم يعلم بذلك حتى
أصبحا فسألا أبا حنيفة
عن ذلك لطلبوا الحيلة فيه
فقال أبو حنيفة يطلق كل
واحد منهما امرأته تطليقة
ثم تزوج كل واحد موطوءة
لأنه يصير كل واحد متزوجا
امرأتهى تعتد منه وليست
أختها في هدته ولو تزوج
امرأته بعد ما طلقها لا يجوز
لأن أختها تعتد منه (مسئلة)
ان قيل ان العدة تجب على
النساء من وجهين الطلاق
أو الوفاة فالعدة على الرجل
من وجه (فالجواب) أنها
على الرجل من تسعة أوجه
الاول اذا كان له أربع

(هو) شرعا (بيع بعض الاثمان) أي ما خلق للتمنية ومنه المصوغ (بعض فلو
تجاسسا) كالذهب بالذهب (شرط التماثل) في القدر وزنا (والتقايض) في مجلس
العقد بالايلا بالتخيلة (وان اختلفا جوده وصياغة والا) أي وان لم يتجاسسا بان باع
ذهبا بفضة (شرط التقايض) دون التماثل (فلو باع الذهب بالفضة مجازفة) أو بفضل
(صح) (البيع) ان تقايضا في المجلس) أي قبل أن يفرقا بالايان ولو قاما موشيا (ولا
يصح التصرف في غن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدرهم) ولم يقبضها (واشترى
ثوبا في المجلس) (فسد بيع الثوب) فقط (ولو باع أمة مع طوق) ذهب أو فضة في
عنفها (قيمة كل منهما ألف بالدين وقد من الثمن ألفا) في المجلس (فهو غن الطوق
وان اشتراها) أي الأمة (بالدين ألف نقد أو ألف نسئة) فالنقد غن الطوق (تحريرا
للجواز ولو اشتراها بالدين نسئة فسد البيع في الكل (وان باع سيفا) محلي (حليته
خمسون) درهما (بمائة) درهم (وقد من الثمن (خمسين فهو) أي المقبوض (حصتها)
أي الحلية (وان لم يبين) أنه حصصة الطوق أو الحلية أو قال انه من ثمنها أي من غن
الطوق والأمة أو الحلية والسيف (ولو افرقا بالقبض) للثمن (صح) (البيع) في
السيف دونها (أي الحلية) (ان تخلص) السيف (بلا ضرر ولا) أي وان لم يتخلص الا
بضرر (بطلا) أي بيع الحلية والسيف (ولو باع انا فضة) بفضة أو ذهب (وقبض
بعض غنه واقرقا) بالايان (صح) (البيع) (فيما قبض) وبطل فيما لم يقبض (والا) انا
مشارك بينهما وان استحق بعض الاناه (أخذ المشتري ما بقي) من الاناه (بقسطه) من
الثمن وان قل ان شاء (أورد) ما اشتراه (ولو باع قطعة نقرة) أي فضة مذابة وقبض
بعض ثمنها (فاستحق بعضها أخذ) المشتري (ما بقي) منها (بقسطه) من الثمن (بلا
خيار) هذا اذا استحق بعد القبض فلو كان قبله خير (وصح بيع درهمين ودينار
بدرهم ودينارين و) (بيع) (كر برو) كر (شعير بضغفوما) أي بكرى بروكرى شعير
استحسانا فيجعل كل جنس مقابلا بخلاف جنسه (و) (بيع) (أحد عشر درهما
بعشرة دراهم ودينار) فتجعل العشرة بمثلها والدينار بدرهم (و) (صح) (بيع) (درهم صحيح
ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة) وهي الفضة المقاصصة (و) (صح) (بيع
دينار بعشرة) دراهم (عليه) أي البائع (أو بعشرة مطلقه ودفع) البائع للمشتري
(الدينار) في الصورتين (وتقاص العشرة بالعشر) فيسقط حق المطالبة وتصح المقاصة
في الثانية استحسانا (وغالب الفضة والذهب فضة وذهب حتى لا يصح بيع) الفضة
(الخالصة) والدينار الخالصة (بها ولا) يصح (بيع بعضها ببعض الامساك) يوزن ولا
يصح الاستقراض بهما) أي بالدرهم والدينارين التي غلب عليها الفضة والذهب (الأوزن
وغالب الغش) من الفضة والذهب (ليس في حكم الدرهم والدينارين فصيح بيعها بجنسها
متفاضلا) ويصرف الجنس الى خلاف الجنس بشرط التقايض (و) (صح) (التبايع
والاستقراض بغير روج) منها (وزنا أو عدا أو بهما ولا تتعين بالتعيين لكونها اثمانا)
فلو هلك قبل القبض لا يبطل العقد (وتتعين بالتعيين ان كانت لا تروج والمتساوي

كغالب الفضة) والذهب (في التبايع) حتى لا يجوز البيع بها الا بالوزن (وفي الاستقراض) حتى لا يصح استقراضها الا بالوزن (و) في (الصرف كغالب الغش) فيصح بيعها بجنسها متفاض لا بشرط التفاض (ولو اشترى به) أي بغالب الغش (أو بفلس نافقة) أي رائجة شيئا وكس قبل دفعها الى البائع (بطل البيع) عنده وقال لا يصح بقيمة المبيع وبه يبقى وحده الكساد ان تركت المعاملة بها في جميع البلاد (وصح البيع بالفلس النافقة) أي الرائجة (وان لم يعين وبالكسادة لا) يصح (حتى يعينها ولو كسدت افلس القرض يجب رده مثلها) وأوجب محمد في متهايوم الكساد وعليه الفتوى (ولو اشترى شيئا بنصف درهم ففلس) مثلاً (صح) وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم (ولو أعطى) رجل (صير فيا درهمها) كسيرا (وقال أعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا) من الفضة صغيرا (الاجبة صح) (الصرف

كتاب الكفالة

(هي) لغة مطلق الضم وشرعا (ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الاصيل (في المطالبة) دون الدين فيكون الدين باقيا في ذمة الاصيل كما كان (وتصح بالنفس وان تعددت) الكفالة أو بالنفس ثم المضمون بها احضار المكفول به وتصح الكفالة بالنفس (بكلفت بنفسه وعما يعبر به عن البدن) كالجسد والنفس والرأس والوجه (و يجزئ شائع) كالنصف والثلث (وبضمته وبعلى والى وأنازع به وقبيل به لا) بقوله (أناضامن لعرفته) ولا أناضامن لك لأنه لا يمين المضمون أهو نفس ام مال (فان شرط) لكفيل في الكفالة (تسليمه) أي المكفول عنه (في وقت بعينه حضره فيه ان طلبه) كدين مؤجل حل (فان احضره فيه) فيها (والاحبسه الحاكم فان غاب) المكفول بنفسه وعلم مكانه (امهله) الحاكم (مدة ذهابه وايابه فان مضت) مدة الامهال (ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم) الكفيل (مكانه لا يطالب به) ولا يحبس لانه عاجز (فان) احضره (سلمه بحيث يقدر المكفول له ان يخاصه كصر برى) سواء كان المصر الذي كفل فيه أو مصرا آخر وان سلمه في قرية أو سواد لا يبرأ (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي يسلمه) أي في مجلس القاضي فان سلمه في السوق لا يبرأ به يبقى (وتبطل) الكفالة بالنفس (بموت المطلوب) وهو المكفول عنه (والكفيل لا) بموت (الطالب) بل وارثه أو وصيه يطالب الكفيل بخلاف الكفالة بالمال فانها لا تبطل بالموت (وبرى) الكفيل (يدفعه) أي المكفول عنه (اليه) أي الى المكفول له (وان لم يقل) وقت التكفيل (اذا دفعته اليك فانا برى) ولا يشترط قبول الطالب التسليم (وبرى) الكفيل أيضا (بتسليم المطلوب نفسه من كفالته) أي بحكم الكفالة والا لا يبرأ (وبرى) بتسليم (وكيل الكفيل ورسوله) اليه (فان قال) الكفيل (ان لم اراف) أي آت به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به (مع امكان الاحضار) أو مات المطلوب (قبل مضى الغد) ضمن المال (فتصح الكفالتان) (ومن ادعى على آخر ما تدنيار فقال له) رجل

له أن يتزوج بامرأة أخرى حتى تنقضي عدتها الثاني أنه اذا كانت له امرأة فطلقها لا يحل له أن يتزوج بأختها مادامت في العدة الثالث اذا اشترى جارية لا يحل له أن يقر بها ما لم يستبرأ بحبضة الرابع أن يدخل دار الحرب فيمتزوج من بيته فانه لا يحل له وطؤها ما لم تحض حبضة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الخامس أن تخرج الحرة اليها ماهرة ولها زوج في دار الحرب ففي قول أبي حنيفة رحمه الله لأعدة عليها ولها أن تتزوج من سواها وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يحل للرجل أن يتزوجها ما لم تنقض هدهما السادس اذا تزوج امرأة وهي حامل فانه لا يحل له أن يقر بها ما لم تضع حملها السابع في حال نفكر المرأة الثامن الحيض التاسع أن يرزى الرجل بامرأة ثم يترجها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يجب الاستبراء وفي قول محمد رحمه الله لا يحل له أن يقر بها حتى يستبرأ بحبضة من الحرة

كتاب العتاق

مسئلة ان قيل أي رجل ومحمد بن عيسى بن أبي

الطريق فاعتق العبد من
غير اعتاق ولا تطبيق بشئ
من مولاه وصار مولاه ملكا
له (فالجواب) أن هذا حربي
دخل دار الاسلام هو وعبد
بغير أمان والعبد مسلم فانه
يعتق بلا ولاه عند أبي حنيفة
ويستولى على سيده لانه
حربي دخل دار الاسلام
بغير أمان (ويستل عنها)
على وجه آخر فيقال أي
رجل صار عمو كالعبد فصار
العبد حرا بغير صنعة (ويجاب)
بأنه عبد مسلم استولى على
مولاه الحربي يعتق ويصير
مولاه ملكا له من التهذيب
قلت وفي الحيرة أنه لا يعتق
عند أبي يوسف ومحمد قال
ابن العز و قد نظم هذه
المسئلة شيخنا قاضي القضاة
نجم الدين من البحر الطويل
فقال
وما سيد قد صار ملكا لعبد
ونجم بالأريب فكيف جوابه
وقد أجبت عن نظمه فقلت
لعمرك هذا العبد قد كان مسلما
ومولاه حربي طويل عذابه
عليه قد استولى فصار محررا
ويملك مولاه ويسمو ثوابه
مسئلة **❦** ان قيل زوجين
مملوكين ولدي بينهما ولد حرم
غير تحرير **❦** فالجواب **❦**
أن هذا الزوج مملوك لرجل
فأذن له المولى في النكاح
فتزوج العبد بأمه أي به باذن

ان لم يوافق به غدا فعليه المائة) فلم يوافق به غدا فعليه المائة سواء بين صفة لها على وجه
تصح الدعوى أولا (ولا يجبر) المدهي عليه (على الكفالة) أي اعطاء الكفيل (بالنفس
في) الدعوى (حدود قود) مطلقا وقال يجبر في قود وحد قذف وسرقه (ولا يجبر فيهما) أي
في الحدود والقود (حتى يشهد شاهدان مستوران أو) شاهد (عدل) يعرفه القاضي
بالعدالة (و) تصح الكفالة (بالمال ولو) المال (مجهولا اذا كان ديننا صحيحا) وهو
مالا يسقط لا باده أو ابراء خرج بدل الكتابة (بكفلة) أي بقوله كفلة (عنه)
بأنف وبما لك عليه وبما يدركك في هذا البيع وما يابعت فلا نفعل) أي ما بعت منه
فاني ضامن لثمنه (وما ذاب) أي وجب (لك عليه فعلى) وما غصبك فلان فعلى (بخلاف
ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو بايعك فانا كفيلة فانه باطل (وطالب)
المكفول له (الكفيل أو المديون) أو كليهما (الاذا شرط) المديون (البراءة) عن
الدين (فحينئذ تكون) الكفالة (حوالة) فببر المديون (كما ان الحوالة بشرط أن لا يبرأ
بها المحيل كفالة) فحينئذ يجبر أيضا (ولو طالب) الاصيل (أحدهما) ان يطالب
الأخر (وله أن يطالبهما) (ويصح تعليق الكفالة بشرط ملايم) لها (كشرط وجوب
الحق كان استحق المبيع) فانا ضامن لثمنه (أولا مكان الاستيفاء) أي لا مكان
تسليم المكفول عنه (كان قدم زيد وهو) أي يذم مكفول عنه (أو مضار به أو مودعه
أو غاصبه لان قدمه وسيله للاداء) (أولتهذره) أي الاستيفاء (كان غاب عن) (المصر)
فانا ضامن لك المال الذي على فلان (ولا يصح) التعليق (بمخوان هبت الرمح) أو
أمطرت السماء فانا ضامن (و) لكن ان جعلنا أجلا تصح الكفالة ويجب المال حالا فان
كفل بماله عليه فبرهن) الطالب (على ألف لزمه) أي الكفيل (والا) أي وان لم يبرهن
(صدق الكفيل فيما أقر به) (بمخلفه) على نفي العلم (ولا ينفذ قول المطلب على الكفيل)
فانما يجب ما أقر به الكفيل لا ما زاد باقرار المطلب (فان كفل بامر رجوع) الكفيل
(بما أدى عليه) أي على المطلب اذا أدى ما ضمنه وان أدى خلافه رجوع بما ضمن
لا بما أدى (وان كفل بغير أمره لم يرجع) الكفيل بشئ الا اذا أجاز في المجلس
في رجوع (ولا يطالب) الكفيل (الاصيل بالمال قبل ان يؤدي عنه) أي عن الاصيل
(فان لو زعم) الكفيل (بالمال (لازمه) أي الاصيل حتى يخلصه فان حبس حبسه أيضا
(وبرئ) الكفيل (بإداء الاصيل ولو أبرأ) الطالب (الاصيل) عن الدين (أو آخر)
المطالبة (عنه برأ الكفيل) في الاولى (وتنوخ) المطالبة (عنه) في الثانية (ولا ينعكس)
أي لو أبرأ الطالب الكفيل برئ هو الاصيل وكذا لو أخر عن الكفيل لم يكن تأخير
عن الاصيل فيطالب الاصيل في الصورتين (ولو صالح أحدهما) أي الاصيل
أو الكفيل (رب المال عن ألف على نصفه برئا) عن خمسمائة أخرى فلا يرجع على
الاصيل الا بنصف الالف ولو صالح بامر ولو صالح على جنس آخر رجوع بالالف (وان
قال الطالب للكفيل برئت الى من المال) الذي كفلة عن فلان (رجع) الكفيل
(على المطلب) اذا كفل بامر والا (وفي برئت أو أبرأتك) أو أنت في حل من المال

أبيه فولدت له ولدا كان
الوليد كالصاحب الجارية
وهو حر لانه ابن ابنه (مسئلة)
ان قيل أى رجل أعتق
عبده ثم باعه وجاز العتق
والبيع (فالجواب) أن
هذا عبدا رتد بعد عتقه
فسباه سيده وباهمه من
التهديب (مسئلة) وان
قيل أى رجل زوج أمته
من عبده فجاءت بولديه كون
حر من غير أن يوجد من
السيد اعتناق لا منخزولا
معلق (فالجواب) أن
هذا رجل زوج أمته من
عبده وجاءت بولد لسته
أشهر فصاهدا وأدعا كل
من السيد والعبد فالولد
للعبد والدعوة والجارية
أمر أنه ويعتق الولد لان
المولى قد ادعا والعبد لا يملك
الولد من الحرية (مسئلة)
ان قيل أى عبد معلق مولاه
هتقه على فعل يفعل العبد
وفعله ولا يعتق (فالجواب)
أن هذا عبد قال له مولاه
ان صليت ركعة فانت حر
فصلى ركعة ثم تكلم لا يعتق
ولو صلى ركعتين يعتق لان
هذا يقع على الجائز والجائز
من الركعة أن يضم إليها
ركعة أخرى فكان شرط
العتق ركعتين كذا في
العمدة (مسئلة) ان قيل
أى رجل نادى عبده يا حر
ولم يعتق فضاء ولا دابة

(لا يرجع) وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط وقيل يصح (و) بطل (الكفالة
بحد ووقود) أى بنفسهما لا بنفس من هما عليه (و) بنفس (مبيع) فى يد البائع فى
فى البيع الصحيح (ومرهون) فى يد المرتهن (وأمانة) كالوديعة والمستعار ومال
المضاربة والشركة والمستأجر ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض أو الرهن بعده الى
الراهن أو المستأجر الى المأجر (وصح) التكفيل عن المشتري (لو) المكفول به (ثمنا
ومقصوبا) سواء كان ثمنا أو عينا (ومقبوضا) على سوم الشراء ان سمي له ثمنا ولا لانه
أمانة (ومبيعا) بيعا (فأسدا أو حمل دابة) أى لاتصح الكفالة بحمل دابة (معينة
مستأجرة وخدمة عبد) معين (استوخر للخدمة) وان بغير عينها عتقت (و) بطلت
الكفالة بنوعهما (بلا قبول الطالب فى مجلس العقد) عندهما خلافا لابي يوسف فيهما
وبقوله يقتى (الا أن يكفل وارث المريض عنه) بأمره لغرمائه مع غيبته ثم فيجوز
استحسانا (و) بطلت الكفالة أيضا (عن ميت مفلس) بأن يترك مالا وعليه ديون وقالوا
تجوز (و) بطلت كفالة الوكيل والمضارب (بائتمن للوكل ورب المال) لان حق
القبض لهما فمما يكون كل منهما ضامنا لنفسه (و) تنطل كفالة الشريك بالتمن
(للشريك) الآخر (اذا بيع عبدا صفقة) لصبر ورته ضامنا لنفسه ولو باعه صفقتين مع
ضمان أحدهما حصصة الآخر (و) بطل الكفالة (بالعهدة) لاشتباه المراد بها
(والخلاص) أى تخليص المبيع عند الاستحقاق لهجه عنه (ومال الكتابة) لانه ليس
بدين صحيح

(فصل ولو أعطى المطلوب الكفيل) ما ضمن (قبل أن يعطى الكفيل الطالب
لا يسترد) المطلوب (منه) أى من الكفيل فان أداه بنفسه قبل أداء الكفيل يسترد
منه ما أخذ (ومارح الكفيل) فى ذلك طاب (له ونفد رده) أى الرجوع (على الطالب لو)
المقبوض (شأيتعين) كالبر فى الاصح وقالوا لا يرد وان كان الدفع على وجه الرسالة
لا يطيب له كان المدفوع مما يتعين أولا (ولو أمر) الطالب (كفيله أن يتعين عليه
حريرا) أى يشترطه بالرجوع نسيئة ليبيعه باقلى يقضى دينه وهذا البيع اخترعه أكلة
الربا وهو مكر ومم شرعا (ففعّل) الكفيل ذلك (فالشراء الكفيل والرجوع عليه) لانه
العاقبة (ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المطلوب فبرهن
المدعي على الكفيل ان له على المطلوب ألفا لم تقبل) يبيته على الكفيل حتى يحضر
المكفول عنه فيقضى عليه فيلزمه تبعه الاصيل (ولو برهن) لرجل على (أن له على زيد)
الغائب (كذا) برهن (أن هذا كفيل عنه بأمره قضى به) أى بالمال (عليهما ولو)
ادعى الكفالة (بلا أمر قضى على الكفيل فقط) دون الاصيل فلا يرجع على الطالب
(وكفاله بالدرك تسليم) للمبيع فلا تسمع دعواه فيه بعد ذلك (وشهادته) أى كتابة
شهادته فى صل الكفيل (وختمه) على الصل (لا) أى لا يكون تسليمه بأن الملك للمائع
هذا اذا كان فى الصل بيع مطلق أو اقرار العاقدين أو مالو كان فى الصل بيع ملكه أو
بيع بيعا نافذا باتا فهو تسليم (ومن ضمن عن آخر خراجا) الماوظف لاخراج القامعة (أو)

﴿فالجواب﴾ أنه رجل

أشهادان اسم عبده حر وناداه به فلا يعتق قضاء ولادياته ﴿مسئلة﴾ ان قيل أى رجل أقرب عتق عبده وهو حر بالغ ولم يعتق عليه ﴿فالجواب﴾ أنه أقر بأنه أعتقه فى حال صباه

﴿مسئلة﴾ ان قيل أى

عبد مسلم يعتق من غير أن يوجد من سيده له عتق معلق ولا مخير ولا صريح ولا كناية ﴿فالجواب﴾ أنه عدم مسلم أخذه الكافر وأدخله دار الحرب ثم هرب منهم عتق لانهم ملكوه فاذا هرب فقد استولى على ملك الكفار من العمدة (مسئلة) ان قيل أى رجل يملك يعتق عن نفسه كل واحد من عبيد ولو أعتقه ما عالم ينفذ عتقه فيهما (فالجواب) أنه رجل باع عبدا بعدد على أن الخيار له ثلاثا في مدة الخيار عتاقا من شاء منهما فان أعتق المشتري كان اجازة للبيع وان أعتق البيع كان فسخا للبيع فان أعتقه ما عالم ينفذ فهو لا استعمال اجتماع الفسخ والاجازة وملكه الثمن والتمن ﴿مسئلة﴾

ان قيل أى رجل قال لعبده أنت حر وأعتقتك ولم يقع عليه العتق ﴿فالجواب﴾ أنه رجل هني به الاخبار

رهن به) أى بالخراج (أو ضمن نوابه) ولو بغير حق كجبايات زماننا وعليه الفتوى (أو) ضمن عنه (قسمته) أى نصيبه من النأينة (صح ومن قال لا خر ضمنت لك عن فلان مائة مؤجلة (الى شهر فقال) الطالب (هى حالة القول للضامن) فى ظاهر الرواية (ومن اشترى أمة وكفل له رجل بالدرك فاستحقت) الامة (لم يأخذ المشتري الكفيل) بضمان الدرك (حتى يقضى له بالثمن على البائع) لان مجرد الاستحقاق لا ينعقض البيع على الظاهر

باب كفاية الرجلين والعبدین

(دين) متحد صفة وسببا (عليهما) على السوية (وكل) منهما (كفل عن صاحبه) بأمره (فأأداء أحدهما) من الدين (لم يرجع على شريكه) فيكون محسبا عن نصيبه من الدين لرجحان جهة الاصلة فلواختلفا صفة أو سببا صح تعيينه عن شريكه ويرجع به عليه (فان زاد) المؤدى (على النصف رجع) المؤدى (بالزيادة) على شريكه (وان كفل عن رجل) بألف على التعاقب بأن كفل كل واحد جميعه منفردا (وكفل كل) منهما بهذا الألف (عن صاحبه فأأداء) أحدهما (رجع) المؤدى (بنصفه على شريكه) سواء كان قليلا أو كثيرا (أو) رجع (بالكل على الاصيل) وان أبرأ الطالب (عن المطالبة) (أحدهما أخذ) الكفيل (الأخر بكمه ولو فسخت) المفاوضة (وافترق المفاوضان أخذ الغريم) أى الدائن (أيا شاء) من المفاوضين (بكل الدين ولا يرجع) المؤدى على شريكه (حتى يؤدى أكثر من النصف) ولو افترق شريكا العنان وثمة دين لم يؤخذ أحدهما الا بما يخصه (وان كاتب عبيد كتابة واحدة) على ألف الى سنة (وكفل كل) منهما (عن صاحبه فأأدى أحدهما رجع بنصفه) وهذا العقد يجوز استحسانا (ولو حرر) المولى (أحدهما) قبل أداء البدل (أخذ) أيا شاء بخصه من لم يعتقه فان أخذ المعتق (بفتح التاء) (رجع على صاحبه) لكفالاته (وان أخذ الآخر لا) يرجع لاصالته ولو كاتب كلا منهما على حدة فكفل كل عن صاحبه ببدلها لا يجمع (ومن ضمن عن عبدا مالا) موصوفا بكونه (يؤخذ به بعد عتقه) كمال لزمه باقرار واستقراض واستهلاك وديعة (فهو حال) على الكفيل (وان لم يسه) أى الحلول للحلول على العبد ويرجع بعد عتقه لو بأمره (ولو ادعى) رجل (رقبة العبد فكفل به رجل فأت العبد فبرهن المدعى أنه) أى العبد كان (له ضمن) الكفيل (قيمة ولو ادعى) لرجل (على عبدا مالا وكفل بنفسه رجل) وليس على العبد دين (فأت العبد برئ الكفيل) كفى الحر (ولو كفل عبد عن سيده بأمره فعتق فأداء) وكفل سيده (هنه) بأمره (وأداء بعد عتقه لم يرجع واحد) منهما (على الآخر)

كتاب الحوالة

(هى) شرعا (نقل الدين من ذمة) المحيل (الى ذمة) المحتال عليه (وتصح فى الدين لافى العين برضا المحتال) أى الدائن (والمحال عليه) أى الذى يقبل الحوالة وأما رضا المحيل

ديانة فان أشهد قبل ذلك أنه يجزى بذلك كذبا لا يقع عليه شيء وقد صرت مستوفاة مفردة في كتاب الطلاق (مسئلة) ان قيل أى رجل أراد السفر فقال له امرأته كل جاوية اشتريتها حتى ترجع فهي حرة فقال لها نعم ثم اشترى جاوية فقال قبل أن ترجع ولا حنت عليه (فالجواب) انه ينوى بالجارية السفينة فلا يحنت قضاء ولا ديانة وقدم لها في كتاب الطلاق همل آخر فارجع اليه والله الموفق (مسئلة) ان قيل أى شيء يملكه المأمور بالامر ولا يملكه الأمر بنفسه وهما سلمان مكلفان (فالجواب) ما ذكره في فتاوى ظهير الدين اذا اشترى عبدا اشراه فاسدا ثم أمر البائع بالعتق قبل القبض فأعتقه جاز ولو أعتقه المشتري بنفسه لم يجز فقدم لك المأمور بالامر ما يملكه الأمر بنفسه وانما كان كذلك لانه لما أمر البائع بالعتق فقد طلب منه أن يسلطه على القبض واذا أعتق البائع بأمره صار المشتري قابضا لمقتضاه سابقا عليه لان البائع سلطه عليه قال العمادى والاستر وشنى

فليس بشرط (وبرى المحيل بالقبول من الدين) والمطالبة جميعا (ولم يرجع المحتمل بالدين) على المحيل الا بالتوى (أى هلاك المال وهو) بأحد أمرين (أن يجحد) المحتمل عليه (الحوالة ويحلف ولا يبنه عليه) أى للطالب على ذلك (أو يعوت) المحتمل عليه (مفلسا) بغير عين ودين وكفيل وقال بهم ما بتفليس الحاكم (فان طالب المحتمل عليه المحيل بما) أى بمنزل ما (أحال) به مدعيه قضاء دينه بأمره (فقال المحيل أحلت دينى عليك) لم يقبل قوله بل (ضمن المحيل مثل الدين وان قال المحيل للمحتمل أحلتك) على فلان بعنى وكتلك (لتقبضنى فقال المحتمل) بل (أحلتنى دينى عليك) فالتقوى (فالمحيل) مع يمينه لانه منكر (ولو أحال) رجل (بعاله عند زيد بدينه) (الحوالة) (فان هلك) الود بدينه قبل أن يؤدى الى المحتمل (برى) المودوع (وكره السفاح) وهى أن يقرض ماله اذا خاف عليه الفوات ليرده عليه فى موضع الامن

كتاب القضاء

هو شرعاً فصل الخصومات وقطع المنازعات (أهله) أى القضاء من هو (أهل الشهادة) والفاسق أهل للقضاء كما هو أهل للشهادة لأنه لا ينبغي أن يفتقد وجوباً ويأثم مقلده كقابل شهادة وبه يبقى (ولو كان القاضى عدلاً ففسق بأخذ الرشوة) أو بغيره (لا ينزل) بذلك خلافاً للبعض (و) لكن (يستحق العزل) فى ظاهر المذهب وقيل ينزل وعليه الفتوى (واذا أخذ) أحد (القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً) فلو قضى لا ينفذ قضاؤه (والفاسق يصلح) أن يكون (مفتياً وقيل لا) واختاره كثير من المتأخرين (ولا ينبغي أن يكون القاضى فظاً غليظاً جباراً عنيداً) لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وينبغي أن يكون موثقاً به فى عفافه) أى حقيقته عن المحارم (وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار وجوه الفقه) أى طرقه التى يستنبط منها (والاجتهاد شرط الاولوية) لا شرط الجواز فيجوز تقليد الجاهل فى الصحيح ويعمل بفتوى غيره والاولى له المجتهد (والفتى ينبغي أن يكون هكذا) أى موثقاً به فى العفاف الى آخره (وكره التقليد) أى تقليد الخليفة القضاء (لمن خاف الخيف) فيه وهو الجور والظلم (وان أمنه لا يكره) (ولا يسأله) بلسانه ولا يطلبه بقلبه (ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار) أزال الظالم ولو كافراً (ومن أهل) البغى فان تقليد يسأل ديوان قاض قبله وهو) أى الديوان (الخراط التى فيها السجلات والمحاضر وغيرهما) من نصب الارصياء والقيم فى أموال الاوقاف ونحو ذلك (ونظر فى حال المحبوسين فمن أقر) منهم (بحق أوقاف عليه بينة أو زمة) الحبس (والا نادى عليه) بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه فان أبى نادى عليه شهراً ثم أطلقه (وعمل فى الودائع وغلات الوقف ببينة أو اقرار) من ذى اليد (ولا يعمل بقول المعزول) لا لتحقه بالرجاء وشهادة الفرد لا تقبل (الا أن يقر ذواليد أنه) أى المعزول (سلمها) أى الودائع والغلات (اليه) فيقبل قوله فيهما) أنهم ما زيد (ويقضى فى المسجد) وكذا السلطان والفتى والفقير

وهكذا ذكر هذه المسئلة في
فوائد صاحب المحيط وفيها
أيضا وعلى هذا إذا اشترى
حظيرة شراء فاسد فلم يقبضه
المشتري حتى أمر المشتري
البائع بالطعن فطعن بصير
المشتري قابضا وذكر
قاضيخان هذه المسائل على
خلاف هذا فقال إذا اشترى
عبد اشترى فاسد اقبال للبائع
قبل القبض أعتقه عني
فأعتقه البائع عنه كان
العقوق عن البائع دون
المشتري ثم ذكر مسألة
الحنطة وقال كان الدقيق
للبيع ثم ذكر مسألة الشاة
إذا أمر به ببيعها فبيعها
كانت للبائع مالا فكان في
المسئلة روايتان أو وقع
غلط من الكاتب في بعض
المواضع انتهى وقد رأيت
المسئلة في شرح القمراشي
وقد ذكر ما ذكر قاضيخان
محيلا إلى المنتقى عن أبي
يوسف ثم قال وعن أبي
يوسف ثم قال وعن الاسكافي

لو أمر البائع بالعقوق قبل
القبض فأعتق صار المشتري
قابضا فيجوز فيها الروايتان
ولا غلط من الكاتب والله
أعلم (وقد بلغز) بهذا أيضا
هكذا فيقال أي رجل يصح
من مأموره بأمره العقوق ولو
أعتق هو بنفسه لا يصح
والله الموفق (مسئلة) أن
قبل أي رجل قال إن

ويستدبر القبلة كحطيم ومدرس (أو داره) والمسجد الجامع أولى (و بردهدية الا)
أن تكون (من قريسته أو من حرت عاتية بذلك) بقدر عادتة ولا خصوصية لهما (و) برد
اجابة (دعوى خاصة) وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي ولومن محرم
ومعتاد (ويشهد الجنائز ويعدو المريض) أن لم يكن لهما ولا عليهما دعوى (ويستوى)
وجوب (بينهما) أي بين الخصمين (جلوسا راقبالا وليتق) أي يحذر (عن مسارة
أحدهما وإشارته وتلقينه حخته وضيافته) والضحك في وجهه (والمزاح) معه أو مع غيره
(وتلقين الشاهد) الشهادة مطلعا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة ورجه
في الفتح

(فصل في الحبس) (وإذا ثبت الحق) ولو دانتا (للمدعي أمره) أي أمر القاضي
المدعي عليه (بدفع ما عليه) ولا يحبس على الفور وهذا إذا ثبت بالافرار فإن ثبت بالبينة
حبسه كما ثبت (فإن أبي) أي أمته (عن الدفع حبسه) القاضي يطلب المدعي (في)
كل دين زعمه بدلا عن مال حصل في يده مثل (الثلث والقرض) ولو لزمه أو مستأمن
(و) في كل مال التزيمه مثل (المهر المجل وما التزيمه بالكفالة) وبدل عتق نصيب
الشريل ودون النفقات للزوجة أو القريب (لا في غيره) أي لا يحبس في غير
ذلك كضمان الفسب وأروش الجنائيات وضمان المتلفات وفي كل عين
يقدر على تسليمها كالعين المغصوبة والإمانات إذا امتنع الامين من دفعها غير مدع
هلا كما لا تنصارت مغصوبة وانعابا يحبس في هذه الاشياء (أن ادعى الفقر) عند
الامر بالدفع (الأن ثبت غريمه غناه) بدليل شرعي (فيحبسه بما رأى) من المصلحة
(ثم يسأل) القاضي الناس (عنه) أي عن حاله (فإن لم يظهر له مال خلاه) بعدمضي
المدة (ولم يحمل) بعدما أخرجه (بينه وبين غرمائه) فيلزمونه نهارا لا ليلا إلا أن
يكتسب فيه (ورد البينة) لو قامت (على افلاسه قبل حبسه) عند الجمهور (وبينة اليسار
أحق) بالقبول من بينة اعساره (وأيد حبس المومر) إلى أن يدفع المال إلى المدعي
(ويحبس الرجل لنفسه زوجته لا في دين ولده إلا إذا أبي) الاب (من الاتفاق عليه)
فيحبس لواله للصغير إلا ماله

(باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره)

(ويكتب القاضي إلى القاضي) إذا كان بينهما مسافة ثلاثة أيام على الظاهر وجوزه
أبو يوسف إذا كان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى (في) الحقوق كلها وبه بقى
(غير حدود) للشبهة (فإن شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه)
ليحفظ (و) كتاب الحكم (هو المدعو مجلا) أي الحجة التي فيها حكم القاضي هذا في
عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضمن فيه وقائع الناس (والا) أي وإن شهدوا بغير
خصم (لم يحكم وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه فيها) على رأيه وإن كان مخالفا لآي
الكاتب لأنه ابتداء حكم أو هو الكتاب الحكمي (وهو) أي هذا الكتاب (نقل

اشترت هذا العبد بنفسى
أبو كيلى فهو حر ثم اشتراه
ولا يعتق (فالجواب) أنه
اشتراه شراء فاسدا ولم يقبضه
من البائع فأخلت اليمن ثم
اشتراه شراء صحيحا (ونجيب)
بجواب آخر وهو أنه اشتراه
وشرط الخيار للبائع ثلاثة
أيام ثم ناقضه البيع فيه ثم
اشتراه ثانيا من وسيط
المحيط

﴿كتاب الايمان﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل
أبق له غلام فقال هو حر ان
طعمت طعاما حتى أجد فلم
يجده وخاف على نفسه
الخروج ولا يريد عتق الغلام
كيف يصنع (فالجواب)
انه يهبه لبعض أولاده
الصغار ثم يأكل ويشرب
ولا يحنن لولم يجده لانه يكون
قابضا لولده الصغير بنفس
الحبة وقد صورها فى وسيط
المحيط فيمن قال لعبد ان
أكلت أو شربت حتى
أضربك فأنت حر فأبق العبد
(مسئلة) امرأة فى فها لقمة
فقال لها زوجها ان بلعتها
فأنت طالق ثلاثا وان
أخر جبتها فأنت طالق ثلاثا
كيف الحيلة فى عدم الحنث
(فالجواب) أن الحيلة أن
ترعى نصفها وتبلغ نصفها
أو يخرجها انسان من فيها
كرها (مسئلة) رجل حلف
بالطلاق والعاق وصدقة

الشهادة فى الحقيقة وقرأ الكتاب عليهم وجوبا وأعلمهم به (وختم عندهم) أى عند
شهود الطريق (وسلم) الكتاب اليهم بعد كتابته عنوانه فى باطنه وهو أن يكتب
اسمه واسم المكتوب اليه وشهرته وما فى عرفنا يكون العنوان على الظاهر فيعمل به
واكتفى أبو يوسف بأن يشهدهم أنه كتابه وعليه الفتوى (فان وصل الى) القاضى
(المكتوب اليه نظرا الى ختمه) أولا (ولم يقبله) أى لم يقرأه (بلا خصم ولا شهود) مسلمين
ولو كان لادعى على مثله لانهم يشهدون على فعل مسلم الا اذا أقر الخصم فلا حاجة الى
الشهود (فان شهدوا) انه كتاب فلان القاضى سلمه اليه فى مجلس حكمه وقرأ علينا
وختمه فقع القاضى المكتوب اليه الكتاب (وقراء على الخصم وأزمه ما فيه) وعند
أبي يوسف ان شهدوا انه كتابه وختمه قبله (ويبطل الكتاب بموت) القاضى
(الكتاب وعزله) وبعدم أهليته (وبموت المكتوب اليه وعزله الا اذا كتب بعد اسمه)
أى اسم المكتوب اليه (والى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين) فلا يبطل بموت
المكتوب اليه بخلاف ما اذا هم ابتداء وجوزه أبو يوسف وعليه العمل (لا يبطل
(بموت الخصم) لقيام وارثه أو وصيه مقامه (وتقضى المرأة فى غير حد ووقود) أى
قصاص (ولا يستخلف قاض) على القضاء (الا أن يفوض اليه) الامام (ذلك بخلاف
المأمور بالجمعة) حيث يجوز له الاستخلاف بلا تفويض (واذا رفع اليه حكم قاض
أمضاء ان لم يخالف) حكم ذلك القاضى (الكتاب) كالقضاء بجل متروك التسمية عمدا
(والسنة المشهورة) كتحويل المطلقة ثلاثا بلاوطه (والاجتماع) كجواز نكاح الجدة
(وبنفذ القضاء بشهادة الزور فى العقود) كبيع ونكاح (والفسوخ) كاقالة
وطلاق (ظاهرا) فتسلم المرأة الزوجها (وباطنا) فيحل له وطؤها ويحل لها التحكين
حيث كان المحل قابلا والقاضى غير عالم بزورهم وقالارزقر بنفذ ظاهرا فقط وعليه
الفتوى (لا فى الاملاك المرسلة) أى المطلقة عن ذكربسب المال فينفذ ظاهرا
لا باطنا اجتماعا لتراحم الاسباب (ولا يقضى) القاضى (على غائب) ولاله أى لا يصح
بل ولا ينفذ على المقتى به (الا ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصى) وكأحد
الورثة ومتولى الوقف وأحد شريكي الدين وأحد الموقوف عليهم والواقف واحد ابجر
(أو يكون ما يدعى على الغائب سبيلا ما يدعى على الحاضر فان نصب الحاضر) خصما
عنه (كن ادعى عيننا فى يد غيره انه اشتراه من فلان الغائب) وبرهن على ذى
السيد وقضى به ثم حضر الغائب وأنكر ذلك لا يلتفت الى انكاره (وبقرض القاضى
مال البيتيم) والغائب من ملى مؤتمن حيث لا وصى ولا من يقبله مضارب ولا مستغلا
يشتره بوله أخذ المال من أب مسرف ووضعه تحت يد عدل (ويكتب الصل) نذبا
ليحفظ (لا) بقرض (الوصى) (لا) (الاب) ولا الملتقط مال الصغير فان أقرضوا ضمنوا
لحجزهم عن التحصيل

﴿باب التحكيم﴾

ما عليك أن لا يبيع أمته ولا

يبيعها فما الحيلة في ذلك
(فالجواب) ما روى عن أبي
يوسف رحمه الله قال طلبني
الرشيذ ذات ليلة فلما دخلت
أذهوب جالس وعن يمينه
عيسى بن جعفر فقال ان
عند عيسى بن جعفر جارية
وسألته أن يبيعها فامتنع
وسألته أن يبيعها لي فأنى
فقلت له وما منعك من ذلك
فقال على يمين بالطلاق
والعتاق وصدقة ما أمك أن
لا أبيع هذه الجارية ولا
أهبها فقال الرشيذ ففعل لك
في ذلك مخرج قلت نعم قال
وما هو قلت يبيعك نصفها
ويبيعك نصفها فيكون لم
يبيعها ولم يبعها فقال ويجوز
ذلك قلت نعم قال عيسى فأنى
أشهدك أنى وهبت له نصفها
وبعته الباقي فقال الرشيذ
بقيت واحدة فقلت ما هي
قال انها أمة ولا بد أن تستبرأ
ولا بد من وطئها فقلت له
أعتقها وتزوجها فان الحرة
لا تستبرأ قال فأنى أعتقتها
فمن برز وجنيتها فقلت أنا
فدعي برجلين فخطبت
وحمدت الله تعالى وزوجته
اياها على عشرين ألف
دينار ثم انصرفت الى منزل
فأمر لي بمائتي ألف درهم
وعشرين تحت ثياب فحمل
ذلك الى (مسئلة) ان قيل
ما الحيلة في عدم وقوع طلاق

هو شرعاً قولية الخصم من ما يحكم بينهما (حذر رجلاً) معلوماً (لحكم بينهما) ما حكم بينهما
أو اقراراً (كقول) عن المين (في غير حدود ودية على العاقلة) ورضياً (صح) الحكم
(لوصح الحكم قاضياً) بأن يكونه ككفاجر مسلم غير محدود في ذنوبه (ولكل من
المحكمين ان يرجع قبل حكمه) عليهما (فان حكمهما) ان رفع حكمه الى قاض
(أمضى القاضي حكمه ان وافق مذهبه والأبطله) لان حكمه لا يرفع خلافاً (وبطل
حكمه) أي المحكم (لا بويه وولده وزوجته) حكم القاضي (المؤلاه) (بخلاف حكمه)
وكذا القاضي (عليهم) حيث يصح كاشهادته (مسائل شتى) اذا كان العلول رجل
والسفل لا آخر (لا يند) أي لا يدق وندا (ذو سفلى فيه ولا نقب كوة) أي طاقته (بلا رضا
ذى العلو) مطلقاً وقال لكل فعل ما لا يضر (زائغة) أي سكة (مستطيلة) يشعب عنها
سكة (مثلها) لكن (غير نافذ) الى محل آخر (لا يفتح أهل الاولى فيه) أي في الزائغة
المتشعبة (باباً) للورور فلا يستضاءه أو الرجح جاز ولو كانت المتشعبة نافذة لا يمنع أهل
الاولى من فتح باب المرور (بخلاف المستديرة) التي اتصل طرفاها بالاستطيلة حيث
يجوز لأهل الاولى فتح باب فيها لأنها كساحة مشتركة في دار (ادعى داراني يد رجل
انه) أي إذا اليد (وهباله) وسلمها اليه (في وقت) معين كرمضان (فسأل) المدهي
(البينة فقال) قد (جحدنيها) أي الهبة (فاشتريتها) منه (وبرهن على الشراء) قبل الوقت
الذي يدعي فيه الهبة (كشعبان) لا يقبل (البرهان) لظهور التناقض (وبعده) كسؤال
(يقبل) لوضوح التوفيق ولولم يذكرهما تاريخاً أو ذكر لحدتهما قبل لا مكان
التوفيق بتاريخ الشراء (ومن قال لآخر اشتريت مني هذه الامه فأنكر) الآخر الشراء
جاز (للبائع ان يطأها ان ترك) البائع (الخصومة) لان جحوده ما عدا النكاح فصح
(ومن أقر بقبض عشرة) دراهم (ثم ادعى انها زيوف) أو نهرجة (صدق) يمينه لان اسم
الدرهم يعها ولو قال انها ستة وقه لا يصدق ان كان البيان مفصلاً وصدق لوموصولا
ولو أقر بقبض الحياض لا يصدق مطلقاً ووموصولا (ومن قال لآخر ترك على ألف فردة)
المقر له (ثم صدقه) في مجلسه (فلا تسمى عليه) للمقر له لا للجحجة أو اقراره بذن (ومن ادعى على
آخر ما لا فقال) المدهي عليه (ما كان لك على شيء) فبرهن المدهي على ألف وهو) أي
المدهي عليه (برهن على القضاء) أي الايفاء (أو الابرأه قبل) برهانه لا مكان التوفيق
لان غير الحق قد يقضى ويرأ منه دفعاً للخصومة (ولو زاد) المدهي عليه كلمة (ولا أعرفك
لا) يقبل لتعذر التوفيق (ومن ادعى على آخر أنه باعه أمة فقال) الآخر (لم أبيعها منك
قط فبرهن) المدهي (على الشراء) وأخذها (فوجد) المشتري (بها عيباً) وأراد ردها
(فبرهن البائع انه) أي المشتري (برى اليه من كل عيب لم تقبل) بينة البائع للتناقض
(ويبطل) جميع (الصك بان شاء الله) وأبطل آخره فقط وهو استحسان راجح على قوله
فصح (وان مات دعي فقال تزوجته أسلمت بعد موته) ولي الميراث (وقالت الورثة أسلمت
قبل موته) ولا ميراث لك (فالقول لهم) ولا تراث تحكيمه للتحال ولو وقع الاختلاف في
كفر الميت واسلامه فالقول للمدهي الا بلام (وان قال المودع) بفتح الدال لرجل (هذا

من قال لا امرأته ومثلها

قدح فيه ما هو على سلم
ان سعدت ومعل الماء فانت
طالق ثلاثا وان ارقبته
فانت طالق ثلاثا وان
شربته أو تركته على السلم
فانت طالق ثلاثا (فالجواب)
أنها تنشف الماء بخرقة ثم
تقطع أو تنزل ولا حنث
(مسئلة) ان قيل ما مخلص
من قال ان أكلت هذا
الرغيف فعبدى حروا مرأتى
طالقي (فالجواب) انه يأكل
النصف ويترك النصف
ولا حنث كذا في التهذيب
(مسئلة) رجل في يده عشر
جوزات فقال لجاريته ان
أكلت هذه الخمسة والأفانت
حرم ودفع الخمسة اليها ودفع
الخمس الباقية الى امرأته
وقال ان أكلت الخمسة والا
فانت طالق فاختلطت
العشرة قبل الاكل فما
الحيلة في عدم الحنث مع
هدم امكان الامراز (فالجواب)
أن يبيع الجارية عن ينفق
به ثم تأكل المرأة العشرة ثم
يشتري الجارية ولا حنث
(مسئلة) رجل قال لا امرأته
وهي في نهر جار ان خرجت
من هذا الماء فانت طالق
فما الحيلة في عدم الحنث
(فالجواب) انها تطلع ولا
حنث لان الماء الذي كانت
فيه زال بالجران كذا في
التهذيب وعندي في ذلك

ابن مودعي بالكسر (لا وارث له غيره دفع المال اليه) وجوبا كقوله هذا ابن دايني (وان
قال لاخر هذا ابنه أيضا وكذب) الابن (الاول قضى بالمال للاول) لا الاخر فدفع
للال اول بلا قضاء ضمن للثاني نصيبه (ميراث قسم بين الغرماء) أو بين الورثة بشهود لم
يقولوا لا تعلم له وارثا أو غيرهما (لا يتقبل منهم ولا من وارث) خلافا لهما لما لمالك المكفول له
و بيان القاضي مدة ثم يقضى ولو ثبت بالقرار كفوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك
لا يتقبل اتفاقا (ولو ادعى) على آخر (دارا لنفسه ولا خ) غائب ورهن عليه (أى
على ما ادعاء) (أخذ) المدعي (نصف المدعي) مشاعا (فقط) وترك باقية في يد ذي اليد بلا
كفيل جدد واليد دعواه أولا خلافا لهما وقولهما استحسان ولا تعداد البينة ولا
القضاء اذا حضر الغائب في الاصح ومثل العدم قال المنقول في الاصح لكن اعتمد في
المتقى أنه يؤخذ منه اتفاقا (ومن قال مالى أو ما أملك في المساكين صدقة فهو) يقع
(على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوت يومه فاذا
ملك غيره تصدق بقدره (ولو أوصى بثلاث ماله فهو) يقع (على كل شيء) لان الوصية
أخت الميراث (ومن أوصى اليه) أى جعل وصيا (ولم يعلم بالوصية فهو وصى) فصح
تصرفه (بخلاف الوكيل) فانه لا ينفذ تصرفه قبل علمه بالوكالة (ومن أعلم) من الناس
(بالوكالة صح تصرفه ولا يشترط عزله الا بعدل أو مستورين) أو فاسقين في الاصح
وعندهما هذا الاول سواء (كالاخبار للسيد بجناية عبده) فلو باعه كان مختارا للقضاء
(والاشبيع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذي لم يهاجر) بالشرائع وكذا
الاخبار ببيع لم يدره او هجر ما ذون وصح فركة وعزل قاض ومتولى وقف في هذه
المسائل يشترط أحد شرطى الشهادة لالفاظها (ولو باع القاضي أو أمينه عبدا للغرماء
وأخذ المال) أى النمن (فضاع) في يده قبل قضاء الدين (واستحق العبد) من يد
المشتري (لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع المشتري) بالنمن (على الغرماء) لتعذر
الرجوع على العاقد (وان أمر القاضي الوصى ببيعهم فاستحق) العبد (أومات قبل
القبض) أى قبض المشتري العبد (فضاع المال رجوع المشتري على الوصى وهو) أى
الوصى يرجع (على الغرماء) لانه عامل لهم (ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا
بالرحم) في الزنا أو بالقطع في السرقة (أو بالضرب) في الحد أو بالتعزير (فأفعله وبه عك
فعله) لوجوب طاعة ولي الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا وبه
بقي وان هذا لا يفسر فان أحسن تفسير الشرائط صدق والاوان ما هلا فاسقا
أو ما هلا فاسقا لا يقبل قوله الا ان يعاين الحجة (وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك
ألفاود فعتسه الى زيد) حال كونه قد قضيت له (به عليه) فقال الرجل أخذته ظلما
فالقول للقاضى (بغير عين) (وكذا) يصدق القاضي (لو قال قضيت بقطع يدك في حق)
وقال فعلته ظلما (اذا كان المقطوع يده وما أخذ منه المال مقرانه) أى القاضي (فعله
وهو قاض) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد وبعد العزل في الاصح

(كتاب الشهادات)

نظر والله أعلم (مسئلة)

امراة ارتقت السلم لتصدق
السطع فقال الزوج لها أنت
طالق ثلاثا ان صدقت
وأنت طالق ثلاثا ان تزلت
فكيف تصنع حتى لا يقع
الحنف (الجواب) انها تمهل
وتنزل ولا تتحرك هي فلا
يحث من وسيط المحيط
(مسئلة) رجل له زوجتان
واحدة في الدار واخرى فوق
السطع فأراد الطلوع الى
العليا فقالت السفلى لا تطلع
فقالت العليا بل تطلع
خلف بالطلاق منهما ان لا
يطلع الى العليا ولا ينزل الى
السفلى ما الحيلة في عدم
الوقوع (الجواب) ان العليا
تنزل والسفلى تطلع وان
أراد الطلوع أو النزول لم
يحث وصورها في الحيرة
برجل له ثلاث نسوة
أحدهن على السطح
والاخرى على السلم والثالثة
في الدار فقال للتي على السلم
ان صدقت الى التي على
السطع فأنت طالق وان
انحدرت الى التي في الدار
فأنت طالق فكيف تصنع
قال تصعد التي في الدار الى
السطع وتحدث التي على
السطع الى الدار ثم تصعد
التي على السلم الى السطح
حتى لا تكون صاعدة الى
التي على السطح ولا تكون
نصيرة الى التي في الدار

(هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين) أي ظن (وحسبان ويلزم) أداه
الشهادة (بطلب المدهي) بشرط عد القاض وقرب مكانه وعلمه بقوله أو بكونه أصرح
قبولا وطلب المدهي لوفى حق العبد ولو بوجده له ويجب أدائها بلا طلب لوفى حقوق
الله تعالى كطلاق امرأة بانئثار عتق أمة (وسرها في الحدود أحب) وأفضل (ويقول
في السرة أخذ) المال (لا مرق) رعاية لجانب الستر (وشرط الزنا) أي لا ثباته
(أربعه رجال ولبقية الحدود والقصاص رجالان) فلا يقبل في الحدود والقصاص
شهادة النساء (وشرط) (الولادة والجماع) (وغيوب النساء فيه ما لا يطعم عليه رجل
امرأة واحدة) (وشرط) (لغيرها) أي لغير الاشياء المذكورة (رجالان أو رجل
وامرأتان) سواء كان الحق مالا أو غيره كالطلاق والعتاق والنكاح والوكالة
والوصية (وشرط للكل) أي لجميع ما تقدم (لفظ الشهادة) حتى لو قال أعلم
أو أتيقن لا تقبل (وشرط للكل) (العدالة) وهي شرط وجوب العدل بها لشرط الاهلية
فلوقضى بشهادة فاسق تفذ الان ان يمنع منه الامام فلا ينفذ والعدل من كان محتسبا
للجزاء غير مضر على الصغار (ويسأل) القاضي وجوب (عن) حال (الشهود مبرا
وعلانية في سائر الحقوق) أي جميعها عدهما وبه يفتى ويكتفى بالسري في زماننا
على اتقني به وعن أبي حنيفة أنه لا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد
وقود وكفي في التزكية قول المزكي هو عدل في الاصح (وتعديل الخصم لا يصح)
حتى لو قال المدهي عليه هم عدول لا يقضى بشهادتهما حتى يسأل من غيره (والواحد
يكفي للزكية) أي تزكية السر وأما تزكية العلانية فيكفي الشهادة اجماعا (والرسالة)
من القاضي الى المزكي أو عكسه (والترجمة) أي ترجمة الشاهد والخصم والاثنان
أحوط في الكل (وله أن يشهد بجماع أو رأى) ما ثبت بنفسه بلا شهادة (كالبيع)
ولو بالتعاطى (والاقرار) ولو بالكفاية (وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد
عليه) ولو تخفيا يرى وجه المقر ويفهمه ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا لم
يكن في البيت غيره أو يرى شخص القابلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن
فلان ولو شهد به وفسر للقاضي لا يقبله (ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه
ولا يقبل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم يتذكروا) وقاله ان يشهد ويقضى ويروى
اذا علم أنه خطه على الحقيقة وبه يفتى (ولا يشهد بجماع يباينه الا بالنسب والموت
والنكاح والدخول) بزوجه (وولاية القاضي وأصل الوقف) دون شرائطه والعتق
والولاء وعند أبي يوسف والمهر على الاصح (فله أن يشهد بها اذا أخبر بها) أي
هذه الاشياء (من يثق به) الشاهد بان يخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب
بلا شرط عدالة أو عدلان الا في الموت فيكفي العدل ولو أنى وهو المختار (ومن في يده
شيء سوى الرقيق) الذي علم رقه ويعبر عن نفسه والا فهو كمتاع (لأن أن تشهد أنه له)
أي لذى البطان وقع في قلبك أنه ماله والا (وان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع
أو بعمالة اليد لا تقبل) الا في صورة الموت والوقف فتقبل على الاصح اذا أسند الى

من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو عاينة حتى لو قسر للقاضى قبل)

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيها يجري فيه السماع أولا (والمملوك) ولو مكاتبا أو مبعضا (والصبي) والاخرس والمغفل والمجنون الا في حالة الصحة (الا أن يحمله في الرق والصغر وأدب بعد الحرية والبلوغ) فتقبل (والمحدود في قذف وان تاب الا أن يجد الكفر في قذف ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حد للقذف فعنق لم تقبل (والولد لا يوبىه وجديه وعكسه وأحد الزوجين للآخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشرىك للشرىك فيما هو من شركتهما) ولو شهد عا ليس من شركتهما تقبل (والخنثى والناتحة) في مصيبة غيرها (والمغنية) مطلقا (والعدوان كانت) العداوة (دينية) وان كانت دينية تقبل (ومد من الشرب على اللهو) لغير الخمر لان بقطرة منه يركب الكمية فترد شهادته والادمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للتداوى فإنه لا يسقط العدالة (ومن يلعب بالطيور) الا اذا كان يسكها للاستئناس فيباح الا أن تجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالظنبور وهو الانسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عدالته ولا تقبل شهادته من مجلس مجالس الغناء أو يستعفه (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسقه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا ازار) أو يشي بالسر أو يل وحده لتركه للرؤية (أو يأكل الربا) سواء كان مشهورا أولا (أو يقامر بالتردد والشرط فخرج أو تفوته الصلاة بسببهما) لان كل ذلك فسق وقالوا في التردد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشرط فخرج فلا ترد الا اذا كان يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقا أو يداوم عليه (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يخجل بالمرودة كالافراط في المزاح ومدرج عليه عند الناس وان لم يكن حراما (أو يظهر سب السلف) أي العصابة والعلماء والمجتهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه وعمه وأبويه رضاعا أو أم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأة ابنه) (أو أمه) (أو أبيه) تقبل شهادة (أهل الاهواء) أي أصحاب بدع لا تكفر كالحوارج والمشبهة والمعطلة والقدرية والجبرية والروافض (الا الخطائية) وهم صنف من الروافض يعتقدون الشهادة لشيعة منهم لسلك من حلف انه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وان اختلفا لملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحرابي) أي المستأمن (على مثله لا على الذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لا عكسه ولا مرد على مثله (و) شهادة (من الم) أي أذن بجمعية (صغيرة) ان اجتنب الكبر (و) كانت حسنة انه أغلب من سيئاته وهذا هو الصحيح

(مسئلة) رجل أتى الى امرأته بكيس ملآن فقال ان حليتيه فأنت طالق وان فضتيه فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزنت بالحرير وغيره فقال لها زوجها ان أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فترت الثياب وأرمت لبسها فالحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا حنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة ونفط الحلف فيها ان لم أجامعك مع هذه الثياب وبذلك لا بعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورتها في رجل قال لامرأته ان لم أبت معك الليلة مع قبضك هذا فأنت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك مع قبض هذا فخارجتي حر فلبس قبضها وبيتان ولا يحنثان لان قصد المرأة أن تبيت وهي لا بسة هذا القميص وقصد الرجل أن يبيت وهذا القميص معه انتهى ولا

يخفى انه موضع بحث وشبهة
فيه منع اختلاف مرادها
والله اعلم (مسئلة) رجل قال
لامرأته ان لم أطاك مع هذه
المعتقة فأنت طالق ثلاثا
وان وطئتك مع هذه المعتقة
فأنت طالق ثلاثا ما خلاصه
من الحنث (فالجواب) أن
يطاها بغير المعتقة ولا يحنث
مادامت المعتقة باقية وهما
حيان لان شرط الحنث
الوطء مع المعتقة ولا يتحقق
الحال وعدم الوطء مع المعتقة
لا يتحقق الا بموت احدهما
كذا في وسيط المحيط (مسئلة)
رجل حمل الى منزله تمرا
فأكلت منه امرأته وأمنته
فقال الرجل لامرأته كم
أكلت من هذا التمرا لم
تخبريني والا فأنت طالق
ولأمنته ان لم تخبريني كم
أكلت والا فأنت حرة ولم تعلم
واحدة منهما كم أكلت فما
الحيلة في عدم الحنث
(فالجواب) أن تقول المرأة
أكلت واحدة أكلت
اثنين أكلت ثلاثة أكلت
أربعة أكلت خمسة الى
أن يطمئن قلبها أنها لم
تأكل أكثر منه فأنها تكون
محبرة بعد ذلك وكذا في
الأمه ولا حنث قال في
المهرة وكذلك لو كانت دراهم
فرقت منها المرأة أو الجارية
ولا تدرى كم رفعت فالجواب
فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدة المعتمرة (و) شهادة (الاقلف) لو عذر والاولا به نأخذ بجر (و) شهادة
(الحمي وولد الزنا والحنثي) ويكون كالانثى لو مشكلا (و) شهادة (العمال)
للسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومثلهم مشايخ البلاد
والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمن الجهات لانهم أعوان
على الظلم (و) شهادة (المعتق) بفتح التاء (للمعتق) بكسرها (ولو شهد أن أباهما أو وصي
اليه (و) الوصي بدعي جاز) الشهادة استحسنا (و) أن أنكر الوصي (لا) تقبل (كما)
لا يجوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله يقبض دقوة وادعي الوكيل
أو أنكر) والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي
(ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفقح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع
أو العبد فحوا أن يشهد وأن الشهود فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو نحو ذلك بخلاف
مال الشاهد وأعلى إقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا بزور ونحوه حيث تقبل ثم عدم
قبولها على الجرح المجرد ولو بعد التعديل فلوقبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم
يفارق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له (حتى قال أو همت) أي
أخطأت (بعض شهادتي) بذكر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على
ذكره (يقبل) قوله في جميع ما شهد به وعليه الفتوى (لو) كان الشاهد عدلا والاولا

باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والاولا) تقبل (فان ادعى دار الرثاء أو شراؤه) من رجل
معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بذلك مطلقا لفت) بخلاف ما لو ادعى القبض
مع الشراء فأنها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهدا بتعقيد (لا) تلفوا
فتقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) بطريق الوضع لا بطريق التضمن
واكتفاء بالموافقة المعنوية (فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل) مطلقا
على الألف ان ادعى ألفين بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهدا بألف فأنها تقبل اتفاقا
(وان شهد الآخر بألف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الألف)
وان كان يدعي الاقل لم تقبل الا أن يوافق باستيفاء أو إبراء (ولو شهد بألف وقال
أحدهما قضاء منها خمسمائة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاء (الا أن يشهد معه)
أي مع الذي شهد بأنه قضاء شاهد آخر وينبغي) أي يجنب على الشاهد الذي شهد
بقضاء خمسمائة (أن لا يشهد) بألف (حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل
(بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاء) وقال المدعي لم
يقضه (جازت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاء (ولو شهد بأنه قتل زيد يوم
الخميس بمكة و) شهد آخر ان أنه قتله يوم الخميس بمصر ردنا) أي الشهادتان هذا اذا
اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضى) القاضي (باحداهما ولا)
ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على سرقة بقرعة واختلغا في لوئها

(مسئلة) رجل أتى إلى امرأته بكيس ملآن فقال ان حليتيه فأنت طالق وان فضتيه فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزنت بالحرير وغيره فقال لها زوجها ان لم أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فزعت الثياب وأرمت لبسها فالحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا حنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة وأفظ الحلف فيها ان لم أجامعك مع هذه الثياب وبذلك لا يعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورتها في رجل قال لامرأته ان لم أتبعك الليلة مع قبضك هذا فأنت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان بت معك مع قبضى هذا لجاريتي حر فيلبس قبضها ويبيتان ولا يحنثان لان قصد المرأة أن تبيت وهي لا بته هذا القميص وقصد الرجل أن يبيت وهذا القميص معها انتهى ولا

من ينق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي قبل)

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيه بحري فيه التسماع أولا (والملوك) ولو مكاتباً أو مبعوضاً (والصبي) والآخرس والمغفل والمجنون الا في حالة العجة (الا أن يحكم في الرق والصغر وأد بالعد الحرية والبلوغ) فتقبل (والمدود في ذفق وان تاب الا أن يجد الكافر في ذفق ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حد للذفق فعتق لم تقبل (والولد لا يوبىه وجديه وعكسه وأحد الزوجين للآخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشرى للشرى بكمه فيما هو من شركتهما) ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل (والحنث والناتحة) في مصيبة غيرها (والغنية) مطلقة (والعدوان كانت) العداوة (دنيوية) وان كانت دينية تقبل (ومد من الشرب على اللهو) لغیر الخمر لان بقطرة منها يرتكب الكبيرة فتد شهادته والادمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للنداء لا يسقط العداوة (ومن يلعب بالطيور) الا اذا كان يسكها للاستئناس فيباح الا أن تجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالظنور وهو الانسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عداوته ولا تقبل شهادته من يجلس بحال الغناء أو يستمع (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسقه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا زار) أو عشي بالسراويل وحده لتركه للروفة (أو يأكل الربا) سواء كان مشهوراً ولا (أو يقامر بالرد والشطرنج أو فتوته الصلاة بسبيهما) لان كل ذلك فسق وقالوا في الرد تد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشطرنج فلا ترد الا اذا كان يقامر به أو فتوته صلاة بسبيهما أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقاً أو يداوم عليه (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يحل بالمرورة كالافراط في المزاح ومدرج عليه عند الناس وان لم يكن حراماً (أو يظهر سب السلف) أي العمابة والعلماء والمجاهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه وعه وأبويه ورضاعاً وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأته ابنة) (أو أمه) تقبل شهادة (أهل الأهواء) أي أصحاب دمع لا تنكف كالحوارج والمشبهة والمطلقة والقدرية والجبرية والرافض (الا الخطابية) وهم صنف من الرافض يعتقدون الشهادة لشيعتهم لكل من حلف أنه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وان اختلفا لملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحرابي) أي المستأمن (على مثله لا على الذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لا عكسه ولا مرد على مثله (و) شهادة (من الم) أي أذن ببعصية (صغيرة) ان اجتنب الكبائر) وكانت حسنة أغلب من سبأته وهذا هو الصحيح

يخفى انه موضع بحث وي توجه
فيه منع اختلاف مرادهما
وان الله أعلم (مسئلة) رجل قال
لامرأته ان لم أطأك مع هذه
المعتقة فانت طالق ثلاثا
وان وطئتكم مع هذه المعتقة
فانت طالق ثلاثا فامّا مخلصه
من الخنث (فالجواب) أن
يطأها بغير المعتقة ولا يحنث
مادامت المعتقة باقية وهما
حيان لان شرط الخنث
الوطء مع المعتقة ولا يتحقق
الحال وعدم الوطء مع المعتقة
لا يتحقق الا بموت احدهما
كذافي وسيط المحيط (مسئلة)
رجل حمل الى منزله تمرا
فاً كلت منه امرأته وأمته
فقال الرجل لامرأته كم
أكلت من هذا التمر ان لم
تخبريني والا فانت طالق
ولامته ان لم تخبريني كم
أكلت والا فانت حرة ولم تعلم
واحدة منهما كم أكلت فاما
الحيلة في عدم الخنث
(فالجواب) أن تقول المرأة
أكلت واحدة أكلت
اثنتين أكلت ثلاثة أكلت
أربعة أكلت خمسة الى
أن يطمئن قلبها أنها لم
تأكل أكثر منه فأنها تكون
مخبرة بعدئذ أكلت وكذلك
الامة ولا حنث قال في
الحرة وكذلك لو كانت دراهم
فرفقت منها المرأة أو الجارية
ولا تدري كم رفعت فالجواب
فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدة المعتبرة (و) شهادة (الاقلف) لولعذر والا لا به نأخذ بجر (و) شهادة
(الخصمي وولد الزنا والخمسي) ويكون كالنفي لومسكلا (و) شهادة (العالم)
للسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومثلهم مشايخ البلاد
والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمنان الجهات لانهم أعوان
على الظلم (و) شهادة (المعتق) بفتح التاء (للمعتق) بكسرها (ولو شهد أن أباهما أو وصي
اليه أو الوصي بدعي جاز) الشهادة استحسانا (وان أنكر) الوصي (لا) تقبل (كا)
لا تجوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله يقبض دقوة وادعي الوكيل
أو أنكر) والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي
(ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفقح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع
أو العبد لمخوأن يشهد وأن الشهود فسقة أو زناة أو أكله أو أبو نحو ذلك بخلاف
ما إذا شهدوا على اقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا زور ونحوه حيث تقبل ثم عدم
قبولها على الجرح المجرد ولو بعد التعديل فلو قبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم
يفارق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذبه المشهود له (حتى قال أو همت) أي
أخطأت (بعض شهادتي) بذ كر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على
ذكره (يقبل) قوله في جميع ما شهد به وعليه القنوي (لو) كان الشاهد عدلا والا لا

باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا) تقبل (فان ادعى دارا زنا أو شرا) من رجل
معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بذلك مطلقا) بخلاف ما لو ادعى القبض
مع الشراء فأنها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهدا بجميد (لا) تلغو
تقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) بطريق الوضع لا بطريق التضمن
واكتفيا بالمواقفة المعنوية (فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل) مطلقا
على الا تلف ان ادعى ألفين بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهدا بألف فأنها تقبل اتفاقا
(وان شهد الآخر بألف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الا تلف)
وان كان يدعي الاقل لم تقبل الا أن يوافق باستيفاء أو إبراء (ولو شهدا بألف وقال
أحدهما قضاء منها خمسمائة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاء (الا أن يشهد معه)
أي مع الذي شهد بأنه قضا مشاهد (آخر وينبغي) أي يجب على الشاهد الذي شهد
بقضائه خمسمائة (أن لا يشهد) بألف (حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل
(بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاء) وقال المدعي لم
يقضه (جارت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاء (ولو شهدا بأنه قتل زيدايوم
النحر بمكة و) شهد (آخر ان أنه قتله يوم النحر بمصر ردنا) أي الشهادتان هذا اذا
اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضي) القاضي (باحداها أو لا)
ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على سرقة بكرة واختلغا في لونها

قطع) يد السارق وهو الصحيح وقال لا يقطع واستظهره صدر الشريعة هذا اذ لم يذكروا
 المدعي لو نها فان ذكره لم تقبل اجماعا كما لو اختلفت في القيمة (بخلاف) اختلافهما في
 (الذكور والاثوة) حيث لا تقبل شهادتهما باتفاق (و) بخلاف اختلافهما في لون
 بقرة (الغصب) حيث لا تقبل بالاتفاق (ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف
 وشهد آخر أنه اشتراه بألف وخمسة تطلبت الشهادة) سواء ادعى أقل المائتين أو
 أكثرهما (وكذا الكتابة والحلم) والاعتناق على مال والصلح عن دم العمدان ادعت
 المرأة أو العبد أو القاتل وان ادعى الزوج أو المولى أو ولي المقتول فهو بمنزلة دعوى
 الدين فتقبل على الأقل ان ادعى الاكثر كما مر (فاما النكاح فيصح بالف) استحسانا
 خلافا لهما (ملك المورث) متى ثبت (لم يقض لوارثه بلاجر) بان يقول مات وترك ميراثا
 للمدعي (الا يشهد بملكه) أي بملك المورث (أو يده أو يمدوده أو) يد (مستغیره)
 أو مستأجره أو امرأته أو غاصبه (وقت الموت ولو شهد ابني) سواء قال (منذ شهر)
 أولا (ردت) هذه الشهادة لقياسها بما يجوز على المدعي (ولو أقر المدعي عليه بذلك)
 أي بان العين كانت في يد المدعي (أو شهد شاهدان أنه) أي المدعي عليه (أقر أنه) أي
 الشهود به (كان في يد المدعي دفع الى المدعي) للمعلومية الاقرار وجهالة المقرب لا تبطل
 الاقرار

باب الشهادة على الشهادة

(تقبل فيما) أي في كل حق (لا يسقط بالشبهة) بخلاف ما يسقط بها كدوقود (ان
 شهد رجلان) أو رجل واحد (على شهادة شاهدين) ذكرين أو ذكر وانثيين ولا
 يشترط تغاير فرقي هذا وذاك (ولا تقبل شهادة واحد) من الفرع (على شهادة) كل
 (واحد) من الاصل (والاشهاد أن يقول) الاصل للفرع (اشهدوا على شهادتي أني
 أشهد أن فلانا أقر عندى بكذا أو أده) شهادة (الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني
 على شهادته أن فلانا أقر عنده وقال) الاصل (لي أشهد على شهادتي بذلك) والا قصر
 أن يقول الاصل أشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة فلان بكذا
 وعليه فتوى السرخسي وغيره (ولا شهادة) مقبولة (للفرع بلا موت أصله أو مرضه)
 أو كونه المرأة مخدرة لا تخالط الرجال (أو سفره) واكتفى أبو يوسف بغيبه الإصل
 بحيث يتعذر أن يبيت بأهله وعليه الفتوى (فان عدلهم) أي الاصول (الفرع صحيح)
 التهديل في الصحيح (والاعدوا أو تبطل شهادة الفرع) بينهم عن الشهادة على
 الاظهر وبخروج أصله عن أهليه باسحق أو عي أو خسر و (بانكار) شاهد (الاصل
 الشهادة) كقولهم ما لنا شهادة أو لم نشهدهم أو أشهدناهم وغلطنا ولو شهد على
 شهادة فرجلين على فلاة بنت فلان الفلانية بألف درهم وقالوا أخبرنا أنهما
 يعرفانها الخاء المدعي (بأمرأة وقال لا ندرأى هذه أم لا و قيل للمدعي قد ثبت الحق
 على فلاة بنت فلان الفلانية بشهادة هذين ثم (هات شاهدين) آخرين (أنها) أي

الطلاق اليوم مني ولم أطلقك
 فأنت طالق وقالت المرأة ان
 لم أريد منك الطلاق اليوم
 فعبدى حر فالحيلة في عدم
 الخنث (فالجواب) أن تسأل
 الزوج الطلاق فيقول
 الزوج طلقك على ألف ولم
 تقبل هي قال في الحيرة
 حتى تكون سائلة من الزوج
 ويكون الزوج مجيبا لها ولا
 يقع عتق ولا طلاق وهي
 واقعة الامام الاعظم أبي
 حنيفة رضي الله عنه حكاه
 في وسيط المحيط (مسئلة)
 رجل قال ان خطبت فلاتة
 أو تزوجتها فهي طالق
 كيف يصنع ان أراد أن
 يزوجه أو لا يقع عليه
 الخنث (فالجواب) أن
 يخطبها ثم يزوجه الا بشرط
 حنثه أحدهما في خطبتها
 وجد شرط الخنث والمرأة
 ليست في نكاحه وانحلت
 اليهين لا الى خنث كذا في
 وسيط المحيط (مسئلة)
 رجلان قال كل واحد منهما
 لصاحبه ان لم تكن رأسي
 أقتل من رأسي فأمر أنه
 طالق فلا فكيك الحكم
 فيهما (فالجواب) أن
 طريق معرفة ذلك أنهما اذا
 ناما دعيا فأيما كان أصرع
 جوابا فأس الآخر أقبل
 كذا في وسيط المحيط (مسئلة)
 ان قيل أي رجل حلف

لاحدى نسائه بطلاقها
 ثـ لانما أنه لا يطاق امرأة
 سواها ثم وطئ سواها ولا
 يحنث (فالجواب) انه ان
 عني بالوطء الوطء برجله
 صحت نيته ولم تطلق بجماعة
 سواها لانه نوى ما يحتمله
 كلامه ويصدق ديانته لا
 قضاه كذا في وسيط المحيط
مسئلة ان قبل أى
 رجل قال لامرأته أنت
 طالق ثلاثا ثم خرجت من
 هذا الدار ثم خرجت ولم يقع
 عليه الطلاق (فالجواب)
 أن هذا رجل نوى بالطلاق
 الطلاق من عمل مخصوص
 ونوى بالثلاث ثلاثة أيام
 تخويفا لامرأته حتى لا
 تخرج تصع نيته ولا يحنث
 بخروجها ديانته لا قضاه
 كذا في وسيط المحيط
مسئلة رجل قال
 لامرأته ان لم أعرج هذه
 الليلة الى السماء فأنت طالق
 كيف يصنع حتى لا يحنث
فالجواب ان ينصب
 سبلا حتى يعرج الى السماء
 البيت ولا تطلق امرأته
 لقوله تعالى من كان يظن
 أن لن ينصره الله في الدنيا
 والآخرة فليمدد بسبب الى
 السماء أى الى مها البيت
 كذا في التهذيب وقدرأيته
 كذلك في الحيرة وفيه عندي
 نظر **مسئلة** رجل حلف

هذه المرأة (فلانة) بنت فلان الفلانية (وكذا) أى كالشهادة على الشهادة (كتاب
 القاضي الى القاضي) فلو جاء المدعى برجل لم يعرفه كلف اثبات أنه هو ولو مقر الاحتمال
 التزوير (ولو قال) أى الفرعان (فيهما) أى فى الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي
 الى القاضي فلانة بنت فلان (التيمة لم تجز) هذه الشهادة (حتى ينسبها الى اخذها)
 وهو القبيلة الخاصة وتكفى نسبتها الى زوجها لان المقصود الاعلام (ولو أقر) الشاهد
 (أنه شهد زورا في شهر) بأن يبعثه القاضي الى محله فيقال لهم انا وجدنا هذا شاهدا زور
 فاحذروا وبه يفتى (ولا يعذر) بالضرب والحبس وقال يضرب ويحبس

كتاب الرجوع عن الشهادة

(لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض) أى قاض كان (فان رجعا) أى الشاهدان عن
 شهادتهما (قبل حكمه لم يقض) القاضي بشهادتهما (وان رجعا) بعده لم يقض
 حكمه (وضمننا) أى الشاهدان (ما أتلفاه) من المال للشهود عليه اذا قبض المدعى
 المال (سواء كان ديناً أو عيناً) وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود
 به عيناً فله أن يضم منها بعد الحكم قبض المدعى العين أو لوان كان ديناً ليس له أن
 يضم منها قبل القبض (فان رجعا أحدهما) أى أحد الشاهدين (ضمن النصف
 والعبرة لمن بقي) من الشهود (لامن رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) شيئاً
 (وان رجع آخر ضمننا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننا الربع)
 من المال (فان رجعتا من ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان
 نسوة لم يضمن) أى الراجعات (فان رجعت أخرى) والمسئلة بجملها (ضمن) التسع
 (ربعه فان رجعوا) أى الرجل والنساء (فالفرع بالاسداس) وقالاعلمين النصف كما
 لو رجعن فقط (وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعوا لم
 يضمنوا وان زاد عليه ضمننا) أى الزيادة لو هى المدعية وهو المنكر (ولم يضمننا فى
 البيع الا ما نقص من قيمة المبيع) اذا كان المدعى مشترياً ما اذا كان بائعاً فلا (وفى
 الطلاق) أى ان شهدا أنه طلق امرأته (قبل الوطء) والخلو (ثم رجعا ضمننا نصف
 المهر) لو مسمى والا فالتعق (ولم يضمنوا) كانت الشهادة بالطلاق (بعد الوطء) وفى
 التعق) أى لو شهدا أنه اعتق عبده ثم رجعا (ضمننا القيمة وفى القصاص) أى
 ان شهدا بقتل قصاص ثم رجعا بعد الاستيفاء ضمننا (الدية ولم يقتصا وان رجع شهود الفرع
 ضمنوا) (شهود الاصل) لو رجعوا بعد القضاء (يلم) أى بقوله لم (نشهد
 الفرع على شهادتنا أو أشهدناهم وغلطنا) لعدم اتلافهم ولا الفرع لعدم رجوعهم
 (ولو رجع الاصول والفرع ضمن الفرع فقط) دون الاصول وعند محمد المشهود
 عليه بالخيار (ولا يلتفت الى قول الفرع كذب الاصول أو غلطوا) فى شهادتهم (وضمن
 المزكى بالرجوع) عن التزكية مع علمه بكونهم عبيداً خلافاً لها ما مع الخطأ فلا اجماعاً
 (وضمن) (شهود البين) أى التعليق (والزنا) قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول

بطلاق امرأته ليجامعها

نهارا في رمضان ما الحيلة في
عدم الحنث (فالجواب) انه
يحكى انها وقعت في زمن أبي
حنيفة فلم يعرف أحد وجه
الجواب فقال أبو حنيفة
يسافر مع امرأته فيطأها
نهارا (مسئلة) رجل أكل
هو وزوجته تمرا واختلط
نوى التمر الذي أكله والذي
أكلته خلف بالطلاق
لتمرز التمر الذي أكلته من
الذي أكلها الحيلة في عدم
الحنث (فالجواب) انها تفرد
كل نواة على حدة وقدم
مسئلة رجل قال
لا امرأته ان لم أفل لك مثل
ما تقولين لي فأنت طالق
فقلت أنت طالق فان قال
الزوج مثل ما قالت طلقت
وان لم يقل طلقت فما الحيلة
في عدم الحنث (فالجواب)
أن يقول أنت طالق ان
شاء الله أو أنت طالق على
ألف ولا تقبل هي أو يقول
ان طلقتك نلانا فأنت
طالق قلت وفي الحيرة وكذلك
لو حلف الرجل وقال ان لم
أقض حاجة من يلقياني
ببغداد فأنت طالق
فاستقبله امرأته وقالت
اقض حاجتي فقال ما حاجتك
قالت طلقني ثلاثا فهو على
هذا القياس مسئلة
رجل له ثلاث نسوة وله
ثوبان فقال ان لم تلبس كل

(لأشهود الاحصان والشرط) ولو وجدهم على الصحيح

كتاب الوكالة

(صح التوكيل وهو إقامة الغير مقام نفسه في التصرف) الجائر المعلوم (عن يملكه) فلا
يصح توكيل المجنون والصبي الذي لا يعقل (إذا كان الوكيل) عن (يعقل العقد ولو
صبياً أو عبداً محجوراً بكل) أي صح التوكيل بكل (ما يعقده بنفسه) كالبيع والشراء
والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة (وصح) التوكيل
(بالخصومة) أي الدعوى الصحيحة أو الجواب الصريح (في الحقوق برضا الخصم) سواء
كان طالباً أو مظلوماً أو جوازه بالرضاء وعليه فتوى أبي الليث وغيره (والمختار للفتوى
تفويضه للخاص) (الأن يكون مريضاً) لا يستطيع أن يشي إلى مجلس القضاء والصحيح
أن الخلاف في لزوم لافي الصحة (أو فائداً مادة السفر أو مريد السفر) ويكفي قوله
أنا أريد السفر (أو مخدرة) لم تخالط الرجال أو حائضاً أو نفساء والحاكم بالسجدة أولاً
يحسن الدعوى (و) صح التوكيل (بأيقانها) أي الحقوق (واستيفانها) إلا في حد
(وقود) أي صح التوكيل باستيفانها إلا في حدود (ان غاب الموكل) بخلاف ما إذا
كان حاضراً (والحقوق) السكينة (فيما يضيفه) الوكيل (إلى نفسه كالبيع والاجارة
والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً) عليه بصغر ورق لا بالموكل وذلك
(كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع) بالثمن (عند الاستحقاق) أي
استحقاق المبيع (والخصومة في العيب) بل الفرق بين حضوره وكه وغيبته في الأصح
(والملك يثبت للموكل ابتداء) لا للوكيل (حتى لا يعق قريبا الوكيل بشرائه
(و) الحقوق (فيما يضيفه) الوكيل (إلى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم همد
(و) الصلح (عن انكار) والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والاياداع
والرهن والاقرض والشركة والمضاربة (يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله) أي وكيل
الزوج (بالمهر ولا) يطالب (وكيلها) أي المرأة (بتسليمها) وللشترى منع الموكل عن
الثمن (ولا يدفعه اليه (وان دفع اليه صح ولا يطالبه) أي المشتري (الوكيل ثانياً)
لوصول الثمن إلى مستحقه

باب الوكالة بالبيع والشراء

(أمره) بشراء ثوب هروي أو فرس أو بغل صح معي غنماً أولاً) لأن الجهالة اليسيرة
لا تصرف (و) لو أمره (بشراء عبد أو دار صح ان معي غنماً) لا أي وان لم يسم غنماً (لا)
يصح (و) لو أمره (بشراء ثوب أو دابة لا) يصح الامر (وان معي غنماً) لو أمره بشراء
طعام (يقع على البر ودقيقه) هذا في عرف السكوفة وفي عرفنا ينصرف إلى ما يمكن أكله
عادة كاللحم المطبوخ والمشوى وعليه الفتوى ذخيرة وعرف القاهرة أنه الطيب بالمرق
والهضم (ولو وكيل الرد بالعيب مدام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فلو سلمه إلى
الآخر لا يرد له إلا بأمره) لا تنهاه الوكالة بالتسليم (و) للوكيل (حبس المبيع لثمن دفعه

واحدة منكن ثوباً منهنما في

هذا الشهر عشرين يوماً
والأفانق طوالق كيف
يصنع حتى لا يقع الطلاق
عليهن (فالجواب) أن تلبس
اثنتان منهن الثوبين تلبس
أحدهما أحد الثوبين عشرة
أيام وتخلعه وتلبسه الثالثة
بقية الشهر وأما الثانية
فإنها تخلع الثوب بعد
عشرين يوماً وتلبسه الأولى
التي لبست عشرة أيام حتى
تستكمل عشرين يوماً
وذلك عند تمام الشهر
مسئلة ~~مستحالة~~ رجل حلف
بالطلاق من امرأته أنه
لأبد أن يجامعها على رأس
الرمح كيف يصنع حتى
لا يحنث (فالجواب) أنه
يفرس الرمح في سقف البيت
حتى يظهر رأس الرمح من
السطح ثم يجامعها فوق
السطح ورأس الرمح تحتها
(مسئلة) روى ابن جماعة
عن أبي يوسف رحمه الله
أنه قال جاء رجل إلى أبي
حنيفة رضي الله عنه فقال
إنني حلفت بالطلاق إن لا
أكلم امرأتى قبل أن
تكلمني وحلفت امرأتى
بصدقة ما تملكه أن لا تكلمني
قبل أن أكلمها فكيف
أصنع فقال الإمام أذهب
فكلمها ولا حنث عليكما
فذهب الرجل إلى سفيان
وأخبره فحاشي سفيان مغضباً

من ماله) وعند عدم الدفع بالاولى لانه كالبايع (فلو هلك) المبيع (في يده قبل حبسه هلك
من مال الموكل ولم يسقط الثمن) عن الموكل لان يده كيد (وان هلك بعد حبسه فهو
كالمبيع) فيهلك بالثمن وعند أبي يوسف كهلاك الرهن (وتعتبر مفارقة الوكيل)
لانه العاقد (في الصرف والسلم دون الموكل) حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
بطل العقد ولو فارق الموكل لا والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز بخلاف
الصرف فانه يصح التوكيل بقبوله (ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى
عشرين رطلاً بدرهم) أي من لحم (يباع مثله عشرة) أرطال (بدرهم) لزم الموكل منه
عشرة بنصف درهم) خلافاً لما ولو بشرى مالا مساوياً ذلك وقع للوكيل اجماعاً كغير
موزون (ولو وكله بشيء بشيء) (أما بالاشارة وباسم العلم أو بالاضافة إلى ماله
(لا يشترط) الوكيل (لنفسه) ولو اشترى لنفسه فهو للاحتراف (فلو اشترى بغير النقود
أو بخلاف ما هي) الموكل (له من الثمن وقع) الشراء (للوكيل) المخالفة أمره وينغزل في
ضمن المخالفة (وان كان) التوكيل بشيء بشيء (بغير عينه فالشراء للوكيل الآن
ينوي) الوكيل (للموكل) وقت الشراء (أو يشترطه بماله) أي بمال الموكل فانه يكون
للموكل (وان قال) الوكيل (اشترت للاحتراف وقال الأمر) اشتريت (لنفسك) ولم
يدفع الثمن إلى المأمور (فالقول للأمر وان كان) الموكل (دفع إليه الثمن فللمأمور)
أي القول له (وان قال) رجل لآخر (بعتي هذا) العبد (لفلان فباعه ثم أنكر الأمر) أي
أمر فلان لخاله فلان وقال أنا أمرته (أخذه) منه (فلان) ولغا انكاره الأمر (الآن
يقول) فلان (أمرته) أي بالشراء فلا يأخذه فلان (الآن يسلم المشتري إليه) أي إلى
فلان (وان أمره بشراء عشرين عشرين) أي معينين فلو غشيه بعينين بطل التوكيل
(ولم يسم ثمناً فاشترى له أحد بنصفه صح) ان أمره (بشراءهما بألف وقيمتهم ماسواه
فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح) ويقع للأمر (وان اشترى أحدهما) بالأكثر
(لا يجمع مطلقاً) (الآن يشترى) العبد (الباقى بما بقي) من الثمن (قبل الخصومة)
فحينئذ يصح لحصول المقصود وجوازه ان بقي ما يشترى بمثله الآخر (وان أمره بشراء
هذا) العبد (بدن له عليه) أي للأمر على المأمور (فاشترى) هذا العبد (صح ولو)
كان العبد (غير عين) فاشترى عبداً (نفذ على المأمور) فهذا كله خلافاً لما (و) ان
أمره (بشراء أمة بألف دفع إليه) أي إلى المأمور (فاشترى) الأمة بقيمتها كذلك
(فقال) الأمر (اشتريتها بخمس مائة وقال المأمور) اشتريت (بألف) فالقول للمأمور
لانه أمين وان كانت تساوي خمسمائة فالقول للأمر بلا عين (وان لم يدفع) الألف
إليه والمسئلة بجمالها (فالأمر) أي القول له هذا اذا كانت قيمتها خمسمائة أما اذا
كانت قيمتها ألفاً فانهم يتخالفان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكماً ولو لم تلمز الأمة
المأمور (و) ان أمره (بشراء هذا) العبد (ولم يسم ثمناً) فاشترى (فقال) المأمور اشتريته
بألف وصدقه بابعه وقال الأمر (اشتريته) بنصفه تخالفاً (لوقوع الاختلاف في
الثمن وموجبه التحالف) فان تخالفاً لزم الشراء المأمور (و) ان أمره بشراء نفسه

وقال أتبيع الفروج فقال
أبو حنيفة وماذا قال فقال
هذا الرجل حلف بكذا
وكذا فقال أبو حنيفة كلها
ولا خنت علي كما قال سفيان
من أين فقال أبو حنيفة لما
شافهته باليمن بعد ما حلف
كانت مكلمة له فوجد شرط
بره فاحتلت عينه قال سفيان
أنك لتكشف ما كتمه
غافلين **مسئلة** حكى أن
بعض المولوك كان يلعب
بالكورة في جورة من
الأرض لحلف الملك أن لا
يخرجها هو ولا غيره من
الناس ثم أراد الملك أن يخرج
الكورة فطلب من المفتين
حيلة لكي يبرأ بعدم الخنث
فأجاب بعضهم أن يوثق
بقربة ماء فتصب في تلك
الجورة فتخرج الكورة
بنفسها ولا خنث فاستحسن
الملك جوابه وخلع عليه
مسئلة إن قيل ما مخلص
من قال لامرأته إن لم
تطيعيني اليوم في الجماعة
فأنت طالق وقالت المرأة
إن أطعته لخاصرتي حرة
والجواب أنهم أتبيع
الجارية أو تنهبها من الزوج
أو غيره ثم تطيعه في ذلك
اليوم ولا خنث من الحرة
مسئلة إن قيل إذا قال
الرجل لامرأته إن لم أشبعك
من الجماع فأنت طالق
فالجواب في الحرة إن

الامر من سيده بألف (دفع) الأمر الألف (فقال) الوكيل (لسيده اشتريته لنفسه
فباعه) سيده (على هذا) الوجه (عتق) العبد (وولاه لسيده) وكان الوكيل سفيرا
(وإن قال) المأمور (اشتريته) ولم يزد قوله لنفسه (فالعبد للمشتري والألف لسيده)
لأنه كسب عبده (وعلى المشتري ألف مثله) ثمنا للهدى أي مثل الألف الذي دفعه العبد
إليه إن كان دراهم فدراهم وإن كان دنانير فدنانير (وإن قال) رجل (لعبد) رجل
آخر (اشترى نفسه من مولاه) بألف درهم (فقال) العبد (للولو بعني نفسي
لفلان) بألف درهم (ففعل) وباع مولاه (فهو لفلان) العبد (لفلان) بأن
قال بعني نفسي فقط (عتق)

فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له **مسئلة** للثمة وجوازه
بمثل القيمة إلا من عبده ومكاتبه (وصح بيعه بمأقل وكثر بالعرض) وخصاه بالقيمة
وبالنقود وبه بقي (والنسبة) بشرط أن يكون البيع للتجارة فإن الحاجة لم يجز نسبة
وبه بقي (وتقيده شراؤه) أي الوكيل (بمثل القيمة وزيادة يتقاي) الناس
(فيها وهو ما يدخل تحت تقويم القومين) فلو قومه عدل بعشرة وآخر بثمانيه وآخر
بسبعة فبابين السبعة والعشرة داخل تحت تقويم القومين أما الزائد في
الشراء والناقص في البيع فلا (ولو وكاه يبيع عبدا) له (فباع نصفه) أو عشره
(صح) عنده وبه بقي وعندهما لا (وفي الشراء يتوقف ما لم يشتر الباقي) فإن اشترى
بأقيه لزم الموكل وارتفع التوقف (ولورد المشتري المبيع على الوكيل) بالبيع
(بالعيب) سواء كان يحدث مثله في هذه المدة أولا كالأصبع الزائدة (بينه أو أنه كحل
رده) الوكيل (على الأمر وكذا) يرده الوكيل على الأمر (بأقراره) أي الوكيل إن
العيب حصل في يد الموكل (فيه ما لا يحدث) مثله في هذه المدة فلو كان عما يحدث ورده
بأقراره لزم الوكيل (وإن باع) الوكيل بالبيع (نسبة فقال) الموكل (أمرتك بنقد
وقال المأمور أطلقت الأمر) فالقول للأمر وفي الاختلاف في المضاربة للمضارب
القول لأن الأصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم (ولو أخذ الوكيل
بالبيع) (بالثمن رهنا فضاع) في يده (أو) أخذ بالثمن (كفيلاً فتوى) المال (عليه)
أي الكفيل (لم يضمن) الوكيل في صورتين (ولا يتصرف أحد الوكيلين) اللذين
وكلاهما كوكلتكما (وحده إلا في خصومة) بشرط رأى الآخر لا حضرته في الصحيح فإذا
انتهيا إلى القبض فحقي يجتمعان أما إذا وكلهما بكلامين كان لكل منهما أن ينفرد (و) في
(طلاق) لعينة (وعتاق) لعين (بلا بديل) راجع لهما بخلاف طلاق وعتق ببدل وغير
معين وتعليق بشيئهم ما فاته يلزم اجتماعهما (و) في (رد ودبعة) وكذا رد العارية
والمقصوب والمبيع الفاسد بخلاف استردادها فلو قبض أحدهما وهلك ضمن (وقضاه
دين ولا يوكل وكيل) فيما واكل فيه (الابان أو بأعمل برأيك) فحينئذ يجوز أن وكل
كان الثاني وكيلاً عن الموكل حتى لا يكون للأول عزله ولا ينزل بعوته وينزلان بعون
الموكل (فإن وكل) الوكيل (بلاذن الموكل ففقد) الوكيل الثاني (بحضرة) أي

سبق ما الرجل ما امراته
لا يقع عليه الطلاق وان
كان على ضد ذلك يقع وقال
في أول طلاق العدة ان لم
يفارقها حتى أتزلت فقد
أشبهها أي ان لم ينزل عنها
(مسئلة) ان قبل كيف
تصنع امرأة قال لها زوجها
ان لم تصل اليوم ركعتين
فأنت طالق ثلاثا فلما كبرت
استقبلها دم (فالجواب)
ما قال في الحيرة تنسوا
وتبني على صلاتها ولا يفربها
زوجها حتى يعلم أن الدم دم
حيض أو استحاضة فان
كان دم استحاضة فهي
امرأة وان كان دم حيض
فهي طالق ثلاثا وهذا
يستقيم على قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى (مسئلة) ان
قبل ما الحكم فين له جارية
وزوجة وبنت فرأى
احدها على السطح
فقال ان كانت امرأته
فهي طالق وان كانت أمة
فهي حرة وان كانت ابنته
فواقة ليضربنها مائة سوط
فدخل الدار فأقرت كل
واحدة منهن أنها هي التي
كانت على السطح
(فالجواب) أن الامه
والمرأة لا يصدقان عليه
لانهما فيهما منفعة وهو
الطلاق والمهر والعنق
وتصدق البنت فيأخذ
الا بضمها فيهما مائة فصين

بحضرة الاول فلو بقيته لم يجز الا أن يجيزه الاول (أو باع أجنبي فأجاز) الوكيل (صح)
ثم الحق وق ترجع الى الثاني في الاصح (وان زوج عبد أو مكتب أو كافر) ذمي أو حر بي
(صغيرته الحرة المسلمة أو باع لها واشترى) لها بما لها (لم يجز) لعدم الولاية

باب الوكالة بالخصومة والقبض

(الوكيل بالخصومة) أي بائبات الدين ونجوه (والقاضي) أي طلب الدين (لا يملك
القبض) عند زفر وعليه الفتوى (و) الوكيل (بقبض الدين يملك بالخصومة) خلافا
لهمالوكيل الدائن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا (و) الوكيل (بقبض العين لا)
يملك بالخصومة (ولو برهن ذوا اليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه) من ذى اليد
(وقف الامر حتى يحضر الغائب) استحسانا وقسم هذه البيعة لدفع الخصومة فقط
(وكذا الطلاق والعنق) أي لو كان التوكيل بنقل المرأة أو المملوك من بلد الى بلد
فأقامت المرأة بيعة على الطلاق أو المملوك على العنق لا تقبل على اثبات الطلاق
والعنق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب (ولو أقر الوكيل بالخصومة)
سواء كان وكيل المدعي فأقر على موكله بالقبض أو الأبراه أو وكيل المدعي عليه فأقر
على موكله بلزوم المال (عند القاضي صح) (بغير الحدود والقصاص) (والا) أي وان
أقر في غير مجلس القضاء (لا) يصح (وبطل توكيل الكفيل بماله) لثلاثين عاملا
لنفسه (ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفعه اليه)
مهما باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في دعوى الوكالة
فيها (والادفع اليه) أي الى الغائب (الغريم الدين ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع عينه
(ورجع) (الغريم) به على الوكيل لو باقيا في يده ولو حكما بأن استهلك فانه يضمن مثله
(وان ضاع لا) يرجع عملا بتصديقه (الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه) أي المديون
الوكيل (على الوكالة) بأن سكت أو كذب (ودفعه) (الغريم) اليه على ادعائه ولو قال
رجل (اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع) فيما ادعاه (لم يؤمر بالدفع اليه
وكذا) لم يؤمر المودع بالدفع (لو ادعى الشراء) أي شراء الوديعة من صاحبها (وصدقه)
المودع فيما ادعى (ولو ادعى رجل (أن المودع) بكسر الدال (مات وتركها) أي
الوديعة (ميراثا له) ولا وارث له غيره (وصدقه) المودع بالفق (دفع) الوديعة اليه) أي
الى المدعي (فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذه دفع) (الغريم) (المال)
الى الوكيل (واتبع) المديون (رب المال واستخلفه) أي المديون رب المال على أخذه
واستيفائه (وان وكله ببيع في أمة) أي بدجارية بسبب عيب فيها (فادعى البائع رضا
المشتري) بالعيب (لم ترد) الامه (عليه) أي البائع (حتى يحلف المشتري) أنه لم يرض
بالعيب (ومن دفع الى رجل عشرة ينفعها على أهلها فأنفق عليهم عشرة من عنده
فالعشرة بالعشرة) والقياس أن يكون متبرعا فغير وما قبض

باب عزل الوكيل

من قال لامرأته ومثلها
قدح فيه ما هو على سلم
ان صعدت ومعل الماء فانت
طالق ثلاثا وان أرتبته
فانت طالق ثلاثا وان
شربته أو ترتبته على السلم
فانت طالق ثلاثا (فالجواب)
أنها تشبه الماء بمخرقة ثم
تطلع أو تنزل ولا حنث
(مسئلة) ان قبل ما يخلص
من قال ان أكلت هذا
الرغيف فعبدى حروا مرأتى
طالق (فالجواب) انه يأكل
النصف ويترك النصف
ولا حنث كذا فى التهذيب
(مسئلة) رجل فى يده عشر
جوزات فقال لجاريته ان
أكلت هذه الخمسة والافانت
مردود دفع الخمسة اليها ودفع
الخمس الباقية الى امرأته
وقال ان أكلت الخمسة والا
فانت طالق فاختلفت
العشرة قبل الاكل لما
الحيلة فى عدم الحنث مع
عدم امكان الامراز (فالجواب)
أن يبيع الجارية بمن ينق
به ثم تأكل المرأة العشرة ثم
يشترى الجارية ولا حنث
(مسئلة) رجل قال لامرأته
وهى فى نهر جار ان غرقت
من هذا الماء فانت طالق
فما الحيلة فى عدم الحنث
(فالجواب) انها تطلع ولا
ماء الذى كانت

ابن مودعى بالنكسر (لا وارث له غيره دفع المال اليه) وجوبا كقوله هذا ابن داينى (وان
قال لآخر هذا ابنه ايضا وكذب) الابن (الاول قضى بالمال للاول) لا لا خرفه لو دفع
للاول بلا قضاء ضمن للثانى نصيبه (ميراث قسم بين الغرماه) أو بين الورثة بشهود لم
يقولوا لا نعلم له وارثا أو غيرهما (لا يكفل منهم ولا من وارث) خلافا لهما لهما المال المكفول له
وبين القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كقولنا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك
لا يكفل اتفاقا (ولو ادعى) على آخر (ذا را الرأى نفسه ولا خ غائب و برهن عليه) أى
على ما ادعاه (أخذ) المذمى (نصف المذمى) مشاعا (فقط) وترك باقية فى يد ذى اليد بلا
كفيل جددوا ليددعواه أولا خلافا لهما وقولهما استحسان ولا تعداد البينة ولا
القضاء اذا حضر الغائب فى الاصح ومثل التعار المتقول فى الاصح لكن اعتمد فى
المتقى أنه يؤخذ منه اتفاقا (ومن قال مالى أو مائلك فى المساكين صدقة فهو) يقع
(على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوت يومه فاذا
ملاك غيره تصدق بقدره (ولو أوصى بثلاث ماله فهو) يقع (على كل شئ) لان الوصية
أخت الميراث (ومن أوصى اليه) أى جعل وصيا (ولم يعلم بالوصية فهو وصى) فصح
تصرفه (بخلاف الوكيل) فإنه لا ينفذ تصرفه قبل عاه بالوكالة (ومن أعلم من الناس
بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين) أو فاسقين فى الاصح
وعندهما هذا والاول سواء (كالاخبار للسيد بجنابة عبده) فلو باعه كان مخنثا للقضاء
(والتاميع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذى لم يهاجر) بالشرائع وكذا
الاخبار بعبى لم يدره ويحرم اذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف وفى هذه
المسائل يشترط أحد شرطى الشهادة لالفظها (ولو باع القاضى أو أمينه عبد الغرماه
وأخذ المال) أى الثمن (فضاع) فى يده قبل قضاء الدين (واستحق العبد) من يد
المشتري (لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع المشتري) بالثمن (على الغرماه) لتعذر
الرجوع على العاقد (وان أمر القاضى الوصى ببيعهم فاستحق) العبد (أومات قبل
القبض) أى قبض المشتري العبد فضاع المال رجوع المشتري على الوصى (وهو) أى
الوصى يرجع (على الغرماه) لانه عامل لهم (ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا
بالرجم) فى الزنا (أو بالقطع) فى السرقة (أو بالضرب) فى الحد أو التعزير (فأفعله وبعثه
فعله) لو جوب طاعة ولى الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنه وفى زماننا وبه
يفى وان هذا جاهلا بتفسيره فان أحسن تفسير الشرائط صدق والا لا وان جاهلا فاسقا
أو عالما فاسقا لا يقبل قوله الا أن يعاين الحجة (وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك
ألفاود فعتسه الزيد) حال كونه قد قضيت له (به عليك) فقال الرجل أخذته ظلما
فالقول للقاضى (بغير عين) (وكذا) يصدق القاضى (لو قال قضيت بقطع يدك فى حق)
وقال فعلته ظلما (اذا كان القطوع يده والمأخوذ منه المال مقرانه) أى القاضى (فعله
وهو قاض) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد وبعد العزل فى الاصح

كتاب الشهادات

طرواها على (مسألة)

امراة تزنت لم تصد
انضغ قتل الزوج فانت
خاتني فلا تنصف
وانت طلق فلا تترك
فكيف تصنع حتى لا يصح
الحسن (الجواب) انها تحمل
وتترك ولا تصرك هي فلا
يحتم من وسط المحيط
(مسألة) رجل له زوجة
واحدة قتلها واخرى فوق
السطح فزاد الطلوع في
الطليقات السقي لا تطعم
فقال الطباي تطلع
لحقها بطلاقهما فلا
يضع على الطباي ولا يترك
السطح ما لم يسمع
الوقوف (الجواب) ان الطباي
تترك السقي تطعم وان
اراد الطلوع او التزول لم
يحتم وصودها في الحبرة
برجل له ثلثان نسوة
احدهن على السطح
والاخرى على السلم والثالثة
في الدار فقال التي على السلم
انصعدت التي على
السطح فانت طالق وان
انصعدت التي في الدار
فانت طالق فكيف تصنع
قال تصعد التي في الدار الى
السطح وتصد التي على
السطح الى الدار ثم تصعد
التي على السلم الى السطح
تحي

(هي اخبار عن مشاهدة وعيان فلا عن تخمين) أي ظن (وحسن لو لم يترد)
الشهادة (بطلب المدعي) بشرط عدالة القاض وقرب مكانه وعلمه بقوله أو بكونه شرا
قبولا وطلب المدعي لوفى حق العبد ولو بحديده ويجب أن تؤاخذ بالطلب وفي حقوق
الله تعالى كطلاق امرأة بائنا رعت قامة (ومرته في الحدود أحب وأفضل ويحرم
في السرقة أخذ) المال (الامرق) رعاية لمحاب السر (ومرط لينة) أي لانيته
(أو بقره جال وبقية الحدود والقصاص رحلان) فلا يقبل في الحدود والقصاص
شهادة النساء (و) شرط (الولادة والكرامة) (وعيوب النساء) لا يطعم عليه رجل
امراة واحدة (و) شرط (لقرها) أي لقبر الاشياء المذكورة (رحلان) أو رجل
وامراة (أو أن) سواء كان الحق مالا أو غيره كطلاق والعقود والنكاح والوكالة
والوصية (و) شرط (للكل) أي لجميع ما تقدم (لفظ الشهادة) حتى لو قال أعز
أو أتيتن لا يقبل (و) شرط (للكل) (العدالة) وهي شرط وجوب العمل لا شرط الادلية
فلو قضى بشهادة فاسق نفذ الا أن يمنع منه الامام فلا ينفذوا العدل من كان محتسبا
للكتمان غير مصر على الصفاة (ويقال) القاضي وجوب (عن) حائل اليهود مرا
وعلائية في سائر الحقوق أي جميعها عندهما وبه يفتي ويكتفي بالسفر في زمان
على المفتي به وعن أبي حنيفة أنه لا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد
وقود وكفي في التزكية قول المزكي هو عدل في الاصح (وتعديل الخصم لا يصح
حتى لو قال المدعي عليه هم عدول لا يقضى بشهادتهما حتى يسأل من غيره) (والواحد
يكفي للتزكية) أي تزكية المروءات تزكية العلانية فكلا الشهادة اجماع (والرسالة)
من القاضي الى المزكي أو عكسه (والترجمة) أي ترجمة الشاهد والخصم والايمان
أحوط في الكل (وله أن يشهد بجماعهم أو رأى) ما ثبت بنفسه بلا شهادة (كالبصير)
ولو بالتعاطي (والاقرار) ولو بالكاتب (وحكم الحاكم والنصب والقتل وان لا يشهد
عليه) ولو تحت تقياري وجه القم ويخبر ولا يشهد على محجب بجماعه من الاثالة
يكن في البيت غيره أو يرى شخص القابلة مع شهادتين بانها غلانة بنت فلان ابن
فلان ولو شاهده وفسر للقاضي لا يقبله (ولا يشهد على شهادة غير مالم يشهد عليه
ولا يقبل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم يتذكر روا) وقال انه ان يشهد يقضى ويروى
اذا علم أنه خطه على الحقيقة وبه يفتي (ولا يشهد بجماعه الا بالنسب والموت
والنكاح والدخول) بزوجه (وولاية القاضي وأصل الوقف) دون شرائط والعقود
والولاء وعند أبي يوسف والمهر على الاصح (فله أن يشهد بها اذا أخبر بها) أي
بجماعة الاشياء (من يثق به) الشاهد بان يخبر جماعة لا يتصور قتلها طمؤهم على الكذب
بلا شرط عدالة أو عدلان الا في الموت فيكفي العدل ولو أنى وهو المختار (ومن في يده
شيء سوى الرقيق) الذي علم رقه ويعبر عن نفسه والا فهو كناع (لأنه أن تشهد أنه له)
أي لذى السيد ان وقع في قليل أنه ملكه والا لا (وان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامح
أو بجماعة اليد لا يقبل) الا في صورة الموت والوقف فتقبل على الاصح اذا استدلال

من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي قبل)

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيما يجري فيه التسماع أولا (والملوك) ولو مكاتباً أو مبعوضاً (والصبي) والآخرس والمغفل والمجنون إلا في حالة الصحة (الأن يتحمل في الرق والصغر وأدباً بعد الحرية والبلوغ) فتقبل (والمدود في قذف وإن تاب إلا أن يجد الكفر في قذف ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حذلق فعتق لم تقبل (والولد لا يوبىه وجد به وعكسه وأحد الزوجين لا آخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) ولو شهد بماليس من شركتهما تقبل (والخنث والناتحة) في مصيبة غيرها (والمغنية) مطلقة (والعدوان كانت) العداوة (دنيوية) وإن كانت دينية تقبل (ومدمن الشرب على اللهو) لغير الخمر لأن بطرقة منهار تتركب الكبيرة فترد شهادته والادمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للتداوى فإنه لا يسقط العدالة (ومن يلعب بالطيور) إلا إذا كان يسكها للاستئناس فيباح إلا أن يجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالظنور وهو الأنسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عدالته ولا تقبل شهادته من يجلس بمجالس الفناء أو يستمع (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسقه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا إزار) أو عشي بالمرأوي وحده لتركه للروثة (أو يأكل الربا) سواء كان مشهوراً أولا (أو يقامر بالنرد والشطرنج أو تفوته الصلاة بسببهما) لأن كل ذلك فسق وقالوا في النرد رد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشطرنج فلا ترد إلا إذا كان يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقاً أو يداوم عليه (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يخل بالروثة كالافراط في المزاح ومدرج عليه عند الناس وإن لم يكن حراماً (أو يظهر سب السلف) أي العصابة والعلماء والمجتهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لأنه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه وعمه وأبويه ورضاعا وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأة ابنه) (أمه) (أبيه) تقبل شهادة (أهل الأهواء) أي أصحاب بدع لا تكفر كالأجارج والمشبهة والعطلة والقدرية والجبرية والرافض (الالخطابية) وهم صنف من الرافض يعتقدون الشهادة لشيعة تم لهم لكل من حلف أنه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وإن اختلفا لملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحرثي) أي المستأمن (على مثله لالذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لالعكسه ولا مرد على مثله (و) شهادة (من ألم) أي أذنب بمصيبة (صغيرة) إن اجتنب الكبر) وكانت حسنة أغلب من سيئاته وهذا هو الصحيح

(مسئلة) رجل أتى بالامرأته بكيس ملآن فقال ان حليتيه فأنت طالق وان فضضتيه فأنت طالق وان لم تخزني ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكاو ملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزينت بالحرير وغيره فقال لها زوجها إن لم أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فزعت الثياب وأرمت لبسها فما الحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا حنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة ولفظ الحلف فيها إن لم أجامعك مع هذه الثياب وبذلك لا يبعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورتها في رجل قال لامرأته إن لم أتبعك الليلة مع قبضك هذا فأنت طالق ثلاثاً وقالت المرأة إن أتبعك مع قبضك هذا فخارجتي حرة فلبس قبضها وبيتان ولا يحنثان لأن قصد المرأة أن تبيت وهي لا بسة هذا القميص وقصد الرجل أن يبيت وهذا القميص معها انتهى ولا

الطلاق اليوم مني ولم أطلقك
فأنت طالق فقالت المرأة ان
لم أرد منك الطلاق اليوم
فعدي حرقا الحيلة في عدم
الحنث (فالجواب) أن تسأل
الزوج الطلاق فيقول
الزوج طلقك على ألف ولم
تقبل هي قال في الحيرة
حتى تكون سائلة من الزوج
ويكون الزوج مجبها لها ولا
يقع عتق ولا طلاق وهي
واقعة الامام الاعظم أبي
حنيفة رضي الله عنه حكاه
في وسيط المحيط (مسئلة)
رجل قال ان خطبت فلانة
أو تزوجتها فهي طالق
كيف يصنع ان أراد أن
يقز وجهها ولا يقع عليه
الحنث (فالجواب) أن
يجتنبها ثم تزوجها لشرط
حنثه أحدهما فتى خطبها
وجسد شرط الحنث والمرأة
لست في نكاحه وانحلت
اليمن لا الى حنث كذا في
وسيط المحيط (مسئلة)
رجلان قال كل واحد منهما
لصاحبه ان لم تكن رأسي
أقتل من رأسي فأمر أنه
طالق فلا فكيك الحكم
فيهما (فالجواب) أن
طريق معرفة ذلك أنهما اذا
ناما عيانا فيما كان امرع
جوابا لرأس الآخر أنقل
كذا في وسيط المحيط (مسئلة)
ان قيل أي رجل حلف

باب الشهادة على الشهادة

(تقبل فيما) أي في كل حق (لا يسقط بالشبهة) بخلاف ما يسقط بها كحد وقود (ان
شهد رجلان) أو رجل وامرأتان (على شهادة شاهدين) ذكرين أو ذكر وانثيين ولا
يستلزم تغاير فرعي هذا وذلك (ولا تقبل شهادة واحد) من الفرع (على شهادة) كل
(واحد) من الاصل (والاشهاد أن يقول) الاصل للفرع (الشهود اعلى شهادتي أني
أشهد أن فلانا أقر عدي بكذا أو أده) شهادة الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني
على شهادته أن فلانا أقر عنده وقال الاصل (لي أشهد على شهادتي بذلك) والاقصر
أن يقول الاصل أشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادة فلان بكذا
وعليه فتوى السرخسي وغيره (ولاشهادة) مقبولة (للفرع بلا موت أصله أو مرضه)
أو كون المرأة مخدرة لا تخاط الرجال (أو سفره) واكتفى أبو يوسف بغيره إلى الاصل
بجيت يتعذر أن يبيت بأهله وعليه الفتوى (فان عدلهم) أي الاصول (الفرع مع)
التعديل في الصحيح (والاعلوا وبطل شهادة الفرع) بينهم من عن الشهادة على
الاظهر وبخروج أصله عن أهليته بافسق أو عي أو خرس أو (بأنكار) شاهد (الاجل
الشهادة) كقولهم ما لنا شهادة أو لم نشهدهم أو أشهدناهم وغلطنا (ولو شهدا على
شهادتين رجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف) درهم (وقالوا أخبرنا أنها
يعرفانها الجاه) المدعي (بأمرأة قال لا ندرأها هذه أم لا وقيـل للدهي) قد ثبت الحق
على فلانة بنت فلان الفلانية بشهادة هذين ثم (ها شاهدين) آخرين (أنها) أي

لا جدي نسائه بطلاقها
 ثلانا أنه لا يطأ امرأة
 سواها ثم وطئ سواها ولا
 يحنث (فالجواب) أنه ان
 عني بالوطء الوطء برجله
 صحت نيته ولم تطلق بجماعة
 سواها لأنه نوى ما يحتمله
 كلامه ويصدق ديانة لا
 قضاه كذا في وسيط المحيط
مسئلة ان قيل أي
 رجل قال لامرأته أنت
 طالق ثلاثا ثم خرجت من
 هذا الدار ثم خرجت ولم يقع
 عليه الطلاق (فالجواب)
 أن هذا رجل نوى بالطلاق
 الطلاق من عمل مخصوص
 ونوى بالثلاث ثلاثة أيام
 تخويفا لامرأته حتى لا
 تخرج تصع نيته ولا يحنث
 بخروجها ديانة لا قضاه
 كذا في وسيط المحيط
مسئلة رجل قال
 لامرأته ان لم أعرج هذه
 الليلة الى السماء فأت طالق
 كيف يصنع حتى لا يحنث
فالجواب ان ينصب
 سلهما حتى يعرج الى مماء
 البيت ولا تطلق امرأته
 لقوله تعالى من كان يظن
 أن لن ينصره الله في الدنيا
 والآخرة فليمدد بسبب الى
 السماء أي الى مماء البيت
 كذا في التهذيب وقدرأيته
 كذلك في الحيرة وفيه عندي
 نظر **مسئلة** رجل حلف

هذه المرأة (فلانة) بنت فلان الفلانية (وكذا) أي كالشهادة على الشهادة (كتاب
 القاضي الى القاضي) فلو جاء المدعي برجل لم يعرفه كلف اثبات أنه هو ولو مقر الاحتمال
 التزوير (ولو قال) أي الفرعان (فيهما) أي في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي
 الى القاضي فلانة بنت فلان (التبينة لم تجز) هذه الشهادة (حتى ينسماها الى نخذها)
 وهو القبيلة الخاصة وتكفي نسبتها الى زوجها لان المقصود الاعلام (ولو أقر) الشاهد
 (أنه شهد زورا يشهر) بأن يبعثه القاضي الى محله فيقال لهم انا وجدنا هذا شاهدا زورا
 فاحذروا وبه يقتضي (ولا يعز) بالضرب والحبس وقال لا يضرب ويحبس

كتاب الرجوع عن الشهادة

(لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض) أي قاض كان (فان رجعا) أي الشاهدان عن
 شهادتهما (قبل حكمه لم يقض) القاضي بشهادتهما (وان رجعا) بعده لم ينقض
 حكمه (وضمن) أي الشاهدان (ما اتلفاه) من المال للشهود عليه اذا قبض المدعي
 المال (سواء كان ديننا أو عينا) وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود
 به عينا فله أن يضم منهما بعد الحكم قبض المدعي العين أو لوان كان ديننا ليس له أن
 يضم منهما قبل القبض (فان رجعا أحدهما) أي أحد الشاهدين (ضمن النصف
 والعبرة لمن بقي) من الشهود (لان رجعا فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) شيئا
 (وان رجعا آخر ضمننا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننا الربع)
 من المال (فان رجعتا من ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان)
 نسوة (لم يضمن) أي الزاجعات (فان رجعت أخرى) والمسئلة بحالها (ضمن) التسع
 (ربعة فان رجعا) أي الرجل والنساء (فالفرم بالاسداس) وقال عليهم النصف كما
 لو رجعا فقط (وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثله أو رجعا لم
 يضمنوا زادا عليه ضمننا) أي الزيادة لو هي المدعية وهو المنكر (ولم يضمننا في
 البيع الا ما نقص من قيمة المبيع) اذا كان المدعي مشتريا ما اذا كان بائعا فلا (وفي
 الطلاق) أي ان شهد أنه طلق امرأته (قبل الوطء) والخلو (ثم رجعا ضمننا نصف
 المهر) لو مسمى والا فالتعق (ولم يضمنوا) كانت الشهادة بالطلاق (بعد الوطء) وفي
 التعق أي لو شهد أنه أعتق عبده ثم رجعا (ضمننا القيمة وفي القصاص) أي
 ان شهدا بقتصاص ثم رجعا بعد الاستيفاء ضمننا (الدية ولم يقتصا وان رجعا شهد الفرع
 ضمنوا) (اي ضمن) (شهود الاصل) لو رجعا بعد القضاء (يلم) أي بقوله لم (نشهد
 الفروع على شهادتنا أو أشهدناهم وغلطنا) لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم
 (ولو رجعا الاصول والفروع ضمن الفروع فقط) دون الاصول وعند محمد المشهود
 عليه بالخيار (ولا يلتفت الى قول الفروع كذب الاصول أو غلطوا) في شهادتهم (وضمن
 المزكي بالرجوع) عن التزكية مع علمه بكونهم عبيدا خلافا لهما أما مع الخطأ فلا اجتماعا
 (وضمن) (شهود اليمين) أي التعليق (والزنا) قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول

(لاشهود الاحسان والشرط) ولو وجدهم على الصحيح

﴿ كتاب الوكالة ﴾

(صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف) الجائر المعلوم (عن يملكه) فلا يصح توكيل المجنون والصبي الذي لا يعقل (اذا كان الوكيل) عن (يعقل العقد ولو صبياً أو عبداً محجوراً بكل) أى صح التوكيل بكل (ما يعقده بنفسه) كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة (وصح) التوكيل (بالخصومة) أى الدعوى الصحيحة أو الجواب الصريح (في الحقوق برضا الخصم) سواء كان طالباً أو مظلوماً أو جوازه بلارضاء وعليه فتوى أبى الليث وغيره واختار للفتوى تفويضه لهما كم (الا أن يكون مريضاً) لا يستطيع أن يمشى الى مجلس القضاء والصحيح أن الخلاف في اللزوم لا في الصحة (أو غائباً مدة السفر أو مريداً للسفر) ويكفي قوله أنا أريد السفر (أو مخدرة) لم تخلط الرجال أو غائضاً أو نفسها والحاكم بالمسجد أولاً يحسن الدعوى (و) صح التوكيل (بإيفائها) أى الحقوق (واستيفائها) الا في حد وقود) أى صح التوكيل باستيفائها الا في حدود وقود (ان غاب الموكل) بخلاف ما اذا كان حاضراً (والحقوق) الكائنة (فيما يضيفه) الوكيل (الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً) عليه بصغر ورق لا بالموكل وذلك (كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والجوع) بالثمن (عند الاستحقاق) أى استحقاق المبيع (والخصومة في العيب) بلافراق بين حضوره وموكله وغيبته في الاصح (والملك يثبت للموكل ابتداء) لا للوكيل (حتى لا يعق قريبا الوكيل بشرائه) (و) الحقوق (فيما يضيفه) الوكيل (الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم همد (و) الصلح (عن انكار) والعقود على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعادة والاداع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة (يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله) أى وكيل الزوج (بالمهر ولا) يطالب (وكيلها) أى المرأة (بتسليمها وللشترى منع الموكل عن الثمن) ولا يدفعه اليه (وان دفع اليه صح ولا يطالبه) أى المشتري (الوكيل ثانياً) لوصول الثمن الى مستحقه

﴿ باب الوكالة بالبيع والشراء ﴾

(أمره بشراء ثوب هروى أو فرس أو بغل صح) معنى ثمناً أولاً) لان الجهالة اليسيرة لا تنصرف (و) لو أمره (بشراء عمداً ودار صح) ان معنى ثمناً والاً) أى وان لم يسم ثمناً (الاً) يصح (و) لو أمره (بشراء ثوب أو دابة لا) يصح الامر (وان معنى ثمناً) لو أمره بشراء طعام (يقع على البر ودقيقه) هذا في عرف السكوفة وفي عرفنا ينصرف الى ما يمكن أكله عادة كاللحم المطبوخ والمشوى وعليه الفتوى ذخيرة وعرف القاهرة أنه الطيب بالمرق والهم (ولو وكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فلو سلمه الى الآخر لا يرد له الا بأمره) لا تنهاه الوكالة بالتسليم (و) للوكيل (حبس المبيع لثمن دفعه

بطلاق امرأته ليجامعها
نهاراً في رمضان ما الحيلة في
عدم الحنث (فالجواب) انه
يحكى انها وقعت في زمن أبى
حنيفة فلم يعرف أحد وجه
الجواب فقال أبو حنيفة
يسافر مع امرأته فيطأها
نهاراً (مسئلة) رجل أكل
هو وزوجته تمراً واختلط
نوى التمر الذى أكله والذى
أكلته خلف بالطلاق
لتميز التمر الذى أكلته من
الذى أكله ما الحيلة في عدم
الحنث (فالجواب) انها تفرد
كل نواة على حدة وقدم
﴿ مسئلة ﴾ رجل قال
لامرأته ان لم أكل لك مثل
ما تقولين فأنت طالق
فقال أنت طالق فان قال
الزوج مثل ما قالت طلقت
وان لم يقل طلقت فما الحيلة
في عدم الحنث (فالجواب)
أن يقول أنت طالق ان
شاء الله أو أنت طالق على
ألف ولا تنقل هي أو يقول
ان طلقتك ثلاثاً فأنت
طالق قلت وفي الخبر وكذلك
لو خلف الرجل وقال ان لم
أقض حاجة من يلقياني
بفساد فأنت طالق
فاستقبله امرأته وقالت
أقض حاجتي فقال ما حاجتك
قالت طلقني ثلاثاً فهو على
هذا القياس ﴿ مسئلة ﴾
رجل له ثلاث نسوة وله
فريان فقال ان لم تلبس كل

واحدة متسكن ثوباً منهنما في

هذا الشهر عشرين يوماً
والأفاندين طوالق كيف
يصنع حتى لا يقع الطلاق
عليهن (فالجواب) أن تلبس
اثنان منهن الثوبين تلبس
أحدهما أحد الثوبين عشرة
أيام وتخلعه وتلبسه الثالثة
بقية الشهر وأما الثانية
فأنها تخلع الثوب بعد
عشرين يوماً وتلبسه الأولى
التي لبست عشرة أيام حتى
تستكمل عشرين يوماً
وذلك عند تمام الشهر
مسئلة رجل حلف
بالطلاق من امرأته أنه
لا بد أن يجامعها على رأس
الرمح كيف يصنع حتى
لا يحنث (فالجواب) أنه
يفرس الرمح في سقف البيت
حتى يظهر رأس الرمح من
السطح ثم يجامعها فوق
السطح ورأس الرمح تحتها
(مسئلة) روى ابن جماعة
عن أبي يوسف رحمه الله
أنه قال جاء رجل إلى أبي
حنيفة رضي الله عنه فقال
إنني حلفت بالطلاق إن لا
أكلم امرأتى قبل أن
تكلمني وحلفت امرأتى
بصدق ما تملكه أن لا تكلمني
قبل أن أكلمها فكيف
أصنع فقال الإمام اذهب
فكلمها ولا حنث عليكما
فذهب الرجل إلى سفيان
وأخبره فحاشي سفيان مغضباً

من ماله) وعند عدم الدفع بالأولى لانه كالبايع (فلو هلك) المبيع (في يده قبل حبسه هلك
من مال الموكل ولم يسقط الثمن) عن الموكل لان يده كيد (وان هلك بعد حبسه فهو
كالمبيع) فيهلك بالثمن وعند أبي يوسف كهلاك الرهن (وتعتبر مفارقة الوكيل)
لانه العاقل في الصرف والسلم دون الموكل) حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض
بطل العقد ولو فارق الموكل لا والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز بخلاف
الصرف فانه يصح التوكيل بقبوله (ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى
عشرين رطلاً بدرهم) أي من لحم (بباع مثله عشرة) أرطال (بدرهم) لم الموكل منه
عشرة بنصف درهم) خلافاً لهما ولو شري مالا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعاً كغير
موزون (ولو وكله بشراء شئ بعينه) اما بالاشارة وباسم العلم أو بالاضافة الى ماله
(لا يشترى) الوكيل (لنفسه) ولو اشتراه لنفسه فهو لآمر (فلو اشتراه بغير النقود
أو بخلاف ما مهي) الموكل (له من الثمن وقع) الشراء (للوكيل) لمخالفة أمره وينعزل في
ضمن المخالفة (وان كان) التوكيل بشراء شئ (بغير عينه فالشراء) للوكيل الا أن
ينوي (الوكيل) للموكل (وقت الشراء) (أو يشترى به بماله) أي بمال الموكل فانه يكون
للموكل (وان قال) الوكيل (اشتريت للأمر) (اشتريت) (لنفسك) ولم
يدفع الثمن الى المأمور (فالقول للأمر وان كان) الموكل (دفع اليه الثمن فللمأمور)
أي القول له (وان قال) رجل لآخر (يعني هذا) العبد (لقلان فباعه ثم أنكر الأمر) أي
أمر قلان فجاء قلان وقال أنا أمرته (أخذه) منه (قلان) ولغا انكاره الأمر (الا أن
يقول) قلان (أمر به) أي بالشراء فلا يأخذه قلان (الا أن يسلمه المشتري اليه) أي الى
قلان (وان أمره بشراء عبيدين عيين) أي معينين فلو غيّر عيين بطل التوكيل
(ولم يسم غنياً فاشترى له أحد بنصفه صح) (ان أمره) (بشراهما بألف وقيمتها مسوا)
فاشترى أحدهما بنصفه وأقل صح) ويقع للأمر (وان اشترى أحدهما) (بالأكثر
لا يصح مطلقاً) (الا أن يشترى) العبد (الباقى بما بقي) من الثمن (قبيل الخصومة)
حينئذ يصح لحصول المقصود وجواز ان بقي ما يشترى بمثله الآخر (وان أمره) (بشراء
هذا) العبد (بدن له عليه) أي للأمر على المأمور (فاشترى) هذا العبد (صح ولو)
كان العبد (غير عين) فاشترى عبداً (نفذ على المأمور) فهلا كه عليه خلافاً لهما (وان
أمره) (بشراء أمة بألف دفع اليه) أي الى المأمور (فاشترى) الأمة بقيمتها كذلك
(فقال) الأمر (اشتريتها بخمس مائة وقال المأمور) اشتريت (بألف فالقول للمأمور)
لانه أمين وان كانت تساوي خمسمائة فالقول للأمر بلايين (وان لم يدفع) الألف
اليه والمسئلة تجالها (فلا أمر) أي القول له هذا اذا كانت قيمتها خمسمائة أما اذا
كانت قيمتها ألفاً فانهما يحالفان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكماً وتلزم الأمة
المأمور (وان أمره) (بشراء هذا) العبد (ولم يسم غنياً) فاشترى (فقال) المأمور اشتريته
بألف وصدقه بانه وقال الأمر) اشتريته (بنصفه تحالفاً) لوقوع الاختلاف في
الثمن وموجبه الحالف فان تحالفاً يلزم الشراء المأمور (وان أمره) (بشراء نفس

وقال أتبيع الفروج فقال
 أبو حنيفة وما ذاك فقال
 هذا الرجل حلف بكذا
 وكذا فقال أبو حنيفة كلها
 ولا حنث عليك قال سفيان
 من أين فقال أبو حنيفة لما
 شافته باليمن بعد ما حلف
 كانت مكلمة له فوجد شرط
 به فاحتلت بمنه قال سفيان
 أنك لم تكشف ما كلفه
 غافلين **مسئلة** حكى أن
 بعض المالك كان يلعب
 بالكورة في جورة من
 الأرض خلف الملك أن لا
 يخرجها هو ولا غيره من
 الناس ثم أراد الملك أن يخرج
 الكورة فطلب من المفتين
 حيلة لكي يبرأ بعدم الحنث
 (فأجاب) بعضهم أن يوثق
 بقربة ماء فتصب في تلك
 الجورة فتخرج الكورة
 بنفسها ولا حنث فاستحسن
 الملك جوابه وخلع عليه
 (مسئلة) أن قيل ما مخلص
 من قال لأمراته أن لم
 تطيعني اليوم في الجماعة
 فأنت طالق وقالت المرأة
 أن أطلعك لخارجتي حرة
والجواب أنها تبيع
 الجارية أو تنهبها من الزوج
 أو غيره ثم تطيعه في ذلك
 اليوم ولا حنث من الحيرة
 (مسئلة) أن قيل إذا قال
 الرجل لأمراته أن لم أشبعن
 من الجماع فأنت طالق
 (فالجواب) في الحيرة أن

الأمر من سيده بألف (دفع) الأمر الألف (فقال) الوكيل (لسيده) اشتريته لنفسه
 فباعه سيده (على هذا الوجه) (عتق) العبد (ولو لأبيه) (لسيده) (وكان الوكيل سفيراً
 (وان قال) الأمور (اشتريته) ولم يرد قوله لنفسه (فالعبد للمشتري والألف لسيده)
 لأنه كسب عبده (وعلى المشتري ألف مثله) ثم لا الهدي أي مثل الألف الذي دفعه العبد
 إليه أن كان دراهم فدراهم وان كان ديناراً فدينارين (وان قال) رجل (العبد) رجل
 آخر (اشترى نفسه من مولاه) بألف درهم (فقال) العبد (للولو يعني نفسي
 لفلان) بألف درهم (فعل) وباعه مولاه (فهو لفلان لم يقل) العبد (لفلان) بأن
 قال يعني نفسي فقط (عتق)

فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له **مسئلة** للهنم وجواز
 بمنال القيمة إلا من عبده ومكاتبه (وصح بيعه بما قل وكثر وبالعرض) وخصاه بالقيمة
 وبالنقد وبه يبقى (والنسبة) بشرط أن يكون البيع للنجارة فإن الحاجة لم يجز نسبة
 وبه يبقى (وتعقد شراؤه) أي الوكيل (بمنال القيمة) وزادة يتفان (الناس
 فيها رهم ما يدخل تحت تقويم القومين) فلو قومه عدل بعشرة وآخر به مائة وآخر
 بسبعة فباب السبعة والعشرة داخل تحت تقويم القومين أما الزائدة في
 الشراء والنقص في البيع فلا (ولو وكله ببيع عبد) له (فباع نصفه) أو عشره
 (صح) عنده وبه يبقى وعندهما لا (وفي الشراء) يتوقف ما لم يشتر الباقي (فإن اشترى
 باقيه) لم يملك (وارتفع التوقف) (ولو رد المشتري المبيع على الوكيل) بالبيع
 (بالعيب) سواء كان يحدث مثله في هذه المدة أو لا كالأصبع الزائدة (ببيته أو نكول
 رده) الوكيل (على الأمر وكذا) يرد الوكيل على الأمر (بأقراره) أي الوكيل أن
 العيب حصل في يد الموكل (فيما لا يحدث) مثله في هذه المدة فلو كان مما يحدث ورده
 بأقراره لم يملك الوكيل (وان باع) الوكيل بالبيع (نسبة فقال) الموكل (أمرتك بنقد
 وقال الأمور أطلقت) الأمر (فأقول للأمر وفي) الاختلاف في (المضاربة للضارب)
 القول لأن الأصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم (ولو أخذ الوكيل
 بالبيع (بالثمن رهنًا فضاع) في يده (أو) أخذ بالثمن (كفيلًا فتوى) المال (عليه)
 أي الكفيل (لم يضمن) الوكيل في صورتين (ولا يتصرف أحد الوكيلين) الذين
 وكلاهما كوكلتك (وحده إلا في خصومة) بشرط رأى الآخر لا حضرته في الصحيح فإذا
 انتهيا إلى القبض فحتى يجتمعا أما إذا وكلهما بكلامين كان لكل منهما أن ينفرد (و) في
 (طلاق) لعينه (وعتاق) لعين (بلا بل) راجع لهما بخلاف طلاق وعتق ببدل وغير
 معين وتعليق بعينتهن ما فانه يلزم اجتماعهما (و) في (ردودبعة) وكذا رد العارية
 والمقصود والمبيع الفاسد بخلاف استردادها فلو قبض أحدهما هلك ضمن (وقضاه
 دين ولا يوكل وكيل) فيما وكل فيه (الاباذن أو باعل برأيك) حينئذ يجوز أن وكل
 كان الثاني وكيلًا عن الموكل حتى لا يكون للاول عزله ولا ينزل بموته وينزل بموت
 الموكل (فان وكل) الوكيل (بلا إذن الموكل ففقد) الوكيل الثاني (بمحضرته) أي

سبق ما الرجل ما امراته

لا يقع عليه الطلاق وان كان على ضد ذلك يقع وقال في أول طلاق العدة ان لم يمارقها حتى أنزلت فقد أشبعها أي ان لم ينزل عنها (مسئلة) ان قيل كيف تصنع امرأة قال لها زوجها ان لم تصل اليوم ركعتين فأنت طالق ثلاثا فلما كبرت استقبلها دم (فالجواب) ما قال في الحيرة تنسوا وتبني على صلاتها ولا يقربها زوجها حتى يعلم أن الدم دم حيض أو استحاضة فان كان دم استحاضة فهي امرأته وان كان دم حيض فهي طالق ثلاثا وهذا يستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (مسئلة) ان قيل ما الحكم فيمن له جارية وزوجة وبنت فرأى احداهن على السطح فقال ان كانت امرأته فهي طالق وان كانت أخته فهي حرة وان كانت ابنته فواقة ليضربنها مائة سوط فدخل الدار فأقرت كل واحدة من أنهما هي التي كانت على السطح (فالجواب) أن الامة والمرأة لا يصدقان عليه لان لها فيه منفعة وهو الطلاق والمهر والعناق وتصدق البنت فيأخذ الاب قضيا فيماتة فقصن

بمحضرة الاول فلو بغيبته لم يجز الا أن يجيزه الاول (أو باع أجنبي فأجاز) الوكيل (صح) ثم الحق وق ترجع الى الثاني في الاصح (وان زوج عبد أو مكاتب أو كافر) ذمي أو حر بي (صغيرة الحرة المسلمة أو باع لها واشترى) لها بما لها (لم يجز) لعدم الولاية

باب الوكالة بالخصومة والقبض

(الوكيل بالخصومة) أي باثبات الدين ونفيه (والتقاضي) أي طلب الدين (لا يملك القبض) عند زفر وعليه الفتوى (و) الوكيل (بقض الدين بملك الخصومة) خلافا لما لو وكيل الدائن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا (و) الوكيل (بقبض العين لا يملك الخصومة) (فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه) من ذى اليد (وقف الامر حتى يحضر الغائب) استحسانا وتسرع هذه البينة لدفع الخصومة فقط (وكذا الطلاق والعناق) أي لو كان التوكيل بنقل المرأة أو المملوك من بلد الى بلد فأقامت المرأة بينة على الطلاق أو المملوك على العناق لا تقبل على اثبات الطلاق والعناق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب (ولو أقر الوكيل بالخصومة) سواء كان وكيل المدعي فأقر على موكله بالقبض أو الأبراء أو وكيل المدعى عليه فأقر على موكله لزوم المال (عند القاضي صح) بغير الحدود والقصاص (والا) أي وان أقر في غير مجلس القضاء (لا يصح) (وبطل توكيل الكفيل بعماله) لئلا يصير عاملا لنفسه (ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في دعوى الوكالة فيها (والادفع اليه) أي الى الغائب (الغريم الدين ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع عينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل لو باقيا) في يده ولو حكر بأن استهلك فانه يضمن مثله (وان ضاع لا يرجع) عملا بتصدقه (الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه) أي المديون الوكيل (على الوكالة) بأن سكت أو كذب (ودفعه) الغريم (اليه على ادعائه ولو قال) رجل (اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع) فيما ادعاه (لم يؤمر بالدفع اليه وكذا) لم يؤمر المودع بالدفع (لو ادعى الشراء) أي شراء الوديعة من صاحبها (وصدقه) المودع فيما ادعى (ولو ادعى) رجل (أن المودع) بكسر الدال (مات وتركها) أي الوديعة (ميراثا له) ولا وارث له غيره (وصدقه) المودع بالفتح (دفع) الوديعة (اليه) أي الى المدعي (فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذه دفع) الغريم (المال) الى الوكيل (واتبع) المديون (رب المال واستخلفه) أي المديون رب المال على أخذه واستيفائه (وان وكله بعيب في أمة) أي برد جارية بسبب عيب فيها (فادعى البائع رضا المشتري) بالعيب (لم ترد) الامة (عليه) أي البائع (حتى يخلف المشتري) أنه لم يرض بالعيب (ومن دفع الى رجل عشرة ينقها على أهله فأنفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة) والقياس أن يكون متبرعا غير دما قبض

باب عزل الوكيل

فيضرب بها ضربة واحدة حتى يكون قد ضرب بها مائة سوط بالخبر الذي ورد في المخرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عنك لاقية مائة ثمراخ واضربوها به ضربة واحدة وكذا قصة أيوب عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى وخذي يدك من تحتها فاضرب به ولا تحنث (مسئلة) قال في الحيرة سئل أبو جعفر رحمه الله عن رجل قال لامرأته ان وطئتك عاريا فانت طالق وان وطئتك لابسا فانت طالق كيف الحيلة قال الحيلة أن يكون النصف مكشورا والنصف ملبوسا وكذلك حيلة أبي يوسف رحمه الله التي وقعت في زمن هرون الرشيد أنه حلف وقال ان اشتريت جارية فانت طالق فالحيلة أن يشتري النصف أولا ثم يشتري الباقي بعد يوم أو يومين حتى لا يحنث انتهى وهذا غير الذي مر آتفا من حكاية الرشيد مع عيسى بن جعفر قتله وانه أعلم (مسئلة) ان قيل لو قال رجل لامرأته ائامن أهل الجنة وأنت كرت المرأة عليه فقال ان لم أكن من أهل الجنة فانت طالق ما الحكم فيه (فالجواب)

(وتبطل الوكالة بعزله ان علم) الوكيل (به) أي بالعزل والا لا هذا الوكيل عالما بالوكالة فلو وكله ولم يعلم فعزله لا يشترط علمه (وبعوت احدهما وجنونه مطبقا) أي مستوعبا شهر او به بقي (ولحوقه) أي الحكم به (مرئدا) ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب ولا بافاقته (و) ينزل (بافتراق الشريكين) ولو بتوكيل ثالث بالتصرف وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي (ومحزموه) لو مكاتبوا حجره لو ما دونا هذا اذا كان وكيل في العقود والخصومات أما اذا كان وكيل في قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة فلا ينزل به حجر ولو عزل المولى وكيل العبد المأذون لم ينزل (و) ينزل (بتصرفه) أي الموكل (بنفسه) فيما وكله به تصرفا يعجز الوكيل عن التصرف معه والا لا كمالا لطلبها واحدة والعدة باقية فلو قيل تطليقها أخرى

كتاب الدعوى

(هي) شرعا (اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة والمدعي من اذترك الخصومة ترك) أي لا يجبر عليها (والمدعي عليه بخلافه) أي يجبر عليها (ولا تصح الدعوى حتى يذكر) المدعي (شيأ علم جنسه وقدره) كعشرة أرباب مثلا (فان كان) المدعي وهو المال (عينافي يد المدعي عليه) ذكر المدعي أنها في يده بغير حق و (كلف) المدعي عليه (احضارها للبشر) المدعي (اليها بالدعوى وكذا) يكلف احضارها (في الشهادة والاستحلاف فان تعذر) احضارها بهلا كها أو غيبتها (ذ ك قيمتها) وان تعذر احضارها مع بقائها كرحى بعث القاضي أمينه وان لم تكن باقية اكتب في ذكر القيمة (وان ادعى عقارا ذ ك حدوده) الاربعة ولو مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذ ك حدودها (وكفت ثلاثة) من الحدود فلو ترك الرابع صح وان ذ ك روه غلط فيه لا (و) ذ ك ر (أسماء أصحابها) وأنسابهم (ولا بد من ذ ك الجند) لكل منهم (ان لم يكن) الرجل (مشهورا) والا اكتب باسمه لحصول المقصود ولا بد من ذ ك بلدة بها العقار ثم المحلة ثم السكة (و) ذ ك ر (أنه) أي العقار (في يده) أي يد المدعي عليه ليصير خصما (ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما بل تثبت اليد (بينة أو علم قاض) في الصحيح لا حتمال تزويرهما هذا اذا ادعى العقار ملكا مطلقا أما في دعوى الغصب والشراف فلا يفتقر بينة (بخلاف المنقول) فانه ثبت فيه اليد بتصادقهما (و) ذ ك ر المدعي (أنه يطالب به) أي بتسليمه اليه (وان كان) المدعي (دينا) في الذمة (ذ ك ر) المدعي (وصفه وانه يطالب به) ولو ادعى الخنطة بالامنا وبين أوصافها فقد قيل لا يصح (فان صحت الدعوى سأل) القاضي (المدعي عليه عنها) فيقول انه ادعى عليك كذا فإذا اتقول (فان أقر) فيها (أو أنكر فبرهن المدعي قضي عليه) بلا طلب المدعي (والا) أي وان لم يبرهن (حلف) أي حلفه القاضي (بطلبه) وان لم يطلبه لا يحلف (ولا تردعين على مدع) لحديث البينة على المدعي (ولا بينة) معتبرة (لذي اليد في الملك المطلق) وهو الذي لم يذ ك ر له سبب (وبينة الخراج أحق)

أنه ان استقبله معصية
وتركها من مخافة الله تعالى
لا تطلق امرأته لقوله تعالى
ولن خاف مقام ربه جنتان
وقوله ونهى النفس عن
الهوى فان الخنة هي المأوى
من الحيرة (مسئلة) ان قيل
رجل له امرأة وجارية
فأراد أن يخرج الى السوق
فصالت امرأته لى خمسة
دراهم أر يدان تصدق بها
عنى لكن أخشى أن تخون
فيها فقال الزوج ان كنت
أخون فيها ولا أتصدق بعينها
فأنت طالق وقالت الجارية
لى خمسة دراهم أر يدان
تشتري لى بها مكعبا بعينها
لكن أخاف أن تخون فيها
فقال المولى ان لم أشتري بعينها
مكعبا فانت حرة فأخذ الدراهم
وجاء بها الى السوق فخلط بعضها
ببعض بحيث لا يمكن التمييز
بينها كيف يصنع حتى
لا يبحث (فالجواب) أنه
يشتري أولا مكعبا بخمسة
دراهم ويدفع العشرة كلها
الى الاسكاف ليكون
مشتريا للمكعب بتلك
الدراهم التى دفعها اليه
الجارية وتكون الخمسة
الباقية عند الاسكاف
أمانة ثم يعرض له هن غن
المكعب خمسة دراهم
ويسترد تلك العشرة منه
ويتصدق بكلها على الفقراء
حتى يكون متصدقا بعين

وأولى لانه المدعى والمبنة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبيئة
لذى اليد اجماعا كما باتى (وقضى له) بالمدعى (ان نكل) المدعى عليه (مرة) لو نكله
فى مجلس القاضى (ب) لقوله (لا أحلف) وهو النكول الحقيقي (أو سكنت) وهو الحكي
اذا علم أنه لم يكن من حرس أو صهم فى الصحيح (وعرض) القاضى (اليمن) على الخصم
(ثلاثا ندبا) فلو قضى بالنكول مرة نفذ قضاؤه (ولا يستحلف فى نكاح) أنكره
(ورجعة) جدها هو أو هى بعد عدة (وفى) ايلاء أنكره أحدهما بعد المدة (واستيلاد)
تدعيه الامة ولا يتأتى عكسه لثبوتها باقراره (ورق ونسب) بأن ادعى على مجهول انه
قنه أو ابنه وبالعكس (ولاء) عتاقة أو موالاة ادعاء الأعلى أو الأسفل وعندهما
يستحلف فى هذه المسائل (و) لا يستحلف (فى حدود ليعان) اجماعا الا اذا تضمن حقا
بأن علق عتق عبده من نفسه فلا عبدا تحليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنا (وقال
الامام نضر الدين) قاضى خان (الفتوى على أنه يستحلف المنكر فى الاشياء الستة)
المتقدمة بالحاق أمومية الولد بالنسب أو الرق والحاصل أن المقتضى به التحليف فى الكل
الا فى الحدود (ويستحلف السارق) لاجل المال (فان نكل ضمن) المسروق (ولم
تقطع) وان أقر بما قطع (و) يستحلف (الزوج اذا ادعت المرأة طلاقا) وقوله (قبل
الوطء) ليس بقيد لجريانه فى الطلاق مطلقا (فان نكل ضمن نصف المهر) يستحلف
(جاحد القود فان نكل فى) قتل (النفس) فلا قصاص ولا دية ولكن (حبس حتى
يقرأ ويحلف) ان نكل (فيما دونه) أى دون النفس (يقتصر) منه وقالنا نلزم الدية
فيهما ولا يقضى بقصاص (ولو قال المدعى لى بيئة حاضرة) فى المصر (وطلب) من خصمه
(اليمن لم يستحلف) خلافا لهما ولو حاضرة فى مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن
المصر حلف اتفاقا (و) لكن (قبل لخصمه أعطه كفيلا) نقتضون هروبه (بنفسك
ثلاثة أيام) فى الصحيح وعن أبى يوسف الى مجلسه الثانى وصحح (فان أبى) عن اعطاه
الكفيل (لازمه) المدعى (أى دارمه حيث سار) المدعى عليه حتى لا يغيب (ولو)
كان المدعى عليه (غريبا) أى مسافرا (لازمه قدر) أى مقدار (لمجلس القاضى) وكذا
لا يكفل الا الى آخر المجلس (واليمن) الاعتبار أن يحلف (بأنه تعالى لا بطلاق وعماق
الا اذا ألح الخصم) فيحلف به ما وقيل لا يحلف به ما وان ألح الخصم وعليه الفتوى
وقيل ان مست الضرورة ففوض الى القاضى اتباعا للبعض فلو حلف به فنكل فقضى
عليه لم ينفذ قضاؤه على قول الاكثر (وتغلب بذكر أو صافه تعالى) وقصد به بعضهم
بفاسق ومال خطر والاختيار فى صفته الى القاضى ويجتنب العطف لثلاث تكرار
اليمن ولو حلف بالله ونكل عن التغليب لا يقضى عليه بالنكول (لا) يغلب على المسلم
(برمان ومكان) ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى والنصرانى
بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى عليهم السلام (والجهمى بالله الذى خلق النار
والوثنى بالله) فيغلب على كل بما يعتقد (ولا يحلفون فى بيوت عبادتهم) لكرهه
دخولها (ويحلف) المدعى عليه فى دعوى سبب يرتفع (على الحاصل) أى على صورة

تلك الدراهم التي أعطته

المرأة وهذا الغاي يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة لا يستقيم لانه اذا خلطها فقد استهلكها وصار عاصيا فيقع الطلاق وتقع الحجبة بالخلط من الحيرة (مسئلة) ان قيل رجل اشترى زوجته بدهم من كبسه لحما فقال لها ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فأنت طالق فلا بد فكيف الحيلة في عدم وقوع الحنث (الجواب) أن الحيلة أن تأخذ المرأة كيس القصاب بما فيه وتسلمه الى الزوج فيسبر في يمينه لأن الدرهم فيه من تقيص الفتاوى الكبرى (مسئلة) ان قيل أى رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يصلى الفريضة أكثر من أربع ركعات اليوم ولا ياتم ولا يحنث (الجواب) أنه رجل صلى الغداة ثم يخرج مسافرا بعد ما حلف فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين من الحيرة (مسئلة) ان قيل أى رجل حلف وقال أنا أجامع امرأتى اليوم حتى يجب الاغتسال ولا أغتسل وأصلى الفرائض كلها فى الجماعة فان لم أفعل فامرأتى طالق ولا أنعم عليه ولا حنث

انكرا المنكر وفسره بقوله (أى بالله ما بينك وبينك بيع قائم ونكاح قائم وما يجب عليك رده) أو بدله (وماهى بائن منذ الآن) راجع للمبيع (فى دعوى المبيع والنكاح والغصب والطلاق) لأعلى السبب أى بالله ما نسكت وما بعث خلافاً لأبى يوسف لاحتمال طلاقه وأقالته وان كن سبيلا لا يرتفع فالتخليف على السبب اجماعا كالعبد المسلم اذا ادعى الحق على مولاه وجحد المولى (وان ادعى شفعة بالجوار أو نفقة المبتوتة) وقد كان (المشتري أو الزوج لا يراها) أى لا يعتق هذه الدعوى لكونه شافعا فحينئذ (يحلف على السبب) اتفاقا (و) يحلف (على العلم لو ورث عبدا) مثلاً (فادعاء آخر) ولا بينة للمدعى اذا قال الوارث لا أعلم انه ملكه (و) يحلف المنكر (على البنات) أى على القطع لأعلى العلم (لو وهب له أو اشتراه ولو افتدى المنكر يمينه أو صالحه منها على شئ صحيح) الافتداء والصلى (ولم يحلف) المنكر (بعده) أبداً لانه أسقط حقه

(باب التحالف)

ان (اختلفا فى قدر الثمن) أو وصفه أو جنسه (أو) فى قدر (المبيع قضي) الحاكم (ان برهن) لانه نورددعاه بالحجة (وان برهنا مثبت الزيادة) سواء كان بائعاً أو مشترياً ولو كان اختلفا فى الثمن والمبيع جميعاً فينبى البائع أولى فى الثمن وبينه المشتري أولى فى المبيع (وان عجز أولم يرضيا بدعوى أحدهما تحالفا) ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار (وبدئ يمين المشتري) فى الصحيح هذا اذا كان يبيع عين بدين فان كان يبيع عين بعين أو ثمن بثلثين بدأ القاضى بعين أيهما شاء (و) اذا تحالفا (فصح القاضى) المبيع (بطلب أحدهما) وهو الصحيح (ومن نكل) منهما (لزمه دعوى الآخر وان اختلفا فى الاجل) أى أجل الثمن بأن ادعى أحدهما أجلا وانكرا الآخر (أو فى شرط الخيار) بأن ادعاه أحدهما أو أنكره الآخر (أو فى قبض بعض الثمن) أو كله أو فى أصل المبيع أو فى مكان دفع المسلم فيه (أو) اختلفا فى قدر الثمن (بعد هلاك المبيع) بأن قال المشتري اشترى بعمائة وقال البائع بعمائة وخمسين (أو) هلاك (بعضه) كعبد بن مات أحدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا فى قدر الثمن (أو) اختلف المولى والمكاتب (فى) قدر (بدل الكتابة أو) اختلف رب السلم والمسلم اليه (فى) قدر (رأس المال بعد اقالة السلم) فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة (لم يتحالفا) فى الجبيع (والقول للمنكر مع يمينه ولو اختلفا) أى المتعاقدان (فى مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا بينة (تحالفا) ويعود المبيع الأول لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضاً ولم يرده المشتري الى بائعه بمحكم الاقالة فان رده اليه بمحكم الاقالة لا تحالف خلافاً للمحمد (ولو اختلفا فى) قدر (المهر قضى لمن برهن فان برهنها للمرأة) اذا كان مهر المثل شاهد الزوج بأن كان كفاً له أو أقل وان كان شاهداً لها بأن كان كفاً لها أو أكثر فبنته أولى وان كان غير شاهد لكل منهما بأن كان بينهما مهراتراً ويجب مهر

(فالجواب) انه رجل حلف

بعد صلاة العجر ثم لم يجامعها حتى صلى الظهر والعصر ثم جامع امرأته قبل غروب الشمس حتى يكون جماعها نهرا وقد صلى الصلاة كلها بجماعة ولا يقتسل الا لصلاة الليل وهي المغرب ولا يحنث في عيونه من الحيرة وفي العدة صورها برجل حلف ليصلين اليوم بجماعة وليجامعن امرأته ولا يقتسل فيه وأجاب بأنه يصلى العجر والظهر والعصر بالجماعة ثم يجامع امرأته فذكر ما تقدم وقد صورها في وسط المحيط فيمن قال لامرأته ان لم أجامعك اليوم فانت كذا أو ان اغتسلت من الجنابة فانت طالق وان تركت صلاة عن وقتها فانت كذا (مسئلة) قيل ما المخلص في رجل اتخذ لختنه قبا والختن يريد فروا فقال الصهران لم تلبس هذا القبا فأمرأته طالق وقال الختن ان لبست هذا القبا فأمرأته طالق (فالجواب) انه يتخذ فروا على القبا ويلبسه فلا حنث عليهما من العدة (مسئلة) ان قيل كيف رجل اشترى لحما فقال زوجته ان كان هذا طرا لحا ريتي حرة وقال الزوج ان لم يكن رطلا فانت طالق (فالجواب) انه يطبخ

المثل (وان عجزا) عن البينة (تحالفا) ويبدأ بينهما (و) لكن (لم يفسخ النكاح) بعده (بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله) أي الزوج (لو كان) مهر المثل (كما قال أو قل) منه (و) يقضى (بقوله) لو كان مهر المثل (كما قال أو أكثر) منه (و) يقضى (به) أي بمهر المثل (لو) كان (بينهما) أي بين قوليهما بأن كان أكثر مما قاله وأقل مما قالته (ولو اختلفا) أي المؤجر والمستأجر (في) بدل (الأجرة) أو في قدر المدة (قبل الاستيفاء) للنفقة (تحالفا) وترادوا بدئ بينهما المستأجر لو اختلفا في البدل والمؤجر لو في المدة وان برهنوا البينة للمؤجر في البدل والمستأجر في المدة (و) ان اختلفا (بعده) أي بعد استيفاء النفقة (لا) بتحالفان (والقول للمستأجر) مع عيونه (والبعض معتبر بالكل) أي اذا اختلفا بعد التحكم من استيفاء بعض النفقة تحالفا وفسخا العقد فيعاقب والقول للمستأجر فيما مضى مع العيين (وان اختلف الزوجان في متاع الميت فالقول لكل منهما فيما صلح له) مع عيونه الا اذا كان كل منهما يفعل ما يصلح لآخر فالقول له لتعارض الظاهرين (وله) أي القول للرجل مع عيونه (فيما صلح لهما) لانها وما في يدها في يد والقول للذي اليد ولو أقام بينة يقضى ببينته لانها خارجة هذا اذا كانا حيين (فان مات أحدهما) واختلف ورثته مع الآخر فالجواب في غير المشكل على ما مر وأما فيما يصلح لهما (فالحق) منهما ولو رقيقا هذا اذا كانا من (و) أما (لو) كان (أحدهما غائبا) ولو ما ذونا أو مكاتبا وقالا هما كالحر (فلتحرق الحياة وللحق في الموت) لان يد الحر أقوى ولا يد للاميت

فصل فيمن يكون خصما وفيمن لا يكون لو (قال المدعي عليه هذا الشيء) المدعي (أو دعيه أو أجرنيه أو أعارنيه فلان الغائب أو رهنه) عندي (أو غصبته منه) من الغائب (وبرهن عليه) أي على ما ذكره والعين قائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه ووجهه (دفع خصومة المدعي) للمالك المطلق لان يد هؤلاء ليست يد الخصومة (وان قال) المدعي عليه (ابتعته) أي اشتريته (من الغائب أو قال المدعي مرق مني) أو قال غصبته مني أو سرقتني (وقال ذو اليد أو دعيه فلان وبرهن عليه) أي على ما قاله (لا) تندفع الخصومة (وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال ذو اليد أو دعيه فلان ذلك) بنفسه فلو بو كمل لم تندفع بلا بينة (سقطت الخصومة) بغير بينة الا ان يبرهن أن فلانا وكله بقبضه فيأخذه

باب ما يدعيه الرجلان

اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر وكل يزعم أنها له ملكا مطلقا ولم يذ كر اسباب الملك ولا تاريخه و (برهننا على ما في يد) رجل (آخر قضى) بها (لهما) نصفين (و) لو برهننا (على نكاح امرأته سقطا) أي البرهانان لتعذر الجمع هذا اذا كانت حية فلو ميتة قبل البرهانان لان الارث يقبل الاشتراك (وهي) أي المرأة (لمن صدقته أو) لمن سبقت (بينته) بالنكاح الا اذا كانت في بيت أحدهما أو دخل بها أحدهما فيكون

وكذلك اذا أذن المؤذن في يوم الغيم فقال رجل هذا أذان الظهر وحلف وقال آخر بل أذان العصر وحلف والمؤذن حلف أن لا يخبرها به لم يحنن الشك (مسئلة) رجل قال لزوجته ان قرأت القرآن اليوم فانت طالق وان لم تصل اليوم فانت طالق فكيف تصنع (الجواب) انها تأثم بزوجها أو بامرأة أخرى (مسئلة) رجل قال لامرأته ان اكلت هذا الخبز فانت طالق وان أعطته أحدًا فانت طالق فكيف تصنع (الجواب) انها تدق الخبز وتلقيه في عسيدة كي يهلك الخبز ثم تأكل ولا تحنن (مسئلة) ان قيل أي رجل علق عتق جاريته على كينونة امرأته في مكان معين وطلاق زوجته على كينونة جاريته فيه وكانت فيه فتعق جاريته ولا تطلق امرأته (الجواب) ان هذا رجل قيل له زوجتك في دار فلان فقال جاريتي حرة ان كانت فيها فقبل له أتمك فيها أيضا فقال امرأته طالق ان كانت أمتي فيها وهما جميعا نيتها تعق الامة ولا تطلق المرأة لانه حين قال امرأتى طالق ان كانت أمتي فيها لم تكن أمتي لانها عتقت

هو أولى ولا يعتبر قوله الا أن يقيم الآخر البيعة أنه تزوجها قبله فيكون هو أولى وان برهن الآخر قضي له (و) لو برهننا (على الشراء منه) أي من ذى اليد وعلى نقد الثمن كان (لكل) من المدعيين (نصفه ببدله ان شاء) ويرجع كل منهما على البائع بنصف الثمن وان شاء ترك وأخذ كل الثمن (وباباه أحدهما) عن أخذ نصف المدعي (بعد القضاء) بينهما (لم يأخذ الآخر كله) لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله أخذه (وان ارخا) وتاريخ أحدهما سابق (فالسابق) وان أرخ أحدهما دون الآخر كان للمؤرخ وان ادعى الشراء من واحد وأحدهما قابض وأرخا تاريخا مختلفا فللسابق (والا) أي وان لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخ واحد منهما (فلذى القبض) منهما (والشراء أحق من الهبة) والصدقة والرهن ولو مع قبض ولو ادعى ذلك من اثنين فانه يقضى به بينهما فلو أرخا واتحد الملك فالسابق أحق ولو أرخت احدهما فقط فالمؤرخة أولى (والشراء والمهر سواء) فيقضى لكل منهما بالنصف هذا الذي يؤرخا أو أرخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ أحدهما كان أحق (والرهن أحق من الهبة) استحسانا وفي القياس الهبة أولى (ولو برهن الخارجان على الملك) المطلق (و) على (التاريخ) وهو مختلف (أو) برهن الخارجان (على الشراء من واحد) غير ذى اليد (فالسابق أحق و) لو برهن الخارجان (على الشراء من) رجل (آخر ذكرا تاريخا) واحدا (استويا) فيكون بينهما ثم يخير كل منهما كما مر (ولو برهن الخارج على ملك) مطلق (مؤرخ وتاريخ ذى اليد أسبق) فذو اليد أحق منه (أو برهننا) أي الخارج وذو اليد (على النتاج) أي الولادة عنده فذو اليد أحق منه (أو) برهننا على (سبب ملك لا يتكرر) كنسج الثياب العظيمة والغزل (أو) برهن (الخارج على الملك) المطلق (و) برهن (ذو اليد على الشراء منه) أي من الخارج (فذو اليد أحق منه) في المسائل الأربع وانما قيد بقوله سبب ملك لا يتكرر لانه اذا كان سببا يتكرر كالبناء والغرس لا يكون لذى اليد بل للخارج (ولو برهن كل) من الخارج وذى اليد على الشراء من الآخر (ولا تاريخ) لهما (سقطا) أي البرهانان شهدوا بالقبض أولا (وتترك الدار في ذى اليد) بغير قضاء (ولا يرجع زيادة عدد الشهود) وعد التهم حتى لو أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة فلهما سواء (دار في يد) رجل (آخر ادعى رجل) آخر (نصفها) ادعى (آخر كلاهما برهننا) على ذلك تقسم الدار بينهما أرباعا (فلاول) وهو مدعى النصف (ربعها والباقي للآخر) أي مدعى الكل وقالوا لا ثلاثا للمدعى الكل وثلاثا للمدعى النصف (ولو كانت) الدار (في أيديهما) أي في أيدي مدعى النصف ومدعى الكل (فهى للثاني) أي للمدعى الكل نصفها على وجه القضاء ونصفها الأعلى وجه القضاء (ولو برهننا على نتاج دابة وارخا) قضى لمن وافق سنهاتاريخه وان أشكل ذلك أي ان لم يعلم سنهما (فلهما) ان كانت في أيديهما أو كانا خارجين فلو في يد أحدهما قضى به له هو الصحيح (ولو برهن أحدهما الخارجين على القصب) من زيد (والآخر على الوديعة) منه (استويا) لانها باجود نصير

فلا تطلق امرأته لعدم الشرط كذا في العدة وعندى فيه وقفة لأن المعلق عليه الطلاق وجود شخص معين في الدار وقد وجدوا ما اتصاف به بالحرية أو الرق فلا يظهر لى تعلق الخنث به فتأمله والله أعلم (مسئلة) أن قيل أي رجل قال لا امرأته ان حضت فعبدى حر فقالت حضت وأرته الدم ولا يعتق عبده (الجواب) انها مائت المرأة قبل مضى ثلاثة أيام من حين استقبالها الدم فلا يعتق العبد لأنه عسى ينقطع الدم دون الثلاث من العدة (مسئلة) ما يصنع من قال لامته ان جامعك فانت حرة فالجواب انه يبيعها ثم يزوجه المشتري بها (مسئلة) رجل قال لامته ان لم أبعك اليوم لا جنسي فانت حرة ويخاف من تخليها ان لا يعيدها اليه من يملكه اياها وليس له ولد صغير ولا كبير كيف يصنع (الجواب) أنه يبيعها بشرط الخيار ثم بعد اليوم ينقض (مسئلة) ان قيل أي رجل حلف بالطلاق الثلاث وصدة ما علك وعق عبده وامائه أنه لا يصوم هذا رمضان وهو صحيح عاتل بالغ وفعل ذلك ولا يحنت ولا يأنم (الجواب) أنه يسافر فلا

نخصبها (والراكب) على الدابة (واللابس) للثوب (أحق من أخذ الجلام والسكم) لأنه أكثر تصرفا (وصاحب الحمل والجذوع والاتصال أحق من الغير) أي اذا تنازعا في بيع ولا حدهما عليه حمل فصاحب الحمل أحق أو تنازعا في حائط ولا حدهما عليه جذوع فصاحب الجذوع أولى واذا كان لرجل حائط متصل بينائه فصاحب الاتصال أحق والمراد من الاتصال مداخلة ابن جداره فيه وبين هذا في جداره (ثوب في يده وطرفه في يد) فخص (آخر) تنازعا فيه (نصف) الثوب بينهما (صبي) في يد رجل (يعبر عن نفسه) أي يفعل ما يقول ويقال له (فقال أنا حر) وانكر صاحب اليد (فالتقول له) أي للصبي (وان قال) الصبي العاقل (أنا عبد لفلان) وذو اليد يدعي أنه عبده (أو) صبي (لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده) في المسئلتين فلو كبر الصبي في المسألة الاولى وادعى الحرية تسمع مع البرهان لان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى (عشرة آيات من دار في يده وببيت في يد) رجل (آخر) تنازعا في الساحة (فالساحة نصفان) بينهما (ادعى كل) من المدعين (أرضا انها في يده) ولا يينة لهما (و) لكن (لبن) أحدهما فيها أو بنى أو حفر فهي في يده كمن لو برهن أنها في يده) بلا فرق

باب دعوى النسب

(ولدت) أمة (مبيعة) لاقل من ستة أشهر مذ بيعت فأدعاه البائع فهو ابنه وهي أم ولده ويقع البيع ويرد الثمن إلى المشتري (وان ادعاه المشتري معه أو) ادعى المشتري (بعده) فدعوا البائع أولى ولو ادعاه المشتري أولا ثم ادعاه البائع ثبت من المشتري (وكذا اذا ماتت الأم) فأدعاه البائع وقد ولدت لأقل من ستة أشهر يثبت نسبه منه فيأخذه ويرد الثمن كله وقل لا يرده حصه الولد (بخلاف) ما لو ادعاه البائع بعد موت الولد فإنه لا يثبت نسبه منه (وعتقهما) أي عتق الولد والمبيعة (كوتهما) في الحكم والتدبير كالاتفاق ويرد حصته اتفاقا وكذا حصتها على الصحيح (وان ولدت لاكثر من ستة أشهر) من وقت البيع ولاقل من سنتين أو تمام سنتين (ردت) دعوى البائع (الا أن يصدقه المشتري) فحينئذ يثبت النسب ويبطل بيع الأمه والولد والامه أم ولده (ومن ادعى نسب أحد التوأمين) وهما ولدان يمين ولا ذمهما أقل من ستة أشهر (ثبت) نسبهما منه وان باع أحدهما وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الآخر (بطل) عتق المشتري (وثبت) نسبهما منه اذا كان أصل العلق في ملك البائع والاثبت نسب الولدين منه ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده (صبي عند رجل فقال) ذواليد (هو ابن فلان) الغائب (ثم قال هو ابني لم يكن ابنه) أبدا (وان جد فلان) (أن يكون) الصبي (ابنه) ولكن يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه وقال اذا جد فلان بنوته فهو ابن لأقر (ولو كان) الصبي (في يد مسلم) يد (نصراني فقال النصراني) هو (ابني وقال المسلم) هو (عبدى فبوحر ابن النصراني) لنيله الحرية حالا ولا اسلاما (لا) وان كان

يصوم ولا حنث ولا اثم
مسئلة ان قيل كيف
 يصنع من باع أمته وهو
 يحبها خلقتة زوجته أنه
 لا يشترها ولا شيئا منها ولا
 يبيع ذلك ان فعله فضولى
 بقول ولا تفعل ولا يقبلها هبة
 ولا شيئا منها ولا يقبل الوصية
 بها وهو يريد اعادتها
 الى ملكه وأن لا يحنث
 (فالجواب) انه يكاتب علوكا
 له عاقلا بالغاعلى نجمين
 كل نجم ألف دينار وكل
 نجم عشرة أيام فيستري
 المكاتب هذا الجارية ثم
 يعجز نفسه فيرجع المكاتب
 والجارية الى ملك السيد
 ولا يحنث في عينه

كتاب الاقرار

(هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا أقر حره مكلف بحق صحيح ولو) كان الحق
 (مجهولا كشيء وحق) بأن قال اقران على حق أوشئ (ويجبر) المقر (على بيانه
 وبين ماله قيمة) كفلس وجوزة لا مالا قيمة له كحبة حنطة وجلدية وصبي حر
 (والقول للمقر مع عينه ان ادعى المقر له أكثر منه) أى عاين (وفى) قوله له على (مال لم
 يصدق) المقر (فى أقل من درهم ومال عظيم نصاب) من نصب الزكاة فى الصحيح فيبينه
 من الذهب أو الفضة أو الابل أو نحوها من أموال الزكاة وفى غير مال الزكاة لا يصدق
 فى الأقل من قدر النصاب وقيمته (و) لوقاله على (أموال عظام) لزمه (ثلاثة
 نصب) من جنس ماعناه (و) لوقاله على (دراهم) أو دينار أو ثياب (كثيرة) لزمه
 (عشرة) و لوقاله على (دراهم) لزمه (ثلاثة) و لوقاله على (كذا درهما) لزمه (درهم
 و) لوقاله على (كذا كذا) بغير أو لزمه (أحد عشر) و لوقاله على (كذا وكذا) أو أو
 واحدة لزمه (أحد عشر و ثلث) لفظه كذا (بالواو) بأن قال له على كذا وكذا
 وكذا (تراد مائة) فيجب مائة وأحد عشر و ثلث (و لو ربع) بأن قال على كذا وكذا وكذا
 وكذا (زيد ألف) فيجب ألف ومائة وأحد عشر و ثلث وهكذا يعتبر نظيره أبادر (و) لو
 قال له (على وقبلى) ولم يزد على ذلك فهو (اقرار بدين) وصدق ان وصل به هو وديعة وان
 فصل (لا) و لوقاله (عندى) أو (معى) أو (فى بيتى) أو (فى صندوقى) أو (فى كيسى)
 فهو (أمانة قال) له رجل (لى عليك ألف فقال) الآخر (أترنه أو أنتقده أو أجلى به أو
 قضيتك أو أحلتك لى) على الغير (فهو اقرار بلا كناية) أى لوقاله بلا ضمير (لا)
 يكون اقرارا (وان أقر) رجل (بدين مؤجل) الى شهر مثلا (وادعى المقر له أنه حال لزمه
 حالا وحلف المقر له على الاجل) بأنه لم يكن (و) لوقاله (على مائة ودرهم فهمى) كلها
 (دراهم) وكذا المكمل والموزون استحسننا (و) لوقاله على (مائة وثوب يفسر
 المائة) لانها مائة (وكذا) لوقاله على (مائة وثوبان بخلاف) له على (مائة وثلاثة
 أثواب) حيث يلزمه الكل ثيابا ولو (أقر بتم فى قوصرة) أو بطعام فى جوالق أو فى
 سفينة (لزمه و بدابة فى اصطبل لزمته الدابة فقط) عندها وعلى قياس قول محمد لزمه

كتاب الحدود

مسئلة ان قيل أى
 رجل سرق من حرز مائة
 دينار لا شبهة له فيها ولا فى
 معرفتها ولا قطع عليه
 (فالجواب) أن هذا رجل
 سرقها فى دفعات كل دفعة
 أقل من عشرة دراهم
مسئلة ان قيل أى
 رجل سرق من مال أبيه
 وأمه وجب عليه القطع
 (فالجواب) أن هذا رجل
 سرق من مال أبيه من
 الرضاة **مسئلة** ان قيل
 أى رجل سرق مالا يجب
 فيه القطع من حرز فى دفعة
 واحدة ولا يقطع (فالجواب)

(وبجائز له) أى للمقر له (الحلقة والفص وبسيف له النصل) أى حديدته (والحفن) أى نغده (والجائل وهى علائق السيف وبمجملة) وهى الناموسية فى عرفنا (له) العبدان والكسوة وبثوب فى منديل أو ثوب (فى ثوب لزمه) أى فى الاول ثوب ومنديل وفى الثانى ثوبان (وبثوب فى عشرة أبواب) له (ثوب) وعند محمد احدى عشر (وبمخمس فى خمسة وعنى) به (الفرب) لزمه (خمسة و) لزمه (عشرة) اتفاقا (ان عنى) بقوله فى خمسة (مع) خمسة (و) لوقال (له على من درهم الى عشرة أو ما بين درهم الى عشرة له) فى الصورتين (تسعة) وعند محمد عشرة (و) لوقال (له من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط) فلا تدخل الغايتان (وصح الاقرار بالحمل) المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن تلد لدون نصف حول أو من زوجة أولادون حولين لو معتدة وكذا لو كان الحمل غير آدمى بقدر بأدى مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة (وللمسلم ان بين سببها الحيا) بأن قال أو هى له بها فلان أومات أبوه فورثه (والا) أى وان لم يبين سببها الحيا بأن بين سببها سببها كبيع أو اقراض أو أهدى أو اقرض (لا) يصح وأما الاقرار للارضيع فصحيح وان بين سببها غير صالح كالاقراض (وان أقر) رجل بدين على أنه (بشرط الخيار) ثلاثة أيام (لزمه المال وبطل الشرط) لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار

باب الاستثناء

وهو التماكك بالباقي بعد المستثنى (وما فى معناه) فى كونه مغيرا كالشرط وغيره (صح استثناء بعض ما أقرب له ولو الاكثر عند الاكثر حال كونه متصلا بالاقرار (ولزمه الباقي) بعد الاستثناء (لا) أى لا يصح (استثناء الكل) اذا كان بعين لفظ المستثنى منه أو مساويه فان كان بغيره كعبيدى أحرارا لا هؤلاء أو الافلا نوافلا ناصح (وصح استثناء الكبلى والوزنى) وكذا المعدود المتقارب كالفلوس والجوز (من الدراهم) والدنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع ما أقرب له (لا غيرهما) أى لا يصح استثناء غير الكبلى والوزنى من الدراهم والدنانير بأن قال له على ألف درهم الاشياء أو ثوبا (ولو وصل باقراره) لفظ (ان شاء الله بطل اقراره) فلا يلزمه شيء (ولو استثنى البناء من الدار فلهما للمقر) بخلاف استثناء البيت من الدار فإنه يصح (وان قال بناؤها والعرصة لك) وهى البقعة الخالية عن الشيء (فكذلك قال ولو قال) له (على ألف درهم) (من ثمن عبد) اشتريته منه (لم أقبضه فان عيى) المقر (العبد وسله) المقر له (اليه لزمه الالف والا) أى وان لم يسلم اليه (لا شيء) له على المقر (وان لم يبين) العبد (لزمه الالف) ولا يصدق فى قوله ما قبضته (كقوله) أى كما يلزمه الالف فى قوله (من ثمن خمر أو خنزير) مطلقا فلا ان وصل صدق ولا يلزمه شيء (ولو قال) له على ألف درهم (من ثمن متاع) باعه منى (أو) قال (اقرضنى) ألف درهم (و) قال (هى زبوف أو نهرجة) وقال المقر له جواد (لزمه الجواد) مطلقا وقال ان وصل صدق وان

أن هذا ركاه مال ميرزه المزكى
و وضعه فى زاوية من البيت
فلا قطع على السارق اذا
سرقه من العدة (مسئلة)
ان قيل أى سارق يقطع فى
عشرة دنانير ويضمن مائة
(فالجواب) أنه سارق قال
سرق من فلان مائة درهم
لا بل عشرة دنانير وادعى
المقر له المالكين لانه رجع
عن الاقرار بالسرقه الاولى
فى حق القطع ولم يصح فى
حق الضمان وصح الاقرار
بالسرقه فى حق القطع
ومتى وجب القطع انتفى
الضمان فلهذا المعنى
لا يجب ضمان العشرة
دنانير ويجب ضمان المائة
(مسئلة) ان قيل أى رجل
سرق دنانير دفعة من حرز
وليس ذلك لأحد من أبويه
ولا يجب عليه القطع
(فالجواب) أنه سرق ثوبا
على طرفه دنانير ولم يعلم بها
فهو لا يقطع كذا فى الاصل
وفى بعض الكتب أطلق
عدم القطع كالمسرق فتمت
تساوى عشرة دراهم وفيها
ما قال صاحب العدة
والاطلاق محمول على ما اذا
لم يعلم مالو علم بالدنانير فسرق
فيه قطع (مسئلة) ان قيل
أى رجل سرق من حرز
فضة قيمتها ألف درهم ولا
شبهة له فى سرقها ولا يقطع
(فالجواب) أنه سرق ابريق

ففضة فيه مثلث أو نيزا أو
كلبا في عنقه قلادة كذا في
العدة (مسئلة) ان قيل أى
رجل سرق قطعة من نضار
قدر أو قية من حرزوه مكاف
ولاشبهة في أخذه لها يدرا
الحد ولم يجب عليه القطع
وقد كتب الى بهذا نظما
الوالد الأمام زين الدين عبد
الناسط الملقبى الشافعى
دامت فوائده فقال

يا أيها الاملى اللودعى ويا
من اكتسى حلة من سندس
الادب

ومن سعى لللى والمجد مرتقيا
بثاقب الفهم عليا فرد الشهب
مقطعة من نضار وزن أو قية

وقطع سارقهما من حرز لم يجب
وليس من شبهة للحد دارة

ووصف تكليفه باقى بلارب
(الجواب) أن القطعة

المذكورة قطعة من خشب
فقد قال أهل اللغة النضار

بالضم الخشب وهذه
لا تساوى نصاب السرقة

فلا يجب القطع بسرقتهما من
الحرز وقد نظمت الجواب

هذه فقلت

خذ الجواب امام العلم والادب
من نسل قوم ترقوا أرفع الرتب

ان النضار الذى ألغزت فيه خفى
الاعن اللغوى الوافر الادب

لكن نقول لا يقطع حيث تمها
منها عليه أريج الصندل الرطب

إذا كان ينتظم الاطلاق
ذالودا

كالجز والاثل في الاطلاق

الاشب

فصل لا بخلاف الغصب والوديعة) بأن قال غصبت منه ألفا أو أردعنى ألفا ثم قال هي
زيوف أو نهرجة صدق مطلقا (واو قال) المقر على ألف (الا أنه ينهص كذا) حال كونه
(متصلا) بقوله (صدق والا) أى وان لم يقل متصلا (لا) يصدق (ومن أقر بغصب
ثوب وجاء به) ثوب (معيب صدق) لان الغصب لا يختص بالسليم (وان قال أخذت
منك ألفا وديعة وهذا مكت وقال) المقر له لابل (أخذت ما غصبتا فهو ضامن) فالقول قول
المقر له مع عينه فان نكل عنه لا يضمن المقر (وان قال أعطيتنيها وديعة) فهل كنت
(وقال) المقر له (غصبتها لا) يضمن المقر وكان القول قوله بيمينه فان نكل لزمه ألف
(وان قال) زيد لعمر و (هذا) الشيء (كان وديعة لى عندك فأخذته فقال) كذبت و (هو)
لى أخذه) هم ولو قاتما والا فقيمته (وان قال أقرت بعيرى أو ثوبى هذا فلانا فركبه
أو لبسه فرده) على وقال كذبت بل الثوب والدابة لى (فالقول للمقر) وقال لذى أخذ
منه الثوب والدابة (ولو قال هذا ألف وديعة فلان لابل وديعة لف لان فالألف
للاول وعلى المقر مثله للثانى) أى عليه للمقر له للثانى مثل ذلك فالألف خلافا
لابى يوسف

باب اقرار المريض

(دين الصحة وما لزمه فى مرضه بسبب معروف) بيينة أو بجعانة قاض (قدم على
ما أقربه فى مرضه) أى مرض موته (وأخر الأثر عنه) والسبب المعروف
ماليس يتبرع كمنكاح مشاهدان بهر المثل ويبيع مشاهد وغصب كذلك (وان أقر
المريض لوارثه) بدين أو عين (بطل) الاقرار (الا أن يصدقه) أى المريض (البقية)
من الورثة (وان أقر) المريض بدين أو عين (لاجنبي) صح وان أحاط بحاله (والقياس
أن لا يصح الا فى الثلث (وان أقر) المريض (لاجنبي) بجهول النسب) ثم أقر بينوته
وصدقه وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه وبطل اقراره وان أقر) المريض (لاجنبيه)
ثم نكحها صح (الاقرار بخلاف الهبة والوصية) فإنه لو وهب أو وصى لاجنبية ثم
ترزوها بطلنا (وان أقر لمن طلقها ثلاثا) أو بائنا ولو بدون الثلاث (فيه) أى المرض
(فلها الأقل من الارث والدين) اذا كانت فى العدة وطلقها بسواها فان مضت العدة
جاز وان طلقها بلاسواها فلها الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار لها (وان أقر بغلام
بجهول) النسب (بولد) مثله مثله أنه ابنه وصدقه الغلام (لو عزم أو الالم يمتنع لتصديقه
(ثبت نسبه) من المقر (ولو) كان المقر (مريضا أو يشارك) الغلام (الورثة) فى الميراث
فان انتفت هذه الشرط ويؤخذ المقر من حيث استحقاق المال فقط (وصح اقراره
بالولد والوالدين) بالشرط المتقدم فى الابن (والزوجة) بشرط خلوها عن زوج
وعده وخلوها عن أختها مثلا وأربع سواها (والمولى) أى الأعلى والأسفل اذ لم يكن
ولاؤه نابتا من الغير (و) صح (اقرارها) أى المرأة (بالوالدين والزوج والمولى وبالولد
ان شهدت قابلة أو صدقها) أى المرأة (زوجها) فى الاقرار (ولا بد) لصحة الاقرار (من)

ثم ويقطع فيها الوزن منه عذرا

أقل من درهم منه بلاريب
ياحسن لغرك حسب الفهم

يدركه

كم حوت من حسب العرفان
من أرب

لازئت تبدى المعالي ثم تتبعها
يكشف غامضا يا طيب الحسب

وقد اشتمل جوابي هذا على
مسئلتين يتعلقان بدلول

النضار الاولى لو كان
المسروق قطعة خشب من

صندل رطب وزنه أوقية فانه
لا يجب القطع لانها لا تساوي

قيمة النصاب واطلاق
الخشب ينظمها والثاني ان

النضار يطلق على الجوهر
الحاصل من التسروودون

قدر الدرهم منه يجب
فيه القطع فان من الجوهر

ما يساوي قيراطه العشرة
دنانير وقد أشار البيت

الخامس والسادس الى
تخفيفات هذه لما ذكر فيه

وهو الخشب والله أعلم
(مسئلة) أي رجل حال ان

شربت الخمر طائعا فمذوكر
حرقا تمت عليه البينة

بالشرب طائعا يعقوب العبد
ولا يحد (الجواب) ان

البينة الشاهدة عليه
بالشرب كانت رجلا وامراة

ولا يجب الحد بذلك (مسئلة)
ان قيل أي رجل مكلف

قامت عليه البينة بالسرقه
من خرزوليس له في أخذه

تصديق هؤلاء) المذكورين في المسائل كلها الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه كما
مرولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاه (وصح التصديق) من المقر له (بعد
موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها) وعند ما يصح فعليه مهرها وله الميراث منها (وان
أقر بنسب نحو الاخ والعلم لم يثبت) نسبه ما من الاب والجد (فان لم يكن له وارث غيره
قريب) كالم (أو بعيد) كولي الموالاة (ورثه) لمقر له (وان كان) للمقر وارث قريب
أو بعيد (لا يرث المقر له حتى لو أقر بأخ وله عمة أو مولى الموالاة فلا يرث للعمة أو مولى
الموالاة (ومن مات أبوه فأقر بأخ شركه في الارث و) لكن (لم يثبت نسبه) منه (وان
ترك ابنين وله) أي لليت (على) رجل (آخر مائة فأقر أحدهما بقبض أبيه خمسين منها)
وكذبه الآخر (فلا شيء للمقر ولا لآخر خمسون) بعد ما يحلف بالله ما تعلم أن أباك قبض
منه خمسين

كتاب الصلح

(هو عقد يرفع النزاع وهو) أي الصلح (جائز باقرار وسكوت) وهو أن لا يقر المدعي عليه
ولا ينكر (وانكار فان وقع) الصلح (عن مال بجال باقرار واعتبر بيعا) فتجوز فيه
أحكام البيع (فتثبت فيه الشفعة) اذا كان عقارا (والرد بالعيب) بأن كان بدل الصلح
أو المصالح عنه عبدا مثلا فوجد المدعي أو المدعي عليه عيبا له أن يرد (وخيار
الرؤية) أي يرد بخيار الرؤية (و) خيار (الشرط وتفسده جهالة البذل) اذا كان
يحتاج الى قبضه (لأجهالة المصالح عنه) وهو المدعي (وان استحق بعض المصالح عنه
أو كله رجوع المدعي عليه) على المدعي (بمحصة ذلك من العوض أو) رجوع (بكله ولو
استحق المصالح عليه) أي بدل الصلح كله (أو بعضه رجوع) المدعي على المدعي عليه
(بكل المصالح عنه أو ببعضه وان وقع) الصلح (عن مال بشفعة اعتبر اجارة) أي تجوز
فيه أحكام الاجارة (في شرط التوقيت) أي توقيت استيفاء المنفعة حتى لو صالح على
سكنى بيت أو أوحى بعت المدعي لا يجوز (ويبطل) الصلح (بموت أحدهما) أو هلاك
محل المنفعة قبل الاستيفاء فيعود المدعي في دعواه ولو كان بعد استيفاء بعضها بطل
بقدر ما بقي فيرجع بقدره (والصلح عن سكوت أو انكار فداء لليمين) وهو وضع عنه (في
حق المنكر ومعاوضة في حق المدعي فلا شفعة) للجار على المدعي عليه (ان صالحه عن
دار يهما) أي بسكوت وانكار (وتجب) الشفعة للجار على المدعي (لو صالح على
دار يهما ولو استحق المتنازع فيه) كله بعد الصلح (رجوع المدعي) على المستحق
(بالخصومة ورد) المدعي (البذل) على المدعي عليه (ولو) استحق (بعضه فبذره ولو
استحق المصالح عليه) كله (أو بعضه رجوع) المدعي (الى الدعوى في كله أو بعضه)
هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجوع المدعي نفسه لا بالدعوى (وهلاك
بدل الصلح) كلا أو بعضا بعد التعيين (قبل التسليم) الى المدعي (كاستحقاقه) أي
استحقاق بدل الصلح في الحكم (في الفصلين) أي في الصلح عن اقرار والصلح عن انكار

شبهة ولا هو مال مفصوب
ولا مال منك - م - ل زكاة
ولا هو جاهل به حال الاخذ
وكان أخذه دفعة واحدة
فيضمن المال ولا يقطع
(فالجواب) أن البينة الشاهدة
عليه بذلك رجل وامرأتان
فيضمن المال ولا يحد وقد
نظمت السؤال المذكور
فقلت

أيها علماء الشرع يامن بفضلهم
نضي لنا وجه الزمان ويرهر
أبينوا الناعن سارق لدراهم
من الحرز عن ألف تر يدونك
وقد ثبتت في الشرع مرقته لها
ولا شبهة في أخذه المال فظهر
ولا ذاك مال للزكاة - م -
ولا مال ذي غصب ولا جهل
يذكر
ويوصف بالتكليف هذا
وأخذه

لهادفة قد كان والقطع يهدر
وقد عرضته على طائفة من
الفضلاء بالديار المصرية فلم
يجبني عنه أحد (مسئلة)
ان قيل أي انسان يعزر
خمسة وسبعين سوطا
(فالجواب) أنه امرأه أتت
لتفارق زوجها قال أبو بكر
الاسكافي وبه أخذ الفقهاء
كذا في مال الفتاوى وقدم
فيها لفر آخر في كتاب النكاح
(مسئلة) ان قيل أي مسلم
عاقل بالغ صحيح مقيم غير
مضطرب شرب الخمر عمدا أم لا
يجب عليه الحد (فالجواب)

وسكوت هذا اذا كان البدل عما يتعين والالم يبطل بل يرجع بمثله عيني
فصل * الصلح جائز عن دعوى المال (و) عن دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة عن جنس
آخر (و) عن دعوى (الجنابة) وهذا أخطأ في النفس ومادونها (بخلاف الحد) فانه
لا يصح الصلح عن دعوا حتى لو أخذ زانيا فصالح على مال على أن لا يرفعها الى السلطان
فهو باطل ويرد ما أخذ (و) الصلح جائز (من) دعوى (النكاح) (وعتقاء) على غير مضرورة
(و) من دعوى (الرق) وكان خلعا في دعوى النكاح (وعتقاء) على مال (ويثبت الولاء
لو باقراره والا لا ابينة في دعوى الرق) وان قتل العبد المأذون رجلا عمدا لم يجز صله
عن نفسه (مديونا كان ولا) وان قتل عبده (أى للمأذون) (رجلا عمدا فصالحه عنه) أى
صالح المأذون عن عبده (جاز) مطلقا أيضا (ولو صالح عن المفصوب المتلف بما زاد
على قيمته أو) صالح (على عرض) قيمته أكثر من قيمة المفصوب المتلف (صح)
لعدم الربا (ولو اعتق موصرا عبدا مشتركا) بينه وبين آخر (فصالحه) أى المعتق
(الشريك على أكثر من نصف قيمته لا) يصح الصلح في حق الزيادة من نصف قيمته
وان صالحه على عرض جاز كيف ما كان (ومن وكل رجلا بالصلح عنه) أى عن
الموكل (فصالح) الوكيل (لم يلزم الوكيل ما صالح عليه ما لم يضمنه بل يلزم) البدل
(الموكل) هذا اذا كان الصلح عن دم العمد أو عن بعض ما يدعيه من الدين فلو عن مال
بمال عن اقراره فهو بمنزلة البيع فيكون المطالب الوكيل (وان صالح) رجل (عنه)
أى عن آخر (بلا أمر) منه (صح ان ضمن) الفضولى (المال أو أضافه الى ماله) أى مال
نفسه (أو قال) صالحته (على ألف وسلم) (الألف اليه) (والا) أى وان لم يبعن أولم
يصف الى ماله أولم يسلم الألف الى المدعى (توقف) الصلح (فان أجاز المدعى عليه جاز)
ولزم الألف (والا) أى وان لم يجزه (بطل) الصلح

باب الصلح في الدين

(الصلح عما استحق) أى وجب (بعقد المداينة) وهى البيع بالدين أو بما استحق
بالقسط (أخذ لبعض حقه واسقاط للباقي لامعاوضة) لان مبادلة الاكثر بالاقل
لا تجوز (فلو صالح عن ألف) حال (على نصفه أو على ألف مؤجل جاز) الصلح (و) لو
صالح على ألف درهم مؤجلة (على) مثل عدده (دنانير مؤجلة) الى شهر (أو) صالح
(عن ألف مؤجل أو سود على نصف حال أو بيض لا) يجوز (ومن له على آخر ألف
فقال) الدائن للدينون (أدغد انصفه على أن لا يرى من الفضل) في الحال (ففعّل) أى
أدى (رى) من الباقي (والا) أى وان لم يؤد النصف في الغد (لا يبرأ) وعاد الألف عليه
(ومن قال لآخر) سررا لا أقولك بما لك حتى تؤخره (أى مطالبته) (عنى أو تحط) بعض
المال (ففعّل صح عليه) أى لم يبرأ منه وليس له مطالبته في الحال (وبما حط
فصل في الدين المشترك) وهو ما حصل بسبب تعدد كمن البيع المشترك صفقة
واحدة فادا كان (دين بينهما) ثم (صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب) كان (لشريكه)

انه حربي انسلم في دار الحرب
وسكر وادعي الجهل بحرمتها
لايحد ولوزني أو سرق
وادعي الجهل حد والفرق
بينهم ما ان حرمة الحرم
خواص شرعنا بخلاف
الزنا والسرقه (مسئلة) ان
قتل أى شخص بالغ عاقل
قتل النفس المعصومة
وأخذ المال المملوك بغير
حق وقطع الطريق
على المسلمين فيقتل من كان
معه من رفقاءه ولا يقتل هو
(فالجواب) ان هذه كانت
امراة بين عشرة رجال
قطعوا الطريق فتولت
المرأة القتال فقتلت وأخذت

المال فتقتل الرجال دون
المرأة عند أبي يوسف وقالوا
يدرأ عنهم الحد لانه لم يوجد
من الرجال القتل وأخذ
المال فامتنع وجوب الحد
عليهم وقتال المرأة وأخذ
المال بسبب مظاهرة الرجال
وقوتهم فأورث ذلك شبهة
في درء الحد عنها ذكر ذلك
في وسيط المحيط (ويبلغز)
بها على قول الامام ومحمد
أيضا فيقال أى جماعة
بالغبين عاقلين قطعوا
الطريق فتولى واحد منهم
القتل وأخذ المال ولم يجب
على واحد منهم الحد والحال
أنهم أخذوا قبل التوبة
(ويجاب) بما تقدم (مسئلة)
ان قيل أى مسلم حر مكلف

الآخر (أن يتبع) ويطالب (الديون بنصفه أو يأخذ نصف الثوب من شريكه إلا أن
يضمن ربع الدين) حينئذ لا يأخذ نصفه (ولو قبض) أحد الشريكين (نصيبه شركه)
الشريك الآخر (فيه ورجعا بالباقي على الغريم) وهو المديون (ولو اشترى) أحدهما
(بنصيبه شيئا ضمنه) أى ضمن الشريك الآخر (ربع الدين وبطل صلح أحد ربى سلم
من نصيبه على ماذفع) عندهما وعند أبي يوسف يجوز (وان أخرجت الورثة أحدهم
عن تركه (عرض أو عقار بمال أو عن ذهب بفضة أو بالعكس صح) الصلح (قل)
المصالح عليه (أو كثر) بشرط التقاض في المجلس (وعن نقد وغيرهما بأحد التقدين)
أى باعطاه أحدهما (لا يجوز مطلقا (ما لم يكن المعطى أكثر من حظه منه) أى من
جنس المعطى ليكون نصيبه عنه له والزيادة بحقه في بقية التركة ولو كان ما أعطوه أقل
أو مساو بالنصيبه أو لا يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فسد (ولو) كان (في التركة
دين على الناس فأخرجوه) أى صالحوه على أن يخرج عن الدين (ليكون الدين لهم
بطل) الصلح في العين والدين في قول الكل (وان شرطوا) أى الورثة (أن يبرأ الغرماء
منه) أى من نصيب المصالح من الدين (صح) الصلح (ولو) كان (على الميت دين محيط)
بالتركة بأن لا يبقى شيء بعد أدائه (بطل الصلح والعصمة) أى قسمة الدين وان لم يكن
مستغفرا فلا ينبغي أن يصالحوه ما يعطوا دينه ولو فعلوا قالوا يجوز

كتاب المضاربة

(هى شركة) في الربح (بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب
(والمضارب أمين) بعد القبض قبل التصرف (و بالتصرف) فيه (وكيل وبالربح)
أى اذا ربح فهو (شريك) له في الربح (وبالفساد) أى فساد المضاربة (أجبر) حتى
استوجب أجرة المثل (وبالخلاص) لرب المال فيما فوضه اليه (فأصب) ضامن وان أجاز
رب المال بعد ذلك لأثر لاجازته (وباشترط كل الربح له) أى للمضارب (مستقرض
وباشترطه) أى كل الربح (لرب المال مستبضع وانما تصح) المضاربة (بما تصح به
الشركة) من الدراهم والدنانير وعند محمد بهم أو بالفلوس الزائجة (ويكون الربح بينهما
مشاعا فان شرط لاحدهما زيادة عشرة) من الربح على ما شرطت فسد المضاربة (فله أجر
مشله) ولكن (لا يجاوز) الاجر (عن) القدر (المشروط) وعند محمد له الاجر بالغا
ما بلغ (وكل شرط يوجب جهالة الربح) كشرط رب المال على المضارب أن يدفع اليه
داره يسكنه سنة (يفسده) أى عقد المضاربة (والا) أى وان لم يوجب الشرط جهالة
الربح (لا) يفسد العقد (ولكن) يبطل الشرط كشرط الوضعية) أى الحسرة
(على المضارب) أو عليهما (ويدفع المال الى المضارب ويبيع) المضارب في المضاربة
الطلقة (بنقد ونسيئة ويشتري ويوكل) في البيع والشراء (ويسافر) بلا إذن رب
المال برا وبحرا (ويبيع) أى يعطى المال بضاعة للتجارة (ويودع) المال (ولا
يزوج) من مال المضاربة (عبداء) لا أمة ولا يضارب الا باذن) من رب المال (أو

بأعمل) أى بقول رب المال له أعمل (برأيتك ولم يتعد) أى لم يتجاوز (عما عيشه) رب المال (من بلد) قيده لانه لو قال له على أن تشتري في السوق لا يصح التقييده وله أن يعمل في غير السوق بالمصر (ولم) يتعد عما عيشه له من (سلعتك وقت ومعامل) معين أما لو قال على أن تشتري من أهل مصر أو على أن تعمل في الصرف وتشتري من الصيارفة وتبيع منهم فباع بالمصر من رجل ليس من أهلها أو من غير الصيارفة فإنه يجوز (كما) في لا يتجاوز الشريك (في الشركة) المقيدة بشئ منها (ولم يشتري) المضارب (من يعتق) بقرابة أو عين (على المالك) سواء ظهر ربح أم لا (أو عليه) أى المضارب (أن ظهر ربح) وضمن (في الصورتين) ان فعل - ويعتق عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال (فإن لم يظهر ربح) في المال (صح) ثم اءمن يعتق عليه (فإن) زادت قيمته بعد الشراء حتى (ظهر) الربح (عتق حظه) منه (ولم يضمن) المضارب (رب المال) شيا (وسعى) العبد (المعتق) في قيمة نصيب رب المال معه (أى مع المضارب ألف) أخذها مضاربة (بالنصف) فأشترى به أمة قيمتها ألف (فوطئها) فولدت ولدا يساوى ألفا فادعاه مومرا (فبلغت) بعد الدعوة (قيمة ألفا وخمسمائة سعى) الولد (رب المال في ألف وربعه) وهو مائتان وخمسون (أو أعتقه) رب المال فيكون له الخيار (فإن قبض) رب المال (الألف) من الغلام بالاستسعاء وهو رأس المال (ضمن المدعى) أى مدعى البنوة ولو معسرا (نصف قيمتها)

باب المضارب

الذى (يضارب) أى يدفع المال الى غيره مضاربة (فإن ضارب المضارب بلا إذن) من رب المال (لم يضمن) بمجرد الدفع (مالم يعمل) المضارب (الثاني) ربح أو لا في ظاهر الرواية هذا إذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فلو فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني (فإن دفع) الاول الى الثاني المال (بإذن) من رب المال (بالثلث) أى دفع بشرط الثلث (و) الحال أنه (قيل له) أى للاول (مارزق الله بيننا نصفان) وقدر ربح الثاني (فلما لك النصف) من الربح (وللاول السدس وللثاني الثلث ولو قيل له) أى للاول (مارزق الله) أو ما ربح من شئ أو ما كان لك فيه من الربح (بيننا نصفان) فلثاني ثلثه وبالباقى بين المالك والمضارب (الاول نصفان) فيكون الربح اثلاثا (ولو قيل له) أى للاول (ما ربح بيننا نصفان ودفع) الاول الى الثاني (بالنصف) فلثاني النصف واستويا (أى رب المال والاول) (فيما باقى) فيكون لكل الربع (ولو قيل له) أى للاول (مارزق الله فى نصفه أو) قيل (ما كان من فضل فيمننا نصفان فدفع) الاول (بالنصف) فلما لك النصف وللثاني النصف ولا شئ للاول ولو شرط (الاول) للثاني ثلثيه (فكرب) المال النصف وللضارب الثاني النصف (وضمن) المضارب (الاول) من ماله (للثاني) سدسا (من الربح) (وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه ولعبد) أى عبد المالك ثلثه (وقوله) على أن يعمل معه (اتفاقى وليس بقيد) (و) شرط (لنفسه ثلثه صح) وصار كانه

اشترط

في امرأه أجنبية ولم يوجد منه رجوع ولا يجب عليه الحد (فالجواب) أن هذا رجل قتله أمة عمدا فزنى هو بتلك الأمة عمدا لا يجد ولو قتله خطأ ففداء المولى أو دفعها اليه يجد عندهما وعند أبي يوسف لا يجد اذا دفعها اليه فقتله من المبتغى (مسئلة) أن قيل أى رجل مسلم بالغ مكلف أقر أربع صرات من غير رجوع أنه زنى بامرأة محرمة مسلمة بالغة عاقلة ليس فيها شبهة العقد ولا المحل ولا يجد (فالجواب) أنه رجل زنى بامرأة محرمة وكذلك لو كان المقر امرأة بأنها زنت بأخرس فإنه لا يجد واحد منهما بذلك كذا في المبتغى والله أعلم

كتاب السير

(مسئلة) أن قيل أى رجل اذا أمن ألف رجل من القتل فيقبل منه ويمتنع قتلهم ويقتل هو نظمه الناس قديما فقالوا أتعرف في الورى شخصا اذا يؤمن ألف شخص منه يقبل ويمتنع قتلهم حقوا هذا يغفله بسيف الشرع يقتل (فالجواب) أن هذا حربي طلب الأمان لآلف حربي فأمنوا بطلبه فلما جازأ أعذ الآلف خارجا من نفسه ولم يعد نفسه فيهم فإنه يقتل

وقد سألني عنه قد عاب بعض

الطلبة في مجلس الدرس

فأجبتهم ارتجالاً بقولي

نعم هذا كحري أنا

لألف منهم التأمين يسأل

وجاءوا بعد تأمين وزادوا

على الألف الذي التأمين

حصل

نصونهم ونقله أذا لم

يؤمن نفسه ومهسي وأغفل

(مسئلة) ان قيل أي رجل

كافر يحبس ويحبس على

الاسلام ولا يقتل (فالجواب)

أنه لا يقتل إذا أدرك كافراً

لأن اسلامه كان من جهة

الحكم لا من جهة الحقيقة

من الحيرة وفي التاتريخانية

قيده بما إذا وجد في مصر

من أمصار المسلمين وفي

السراجية سواء كان

الملتقط مسلماً أو كافراً وفي

الظهيرية هو الصحيح وفي

المحيط وكل من حكم

باسلامه تمعاً إذا بلغ كافراً

يجبر على الاسلام ولا يقتل

استحساناً (مسئلة) ان قيل

أي حصن فيه جماعة من

الكفار اقتتله المسلمون

عنوة ولم يؤمنوا من فيه ومع

ذلك لا يحل لهم قتلهم

(فالجواب) أن هذا حصن

كان في أهله واحد من أهل

الذمة لا يعرف لا يجوز

قتلهم إقام المانع يبين

فلو قتلوا البعض وأخر جوا

البعض حل قتل الباقي

اشترط للمولى ثلثي الربح (وتبطل) المضاربة (بعوت أحدهما) بالحكم (بحقوق المالك مرئدا) ولو ارتد المضارب ولحق فالمضاربة على حالها عندهم وينعزل المضارب بعزله ان علم المضارب به ولو لم يعلم به حتى اشترى وباع فتصرفه جائز (وان علم) المضارب (بعزله) والمال عروض باعها) ولا يمنع العزل عن ذلك (ثم لا يتصرف) المضارب (في ثمنها) ولا يملك المالك فسحقها في هذه الحالة (ولو افترقا) أي تفاخرا المضاربة (وفي المال ديون ورجح أجبر) المضارب (على اقتضائه الديون) أي تحصيلها من الغرماء (والا) أي وان لم يكن في المال ربح (لا يلزمه الاقتضاء ويؤكل المالك عليه) أي على الاقتضاء (والسماز) وكذا الدلال (يجبر على التقاضي) أي على أخذ ثمن المبيع (وما هلك من مال المضاربة فن الربح) هلك دون رأس المال (فان زاد المالك على الربح لم يضمن المضارب وان قسم الربح) قبل استيفاء رأس المال (وبقيت المضاربة ثم هلك المال) كله (أو بعضه تراد) أي المالك والمضارب (الربح ليأخذ المالك رأس ماله وما فضل) عنه (فهو بينهما وان نقص) من رأس ماله بأن كان الهالك أكثر من الربح (لم يضمن المضارب وان قسم الربح وفسخت) المضاربة (ثم عقداها) أي المضاربة ثانياً (فهو لك المال) في العقد الثاني (لم يتراد الربح الاول) وبقيت المضاربة

فصل ولا تفسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة (ف) فالربح بينهما ولو دفع المال الى رب المال مضاربة لم تصح المضاربة الثانية ولم تفسد الاولى ويكون الربح بينهما على ما شرط (فان سافر) المضارب (قطعاه وشرا به وكسوته وركوبه) كراه أو شراهم وكذا كل ما يحتاج اليه في عادة التجار (في مال المضاربة) مطلقاً استحساناً (وان عمل) المضارب (في مصر) أو في قرية بحيث يغدو ويبعث بأهله (فنفقته في ماله كالدواء) وعن الامام أن الدواء من المأكل (فان ربح) المضارب (أخذ المالك ما أنفق) المضارب (من رأس المال) وما بقي يكون بينهما على ما شرط (فان باع المتاع مرابحة حسب) وأضاف الى الثمن (ما أنفق على المتاع) من الحمل ونحوه (لا) ما أنفق (على نفسه) أو يقول قام على بكذا (ولو) اشترى به متاعاً (قصره أو حمل به ماله) الحال أنه (قيل له) عمل برأيك فهو متطوع (أي متبرع) فيما أنفق وان صبغه أحمر فهو شريك بما زاد الصبغ فيه) حتى لو كانت قيمته غير مصبوغ ألفاً ومصبوغاً ألفاً ومائتين كان الألف للمضاربة والمائتان للمضارب بدل ماله (ولا يضمن) المتاع وخص الجرة لان السوادين جب النقصان عند الامام وأما سائر الألوان كمثل الجرة (معها ألف بالنصف فاشترى به را) وهو ثياب السكان والقطن (وباعه بألفين واشترى به مائة) ولم يتقدمها (فضاعاً) في يده (غرم) أي رب المال والمضارب (ألفاً) غرم (المالك) وحده ألفاً أيضاً (وربح العبد للمضارب وباقيه على المضاربة ورأس المال ألفان وخمسمائة) لان رب المال دفع مرة ألفاً ومرة ألفاً وخمسمائة (وربح) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لانه شراهم بمائة فان باع بأربعة آلاف فربعها للمضارب والباقي للمضاربة (وان اشترى) المضارب (من المالك بألف عبداً) قد كان (اشترى) رب

المال (بنصفه راجع بنصفه) فيقول اشترى به بجمسماء ثوباً كذا عكسه لانه وكيه (مع)
ألف بالنصف فاشترى به عبد اقيمة ألفان فقتل العبد رجلاً خطاً) فان اختار الفد
(ثلاثة أرباع الفداء على المالك ورבעه على المضارب) انتهت المضاربة ثم (العبد
لهم) (يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوماً) لخروجه عن المضاربة بالفداء ولو اختار
المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لتوهم الرجوع (مع ألف فاشترى به عبد او هلك
الثلث قبل النقد دفع المالك ألفاً آخر) لينقد عن العبد (ثم وثم) كلما هلك دفع آخر
الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) المالك اليه (مع ألفان فقال) المضارب
للمالك (دفعت الى ألفا ورجعت) أنا (ألفا وقال المالك دفعت) اليك (ألفين) مضارب
(فأقول للمضارب) لان القول في مـ دار المقبوض للباقي أميناً وأضعينا (مع ألف
فقال) المضارب (هو مضاربة بالنصف) أو قرض (و) الحال أنه (قد رجع ألفا وقال
المالك هو بضاعة) أو ودیعة (فأقول للمالك) لا نمسك وبينة بينة المضارب

كتاب الوديعة

(الايداع تسليم الغير على حفظ ماله) صريحاً أو دلالة بأن افترق زق رجل فأخذ
رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضراً يضمن (والوديعة ما ترك عند الأمين وهي أمانة
فلا يضمن) المودع (بالهلاك) أمكن التحرر زام لامعاشي أولاً واشترط الضمان على
الأمين باطل وبه يبقى (والمودع أن يحفظها بنفسه وبيعها) من زوجته أو ولده أو
والديه أو أجبره والعبرة في هذا الباب للساكنة لا للنفقة (فان حفظها بغيرهم) أو
أودعها عند غيرهم (ضمن إلا أن يخاف الحرق أو الغرق فيسلمها الى جاره أو فلك آخر)
فحينئذ لا يضمن سواء أحاط الحريق بمنزله أولاً وقيل ان كان الحريق غير محيط
بضمن وعليه مشي في التنوير (فان) أودع ثم طلب بها فحبسها) المودع ظلمها حال
كونه (قادر على تسليمها أو خلطها) المودع بلاذن مالكيها (بماله حتى لا يضمن) أصلاً
كاللبن بالابن أولاً تنقير الابن كخطة بشعر (ضمنها) فلو باذن مالكيها اشتركا شركة
املاك (وان اختلط) مال المودع بماله (بلا فعله) كما اذا انشق الكيس فاختلط
بدرهمه (اشتركا) في الخلوط فيكون هلاك بعضه عليهم ما وباقه بينهما على قدر المال
منهما (ولو اتفق) المودع (بعضها فرد مثله) أي مثل ما اتفق (لخطئه بالباقي ضمن
الكل وان تعدى) المودع (فيها) بأن كانت دابة مثلاً لا فركها أو أودعها غير (ثم
أزال التعدي) وردها الى يده على ما كان (زال الضمان) الواجب بالتعدي (بخلاف
المستعير والمستأجر) حيث لا يزول ضمانهما بإزالة التعدي (و) بخلاف (اقراره) أي
المودع بالوديعة (بعد جوده) عند صاحبهما فلو عند غير لم يضمن (وله أن يسافر بها)
سواء كان لها حمل ومؤنة أولاً ومنعها اذا كان لها حمل ومؤنة (عند عدم الهني
والخوف) فان نهأ أو كان الطريق مخوفاً وله بمن السفر فسافر ضمن (ولو أودعها شيئاً
مثلياً) أو قيمياً (لم يدفع المودع الى أحدهما حظه حتى يحضر الآخر) ولو فعل ضمن وفي

نقلها في التجنيس عن
السرا الكبير (مسئلة)
ان قيل أي رجل مرته
لا تلزمه بالاسلام ونفقه
على ما هو عليه من الكفر
(فالجواب) أن هذا ولد
رجل مسلم ماتت أمه وهو
رضيع فاهطاه أبو يهودية
ترضعه مع ابن لها وغاب
أبوه وماتت اليهودية
واشتهى الحال أي ماولد
المعلم ولم يحصل التمييز بوجه
وبلغ على اليهودية فابن
المسلم مسلم تبعاً وقد ارتد
ولا تلزم واحد منهم ما
بالاسلام للاشتباه فأحدهما
مرتد ولا يلزم بالاسلام
لعدم تعيينه (مسئلة) ان
قيل أي رضيع يصح
اسلامه بدون تبعية لاحد
من أصوله وأبوه حتى موجود
كافر (فالجواب) ان هذا
لقبط وجد في مصر من
أمصار المسلمين أو قراهـم
فادعى دعي أنه ابنه ثبت
النسب ويكون مسلماً
استحسن اذ كره ابن وهبان
رحمه الله تعالى (مسئلة)
ان قيل أي صغير ولد في
دار الاسلام وأبواه ذميان
ويحكم بالاسلام (فالجواب)
أن هذا ولد ذمي نصراني
استأجر هو ومسلم لولديه
ظهر فكبر الولدان ولا
يعرف ولد المسلم من ولد

النصراني فنهضها مسلحان
 ترجيحاً للإسلام احتياطاً
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 الإسلام يعمل ولا يعمل عليه
 ﴿كتاب القبط والقطنة
 والآبق والمقبود﴾

(مسئلة) ان قيل أى امرأة
 حرة عاقلة بالغة متزوجة
 ولدت ولداً فكان لقبطاً ربى
 من بيت المال (فالجواب)
 ان هذه امرأة ولدت هى
 وأخرى فى بيت مظلوم وأدعما
 ابنوا واحد او فتة الآخر فذلك
 بينهما والآخر لقبط ربى من
 بيت المال كذا فى العدة
 (مسئلة) ان قيل أى رجل
 أخذ مالا بدون اذن مالكه
 وليس له فى ذلك المال
 شبهة بحيث يعذر فى أخذه
 ويؤجر على ذلك (فالجواب)
 ان هذا المال لقطة النقطة
 عدل بقصد ردها على
 مالكها فلا فضل أخذاً
 ويؤجر على ذلك وقد
 بسطنا الكلام فيها فى شرح
 الوهبانية ﴿مسئلة﴾ ان
 قيل أى أبى لا يملك العدل
 الأمين رده الى سميده
 ﴿فالجواب﴾ ان هذا
 عدل ضعيف اذا أخذه لا
 يقدر على رده فانه لا يملك
 أخذه لان فيه تعريض نفسه
 للهلاك فان الآبق ربما
 يتحاصر عليه فيقتله ويهرب
 فيختفي فلا يقدر عليه صاحبه
 أيضاً فيكون أخذه سعيماً

الجبر الاستحسان عدم الضمان وهو المختار در (وان أودع رجل عند رجلين) شيئاً
 (هما يقسم اقتساماً وحفظ كل نصفه ولو دفع) أحدهما (كاه الى الآخر) فضاغ (ضمن)
 الدافع (بخلاف ما لا يقسم) لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر (ولو قال) المودع بالكسر
 (له لا تدفع) (للوديعة) الى عيالك أو قال له (احفظ فى هذا البيت فدفعها الى من لا بد له
 أو حفظها فى بيت آخر من) تلك (الدار) وكانت يموت تلك الدار كلها مستوفية فى الحفظ
 (لم يضمن) الدافع والاضمن (وان كان له منه) أى من الدفع (بد) كما اذا كانت
 اللوديعة شيئاً خفياً يمكنه حفظه بنفسه كالخاتم فدفعه الى عياله (أو حفظها فى دار أخرى)
 لم تكن مثلها فى الحرز (ضمن) فلو مثلها أو أحرز منها (و مودع الغاصب ضامن)
 والمالك مخير فان ضمن المودع رجوع على الغاصب وان علم على الظاهر (لا) يضمن
 (مودع المودع) فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها فلا (مع) ألف
 ادعى رجلان كل منهما (أنه له أودعه) يا فانكر (ولا بينة لهما فاستخلف) (فشكل
 لهما فالألف) المودع (لهما وعليه ألف آخر بينهما) ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر
 فالألف لمن نكل له

كتاب العارية

(هى تعليق المنفعة) خرج الهبة فانها تعليق العين (بلاعوض) خرج الاجارة فانها تعليق
 المنفعة بعوض (وتصح باعرتك وأطعمتك أرضى) أى غلتها (ومحنتك) أى أعطيتك
 (ثوب) هذا وجار يقي هذه (وحملك على دابتي) هذه اذ الميرد به الهبة (وأخذ منك
 عبدي ودارى لك سكنى ودارى لك عمري سكنى) أى جعلت سكنى هالكه مدة عمره
 (ويرجع المعير متى شاء) (والعارية أمانة حتى) لو هلكت بلا تعد لم يضمن (سواء
 هلكت من استعماله المعتاد أولاً) (ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة) فانها لا تؤجر ولا
 ترهن (فان أجز) المستعير (فقطب) أى هلك (ضمن) المستعير لتعديبه ولا رجوع له
 هلى أحد وان شاء المعير ضمن المستأجر ثم هو يرجع على المؤجر اذ لم يعلم أنه عارية فى
 يده والامير جمع (ويعير) المستعير (مالاً يختلف باختلاف المستعمل) كاللحم
 والاستخدام والزراعة والسكنى (فلوقيدها) المعير (بوقت) كيوم وشهر (أو منفعة)
 كركوب (أو قيد) مالا يجاوزهما معاً وان أطلق (فى الاعارة) له أن ينتفع أى
 نوع (شاه) فى أى وقت شاه وعارية الثمنين) أى الدراهم والدنانير (والملكيل)
 كالخنة والشعير (والموزون) كالعسل (والمعدود) كالجوز والبيض عند الاطلاق
 (قرض) فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع حتى لو استعارها ليعبر الميزان أو
 يزين الدكان فهى عارية (وان أعار أرضاً للبناء أو للفرس صح) الاعارة (وله أن يرجع
 ويكلف) المستعير (قلعها ولا يضمن) المعير (مانقص) من البناء والفرس بسبب
 القلع وان كان القلع يضر بالأرض تر كالبقيمة مقلوعين هذا (ان لم يوقت فان وقت)
 المعير (ورجع قبله) كره تحريراً قيل تنزها (ضمن مانقص) منها (بالقلم وان

أعارها) أى الارض (ليزرعها) المستعير) لا تؤخذ حتى يحصد) الزرع (وقت أولاً) استحساناً (ومؤنة الرد على المستعير) ومؤنة الوديعة على (المودع) بكسر الدال (و) مؤنة رد المستأجر على (المؤجر) مؤنة رد المقصوب على (الغاصب) مؤنة رد الموهون على (المرتحن وان) استعار دابة ثم (رد المستعير الدابة الى اصطلح مالكيها) ولم يسلمها (أو) استعار (العبد) ثم رده (الى دار المالك برئ) من الضمان استحساناً (بخلاف المقصوب والوديعة) حتى لو ردهما الى دار المالك ولم يسلمهما اليه فضاء عا ضمن (وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجبره مشاهرة) أو مسانعة لا مياومة (أو) ردها (مع عبده رب الدابة) مطلقاً يقوم عليها أولاً على الصحيح (أو أجبره) مسانعة أو مشاهرة (برئ) المستعير في الصورتين (بخلاف الاجنبي) فانها اذا هلكت لا يبرأ هذا اذا كانت العارية موقته فخصت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لتعديه بالامساك بعد المدة والا فالمستعير يملك الا اذا عا فيسما يملك فيه الا عارة من الاجنبي (و) من أعار أرضاً يضيئ ليزرعها وأراد كتابة الصلح (يكتب المستعار أنك أطعمتنى أرضك) لآزرعها فيخصص لثلايم البناء وغيره

كتاب الهبة

(هى غلبت العين) احتار زبه عن الاعارة بقوله (بلا عوض) عن البيع (وتصح) الهبة (بإيجاب) من الواهب (كوهبت ونخلت) أى أعطيت (وأطعمت) هذا الطعام (وجعلته لك) عمرى (وأعمرتك هذا الشيء) (وتصح بقوله) حملتك على هذه الدابة (حال كونه (ناوياً به الهبة) ولولم ينو الهبة تكون عارية (و) بقوله (كسوتك هذا الثوب) (و) بقوله (دارى لك هبة) أى من جهة الهبة (تسكنها) لا بقوله دارى لك هبة (سكنى) (أو) دارى لك (سكنى هبة) بل تكون عارية (وقبول) أى تصح بإيجاب وقبول من الموهوب له (وقبض فى المجلس بلاذنه) أى الواهب (وبعده) أى المجلس (به) أى باذنه ثم تصح بإيجاب وقبول ويثبت الملك (فى) شئ (محوز) أى مفرغ (مقسم) (فى) شئ (مشاع لا يقسم) بأن لا يبقى منتفع به بعد القسمة كالبيت والحمام الصغيرين (لا فيما يقسم) وهو ما يبقى منتفع به قبل القسمة وبعدها فإن وهب شقصاصاً فسد (فان قسمه وسلمه) الى الموهوب له (صح وان وهب دقيقاً فى برأ) يصح (وان طعن وسلم) اليه (وكذا الدهن فى السهم واليمن فى اللبن) لانه معدوم (وملك) الموهوب (بلا قبض جديد) كان الموهوب (فى يد الموهوب له وهبة الاب لطفه تتم بالبعد) لو الموهوب معلوماً كان فى يده أو يمدودعه لان قبض المولى ينوب عنه (وان وهب له) أى للطفل (أجنبي تتم قبض وليه) وهو الاب ثم وصيه والجدة وصيه (و) قبض (أمه وأجنبي لو) كان الطفل (فى حجرهما) والا لالفوات الولاية (و) تتم (بقبضه ان عقل ولو وهب اثنان داراً) مشتركة بينهما (لواحد صح لا) يصح (عكسه) وهو مالو وهب واحد اثنان (اثنين) (وصح تصدق عشرة) من الدراهم (وهبتها

ذكره ابن وهبان فى منظومته **مسئلة** ان قيل أى رجل يعد ميتاً وهو حي منهم **الجواب** أنه المفقود فقد قال فى السكاكى انه فيما يرجع الى ماله حكيم الحياة وفيما يعود الى غيره حكم الميت كذا ذكره ابن وهبان فى شرحه لمنظومته قال ويمكن أن يجاب بأنه الكافر لان الكافر يعد من جملة الاموات بدليل قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم

أموئافاً حياً كم يعنى كنتم كفاراً فهذا كم الى الايمان قلت ويمكن أن يجاب عنه بالحرور عن الأرض بقتل ونحوه عن يعد ميتاً فى حق الاستحقاق حياً فى حق من يحجب به من الورثة وقد بسطنا القول فى ذلك فى شرح الوهبانية

كتاب الوقف

مسئلة ان قيل أى شئ اذا فعله الانسان بنفسه لا يجوز واذا فعله وكيله يجوز **الجواب** أنه الوقف اذا وقفه انسان وركاه بقبضه يجوز ولو قبضه بنفسه لا يجوز كذا فى وقف هلال **مسئلة** ان قيل أى أرض موقوفة على غير معين فأجرها من له ايجارها وانفخصت بموته **الجواب**

أن هذه أرض وقفها شخص

على غير معين وجعل
لنفسه الولاية ثم أجرة هام
ارتد والعياذ بالله تعالى
ومات على ردة فانها تصير
ميراثا لورثته ضرورة فسخ
الاجارة فيه بعوته ذكره ابن
وهبان والله تعالى أعلم

﴿كتاب البيع﴾

﴿مسئلة﴾ ان قيل أى
بيع اذا تعاطاه المالك لا
يجوز واذا تعاطاه من يقوم
مقامه يجوز (فالجواب) أنه
بيع المريض المدين اذا
باع من أجنبي وحاج لا
يجوز وان قلت المحابة
والمشتري بالخيار ان شاء
زاد في الثمن الى تمام القيمة
وان شاء فسخ وصيه اذا
باع بعد وفاته لوفاء دينه
وحاج فيه قدر ما يتغابن
فيه صح بيعه ويجعل ذلك
عفوا قال في العمادية وهذا
من عجيب المسائل أن المالك
لا يملك المحابة ومن يقوم
مقامه يملك (ويلغز) بها
على هذا الوجه فيقال أى
رجل اذا باع ملكه لا يملك
المحابة ولو باعه من يقوم
مقامه ملك ذلك ويحجب عما
تقدم ﴿مسئلة﴾ ان قيل
أى رجل باع أباه وأكل
ثمنه صح البيع وحل له
أكل الثمن (فالجواب)
أن هذا رجل أذن لعبده
أن يتزوج بأمره حرة

لتغير ين لا) أى لا يصح تصدقها وهبتها (لغنيين)

﴿باب الرجوع في الهبة﴾

(صح الرجوع فيها) مع انتفاء مانع الآتى وان كره تحريرا وقيل تسريها (ومنع
الرجوع) فيها حروف (دمع خزقة فالذال الزيادة) في نفس الغير الموجبة لزيادة القيمة
(المتصلة كالفرس) بالسكس (والبناء والسمن) وغير هالال الزيادة المنفصلة كولد
وأرث وعقر (والميم موت أحد المتعاقدين) فان مات الموهوب له أو الواهب يتنعم
الرجوع من الواهب ومن ورثته (والعين العوض فإن قال) الموهوب له للواهب (خذه
عوض هبتك أو بدلها أو بقاء بلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع) ولو لم يذ كر عوض
رجع كل به منه ويشترط في العوض شرائط الهبة قبض واقرار وعدم شـيـوع
(وصح) العوض (من أجنبي) وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه (وان استحق
نصف الهبة رجح) الموهوب له على الواهب (بنصف العوض وبعبكسه) أى استحق
نصف العوض (لا) يرجع الواهب بشئ (حتى يرد) الواهب (ما بقى) من العوض
فيرجع في الهبة (ولو عوض النصف رجح) الواهب (بما يعوض) الموهوب له (والخاء
خروج الهبة من ملك الموهوب له) بالسكية بان باع الهبة أو وهبها ولو ضحى الموهوب له
بالشاة الموهوبة أو نذر التصديق بها وصارت لحال لا يتنعم الرجوع (وببيع) الموهوب
له (بعضها رجح) الواهب (في النصف كعدم بيع شئ) أى اذا لم يبيع شيئا منه أنه
يرجع في نصفها (والزاي الزوجية) والعبرة بوقت الهبة لا بوقت الرجوع (فلو وهب)
لاجنبية (ثم نكح رجح وبالعكس) وهو ما لو وهب لزوجه فبأنها (لا) يرجع
(والقاف القرابة) أى المحرمية بالرحم لا بالمصاهرة (فلو وهب لذي رحم محرم منه لا
يرجع فيها) ولو وهب لرحم غير محرم كبن العم فله الرجوع ولو وهب لاختيه وأجنبي
مالا يقسم فقبضه رجح في حظ الأجنبي (والهاء الهلاك) أى هلاك الموهوب (فلو
ادعاه) الموهوب له عند الرجوع (صدق) بلا حلف (واغنا) صح الرجوع بتراضيهما
وبحكم الحاكم) بالرجوع فلو كانت عبدا فباعه الموهوب له قبل القضاء للواهب نفذ
بيعه ولو منعه بعد الرجوع قبل القضاء فهلك لا يضمن (وان تلفت) العين (الموهوبة
واستحقها مستحق وضمن) المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لانها
مقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والهبة بشرط العوض) المعين (هبة ابتداء فيشترط
التقابض في العوضين) في المجلس أو بعده باذنه (وتبطل بالشروع) فان وهب شقصا
مشاعا بشرط العوض لا يجوز (بيعه انتهاء) حتى لو تقابض صاحبه العقد اعتبارا بالبيع
(فترد بالغيب وخيار الزينة وتؤخذ بالشفعة) لو كان عقارا هذا اذا قال وهبتك على أن
تعوضنى كذا أمالوقال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاه

﴿فصل﴾ في الاستثناء والتعليق وغيرهما (ومن وهب أمة لاختها أو وهب أمة
على شرط (أن يردّها) الموهوب له (عليه) بعد حين (أو) على شرط أن يبعثها أو

أبوه والله أعلم ﴿مسئلة﴾
 ان قيل أى رجل باع أم
 ولده بل أخته وأخاه وهم
 مسلمون فى دار الاسلام وجاز
 البيع (فالجواب) أنه عبد
 مكاتب من الحاوى القديمى
 ﴿مسئلة﴾ ان قيل أى
 رجل كاتب عبده أو دبره ثم
 باعه وجاز البيع (فالجواب)
 أن هذا رجل كاتب عبده
 أو دبره فى دار الحرب فبطل
 فكان له بيعه من الحاوى
 أيضا ﴿مسئلة﴾ ان قيل
 أى رجل اشترى أمة لا
 يحل له وطؤها (فالجواب)
 أنه رجل اشترى أمة كانت
 لا يبه وألانه فوطئها حللا
 أو حراما فإنه لا يحل للابن
 أن يشترىها أو يستخدمها
 ولا يحل له أن يوطئها أو
 كانت هذه أم امرأته أو
 أخته من الرضاة أو
 محسوسة لا يحل له وطؤها أو
 دخل بها وطلقها طلقين ثم
 اشتراها فلا يحل له وطؤها
 ما لم تزوج بزواج آخر من
 حرة الفقهاء (وبالغز)
 عنها بوجه حسن فيقال أى
 رجل اشترى أمة لا قرابة
 بينه وبينها ولا يحرم عليه
 الجمع بينها وبين أخرى
 عنده ولا هى موطوءة ولا
 محسوسة بشهوة لا يحرم
 وطؤها وليست بمحسوسة
 (ويجاب) بالوجه الآخر
 ﴿مسئلة﴾ ان قيل أى

التنوير (فأحرق) من غير فعله (فله) أى للبخاز (الأجر ولا ضمان) عليه عند السكك
 وهو الصحيح (وللطباخ بعد الغرف) إلا إذا كان الطباخ لاهل بيته خاصة والأصل فى ذلك
 العرف ولو أفسد الطعام أو حرقه أو لم ينضجه فهو ضمان (وللبان) أى لمن يضرب اللبن
 (بعد الإقامة) أى نصبه للجفاف وقالا بعد تشرجه أى جعل بعضه على بعض وبه يفتى
 هذا إذا ضرب به فى ملك المستأجر فلو فى غير ملكه فلا أجر حتى يعده منصوصا بعده
 ومشرجا عنده (ومن لعمله أثر فى العين كالصباغ والقصار يحبسها للأجر) أى
 لأجله سواء كان يقصر بعض الماء أو لأمره قاضى خان لىكن صحيح المصنف فى
 المستصفي عدم الحبس فأختلف التبعيض قال فى البحر وينبغي ترجيح المنع وبه جزم
 فى الهداية (فان حبس) الصانع العين (فضاع فلا ضمان) عليه (ولا أجر) له لعدم
 التعدي (ومن لا أثر لعمله فى العين) كالجمال (على ظهر أو دابة) (والملاح) وهو النوق
 (لا يحبس) العين (للاجر) فلو حبس ضمن ثم هو فى تضمين الجمال بالخيار بين أن يضعه
 البديل محمولاً له الأجر أو غير محمول ولا أجر له (ولا يستعمل) الأجير (غيره) ان شرط
 عمله بنفسه (بان قال له اعمل بنفسك) أو يبدل الأظفر فلها استعمال غيرها بشرط
 وغيره (وان أطلق فله أن يستأجر غيره) فلو دفع لأجنبى ضمن الأول لا الثانى (وان
 استأجره) ليجب بيعه ومات بعضهم فجاء بمن بقى فله أجره بحسابه (لو كانوا معلومين
 للعاقدين والافسكه ونقل ابن السكك ان كانت المؤنة تقل بنقصان عددهم فبحسابه
 والافسكه (ولا أجر لحامل السكك) الذى استؤجر لايصاله الى زيد بالبصرة مثلا
 (للجواب أو لحامل الطعام) الى فلان بالبصرة (ان رده للوث) راجع للمسئولين وكذا
 لو لم يجد له أو وجد ولم يدفع اليه فله فلا أجر له

﴿باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها﴾ أى فى الاجارة ﴿

صح اجارة الدور والحوانىث) المعدة للسكنى وان كان (بلا بيان ما يعمل فيها له) أى
 للمستأجر (أن يعمل) فيها (كل شئ) مما لا يضر بالبناء فهو الوضوء وغسل الثياب
 وكسر الحطب ونحو ذلك (الا انه لا يسكن حدا أو قصارا أو طحانا) الا برضا مالكة أو
 اشتراطه ولو اختلفا فى الاشتراط فالقول للأجير وان أقام البينة فالبينة بينة
 المستأجر (و) صح اجارة (الأراضى للزراعة ان بين ما يزرع فيها) لان ما يزرع فيها
 يتفاوت وبعضه يضر بالأرض (أو) ان (قال على أن يزرع فيها ماشاء) فان لم
 يبين ولم يقل ذلك فهى فاسدة للجمالة وتنقلب محقة بزرعها ويجب السمي (و) صح
 اجارة الأراضى (للبناء والغرس) فيها رسائر الانقاعات كطبخ آجر وخزف ونحوهما
 (فان مضت المدة) أى مدة الاجارة (قلعهما) المستأجر ان لم يرض المؤجر بقرعهما
 (وسلمها فارغة) خالية عنهما (الا أن يغرم المؤجر قيمته) أى قيمة كل واحد منهما (مقلوعا)
 بأن تقوم الأرض بهما وبدونها فيضمن ما بينهما (و) ان (يملكه) المؤجر هذا اذا كان
 صاحب الغرس والبناء راضيا ولم يضر بالأرض أما اذا ضرر بالأرض فحينئذ يملكهما

شيء إذا باعه الإنسان وهو

غائب في الصيف يكون
البيع فاسدا وان باعه في
الشتاء يكون البيع جائزا
فالجواب **✽** أنه المجددة
يجمدها لأن الجسد يذوب
في الصيف فلا يدرى كم
ينتقص من وقت البيع إلى
وقت القبض وفي الشتاء
لا يذوب الجسد فيجوز البيع
وسئل محمد بن سلام أبو
نصر عن بيع الجسد فقال
لا يبطله إلا حمق وكان أبو
أحمد العياضي رحمه الله
يقف بفساد البيع فيه
فكانه تعرض له كذا في
الحيرة **✽** (مسئلة) أن قيل
أي خبر لا يجوز بيعه إلا من
طائفة من المسلمين مخصوصة
فالجواب **✽** ما ذكره في
الحيرة قال أبو نصر محمد بن
سلام رحمه الله تعالى سمعت
نصير بن يحيى رحمه الله
تعالى يقول سئل بشر بن
يحيى المروزي عن ما
وقعت فيه فحاسة فأرأه أو

نحوها والماء قليل يعني ولم
يتغير بها فجن منه وخبر
قال يعضوه من النصاري
ولا أراهم يأكلوه ان علموا
ذلك فلا بد من الاعلام قال
يعضوه من اليهود ولا أراهم
يأكلوه ان علموا ذلك فلا بد
من الاعلام قال يعضوه من
المجوس ولا أراهم يأكلوه
ان علموا ذلك ثم قال يعضوه

بغير رضاه (أو يرضى) المؤجر (بتركه فيكون البناء والشجر لهذا) أي للمستأجر
(والأرض لهذا) أي للمؤجر (والرطوبة) وهي البرسيم (كالشجر) في حكم القلع والترك
على حالها (والزرع يترك بأجر المثل إلى أن يدرك) رعاية للجانبين لأن له نهاية (و) صم
اجارة (الدابة للركوب والجل) بشرط أن يمين من يركبها أو يحمل عليها (و) صم اجارة
(الثوب للبس فان أطلق) بأن قال على أن يركب أو يلبس من شاء (أركب وألبس
من شاء) وتعين أول راكب ولا لبس (وان قيد براكب ولا لبس بخالف) المستأجر ثم
عطب (ضمن) ولا أجر عليه وان سلم (ومثله) في الحكم كل ما يختلف بالمستعمل
كالفسطاط ونحوه (وما لا يختلف به) أي بالمستعمل من الاعيان (بطل تقييده كملو
شرط سكني واحد) بعينه (فله ان يسكن غيره فان سمى نوعا وقدرا ككر بر فله حمل
مثله) في الضرر ان استوى في الوزن (وأخف) كالشعير والسمسم (لا أضرك الملع
والحد يدوان استأجر دابة لحمل عليها مقدار من القطن فليس له أن يحمل مثل وزنه
حديدا (وان عطبت بالأرداف ضمن النصف) سواء كان زديف أخف أو أثقل هذا
إذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين والا فالكل وإذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب
جميع الأجر مع التفمين (و) ان عطبت (بالزيادة على الحمل المسمى) ضمن (ما زاد)
الثقل الا اذا كان حملا لا تطيقه مثل تلك الدابة فحينئذ ضمن قيمتها (و) ان عطبت
(بالضرب والسكج) أي جذبها بالجأها (وزرع السرج والا كافي) بما لا يوكف عنه
الحجر (والامراج بما لا يسرج بمثله) ان أضرع الحمار بسرج البرزون (وساوك)
الاجير في (طريق غير ماعينه) المستأجر (وتفاوت) أي الطريقان بأن كان الطريق
المساوك أوعر أو أبعد أو أخوف مما عينه المالك (وحمله) أي المتاع (في البحر) وقد
أضر بحمله في البر وهو ما يحمل الناس في البر (الكل) أي كل القيمة في المسائل
كلها (وان بلغ) المتاع أو الدابة إلى المقصد (فله الأجر) ضمن (زرع رطوبة) قد
(أذن بالبرمانقص) من الأرض (ولا أجر) على المستأجر (و) ضمن (بخطا طهه
(و) قد أضر بقيمة ثوبه) وترك المستأجر القباء عليه (وله) أي للمستأجر (أخذ
القباء ودفع أجر مثله)

باب الاجارة الفاسدة **✽**

(يفسد الاجارة الشرط) المخالف لمقتضى العقد (وله) أي للأجر (أجر مثله) بعد التسليم
واستيفاء المنفعة (لا يجاوز به) الأجر (المسمى فان أجردا را) على شرط انها (كل
شهر درهم صم) العقد (في شهر) واحد (فقط) وفسد في بقية الشهر ثم اذا تم الشهر
الاول فلكل منهما أن ينقض الاجارة بمحضرة صاحبه (الا أن يسمى الكل) أي كل
الشهر عددًا فحينئذ يصح (وكل شهر سكن ساعة منه صم) العقد (فيه) أي في ذلك
الشهر وفي ظاهرا روبا لكل منهما الخيار في اليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها
وبه يعني (وان استأجرها) أي الدار بعشرة دراهم (سنة صم) العقد (وان ليسم أجر

من هؤلاء الذين يقولون المله
 طاهر لا ينحسره شيء انتهى
 (مسئلة) ان قيل أى
 رجل اشترى شيئاً فزاره
 له ومسلكه ومع ذلك يجبر على
 بيعه (فالجواب) أنه رجل
 ذمى اشترى عبداً مسلماً
 فانه يجوز شراؤه اياه وملكه
 بالشرع ويجبر على بيعه
 صيانة للمسلم عن ذل
 استخدام الكافر (ولم يفرغ)
 بها على وجه آخر فيقال أى
 رجل اشترى عرضاً غير
 حيوان وجاز شراؤه اياه
 وملكه بالشرع ويجبر على
 بيعه ويحجب بانه ذمى اشترى
 محصناً فانه يجوز شراؤه
 وملكه ولكن يجبر على
 بيعه ذكراً والذى قبله
 في المبتغى وسياق نوع منه
 في كتاب القضاء (مسئلة)
 ان قيل أى شيء اذا بيع
 بيعاً صحيحاً لازماً وتأخر
 تسليمه ثلاثة أيام انتقض
 والحال أنه لا خيار له فيه
 (فالجواب) أنه المحمود
 اذا بيع في الجملة للتقصان
 الفاحش ذكره في العدة
 (مسئلة) ان قيل أى
 شيء لا يجوز بيعه فربما
 (فالجواب) أن الدنانير
 اذا اشترت بالدراهم لا
 يجوز لان الدنانير ليست
 عبيقة بعينها (مسئلة) ان
 قيل أى بيع مع مؤجل الى
 سنة يجب فيه التأجيل سنة

كل شهر وابتداء المدة وقت العقد ان لم يسم شيئاً وان سمي يعتبر مسمى (فان كان
 العقد حين يهل الهلال أى أول الليلة الأولى من الشهور (يعتبر) شهور السنة كلها
 بالأهلة والا) أى وان لم يكن يوم القرة بأن كان في أثناء الشهر فشهراً بالسنة كلها
 (بالايام) كل شهر ثلاثون يوماً وقال يثم الشهر الاول بالايام والباقي بالاهـ (لم يفرغ)
 أخذ اجرة الحمام والحمام لا اجرة عسب التيس) أى انزائه على الانثى (و) لا اجرة
 (الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه) بأن يقول استأجرتك بكذا على أن
 تجمع عني أو تؤذن أماً إذا أمره بالحج أو الاذان من غير ذكر الاجارة فانه يجوز
 (والفتوى اليوم على جواز الاستئجار لتعليم القرآن) والفقه وغيره ويجبر المستأجر
 على دفع مسمى في العقد وعلى دفع أجر المثل اذا لم يذ كر مدة (ولا يجوز) أخذ الاجرة
 (على الغنم والفرح والملاهي) كالزمار والطبل (وفسد اجارة المشاع) يقسم أولاً (الا
 من الشريك) وعند ما يجوز وعليه الفتوى (وصح استئجار الظئر) أى المرضعة
 (باجرة معلومة) استحساناً اتفاقاً (ر) صح (بطعامها وكسوتها) اذا كانت المدة معينة
 وعند ما لا يجوز قياساً (ولا يمنع زوجه من وطئها) في غير منزل المستأجر فان أجرت
 نفسها بغير إذن الزوج فله فسخها سواء شأنه الارضاع أولاً اذا كان النكاح ظاهراً
 فلو غير ظاهراً (فان حبست) الظئر (أو مرضت ففسخت) الاجارة كماله كانت فاجرة
 فجوراً بيناً لا لو كفرت ولومان الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة ولو مات أبوها (وعليها
 اصلاح طعام الصبي) وغسل ثيابه ودهنه وورثته ووطئها على أبيه وكذا غنم الدهن
 وأجرة عملها ان لم يكن له مال ولا نفق ماله (فان أرضعته) في المدة (بلبن شاة) أو غذته
 بطعام (فلا أجر) لها بخلاف ما لو دفعته الى خادمتها حتى أرضعته أو استأجرت من
 أرضعته فلها الاجرة لا اذا شرط ارضاعها (ولو دفع غزلاً لينسجه بنصفه) أو نثله (أو
 استأجره ليحمل طعامه) الى موضع كذا (بغير منه أو) استأجره (ليخبره كذا) من
 الدقيق (اليوم بدرهم لم يجز) في المسائل الثلاث وان حمل فله أجره مثله لا يجازى بالاجر
 فقيراً (وان استأجر أرضاً على) شرط (أن يكرها) أى يلقبها للحرث (ويرزعهما أو
 يسقيهما ويرزعهما صح) العقد (وان شرط) المستأجر (أن يذنيهما) أى يلقبها للحرث
 مرتين في محل لا يحتاج فيه الى ذلك (أو يكرى أنهارها) العظام أما اشتراط كرى
 الجدول فصح في الصحيح (أو يسرقها) أى يجعل فيها السرقة وبقيت منفعة بعد
 المدة والالم يفسد (أو يرزعهما بزيادة أرض أخرى) يجوز في المسائل الأربع
 (كاجارة) أى كمالا يجوز اجارة (السكنى بالسكنى وان استأجره لحل طعام بينهما) ما
 مشترك (فلا أجر له) الا مسمى ولا أجر المثل (كرهن استأجر الرهن من المرتين) فانه
 لا أجر له (وان استأجر أرضاً لم يذ كرانه) أى المستأجر (يرزعهما أو) ذ كرانه يرزعهما
 ولكن لم يذ كر (أى شيء يزرع) فالاجارة فاسدة (ف) اذا (زرعهما فضى الاجل) أول
 يضر (فله) أى للمؤجر (المسمى) وينقلب العقد جازراً استحساناً لا لارتفاع الجهالة
 بالزراعة (وان استأجر حماماً) بدينار (الى مكة ولم يسم ما يحمل) عليه فالاجارة فاسدة

أخرى **﴿فالجواب﴾** أنه

البيع الذي وقع عقده بضمن موجب إلى سنة ثم البائع حبس العين المبيعة سنة فإن أجل يكون للسنة المستقبلة ذكره في العمدة والمسئلة خلافية وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وقالوا لأجل من يوم العقد **﴿مسئلة﴾** أن قيل أي مبيع يختلف المتبايعان في غنمه وحلف كل منهما فيلزم البيع **﴿فالجواب﴾** أن المبيع بعد اختلاف في غنمه وحلف كل منهما بعق العبد لا يعق ويلزم البيع أما لزوم البيع فلأن البائع قد أقر أن المشتري حنث وعق العبد فلا يمكن نقضه وأما المشتري فلا ينكر شرط العتق وأقر بالتمن عليه مقدار ما أقر به من العدة **﴿مسئلة﴾** أن قيل أي رجل باع من آخر عبداً فأكل العبد رغيفا للمشتري فسقط عنه الثمن **﴿فالجواب﴾** أن هذا رجل باع عبداً مرغيف بعينه فأكل العبد الرغيف قبل أن يقبضه المشتري فإن البائع يكون مستوفيا للثمن **﴿مسئلة﴾** أن قيل رجل قال لا خير بعث منك هذا العبد بهذا الخنزير فقال اشتر بصوصع البيع **﴿فالجواب﴾** أن المشتري

(فإذا) حل عليه ما يحمل الناس على مثله عادة (فنفق) أي هلك في الطريق (لم يضمن وإن بلغ مكة فله المسمى) استحساناً (وإن تشاحا) أي اختصمها إلى القاضي (قبل الزرع) في الأولى (و) قبل (الحمل) في الثانية (نقضت الأجرة دفعا للفساد)

﴿باب ضمان الاجير﴾

(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده) أمانة (غير مضمون بالهلاك) سواء هلك بأمره كنه التخرز عنه كالسرقه والغصب أو لا كالحريق الغالب ونحوه وعليه الفتوى وقالوا إن هلك بأمره كنه التخرز عنه ضمن واختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف (وما) أي المتاع الذي (تلف بعمله) كتخريق الثوب من دقة وفساده من قصره أو تشميسه (وزلق الجبال وانقطاع الحمل الذي يشده) المكاري (الحمل وغرق السفينة من مده مضمون) في الجميع (ولا يضمن به) أي بغير السفينة دية (بني آدم) وكذا من يسقط من الدابة وإن كان بسوقه وقوده (وإن أنكر سدد في الطريق) ولو بفعل الجمل بعد أخير المالك إن شاء (ضمن الجمل قيمته في مكان حمله ولا أجر له أو) ضمنه قيمته (في موضع الانكسار) له (أجره بحسابه) إن شاء (ولا يضمن حجام أو براغ) أي يبطار (أو فساد لم يتعد) أي لم يتجاوز (الموضع المعتاد) فإن جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها إذا هلك المجني عليه وإن هلك ضمن نصف دية النفس (و) الاجير (الخاص) من (يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل كمن استؤجر شهراً) بدرهم (للقدمه أو لرعي الغنم) هذا إذا تمكن من العمل فلو امتنع من عذر فلا أجر له (ولا يضمن) الاجير الخاص (ما تلف في يده أو) تلف (بعمله) كتخريق الثوب من دقة إذا تعمد الاتلاف كإلزامان على ظفر في صبي ضاع في يدها أو سرق ما عليه من الحلى (وصح ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعاً) كان خطئه فلا سيما بقدرهم أو روميا بقدرهم (وزماناً) في الشرط (الأول و) صح (في الدكان والبيت) كما جرت لك هذا الدكان أو البيت على أنك إن سكنته عطار فبدرهم أو حداد فبدرهم (و) صح في (الدابة مسافة) كما جرت لك الدابة إلى مكة بدرهم وإن جاوزتها إلى المدينة فبدرهم (و) صح في الدابة (حلاً) كأن حملتها أربب شعير فبدرهم أو بر فبدرهم (ولا يسافر بعد استأجره للقدمه بلا شرط) فإن سافر به فذلك ضمن ولا أجر عليه وإن سلم (ولا يأخذ المستأجر من عبد محجور) أو صبي محجور (أجرادفعه لعمله) استحساناً (ولا يضمن غاصب العبد ما أكل من أجره) الذي أجر العبد نفسه به كالأجر الغاصب وأكل أجره (ولو وجد به أخذه) لبقائه ملكه ككسر ورق بعد القطع (وصح قبض العبد أجره) لو أجر نفسه لانه العاقد (ولو أجر عبده هذين الشهرين شهرين شهرين بأربعة وشهرين خمسة صح) العقد (و) الشهر (الأول) يكون (بأربعة) أو الثاني بخمسة (ولو اختلفا في أياق العبد ومرضه) وجرى ما الرحا (حكم الحال) فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينه (والقول لرب الثوب في

اليه المسمى خنثى راشاة
 فيجوز البيع ولا ينظر الى
 تسميته لانه مسمى حراما
 وأشار الى حلال والجواز
 قول أبي يوسف رحمه الله أما
 على قياس مسائل الاصل
 لا يجوز لانه يختلف الجنس
 من العدة **(مسئلة)** رجل
 قال لا آخر بعث منك هذا
 الثوب بعشرة دراهم على
 أن تعطيني كل يوم درهما
 وكل يومين درهما في كيف
 يجب عليه اعطاء الثمن
(فالجواب) أنه يجب عليه
 أن يعطيه الثمن في ستة أيام
 في اليوم الاول درهما وفي
 اليوم الثاني ثلاثة دراهم
 وفي اليوم الثالث درهما وفي
 اليوم الرابع ثلاثة دراهم
 وفي اليوم الخامس درهما
 وفي اليوم السادس درهما
 وهذا ان اليوم الثاني من
 كل يوم ومن كل يومين أيضا
 فيعطيه فيه ثلاثة دراهم
 واليوم الرابع كذلك **(مسئلة)**
 رجل قال لا آخر مسلم جلس
 في مكان يبيع فيه ويشترى
 أشياء مباحة البيع والشراء
 وهي خالصة ملكه لا
 ينبغي لاحد أن يشتري
 منه شيئا **(فالجواب)** أنه
 رجل جلس على الطريق
 وفي جلوسه ضرر قال أبو
 قاسم الصفار لا ينبغي أن
 يشتري منه لانه أعانه على
 الاتيم والعدوان **(مسئلة)**

التي يص والقباء والحرمة والصفرة) لان الاذن مستفاد من جهته فكان أعلم بكيفية
(و) القول لرب الثوب في (الاجر وعدمه) بأن قال رب الثوب علمته لي بغير أجر وقال
 الصانع بأجر فالقول لرب الثوب لانه منكسر وقال أبو يوسف ان كان الصانع معاملا له
 بأن كان بينهما أخذ وعطاء فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا به سده
 الصنعة بأجر فالقول له وبه يقتي

باب فسخ الاجارة

(وتفسخ) بالقضاء أو الرضاء **(بالبعب و)** المراد به عيب يفوت النفع مثل (خراب الدار
 وانقطاع ماء الضيعة و) ماء (الرحا) أو يحل به كمرض العبد وقرحة الدابة فان لم يحل به
 أو أزاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره وال سبب (و) تنفسخ بالا جارة الى
 الفسخ (بوت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا) تنفسخ بونه
(كالوكيل) والاب (والوصي والمتولى في الوقف وتنفسخ بخيار الشرط والرؤية و)
 تفسخ (بالعذر) وهو عجز العاقد عن المضي في موجهه لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق
 به (أي بالعقدان بقي (كن استأجر رجلا ليقطع ضرره فسكن الوجع أو) استأجر
 طبيا خا (لبطبخ له طعام الوليمة فاختلفت زوجه منه) أو ماتت (أو) استأجر (حائوتا
 ليتجرفيه فأفلس أو آجره) أي الحائوت مثلا (ولزمه دين) سواء كان ثابتا (بعين) من
 الناس (أو ببيان) أي بيمينته (أو باقرار) من المؤجر (ولاماله) سواء (أو استأجر دابة
 للسفر فبداله منه) أي ظهر له منه (رأى لا للكرى) أي ان بداله ككرى رأى منه فانه
 ليس بعذر على رواية الاصل وروى الكرخي أنه عذر **(مسائل متفرقة)** ولو أحرق
 حصاة أرض) أي ما بقي فيها من أصول القصب (مستأجر أو مستعارة) ومثلها أرض
 بيت المال العدة لمخط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد (فاحترق
 شيء) من الزرع ونحوه (في أرض غيره لم يضر من) هذا ان لم تضرب الرياح فلو
 مضطربة ضمن كالموسقى أرضه سقيما لا تختمله فتعدي الماء الى أرض جاره فافسد بها
 (وان أقعد خياط أو صباغ في حائوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح) استبحسانا
 اتحد العمل أولا تكياط مع قصار لانه شركة الصنائع (وان استأجر رجلا ليحمل عليه
 محملا) وهو المودج الكبير (ورا كمين الى مكة صح وله الحمل المعتاد) وفي القياس
 لا يجوز (ورؤيته) أي الحمل (أحب و) ان استأجره (لقد ارزادفا كل منه) في
 الطريق (ردعوضه) أي عوض ما كل من زاد ونحوه (وتصح الاجارة وفسخها
 والمزارعة والعامة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاف والوصية والقضاء والامارة
 والطلاق والعنق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل
 كآجر تلك أوقاف مختلر رأس الشهر صح بالاجماع (لا) يصح مضافا للاستقبال كل
 ما كان تملكه الحال مثل (البيع واجازته) بأن باع فضولى عبد رجل فقال المالك أجزت
 غدا (وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنسكاح والرجعة والصلح عن مال) ولو عن
 دم العبد يصح (وابراه الدين)

كتاب المكاتب

(السكابة تحرير المملوك) مطلقا سواء كان قنأ أو أم ولدا أو مدبرا (يدافى الحال ورقبة في المال) عند أدائه المال فلو (كاتب غلوكه ولو صغير يعقل) البيع والنشر فلو لم يعقل لم يجز (بالحال) أى نقد كله (أو مؤجل) كله (أو نجيم) أى مقسط على أشهر معلومة (وقبل) المملوك (صح) وصار مكاتبا (وكذا ان قال) لعمده (جعلت عليك ألفا تؤديه بنجوم أول النجم كذا) كأول المحرم مثلا (وآخره كذا إذا أدبته فأنت حر والا) أى وان لم تؤده (ذ) أنت (قن صح) العقد استحسنانا (فيخرج) المكاتب بعد السكابة (من يده) أى المولى حتى لا يبقى له عليه ولا على كسبه سبيل فلا ينعه من السفر وان شرط عليه أن لا يخرج من البلد (دون ملكه) وفرع عليه بقوله (وغرم) المولى العقر (ان وطئ مكاتبته) لحرمتها عليه (أو جنى) المولى (عليها) فإنه يغرّم ارشها (أو) جنى (على ولدها أو أنف مالها وان كاتبه) المسلم (على خمر أو خنزير أو قيمته أو) على شيء (عين لغيره أو) على (مائة أير وسيد وصبغا) أى على أن يراد المولى عبد صغير بغير عينه (فسد) عقد السكابة في هذه المسائل (فإن أدى الخمر) في الأولى (عقرو) إذا عتق باده الخمر (سعى في قيمته) أى قيمة نفسه (ولم ينقص عن المسمى) أى ان كانت قيمة نفسه أنقص من المسمى سعى في المسمى لافى قيمة نفسه (وزيد عليه) أى اذا كانت قيمة نفسه أكثر من المسمى سعى في قيمة نفسه بالغة ما بلغت (وصح) عقد السكابة (على حيوان غيره ووصوف) بأن بين الجنس فقط دون النوع والصفة وينصرف الى الرسط ويجبر على قبول قيمته (أو كاتب كافر عبده الكافر على) مقدار (خمر) معلوم أيضا (وأي أسلم) من المولى والعبد (له) أى للمولى قيمة الخمر وعتق (بقبضها) وان أدى الخمر عتق أيضا

باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

(للمكاتب البيع) بمن المثل وبالحاجة بغير السيد والنقد والنسيئة (والشراء والسفر وان شرط) المولى عليه (أن لا يخرج من المصرو) للمكاتب (تزوج أمته) من حر أو من عبد غيره (لا من عبد نفسه) (وكذا عبده والولاء له ان أدى) الثانى (بعد عتقه والا) بأن أداه قبله أو أد يامعا (ذ) الولاء (أسيد لا) أى لا يجوز له (التزوج بلا اذن) مولاه وكذا التسرى ولو بالاذن والمأذون والمدر كذا (و) لا (الهمة) ولو بعوض (و) لا (التصدق الا ببسير) (منهما) (و) لا (التكفيل) بنفس أو مال (و) لا (الاقراض) (و) لا (اعتاق عبده ولو) كان (بمال) (و) لا (بيع نفسه) منه (و) لا (تزوج عبده) ولو من أمته لنتقصه بالمهر والنفقة (والاب والوصى) والغاضى وأمينه (فى) حق (رقيق الصغير) فى باب التصرف (كالمكاتب) فيما ذكر (ولا يملك) مأذون (ومضارب وشريك) ولو مفاوضة (شيأ منه) أى من المذكور لا اختصاص تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى) المكاتب (أباه أو ابنه تكاتب عليه) أى دخل فى كتابته تبعا (ولو اشترى أخاه ونحوه) وهو كل محرم

ان قيل أى أرض لا يملك مالكمها بيعها لغيره شرى به فيها ولو باعها من شرى به فى حصة البيع نظير (فالجواب) أنها السكة التى ليست بنافذة فان أحصاها لا يملكون بيعها على احدى الروايتين ولا يملكون قسمتها وقدمت فى كتاب القسمة ذكرها ابن وهبان وقال ولو باعها بعض الشركاء لبعض هل يجوز أو لا يجوز فيه نظر ولم أقف على الجواب (مسئلة) ان قيل أى لفظة واحدة موضوعة وضعا حقيقيا لمعينين متناقضين من التصديقات فأحد المعنيين اخراج الشيء عن ملكه والثانى ادخاله فيه (فالجواب) أنه البيع بلفظ شرى فانها تستعمل بمعنى اشترى تارة وهو واضح وبمعنى باع أخرى ومنه قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام وشروه بمن نجس أى باعوه ويتبين أحدهما عن الآخر بقرينة الحال تارة بأن يكون أحدهما بائعا أو وكيله والاخر ليس كذلك وبالبينة أخرى كالموكل المالك فى البيع فخصه من مطلقين فيقول أحد الوكيلين لصاحبه اشترى منك هذا ابتداء فيقول الآخر شريت منك ابتداء أو نيم فيحتمل أن

يكون الاول قد أوجب
البيع وأن يكون أوجب
الشراء فستل عن مراده
ويستل الثاني أيضا ليقتر
من له الملك هكذا ذكر هذه
المسئلة الاسنوي في الغارز
والذي أحفظه في كلام
مشايخنا أن لفظ البيع
تستعمل في المعنيين
المتناقضين وهما الادخال
والاخراج والله أعلم

كتاب الكفالة

(مسئلة) ان قيل أى رجل
كفل رجلا بأمره وأدى
المال الذى كفله من ماله
وليس له أخذ الذى أمره
بالكفالة بالمال الذى قام به
عنه ولا يستحق عليه رجوعا
(فالجواب) أن هذا عبد
كفل سميده بأمره ثم أدى
عنه الكفالة بعد العتق
فان الكفالة صحيحة لا يرجع
لأنهم تقع موجبة شيئا على
المولى والمعتبر وقت الكفالة
ولم يكن فيه ما يستوجب
شيئا على مولاه وقال زفره
الرجوع وقد استوفينا
الكلام عليها في شرح
الوهبانية

كتاب الحوالة

(مسئلة) ان قيل أى حوالة
نصح بدون رضا المحبيل
(فالجواب) ان هذا يتصور
في تقبل رجل بدين على
رجل بطريق الحوالة من
غير علم المدين ولكن لا

منه غير الولاد (لا) يدخل في كتابته فيجوز له أن يبيعه وقال يدخل (ولو اشترى أم ولده
معه) أى مع ولده منها (لم يجوز بيعها) ولم تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعتقه
ويدخل ولدها في السكابة ولو لم يكن معها الولد يجوز بيعها خذلا فالهما (وان ولد
له) أى للمكاتب (من أمته ولد) فادعاه (تكتب عليه) وكان كسبه له
لأنه كسب كسبه (وان زوج) المكاتب (أمته من عبده مكاتبهما فولدت دخل)
الولد (في كتابتها وكسبه لها) وكذا قيمته لو قتل (مكاتب أو ماذون نكح باذن من
مولاه حرة) كائنه حريتها (برزها فولدت منه) فاستحققت فولدها عبد فلا يأخذه
بالقيمة خلافا لمحمد (وان وطئ) المكاتب أو الماذون (أمة) ملكها (بشراء صحيح) بغير
اذن مولاه (فاستحققت أو بشراء فاستفردت) الى بائعها (فالعقر) أى المهر (في
المكاتبسة) أى في المكسوب في السكابة (ولو) وطئ المكاتب أو الماذون أمة
(بنكاح) بغير اذن فاستحققت (أخذه) أى بالعقر (مذعق) أى بعد عتقه لعدم
دخوله فيها

فصل واذا ولدت مكاتبه من سيدها ضمت على كتابتها أو عجزت (نفسها) وهى
أم ولده) ويثبت نسبه بلاثمها ملكه رقبته (وان كاتب أم ولده أو مديره صح)
حتى لو أدى السكابة قبل موت المولى عتقا بالسكابة (وعتقت) أم ولده (بجنا بجنونه
وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) فى (كل البدل بجنونه) أى المولى (فقيرا) لا مال
له غير عبده (وان دبر مكاتبه صح فان عجز) نفسه (بقي مدبر أو لا) بأن مضى على
السكابة (سعى في ثلثي قيمته) ان شاء (أو ثلثي البدل بجنونه) أى المولى (معسرا) لا مال
له وان مات موسرا بمحمد يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل السكابة
(وان أعتق) المولى (مكاتبه عتق) ويسقط عنه (البدل وان كاتبه على ألف مؤجل
فصالحه على نصف حال صح) والقياس أن لا يصح (مات مريض) قد (كاتب عبده
على ألفين) مؤجلا (الى سنة وقيمه ألف) درهم ولا مال له غيره (ولم تجز الورقة)
التأجيل (أدى) العبد (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا) أدى (الباقى الى
أجله أو رد رقبته وان كاتبه على ألف) مؤجلا (الى سنة وقيمه ألفان) ومات ولا مال له
غيره (ولم يجوز وأدى) العبد (ثلثي القيمة حالا) وسقط عنه الباقي (أو رد رقبته) اتفاقا
(حر كاتب عن عبد بألف) بأن قال مولاه كاتب عبدا فلان على ألف على ان ادى أديته
البدل فهو حر فكاتبه المولى على هذا (وأدى) الحر عنه (عتق) العبد بمحكم الشرط وكذا
لو لم يقل ان أديته فادى يعتق استحسانا (فان قبل العبد) حين سمع كلامه قبل أدائه
(فهو مكاتب) وان قال لأقبله ثم أدى القائل الألف لم يعتق (وان كاتب) العبد
(الحاضر والغائب) بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم عن نفسي وعن فلان الغائب
فكاتبهما على هذا (وقبل الحاضر صح) العقد استحسانا فى الحاضر أصالة والغائب
تبعا (وأيهما أدى عتقا) ويجوز المولى على القبول (ولا يرجع) المولى (على صاحبه)
بشيء لعدم التزامه (ولا يؤخذ) العبد (الغائب بشي) من البدل (وقبوله) أى الغائب

رجوعه عليه وهي في مسائل الزادات (مسئلة) ان قيل أى حواله تقع بدون رضا المحتمل عليه (فالجواب) أنها حواله المرأة التي قرر لها القاضي النفقة على زوجها وأذن لها بالاقتراض عليه والاتفاق فانها تقتض وتحميل على الزوج فلزمه الحواله

كتاب أدب القاضي

(مسئلة) ان قيل أى رجل في يده شيء يجبره القاضي على بيعه لا يجز به غير البيع قال ابن العز وقد نظم هذا السؤال الشيخ بدر الدين الرضى فقال يا أيها الناس عن أشكلنا فهو فالعبد يجز عن اظهاره فوه قاض اذا رام شخص حبس سلطه بالبيع يلزمه حقا تعدوه

وليس يلزم غير البيع اخوتنا ها كم تصور هذا الحكم حاوه (فالجواب) ان هذا عبد لصغير كافى يدولىه والعبد أسلم فالقاضي يلزم الولى ببيعه حتما وقد نظم الجواب ابن العز فقال الكشف يلقى صدق الاشكال يحلوه والنظم أيضا على الانكار يحلوه فخذوا بانظم لست أمدهه والله يهدي سبيل الحق أرجوه

الكتابة (لغو) كرده اياها (وان كاتبت الامة عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صم) العقد (وأى أدى) بدل الكتابة (لم يرجع) على صاحبه بشئ ويجبر المولى على القبول ويعتقون

(باب كتابة العبد المشترك)

(عبد لهما اذن أحدهما صاحبه ان يكتب حظه) أى حظ المأذون (بألف و) أن (يقبض بدل الكتابة فكاتب) نصيبه بألف (وقبض بعضه فجزز فالمقبوض للقابض) وان أدى ألفا اعتق حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسمى العبد في نصيب الشريك الذى لم يكتب (أمة بينهما كاتباهما فوطئها أحدهما فولدت) ولدا (فادعاه) الواطئ صحت دعوته ويثبت النسب منه (ثم) اذا (وطئ) تلك الامة الشريك (الآخر فولدت) ولدا (فادعاه) الآخر صحت دعوته أيضا ويثبت النسب (فإذا) عجزت فهي أم ولد (للاول وضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه) الآخر (عقرها وقيمة الولد وهو ابنه وأى) من المستولين (دفع العقر الى المكتبة صح) فلا يطالب فانيا قبل الهجز واذا عجزت ترد الى المولى (وان دبر) الامة الشريك (الثانى ولم يطأها فجزت بطل التدبير) اتفاقا (وهى أم ولد للاول وضمن) المستول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقره والولد الاول) وان دبرها الاول صح في حظه وعندهما صح في الكل ويضمن نصيب الشريك موسرا كان أم معسرا (وان كاتباهما فجززها أحدهما) حال كونه (موسرا فجزت ضمن) المحرر (لشريكه نصف قيمتها ورجع به) أى بما أدى (عليها) وعندهما لا يرجع (عندهما دبره أحدهما ثم حرره الآخر) حال كونه (موسرا) كان (للدبر أن يضمن المعتق نصف قيمته) مدبر او ان شاء أعتق وان شاء استسعى (وان حرره أحدهما ثم دبره الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق) ولكنه ان شاء أعتق وان شاء استسعى

(باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى)

(مكاتب عجز عن) أدائه (نجم) أى قسط من بدل الكتابة (و) قد كان (له مال سيصل) اليه (لم يعجزه) الحماكم الى ثلاثة أيام ولا يعجزه) الحماكم في الحال (وفسخها) بطلب مولاه (أو) فسختها (سيده برضاه وعاد أحكام الرق وما في يده لسيدته) لانه كسب عبده (وان مات) المكاتب (وله مال لم تفسخ) الكتابة (وتؤدى كتابته) أى بدلها (من ماله وحكم بعقده فى آخر حياته) والباقي لورثته وتعقق أولاده الذين ولدوا من أمته أو اشتراهم فى حال الكتابة (وان مات المكاتب و) ترك ولدا ولدت في كتابته لا وفاة) أى لم يترك مالا يفي ببذل الكتابة (سعى) الولد كآبيه في كتابته (على نجومه فان أدى حكم بعقده) أى الولد (وعتق أبيه قبل موته ولو) مات و) ترك ولدا مشترى (فقط) (عجل) الولد (البدل) حالا (أورد) الى حاله (رقيقا) وسوقا بينهما (فان اشترى) المكاتب (ابنه فأت وترك وفاه ورثه ابنه) لموته حرا عن ابن حرا (وكذا) يرثه ابنه (لو كان هو وابنه مكاتبين) كتابة

هذا ولي صغير كافر وله

عبد وذا العبد بالاسلام يعلموه
ان ارام ابقاه قاضي الشرع
يلزمه

بالبيع والحكم فيه ليس بعده
قلت ولا خصوصية لهذه
الصورة فالحكم كذلك في
ذي زوج أمته الكافرة من
عبد الكافر فولدت منه
وأسلم بجبره على بيعه وولده
لانه مسلم باسلام أبيه وكذا
لوعلمك شقصا من عبد مسلم
يجبر على بيعه وتقدم في
كتاب البيع شيء من هذا
النوع ويمكن أن يراد في
السؤال قيد آخر فيقال أي
رجل مسلم في دار الاسلام

يملك شيئا ويجبر على بيعه
(ويجيب) بأنه المسلم الفاسق
إذا اشترى عبدا أمره
وكانت عادته اتباع المرد
يجبر على بيعه دفعا للفساد
كذا في المبتغى (مسئلة) ان
قيل أي نفر يسمع القاضي
البينة عليه مع اقراره
(فالجواب) أنه وارتأق
على مورثه بدين فانه يسمع
البينة عليه ويلزم الدين بقية
الورثة وكذا المديون إذا أقر
بوكالة انسان بقبض الدين
يسمع القاضي البينة بالوكالة
مع اقراره لثلاثين كرا طالب
الوكالة (مسئلة) ان قيل
أي قاض شهد عنده ثلاثة
شهود بمال ولا يقضى
بشهادتهم للريبة فلما كان

واحدة ولو مات المكاتب (ترك ولدا) كائنا (من حرة) أي معتقة (و) ترك (دينا)
على الناس (فيه وفاء) بمكاتبته بخفي الولد فقضى به (أي بأرث الجنابة) (على عاقلة الام
لم يكن ذلك) القضاء (قضاء بالعجز المكاتب) وفسخها قيد بالدين لان في العين لا يتأتى
القضاء بالالحاق بالام اذ يمكن الوفاء في الحال (وان اختصم مولى الام) موالى (الاب
في ولاته) أي ولا ولد المكاتب (فقضى به) أي بالولاء (لموالى الام فهو) أي القضاء بما
ذكر (قضاء بالعجز) والفسخ (وما أدى المكاتب) الى مولاه (من الصدقات) والمولى عن
لا تحصل له الصدقات (وعجز) العبد (طاب لسيد) لتبديل الملاء (ران جني عبد فكاتبته
سيدة جاهلا بها) أي بالجنابة (فحجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أو فدى) أو زال
المانع بالعجز ولو كان عالما بها عند الكتابة يصير مختارا للفداء (وكذا) أي دفع أو فدى
(ان جني مكاتب ولم يقض به) أي بأرث الجنابة عليه (فحجز) عن الاداء (فان قضى به
عليه في) حال (الكتابة فحجز) عن الاداء (فهو) أي قدر قيمته (دين) عليه لوالارث
أكثر ولو أقل فأرث الجنابة دين (بيع) المكاتب (فيه) أي في حق قدر قيمته الا أن
يقضى المولى عنه (وان مات السيد لم تنفسخ الكتابة ويؤدى) المكاتب (المال الى
ورثته على نفجهم وان حرروه عتق مجانا) والقياس أن لا يعتق (وان حرر البعض
لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه

كتاب الولاء

(الولاء لمن أعتق ولو) امرأة أو ذميا أو ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه ولو كان
العتق (بتدبير وكتابة واستيلا دون ملك قريب) بان ملك ذارحم محرم منه يعتق عليه
(وشرط الساتبة لغو) حتى لو أعتق وشرط ان لا ولاه بينهما فالشرط باطل وله الولاء
(ولو أعتق) لرجل أمة (حامل من زوجها القن) لرجل آخر فولدت لأقل من نصف
حول مذعنت عتق حملها تبعها (لا ينتقل ولاه الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب
(أبها) وكذا اذا ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لا أكثر منها بينهما
أقل من نصف حول لكونهما قوامين (فان ولدت بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر
فولاء لمولى الام) لتعذر تبعيته للأب لرفقه (فان عتق العبد) وهو الاب قبل موت الولد
لا بعده (جر ولاه ابنه الى مواليه) حر (لجمي) لم يعتقه أحد (تزوج معتقة) ولولعربي
(فولدت) منه ولدا (فولاه ولدها المواليا) لقوة ولاه العناقة (وان كان له) أي للجمي
(ولاه الموالاة) بوقيد بالجمي لان ولاه الموالاة لا يكون في العرب (والمعتق مقدم) في
الارث على الرديم (على ذوى الارحام) والمعتق (مؤخر عن العصبية النسبية) لانه
عصبية نسبية (فان مات المولى) بعد الاعتاق (ثم) مات (المعتق) بفتح التاء ولم يترك
صاحب فرض ولا عصبية (فيرانه لا قرب عصبية المولى) الذكور فان ترك ابنا أو أبا
فالمراث للابن دون الاب (وليس للنساء من الولاء) الا ما اعتقن أو أعتق من أعتقن
(أو) ولاه من (كاتب أو كاتب من كاتب أو دبر من دبر) أو جر ولاه معتقه

أو معتق معتقه فلو مات المعتق ولم يترك إلا بنسة المعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية
و يوضع ماله في بيت المال وذكرا الزيلعي أن بنت المعتق تترث في زماننا الفساد بيت
المال

فصل في ولاه الموالاة (أسلم رجل) مكاف (على يد رجل ووالاه على أن يرثه و)
على أن يعقل عنه) وقبل آخر منه (أو) أسلم (على يد غيره ووالاه) أي الرجل على
ما بيننا (صح) العقد والشرط كونه عجيما لا مسلما (وعقله على موالاه) أي ديتة على
الاعلى (وارثه له أن لم يكن له) أي للأسفل (وارث) وكذا الوشرط الارث من الجانبين
(وهو) أي مولى الموالاة (أخزوى الارحام) في استحقاق الميراث وان مات الاعلى
فغيره لا قرب عصبات الاعلى كما في ولاه العتاقة (وله) أي للأسفل (أن ينتقل عنه)
أي عن المولى الاعلى (الى غيره مجع من آخر ما يعقل الاعلى عنه) أو عن ولده
وكذا للاعلى أن يرثه عن ولده عنه أو عن ولده وقيد بقوله مالم يعقل لانه اذا عقل
الاعلى عن الاسفل لم يكن للأسفل أن يتحول بولائه الى غيره (وليس للمعتق) بفتح
التاء (أن يوالى أحدا ولو والت امرأه فولدت تبعها) الولد فيه) وقالا لا يتبعها

﴿كتاب الاكراه﴾

(هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا) ثم يفسد به اختياره ان كان ملجئا والوا
لا يفسد ولا تزول به أهلية المكره ولا يسقط عنه الخطاب (وشرطه قدرة المكره) بكسر
الراء (على تحقيق ما هدد) أي خوف (به سلطانا كان أو لصا) عندهما وبه يبقى (و)
شرطه (خوف المكره) بفتح الراء (وقوع ما هدد به) وذايان يغلب على ظنه أنه يفعله (فلو
أكره على بيع ماله (أو شراء) سلعة (أو اقرار بحال للغير (أو اجارة) لداره مثلا) بقتل
أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير) بعد زوال الاكراه (بين أن يفتى البيع)
ونحوه (أو يفسخه) ولو أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط لا يكون اكراهه الا
اذا كان ذا عز ومرة (ويثبت به) أي بكل واحد من البيع ونحوه (الملك) لعين أو منفعة
(عند القبض) فلو كان المبيع عبدا فقبضه المشتري واعتقه نفذ بزمه القيمة يوم
العتق ولو لمعسرا (للفساد) أي لاجل فساد تمكن في العقد بسبب فقد شرط التراضي
(وقبض الثمن كالتسليم) حال كونه (طائعا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير
مكره) بفتح الراء على القبض (والبائع مكره) بالفتح على التسليم (ضمن) المشتري
(قيمه للبائع ولا مكره) بفتح الراء أي للبائع المكره (أن يضمن المكره) بالكسر ان شاء
ثم يرجع المكره على المشتري بالقيمة (و) لو أكره (على أكل لحم خنزير) لحم ميتة
ودم وشرب خمر بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل له ذلك (وحل) الاقدام بل فرض ان
أكره (بقتل وقطع) أو ضرب يخاف منه التلف على نفسه أو عضوه (وأنه بصبره) وكذا
اذا أصابته مخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات أن في ظاهر الرواية (ولو) أكره (على
الكفر) بالله أو سب النبي عليه الصلاة والسلام ونحو ذلالتة من ذلك (واتلاف مال

ان كان تقبل شهادتهما
ويقضى بالمال (فالجواب)
أن هذا قاض سمع أحد
الشهود الثلاثة قبل القضاء
يقول أسئغفر الله كذبت
ولا يدري من هو منهم وقالوا
كلنا على الشهادة فانه
لا يقضى بشهادتهم للريبة
فلما شهدتهم اثنان في
اليوم الثاني يقضى القاضي
بالمال والكذب بحال به
على الثالث (مسئلة) ان
قيل أي قوم ووجب عليهم
يمين شرعا فلما حلف واحد
منهم سقطت اليمين عن
الباقي (فالجواب) أن
هذا رجل اشترى دارا بابها
في سكة نافذة وقد كان بابها
في القديم في سكة غير نافذة
فأراد أن يفتح بابها الى تلك
السكة فنعاه الجيران
وجحدوا ذلك الباب ولا يئنة
له فيجب تخليفهم فان نسكوا
قضى له بفتح الباب لانه
كلا قرار وان حلف واحد
منهم سقطت اليمين عن
الباقي لان فائدة التخليف
التمكن من فتح الباب
بالنسكول وقد امتنع ذلك
لان الحالف منعه نقله في
العمادية عن فتاوى
أبي الليث

﴿كتاب الشهادات﴾

(مسئلة) ان قيل أي شاهدين
شهدا على شيء يكن في شيء

بينهما تجوز شهادتهما على أحدهما ولا تجوز على الآخر (فالجواب) أنهم ما نصرانيان شهدا على نصراني ومسلم بعق عبد بينهما (مسئلة) أي شهود عدول شهدوا بعق عبد ولا تقبل شهادتهم (فالجواب) أنهم شهدوا والعبد منكر من العدة (مسئلة) رجل له شهادة في محدود أنه لفلان فأخبره عدلان أن فلانا باعه من ذي البيلة أن يشهد على ما علم ولا يلتفت إلى قوله كما وكذا الوشهاد أن الطالب أبرأ المطلوب لم يعتنع من الشهادة ما لم يسمعاه أو يعايناه إذا قيل أي صورة إذا أخبرهما عدلان بأمر لا يسمعهما الشهادة بما علموا وشهدا به (فالجواب) أنه إذا شهدا بالنكاح وأخبرهما عدلان أن الزوج طلقها لا يسمعهما الشهادة بالزوجية فلو أخبرهما بذلك واحد فالشهادة جائزة (مسئلة) أن قيل أي شاهدين شهدا بحق ولا يعرفان المشهود عليه بالحق وتقبل شهادتهما (فالجواب) أنهم ما شهدا شهدا على شهادة غيرهما ولا يعرفان المشهود عليه بالحق والقاضي يقول للدهي أقم البينة أن المشهود عليه هو هذا (مسئلة) أن قيل أي شاهد تقبل شهادته

مسلم) أو ذمى لا حربى (بقتل وقطع لا بغيرهما) كالضرب والحبس (يرخص) له اظهار كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان واتلاف ماله ولا يأثم (و) لكن (يشاب بالصبر) بان قتله ولم يظهر منه شيء (و) إذا لم يصبر وأتلف المال (للمالك أن يضمن المكره) بكسر الزاء (و) لو أكره (على قتل غيره) وهو محقون الدم (بقتل لا يرخص) له الاقدام (فان قتله أثم) ولو مباح الدم لا يكون أكرها وأياثم بالترك ولو أكره على قطع يد فلان بقتل وسعه ذلك (و) يقتص المكره بكسر الزاء (فقط) دون القاتل ونفاه أبو يوسف عنهما (ولو) أكره (على اعتاق وطلاق ففعل وقع) العتق والطلاق ولو أكرهه على الاقرار بالطلاق فأقر لا يصح اقراره (و) لكن (يرجع) المكره بالفتح على المكره بالكسر (بقيته) أي العبد ولو معسرا (ونصف مهرها ان لم يطأها) لو المهر مسمى والا فبالمعنة وان وطئها لا يرجع شيء (و) لو أكره (على الردة) والعياذ بالله تعالى فأظهرها وقلبه مطمئن بالإيمان (لم تنزوجه)

كتاب الخبر

(هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصعور ورق وجنون فلا يصح تصرف صبي) عاقل يعقل البيع والشراء أي لا ينفذ أماً تصرف غير العاقل فلا يجوز أصلاً (وعبد بلا إذن ولي وسيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم) بان باع أو اشترى (وهو يعقله) ويقصده (يحيزه المولى) أو الولي لو فيه مصلحة إن شاء (أو يقسخته فان أتلفوا شيئاً) من نفس أو مال (ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي والمجنون لا أعمال ولا مجرد ولا بطلاق وعتاق) (وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق سيده فلو أقر) العبد بمال على نفسه (لزمه بعد الحرية ولو أقر بمجد أو قود لزمه في الحال لا) أي لا يحجر حر مكاف (بسفه) هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير وعندهما يحجر على الحر بالسفه (وان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة ونفذ تصرفه) أي تصرف غير الرشيد (قبله) أي قبل الاجل المذكور (و يدفع اليه ماله) وجوبا (ان بلغ المدة) المذكورة حال كونه (مفسداً) وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور في الآية هو كونه مصلحاً في ماله فقط ولو فاسقاً (وفسق) أي لا يحجر بفسق (وغفلة) وهو أن يكون سليم القلب لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة ويغيب في التجارات (ودين وان طلب غرماً) أي الدين حبسه (و) حبس ليبيع ماله في دينه فلو (كان ماله ودينه دراهم قضى) القاضي بأخذه (بلا أمره) اجماعاً (ولو) كان (دينه دراهم وله دنانير أو بالعكس بيع) الدنانير في الاول والدراهم في الثاني (في دينه) استحساناً (ولم يبيع) القاضي (عرضه وعقاره) في دينه خلافاً لهما وبوقلها مابقي (وافلاس) أي لا يحجر بفلاس خلافاً لهما (فان أفلس مبتاع) أي مشتري (عين) قبضه بالاذن ولم يؤدغته (فبائعه أسوة) أي مساو (للغرماء) في غننه فيباع المتاع ويقسم غننه بينهم بالخصص

الشخص مع أنه لا يعرف
المشهود له (فالجواب) أنه
رجل يعرف محمدودا قد
اشتهر أنه لفاتاة امرأة
لا يعرفها ولا رآهاله أن يشهد
بأنه ملكها وان كان
لا يعرفها وتقبل شهادته
ذ كرها الخصاص في أدب
القاضي وقد ذ كرتها
مبسوطة في شرح الوهبانية
(مسئلة) ان قيل أى شهود
هذول لا يؤدون ماشهدوا
به عند الحاكم الشرعى الذى
هو القاضي مع تحققتهم ما
يشهدوا به ويسعهم ذلك
ولا ياثمون (فالجواب) في
صورتين الاولى أن العدل
اذا علم أن الحاكم كى يحكم
بخلاف معتقده فالاولى له
أن يتأخر عن الاداء عنده
الثانية العدل الذى يعلم أن
القاضي لا يقبله يسعه
التأخر عن الاداء ستر
لعرضه من شرح الوهبانية
(مسئلة) ان قيل أى غلامين
شهدا على بائعهما بقبض
عنهما فقبضات شهادتهما
(فالجواب) أنهما غلامان
أعتقهما المسترى عقب
الشراء فشهدا على البائع
باستيفاء الثمن (مسئلة)
ان قيل أى شاهدين عدلين
شهدا على رجل أنه أعتق
عبده ولا تقبل شهادتهما
مع أنه ليس ابنهما ولا أبا
ولا قريبا (فالجواب) أنهما

(فصل في بلوغ الغلام بالا حتم والاحمال والاززال) اذا وطئ (زالا) أى وان لم
يوجد شئ من ذلك (حتى يتم ثمانى عشرة سنة) عند الامام (و) بلوغ (الجارية بالحض
والاحتلام والحبل والا) أى وان لم يوجد شئ من ذلك (حتى يتم سبع عشرة سنة) ولم
يذكر الاززال صريحا لانه قل ما يوجد منها (ويبقى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة)
لقصر أعمار أهل زماننا (وأدنى المدة في حقها اثنتا عشرة سنة وفي حقها تسع سنين) هو
المختار (فان راعها) أى بأن بلغها هذا السن (وقالا) قد (بلغنا صدقا) ان لم يكذبها
الظاهر (وأحكامهما أحكام البالغين) فلو أقر الغلام بالبلوغ وهو ابن اثنتا عشرة سنة
أو أقرت الجارية به بعد تسع يقبل قولهما بالا جماع أما قبل ذلك فلا

(كتاب المأذون)

(الاذن) شرعا (فك الحجر) الثابت بالرق أو بالصبا (واسقاط الحق فلا يتوقت) فلو أذن
لعبده يوما أو شهرا صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه (ولا يتخصص) (بنوع فاذا أذن في
نوع عم اذنه الانواع كلها) (ويثبت بالسكوت اذ ارأى عبده يبيع ويشترى) فانه يصير
مأذونا في غير ذلك التصرف الذى رآه ولا فيه وفي ذلك التصرف لا ينفذ (فان أذن)
المولى اذنا صريحا (عاما) لعبده (لا بشرا شئ بعينه) كالطعام والكسوة (بييع
ويشترى) ما دله من الاعيان بغبن يسير وكذا بالغبن الفاحش خلافا لهما عليه دين
أولا (ويؤكد) المأذون (بهما ويرهن) شيئا لنفسه (ويرهن ويستأجر ويضارب)
ويشارك شركة عنان (ويؤجر) (ولو نفسه ويقربدين) ولومدين بالكن لغير زوج
وولد والدريسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما ولو أقر بعين صح ان لم
يكن مديونا (وغصب ووديعة) بأن يقرانه غصب شيئا من فلان أو ان هذا الشئ وديعة
لفلان (ولا يتزوج) الا باذن ولا يتسرى مطلقا (ولا يزوج عمو له) عبدا أو أمة (ولا
يكتب) الا أن يجيزه المولى ولادين عليه ولا ية القبض للمولى (ولا يعتق) ولو عمل
الا أن يجيزه المولى ولم يكن عليه دين (ولا يقرض ولا يهب) ولو بعوض ولا يتصدق
(ويهدى طعاما يسيرا) كالرغيف ونحوه (ويضيء من يطعمه ويحط من الثمن
بعب) (قدرا يحيط التجار) (ودينسه) الذى وجب عليه تجارة كبيع وشراء أو بما هو
في معناها كغرم وديعة وغصب (متعلق برقمته) حتى (يباع به ان لم يفده سيده) بأمر
القاضي فان فداء لا يتعلق بالرقبة بل بالكسب فيباع كسبه (وقسم ثمنه) بين الغرما
بالخصص وما بقى طوب به بعد عتقه (ويحجر بحجره) أى يحجر المولى (ان علم به) العبد
(و) أكثر أهل سوقه ان كان الاذن شائعا ما اذالم يعلم بالاذن الا العبد وحده كفى في
حجره علمه فقط (ويحجر) ضمنما بعت سيده وجزونه ولحقوه) بدار الحرب وكذا يجنون
المأذون ولحقوه (مرتدا) وان لم يعلم به أحد (و) يحجر (بالأباق) وان لم يعلم به أحد
وان عادي يعود الاذن في الصحيح (والاستيسلاد) بأن ولدت من المولى فأدعاها كان حرا
(لا) تحجر (بال تدبير وضمنه) ما قيمتهما فقط (للغرماء) لو عليهما دين محيط

رجلان باع عبدان
شخص وقبضه ثم انهما
شهدا عليه أنه أعتقه لا
تقبل شهادتهما لانهما
يريان أنفسهما من العهدة
(مسئلة) ان قيل أى مسلمين
شهدا شهادة وشهد
نصرانيان بضدهما فقبلت
شهادة النصرانيين دون
المسلمين (فالجواب) أن هذا
رجل مات فشهدا بنان له
مسلمان أن ابائهما مات
نصرانيا وشهد نصرانيان
أنه مات مسلما فانه تقبل
شهادة النصرانيين لاثبات
الاسلام من العهدة (مسئلة)
ان قيل أى شاهد متصف
بالفسق تقبل شهادته مع
ثبوت هذا الوصف له
(فالجواب) أنه الرجل
الوجيه ذو المروءة يجب
قبول شهادته وان كان
فاسقا في قول أبي يوسف
رحمه الله ذكره في البرازية
ووجهه ظاهر والله أعلم

كتاب الوكالة

(مسئلة) ان قيل أى رجل
وكل رجل أن يشتري له
عبدان أف ودفع اليه
الالف فلزمته ألف أخرى
لوكيل ولم يحصل على العبد
(فالجواب) أن هذا الرجل
لم يدفع الالف الى الوكيل
وضعه في منزله واشترى
العبد وقبضه فلما انصرف
الى منزله يطلب الدراهم

(وان أقر بعد حجره بما في يده) انه أمانة لغيره أو غصب منه أو أقر دين على نفسه
(صح) فيقضى بما في يده وقال لا يصح (ولم يلائم سيده ما في يده لو أحاط دينه بحاله
ورقبته فقبل حجره) أى المولى (عبدان كسبه) وقال لا يملكه فيعتق ويغرم
قيمه للغرماء لو موثرا (وان لم يحط) الذين بحاله وورقته (صح) التحرير اتفاقا (ولم
يصح بيعه شيئا) من سيده لا بئل القيمة) فلو بأقل لم يصح (وان باع سيده منه بمثل
قيمه أو أقل صح ويبطل الثمن لو سلم) المولى المبيع الى المأذون المديون (قبل قبضه)
ولو كان الثمن عرضا لا يبطل (وله) أى للمولى (حبس المبيع بالثمن) أى بسبب الثمن
هذا اذا كان المأذون مدبونا واللامحجز بينهما يبيع ولو باع المولى منه بأكثر مما يحط
الزائد أوفسح العقد لحق الغرماء (وصح اعتاقه) أى اعتاق المولى عبده المديون
(و) لكن (ضمن) المولى (قيمه للغرماء) اذا كانت مثل الدين أو أقل وان كان الدين
أقل ضمنه لا غير وان شأوا اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع أحدهما لا يبرأ الآخر
فهو مثل الكفيل مع المكفول عنه (وطوب) العبد (بما بقي) من الدين (بعد عتقه)
وصح تدبيره ولا ينجح ويخبر الغرماء كعتقه (فان باعه) أى المديون بمحيط (سيده
وغيبه المشتري ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديبه (فان رد) العبد (عليه) أى على
البائع (بغير رجوع) المولى (بقيته) على الغرماء (و) يكون (حق الغرماء في العبد أو
ضمن الغرماء) (مشتريه أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن) لا قيمة العبد (وان باعه سيده
وأعلم) (المشتري) (بالدين) يسقط خيار المشتري لا الغرماء (فلا غرماء رد البيع) اذا باع
بشمن لا يفي بديونهم وكان الدين حالا والبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ وال
المانع (فان غاب البائع) وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخمض لهم) لو منكر
دينه خلا فالأبى يوسف ولو مقر انهم وان غاب المشتري فالبائع ليس بخمض اجماعا
حتى يحضر المشتري (ومن قدمه صرا قال أنا عبد زيد) مأذون في التجارة (فاشترى
وباع) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة) وكذا لو اشترى وباع ساكتا عن
لذنه وحجره كان مأذونا استحسانا (و) لكن (لا يباع) لدينه اذا لم يف كسبه حتى يحضر
سيده فان حضر وأقر باذنه) وأثبتته الغريم بالبيعة (بيع) في الدين (والالا) يباع
ويطالب به بعد العتق (وان أذن للصبى أو المعتوه الذى يعقل البيع والشراء وليه وهو
أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الوالى أو القاضى أو وصيه أما الام أو وصيهما فلا يصح
اذا هما وكذا أمير البلدة (فهو) أى كل واحد منهما (في الشراء والبيع كالعبد المأذون)
في كل أحكامه

كتاب الغصب

(هو) (شرعا) إزالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله) في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير
إذن مالكة لا خفية فلا يتحقق في مئة وحر وخمر مسلم ومال حرى وعقار ووديعة وورقة
فلا يستخدم لعبد الغير (وحمل) أى تحميل (الدابة غصب لا الجالوس على البساط

أخرى **فالجواب** أنه

البيع الذي وقع عقده بتمن مؤجل الى سنة ثم ان البائع حبس العين المبيعة سنة فان الاجل يكون للسنة المستقبلية ذكروه في العمدة والمسئلة خلافة وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وقال الاجل من يوم العقد **مسئلة** ان قيل أي مبيع اختلف المتبايعان في ثمنه وحلف كل منهما فيلزم البيع **فالجواب** أن المبيع عبد اختلفا في ثمنه وحلف كل منهما بعق العبد لا يعق ويلزم البيع أما لزوم البيع فلان البائع قد أقر أن المشتري حنث وعق العبد فلا يمكن نقضه وأما المشتري فلانه ينكر شرط العتق وأقر بالتمن عليه مقدار ما أقر به من العدة **مسئلة** ان قيل أي رجل باع من آخر عبدا فأكل العبد رغيفا للمشتري فسقط عنه الثمن **فالجواب** أن هذا رجل باع عبدا برغيف بعينه فأكل العبد الرغيف قبل أن يقضيه المشتري فان البائع يكون مستوفيا للثمن **مسئلة** ان قيل رجل قال لا خير بعد منك هذا العبد هذا الخنزير فقال اشترى بوضع البيع **فالجواب** أن المشار

(و) اذا (حل عليه ما يحمل الناس) على مثله عادة (فنفق) أي هلك في الطريق (لم يضمن وان بلغ مكة فله المسمى) استحسانا (وان نشأ) أي اختصها الى القاضي (قبل الزرع) في الاولى (و) قبل (الحمل) في الثانية (نقضت الاجارة دفعا للفساد)

باب ضمان الاجير

(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده) أمانة (غير مضمون بالهلاك) سواء هلك بأمر يكتنه التحرز عنه كالسرقة والغصب أولا كالخرق الغالب ونحوه وعليه الفتوى وقالوا ان هلك بأمر يكتن التحرز عنه ضمن واختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف (وما) أي المتاع الذي (تلف بعمله كتخريق الثوب من دقة) وفساده من قصره أو تشهيه (وزلق الجمل وانقطاع الجبل الذي يشده) المكاري (الحمل وغرق السفينة من مده مضمون) في الجميع (ولا يضمن به) أي بغرق السفينة دية (بنى آدم) وكذا من يسقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده (وان انكسردن في الطريق) ولو بفعل الجمل عمدا خيرا المالك ان شاء (ضمن الجمل قيمته في مكان حله ولا أجر له أو) ضمنه قيمته (في موضع الانكسار) وله (أجره بحسابه) ان شاء (ولا يضمن حجام أو براغ) أي ييطار (أو فصاد لم يتعد) أي لم يتجاوز (الموضع المعتاد) فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا هلك المجني عليه وان هلك ضمن نصف دية النفس (و) الاجير (الحاص) من (يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استؤجر شهرا) بدرهم (للقعدة أو لعى الغنم) هذا اذا تمكن من العمل فلو امتنع من عذرا فلا أجر له (ولا يضمن) الاجير الحاص (ما تلف في يده أو) تلف (بعمله) كتخريق الثوب من دقة الا اذا تعمد الانلاف كالأضمان على ظفر في صبي ضاع في يده أو سرق ما عليه من الحلى (وصحى ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعا) كان خطمه فارسيا فبدرهم أو روميا فبدرهمين (وزمانا في الشرط الاول) صح (في الدكان والبيت) كاجر تملك هذا الدكان أو البيت هل أنلك ان سكنته عطارا فبدرهم أو حدا فبدرهمين (و) صح في (الدابة مسافة) كاجر تملك الدابة الى مكة فبدرهم وان جازرتها الى المدينة فبدرهمين (و) صح في (الدابة حلا) كأن حملتها أرب شعير فبدرهم أو روميا فبدرهمين (ولا يسافر بعبد استاجر للقعدة بلا شرط) فان سافر به فذلك ضمن ولا أجر عليه وان سلم (ولا يأخذ المستاجر من عبد محجور) أو صبي محجور (أجراد فله لعمله) استحسانا (ولا يضمن غاصب العبد ما أكل من أجره) الذي أجر العبد نفسه به كالأجر الغاصب أو كل أجره (ولو وجد به أخذه) لبقاء ملكه كسرق بعد القطع (وصح قبض العبد أجره) لو أجر نفسه لانه العاقد (ولو أجر عبده هذين الشهرين شهر ابار بعة وشهر ايجسة صح) العقد (و) الشهر (الاول) يكون (أبار بعة) والثاني بخمسة (ولو اختلفا في اباق العبد ومرضه) وجرى ماء الرحا (حكم الحال) فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينه (والقول لرب الثوب في

اليه المسمى خنزير اشارة
فيجوز البيع ولا ينظر الى
تسميته لانه مسمى حراما
وأشار الى حلال والجواز
قول أبي يوسف رحمه الله أما
على قياس مسائل الاصل
لا يجوز لانه اختلف الجنس
من العدة **(مسئلة)** رجل
قال لاخر بعت منك هذا
الثوب بعشرة دراهم على
أن تعطيني كل يوم درهما
وكل يومين درهمين فكيف
يجب عليه اعطاء الثمن
(فالجواب) أنه يجب عليه
أن يعطيه الثمن في ستة أيام
في اليوم الاول درهما وفي
اليوم الثاني ثلاثة دراهم
وفي اليوم الثالث درهما وفي
اليوم الرابع ثلاثة دراهم
وفي اليوم الخامس درهما
وفي اليوم السادس درهما
وهذا لان اليوم الثاني من
كل يوم ومن كل يومين أيضا
فيعطيه فيه ثلاثة دراهم
واليوم الرابع كذلك **(مسئلة)**
رجل قال لاخر مسلم جلس
في مكان يبيع فيه ويشترى
أشياء مباحة البيع والشراء
وهي خالصة ملكه لا
ينبغي لاحد أن يشتري
منه شيئا **(فالجواب)** أنه
رجل جلس على الطريق
وفي جلوسه ضرر قال أبو
قاسم الصغار لا ينبغي أن
يشتري منه لانه آعانه على
الانهم والعنوان **(مسئلة)**

القميص والقباء والحجرة والصفرة) لان الاذن مستفاد من جهته فكان أعلم بكيفية
(و) القول لب الثوب في (الاجر وعدمه) بأن قال رب الثوب علمته لي بغير أجر وقال
الصانع بأجر فالقول لب الثوب لانه منكر وقال أبو يوسف ان كان الصانع معاملا له
بأن كان بينهما أخذ وعطاء فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه
الصنعة بأجر فالقول له وبه يفتي

باب فسخ الاجارة

(وتفسخ) بالقضاء أو الرضاء (بالعيب و) المراد به عيب يفتو النفع مثل (خراب الدار
وانقطع اعماه الضيعة و) ما (لرحا) أو يحل به كمرض العبد وقرحة الدابة فان لم يحل به
أو أزاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره وال سبب (و) تنفسخ بلا حاجة الى
الفسخ (بوت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا) تنفسخ بموته
(كلو كيل) والاب (والوصى والمتولى في الوقف وتنفسخ بخيار الشرط والروية و)
تنفسخ (بالعذر) وهو عجز العاقد (عن المضي في موجهه) لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق
به (أي بالعقدان بقي (كن استأجر رجلا ليقطع ضرره فسكن الوجع أو) استأجر
طباخا (ليطبخ له طعام الولية فاختلعت زوجته (منه) أو ماتت (أو) استأجر (حائونا
ليتجرفيه فأنلس أو آجره) أي الحائون مثلا (ولزمه دين) سواء كان ثابتا (بعين) من
الناس (أو ببيان) أي بيمين (أو بإقرار) من المؤجر (ولا مال له) سواء (أو استأجر دابة
للسفر فبداله منه) أي ظهر له منه (رأى للملكاري) أي ان بدا للملكاري رأى منه فانه
ليس بعذر على رواية الاصل وروى الكرخي أنه عذر **(مسائل متفرقة)** ولو أحرق
حصان أرض) أي ما بقي فيها من أصول القصب (مستأجر) أو مستغارة) ومثلها أرض
بيت المال المعدة لمخط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد (فأحرق
شيئ) من الزرع ونحوه (في أرض غيره لم يضمن) هذان لم تضطرب الرياح فلو
مضطربة ضمن كالموسقى أرضه سبقا لا تحتمله فتعدي الماء الى أرض جاره فأفسدها
(وان أفسد خياط أو صباغ في حائوته من يطرح عليه العمل بالنصف ضم) استحسانا
اتخذ العمل أولا تخياط مع قصار لانه شركة الصنائع (وان استأجر حملا ليحمل عليه
حملا) وهو الهودج الكبير (ورا كمين الى مكة صمعه له الحمل المعتاد) وفي القياس
لا يجوز (ورؤيته) أي الحمل (أحب و) ان استأجره (لمقدار زادا كل منه) في
الطريق (ردعوضه) أي عوض ما كل من زاد ونحوه (وتصح الاجارة وفسخها
والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة
والطلاق والعق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل
كما جرت أوفاه تحتل رأس الشهر صمعا بالاجماع (لا) يصح مضافا للاستقبال كل
ما كان تعليقك للحال مثل (البيع واجازته) بأن باع فضولي عبدا رجلا فقال المالك أجزت
غدا (وفسخه والقصة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال) ولوعن
دم العمد يصح (وابراه الدين)

كتاب المكاتب

(السكابة تحرير المملوك) مطلقا سواء كان قنأ أو أم ولد أو مدبرا (يدافى الحال ورقبة في المآل) عند أداء المال فلو (كاتب غلو كره ولو صغير يعقل) البيع والشراء فلو لم يعقل لم يجز (بالحال) أى نقد كله (أو مؤجل) كله (أو منجم) أى مقسط على أشهر معلومة (وقبل) المملوك (صح) وصار مكاتباً (وكذا ان قال) لعبد (جعلت عليك ألفا تؤديه فنجوماً أول النجم كذا) كأول المحرم مثلاً (وأخره كذا فإذا أدته فأنت حر والى) أى وان لم تؤده (ذ) أنت (قن صح) العدة استحسنانا (فيخرج) المكاتب بعد الكتابة (من يده) أى المولى حتى لا يبقى له عليه ولا على كسبه سبيل فلا ينعه من السفر وان شرط عليه أن لا يخرج من البلد (دون ملكه) وفرع عليه بقوله (وغرم) المولى العقر (ان وطئ مكاتبته) لحرمتها عليه (أو جنى) المولى (عليها) فإنه يغرم ارشها (أو) جنى (على ولدها أو أنف مالها وان كاتبه) المسلم (على خمر أو خنزير أو قيمته أو) على شئ (عين لغيره أو) على (مائة أير دسيده وصيفاً) أى على أن يرده المولى عبداً صغيراً بغير عينه (فسد) عقد السكابة في هذه المسائل (فإن أدى الجمر) فى الأولى (عتق) وإذا عتق باءاً الجمر (سعى فى قيمته) أى قيمة نفسه (ولم ينقص عن المسمى) أى إن كانت قيمة نفسه أنقص من المسمى سعى فى المسمى لا فى قيمة نفسه (وزيد عليه) أى إذا كانت قيمة نفسه أكثر من المسمى سعى فى قيمة نفسه بالغة ما بلغت (وصح) عقد السكابة (على حيوان غيره ووصوف) بأن بين الجنس فقط دون النوع والصفة وينصرف إلى الرسط ويجبر على قبول قيمته (أو كاتب كافر عبده الكافر على) مقدار (خمر) معلوم أيضاً (وأى أسلم) من المولى والعبد (له) أى للمولى (قيمة الجمر وعتق بقبضها) وإن أدى الجمر عتق أيضاً

باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

(للمكاتب البيع) بفن المثل وبالحاجة لغير السيد والنقد والذبيحة (والشراء والسفر وان شرط) المولى عليه (أن لا يخرج من أمصاره) للمكاتب (تزوج أمته) من حر أو من عبد غيره لا من عبد نفسه (وتكاتب عبده والولاء له ان أدى) الثانى (بعد عتقه والى) بأن أداه قبله أو أداه يامعاً (ف) الولاء (لأسيده) لا أى لا يجوز له (التزوج بلا إذن) مولاه وكذا التسرى ولو بالاذن والمأذون والمدر كذلك (و) لا (الهبه) ولو بعوض (و) لا (التصدق الا ببسير) منه ما (و) لا (التكفيل) بنفس أو مال (و) لا (الاقراض) (و) لا (اعتناق عبده ولو) كان (بمال) (و) لا (بيع نفسه) منه (و) لا (تزوج عبده) ولو من أمته لنقصه بالمهر والنفقة (والاب والوصى) والقاضى وأمينه (فى) حق (رقيق الصغير) فى باب التصرف (كالمكاتب) فيما ذكر (ولا يملك) مأذون (ومضارب وشريك) ولو مفاوضة (شياً) منه أى من الذكور لا اختصاص تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى) المكاتب (أباه أو ابنه) تسكاتب عليه أى دخل فى كتابته تبعاً (ولو اشترى أخاه ونحوه) وهو كل محرم

ان قيل أى أرض لا يملك مالكها بيعها لغير شريكه فيها ولو باعها من شريكه فى حصة البيع نظر **فالجواب** أنها السكة التى ليست بنافذة فان أحصاها لا يملكون بيعها على احدى الرايتين ولا يملكون قسمتها وقدمت فى كتاب القسمة ذكرها ابن وهبان وقال ولو باعها بعض الشركاء لبعض هل يجوز أو لا يجوز رقيه نظر ولم أقف على الجواب (مسئلة) ان قيل أى لفظة واحدة موضوعة وضعا حقيقيا لغنيين متناقضين من التصديقات فأحد الغنيين اخراج الثمن عن ملكه والثانى ادخاله فيه **فالجواب** أنه البيع بلفظ شرى فانها تستعمل بمعنى اشترى تارة وهو واضح وبمعنى باع أخرى ومنه قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام وشروه بفن بخس أى باعوه ويتميز أحدهما عن الآخر بقرينة الحال تارة بأن يكون أحدهما بائعاً أو وكيله والآخر ليس كذلك وبالبيئة أخرى كالأوكل المالك فى البيع فخصص من متقلين فيقول أحد الوكيلين لصاحبه اشترى منك هذا بكذا فيقول الآخر شريت منك هذا بكذا أنعم فيجتمل أن

يكون الاول قد أوجب
البيع وأن يكون أوجب
الشراء فاستل عن مراده
ويستل الثاني أيضا ليقين
من له الملك هكذا ذكر هذه
المسئلة الاسنوي في الأغازه
والذي أحفظه في كلام
مشايخنا أن لفظه البيع
تستعمل في المعنيين
المتناقضين وهما الادخال
والاخراج والله أعلم

كتاب الكفالة

(مسئلة) ان قيل أي رجل
كفل رجلا بأمره وأدى
المال الذي كفله من ماله
وليس له أخذ الذي أمره
بالكفالة بالمال الذي قام به
عنه ولا يستحق عليه رجوعا
(فالجواب) أن هذا عبد
كفل سيده بأمره ثم أدى
عنه الكفالة بعد العتق
فإن الكفالة صحيحة لا يرجع
لأنهم تقع موجهة شيئا على
المولى والمعتبر وقت الكفالة
ولم يكن فيه ما يستوجب
شيئا على مولاه وقال زفره
الرجوع وقد استوفينا
الكلام عليها في شرح
الوهبانية

كتاب الحوالة

(مسئلة) ان قيل أي حوالة
تصح بدون رضا المحيل
(فالجواب) ان هذا يتصور
في تقبل رجل بدين على
رجل بطريق الحوالة من
غير علم المدين ولكن لا

منه غير الولاد (لا) يدخل في كتابته فيجوز له أن يبيعه وقال يدخل (ولو اشترى أم ولده
معه) أي مع ولده منها (للمجز بيعها) ولم تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعته
ويدخل ولدها في الكفالة ولو لم يكن معها الولد يجوز بيعها خلافا لهما (وان ولد
له) أي للمكاتب (من أمته ولد) فادعاه (تكتاب عليه) وكان كسبه له
لأنه كسب كسبه (وان زوج) المكاتب (أمته من عبده فكاتبهما فولدت دخل
الولد في كتابتها وكسبه لها) وكذا قيمته لو قتل (مكاتب أو مأذون نكح باذن من
مولاه) (حر) كائنه حريتها (بزعمها فولدت) منه (فاستحققت فولدها عبد) فلا يأخذ
بالقيمة خلافا للمحمد (وان وطئ) المكاتب أو المأذون (أمة) ملكها (بشره صحيح) بغير
اذن مولاه (فاستحققت أو بشره فاستفردت) إلى بائعها (فالعقر) أي المهر (في
المكاتبة) أي في المكسوبة في الكفالة (ولو) وطئ المكاتب أو المأذون أمة
(بنكاح) بغير اذن فاستحققت (أخذ به) أي بالعقر (مدعتق) أي بعد عتقه لعدم
دخوله فيها

فصل واذا ولدت مكاتبة من سيدها ضمت على كتابتها أو عجزت نفسها (وهي
أم ولده) ويثبت نسبه بلا تصديقها لأنها ملكه رقبته (وان كاتب أم ولده أو مبدرة صح)
حتى لو أدى بدل الكفالة قبل موت المولى عتقا بالكفالة (وعتقت) أم ولد (بجنانا بونه
وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) في (كل البدل بموته) أي المولى (فقيرا) لا مال
له غير عبده (وان دبر مكاتبه صح فان عجز) نفسه (بقي مدبر أو لا) بأن مضى على
الكفالة (سعى في ثلثي قيمته) ان شاء (أو ثلثي البدل بموته) أي المولى (معسرا) لا مال
له وان مات موسرا بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكفالة
(وان أعتق) المولى (مكاتبه عتق) ويسقط عنه (البدل وأن كاتبه على ألف مؤجل
فصالحه على نصف حال صح) والقياس أن لا يصح (مات مريض) قد كاتب عبده
على ألفين (مؤجلا) إلى سنة وقيمه ألف درهم ولا مال له غيره (ولم تجز الورقة)
التأجيل (أدى) العبد (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا) (أدى) الباقي إلى
أجله أو رد رقبته وان كاتبه على ألف مؤجلا (إلى سنة وقيمه ألفان) ومات ولا مال له
غيره (ولم يجز وأدى) العبد (ثلثي القيمة حالا) وسقط عنه الباقي (أو رد رقبته) اتفاقا
(حر كاتب عن عبد بألف) بأن قال مولاه كاتب عبدك فلا تاعلى ألف على أن أدبته
اليك فهو حر فكاتبه المولى على هذا (وأدى) الحر عنه (عتق) العبد بحكم الشرط وكذا
لو لم يقل أن أدبته فإدى يعتق استحسانا (فان قبل العبد) حين سمع كلامه قبل أدائه
(فهو مكاتب) وان قال لأقبله ثم أدى القائل الألف لم يعتق (وان كاتب) العبد
(الحاضر والغائب) بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم عن نفسي وعن فلان الغائب
فكاتبهما على هذا (وقبل الحاضر صح) العقد استحسانا في الحاضر أصالة والغائب
تبعا (وأيهما أدى عتقا) ويجبر المولى على القبول (ولا يرجع) المولى (على صاحبه)
بشيء لعدم التزامه (ولا يؤخذ) العبد (الغائب بشيء) من البدل (وقبوله) أي الغائب

رجوعه عليه وهي في مسائل الزادات (مسئلة) ان قيل أى حوالة تصح بدون رضا المحتال عليه (فالجواب) أنها حوالة المرأة التي قرر لها القاضي النفقة على زوجها وأذن لها بالاقتراض عليه والانفاق فانها تقتض وتحمّل على الزوج فلزمه الحوالة

كتاب أدب القاضي

(مسئلة) ان قيل أى رجل في يد شئ يجبره القاضي على بيعه لا يجزيه غير البيع قال ان العز وقد نظم هذا السؤال الشيخ بدر الدين الرضى فقال يا أيها الناس عن أشكلنا وهو فالعبد يجز عن اظهاره فوه قاض اذا رام شخص حبس سلته بالبيع يلزمه حقا تعدوه

وليس يلزم غير البيع اخوتنا ها كم تصور هذا الحكم حلوه (فالجواب) ان هذا عبد لصغير كافى يدوليّه والعبد أسلم فالقاضي يلزم الولى ببيعه حتما وقد نظم الجواب ابن العز فقال الكشاف يدقّ صدق الاشكال يحلوه والنظم أيضا على الانكار يحلوه

نقد جوابا بانظم لست أمدحه والله يهدي سبيل الحق أرجوه

الكتابة (لغو) كرده اياها (وان كاتب الامة عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صم) العقد (وأى أدى) بدل الكتابة (لم يرجع) على صاحبه بشئ ويجبر المولى على القبول ويعتقون

(باب كتابة العبد المشترك)

(عبد لهما اذن أحدهما صاحبه ان يكتب حظه) أى حظ المأذون (بألف و) أن (يقبض بدل الكتابة فكاتب) نصيبه بألف (وقبض بعضه فحجز فالمقبوض للقباض) وان أدى ألفا اعتق حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسمى العبد في نصيب الشريك الذى لم يكتب (أمة بينهما كاتباه فوطئها أحدهما فولدت) ولدا (فادعاه) الواطئ صحت دعوته ويثبت النسب منه (ثم) اذا (وطئ) تلك الامة الشريك (الآخر فولدت) ولدا (فادعاه) الآخر صحت دعونه أيضا وثبت النسب (فإذا) عجزت فهي أم ولد (للأول وضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه) الآخر (عقرها وقيمتها) لولد هو وابنه (وأى) من المستولين (دفع العقر الى المكتبة صح) فلا يطالب فانيا قبل العجز واذا عجزت ترد الى المولى (وان دبر) الامة الشريك (الثانى ولم يطأها) عجزت بطل التدبير (اتفاقا) (وهى أم ولد للاول وضمن) المستولد (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقره والولد للاول) وان دبرها الاول صح في حظه وعندهما صم في الكل ويضمن نصيب الشريك موسرا كان أم معسرا (وان كاتباه أحضرهما أحدهما) حال كونه (موسرا فحجز ضمن) المحرر (لشريكه نصف قيمته) أرجع به (أى بما أدى) عليها) وعندهما لا يرجع (عبد لهما دبره أحدهما حره الآخر) حال كونه (موسرا) كان (للدبر أن يضمن المعتق نصف قيمته) مدبر وان شاء أعتق وان شاء استسعى (وان حره أحدهما مدبره الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق) ولكنه ان شاء أعتق وان شاء استسعى

(باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى)

(مكاتب عجز عن) أدائه (نجم) أى قسط من بدل الكتابة (و) قد كان (له مال سيصل) اليه (لم يعجزه) الحماكم الى ثلاثة أيام ولا يعجزه) الحماكم في الحال (وفسخها) بطلب مولاه (أو) فسختها (سيده رضاه وعاد أحكام الرق وما في يده لسيدته) لأنه كسب عبده (وان مات) المكاتب (وله مال لم يفسخ) الكتابة (وتؤدى كتابته) أى بدلها (من ماله وحكم بعقده في آخر حياته) والباقي لورثته وتعتق أولاده الذين ولدوا من أمته أو اشتراهم في حال الكتابة (وان مات المكاتب و) ترك ولدا ولدى كتابته لا وفاه) أى لم يترك مالا يفي ببديل الكتابة (سعى) الولد كآبيه في كتابته (على نجومه فان أدى حكم بعقده) أى الولد (وعتق آبيه قبل موته ولو) مات و) ترك ولدا مشترى فقط (عجل) الولد (البديل) حالا (ورد) الى حاله (رقيقا) وسقوا بينهما (فان اشترى) المكاتب (ابنه فان وترك وفاه ورثه ابنه) لوفاه حره (وكذا) يرثه ابنه (لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة

عبد وذا الصدا بالاسلام بطوله
انزل ابقاء فاضى الشرع
يلزمه

بالبيع والحكم فيه ليس بعده
قلت ولا خصوصية لهذه
المسورة فالحكم كذلك في
ذي زوج أمته الكافرة من
عبد الكافر فولدت منه
وأسلم بغيره على بيعه وولده
لانه مسلم باسلام أبيه وكذا
لو تملك شقفا من عبد مسلم
يجبره على بيعه وتقدم لي
كتاب البيوع شيء من هذا
النوع ويمكن أن يراد في
السؤال قيد آخر فيقال أي
رجل مسلم في دار الاسلام
يملك شيئا ويجبره على بيعه
(ويجاب) بأنه المسلم الفاسق
إذا اشترى عبدا أحرد
وكانت عادته اتباع المرد
يجبره على بيعه دفعا للفساد
كذلك في المتني (مسئلة) ان
قبل أي نفر يسمع القاضي
البيعة عليه مع اقراره
(فالجواب) أنه واثق أقر
على مورثه دين فانه يسمع
البيعة عليه ويلزم الدين بغيره
الورثه وكذا المورث اذا أقر
بوكالة انسان قبض الدين
يسمى القاضي البيعة بالوكالة
مع اقراره التلاي نكر الطلب
الوكالة (مسئلة) ان قبل
أي شخص شهد عنده ثلاثة
شهود على ولا يقضى
بشهادتهم لثلاثة

واحد قولوا مات المكتوب (ترك ولدا) كأنما (من حرة) أي معتقة (و ترك (دينا)
على الناس (فيموتها بمكاتبته فحفي الولد فمضى به) أي بأرث الجنانية (على عاقلة الام
لم يكن ذلك) القضاء (قضاء بجزء المكاتب) وفرضها فيه بالدين لأن في العين لا يتأتى
القضاء بالالحاق بالام اذ يمكن الوفاة في الحال (وان اختصم مولى الام) مولى (الاب
في ولاته) أي ولا مولد المكاتب (فمضى به) أي بالولاه (لمولى الام فهو) أي القضاء بما
ذكر (قضاء بالجزء) والتمسح (وما أدى المكاتب) الى مولاه (من الصدقات) والمولى عن
لا تحل له الصدقات (وعجز العبد) طالب لسيده (لتبديل الملاك) (ان جنى عبدا فمكاتبته
سيده جاهلا بها) أي بالجنانية (فجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أو فدى) (أو زال
المانع بالجزء ولو كان عالما بها عند الكتابة يصير مختارا للام) (وكذا) أي دفع أو فدى
(ان جنى مكاتب ولم يقض به) أي بأرث الجنانية عليه (فجز) عن الاداء (فان قضى به
عليه في) حال (الكتابة فجز) عن الاداء (فهو) أي قدر قيمته (دين) (عليه لو الارش
أكثر ولو أقل فارش الجنانية دين) (بيع) المكاتب (فيه) أي في حق قدر قيمته الا أن
يقضى المولى عنه (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة ويؤدي) المكاتب (المال الى
ورثته على نجومه وان حرره عتق مجانا) والقياس أن لا يعتق (وان حرره البعض
لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه

كتاب الولاء

(الولاء لمن أعتق ولو) امرأة ذميا أو ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه ولو كان
العتق (بندبير وكتابة واستيلاد أو ملك قريب) بان ملك ذارحم محرم منه يعتق عليه
(و شرط الساتبة لغو) حتى لو أعتق و شرط ان لا ولا بينهما فالشرط باطل وله الولاء
(ولو أعتق لرجل أمة) (حامل من زوجها القن) لرجل آخر فولدت لأقل من نصف
حول مذ عتقت عتق حملها بعد (لا يتقل ولا الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب
(أبها) وكذا اذا ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لا أكثر منها بينهما
أقل من نصف حول لكونهما قوامين (فان ولدت بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر
فولاه لمولى الام) لتعذر تبعيته للاب لرقه (فان عتق العبد) وهو الاب قبل موت الولد
لا بعد (حر ولا ابنه الى مواله) حر (عجمي) لم يعتقه أحد (زوج معتقة) ولولعربى
(قولت) منهم ولدا (فولاه ولدها الىها) القوة ولا العتاقة (وان كان له) أي للعجمي
(ولا الموالاة) وقيد بالعجمي لان ولا الموالاة لا يكون في العرب (والمعتق مقدم) في
الارث على الردم مقدم (على ذوى الارحام) المعتق (مؤخر عن العصبة النسبية) لانه
عصبة نسبية (فان مات المولى) بعد الا عتاق (ثم) مات (المعتق) بفتح التاء ولم يترك
صاحب فرض ولا عصبة (فيرانه لا قرب عصبة المولى) الذي كور فان ترك ابنوا با
فالمرات للاب دون الاب (وليس للنساء من الولاء) الا ما عتقن أو أعنتق من أعتقن
(أو) ولا من (كاتبين أو كاتبين كاتبين أو دبرين أو دبرين أو جرو ولا معتقن

اثنتان تقبل شهادتهما
ويقضى بالمال (فالجواب)
أن هذا قاض سمع أحد
الشهود الثلاثة قبل القضاء
يقول أستغفر الله كذبت
ولا يدري من هو منهم وقالوا
كلنا على الشهادة فانه
لا يقضى بشهادتهم للريبة
فلما شهدتهم اثنتان في
اليوم الثاني يقضى القاضي
بالمال والكذب يحال به
على الثالث (مسئلة) أن
قيل أي قوم وجب عليهم
عين شرعا فلما حلف واحد
منهم سقطت اليمين عن
الباقي (فالجواب) أن
هذا رجل اشترى دارا بابها
في سكة نافذة وقد كان بابها
في القديم في سكة غير نافذة
فأراد أن يفتح بابها إلى تلك
السكة فنعته الجيران
وبحدوا ذلك الباب ولا يئنة
له فيجب تخليفهم فان نسكوا
قضى له بفتح الباب لانه
كلا قرار وان حلف واحد
منهم سقطت اليمين عن
الباقي لان فائدة التخليف
التمكن من فتح الباب
بالنسكول وقد امتنع ذلك
لان الحالف منعه نقله في
العمادية عن فتاوى
أبي الليث

✽ كتاب الشهادات ✽

(مسئلة) ان قيل أي شاهدين
شهدا على شريك في شيء

أو معتق معتقهن فلو مات المعتق ولم يترك الابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية
و يوضع ماله في بيت المال و ذكر الزبلي أن بنت المعتق تترث في زماننا لفساد بيت
المال

فصل في ولاية الموالاة (أسلم رجل) مكاف (على يد رجل و والاه على أن يرثه و)
على أن (يعقل عنه) وقبل الآخ منه (أو) أسلم (على يد غيره و والاه) أي الرجل على
ما بيننا (صح) العقد والشرط كونه عجيما لا مسلما (وعقله على موالاه) أي ديتة على
الاعلى (وارثه له ان لم يكن له) أي للأسفل (وارث) وكذا الوشرط الارث من الجانبين
(وهو) أي مولى الموالاة (أخزدي الارحام) في استحقاق الميراث وان مات الاعلى
فثرائه لا قرب عصبات الاعلى كما في ولاية العتاقة (وله) أي للأسفل (أن يتنقل عنه)
أي عن المولى الاعلى (إلى غيره بمحض من الآخ لم يعقل) الاعلى (عنه) أو عن ولده
وكذا للاعلى أن يبرأ عن ولايته عنه أو عن ولده وقيد بقوله مالم يعقل لانه اذا عقل
الاعلى عن الاسفل لم يكن للأسفل أن يتحول بولائه إلى غيره (وليس للمعتق) بفتح
التاء (أن يوالى أحدا ولو والته أمه فولدت تبعها) الولد (فيه) وقال لا يتبعها

✽ كتاب الاكراه ✽

(هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا) ثم يفسد به اختياره ان كان ملجئا والوا
لا يفسد ولا تزول به أهلية المكره ولا يسقط عنه الخطاب (وشروطه قدرة المكره) بكسر
الراء (على تحقيق ما هدد) أي خوف (به سلطانا كان أولصا) عندهما به يفتي (و)
شرطه (خوف المكره) بفتح الراء (وقوع ما هدد به) وذابان يغلب على ظنه أنه يفعله (فلو
أكره على بيع) ماله (أو شراء) سلعة (أو اقرار) بحال للغير (أو اجارة) لداره مثلا (بقتل
أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير) بعد ذوال الاكراه (بين أن يعضى البيع)
ونحوه (أو يفسخه) ولو أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط لا يكون اكراهه الا
اذا كان ذا عز ومرتبة (ويثبت به) أي بكل واحد من البيع ونحوه (الملك) لعين أو منفعة
(عند القبض) فلو كان المبيع عبدا فقبضه المشتري وأعتقه نفذ ويلزمه القيمة يوم
العتق ولو معسرا (للفساد) أي لأجل فساد تمكن في العقد بسبب فقد شرط التراضي
(وقبض الثمن كالتسليم) حال كونه (طائعا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير
مكره) بفتح الراء على القبض (والبايع مكره) بالفتح على التسليم (ضمن) المشتري
(قيمه للبايع ولا مكره) بفتح الراء أي للبايع المكره (أن يضمن المكره) بالنسبة لمراد
ثم يرجع المكره على المشتري بالقيمة (و) لو أكره (على أكل لحم خنزير) لحم ميتة
ودم وشرب خمر بحسب أو ضرب أو قيد لم يحل له ذلك (وحل) الاقدام بل فرض ان
أكره (بقتل وقطع) أو ضرب يخاف منه التلف على نفسه أو عضوه (وأنم بصبره) وكذا
اذا أصابته مخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات أنم في ظاهر الرواية (ولو) أكره (على
الكفر) بالله أو سب النبي عليه الصلاة والسلام نعوذ بالله من ذلك (واتلاف مال

بينهما يجوز شهادتهما على
أحدهما ولا يجوز على
الآخر (فالجواب) أنهما
نصرا نيمان شهدا على
نصراني ومسلم يعق عبد
بينهما (مسئلة) أي شهود
عدول شهدوا يعق عبدولا
تقبل شهادتهم (فالجواب)
أنهم شهدوا والعبد منكر
من العدة (مسئلة) رجل له
شهادة في محدود أنه لفلان
فأخبره عدلان أن فلانا باعه
من ذى البلية أن يشهد على
ما علم ولا يلتفت إلى قوله
وكذا الوشهاد أن الطالب
أبرأ المطلوب لم يمتنع من
الشهادة ما لم يسعها أو
يعايناه إذا قيل أي صورة
إذا أخبرهما عدلان بأمر
لا يسهما الشهادة بما علما
وشهدا به (فالجواب) أنه
إذا شهدا بالنسكاح وأخبرهما
عدلان أن الزوج طلقها
لا يسهما الشهادة بالزوجية
فلو أخبرهما بذلك واحد
فالشهادة جائزة (مسئلة)
ان قيل أي شاهدين شهدا
بحق ولا يعرفان المشهود
عليه بالحق وتقبل شهادتهما
(فالجواب) أنهما شاهدان
شهدا على شهادة غيرهما
ولا يعرفان المشهود عليه
بالحق والقاضي يقول للدهي
أقم البينة أن المشهود عليه
هو هذا (مسئلة) ان قيل
أي شاهد تقبل شهادته

مسلم) أو ذمى لا حربى (بقتل وقطع لا بغيرهما) كالضرب والحبس (يرخص) له اظهار
كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان واتلاف ماله ولا يأثم (و) لكن (يناب بالصبر) بان
قتله ولم يظهر منه شيء (و) إذا لم يصبر وأتلف المال (للمالك أن يضمن المذكور) بكسر
الراء (و) لو أكره (على قتل غيره) وهو محقق الدم (بقتل لا يرخص) له الاقدام (فان
قتله أثم) ولو مباح الدم لا يكون أكرها أو يأثم بالترك ولو أكره على قطع يد فلان بقتل
وسعه ذلك (و) يقتص المذكور) بكسر الراء (فقط) دون القاتل ونفاه أبو يوسف عنهما
(ولو) أكره (على اعتاق وطلاق ففعل وقع) العتق والطلاق ولو أكرهه على الاقرار
بالطلاق فأقر لا يصح اقراره (و) لكن (يرجع) المذكور بالغ على المكره بالكسر
(بقيته) أي العبد ولو معسرا (ونصف مهرها ان لم يطأها) لو المهر مسمى والا فدم المتعة
وان وطئها لا يرجع بشيء (و) لو أكره (على الردة) والعياذ بالله تعالى فأظهرها وقلبه
مطمئن بالإيمان (لم تنزوجه)

كتاب الخمر

(هو منع عن التصرف قول لا فعلا بصعر ورق وجنون فلا يصح تصرف صبي) عاقل
يعقل البيع والشراء أي لا ينفذ أمتا تصرف غير العاقل فلا يجوز أصلا (وعبد بلا إذن
ولي وسيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم) بان باع أو اشترى (وهو
يعقله) ويقصده (يخبره المولى) أو الولي لو فيه مصلحة ان شاء (أو يقصده فان أتلفوا
شيئا) من نفس أو مال (ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي والمجنون) لا أعمال ولا مجرد ولا
بطلاق وعتاق (و) ينفذ اقرار العبد في حقه لا في (حق سيده ولو أقر) العبد بمال على
نفسه (لزمه بعد الحرية ولو أقر بعد أو قود لزمه في الحال لا) أي لا يجبر حر مكاف (بسفه)
هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير وعندهما
يجبر على الحر بالسفه (وان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خسا
وعشرين سنة ونفذ تصرفه) أي تصرف غير الرشيد (قبله) أي قبل الاجل المذكور
(و يدفع اليه ماله) وجوبا (ان بلغ المدة) المذكورة حال كونه (مفسدا) وقال لا يدفع
حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور في الآية هو كونه مصلحا في ماله
فقط ولو فاسقا (وفسق) أي لا يجبر بفسق (وغفلة) وهو أن يكون سليم القلب
لا يهته دى الى التصرفات الراجعة ويغيب في التجارات (ودين وان طلب غرامؤه) أي
الديون حبسه و (حبس ليبيع ماله في دينه فلو) كان ماله ودينه دراهم قفى
القاضي بأخذه (بلا أمره) اجماعا (ولو) كان (دينه دراهم وله دينان أو بالعكس بيع)
الدينان في الاول والدرهم في الثانى (في دينه) استحسانا (ولم يبيع) القاضي (عرضه
وعقاره) في دينه خلافا لهما وبقولهما يفتى (وافلاس) أي لا يجبر بافلاس خلافا
لهما (فان أفلس مبتاع) أي مشتري (عين) قبضه بالاذن ولم يؤذنه (فبائع أسوة)
أي مساو (للغرماء) في غنه في باع المتاع ويقسم غنه بينهم بالخصص

لشخص مع أنه لا يعرف
المشهود له (فالجواب) أنه
رجل يعرف محمد دودا قد
اشتهر أنه لفاتنة امرأة
لا يعرفها ولا رآها له أن يشهد
بأنه ملكها وإن كان
لا يعرفها وتقبل شهادته
ذكرها الخصاص في أدب
القاضي وقد ذكرتها
مبسوطة في شرح الوهبانية
(مسئلة) أن قيل أي شهود
هذول لا يؤدون ما شهدوا
به عند الحاكم الشرعي الذي
هو القاضي مع تحققتهم ما
يشهدوا به ويسعهم ذلك
ولا ياثمون (فالجواب) في
صورتين الأولى أن العدل
إذا علم أن الحاكم يحكم
بخلاف معتقده فالأولى
أن يتأخر عن الإداء عنده
الثانية العدل الذي يعلم أن
القاضي لا يقبل له يسعه
التأخر عن الإداء ستر
لعرضه من شرح الوهبانية
(مسئلة) أن قيل أي غلامين
شهدا على بائعهما بقبض
ثمنهما فقبلت شهادتهما
(فالجواب) أنهما غلامان
أعتقتهما المشتري عقب
الشراء فشهدا على البايع
باستيفاء الثمن (مسئلة)
أن قيل أي شاهدين عدلين
شهدا على رجل أنه أعتق
عبده ولا تقبل شهادتهما
مع أنه ليس ابنهما ولا أبا
ولا قريباً (فالجواب) أنهما

(فصل في بلوغ الغلام بالا حتم والاحتمال والائتال) إذا وطئ (والا) أي وإن لم
يوجد شيء من ذلك (حتى يتم ثمان عشرة سنة) عند الامام (و) بلوغ (الجارية بالحيض
والاحتمال والحبل والا) أي وإن لم يوجد شيء من ذلك (حتى يتم سبع عشرة سنة) ولم
يذكر الائتال صريحاً لأنه قل ما يوجد منها (ويقتى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة)
لقصراً عما رآه زماننا (وأدنى المدة في حقها اثنتا عشرة سنة وفي حقها تسع سنين) هو
المختار (فإن راعها) أي بأن بلغها هذا السن (وقال) قد (بلغنا صدقاً) أن لم يكذبهما
الظاهر (وأحكامهما أحكام البالغين) فلو أقر الغلام بالبلوغ وهو ابن اثنتا عشرة سنة
أو أقرت الجارية به بعد تسع يقبل قولهما بالإجماع أم قبل ذلك فلا

(كتاب المأذون)

(الأذن) شرعاً (فك الحجر) الثابت بالرق أو بالصبا (واسقاط الحق فلا يتوقت) فلو أذن
لعبده يوماً أو شهراً صار مأذوناً مطلقاً حتى يحجر عليه (ولا يختص) بنوع فإذا أذن في
نوع عم أذنه الأنواع كلها (ويثبت بالسكوت إذا رأى عبده يبيع ويشترى) فانه يصير
مأذوناً في غير ذلك التصرف الذي رآه ولا فيه وفي ذلك التصرف لا ينفذ (فإن أذن)
المولى إذا نصر بها (عاماً) لعبده (لأبشراً شيئاً بعينه) كالطعام والكسوة (يبيع
ويشترى) ما دله من الأعيان بغبن يسير وكذا بالغبن الفاحش خلافاً لما عليه دين
أولاً (ويؤكل) المأذون (بهما ويرهن) شيئاً لنفسه (ويرهن ويستأجر ويضارب)
ويشارك شركة عنان (ويؤجر) ولو (نفسه ويقرب دين) ولو مديوناً لغير زوج
ولو ولد والد يسيد فإن أقراره لهم بالدين باطل عنده خلافاً لما ولو أقر بعين صحت أن لم
يكن مديوناً (وغصب وودعة) بأن يقرانه غصب شيئاً من فلان أو أن هذا النبي وديعة
لفلان (ولا يتزوج) إلا باذن ولا يتسرى مطلقاً (ولا يزوج غلوكة) عبداً أو أمة (ولا
يكتب) إلا أن يجيزه المولى ولدين عليه ولا ية القبض للأول (ولا يعتق) ولو بمال
الأأن يجيزه المولى ولم يكن عليه دين (ولا يقرض ولا يهب) ولو بعوض ولا يتصدق
(و يهدي طعاماً يسيراً) كالزغيف ونحوه (ويضيئ من يطعمه ويحط من الثمن
بغير) قدر ما يحيط التجار (ودينه) الذي وجب عليه بتجارة كبيع وشراء أو بما هو
في معناها كقرم وديعة وغصب (متعلق برقبته) حتى (يباع به) أن لم يفده سيده) بأمر
القاضي فإن فداءه لا يتعلق بالرقبة بل بالكسب فيبيع كسبه (وقسم ثمنه) بين القرماه
(بالخص) وما بقى طواب به بعد عتقه ويحجر (بمحجره) أي يحجر المولى (أن علم به) العبد
(و) أكثر أهل سوقه (أن كان الأذن شائعاً أما إذا لم يعلم بالأذن إلا العبد وحده كفي في
حجره علمه فقط ويحجر (ضمناً بوجوبه وحقه) بدار الحرب وكذا يجنون
المأذون ولحقوه (مرتداً) وإن لم يعلم به أحد (و) يحجر (بالباق) وإن لم يعلم به أحد
وإن عاد يعود الأذن في الصحيح (والاستمسلاذ) بأن ولدت من المولى فادعاء كان حجراً
(لا) تحجر (بالتدبير وضمنه) ما قيمتهما فقط (للقرماه) لو عليهما دين محيط

رجلان باعاهما من
شخص وقبضه ثم انهما
شهدا عليه أنه أعتقه لا
تقبل شهادتهما لأنهما
يريان أنفسهما عن العهدة
(مسئلة) ان قيل أى مسلمين
شهدا شهادة وشهد
نصرانيان بضدها فقبلت
شهادة النصرانيين دون
المسلمين (فالجواب) أن هذا
رجل مات فشهدا بئانه
مسلمان أن اباهما مات
نصرانيا وشهد نصرانيان
أنه مات مسلما فانه تقبل
شهادة النصرانيين لاثبات
الاسلام من العدة (مسئلة)
ان قيل أى شاهد متصف
بالفسق تقبل شهادته مع
ثبوت هذا الوصف له
(فالجواب) أنه الرجل
الوجيه ذو المروءة يجب
قبول شهادته وان كان
فاسقا في قول أبي يوسف
رحمه الله ذكره في البرازية
ووجه ظاهر والله أعلم

كتاب الوكالة

(مسئلة) ان قيل أى رجل
وكل رجلا أن يشتري له
عبدا بألف ودفع اليه
الالف فلزمته ألف أخرى
لواكيل ولم يحصل على العبد
(فالجواب) أن هذا الرجل
لما دفع الالف الى الواكيل
وضعه في منزله واشترى
العبد وقبضه فلما انصرف
الى منزله يطلب البdraهم

(وان أقرب حجره بما في يده) انه أمانة لغيره أو غصب منه أو أقردين على نفسه
(صح) فيقضى بما في يده وقال لا يصح (ولم يلائم سيده ما في يده لو أحاط دينه بحاله
ورقبته فبطل تحريره) أى المولى (عبدان كسبه) وقال لا يملكه فيعتق ويغرم
قيمته للغرماء لوموسرا (وان لم يحط) الدين بحاله ورقبته (صح) التحرير اتفاقا (ولم
يصح بيعه) شيئا من سيده الاجملى القيمة) فلو بأقل لم يصح (وان باع سيده منه بمثل
قيمتة أو أقل صح ويبطل الثمن لو سلم) المولى المبيع الى المأذون المديون (قبل قبضه)
ولو كان الثمن عرضا لا يبطل (وله) أى المولى (حبس المبيع بالثمن) أى بسبب الثمن
هذا اذا كان المأذون مديونا والالم يجوز بينهما بيع ولو باع المولى منه باكثر أمر بحط
الزائد أو فسخ العقد لحق الغرماء (وصح اعتاقه) أى اعتاق المولى عبده المديون
(و) لكن (ضمن) المولى (قيمتة لغرمائه) اذا كانت مثل الدين أو أقل وان كان الدين
أقل ضمنه لا غير وان شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم واتباع أحدهما لا يبرأ الآخر
فهما مثل الكفيل مع المكفول عنه (وطوبى) العبد (بما بقى) من الديون (بعد عتقه)
وصح تدبيره ولا ينحجر ويخير الغرماء كعتقه (فان باعه) أى المديون بمحيط (سيده
وغيبه المشتري ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فان رد) العبد (عليه) أى على
البائع (بغير رجوع) المولى (بقيمتة) على الغرماء (و) يكون (حق الغرماء في العبد أو)
ضمن الغرماء (مشتريه أو اجازوا المبيع وأخذوا الثمن) لاقية العبد (وان باعه سيده
وأعلم) المشتري (بالدين) يسقط خيار المشتري لا الغرماء (فلا غرماء رد المبيع) اذا باع
بشمن لا يفي بديونهم وكان الدين حالا والمبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ وال
المائع (فان غاب البائع) وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخصم لهم) لومسكرا
دينه خلا فالأبى يوسف ولو مقر الخصم وان غاب المشتري فالبائع ليس بخصم اجماعا
حتى يحضر المشتري (ومن قدم مصر اقال أنا عبد زيد) مأذون في التجارة (فأشترى
وباع) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة) وكذا لو اشترى وباع ساكتا عن
بذنه وحجره كان مأذونا استخسانا (و) لكن (لا يباع) لدينه اذا لم يف كسبه (حتى يحضر
سيده فان حضر وأقر بذنه) وأثبتته الغريم بالبيعة (بيعه) في الدين (والالا) يباع
ويطالب به بعد العتق (وان أذن لصبي أو المعتوه الذى يعقل البيع والشراء وليه وهو
أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الوالى أو القاضى أو وصيه أما الام أو وصيهها فلا يصح
اذنهما وكذا أمير البلدة (فهو) أى كل واحد منهما (في الشراء والمبيع كالعبد المأذون)
في كل أحكامه

كتاب الغصب

(هو) شرعا (إزالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله) في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير
إذن مالكه لا خفية فلا يتحقق في ميتة وحر وخمر مسلم ومال حربى وعقار ووديعة ومرتقة
فلا يستفاد لعبد الغير (وحمل) أى تحميل (الدابة غصب لا الجلوس على البساط

ووجدتها قد صرفت ومات
العبد في منزله فلو قيل أن
يرجع على الموكل بألف
أخرى والألف التي كانت
عنده أمانة والعبد ملك
أمانة أيضا من العدة (مسئلة)
ان قيل أي رجل وكل رجل
يشترى له شيئا بعينه فاشترى
الوكيل ابتداء بنفسه لنفسه
ولا يقع البيع للموكل مع أنه
لم يخالف صريح عبارته في
مقدار الثمن ولا في جنسه
(فالجواب) أن هذا الوكيل
لم يسم له الموكل غنما فاشترى
الوكيل بخنطة في الذمة أو
بعينها يكون مشتريا لنفسه
لأن العرف انهم يشتررون
الاشياء بالدرهم والدنانير
لا بغيرهما فالوكالات تنقيد
بالعرف والعادة (مسئلة)
ان قيل أي وكيل لا يملك
عزله ولومات الوكيل بنفسه
أومات الموكل وليست هذه
الوكالة دورية بل هي عتاق
ولا طلاق (فالجواب) أن
هذا يتصور في الرهن
الموضوع على يد عدل أو يد
المرتحن إذا وكلهما أو أحدهما
أو غيرهما ببيع الرهن
وشرطت الوكالة بالبيع
في عقد الرهن فإن الوكيل
لا ينعزل بعزله ولا بوجوب
المرتحن ولا بوجوب الوكيل
عند أبي يوسف بل تنتقل
الوكالة الى وصيه ذكره ابن
هبان (مسئلة) ان قيل

ويجب على الغاصب (ردعينه) أي المقتصوب الى المالك ان كان قائما (في مكان غصبه)
أو (ردمته ان هلك) عند الغاصب ولو بفعل غيره (وهو مثلي) كالمكيل والموزون (وان
انصرف) أي انقطع (المثلي) عن أيدي الناس وان كان يوجد في البيوت (فقيمته يوم
الحصومة) أي وقت القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع
وربما (وما لا مثل له) كالعدديات المتفاوتة كالتياب والدواب والبطيخ والرمان تحت
(قيمته يوم غصبه) اجماعا (فان ادعى) الغاصب (هلاكا حبيسه الحياكم حتى
يعلم انه لو بقي لاطهره ثم) اذا لم يظهره (قضى عليه ببذله) أي المثل أو القيمة
ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك و رهنه فانه الغاصب
أولى (والغصب) انما يتحقق (فيما ينقل فان غصب) أي أخذ (عقارا وهلك في يده) بأن
صار بحرا أو محررا أو نحوهما (لم يضمنه) خلافا لمحمد وبقوله بقي في الوقف ذكره
العيني (وما نقص بسكناه) وعمله بأن كان عمله الحدادة أو القصارة (وزراعته ضمن
النقصان كما يضمن اتفاقا (في النقلي) اذا تنقصت قيمته (وان استغله) فنقصه
الاستغلال (تصدق بالغلة) خلافا لابي يوسف (كالموكل تصرف في المقتصوب والوديعة)
والمستعار بأن باعه (وربما) فيه فانه يتصدق بالربح (وملك) المقتصوب (بلا حل انتفاع
قبل أداء الضمان) وقبل الإبراء وتضمن المالك أو الحياكم القيمة وبعد وجود واحد
منهما يحمل (بشيء وطبخ) بأن غصب شاة وذبحها وشوها وطبخها (وطحن وزرع) بأن
غصب خنطة وطحنها أو زرعها (واتخاذ سيف أو ناعل غير الخرين) أي الذهب والفضة
فلو ضرب الحجرين دراهم أو دنانير أو انا لم يملكه وهو مال كجنانا (وبناء على ساحة)
اذا كانت قيمة البناء أكثر منها (ولو ذبح شاة) ونحوها مما يؤكل بغير اذن مالكها (أو
خرق ثوبا) مغموصا بخرقا (فاحشا) يبطل عامة منفعته (ضمن) للمالك (القيمة وسلم
المقتصوب اليه) أي الى الغاصب (أو ضمن النقصان) وأخذ المالك وكذا الحكم لو قطع
يدها أو قطع طرف دابة غير ما كولة (وفي الخرق اليسير ضمن نقصانه) وأخذ المالك
الثوب والصحيح ان الخرق القاحش ما بقوت به بعض العين وجنس المنفعة واليسير
ما لا بقوت به شيء من المنفعة (ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت) الأرض الى
مالكها ان طلب (وان نقصت الأرض بالقلع ضمن) مالك الأرض (له) أي الغاصب
(البناء والغرس) أي قيمته ما ان شاء حال كون كل منهما (مقووعا ويكون) كلاهما
(له) أي ضمن قيمة بناء أو شجر يؤمر بقلعه (وان) غصب ثوبا ثم (صبغه أو سويقا
ثم) (ات السويق بسمن) أي بلبه به وخلطه (ضمنه) المالك (قيمة ثوب أبيض ومثل
السويق أو أخذهما) المالك (وعزم ما زاد الصبغ والسمن)

(فصل) اذا غيب الغاصب المقتصوب وضمن للمالك (قيمته لمسكه) وكذا علك
بأداء الضمان أو بحكم القاضي عليه بالضمن ان (و) لو اختلفا في قيمته ولا بينة لهما
كان (القول في القيمة للغاصب مع عينه) لانه منكر لزياده (والبينة للمالك) لو أقامها
لأنها مثبتة للزيادة (فان ظهر) المقتصوب (وقيمته أكثر) مما ادعى الغاصب (وقد ضمنه)

أى رجل مسلم يجوز تركه
الذى يبيع الخمر ويبيع
منه (فالجواب) انه مسلم
أوصاه ذمى ومات وفي ملكه
خمر يبيع تركه كسبله الذى
يبيع الخمر في هذه الصورة
بالاجماع لانه انما يוכל
بحكم النيابة عن الذى لا
يحكم ملكه في الخمر وذلك
جائز من وسيط المحيط
(مسئلة) ان قيل أى شئ
لوفعله الانسان جاز ولو وكل
بفعله وكلا واحد لم يجز
ولو وكل به وكليين جاز
(فالجواب) انه الاب لو باع
مال أحد الابنين من الآخر
جاز ولو وكل به وكلا واحدا
لم يجز ولو وكل وكليين
بذلك جاز نقلها في العمادة
عن العدة

﴿كتاب الاقرار﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل
أقر ولم يلزمه المال حتى
يكرر الاقرار (فالجواب)
انه المقر بالزنا لا يجب عليه
مهر الزنية حتى يكرر الاقرار
بالزنا وقدير اذ في السؤال
في الصورة السابقة ويجاب
بأنه شخص أقر لشخص
بأنه درهم فقال المقر له
ليس لي عليك شئ فانه يبرأ
ولا يستحق المقر له شيئا
حتى يكرر الاقرار ويصدق
المقر له بعد التكرار ولنا
جواب آخر على غير ظاهر
الرواية وهو ان التكرار

بقول المالك أو بينة) أقامها المالك (أو نكول الغاصب) عن اليمين (فهو) أى
المغضوب (للاغصوب ولا خيار للمالك) في أن يرد القيمة ويأخذ المغضوب (وان ضمنه
بيمين الغاصب فالمالك يعفى الضمان أو يأخذ المغضوب ويرد العوض) وان ظهر
وقيمة مثل ما ضمن الغاصب أو أقل يتخير المالك أيضا في الاصح (وان باع المغضوب
فضد منه المالك نفذ بيعه وان حرره ثم ضمنه لا يعتق (وزوائد المغضوب أمانة) في يد
الغاصب متصلة كانت كاليمين والجمال أو منفصلة كولد المغضوب والابن وغرة
البستان (فتضمن بالتعدي) من الغاصب (أو بالمنع بعد طلب المالك) وبغيرهما
لا تضمن لانها أمانة (وما نقصت الجارية (بالولادة) في يد الغاصب (مضمون و) لكن
(يجبر) النقصان (بولدها) أى بقيمتها أو بغرته ان وفيه والا فيسقط بحسابه ولو ماتت
وبالولد وفاء كفى وهو الصحيح (ولو زنى) الغاصب أو غيره (بمغضوبه فردت) حاملا
(فانت بالولادة ضمن) الغاصب (قيمتها) يوم علق (ولا يضمن الحرة) لانها لا تضمن
بالغصب (و) لا يضمن (منافع الغصب) أى المغضوب سواء استوفاه أو عطلها الا اذا
كان وفقا أو مال يتم أو معدلا لاستقلال ويجب أجر المثل وبه يقتضى الا في الاخيرة اذا
سكن بتأويل ملك أو عقد (و) لا يضمن (خمر المسلم أو خمره بالاتلاف وضمن) المسلم
باتلا فهما (لو كان الذى وان غصب من مسلم خمر اخلل) بما لا قيمة له كتشميس (أو جلد
ميتة قد بغي) بماله قيمة كالقرط والعص (فلهما ملك أخذهما ورد ما زاد الدباغ) وللغاصب
حبسه حتى يستوفي حقه (وان أنلفه ما ضمن الحبل فقط) دون الجلد ولو هلك في يده
لا يضمن بالاجماع ولو خللها بذى قيمة كالخلل ملكه ولا شئ عليه ولو دبغ الجلد بما لا
قيمة له كتراب أخذه المالك مجانا (ومن كسر معزفا) وهو آلة اللهو بخلاف طبل غزو
ودف عرس ونحوه (أو أراق سكرًا) وهو النبي من ماء الرطب (أو منصفًا) وهو ما ذهب
نصفه بالطبخ لمسلم (ضمن) قيمة السكر والنصف لأمثلها وقيمة المعزف خشبًا منحوتا
صالحا لغير اللهو (وصح يبيع هذه الاشياء) وعندهما لا تضمن ولا يبيع بيعها (ومن
غصب أم ولد أو مدبرة فماتت) في يده (ضمن قيمة المدبرة لا) قيمة (أم الولد) وقالا لا تضمنهما
لتقومهما

﴿كتاب الشفعة﴾

(هى) شرعا (تملك البقعة جبرًا على المشتري بما قام عليه) أى بمنزله لو مثليًا والا فبقيمته
(وتجب للتخليط في نفس المبيع) بأن يكون المبيع مشتركا بين جارين فباع أحدهما
من أجنبي (ثم) ان لم يكن أو سلم تجب للتخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ان
كان كل منهما (خاصا) كشراب نهر صغير لا تجري فيه السفن وطريق لا ينفذ (ثم
للجار الملاصق) وهو الذى داره على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة أخرى (وواضع
الجذوع على الحائط والشريك في خشبة) كائنة (على الحائط) من غير أن يملك كل
منهما شيئا من الحائط (جار) من الحائط لا شريك فلا يستحقهما مع الشريك (على)

شرط في الاقرار بالديون
قياسا على الشهادة في
الزنا (مسئلة) ان قيل أى
رجل قال لفلان على كذا
كذا دينارا ماذا يلزمه
(فالجواب) انه يلزمه أحد
عشر دينارا لان هذا عبارة
عن عدد دين وما بعد العشرة
ينصب للتفسير وهو أدنى
ما يذكر ويفسر من العدة
(مسئلة) ان قيل أى رجل
قال لفلان على كذا وكذا
دينارا ماذا يلزمه (فالجواب)
انه يلزمه أحد وعشرون
دينارا لان هذا أقل عدد دين
يعطف أحدهما على الآخر
كذا في العدة

كتاب الصلح

(مسئلة) ان قيل أى رجل
صالح آخر على أن يترك
حقه في شيء معين على مال
معلوم فيسقط حق المصالح
ولا يلزم المصالح المال الذي
صالح به ويجبر على رده لو
أخذه (فالجواب) ان هذا
شفع صالحه المشتري على
ترك حقه في الشفعة يسقط
حقه ولا يلزمه المال ويجبر
على رده لو أخذه وجوابه
آخر وهو الخيرة اذا قال لها
الزوج اختاري بيني بألف
فاختارت معي ولا شيء لها
من الالف وكذا الحكم في
العين ويجاب أيضا بالصالح
عن اسقاط الكفاة بالنفس
بعض على احدى

أى تجب على (عدد الرؤس) دون مقادير الاملاك (بالبيع وتستقر بالشهاد) في
مجلسه أى طلب الموائمة فلا تبطل بعده (وتكفل بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي)
ويثبت ملك الشفع بمجرد الحكم قبل الاخذ

باب طلب الشفعة والخصومة فيها

(فان علم الشفع بالبيع أشهد في مجلسه) أى مجلس علمه (على الطلب) وان امتد
المجلس كالخبرة هو الاصح كفى الدرر خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه
الفتوى (ثم أشهد على البائع لو) العقار (في يده أو على المشتري) وان لم يكن ذا يد
(أو عند العقار ثم لا تسقط) الشفعة بعد الطلين (بالتأخير) أى بتأخير طلب الخصومة
مطلقا به يفتى وقيل يفتى بقول محمد وزفران آخره شهرا بلا عذر بطلت فان طلب
الشفيع الشفعة (عند القاضي سأل) القاضي (الدعي عليه) وهو المشتري عن مال يملكه
الشفيع لما يشفع به (فان أقر بملك ما يشفع به أو نكل) عن اليمين على العلم (أو برهن
الشفيع) على أنهما ملكه (سأله) أى القاضي المشتري (عن الشراء) فان أقر به أو نكل
أو برهن (الشفيع) على الشراء (قضى) القاضي (بها) ولا يلزم الشفع احضار الثمن
وقت الدعوى بل (يلزمه احضاره) (بعد القضاء) بالشفعة والمشتري حبس الدار لقبض
ثمنه فلو قيل للشفيع بعد القضاء أد الثمن فأخر لم تبطل شفيعته (وخاصم) الشفع
بطلب الشفعة المشتري مطلقا (لو) العقار (في يده) لكن (لا يسمع) القاضي
(البينة) عليه (حتى يحضر المشتري) لانه المالك (فيه) (في دفع) القاضي (البيع بمشهد)
أى بحضوره ولو لم يسمع للمشتري لا يشترط حضور البائع ويقضى بالشفعة (والعهدة) أى
ضمان الثمن عند الاستحقاق (على البائع والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم)
الدار (الى المورث) فان سلم اليه فالموكل هو الخصم (والشفيع خيارا لولية والعيب
وان شرط المشتري البراءة منه) أى من كل واحد منهما (وان اختلف الشفع
والمشتري في مقدار الثمن) والدار مقبوضة والثمن منقود (فالقول للمشتري) بيمينه
لانه منكر (وان برهنا للشفيع) لان بينته، لمزمة (وان ادعى المشتري ثمننا وادعى بائعه
أقل منه ولم يقبض) البائع (الثمن أخذها) أى الدار الشفع (بما قال البائع) من
الثمن (وان قبض أخذها بما قال المشتري) ولو عكسا فمقبوضة القول للمشتري وقبله
يتحالفان وأى نكل يعترف قول صاحبه وان حلفا فسحق البيع وياخذ الشفع بما قال
البائع (وحط البعض يظهر في حق الشفع) فياخذ بالباقي (لا حط الكل ولا)
(الزيادة) فياخذ بكل المسمى (وان اشترى درابرة عرض أو بعقار أخذها الشفع
بقيمتها) أى العرض أو العقار (و) أخذها (بعمله) أى الثمن (لو) كان (ماليا
وبحال لومو جلاؤ) يطلب الشفعة في الحال (يصبر حتى يضى الاجل فياخذها)
أخذها (بمثل الجر وقيمة الخبز) ان كان الشفع ذميا (وكان الثمن خمر أو خنزيرا
(و) أخذها) بقيمتها (لو) كان الشفع (مسما) وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير

﴿ كتاب المضاربة ﴾

(مسئلة) ان قيل أى مضارب أنفق في طعام عبدا اشتراه للمضاربة ويكون خارا مالانفاق متبرعا به (فالجواب) انه مضارب في ألف اشترى عبداً ألفين ألف للمضاربة وألف من عنده يكون متطوعا في الاتفاق لانه لم يبق في يده شئ من رأس المال الآن يرجع الامر الى القاضي فيأذن بالنفقة فانه ثمه يرجع والله أعلم

﴿ كتاب الهبة ﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل وهب لابنه الصغير أو الكبير أو لزوجته هبة وبجاز له الرجوع فيها (فالجواب) ان هذا رجل ابناه وزوجته محالون لاجنبي ونهبة المملوك هبة لسيده (مسئلة) ان قيل أى رجل وهب لآخراة موطئها الموهوب له فلما ماتت الواهب ردت الهبة ووجب العقر (فالجواب) انها هبة مريض مات في مرضه ذلك وعليه دين مستغرق (مسئلة) ان قيل أى شئ اذا وهبه انسان لآخر وقيل وجب على الموهوب له أن يدفع ثمنه الى الواهب (فالجواب) ان هذا المسلم فيه اذا وهبه رب السلم للمسلم اليه وقبل فعله

بالرجوع الى ذمى أسلم أو فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري (و) أخذها الشفيع (بالثمن وقيمة البناء) قيمة (الفرس) مستحق القلع (لو بني المشتري أو غرس أو كلف) الشفيع (المشتري قلعهما) وعند أبي يوسف ان شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء والفرس أو ترك (وان قلعهما) أى البناء والفرس (الشفيع فاستحقت رجوع) الشفيع (بالثمن فقط) أى لابقية البناء والفرس (و) أخذها الشفيع (بكل الثمن ان خربت الدار أو جف الشجر) بلا فعل (و) يأخذ الشفيع (بحصة العرصة) من الثمن ان قسم على قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقدان شاء (ان نقض المشتري البناء) أو نقضه أجنبي (والنقض له) أى البناء المنقوض للمشتري (و) أخذها (بثمرها ان ابتاع أرضا ونخلها وغرا) استحسانا لاتصاله (أو أثمر) بعد الشراء (في يده) فان قطعه المشتري ثم جاء الشفيع لا يأخذ الثمر في الفصلين (وان جده) أى قطعه (المشتري) في الفصل الاول (سقط) عن الشفيع (حصته من الثمن) وان جده في الفصل الثاني يأخذ الارض والنخل بكل الثمن

﴿ باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب ﴾

(انما يجب الشفعة) قصدا (في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر وتثبت في غير العقار تبعاً كالشجر والتمر (لا) يجب (في عرض وفلاؤه وبناء ونخل يباع بالعرصة ودار جعلت مهرا أو أجرة أو بدل خلع أو بدل (صلح عن دم عمد أو عوض عتق) وكذا لا يجب في دار ورثت أو تصدق بها (أو وهبت بلا عوض مشروط) وان قبول بيعها مال لأن معنى البيع تابع وأوجبها في حصته المال (أو) دار (بيعت بخيار للمائع) فان أسقط الخيار وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح ولو كان الخيار للمشتري يجب في الحال (أو بيعت) الدار بيعا (فأسد مال يسقط حق الشفيع) فان سقط حق فسخه (بالبناء) أى بناء المشتري فيها أو بيعه أياها وجبت الشفعة (أو قسمت بين الشركاء) فلا شفعة لجارهم (أو سلمت شفعة ثم ردت بخيار رؤية أو) بخيار (شرط أو) بخيار (عيب بقضاء) راجع للعب فقط (وتجب لو ردت بلا قضاء أو تقايلا) بعد القبض لانه قبله فسخ من الاصل

﴿ باب ما تبطل به الشفعة ﴾

(وتبطل بترك طلب الموائمة) فور او قيل أن لا يطلب في مجلس أخبر فيه بالبيع وتقدم ترجمته أو ترك طلب التقرير بأن لم يشهد على أحد المتبايعين ولا عند العقار (و) تبطل (بالصلح من الشفعة على عوض وعليه رده) وتبطل بتسليمها بعد البيع لا قبله (و) تبطل (بعوت الشفيع لا المشتري) تبطل (ببيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة) علم بالشراء أو لا فلو مات أو باعه بعد القضاء بها لا تبطل (ولا شفعة ان باع أصيلا كان أو وكيلاً أو يبيع له) وهو الموكل (أو ضمن الدرك) أى الاستحقة (عن البائع ومن ابتاع أو ابتاع له فله الشفعة) أى يجب الشفعة للمشتري مطلقا سواء

أن يرد رأس المال اليه
لأنه بمنزلة الاقالة وأما
أبو أنس عن نصف السلم فيه
وجب عليه رد نصف رأس
المال لأن السلم نوع بيع
وفي البيع إذا اشترى شيئاً
ثم قال المشتري للبائع قبل
القبض وهبت لك نصفه
وقبل البائع يكون اقالة في
النصف بنصف الثمن

﴿كتاب الاجارة﴾

(مسئلة) ان قيل أي رجل
استأجر غيره لعل معين بأجر
معين فلما تم العمل لزمه ثلث
الأجر (فالجواب) أن هذا
رجل استأجر ثلاثة نفر لم
يكونوا شركاء على عمل
فقبلاوا ثم واحد منهم عمل
الكل فله ثلث الأجر ولا
شيء للآخرين لأنهم لم
يكونوا شركاء وكان لكل
واحد ثلث العمل بثلث الأجر
فاذا عمل الكل كان متطوعاً
في الثلثين فلا يستحق أجراً
(مسئلة) رجل له قدر نحاس
أراد أن يؤجرها وتكون
مضمونة على المستأجر كيف
يصنع (فالجواب) أنه يبيع
نصفها منه بقيمة الكل ويؤجر
النصف منه (مسئلة)
استأجر دابة على أن يركب
سبع فرامخ بسبعة دراهم
على أن يعطيه على رأس كل
فرمخ حقه ومع المستأجر
ثلاثة دراهم وزن أحدهما
درهم والثاني درهمان

اشترى اصالة أو وكالة (وان قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم) الشفعة (ثم علم انها
بيعت بأقل) منه (أو بيعت) ببراءة وشعر قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة بخلاف ما
إذا علم انها بيعت بعبد قيمته ألف أو أكثر حيث يصح التسليم كما إذا علم انها بيعت
بأكثر من ألف (ولو بان انها بيعت بدنانير قيمتها ألف) أو أكثر (فلا شفعة) وان
كان أقل فهو على شفعته (وان قيل له ان المشتري فلان فسلم فيان انه غيره فله الشفعة)
ولو علم ان المشتري هو مع غيره فله أن يأخذ نصيب غيره (وان باعها الأذراعاً) أو شبرا
عرضاً وعام الطول (في جانب الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع) منها (سهماً بثمن)
أي بثمان الكل الأدرهما (ثم ابتاع بقيتها ب درهم فالشفعة للجاري السهم الاول) بما
اشترى (فقط) أي دون السهام الباقية (وان ابتاعها بثمن ثم دفع) للبائع (ثوباً) عوضاً
(عنه) فالشفعة بالثمن لا بالثوب ولا تتركه الحيلة لاسقاط الشفعة الزكاة) عند أبي
يوسف وعند محمد تكره ويقضي بقول أبي يوسف في الشفعة ويقول محمد في الزكاة
(وأخذ) الشفيع (حظ البعض بتعدد المشتري) أي إذا اشترى خمسة مثلاً داراً من
رجل فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم ويترك الباقي أو يأخذ الكل (لا يتعدده)
البائع) أي ان اشترها رجل من خمسة أخذ الشفيع كلها أو تركها وليس له أن
يأخذ البعض دون البعض (وان اشترى نصف دار غير مقسوم أخذ الشفيع حظ
المشتري) أي النصف (بقسمته) أي بقسمة المشتري مع البائع في أي جانب كان ان
شاه أو ترك وليس له نقض القسمة بخلاف ما إذا كان مقسوماً ولم يكن بهذا دار
الشفيع مع فلا شفعة فيه (وللعبد) المأذون المدبون (الأخذ بالشفعة من سيده كعكسه)
أي إذا باع العبد المدبون فلم يولاه الشفعة بخلاف ما إذا لم يكن عليه دين مستغرق
والعبد بائع فانه لا شفعة للولي أمالواشترى فلم يولاه الشفعة (وصح تسليم الشفعة من
الاب والوصي) حتى لو اشترى رجل داراً وشفيعها صبي فسلم أبوه أو الوصي صح وليس
للصبي أن يأخذها إذا بلغ (و) صح تسليم الشفعة من (الوكيل) في مجلس القاضي
لا في غير

﴿كتاب القسمة﴾

(هي جمع نصيب شائع في) نصيب (معين و) هي (تشتمل على الإفراز) أي التمييز
(والمبادلة وهو) أي الإفراز (الظاهر في المثل) كالمكيات والموزونات (فيأخذ)
أحد الشريرين (حظه) حال غيبة صاحبه (وهي) أي المبادلة الظاهرة (في غيره) أي
غير المثل كالحيوانات والعروض (فلا يأخذ) أحدهما نصيبه عند غيبة صاحبه
(ويجبر) الشرير على القسمة (في متحد الجنس عند طلب أحد الشرير) القسمة (لا)
يجبر (في غيره) أي غير متحد الجنس (ونف) للقاضي (نصب قائم) لوزنه من بيت
المال (ليقسم بلا أجر والا) أي وان لم ينصب قائماً لوزنه منه (فينصب قائم يقسم)
باجر على المتقاسمين (بعد الداروس) أي رؤوس الجميع وعندهما على قدر الانصاف

والثالث أربعة سليف

يصنع (فالجواب) أنه يركب
فرسخا ويعطيه درهمًا
وزنه درهم ثم يركب فرسخا
آخر فاذا تم له فرسخان استرد
الدرهم الأول ويعطيه
ما وزنه درهمان ثم يركب
فاذا تم له ثلاثة فراسخ
أعطاه أيضا ما وزنه
درهم ثم يركب فاذا تم له
أربعة فراسخ استرد الدرهمين
الذين وزنهما ثلثة دراهم
وأعطاه ما وزنه أربعة
دراهم ثم يركب فاذا تم له
خسة فراسخ أعطاه درهما
آخر ثم يركب فاذا تم له ستة
فراسخ أعطاه الدرهم الذي
وزنه درهمان واسترد الذي
وزنه درهم ثم يركب فاذا تم
له سبعة فراسخ أعطاه
الدرهم الذي استرده (مسئلة)
رجل استأجر دارا سنين
معلومة ويخاف أن يغدر
به الآخر فيقرر بدين قاذح
قبل مضي المدة فتتفسخ
الاجارة كيف يصنع
(فالجواب) أنه يجعل لكل
سنة أجرا قليلا ويجعل
للسنة الأخيرة بقية الاجرة
وهو معظمها (مسئلة)
عكس السابق لو خاف
رب الدار أن يز يد المستأجر
فتبطل الاجارة كيف
يصنع (فالجواب) أنه يعكس
ما تقدم فيجعل معظم الاجرة
للسنة الأولى وشيئا يسيرا

(ويجب ان يكون) القاسم (عدلا أميناعالما بالقسمة ولا يتعين قاسم واحد) لثلا
يتحكم بالزيادة (ولا يشترك القسام) خوف تواطئهم * (ولا يقسم العقار بين الورثة
باقرارهم) أنه ميراث لهم من فلان (حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة) وقال لا يقسم
باعترافهم (و) يقسم (في المنقول) والعقار المشتري (ودعوى الملك بقولهم) دون
البينة (ولو برهن أن العقار في أيديهم لم يقسم حتى يبرهن أنه لهم اولو) حضر وارثان
(برهنوا على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهم ومعهم وارث غائب أوصى قسم)
الدار (ونصب وكيل) يقبض نصيب الغائب (او وصى يقبض نصيبه) أي الصبي
ولا بد من اصل البينة على الميراث عنده أيضا خلافا لهما (ولو كانوا) أي الشركا
مشتريين) وأقاموا البينة على الشراء (وغاب أحدهم وكان العقار في يد الوارث
الغائب) او الطفل (أو حضر وارث واحد) وبرهن على الموت وعدد الورثة والدار في
يده ومعه وارث غائب أوصى (لم يقسم) في المسائل الثلاثة (وقسم) المال المشترك
(بطلب أحدهم لو انتفع كل منهم) بنصيبه بعد القسمة (وان تضرر الكل لم يقسم
الابرضاهم وان انتفع البعض وتضرر البعض لقله حظه قسم بطلب ذي الكثير فقط)
أي لا بطلب صاحب القليل في الاصح (ويقسم) القاضى (العروض) حال كونها (من
جنس واحد) جبرا (ولا يقسم الجنسيتين) بعضهما في بعض لوقوعهما معاوضة لا تعميلا
فيعتمد التراضي دون الجبر (و) لا (الجواهر) سواء اختلف الجنس أولا كإرا كانت
أوصافا (والزريق) وعندهما يقسم (و) لا (الحمام والبر والرا) وكل ما لا ينتفع به
بعد القسمة (الابرضاهم) راجع للمسائل الست (دور مشتركة أو دار وضعة أو دار
وحاوت قسم كل منها) (على حدة) مطلقا ولو متلازمة في محلتين أو مصرين وقالان
كان الكل في مصر واحد فالو أي فيه للقاضى (ويصور القاسم ما يقسمه) على قرطاس
ليرفعه للقاضى (ويعدله) أي يسويه على سهام القسمة (ويذره) ليعرف قدره
(ويقوم البناء ويغرز) أي يميز (كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصبا بالاول
والثاني والثالث) وهم جرا (ويكتب أسماءهم ويقرع) لتطيق القلوب (فنخرج
أسمه أو أقله السهم الاول ومن خرج ثاني أقله السهم الثاني) إلى أن ينتهي إلى الاول
(ولا يدخل في القسمة) لعقار أو منقول (الدرهم الابرضاهم فان قسم بينهم) ولا أحدهم
مسيل) ماء) أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف) المسيل أو الطريق
(عنه) أي عن ملك الآخر (ان أمكن والافسخت القسمة) اجماعا واستوفت (سفل
له) أي فوقه (علو) مشتركان (وسفل مجرد) مشترك والعلو آخر (وعلو مجرد)
مشترك والسفل آخر (قوم كل) ذلك (على حدة وقسم بالقيمة) عند مجرد به يبقى
(وتقبل شهادة القاسمين) وان قسم بأجر في الاصح (ان اختلفوا) بأن أنكر بعض
الشركا بعد القسمة استيفاه نصيبه فشهدا بالاستيفاه ولو شهد القاسم الواحد لا تقبل
بالاجماع (ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شيئا فيد صاحبه) (والحال انه) قد أقر
المدعى (بالاستيفاه لم يصدق الابنية) أو أقر ان لهم أو أنه كونه (وان قال استوفيت)

في باقى المدة **مسئلة**
لو خاف كل واحد من الاجير
والمستأجر ماذا كنا كيف
يصنعان **والجواب** ان
يجعل للسنة الاولى شيئا
كثيرا من الاجرة والسنة
الاخيرة مثله كذا في وسيط
الحيث

كتاب العارية والوديعة

مسئلة ان قيل أى شئ
استعاره رجل فطلبه المعير
لم يكن له أخذه **وكان**
للمستعير منعه منه **(الجواب)**
انه فرس استعاره انسان
ليقرض عليه فلقبه المعير في
دار الشرك في موضع لا
يوجد المركب بالشراء ولا
بالكراء فليس له ان يسترده
ولكن يتركه بأجرة المثل
وكذلك رزق الدهن والسفينة
اذا اراد استردادهما في
المغارة وفي لجة البحر وكذلك
في الجارية اذا استعارها
لترضع ولده وقد ألفها الصبي
بحيث لا يصبر عنها لان
المعروف عرفا كالشروط
شرطا من العدة وكذا حكم
المستعار ليرهنه المستعير
وقد راد في السؤال نفي
هذا الصورة كلها ويجاب
بأنه أرض أجرها المالك
من شخص ثم أعارها منه
فان الاعارة تكون فسحا
للاجارة فاذا زرعه المستعير
لا يملك المعير أن يسترجعها
منه لانيه من الضر وعليه

حقى (و) لكن (أخذت) أنت منى (بعضه) وأنكر شريكه (صدق خمه بمجلفه) أى
بيمينه (وان لم يقر بالاستيفاء وادعى ان ذا) أى ما في يد صاحبه (حظه) أى نصيبه (ولم
يسلم) نصيبى (الى وكذبه شريكه) في ذلك (تحالفا وفسخت القسمة ولو ظهر غبن فاحش
في القسمة) بان كان ما يدعى من الغلط لا يدخل تحت تقويم المقومين (تفسخ) القسمة
سواء كانت بالقضاء او بالرضا (ولو استحق) بعد القسمة (بعض شائع من حظه)
كنصف ما في يده (رجع بقسطه في حظ شريكه ولا تفسخ القسمة) وقال أبو يوسف
تتقض وان استحق بعض معين لا تفسخ اجماعا (ولو استحق بعض شائع في الكل
تفسخ اتفاقا) (ولو تهايا في سكنى دار) واحدة يسكن هذا بعضا وذا بعضا أو هذا شهرا
وذا شهرا (أو دارين) يسكن كل واحد دارا (أو خدمة عبد أو عبيدين أو غلة دار أو
دارين صح) التهايا في الوجوه الستة استحسانا اتفاقا (و) (ولو تهايا) (في غلة عبد أو
عبيدين أو بغل أو بغلين أو ركوب بغل أو بغلين أو ثمرة شجر أو ابن غنم لا) يصح في
المسائل الثمان

كتاب المزارعة

(هى عقد على الزرع ببعض الخارج وتصح) عندهما وبه يفتى ولا تصح عند الامام
(بشرط صلاحية الأرض للزراعة وأهلية العاقدين وبيان المدة) التى يتمكن فيها من
من الزراعة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما غالبا (و) بيان
(رب البذر وجنسه) لا قدره لعلمه بالعلام الأرض (و) بيان حظ (الآخر) بشرط
(التخلى بين الأرض والعامل و) بشرط (الشركة في الخارج) من الأرض عند حصوله
(و) بشرط (ان تكون الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر أو تكون الأرض
لواحد والبقر لآخر) وهو البذر والعمل والبقر (لآخر أو يكون العمل لواحد والباقى) وهو
الأرض والبذر والبقر (لآخر فان كانت الأرض والبقر لواحد والبذر والعمل لآخر
أو كان البذر لاهدهما والباقى) وهو الأرض والعمل والبقر (لآخر أو كان البذر والبقر
لواحد والباقى) وهو الأرض والعمل (لآخر) أو كان البقر لاهدهما والباقى لآخر
فسدت في ظاهر الواية (أو شرط لاهدهما قفرا تاما سمائة أو) شرط لاهدهما (ما على
المأذونات) جميع ما ذيان وهو أصغر من النهر (والسواق أو) بشرط (ان يرفع رب
البذر يده أو ان يرفع الخارج) الموظف لاجرا المقامة (والباقى بينهما فسدت) في هذه
المسائل (واذا فسدت فيكون الخارج لرب البذر وللاخر أجره مثل عمله أو أرضه
(و) لكن (لرب البذر) الاجر (على ما شرط) وعند محمد يجب أجر المثل بالغ ما يبلغ (فان صحت
المزارعة) فالخارج على الشرط فان لم يخرج شئ في الصحبة (فلا شئ للعامل) بخلاف
ما اذا فسدت المزارعة ولم يخرج الأرض شيئا فانه يجب أجر المثل في الذمة (ومن أبى) من
العاقدين (عن المضى) على ما التزم من العمل (أجبر) على العمل الا اذا كان عذرا تفسخ
به الاجارة أو يكون المزارع سارقا يخاف على الزرع منه (الارب البذر) فانه لا يجبر

﴿مسئلة﴾ ان قيل أى

رجل استعار دابة فان
هلكت حالة الاستعمال أو
بعدها لم يضمن وان هلكت
قبل الاستعمال وجب عليه
الضمان (فالجواب) ان هذا
رجل غصب دابة انسان ثم
استعارها منه فالم يستعملها

بعد الاستعارة فيده يد
غصب كذا في الحاوى
القدمى قلت وانه مشكل
لما تقرر ان القبضين اذا
تخاسنا ب أحدهما عن
الأخر يعنى اذا كانا مضمونين
واذا اختلفا ناب المضمون
عن غير المضمون لانه أقوى
القبضين فينوب عن
الاضعف قبض المضمون
بغيره ينوب عن قبض غير
المضمون ولا ينوب عن
قبض المضمون بعينه أو
بقيمته فحينئذ قبض
المغصوب مضمون بعينه
وهو أقوى من قبض العارية
فينوب عنه فيلزم عليه
أن يتسقى الضمان قبل
الاستعمال وبعده في حالته
فيتم له والله أعلم ﴿مسئلة﴾
ان قيل أى مودع هلك
عنده الوديعة فمكان له ان
يرجع على المودع بقيمتها
(فالجواب) أن هذا الرجل
أودع عنده آخر شيأ مغصوبا
فهو لا عند المودع واختار
المالك تضمين المودع فانه
يرجع على المودع الذى

اذا نبى (وتبطل) المزارعة (بوت أحدهما) أى أحد العاقلين لانها اجارة واذا احتاج
رب الارض الى بيع الارض وفسخ المزارعة لايون كثيرة لحقته جاز (فان مضت المدة
والزرع لم يدرك فعل المزارع أجره من أرضه حتى يدرك) ويحصد (ونفقة الزرع عليهما
بقدر حقه وقتهما كاجر الحصاد) وهو قطع الزرع (والرافع) وهو رفعه الى الجرن
بعد الحصاد (والدياس) وهو أن يوطأ الزرع بقوائم الدواب (والتذرية فان شرطاه
على العامل (فسدت) المزارعة

﴿كتاب المساقاة﴾

(هى معاقدة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما موهى كالمزارعة) حكاه
وخلافا وشروطا تمكن هنا الخرج بيان البذر ونحوه (وتصح) المساقاة (فى الشجر
والكرم والوطاب) والمراد بها جميع البقول (وأصول الباذنجان) فان دفع نخلا فيه ثمرة
مساقاة (و) قد كانت (الثمرة تزيد بالعمل صحته وان انتهت) الثمرة (لا) تصح
كالمزارعة (فانه اذا دفع الزرع وهو بقل جاز وان استحصدا وادرك لم يجز (واذا فسدت)
المساقاة (فللعامل أجر مثله) أى مثل عمله ولم يزد على ما شرط له من الثمر (وتبطل
بالموت) فان مات العامل والخارج بسره تقوم ورثته عليه ان شاؤا حتى يدرك وان
كره رب الارض وان مات رب الارض يقوم العامل كما كان وان كره ورثته رب
الارض وان ماتا فالخيار فى ذلك لورثة العامل (وتفسخ بالعذر كالمزارعة بان يكون
العامل سارقا) يخاف على الثمر أو الغصن منه (أمرىضا لا يقدر على العمل) دفعا
للضرر

﴿كتاب الذابح﴾

(هى جمع ذبيحة وهى اسم لما يذبح والذبح) الاختيارى (قطع الاوداج) وهى عروق
الحلق فى الذبح والاضطرابى قطع أى عضو كان من البدن (وحل ذبيحة مسلم وكاتبى)
حريبا كان أو ذميا الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح (و) حل ذبيحة (صبي) يعقل
التسمية والذبح ويقدر (وامرأة وأخرس وأقلف لا) أى لا تحل ذبيحة (مجموسى) ووثنى
ومرتد (ولا ذبيحة (محرم) صيد أو لود ذبيحة فى الحل وكذا ما ذبح فى الحرم ولو كان الذابح
حلالا (وتارك التسمية عمدا وحل لو) كان الترك (ناسيا) والمسلم والكاتبى فى ترك
التسمية سواء (وكره أن يذ كرم اسم الله غيره) كان يقول بسم الله محمد رسول الله ولو
قال بسم الله واسم فلان حرمت (وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان) أومنى
للمشاركة أما بعد الذبح فلا بأس به (وان قال) هذا القول (قبل التسمية والاضجاع
جاز) بلا كراهة (والذبح) يكون (بين الحلق واللبة) وهو النحر من الصدر (والذبح
المرى) وهو مجرى الطعام والماء (والحلقوم) كله وسطه أو أعلاه وأسفله (والودجان)
وهو مجرى الدم (وقطع الثلاث) منها (كاف) انزلا كترك السكلى وهى يكفى قطع
أكثر كل منها خلاف (ولو) كان الذبح (بظفر وقرن وعظم وسن متزرج) ولكن

هو القاصب بالقيمة (مسئلة)

ان قيل أى مودع لم يغير المال الذى استودعه بل امثل فيه أمرا المودع وفعل به ما أمره بفعله ويخسر الوديعة (فالجواب) ان هذا رجل أودعه شخص مالا وأمره ان يدفعه بعد موته الى شخص سماه من ورثته فامثل ذلك بعد موته فانه يضمن والله أعلم

مسئلة ان قيل أى رجل ادعى وديعة على آخر وصدقه المدعى عليه على ذلك ومن يحتاج الى تصديقه ومع ذلك يأخذها القاضى ويدفعها الى غيره (فالجواب) ان هذا رجل مات وترك ألف درهم وابتاعه الابن هذه وديعة كانت عند أبى لفلان وحاه فلان يدعى ذلك وصدقه غرما لميت فى ذلك فان القاضى يقضى للفرما بالآلف عن الميت قضاء ولا يجعلها للمدعى الوديعة لان اقرار الابن بالوديعة وتصديق الفرما لم يصح أما الاول فلان احاطة الدين بالتركة تمنع ملك الورثة فكان اقرار الوارث ملكا للفرم لم يصح وأما اقرار الفرما فلان القاضى لا يصدقهم على الميت أن يتركه مرثنا بدينه لكن القاضى لو قضى لم يهاديون الفرما يرجع المدعى

يكره (وايطة) أى قشر قصب (ومروة) وهى حجر رقيق أبيض كالسكين يذبح بها (وما أنهر) أى اسأل (الدم الاسناو فخر افاحين) غير منزوعين (ونذب حد الشفرة) قبل الاضجاع وكره بعده (وكره النخع) وهو ان يبلغ بالسكين النخاع وهو خيط أبيض فى جوف عظم الرقبة (و) كره (قطع الرأس والذبح من القفا) اذا بقيت حية حتى قطع أكثر العروق والالم تحل لموتها بلا ذكاة (وذبح صيدا ستانس) فلا يحل بذكاة الاضطرار (وحرح نم توحش أو تردى) أى سقط (فى بئر) ووقع العجوز عن ذكاة الاختيار (وسن نحر الابل وذبح البقر والغنم وكره عكسه) أى ذبح الابل ونحر البقر والغنم (و) لكن (حل) والنحر قطع العروق من أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق من أعلى العنق تحت اللحية (ولم يتذك جنين بذكاة أمه) مطلقا وقال اذا تم خلقه أكل والا لا

فصل فيما يحل وما لا يحل (لا يؤكل ذنوب) يصيد بنابه نخرج نحو البعير (ومخالب) يصيد بمخالبه أى ظفروه نخرج نحو الحماة (من السبع) كالاسد والذئب (والطير) كالصقور والعقاب وكل ما لادله كالزبور ونحوه لا يؤكل الا السمك والجراد (وحل غراب الزرع) وهو مالا يأكل الجيف أسلا (لا الابقع الذى يأكل الجيف) وهو الذى فيه سواد وبياض ولا بأس بأكل العفوق فى الاصح (و) لا (الضبع والضب) والنعلب (و) لا (الزبور والسحافات) برية أو بحرية (والحشرات) وهى صغار ذوات الارض (و) لا (الحرا الاهلية) والوحشى يؤكل (و) لا (البغل) الذى أمه حمارة وان كانت أمه بقرة يؤكل بالاجماع (و) لا (الخيل) وعندها تحل وعليه الفتوى (وحل الارنب وذبح مالا يؤكل لحمه يظهر لحمه) وقيل لا وهو اصح ما يفتى به (وجلد الالادى والخنزير) كحمار (ولا يؤكل مائى) أى مائى المولود والمعاش أمارى المولود مائى المعاش كبعض الطيور فانه يؤكل ولو متولدا فى ماء نجس (الا السمك) ولو نجس وحاله كونه (غير طاف) على وجه الماء وهو الذى مات حتف أنفه وكانت بطنه من فوق فلو ظهره من فوق أكل (وحل) السمك (بلاذكاة) كالجراد (ولو ذبح شاة) مريضة (فتحرك أو خرج الدم حل والا لا) تحل (ان لم يدر) الذابح (حياته) عند الذبح (وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم)

كتاب الاضحية

(تجب على حرم مسلم مقيم) بمصر أو قرية فلا تجب على عبد وكافر ومسافر (موسر) يسار الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على الظاهر بخلاف الفطرة وان كان للطفل مال فحصى عنه من ماله وصححه فى الهداية وقيل لا وهو اصح ما يفتى به مواهب (شاة) أى تجب شاة (أو سبع بدنة فخر يوم النحر) وهو العاشر من ذى الحجة (الى آخر أيامه) وهى ثلاثة أفضلها أولها (ولا يذبح مصرى قبل الصلاة وذبح غيره) قبلها ثم المعتبر مكان الاضحية لا مكان الفحصى (ويصحى بالجماه) أى التى لا قرن لها وكذا مكسورة القرن والجر باء

فياخذها منهم بأقاربهم انما
له ذكر ذلك الصدر الشهيد
في أدب القاضي قال واذا
عرف الجواب في الوديعة
فكذلك في الأجرة والمضاربة
والعارية والرهن قال وهذه
من عجيب المسائل ولم تعرف
الامن قبل صاحب الكتاب
يعني الخصاص رحمه الله
تعالى (مسئلة) ان قيل أي
رجلين أو دعار جلا ألفا ثم
ادعى أحدهما استهلاكها
وقال الآخر لم أدر أمرها
(فالجواب) يستقط حق
المدعي الاستهلاك على
الابن لانه أبرأ الاب فيها
حيث زعم انه مات وتركها
قائمة بعينها فاستهلكها ابنه
ولا يصدق على الابن وأما
الآخر فله خمسمائة درهم في
مال الاب لا يشركه فيها
صاحبه

لومعينة ولم يتلف جلدتها (والحمى والثولاه) وهي المجنونة لومعينة تعتلق (لا بالعياه
والعوراء والبهفاء) أي المهزولة (والعرجاء) أي التي لا تنشي الى المذبح (ومقطوع
أكثر الاذن والذنب والعين) أي ذاهب أكثر ضوء العين (أو) أكثر (الالبسة) لان
للاكثر حكم الكل بقاء وذهابا فيبقى بقاء الأكثر وعليه الفتوى (والأخعية من الابل
والبقرة والغنم) فيكره ذبح الديك والدجاجة تشبها بالمضحي (وجازا الثاني من الكل) وهو
من الضأن والمعز ما طعن في السنة الثانية ومن البقر والجاموس ما طعن في الثالثة
ومن الابل ما طعن في السادسة (و) جاز (الجدع من الضأن) وهو الذي أتى عليه
أكثر الحول عند الأكثر (وان) اشترى سبعة بدنة ليضحوها بها ثم مات أحد السبعة
قبل النحر وقالت الورثة) وهم كبار (اذبحوها عنه وعنكم) فذبحوها (صح)
استحسنانا ولو ذبحوها بغير اذن الورثة لا تجزئهم ولو كان أحد الشركاء صيبا وضحي
عنه أبوه جاز (وان كان شريك الستة) وفي بعض النسخ شريك السبعة أي أحد
السبعة (نصرانيا أو مريدا لهم) لم يجز عن واحد منهم ويأكل (المضحي) من لحم الأخعية
ويؤكل (بضم الياء) وكسر الكاف غنيا وفقيرا ويدخر ويندب أن لا ينقص الصدقة
من الثلث) ويندب ترك التصديق لذي عيال توسعة عليهم (ويصدق بجلدها أو يعمل
منه نحو جراب وغربال) وقربة ونحوه ولا يعطى أجر الجزا من الأخعية وان تصدق
عليه جاز (ويندب أن يذبح بيده ان علم) المضحي (ذلك) والا فلا فضل أن يشهدا
(وكره ذبح الكبابي) وأما ذبح المجموسي فيحرمها (ولو غلطا وذبح كل أخعية صاحبه
صح) عنهم (ولا يضمنان) استحسنانا

كتاب الكراهية

(المكروه) تحريما (الى الحرام أقرب) عندهما (ونص محمدان كل مكروه حرام) وأما
المكروه تنزيها فالحل أقرب اتفاقا
(فصل في الاكل والشرب) وغيرهما اعلم ان الاكل والشرب لدفع الهلاك فرض
ولومن ميتة أو مال الغير وان ضمنه (وكره) تحريما (لبن الاثان) الاهلية ولحمها وبول
الابل (و) كره (الأكل والشرب والادهان والتطيب من اناه ذهب ونفضة)
والا كتحال عملها والا كل بعلقتهم ما ونحو ذلك أما لو أدخل يده وأخذ ثم استعمله
لا يكره وكذا لو قل الطعام من آتية الذهب والفضة الى موضع آخر ثم أكله وقوله
(للرجل والمرأة) راجع للجميع (لا) يكره (من رصاص وزجاج وبلور وعقيق وحل
الشرب) للرجل والمرأة (من اناه) خشب ونحوه (مفضض والكوب على سرج
مفضض) وكذا المفضض من اللبام والركاب وكذا ما ضب بذهب أو فضة أو جعل في
نصل سيف أو سكين أو مفضضهما ولم يضع يده عليه (والجلوس على كرمي مفضض
و) لكن (بتق) أي يجتنب (موضع الفضة) بغم قيل ويدو جلوس على سرج ونحوه
(ويقبل قول السكاfer) ولو نجوسيا في الحل والحرمه الخاصين في ضمن المعاملات

كتاب المكاتب

(مسئلة) ان قيل أي رجل
كاتب عبده ونقضه الاجانب
(فالجواب) انه كاتب عبدا
عليه دين فنقض الغريمه
الكتابة (مسئلة) ان قيل
أي رجل كاتب عبده أو
دبره ثم باعه بدون عجز وصح
البيع (فالجواب) ان هذا
رجل كاتب عبده له حرييا
في دار الحرب ثم أخرجه الى
دار الاسلام جازله أن يبيعه
لان الذي فعله في دار الحرب
باطل وجواب آخر وهو

الحرب مرتد ان سيده
أمه فملكه وباعه وصح
البيع والله أعلم

كتاب المأذون

(مسئلة) ان قيل أى عبد
راه سيده يبيع ويشتري
وأقره على ذلك ولم يمنعه ولا
يكون مأذونا من ذلك
(فالجواب) انه عبد القاضى
اذا رآه سيده يبيع ويشتري
لا يكون ذلك اذنا والله أعلم

كتاب الغصب

(مسئلة) ان قيل رجل
استهلك شيئا فلزمه ضمان
شبهين (فالجواب) ان هذا
رجل استهلك مصراعاً من
مصراعى باب أو نعلان من
اثنين فانه يضمن مصراعين
ونعلين (مسئلة) ان قيل
أى رجل غصب شيئاً أفرد
على المصسوب منه كما أخذه
ولا يبرأ من الفحان
(فالجواب) انه غصب من
صبي لا يعقل الاخذ والرد
ثم رد عليه فانه لا يبرأ
(مسئلة) ان قيل أى رجل
غصب من آخر شيئاً فكان
للمغسوب منه أن يضمن
آخر أجنيا من الغاصب
ليس بينه وبينه كفالة ولا
نوع منها (فالجواب) ان
هذا رجل غصب من انسان
شيئاً ثم ان رجلاً آخر أجنيا
أتلف العين المصوبة فاختر
المغسوب منه تضمنين

حتى لو قال اشترى اللحم من كذاى حل أكله ولو قال اشترى به من مجوسى حرم
(و) يقبل قول (المولك) ولو أننى (والصبي في الهدية) في (الاذن) في التجارة سواء
أخبر بأهله المولى غيره أو نفسه (و) يقبل قول (الفاسق) ولو أننى أو رقيقاً أو كافراً
(في المعاملات) وهى ما يكون فيما بين العباد كالأول ونحوها (لا فى الديانات)
وهى ما يكون بين العبد والرب كالأخبار بحل الطعام وحرمته وطهارة الماء ونجاسته
(ومن دعى الى وليمة غنمة) أى هناك (لعب وغنا) حديثاً بعد حضوره في ذلك المكان
لا على المائدة (يقعدوياً كل) ولو كان عليها يخرج ويعرض ان كان مقتدى به ولم
يقدر على المنع

فصل في اللبس وغيره (حرم للرجل) أى عليه (لا للمرأة لبس الحرير) والديماج ولو
بجائل أو في الحرب وعن الامام انه انما يحرم اذا لمس الجلد قال في القنية وهى رخصة
عظيمة فيما عمت به البلوى (الاقدار أربعة أصابع) من أصابع عمر رضى الله عنه
وذلك قدر شبر والنسوج يذهب بحل اذا كان مقدار أربعة أصابع والا لا (وحل توسده
واقتراشه) أى جعله وسادة وفراشاً خلافاً لهما (و) حل (لبس ماسده حرير ولحمته
خزاً وقطن) في الحرب وغيره (وعكسه حل في الحرب فقط) أى لا في غيره (ولا يتحلى
الرجل بالذهب والفضة الا بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة) والسنة أن
يكون الخاتم قدر مئة قال فنادونه (والأفضل لغير السلطان) لغير (القاضى ترك
التختم) ويلحق بالسلطان الامير حوى (وحرم التخنم بالحرير) يشبأ وغيره وقال
السرخسى لا بأس باليشب كالعقيق وهو الاصح (والحديد والصفير) والزرصاص
والقردير سواء تختم به رجل أو امرأة (والذهب) والعبرة بالخلق لا بالنص (وحل مسهار
الذهب) وهو الذى يجعل في حجر الفص (أى ثقبه) (و) حل (شد السن بالفضة) اذا
تحرك (لا بالذهب) وقال محمد لا بأس بالذهب أيضاً (وكره الباس ذهب وحرير صبا
لا) تكبره (الخرقة لوضوه أو انحطاط) أو عرق أو الحاجة ولو لالتكبر تكبره (و) لا (الزخم)
وهو خيط يعقد على الاصابع لتذكر الشئ والحاصل ان ما فعل تكبراً كره وما فعل
لحاجة لا

فصل في النظر والمس (ولا ينظر الى غير وجهه الحرة) الاجنبية (وكفيها)
قيل وقدمها وقيل وذراعيها اذا أجرت نفسها للغير هذا اذا أمن شهوته والاحرم ويحرم
مس هذه الاعضاء (ولا ينظر من اشتبه الى وجهها الا الخاتم والشاهد) اذا أراد
الحكم والشهادة عليها لا للتحمل فى الاصح وكذا ما يريد نكاحها ولو عن شهوة بنسبة
السنة لا قضاء الشهوة (وينظر الطبيب الى موضع مرضها) فقط وكذا انظر قابلة
وختان يكون بقدر الضرورة فقط (وينظر الرجل الى) كل بدن (الرجل الا العورة)
وهى ما بين سرة حتى يجاوز ركبته والسرقة ليست بعورة والركبة عورة وما يباح
النظر اليه من الرجل يباح مسه (و) تنظر (المرأة) المسلمة للمرأة والرجل كالرجل
للرجل) أى كنظر الرجل للرجل فلا تنظر المرأة الى ما بين سرة المرأة ان أمنت الشهوة

المتلف (مسئلة) ان قيل أى

مودع هلكت عنده الوديعة من غير نفيط منه ولا تعد ويتقرر عليه الضمان لما لك الوديعة (فالجواب) انه مودع الفاسب اذا هلك عنده المقصوب فللمالك أن يضمه ويرجع هو على الفاسب (مسئلة) ان قيل أى رجل غصب حيوانا واتلفه يضمه وشياً آخر معه والحال انه لم يحصل فيه زيادة متصلة ولا منفصلة (فالجواب) انه رجل غصب عجلًا واتلفه حتى ييس لبن أمه ضمن العجل وما نقص من البقرة والله أعلم

كتاب الشفعة

(مسئلة) ان قيل أى رجل اشترى داراً وسلم الشفعين شفعتها ولا يسقط حقه من الشفعة (فالجواب) ان هذا المشتري كان مشترياً لغيره بالوكالة وهو انما رضى بالتسليم له لا للموكل فهو باق على شفعتها (مسئلة) ان قيل أى رجل اشترى داراً فبشت الشفعة في ثلثها فقط (فالجواب) انه اشترىها من ثلاثة واحد بعد واحد فللعبار ان يأخذ الثلث الاول دون الثلثين لانه لا يشتريها كان شريكاً فلا شفعة فيها من العدة (مسئلة) أى رجل يدهى رقبة الدار المبيعة ويخاف لو ادعى الرقبة تبطل

والالا والذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسئلة (و ينظر الرجل الى فرج أمته) (فرج زوجته) وسائر بدنهما وكذا تنظر المرأة الى زوجها ومولاها (و ينظر الرجل الى وجهه محرمه ورأسها وصدرها وساقتها وعضديها) ينظر الى ظهرها وبطنها ونحوها (و ينظر الى محرمه) (ما حل النظر اليه) وانما يباح النظر والمس اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها ويحل له الخلوة والسفر بهن (وأمة غيره كحرمه وله مس ذلك) الموضع الذي يحل النظر اليه (ان أراد الشراء وان اشتبهى) والمدينة أو أم الولد كالأمة (ولا تعرض الأمانة اذا بلغت) حد الشهوة وممن يعلم حكم البالغة بالاولى (في ازار واحد) والمراد به ما يستتر ما بين السرة والركبة (والخصى والمحبوب) جف ماؤه أولاً في الاصح (والخنة كالفحل) في النظر الى الاجنبية (وعبدها كالأجنبي) فلا ينظر الا الى وجهها وكتفها الكنى يدخل عليها بلا ذنبا اجماعاً ولا يسافر بها اجماعاً (و يعزل) الواطى ماؤه (عن أمته بلا ذنبا) ان شاء (وعن زوجته) الحرمة (بذنبا) ان شئت ولو كان تحتها أمة لغيره فالأذن الى مولاها وقالوا اليها (فصل في الاستبراء وغيره) استبراء الجارية طلب براءة رحمها من الحمل (من ملك أمة) أى استمتاع أمة بشراء أو هبة أو نحو ذلك فخرج شراء الزوجة (حرم عليه وطؤها) ولمسها والنظر الى فرجها بشهوة حتى تستبرأ) سواء يتيق بفراغ رحمها بان يكون مالهما امرأة أو وصياً أو تكون الجارية بكرًا أو نحوها ولم يتيق ثم الاستبراء في الحامل بوضع الحمل وفي ذوات الحيض بحيضة وفي من لا تحيض لصغر ونحوه بشهر ولا يكتفى بالحيضة التي اشترها في اثنتائها ولا بالتى حاضتها بعد الشراء ونحوه قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة بعده قبل القبض وجوز أبو يوسف الحيلة لاسقاطها ومنعه محمد (له أمتان أختان) المراد انهما لا يجتمعان نكاحاً كانتا أختين أم لا (قبلهما) المولى أو لهما (بشهوة) أو وطئهما فلو قبل احدهما حل له وطئها دون الأخرى (حرم) عليه (وطء واحدة منهما) لاعلى التعيين (ودوامه) أى الوطء كالمس والقبلة (حتى يحرم فرج الأخرى علكاً ونكاحاً) صحيح حتى لو زوج احدهما نكاحاً فاسداً لا يباح له وطء الأخرى الا أن يدخل بها الزوج (او عتق) أو كآبه لارهن أو اجارة أو تدبير (و كره تعجيل الرجل فم الرجل ويده وشيأ منه مطلقاً وكذا تعجيل المرأة المرأة) وهذا الوعد شهوة اما على وجه البراءة عند الكل ورخص البعض تعجيل يد العالم والمتورع على سبيل البركة (و) كره معانقته في ازار واحد وقال أبو يوسف لا بأس بالتعجيل والمعانقة في ازار واحد (ولو كان عليه قميص) أو جبة (جاز) بلا كراهة (كالمصافحة) وفي القنية السنة في المصافحة أن تكون بكتفاييه

(فصل في البيع) كره بيع العذرة (الخالصة) وهي رجبى آدمى (لا يكره بيع السرقين) وهو الزبل والروث ولو كانت العذرة مختلطة بتراب أو رماذ غالب عليها يجوز بيعها والاتفاق بهما في الصحيح (و يجوز) له شراء أمة فيقال بكر وكافى زيد (بيعهما) اذا كان البائع ثقة فان كان غير ثقة وكبر رأيه انه صادق فكذلك والا

تبطل دعواه في الرقبة كيف يصنع (فالجواب) انه يقول ان هذه داري وأنا ادعي رقيمتها فان لم تصل الى فانا على شفعتي لان الجملة كلام واحد كذا في العدة (مسئلة) لو رجل اراد ان يشتري سهما من مائة سهم بثمان كثير والباقي بثمان قليل لدفع الشفعة وهو يخاف ان لا يبيع الباقي بثمان قليل كيف يصنع (فالجواب) انه يشتري السهم الواحد بخيار ثلاثة ايام

كتاب العسقة

(مسئلة) ان قيل جماعة مشتركون في ملك يمكن قسمته ولا يملك أحد منهم قسمته لا جبرا ولا اختيارا على أن لو اتفقوا على ذلك وقسموه لا يقبل منهم (فالجواب) ان هذا الملك المشترك فيه سكة غير نافذة ذكر في نوادر ابن رستم عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه ليس لهم ان يقسموها وان أجمعوا على ذلك لان الطريق الاعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام

كتاب الاضحية والصيد والذبايح

(مسئلة) ان قيل ما الحكم في أربعة اشتر وأربعة

وهذا الواهب البائع حرافلو عبدا أو أمة لم يحل الشراء قبل السؤال مطلقا (و) كره (لرب الدين) المسلم (أخذ) بدل دينه من ثمن (خرباعها مسلم) اذا علم به (لا) أي لا يكره للمسلم أخذ دينه من ثمن خرباعها (كافرو) كره (احتسك رقوقت الادمي وقوت البيعة في بلد يضر باهله) فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب (لا) يكره احتسك (غلة ضيعته وما جلبه من) بلد (آخر) خلا فالابي يوسف وعن محمد ان كان يجب منه عادة كره وهو المختار (ولا يسهى السلطان) لافي الغلام ولا في الرخص (الا ان) يتحكم (و) يتعدى (و) يتجاوز (أرباب الطعام عن القيمة تعديا فاحدا) فيسعر بعشورة أهل الرأي (و) جاز يبيع العصير من خمار (و) كره عند بعض العلماء (و) جاز (اجارة بيت ليتخذ بيت نار أو بيعة) وهي معبد النصرى (أو كنيسة) وهي معبد اليهود (أو يباع فيه خمر بالسواد) من المصر راجع للاربعة الاخيرة وقال لا ينبغي أن يؤجره لشي من ذلك ثم قالوا هذا في سواد الكوفة أما في سواد بلادنا فلا يكتون فيها كمالا يكتون في الامصار مطلقا (وهو الصحيح) (و) جاز (حمل خمر لذي باهر) ويطيب له آخره وعندهما يكره (و) جاز (بيع بناء يموت مكة) بالاجماع (و) جاز يبيع (أرضها) عندهما وبه يفتي (و) جاز (تغشير المحفف) وهو أن يجعل على كل عشرة آيات علامة (ونقطه) أي اظهار اعرابه لان به يحصل الرفق جدا خصوصا للأجهم فيستحسن (و) جاز (تحليله) بقاء الذهب والفضة واللازرو ودونحوها (و) جاز دخول ذمي مسجد (سواء كان حراما أو غيره) (و) جاز (عيادته) أي عيادة المسلم الذمي ولا بأس بعيادة الفاسق (و) جاز (خصاه البهاشم) دون الآدميين ولا بأس بكى الأغنام واخصائها واخصاء الهرة ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لدا (و) جاز (انزاه الحمر على الخيل وقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته) استحسانا (و) كره (كسوته) أي تحليل العبد التاجر (الثوب) (و) كره (هديته النقيدين) كره (استخذام الخصى) ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لوسنه خمسة عشر (و) كره (الدعاء) بأن يقول أسألك (بعقدا العزم عرشك) ولو بتقديم العين وعن أبي يوسف لا بأس به والاحوط الامتناع (و) بأن يقول (بحق فلان) وبحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت والمشرع الحرام لانه لاحق للخلق على الخالق (و) كره (اللعب بالتردو الشطرنج) وأباح أبو يوسف الشطرنج وهذا اذا لم يدوم ولم يقامر ولم يخجل بواجب والاحرام بالاجماع (و) كره (كل فهو) (و) كره (جعل الراية) وهو طوق حديد له مسهار عظيم (في عنق العبد) يمنعه الا باق وفي زماننا لا بأس به لغلبة الاباق وهو المختار (وحل قيده) أي العبد (و) حل (الحقبة) بباح للرجل والمرأة لا تتداوى من مرض أو هزال فاحش ولا تجوز بعمر كالحمر ونحوها الا لضرورة (و) حل (رزق القاضي من بيت المال) بقدر ما يكفيه وأهله ولو غنيا في الاصح لو حلالا لجمع بحق بلا شرط والالم يحل (و) حل (سفر الامة وأم الولد) والمكاتبة (بلا محرم) قالوا هذا في زمانهم أما في زماننا فلا وعليه الفتوى (و) حل (شراء ما لا بد له من غيره وبيعه) أي يبيع ما لا بد له من غيره (للم والام

اغنام للاضحية لونها

وجنسياتها وحليتها واحدة
وحبسوها في بيت فلما
أصبحوا وجدوا واحدة منها
ميتة (فالجواب) انها تباع
هذه الاغنام ثم يضم غن
هذه الميتة الى اغنامها
ويشتري أربعة اغنام ثم
يوكل كل واحد منهم صاحبة
بفج واحدة منها حتى انه
ان كانت شاته فقد ذبحها
وان كانت شاة صاحبه فقد
ذبحها بامر ح حتى تجوز
الاضحية من حيرة الفقهاء
وفي هذا نظر من جهة ضم
غن الميتة لكن رأيت في
العدة أن يباع الثلاث
ويشتري بثمنها أربع غن
يوكل كل صاحبه بالذبح
وهذا مستقيم حسن والله
أعلم (مسئلة) ان قيل أى
رجال ملكوا ثلاث شياه
للذبح بعينها فصار بعضها
لمت المال ووجب التصديق
بأنباقي (فالجواب) ان هؤلاء
ثلاثة اشتروا ثلاث شياه
ثم اختصموا وقالوا ان هاتين
الشاتين ليستا لنا وادعى
كل واحد الشاة الثالثة قال
الشيخ الامام محمد بن الفضل
تصرف الشاتان الى بيت المال
والثالثة تباع ويتصدق
بثمنها كذا في الظهيرية
(مسئلة) ان قيل أى موبر
يجب عليه شاة واحدة في
الاضحية وأى معسر يجب

والمثقلو) كان الصغير (في حجرهم) أى في كفهم والا لا (وتوجره أمة فقط) أى دون
الم والمثقل سواه كان في حجرها أولا

كتاب احياء الموات

(هي أرض تعذر زرعها لانقطاع الماء عنها أو غلبته عليها) ونحو ذلك مما يمنع الزراعة
(غير ملوكة) لمسلم أو ذى فلو علمو كة لم تكن موا تافلو لم يعرف مالها فهي لقطة
يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالها ترد اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع (بعيدة
من العاصم) بحيث اذ وقف انسان من أقصى العاصم فصاح لم يسمع الصوت منه وهو
المختار (ومن احياء) أى جعله صالحا للزراعة (باذن الامام ملكه) وبغير اذنه لا
عليه. وقال عليه ولو لمحي ذيا شرط الاذن اتفاقا ولو مستأمن لم عليه اتفاقا (وان
حجر) الارض أى منع غيره منها بوضع علامة من حجر وغيره (لا) عليه لكنه هو أولى
بها فلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين فإذا لم يعمرها أخذها الامام منه ودفعها الى غيره (ولا
يجوز احياء ما قرب من العاصم) فيترك مرعى لاهل القرية ومطر لحصاندهم (ومن
حفر بئر في) أرض (موات) باذن الامام عنده ومطلقا عندها (فله حريتها أربعون
ذراعاً من كل جانب) منه سواء كان للعطن وهي التي ينزح الماء منها باليد أو للناضح
وهي التي ينزح الماء منها بالبعير (وحريم العين خمس مائة) ذراعاً من كل جانب وهو
الاصح والذراع ست قبضات وقيل ان التقدير في البئر والعين بما ذكر في أرضهم
اصلا بنها وفي أراضينا تراد لخاوتها (فن حفر في حريمها منع منه) فان حفر فلاول ردمه
أو تضمينه (وللقناة) هي مجرى الماء تحت الارض (حريم بقدر ما يصلحه) لالتقاء الطين
ونحوه ولو ظهر الماء فكل لعين (وما عدل عنه الفرات) أى ماؤه (ولم يحتمل عوده اليه
فهو موات) اذا لم يكن حريم للعاصم (وان احتمل) عوده اليه (لا) يكون مواتا (ولا
حريم للنهر) الذي في ملك الغير الا بيهان وقال له مسنة لمشيه والقائه طينه وهو أرفق
(مسائل الشرب) بالكسر (هو نصيب الماء) ليسقي المزارع والدواب (الانهار العظام
كدجلة) نهر بغداد (والفرات) نهر الكوفة (وحجرون) نهر خوارزم (وسيجون) نهر
الترك والنيل نهر مصر (غير ملوكة) لاحد (و) يجوز (لسكل أن يسقي أرضه) ودوابه
بمائه (و) أن يتوضأ به ويشربه وينصب الرحي عليه) أى اذا كان في أرضه ولو في
أرض غيره لم يجوز (ويكرى) أى يشق (منها نهر الى أرضه) ليسقيها (ان لم يضر
بالعامه) وان أضر بهم لم يجوز (وفي الانهار الملوكة والآبار) الملوكة (والحياض)
الملوكة يجوز (لسكل شربه وسقي دابته لا أرضه وان خيف تخريب النهر) الملوكة
(لكثرة البقور يمنع) منه (و) الماء (المحرز في السكوز والجب) بضم الجيم وهو الصهر يجر
وفي بعض النسخ بالحاء المهملة وهي الخابية ونحوها (لا يتنفع به) ولو قليلا (الا باذن
صاحبه وكري) أى حفر (نهر غير ملوك) واصلاح مسناته يكون (من بيت المال)
على السلطان ان احتاج اليه (فان لم يكن فيه شيء يجبر الناس على كريبه) الا أنه يخرج

له من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الاغنياء الذين لا يطيقون بأنفسهم كفى تجهيز الجيوش (وكرى ما) أى نهر (هو علوك) يكون (على أهله) دون بيت المال (ويجبر الآبى) أى الممتنع منهم (على كرية) سواء كان خاصاً أو عاماً (ومؤنة كرى النهر المشترك) يكون (عليهم من أعلاء فان جاوز) الكرى (أرض رجل برى) وبه يفتى وقالوا عليهم من أوله الى آخره بالخصص (ولا كرى على أهل الشفعة) فى الأرض الملوكة وهم الذين يشربون بشفاهم ويسقون دوابهم (ويصح دعوى الشرب بغير أرض) استحساناً (نهر بين قوم) ولهم عليه أرض (اختصموا فى الشرب فهو بينهم على قدر أراضيهم) فى العجج (وليس لاحدهم أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رعى) الارضاهم الارضى وضع فى ملكه ولا يضر بنهر ولا بعمارة (أودالصة) وهى الناعورة (أو حسراً) أو قنطرة (أو يوسع فم النهر أو يقسم بالايام وقد وقعت القسمة بالكوى) وهى مداخل الماء الى المزارع والجداول (أو يسوق شربه الى أرض له أخرى ليس لها فيه) أى النهر (شرب بلارضاهم) متعلق بالجميع ولهم نقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم (ويورث الشرب ويوهى بالانتفاع بعينه ولا يباع ولا يوهب) ولا يؤجر ولا يتصدق به ولا يصلح بل خلع وصلح عن دم محمد ومهر نكاح وان صحت هذه العقود (ولو ملأ أرضه ماء فنزلت أرض جاره أو غرقت لم يضمن) وهذا اذا سقاها سقياً احتمله أرضه عادة والا ضمن وعليه الفتوى

كتاب الاشربة

(الشرب ما يسكر والمحرم منها أربعة) الاول (الخمر وهى التى من ماء العنب اذا غلا) غلياناً كاملاً بأن صار أسفله أعلاه (واشتد) أى صار صلالاً سكار (وقذف بالزبد) أى رمى الرغوة ولم يشترط قذفه وهو الاظهر مواهب (وحرم قليلها وكثيرها) وحرمها لعينها ويحد من شرب منها ولو قليلاً وان لم يسكر ويحرم الانتفاع بها ولو لسقى دواب أو طين أو نظراً لتلهى ونحو ذلك ويجوز تخليلها ولو بطرح شئ فيها (و) الثانى (الطلا وهو العصير) أى التى من ماء العنب (ان طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه) وصار مسكراً ويسمى الباذق ومنه المنصف وهو الذى طبخ حتى ذهب نصفه (و) الثالث (السكر) يفتح تين (وهو الذى من ماء الرطب) اذا صار مسكراً (و) الرابع (نقيع الزبيب) وهو الذى من ماء الزبيب والسكر (أى الثلاثة الاخيرة) حرام اذا غلا واشتد (لكن حرمتهادون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها) ولكن يضلل (بخلاف الخمر) فانه يكفر مستحلها وجاز بيع غير الخمر منها ولا يجب الحد بشرها ما لم يسكر ونجاستها خفيفة فى رواية وغلظة فى أخرى وفى التنوير أن نجاسة الطلا كالخمر (والحلال منها أربعة) الاول (نبذ القرو) نبذ (الزبيب ان طبخ) كل منهما على حد (أدنى طبخة وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر بلا هو) (لا طرب) وعند محمد حرام ولو بالهوى والطرب حرام بالاتفاق (و) الثانى (الخليطان) وهو أن يجتمع بين ماء القرو ماء الزبيب ويطبخ

عليه شتان (فالجواب) ان هذا الفقير اشترى شاة للاضحية ومرفت أو ضلت فاشترى بدلها ثم وجدها فى أيام الخمر كان عليه ذبحها وهذا ان الرجوع على المعين بشرائه بنية الاضحية فتعينت كل واحدة منهما والموسر يجب عليه ابتداء بالتسرع لا بالشراء فلم يتعين به فيجزيه (مسئلة) ان قيل أى ذبيحة ذبحها مسلم عاقل ومضى ولا يحل أكلها (فالجواب) انه رجل لم يرد بالتسمية الذبيحة لا تحل كما اذا قال الله اكبر ولم يرد به افتتاح الصلاة لا يكون شارعاً فى الصلاة ولو كان مستقبلاً القبلة كامل الطهارة وقد صرت (مسئلة) ان قيل أى ظبي ذكاه شخص فى البر بسهم ومضى فما لم يصب مذبحه لا يحل أكله (فالجواب) انه ظبي تأنس ثم خرج الى البرية فما لم يصب السهم مذبحه لا يحل (مسئلة) ان قيل أى رجل ذبح شاة لانسان صحبة لعله بها ولا اشراف على موت بغير اذنه تعدياً ولا يضمن شيئاً (فالجواب) انه رجل ذبح أضحية لانسان فى يومها لا يضمن استحساناً وجازت عن الاضحية (ويجاب) أيضاً بانها شاة

فصاب كان قد شدد رجلها
للذبح فذبحها انسان بغير
اذنه لا يضمن

كتاب الكراهة

(مسئلة) ان قيل أى اناه
طاهر من غير التقدين ولا هو
مغضوب ولا مملوك للغير لا
يجوز استعماله (الجواب)
انه المتخذ من أجزاء الآدمي
من شعر أو من غير وحرمة
استعماله لكرامة الآدمي
لأنجاسته (مسئلة) ان قيل
أى شئ نهى عنه في المساجد
لاشمات فعله على معنى
يقضى الاخلال بتعظيمها
ويجوز فعله في المسجد
الحرام (الجواب) انه
تعريف اللقطة (مسئلة)
ان قيل أى حيوان مأكول
ملكه انسان مسلم ملكا
محكما وذبحه ذبحا صحيحا
ولا يحل له ولا لغيره اكله
(الجواب) انه الحلال من
الحيوانات المأكولة اذا تغير
لحمها بأكل النجاسة
(مسئلة) ان قيل أى اناه
مباح الاستعمال طاهر
بكره الوضوء منه (الجواب)
انه اناه خص الانسان به
نفسه يتوضأ به دون غيره
من البرازية (مسئلة) أن
قيل أى مكان من المسجد
يكبره المسلم الجالس فيه
(الجواب) انه المكان الذى
يعينه الانسان لنفسه فيه
ذكره في البرازية (مسئلة)

وترك الى أن يغلى ويستديج بلالحو (و) الثالث (نبذ العسل والتين والبر والشعير
والذرة طبع أولاً) اذا كان من غير لمو وطرب في ظاهر الزاوية وفي التنوير وشرحه
وحرم محمد الأشربة المتخذة من العسل والتين ونحوهما طلقا قليلا وكثيرا هو به يقى
(و) الرابع (المثلث الغني) وهو حلال اذا غلا واشتد وسكن من الغليان وهو الذى
ذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه وعند محمد قليله وكثيره حرام (وحل الانتباز) أى اتخاذ
النبيذ (في الدباء) وهى القرع (والخنث) وهى جراح حر وقيل خضر (والمزفت) المظلى
بالزفت (والنقى) الخسبة المنقورة وما ورد من النهى نسج (و) حل (خل الخمر سواء
خلت) بالقاء شئ فيها (أو تخلت) بنفسها (وكره شرب دردى الخمر والامتشاط به)
والانقاع به (و) لكن (لا يحد شارب به بلاسكر) ويحرم أكل النجس والحشيشة
والافيون لكن دون حرمة الخمر ولا يحد من أكل شئ منها وان سكر بل يعزر

كتاب الصيد

(هو الاصطياد ويحل بالكلب المعلم والفهد) ونحوه (والبازى وسائر الجوارح المعلمة)
كالشاهين والباشق والصقرا والخزير لنجاسة عينه (ولا يحد من التعليم) فيها (وذا بترك
الاكل ثلاثاً) من المرات (في الكلب) ونحوه (و) ذاب (بالرجوع) والابابة (اذا دعوته في
البازى) ونحوه (و) لا بد (من التسمية عند الارسال) ولو تقديراً كما في النامي (و) لا
يد (من الجرح فى أى وضع كان) من الصيد على الظاهر وبه يقى (فان) أرسله
بعد التسمية فأخذه وجره حتى مات (أو كل منه البازى اكل) الباقي والقياس أن لا
يؤكل (وان أكل) منه (الكلب أو الفهد لا) يؤكل الباقي ولو شرب الكلب من دم
الصيد اكل (وان أدركه) المرسل (حيا) بحياة فوق حياة الذبوح (ذكاه) وجوبا
(وان لم يذكه حتى مات) سواء تمكن من ذبحه أولا (أو خنقه الكلب ولم يجره) سواء
كسر منه عضواً أم لا (أو شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكه كراهة الله
عليه) حال كونه (عند حرم) في المسائل الخمس ولو رد الصيد عليه الكلب الثانى ولم
يجرح معه ومات بجرح الاول كره اكله تنزيهاً وقيل تحريماً ولو رد الصيد على الكلب
مجوسى حتى اخذه فلا بأس بأكله (وان أرسل مسلم كلبه فزجره) أى أغراه (مجوسى
بالصياح) عليه (فأزجر) أى زاد طلبه بزجره (حل) الصيد (ولو أرسله مجوسى
فزجره مسلم فأزجر حرم وان لم يرسله أحد) ولكن انبعث الكلب على أثر الصيد بغير
لرسال (فزجره مسلم فأزجر) فأخذ الصيد (حل) والقياس أن لا يحل وكذا جميع
الأحكام في البازى الا أنه وضع المسائل في الكلب لانه محل الاشتباه (وان رمى ومضى
وجرح أكل) وان أدركه حيا ذكاه وان لم يذكه حتى مات (حرم) وان وقع سهم بصيد
فتحامل (الصيد بالسهم أى تكلف الطير ان معه بمشقة) وغاب (عن النظر) وهو فى
طلبه حتى أصابه (حل) استحساناً (وان قعد عن طلبه ثم أصابه) الرامى (ميتاً لا يحل
(وان رمى صيداً فوق فى ماء أو على سطح أو على جبل) أو على جراً أو شجرة أو حائط ثم

تردى) أي سقط (منه إلى الأرض حرم وان وقع على الأرض ابتداء) أو على الجبل
 فاستقر عليه (حل) أكله إذا لم يكن شيء من ذلك محمداً فإن كان محمداً فأصابه وجرحه
 لم يحل ولو الظير ما نياً فوقع في الماء فإن انعكس فيه حرم والاحل (وما قتله المعراض
 بعرضه) وهو سهم بلار يشجى عرضاً غالباً (أو) قتله (البندق) وهي طينة مدورة
 (حرم) وان قتله المعراض بمده يؤكل (وان رمى صيداً قطع عضواً) منه ومات (أكل
 الصيد لا العضو) هذا إذا بان شيئاً بقي المبان منه حياً بهونه كاليد والرجل والفخذ وثلاثة
 عظامي القوائم والأقل من نصف الرأس (وان قطعه اثلاثاً) قد كان (الاكثر عظامي
 العجز) أو قطع رأسه أو نصفها أو أكثر منه (أكل كل حرم صيد المجمومي واللوثي
 والمرد) والحرم بخلاف السكابي (وان رمى صيداً) وأصابه (فلم يخنه) أي لم يضعفه الرمي
 (فرماه) آخر قتله فهو لثاني وحل (الصيد) (وان تخنّه) وأضعفه (فلأول) لكن (حرم)
 الصيد هذا إذا كان الرمي الأول بحال ينجم منه الصيد والأفان بقي فيه قدر حياة المذبوح
 يحل وان كان الرمي الأول بحيث لا يعيش منه الصيد لكن فيه أكثر من حياة المذبوح
 حل عند أبي يوسف خلافاً لمحمد (وضعن الثاني للأول قيمته) كلها وقت اتلافه (غير
 مانقصته جرحاً حته وحل اصطياً ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلده أو شعره أو
 ريشه أو لدفع شره وكله مشروع لا طلاق النص

كتاب الرهن

(هو) شرعاً (حبس شيء بمحق يمكن استيفاءه) أي ذلك الحسب (منه) أي من الشيء
 المرهون (كالدين) حتى لا يصح الرهن إلا بدين واجب ظاهراً وباطناً أو ظاهراً فقط
 كتمن عبداً وجداً أو خلاً وجداً خراسواً كان الدين حقيقة كما ذكرنا أو حكماً
 كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة (وينعقد) الرهن (بإيجاب وقبول ويتم بقبضه)
 حال كونه (محزواً) مقسوماً فلا يجوز زهره المشاع (مفرضاً) عن ملك الرهن فلا يجوز
 رهن دار فيه امتاع الرهن (عزاً) أي لم يكن الرهن متصلاً بغيره اتصال خلقه كما لو رهن
 الشمر على رأس الشجر دون الشجر أو عارضاً كرهن الخنطة في الجوالق دون الجوالق
 (والخنطة) بين الرهن والمرتهن (فيه) أي في الرهن (وفي البيع قبض) في ظاهر الرواية
 وعن أبي يوسف أنه لا يثبت في المنقول إلا بالنقل (ويجوز زله) أي للرهن (أن يرجع
 عن الرهن ما لم يقبضه) المرتهن (وهو) أي المرهون (مضمون) بعد القبض (بأقل من
 قيمته) يوم القبض (ومن الدين فلو هلك) المرهون (وقيمته مثل دينه) أي دين المرتهن
 (صار) المرتهن (مستوفياً دينه) حكماً (وان كانت قيمة الرهن) أكثر من دينه فالفضل
 أمانة (فلا يضمنها) (وبقدر الدين صار مستوفياً دينه) حكماً (وان كانت أقل) من دينه
 (صار مستوفياً بقدره ورجع المرتهن) على الرهن (بالفضل) فلورهن ثوباً بقيمة عشرة
 بعشرة فهو لك عند المرتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة يرجع على الرهن بخمسة ولو
 خمسة عشر فالفضل أمانة (وله) أي للمرتهن (أن يطالب الرهن) أي وقت شاء (ببيعته)

حوض كبير ليس فيه
 ما يضر بالإنسان لا يحل
 لأحد شربه مع أنه
 ليس مسجلاً للوضوء ولا
 مخصوصاً بأحد دون أحد
 (فالجواب) ما رأيت بخط
 العلماء عن الحواشي صبي ملأ
 السكور من الحوض ثم
 أفرغه فيه لا يحل لأحد أن
 يشرب منه وعزاه لأحكام
 الصغار (مسئلة) ان قيل
 أي رجل تناول قدح ماء
 فلما شرب نصفه حرم عليه
 النصف الباقي (فالجواب)
 أنه رجع في القدح
 بعد شرب نصفه فتنجس
 الباقي لحرم والله أعلم

كتاب الضمان

(مسئلة) ان قيل أي رجل
 ترك كتابه بين عشرة فضاع
 وجب الضمان على واحد
 منهم والحال أنه لا صنع له في
 الضياع (فالجواب) أنه لما
 ترك كتابه بين عشرة ضمنوا
 أجمعين ثم لما قاموا واحداً
 بعدوا واحد فتقرر الضمان
 على آخرهم قياماً لأنه تعين
 للحفظ (مسئلة) رجل دفع
 إلى رجل عشرة دراهم وقال
 خمسة لك هبة وخمسة وديعة
 عندك فاستهلك الخمسة
 وهلكت الباقية فماذا
 يضمن (فالجواب) أنه
 يضمن سبعة ونصف درهم
 لأن الخمسة التي هي هبة

فاسدة مضمونة ومن الخمسة
الآخرى نصفها أمانة
فيضمن منها درهم ونصفها
(مسئلة) ان قيل أى رجل
هدم دار انسان بغير اذنه
أو جداره وهو مستقيم غير
مخوف الهدم ولا ضمان
عليه (فالجواب) انها دار
أوجدار في محلة وقع فيها
حريق فهدم الرجل دار
انسان أو جداره لينقطع
الحريق عن السكة بأذن
السلطان (مسئلة) ان
قبل أى شئ أفسده رجلان
فكان الضمان على الثانى
دون الاول (فالجواب) ان
هذا الربى فضة هشمه رجل
ثم هشمه آخر برئ الاول
وضمن الثانى وكذلك الخنطة
اذا صاب عليها انسان ما ثم
جاءه خرفص عليها ما زاد
في نقصانها فالضمان على
الثانى

كتاب الجنائيات

(مسئلة) ان قيل أى رجل
جنى على انسان جنسية
ان مات المجنى عليه وجب
على الجانى نصف الدية وان
عاش وجبت الدية كاملة
وقال ابن العز ان شيخه
الطرسوسى نظم هذه المسئلة
من البحر الحقيق فقال
ما جوابى يا معشر الاعيان
وحماة لذهب الثمنان
هذه نكتة يسأل عنها
أذكيا الشيوخ والشبان

ويحبسه به) لبقاء حقه بعد الرهن (و) اذا طلب المرتهن دينه (يؤمر المرتهن باحضار
رهنه) (و) اذا أحضره يؤمر (الراهن بأداء دينه أولا) ثم يؤمر المرتهن بتسليم الرهن هذا
اذا كان الدين حالا والا فيطالبه عند حلول الاجل (وان كان الرهن في يد المرتهن
لا يمكنه) أى لا يجب على المرتهن أن يمكن الراهن (من البيع حتى يقضيه) أى
الراهن المرتهن (الدين فاذا قضى) الراهن (سلم الرهن ولا ينتفع المرتهن بالرهن
استخداما) في العبد (وسكنى) في الدار (ولبساً) في الثوب (واجارة واعارة) في العبد
والدار والثوب والداية الا بأذن الراهن (ويحفظه) المرتهن (بنفسه وزوجته وولده)
الكبير (وخادمه) الحر الذى استأجره مساهمة أو مشاهرة لا مياومة (الذى في عياله)
راجع للجميع (وضمن بحفظه بغيرهم) ضمن (بأدائه وتعديه قيمته) كلها فيسقط
الدين بقدرها (وأجرة بيت حفظه) أى الرهن (و) أجرة (حافظه على المرتهن) في
الروايات المشهورة (وأجرة راعيه) لو حيوانا (ونفقة الرهن والخراج) والعشر (على
الراهن) فقط والاصل ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن
وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن

باب ما يجوز ازترانه

أى أخذه رهنا (والأترانه به) أى أخذ الرهن بذلك الشئ (وما لا يجوز) منهما (لا يصح
رهن المشاع) مطلقا مقارنا أو طارئا من شريكه أو غيره يقسم أولا لعدم كونه غير (و) لا
رهن (الثمرة على النخل دونها) لا رهن (زراع الارض دونها) ولورهن الارض دون
النخل أو رهن الارض دون الزرع أو النخل دون الثمرة لم يجز أيضا (و) لا رهن (الحر
والدبر والمكاتب وأم الولود) لا يصح (بالامانة) كالودائع والعوارى والمضاربات ومال
الشركة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر
(و) لا يبيع مضمونة بغيرها أى بغير مثل وقيمة مثل (المبيع) في يد البائع فانه مضمون
بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن (وانما يصح) الرهن (بدن ولو) كان (موعودا) بأن رهن
ليقرضه ألفا مثلا فاذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد من
الدين اذا كان الدين مساويا لقيمته أو أقل أما اذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة
(و) انما يصح (برأس مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه فان هلك) الرهن في مجلس
القدر ثم السلم والصرف (صار) المرتهن (مستوفيا) حكوا وان افرقا قبل نقد وهلاك
بطلا في الثالثة متى هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا للسلم فيه (و) يجوز (للأب أن
يرهن بدن عليه عبد الطفله) والوصى كذلك وقال أبو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا
هلك ضمانا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه أمانة (وصح رهن الحجرين) أى الذهب والفضة
(والمكيل والموزون فان رهنه) هذه الاشياء (بجنسها هلك بمثلها من الدين) مطلقا
(ولا عبرة بالجودة) ولورهن فضة وزنها عشرة بعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل
وزنها سقط بالاتفاق وان كانت قيمته أقل من وزنها فكذلك وعندهما يضمن

رجل قد هفا بغير اختيار
منه فيما مضى من العدوان
فجعلتم جزاء ذلك أن ما
ت وان عاش ما هما شيان
بل جعلتم ضعف الذي قدره
بعد موت له بل انكران
لحياة له اذا عاش فيها
فانجبوا منه يا أولى الاتقان
واذكر وادجوه كما الله
يوم عرض الوري على النيران
(فالجواب) أن هذا رجل
ختن صبيا باذن أبيه فقطع
حشفة الصبي فان مات
الصبي وجب على الخاتن
نصف الدية وان عاش
فعلى الخاتن الدية كلها
كذا في المحيط وقد نظمت
الجواب فقلت
خذ جوابا يا واحد الاعيان
فاق نظما فلا تم العقيان
خاتن قاطع لكرمة طفل
خطا منه عند قصد الختان
فاذا مات بعد اذن أبيه
حظ نصف الديات هذا الخاني
واذا عاش ذلك كان عليه
كلها كاملا بلا نقصان
(مسئلة) ان قيل أى رجل
فعل بانسان فعلا ان مات
منه فعليه دية واحدة وان
عاش فعليه أربع ديات
(فالجواب) أن هذا رجل
صب على رجل ما احارا
فذهب معه وبصره وشعره
وعقله فعليه أربع ديات
ان عاش ودية واحدة ان
مات (مسئلة) ان قيل أى

المرتهن قيمته من خلاف جنسه (ومن باع عبدا على) شرط (أن يرهن المشتري بالثمن
شياء بعينه) جاز استحسانا واذاباع على هذا الشرط (فامتنع) المشتري (لم يجبر) لكونه
غير لازم (وللبائع فصح البيع) لغوات الوصف المرغوب (الأن يدفع المشتري الثمن)
دفعاً (حالا أو) يدفع (قيمة الرهن رهنان) اشترى فوبادبرهم (قال) المشتري
(للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطيتك الثمن فهو) أى الثوب (رهن) وعند أبي
يوسف يكون وديعة (ولو رهن عشرين بألف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته) حتى
يؤدى باقى الدين (كالبيع) أى كما ذاباع شيئا والمبيع فى يدالبائع فنقدالمشتري بعض
الثمن وأراد أن يأخذ بعض المبيع لا يملك ذلك (ولو رهن عينا) واحدة (عند رجلين
يدين لكل منهما) (صح) وجميعها رهن عند كل منهما ولو غير شرى يكن فان تهايا فكل
منهما فى نوبته كالعديل فى حق الآخر ولو كان الرهن عما يتجزأ فعلى كل حبس
النصف فلو دفع لصاحبه كله ضمن خلافا لهما (والضمنون على كل) من المرتهنين
(حصته دينه فان قضى) الرهن (دين أحدهما فالكل رهن عند الآخر وبطل بينة كل
منهما) أى من الرجلين (على رجل انه) أى كل واحد (رهنه) أى رهن هذا العبد مثلاً
(عنده وقبضه) لاسمحالة كون كاه رهنأخذوا كله رهنالذالك فى آن واحد ولا يمكن
تنصيفه للزوم الشيوع فتهاترا (ولو مات راهنه) قد كان (العبد فى أيديهما) أولم يكن
(فبرهن كل) منهما (ما على ما وصفتنا) أى على ان الرهن رهن العبد وقبض المادعى العبد
المهون (كان فى يد كل واحد) منهما (نصفه رهنأحقه) استحساناً

باب الرهن يوضع على يد عدل

(وضعا) أى الرهن والمرتهن (الرهن على يد عدل صح ولا يأخذه أحدهما منه ولو هلك)
فى يده (يهلك فى ضمان المرتهن) ولو دفع الى أحدهما ضمن لتعديه فلو تلف بعده أخذنا
منه قيمته وجعلناه عنده أو عند غيره وليس للعدل جعلها رهناً فى يده لئلا يصير قاضياً
ومقتضياً (فان وكل) الرهن (المرتهن أو العدل أو غيره) يبيعه عند حلول الدين صح
ولو وكل صغير لا يعقل فباعه بعد بلوغه لا يصح خلافا لهما (فان شرطت) الو كالة (فى
عقد الرهن) فليس للراهن أن يعزله ولو عزله (لم ينغزل بعزله و) لم ينغزل (بعوت الراهن
والمرتهن) اذالم يكن المرتهن وكيلاً (ولو وكيل يبيعه) بعد موت الراهن (بغية ورثته
وتبطل الو كالة) بعوت الو كيل) ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه (ولا يبيعه المرتهن أو
الراهن الارض الاخر فان حل الاجل) وأبى الو كيل الذى فى يده الرهن أن يبيعه
(و) قد غاب الراهن أجبر الو كيل على بيعه (سواء كانت الو كالة مشروطة فى العقد
أولاً) كالوكيل بالخصومة اذا أبى عن الجواب (غاب موكله أجبر عليها) بخلاف
الوكيل بالبيع فانه لا يجبر اذا امتنع (وان باعه العدل وأوفى مرتهنه ثمنه فاستحق
الرهن وضمن) العدل (فالعدل) بالخيار ان شاء (يضمن الراهن قيمته أو المرتهن ثمنه)
الذى أعطاه وتوضيحه بالاصل (وان مات الرهن عند المرتهن فاستحق وضمن الراهن

رجل قطع أذن انسان
فوجب عليه عسمة
دينار ولو قطع رأسه وجب
عليه خسون دينار قال ابن
العزوق قد نظمتها في أبيات

من بحر الكامل فقلت
يا أيها الاعلام يا من قد حووا
حسن البراعة مع كمال بيان
ما قولكم في قاطع أذن امرئ
وعليه فيه يا أولى الاتقان
نصف الذي سموه بالدية اسمعوا
وعليه نصف العشر يا أخواني
في قتله حقا يقيمنا فأنعوا

يجوابه مع حكمة البرهان
(فالجواب) أن هذا صبي
خرج رأسه عند الولادة
فقطر رجل أذنه فان عمت
ولادته وعاش وجب نصف
الدية وهو عسمة دينار
ولو قطع رأسه قبل خروج
الباقى وجبت فيه الغرة
وهي جارية أو غلام يساوي
خمس دينارا فان دية
الجنين نصف عشر دية
المولود وقد نظمت الجواب
فقلت مرتجلا وقت الكتابة
هالك الجواب ميب البرهان
يا أوجد العلماء في الاتقان
ذا قاطع أذن الصبي ورأسه
عند الولادة قد ثبت لعين
ان عاش بعد ولادة فالنصف

من
دية تفرمه لهذا الخاني
وعليه ان يكفأ طعار أساله
اذ ذال غرة اسمعوا تيباني
من عبد أو أمة يساوي سدي
خمس دينار من الاثمان

قسمته) بحكم التخيير (مان) الرهن (بالدين) وضع الايقاف (وان ضمن المرتهن)
فاستحق (رجع على الراهن بالقيمة) التي ضمنها الضرر (وبدينه) لانه قاض قبضه

باب التصرف في الرهن والحناية عليه وجنابته

أى الرهن (على غيره) (يوقف بيع الراهن) رهنه (على اجازة مرتته أو قضا دينه)
أى قضا الراهن دين المرتهن فان وجد أحدهما نفذ وصار غيره رهنه في صورة الاجارة
وان لم يميز البيع وقسم لا يفسخ بفسخه في الاصح واذا بقي موقوفا فالمشترى بالخيار ان
شاء صبرا على الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع (ونفذته) أى حقق
الراهن العبد المرهون بالاجازة المرتهن سواء كان موسرا أو معسرا (وطول بدنه لو)
كان (حالا) أو الراهن موسرا ولا يضمنه قيمته (ولو) كان (موجلا) أخذ منه (أى من
الراهن) قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه) حتى يحل الدين ان كان موسرا (ولو) كان
الراهن (معسرا) سعى العبد للمرتهن (في الاقل من قيمته ومن الدين) وقضى به الدين
سواء كان حالا أو موجلا (ويرجع) العبد (به) أى عاسى (على سيده) اذا أيسر
(واتلاف الراهن) الرهن (كعاقبه) فيما امر (وان أتلفه) أى الرهن (أجنبي) المرتهن
يضمنه قيمته (يوم هلك) فتكون رهنه عنده (وخرج) الرهن (من ضمانه) أى المرتهن
(بإعارته من رهنه) ليستخرمه أو يعمل له عملا (فلوهلك) بعد الاعارة (في يد الراهن
يملك مجانا) بغير عوض وللمرتهن أن يسرده الى يده (وبرجوهه) الى المرتهن (عاد ضمانه)
اليه (ولو أعاره) أو أودعه (أحدهما) أجنبيا باذن الآخر سقط الضمان (ولكل) من
الراهن والمرتهن (أن يرد رهنه) كما كان بخلاف الاجارة والبيع والهبة أو الرهن من
المرتهن أو من أجنبي اذا باعها أحدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود
الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة (وان استعار ثوبا ليرهنه صح) الاستعارة والرهن باى
شيء كان وبأى مقدار شاء ولن شاءه فى أى بلد شاء (ولو عين) المعبر (قدرا أو جنسا
أو بلدا) الخالف المستعير ما قيده به المعبر (ضمن المعبر المستعير) ان شاء وتم العقدين
وبين المرتهن (أو) ضمن (المرتهن) ويرجع بما ضمن وبالدين على الراهن (وان وافق)
المستعير المعبر (وهلك) الرهن (عند المرتهن صار مستوفيا) دينه لو قيمته مثل الدين
أو أكثر ولو أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع بالفضل على الراهن (ووجب مثله) أى
مثل ما سقط من دين الراهن (للمعبر على المستعير ولو افتكه) أى خلص الرهن
(المعبر) بغير رضا الراهن (لا يمنع المرتهن) عن دفع الرهن الى المعبر (اذ قضى) المعبر
(دينه) ثم يرجع المعبر على الراهن بما أدى وان ساوى الدين القيمة وان كان الدين
أزيد فالزائد تبرع (وجنابة الراهن والمرتهن على الرهن) كلا أو بعضا (مضمونة)
ويسقط من دين المرتهن بقدرها (وجنابته) أى الرهن (عليه ما وعلى مالهما هدر) أى
باطل اذا كانت الجنابة غير موجبة للعصاص في النفس وان كانت موجبة للعصاص
فمعتبرة فيقتص منه (وان رهن عبدا يساوى ألفا بألف مؤجل فرجعت قيمته الى

هي عشر ما أوجبتهم من قبل ذا

في قطعه أذنان من الآذان
(مسئلة) ان قيل أى
رجل جنى جنابة وضم إليها
أخرى فأرضم الجنابة
الأخرى إليها خفة على الجاني
(جوابها) ان هذا رجل قاطع
طريق قتل انسا نأفانه يقتل
حدا وليس للأولياء أن
يعفوا عنه ولو أخذ مع القتل
أقل من عشرة دراهم
لا يقطع فقد أرضم الجنابة
الأخرى خفة حيث قبل
عفوا الأولياء كذا ذكره في
النهاية (مسئلة) ان قيل أى
جنس من أعضاء الانسان
يجب باثلافة دية وثلاثة
أفماس دية (جوابها) انها
الاسنان يجب بها ستة عشر
ألف درهم ذكره في
النهاية والمحيط (مسئلة)
أى عضوين يجب باثلافهما
مرة ديتان ومرة دية وحكومة
عدل (جوابها) انهما الذكر
والانثيان اذا قطع الذكر
ثم الخصيتين فعليه ديتان
واذا قطع الخصيتين ثم
الذكر ففي الخصيتين الدية
وفي الذكر حكومة عدل
(مسئلة) ان قيل أى رجل
قتل انسانا فلم يجب عليه
بقتله شيء ولو جنى عليه
فقطع عضوا من أعضائه
ضمن (الجواب) أنه رجل
قتل مكانه أو قطع عضوا
من أعضائه فلا ضمان عليه

مائة) بسبب نقصان السعر أو نقصان العين (فقتله رجل) خطأ (وغرم مائة وحل
الاجل فالمرتهن يقبض) من القاتل (المائة قضاء من حقه ولا يرجع على الراهن بشيء)
من بقية الالف (ولو) رهن عبدا بالفو (باعه بمائة بأمره) أى أمر الراهن (قبض)
المرتهن (المائة قضاء من حقه ورجع) على الراهن (بتسعمائة وان قتله عبد قيمته
مائة) والمسئلة بجملها (فدفع به أفتكه) الراهن وجوبا (بكل الدين) وهو الالف لقيام
الثاني مقام الاول وقال محمد ان شاء أفتكه بكل دينه أو ترك على المرتهن بدينه (وان
مات الراهن باع وصيه الرهن) باذن المرتهن (وقضى الدين) لقيامه مقامه (فان لم يكن
له وصي نصب له) وصي (وأمر) ذلك الوصي (ببيعه)

(فصل) في المتفرقات لو (رهن عسيرا قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تخسل وهو
يساوى عشرة فهو رهن بعشرة) كما كان هذا اذا لم ينقص شيء من كيله بالتخمر أما اذا
انقص شيء من كيله بالتخمر سقط الدين بقدره (وان رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت)
الشاة (فدبغ) المرتهن (جلدها وهو يساوى درهما فهو رهن بدرهم) فيفتكه الراهن
به ولا شيء عليه غيره (وغناه) أى زيادة (الرهن كالولد والتمر واللبن والصوف) والوبر
والارش ونحو ذلك يكون (للراهن وهو) أى النماء (رهن مع الاصل) فيحبسه حتى
يستوفى الدين (و) لكن لو هلك النماء (بهلك بجنا) فلا يسقط شيء من الدين بهلاكه
(وان بقى) النماء (وهلك الاصل فلك) النماء (بحظه فيقسم الدين على قيمته) أى قيمة
النماء (يوم الفكك) وعلى (قيمة الاصل يوم القبض فيسقط من الدين حصة الاصل
وفلك النماء بمحضته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة
النماء يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصة الاصل فتسقط وثلث العشرة حصة النماء
فيملك به (وتصح الزيادة في الرهن) وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضا (لا) تصح الزيادة
(في الدين) بأن رهن عبدا بمائة وقيمتها مائتان ثم أخذ من المرتهن مائة أخرى وجعل
العبد رهنا بمائتين فإنه لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى اذا مات سقط الدين الاول
ويبقى الثاني بالرهن (وان رهن عبدا بالالف فدفع عبدا آخر رهنا مكان الاول وقيمة
كل) من العبدین (ألف فالاول رهن) كما كان (حتى يرد به الى الراهن) فلو هلك قبل
الرديض من المرتهن (والمرتهن في) العبد (الآخر أمين حتى يجعله مكان الاول) فلو هلك
عنده قبل أن يرد الاول الى الراهن لا يضمن

(كتاب الجنابات في النفوس والاطراف)

القتل على خمسة أوجه عمد وشبهه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب
(موجب القتل عمد وهو ما تم دمه به سلاح) كالسيف (ونحوه في تفريق الاجزاء
كالحد من الخشب والحجر والليطة) وهي قنبر القصب وكذا زجاج وبرة في مقتل
(والنار والاثم والقود عينا) فلا يصير مالا بالتراضي فيضع صها ولو بمثل الدية أو شيء
(الا أن يعنى لا) أى ليس موجب القتل عمد (الكفارة) موجب (شبهه) أى شبه

✽ كتاب الوصايا ✽

(مسئلة) ان قيل أى رجل أوصى لقريبه فجازت الوصية ولم تتوقف وأوصى لاجنبي فلم تجز وصيته له **✽ فالجواب ✽** ان هذا رجل أوصى لقريب له غير مستحق لميراثه ولا لشيء منه فجازت الوصية ولم تتوقف على اجازة أحد من الورثة لانها بدون الثلث ولو أوصى الى أخنبي ولكن الاجنبي كان قتل الموصى بعد ذلك من الخاوى القدمى **✽ مسئلة ✽** ان قيل أى رجل حر صحت وصيته لابنه وأبيه ويستحقان ما أوصى به لهما من غير اجازة **✽ فالجواب ✽** ان هذا رجل من أهل الحرب مستأمن أوصى لابيه المسلم وابنه الذمى منه أيضا **✽ مسئلة ✽** ان قيل أى رجل أوصى لزيد بقدر مائة من ثلث ماله فان كان الموصى له ذامال دفعنا له جميع الموصى له به وان كان فقير امنه ذلك وقدر آيت ابن فرحون ذكر هذا فى الديباج المذهب معزوا الى عبد الواحد بن المنبر ابن أخى ناصر الدين الملقب بغير القضاة من نظمهم وهو

قتل العمد (وهو أن يتعمد مضر به بغير ما ذكر) أى بما لا يفرق الاجزاء ولو بمجر وخشب كبيرين عنده خلا فالهما (الأنثم والكفارة) فى الصحيح (ودية مغلظة على العاقلة) فى ثلاث سنين (لا القود) أى القصاص (و) موجب القتل (الخطا وهو أن يرمى شخصاً بغير قصد) أى شخصاً حريياً فاذا هو مسلم أو غرضاً أى هدفاً أو صيدا (فأصاب) السهم (أدماً) فقتله أو رمى غرضاً فجاء وزعنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً أو قصدر جلاً فأصاب غيره (و) موجب قتل (ما جرى مجراه) أى مجرى الخطا (كأنهم انقلب على رجل فقتله الكفارة) أى موجبهما الكفارة لأنهم القتل ولكن لا يعرى عن الأنثم بترك المبالغة (والدية على العاقلة) فى ثلاث سنين (و) موجب القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر فى غير ملكه (راجع لهما) (الدية على العاقلة) اذا تلف به آدمى (لا الكفارة) هذا اذا كان البرعى على عمر الناس والأفلاذية عليه (والكل يوجب حرمان الارث) لو الجانى مكلفاً (الا هذا) أى القتل بسبب لعدم قتله (وشبه العمدة فى حق النفس عمد فيما سواها) من الاطراف حتى لو ضرب بخشبة على مفصل يد انسان فأبأنها اقتص منه

✽ باب ما يوجب القود وما لا يوجب ✽

(يجب القصاص بقتل كل محقون) أى محفوظ (الدم على التأييد عمداً) وهو المسلم والذى لا المستأمن والحربى بشرط كون القاتل مكافواً ونفاه شبيهة الولاد أو المال (و) يقتل الحر بالحر (و) يقتل الحر (بالعبد) يقتل المسلم بالذمى ولا يقتل الذمى (أى المسلم والذى) بالمستأمن) ويقتل المستأمن بمثله قياساً لا استحساناً (و) يقتل (الرجل بالمرأة أو الكبير بالصغير والصحيح بالأعمى وبالزمن وبناقص الاطراف وبالخنون) لوجود المساواة بين هؤلاء (و) يقتل (الولد بالوالد ولا يقتل الرجل بالولد والام والجد والجدة) وان علياً من أى جهة كانا (كالب) لأنهم أسباب احيائه فلا يكون سبب افنائهم (ولا) يقتل الرجل (بعبد ممدوم مكاتبه) ولو قتل العبد مولاه عمد الارواية فيه وقال أبو جعفر يقتل (و) لا (بعبد ولده) ولو قتل عبد أبيه قتل به حموى (و) لا (بعبد ملك بعضه وان ورث الولد) قصاصاً على أبيه (أى أصله) سقط (بأن قتل أب امرأته مثلاً ولا وارث له غير هاتم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القصاص الواجب على أبيه ويستقط لما ذكرنا) (وانما يقتص) أى لا يستوفى القصاص الا (بالسيف) ونحوه من السلاح وان قتله بغيره وان استوفى بغيره لا يضمن شيئاً لكنه يعزى (مكاتب قتل عمد وترك وفاء ووارثه سيد فقط أو لم يترك وفاء وله وارث حر) غير سبيده أولاً (يقتص) المولى لتعيينه وفى الاولى خلاف محمد (وان ترك وفاء ووارثاً) حر غير المولى (لا) يقتص وان اجتمعا (وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يجتمع الرهن والمرتهن) فان اجتمعا كان للرهن أن يستوفى القصاص وقيل لا يثبت القصاص وان اجتمعا (ولا لابي المعتوه القود والصلح) على قدر الدية أو أكثر منه وان وقع بأقل منه لم يجز

بارعا

وفي العلم أفنى عمره في اشتغاله
عن المهر يوصي قاصدا وجهه به
لن يدع اسماء من ثلث ماله
فان يكن الموصى له مقولا
دفعناه الموصى به بكاله
وان كان ذا فقر وقول وفاقه
حرمناه ذلك لئلا يثارت لهاله
أبحرم ذو فقر ويعطاه ذو غنى
لعمرك ما رزق الفتى باحتياله
فلا تعتمد الا على الله وحده
ولا تستند الا لرحلته

كتاب الفرائض

اعلم ان الفرائض الاحاجي
في الفرائض كثيرة جدا
لو اردنا استيفاءها لجاءت
مثل مجموع كتابنا هذا
واسكن ذكرنا هنا ما طرفا
لطيفا حسنا نظريفا لثلا
يخلو كتابنا هذا منها والا
فالفرائض علم مستقل برأسه
ولذا لم يدكر صاحب الهداية
كتاب الفرائض فيها
(مسئلة) ان سئل عن أول
ميراث قسم في الاسلام
(فالجواب) انه ميراث سعد
ابن الربيع كذا في المحيط
(مسئلة) ان قيل أي
رجل صحيح قال المريض
أوص فقال بم أوصي انما
يرثني عمك وخالتك
وجدةك وأختك وزوجتك
وقد نظم هذه المسئلة بعضهم
أتيت مريضا أعود بنصح
وقد خامر القلب منه سقاما

ويجب كمال الدية (لا العفو بقتل وليم) أي ولي المقتول أو قطع يده (والقاضي كلاب)
في الصحيح (والوصي يصلح) عن القتل (فقط) بقتل الدية وله القود في الاطراف
استحسانا (والصبي كالمعتوه) فيما ذكر (و) من قتل وله أولياءه صغار وكبار كان (للكبار)
القود قبل كبار الصغار) خلافا لهما (وان قتله بجر) وهو الذي يعمل به في الطين
(يقتص ان أصابه الحديد) بحده مطلقا عندهم حرمه أولا وكذا لو أصابه ظهره وجرحه
(والا) يصبه حده بل قتله بظهره ولم يجرحه (لا) يقتص (كالخنق والتغريق) فانه
لا يجب القصاص فيه ما خلا فالحما وفي المجتبى لو اعتاد الخنق قتل سياسة ولا تقبل
توبته لو بعد مسكه كالساحر (ومن جرح رجلا بعد انفصال افراس ومات يقتص) الا
اذا وجد ما يقطعه كحز الرقة والبر منه (وان مات بفعل نفسه) وبفعل (زيد وأسد)
وحية ضمن زيد ثلث الدية (في ماله ان كان القتل عمدا ولا فعلى عاقلته) (ومن شهر) أي
سل (على المسلمين سيفا) أو سكيننا (وجب قتله) في الحال ان لم يمكن دفعه الا به (ولا
شيئ) على قاتله (بقتله) بخلاف الجمل الصائل (ومن شهر على رجل سلاحيلا
أو نهارا في مصر أو غيره أو شهر عليه عصا) سواء كانت صغيرة أو كبيرة (ليلا في مصر
أو نهارا في غيره فقتله المشهور عليه) عمدا (فلا شيء عليه) هذا اذا لم يدل الحال على
المرح واللعب كما في الزيلعي ولا يعتبر احتمال الجحدواظهار المرح ولودل الحال على الجحد
جاز قتله دفعا (وان شهر عليه عصا نهارا في مصر فقتله المشهور عليه) عمدا (قتل به)
خلافا لهما (وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا تجب الدية) في
ماله (وعلى هذا) الحكم (الصبي) اذا شهر على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا تجب
الدية خلافا لابي يوسف (و) كذا (الدابة) اذا صالت على رجل فقتلها يجب عليه
الضمان (ولو ضربه الشاهر فانصرف) وترك الضرب وكف عنه على وجه لا يريد
ضربه ثانيا (فقتله الآخر) وهو المشهور عليه (قتل القاتل) لانه لا انصراف عادت
عصمته (ومن دخل عليه غيره ليلا فأحرق السرقة) من بيته أو قصد أخذ ماله وان لم
يخرجه (فاتبه) رب البيت (فقتله فلا شيء عليه) اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا
بالقتل وان تمكن بدونه وقتله قتل به

باب القصاص فيما دون النفس

(يقتص بقطع اليد من المفصل) فلو القطع من نصف ساعدا وساق أو من قصبة أنف
لم يقتص (وان كانت يد القاطع أكبر) من يد المقتوع لا تخاد المنفعة (وكذا الرجل
ومارن الانف والاذن) كذا (العين ان) ضربت وذهب ضوؤها وهي قائمة غير
منخسفة فيجعل على وجهه قطن وطب وتقابل عينه بجرأة تحماة فيه ذهب ضوؤها (ولو
قلعها) أي زرع العين (لا) يقتص لتعذر الممانلة (والسن) يقتص به (وان تقاوتا) طولاً
وكبراً فتقلع ان قلعت وقيل تبرد الى موضع أصل السن ويسقط ما سواه به يفتي مجتبى
ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا الاسفل بالا على وتؤخذ الثنية بالثنية والنايب بالنايب

فقلت له أوص بما قدر تركزت

فقال لا أدق كفت الملاما
ففي عمتيك وفي خالتيك
وفي جدتيك تركت السواما
وأختاك حقهما ثابت
وزوجاك يحزن منه التهاما
أولئك يا ابن أبي خالد
مراتب عشرين السهاما
والجواب أن هذا رجل
صحيح متزوج بجدي مريض
أم أمه وأم أبيه والمريض
متزوج بجدي الصحيح أم
أمه وأم أبيه فولدت كل
واحدة من جدي الصحيح
من المريض بنتين فالتين
من جدة الصحيح أم أمه
خالتهما واللتان من أم أبيه
عمتهما وقد كان أبو المريض
متزوجا أم الصحيح فولدت له
بنتين فهما اختا الصحيح
لامه والمريض لآبيه فإذا
مات المريض فلا ميراث له
الثلث وهما جديا الصحيح
ولبناته الثلثان وهما عمتا
الصحيح وخالتهما ولجديته
السدس وهما امرأتا الصحيح
ولا ختمه لآبيه ما بقي وهما
اختا الصحيح لآمه والمسئلة
تصع من ثمانية وأربعين
وقد أجبت عن النظم بنظم
مثله فقلت

أرى زوجتي ابن أبي خالد
هما جديتا من أصاب السقاما
وزوجا الوليد هما جديتان
لذلك أيضا وليس أحراما
وكل أنت يا أخى بابنتين

(وكل شجة تتحقق فيها الماشاة) يقتص بها (ولا قصاص في عظم) غير السن على القول
بأنه عظم (و) لا في (طرفي رجل وامرأة) لتفاوتهما شرعا (ولا) في طرفي (حرو وعمد)
سواء قطع الحر يد العبد أو بالعكس (و) لا في طرفي (عبد ين طرف المسلم والكافر
سينان) فيجوز القصاص بينهما في الأطراف (و) لا في (قطع يدين نصف الساعد)
لا في (جائفة بريء منها) قيده لأنه إذا مات منها يقتص (و) لا في (لسان وذكرو) مطلقا
وعن أبي يوسف أنهم إذا قطعوا من أصلهما يقتص (الآن يقطع الحشفة) فيقتص
ولو بعضها أو بعض الذكرو فلا قصاص (وخبر) المجنى عليه (بين القودو) أخذ
(الارش) أن كان القاطع أشل أو ناقص الأصابع أو كان رأس الشاج أكبر من رأس
المشجوع وعلى هذا في السن وسائر الأطراف التي تقاد إذا كان طرف الضارب
والقاطع معينا يتخير المجنى عليه

(فصل وان صولح) عن دم عمد (على مال) ولو قليلا (و) جب حالا عند الإطلاق
(وسقط القودو ينصف) بل الصلح (إن أمر الحر القاتل وسيد) العمد (القاتل رجلا
بالصلح عن دمه) العمد الذي اشتر كافيته (على ألف ففعل) الأمور ذلك فيكون
الألف على الحر والمولى نصفين (فإن صالح أحد الأولياء حظته) أي نصيبه (على عوض
أو عفا) سقط القصاص (فإن بقي) من الأولياء (حظته من الدية) في ثلاث سنين على
القاتل وهو الصحيح وقيل على العاقلة (ويقتل الجمع بالفرد) إذا جرح كل واحد جرحا
مهلكا أو لا (ويقتل الفرد بالجمع) كقتله (ولا شيء لهم من المال) (فإن حضر واحد
من أولياء المقتولين) (قتل) الفرد (له وسقط حق البقية) من الأولياء (موت القاتل)
لغوات المحل (ولا يقطع يد رجلين بيد رجل واحد) (و) (سكن) (ضمنا ديتها وان قطع)
رجل (واحد يمين رجلين) خضرا (فلهما قطع يمينه ونصف الدية) يقسمانه نصفين
سواء قطعهما معا وعلى التعاقب (فإن حضر واحد) منهما (وقطع يده فلا شيء عليه)
أي على الجاني (نصف الدية) ولو قضى بالقصاص بينهما عفا أحدهما قبل استيفاء
الدية فلا شيء القودو (وان أقر عمد) مأذون أولا (بقتل عمد يقتص به) ولو أقرب بالخطأ
لم يجز إقراره (وان رجم جلا عدا فنفذ السهم منه إلى آخر) فماتا (يقتص للاول) لأنه
عمد (وللثاني الدية) على عاقلة لأنه خطأ

(فصل في الفعلين) ومن قطع يد رجل ثم قتله أخذ بالامرئين أي بالقطع والقتل
(ولو) كانا (عمدين أو) كانا (خطأين أو) كانا (مختلفين تخلل بينهما) أولا فيؤخذ
بالامرئين في الكل بلا تدخل (الأي خطأين لم يتخلل بينهما) فأنهما يتداخلا
(فيجب دية واحدة) وان تخلل بره لم يتداخلا كما علم (كن ضربه مائة سوط فبرئ من
تسعين) ولم يبق أثر الجراحة (ومائة من عشرة) فإن الواجب دية واحدة (وان عفا
القطوع عن القطع) العمد (فإن منه ضمن القاطع الدية) في ماله خلا فالحما (ولو عفا
عن القطع وما يحدث منه أو) عفا (عن الجناية لا) يضمن الدية أيضا وحينئذ (فالحطأ)
يعتبر (من الثالث) أي ثلث ماله فإن خرج من الثلث فيها والأفعلى العاقلة ثلثا الدية

لهذا السقيم كفت الملا
هما عتبان لذلك الصحيح
كذا خالتان يحزن السهام
واختان كانا لهذا المريض
من أم الصحيح وكل أقاما
ومات الوليد فقرا
حوين لغمرى منه التمام
مسئلة ان قيل أى
رجل مات وترك بنين
وبنات اقتسموا تركته
بالسوية المذكورة
فلم يكن لواحد منهم أخذ
شي مما قبضه الاناث
فالجواب ما في النهاية
هاز يالى فوان صدر الاسلام
طاهر بن محمود مريض له
بنون وبنات قال لهم
اقتسموا تركتي بينكم
بالسوية وقبض كل واحد
منهم نصيبه ثم أراد واحد
منهم انه ينقض القسمة هل
له ذلك قال ليس له ذلك لان
قول المريض لورثته
اقتسموا تركتي بينكم
بالسوية ايصال منه لمانته
بعض ماله والقسمه من
البنين بالسوية اجازة لتلك
الوصية فنقضت فلا يكون
لواحد منهم بعد ذلك نقضها
مسئلة ان قيل أى أخ
وأخت وأمه وارثون
رجل وكان نصيب كل
واحد الثلث قال ابن العز
وقد نظم هذه المسئلة بعضهم
فقال

وأخت قامت ارثا أناها
وأمهما فكانوا بالسوية

(والعمد) يعتبر (من كل المال) فلا يرض من العاقلة شيئا وكذا اذا عفا عن الشجة ثم
سرى الى النفس (وان قطعت امرأة يدر جل عمدا) أو خطأ (فتروجها) مة قطوع اليد
(على يده ثم مات) بالسراية (فلها مهر مثلها والدية في مالها) وتقع المقاصة بين المهر والدية
ان تساويا والاثرا والفضل (وعلى عاقلتها) أى عاقلة المرأة (لو) كان (خطا) ولا
يتقاصان لان الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف العمدة فان الدية عليها والمهر على
الزوج (وان تزوجها على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة فمات منه فلها مهر مثلها
ولا شيء لورثته عليها) كان القطع (عمدا) لرضاء بالسقوط (ولو) كان (خطا) رفع عن
العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث مترك (وثلث ما زاد على مهر المثل يكون (وصية) للعاقلة فان
خرج من الثلث سقط والاسقط ثلث المال فقط ولو قطع يده فاقطع له ثلث (المقطوع
(الاول قتل) الثاني (به) لسرايته وعن أبي يوسف أنه لا يقتص (وان قطع) لى القتل
(يد القاتل) العامد (و) بعد ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية اليد) لانه استوفى
غير حقه لكان لا يقتص للشبهة وقال لا شيء عليه

باب الشهادة في القتل

(ولا يقيد) ابن (حاضر بمجته اذا أخوه غاب عن خصومته) ولكن قبلت البينة
وحبس القاتل (فان بعد) الغائب عن الغيبة (لا بد من اعادته) أى اعادة الغائب البينة
(ليقتلا) القاتل وقال لا يعيد (ولو) كان القتل (خطا أو) كان المدعي (دينا) لانيهما
على آخر (لا) يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع (فان أثبت القاتل عفو الغائب لم يقد)
بعد حضور الغائب أيضا (وكذا) الحكم (لوقتل عبدهما) عمدا أو خطأ (وأحدهما
غائب وان شهد وليان بعفوا لهما لغت) شهادتهما وهو عفو عنهما (فان صدقهما
القاتل) في العفودون المشهود عليه (فالدية) كلها (لهم) لأننا وان كذبهما) القاتل
والمشهود عليه (فلا شيء لهما ولا) آخر ثلث الدية (وان صدقهما المشهود عليه وحده غرم
القاتل ثلث الدية لكنه يصرف الى الشاهدين ولو صدقهما المشهود عليه والقاتل فلا شيء
للمشهود عليه ولهما ثلث الدية (ولو شهدا) أى الشاهدان (أنه ضربه) عمدا بشئ جارح
(فلم يرزل صاحب فراش حتى مات يقتص) ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من
جراحته برازية (وان اختلف شاهد القتل في الزمان) أى زمان القتل (أو) في
(المكان) أى مكانه (أو فيما به القتل) أى في الآلة كشهادة أحدهما بالقتل بالسيف
والآخر بالسكين (أو قال أحدهما قتله بالعصا وقال الآخر لم أدر بماذا قتل) أو شهد
أحدهما على معانة القتل والآخر على اقرار القاتل به (بطلت) الشهادة في الكل لان
القتل لا يتكرر ولو كانت الشهادتان باقراره جازت (وان شهدا أنه قتله وقال لم يهر
بماذا قتله تجب الدية) في ماله في ثلاث سنين استحسنانا (وان أقرأ أن كلا) أى كل
واحد (منهما قتله وقال الولي قتلتما جميعا لقتلتهما) عملا باقرارهما (ولو كان مكلن
الاقرار شهادة) والمسئلة بمجالها (لقت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق وفسق
الشاهد يطل شهادته

﴿باب في اعتبار حالة القتل﴾

(المعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمائم دون الاصابة وحينئذ (فتجب الدية) في ماله وسقط القود لا شبهة (بردة الرمي اليه قبل الوصول) وقال لا شيء عليه (لا) تجب دية المرتد الرمي اليه (باسلامه) تجب (القيمة بعقده) بعد الرمي قبل الاصابة (ولا يضمن الراعي) الذي رمى المقضي عليه بالرجم (برجوع شاهد الرجم بعد الرمي) قبل الاصابة (وحل الصيد بردة الراعي) بعد الرمي (لا باسلامه) بعد الرمي (ووجب الجزاء) على محرم رمي الصيد (بجمله) بعد الرمي (لا) يجب الجزاء على المحلل (باحرامه) لما عرفت أن المعتبر حالة الرمي

﴿كتاب الديات﴾

(دية شبه العمدة مائة من الابل أرباعاً من بنت مخاض) وبنت لبون وحققة (الى جذعة) بإدخال الغاية فيجب من كل خمس وعشرون في ثلاث سنين وهذه هي الدية المغلظة (ولا تغليظ الا في الابل و) دية (الخطأ مائة من الابل اخماساً بن مخاض) عشرون (وبنت مخاض) عشرون (وبنت لبون) عشرون (وحققة) عشرون (وجذعة) عشرون (أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم) وقالانها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفاً شاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ازارو رداء (وكفازتها ما ذكر في النص) وهو تحرير رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ولا يجوز الاطعام والجنين) أي تحريره (ويجوز الرضيع لو) كان (احداً بويه مسلماً) ودية المرأة على النصف من دية الرجل في (حق) النفس و) في (مادونها) روى ذلك عن علي موقوفاً ومرفوعاً (ودية المسلم والذي) والمستأمن (سواء)

﴿فصل﴾ فيما تجب فيه الدية (في النفس والانف والمارن واللسان والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق واللمية ان لم تنبت وشعر الرأس و) في (العينين واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثنين وندي المرأة) وحلمتيهما والاليتين اذا استأصلاهما (الدية) وكذا فرج المرأة من الجانبين وفي ندي الرجل تجب حكومة عدل وتجب في بعض اللسان اذا منع الكلام (وفي كل واحد من هذه الاشياء) المزدوجة نصف الدية وفي أشفار العينين الدية اذا لم تنبت فلو نبت فلا شيء عليه (وفي أحد هماربعها) ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة (وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها وما فيها مفاصل في أحد هماثلث دية أصبع ونصفها) أي نصف دية أصبع (لو) كان (فيها مفاصلان) كالأبهام (وفي كل سن) من الرجل لان دية سن المرأة نصف دية سن الرجل (خمس من الابل أو خمسمائة درهم وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية) كاملة (كيدشلت وعين ذهب ضوؤها) بالضرب ﴿فصل في الشجاج﴾ وهي عشرة (في الموضحة) التي توضع العظم أي تبينه (نصف عشر الدية وفي الهاشمة) التي تكسر العظم (عشرها وفي المنقلة) التي تنقله بعد الكسر

على نسب وتزويج صحيح
ولن يبقى لغريمهم بقية
أجاب ان كنت ذا نظر وفهم
وكيف يكون هذا في البرية
(فالجواب) ان هذا رجل
زوج ابنة ابن ابنه من ابن
ابن ابن له آخر فاولاده اوقد
كان لها بنت من ابن ابن آخر
له في درجتها ثم تغافوا ولم يبق
الا هذه الثلاثة والان
الاسفل منهم اربعة ثم مات
هذا الرجل فلابنتي ابنه
الثلاثان واحداً هما أم
الأخرى وما بقي فلان ابن
ابن ابنه وهو ابن الكبيرة
وأخوال الصغيرة من أمها وقد
نظمت الجواب فقلت
الاهالك الجواب عن القضية
بألفاظ عذو بنهاشيه
هما اخوان من أم وكانت
لهذا الميت أمهما بنيه
لابن ابن وزوجها حفيدة
يساويها فاولاده ارضيه
وكانت قبل قد ولدت ميت
يساويها بنيا واما بنه
أنت للبعد فالثلثان حقاً
لبنتي ابنه ثم البقية
لابن ابن الحفيد فكان هذا
ثالثاً آخر زوجه بالسوية
﴿مسئلة﴾ ان قيل رجل
مات وترك من الورثة أمه
لابويه وزوجة لها أخ
فأخذت الزوجة فرضها
وأخذ أخوها الباقي ولم يبق
لاخ الميت شيء وقد نظمتها
الحريمي في مقاماته فقال

أيها العالم الغيبه الذي يفا

قد كاه فحاله من شبيه
أفتتافي قضية حاد عنها
كل قاض و حار كل فقيه
رجل مات عن أخ مسلم
حرق من أمه وأبيه
وله زوجة لها أيها الحبيب
أخ خالص بلا تعويه
خفوت فرضها و حار أخوها
مات بقى بالارث دون أخيه
فأشغنا بالجواب هم أسألنا
فهو نص لا خلف يو جديفه
(فالجواب) ان هذا رجل
زوج ابنه بجماته أم زوجته
فأولدها ابنا ثم مات هو
فكان الابن أنا لزوجة
أبيه من أمها ثم مات جده
فكان ميراثه لزوجته
وأخيها الذي هو وابن ابن
الميت وهو مقدم على الأخ
الشقيق وقد نظم الجواب
ناظم السؤال فقال
قل لمن يلغز المسائل اني
كاشف سرها الذي تخفيه
انذا الميت الذي قدم
الشرع أخا عرسه على ابن أبيه
رجل زوج ابنه عن رضاه
بجماته ولا غرو فيه
ثم مات ابنه وقد علقت
منه لحامه بابن يسر ذويه
فهو ابن ابنه بغير مراه
وأخوه عرسه بلا تعويه
وابن الابن الصريح أدنى
الى الجد وأولى بآرته من أخيه
فلذا حين مات أو جب
للزوجة ثمن التراث تستوفيه

(عشر ونصف عشر) من الدية (وفي الآمة) التي تصل الى أم الرأس محل السيلع
(والجائفة) التي تصل الى الجوف (ثلثا) وفي الآمة ثلثاها وفي الثلاث دية وفي
الاربعة دية وثلث (فان نفذت الجائفة ثلثاها) أي ثلثا الدية (وفي الحارصة) التي
تحرص الجلد أي تخدشه ولا تخرج الدم (والدامعة) بالمهملة التي تظهر الدم ولا تسيله
(والدامية) التي تسيل الدم (والباضعة) التي تبضع الجلد أي تقطعه (والملاحمة) التي
تأخذ في اللحم وتقطعه والسحق التي تصل الى السحق وهي جلد رقيقة بين اللحم
وعظم الرأس (حكومة عدل) وهي أن يقوم المشجوع عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر
التفاوت بين القيمتين من الدية هو حكومة العدل وبه يبقى ان كان كل منها خطأ (ولا
قصاص في غير الموضحة) وقيل الصحيح وجوب القصاص فيما دون الموضحة أيضا
وهو ظاهر الآية (وفي أصابع اليد) الواحدة (نصف الدية ولو) قطعت (مع الكف
(و) لو قطعت الاصابع (مع نصف الساعد) ففي الاصابع والكف (نصف الدية و) في
الزيادة (حكومة) عدل (وفي قطع الكف) من الفصل (و) فذكر (فيها أصبع) واحدة
(أو أصبعان عشرها) أي عشرة دية اليد في الاصبع (أو خمسها) في الاصبعين (ولاشئ في
الكف وفي الاصبع الزائدة) والسن الزائدة (و) في عين الصبي وذكره ولسانه ان لم
تعلم محمته (أي محبة كل واحد عاذا كر (ينظر) في العين (وحركة) في الذكر (وكلام)
في اللسان تجب (حكومة) عدل وكذا العين حكوا خلافا (ومن شج رجلا) شجحة موضحة
(فذهب عقله أو شعر رأسه) دخل ارش الموضحة في الدية (أي في دية الذاهب منهما
فوجب الدية فقط (وان ذهب سمعه أو بصره أو كلاهما) يدخل الارش في الدية بل
يجب ارش الموضحة مع الدية (وان شجحه موضحة) عمنها فذهب عيناه) فلا قود في شئ
منهما وتجب الدية فيهما و قال في الموضحة القصاص وفي البصر الدية (أو قطع أصبعه)
عمنها (فسلت) أصبع (أخرى أو) قطع (الفصل الاعلى) من الاصابع (فشل ما بقى)
منها (أو) شل (كل اليد أو كسر نصف سنه) عمنها (فأسود ما بقى) أو أصفر أو احمر أو
اخضر (فلا قود) بالاجماع في الجميع (وان قلع سنه فنبت مكانها) سنن (أخرى
سقط الارش) وقال عليه الارش كاملا ان كان غير صبي (وان أقيد) أي اقتص منه
(فنبت سن) الرجل (الاول تجب) عليه (الدية وان شج) رجلا (رجلا فالتمم) ولم يبق له
أثر (ونبت الشعر) أو ضرب (رجلا فخرج فبرى وذهب أثره) فلا ارش عند أي حنيقة
وعند أبي يوسف عليه أرش الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه قدر ما أنفق في
معالجته الى أن يبرأ (ولا قود يجرح حتى يبرأ) عندنا (وكل عمن سقط قوده بشبهة قتل
الاب ابنه عمن أقدته في مال القاتل) في ثلاث سنين (وكذا) كل (ما وجب) من الارش
(صلحا أو اعترافا) بقتل الخطأ (أو لم يكن نصف العشر) بأن كان أقل منه وكذا حكومة
العدل تكون في مال الجاني (وعمن الصبي والمجنون) والمعتوه (خطأ) بخلاف السكران
والمغنى عليه (وديته) أي دية العمد (على عاقلة) اذا بلغت خمسمائة فان كانت
أقل ففي أموالهما (ولا تكفير فيه) أي في قتلهم عمن (ولا حرمان) من الارث

وحوى ابن ابنة الذى هو
 فى الاصل أخوها من أمها باقية
 وتحتل الاخ الشقيق من الارث
 وقلنا بكفيل ان تبكيه
 هالك منى الفتيا التى يجتذها
 كل قاض يقضى وكل فقيه
 مسئلة ان قيل أى أب لا
 يرث من ابنة الا النصف
 والمال انه لا وارث له سواء
 (فالجواب) ان هذا رجل
 ادعى هو وأخركاح امرأة
 وهى ميتة وبرهناعليه
 يحكم بها بينهما وقد كانت
 جاءت ببن فهو ابنها
 ويرثان منه ميراث أب
 واحد فاذا مات هذا الابن
 ولم يخلف وارثا سوى واحد
 منهما فانه لا يرث منه الا
 النصف وأصل المسئلة من
 فتاوى قاضى خان (مسئلة)
 ان قيل أى زوج لا يرث
 من زوجته الا الربع
 والحال انه لا ولدها وان
 كان لها ولدا يرث الا الثمن
 (فالجواب) انه زوج هذه
 المرأة المتقدمة فى المسئلة
 قبل هذه والله أعلم (مسئلة)
 ان قيل أى رجل مات أبوه
 ولم يترك ولدا غيره ولا وارثا
 آخر معه ولا يرث ابنه منه
 شيئا والحال انهما مسلمان
 حوان فى دار الاسلام وليس
 أحدهما قاتلا للآخر
 (فالجواب) ان هذا رجل
 استأجر هو وهلكه ظنرا
 لارضاع ولديه ما لا يعرف

فصل فى الجنين (ضرب بطن امرأة) حرة (فألفت) المرأة (جنينا ميتا يجب غرة
 نصف عشر الدية) أى دية الرجل ان كان ذكرا وان كان أنثى فعشر دية المرأة وكل
 منهما خمسة مائة درهم وهى على العاقلة فى ثلاث سنين (فان ألقته حيا فأتية كاملة
 وان ألقته ميتا فأتية الام قدية) كاملة بالام (وغرة) بالجنين ولو ألفت ميتين فأكثر
 تعددت الغرة كما فى الذخيرة (وان ماتت) الام (فألفت) جنينا (ميتا قدية فقط) فى الام
 (وما يجب فيه) نى فى الجنين من الغرة والدية (يورث عنه ولا يرث الضارب) منه (فلو
 ضرب) رجل (بطن امرأة) فألفت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث (أبوه) منها
 شيئا (وفى جنين الامه لو) كان (ذكرا) يجب (نصف عشر قيمته) أى الجنين (لو)
 كان الجنين (حيا وعشر قيمته لو) كان (أنثى) فى مال الضارب هذا اذا علم كونه ذكرا
 أو أنثى والا فلا شئ فيه كولو ألقته بلا رأس (فان حره) أى الجنين (سيده بعد ضربه)
 أى ضرب بطن الامه (فألقته) حيا (فأتية فعلية قيمته) حال كونه (حيا) ولا يجب
 الدية وان مات بعد العتق (ولا كفارة فى) اتلاف (الجنين) عندنا وجوب بابل مذبا هذا
 اذ ارفع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة (و) امرأة (ان) ضربت بطن نفسها
 أو (شربت دواء لتطرحه) متعمدة (أو عالجت فرجها حتى أسقطته ضمن عاقلتها
 الغرة) فى سنة واحدة ان ألقته ميتا وان ألقته حيا فأتية فعلية عاقلتها الدية فى ثلاث
 سنين ان كان لها عاقلة والا ففى مالها وعليها الكفارة (ان فعلت بلا اذن) زوجها فلو
 بذنه فلا شئ وقيل الصحيح عدم اعتبار اذنه فلا تسقط الغرة عن عاقلة الام

باب ما يحدثه الرجل فى الطريق

(من أخرج الى طريق العامة كنيفا) أى مسـ تراحا (أو ميرابا أو حرسنا) وهو البرج
 وقيل بجري ما يركب فى الحائط (أو دكانا فليسكل) من أهل المحسومة ولودنيا (نزع)
 وله منعه من وضعه ابتداء سواء كان فيه ضررا ولا هذا اذ ابني نفسه بدون اذن الامام
 فلو بنى للمسلمين كعبدا أو باذن الامام فليس لاحد ان ينزعه (وله) أى لصاحب
 هذه الاشياء (التصرف) فى الطريق النافذ (الا اذا أضر) بالمسلمين (وفى غيره) أى
 غير النافذ (لا يتصرف) مطلقا أضر بهم أولا (الا باذنهم فان مات أحد) من الناس
 (بسقوطها) عليه (فدينته على عاقلته) أى عاقلة المخرج لتسببه (كما ندى العاقلة
 (لو حفر بئر فى طريق أو وضع حجرا) أو ترابا أو طينا (فتلف به انسان) لانه متسبب
 (ولو) ماتت (بهيئة قضمانها فى ماله) أى مال المخرج (ومن جعل بالوعة فى طريق)
 عام (بامر سلطان أو فى ملكه أو وضع خشبة فيها) أى الطريق (أو وضع قنطرة)
 على نهر (بلاذن الامام فتعسر درجل المرور عليها) أى على الخشبة أو القنطرة
 فسقط ومات (لم يضمن) الحافر أو الواضع اما اذا لم يتعمد بان كان أعمى أو لم يلافه
 يضمن (ومن حمل شيئا ورشى) فى الطريق فسقط (المحمول) على انسان ومات منه
 (ضمن) الحامل الدية خلافا لهما (ولو كان) المحمول (رداه) فدل بسبه فسقط (الرداه)

ولد المولى من ولده اوسكة

فهما حران ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولا يران شيئا لان المال لا يستحق بالشك كذا في الواقعات وقدير اذ في الفلز ولا يلزمهما سعاية ويجاب بان المستاجر ذمى ومسلم ولا يعرف ولد الذمى من ولد المسلم فهما مسلمان ولا يران من ابويهما شيئا قال ابو الليث هذا ادم يصطليح اماذا اصطليحا فيما بينهما فلمها أن يأخذا الميراث لان الحق لا يعدوهما وهذا الجواب في ولد المسلم مع النصراني وبه يفتى (مسئلة) ان قيل أى امرء مات أخوها وترك ستمائة دينار فكان ارثها دينارا واحدا (فالجواب) ما ذكره ان امرءة أتت الى أبى حنيفة النعمان رضى الله عنه فقالت ان أخى مات وترك ستمائة دينار فاعطوني دينارا واحدا فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى من قسم فريضةكم قالت داود الطائى قال هو حقل أليس قد ترك أخوك زوجة وما وابنتين واثني عشر أختا وأنت قالت نعم فقال للزوجة الثمن من الستمائة وذلك خمسة وسبعون دينارا ولام السدس وذلك مائة دينار وللبنتين الثلثان وذلك

فقط به انسان (لا يضمن) (مسئلة) أى القوم مخصوصين (فعلق رجل منهم قنديلا أو جعل فيه أى المسجد (بوارى) وهى الحصى من القصب (أو) جعل فيه (حصاة فقطب) أى هلك (به) أى بكل عماد كـ (رجل لم يضمن) كل من المعلق والماعل شيئا (وان كان) الرجل (من غيرهم) أى غير عشيرة المسجد (ضمن) وقال لا يضمن وبه يفتى (وان جلس فيه رجل منهم) أى من أهل المسجد (فقطب به أحد) بان عمر به (ضمن ان كان في غير الصلاة وان كان فيها) لا يضمن بكل حال وهو الاظهر

فصل في الحائض المائل * حائض مال الى طريق العامة ضمن دية أى صاحبه ولو حكما كالواقف والقسم ولو حائض المسجد فتضمن عاقلة الواقف (ماتلف به) أى بسقوطه (من نفس أو مال ان طالب بنقصه مسلم أو ذمى) حر أو مكاتب وان لم يشهد ولا يصح الطالب قبل الميل لعدم التعدى (ولم ينقصه) رب الحائض (في مدة يقدر على نقصه) استحسانا ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه (وان بناه مائلا) الى الطريق (ابتداء ضمن ماتلف بسقوطه بلا طلب) من أحد (فان مال) حائض (الى دار رجل فالطلب) مفوض (الى ربه) خاصة وان كان فيها ساكن فلهم أن يطالبوه (فان أجله) أى أجل رب الدار رب الحائض (أو أبراه) منها أو فعل ذلك ساكنها (صح) ولا ضمان عليه فيما تلف بها (بخلاف) ما ذامال الى (الطريق) فأجله القاضى ومن أشهد عليه حيث لا يصح (حائض) مشترك (بين خمسة أشهد على أحدهم فسقط على رجل) فبات (ضمن) الذى أشهد عليه (خمس الدية) ويكون ذلك على عاقلة (دار بين ثلاثة) فحر أحدهم فيها ثبرا أو بنى حائضا (بغير اذن صاحبه) (فقطب به رجل ضمن) الحافر أو الباني (ثلثى الدية) لانه متعدي الحصتين وعندنا عليه نصف الدية فى المستطين

باب جناية الهيمة والجناية عليها وغير ذلك

(ضمن الراكب) فى طريق العامة (ما أوطأت دابته بيد رجل ورأس أو كدمت) بغيرها (أو خبطت) بيدها (أو صدمت) بمجسدها (لا) يضمن الراكب (ما نفخت برجل وذنبا الا اذا أوقفها) الراكب (فى الطريق) فبضمن (وان أصابت بيدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أنارت غبارا أو حجر أصغى أفعقا عينا) أو أظارها بأن شق حدة قنار أو أفسد ثوبا لم يضمن (لعدم امكان الاحتراز عنه) (ولو) أنارت حجرا (كبيراً ضمن) فان رأت أو باليت فى طريق لم يضمن من عطف به ان أوقفها لذلك (وان أوقفها لغيره) فعطف انسان برؤمها أو يولها (ضمن) لامكانه والمردف فيما ذكرنا كالراكب (وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وعلى الراكب الكفارة) فبما أوطأه الدابة بيدها أو رجلها (لا عليهما) أى السائق والقائد (ولو اصطدم فلرسا أو ماشيتا فبما ضمن عاقلة كل) منهما (دية الآخر) استحسانا هذا اذا كانا حزين وان كانا عبيدين

أربعمائة دينار ولائني

عشر أربعمائة وعشرون
دينارا ولائني
واحد ونحوي هذه عن علي
رضي الله عنه ونحوي عن
شريح وعن عبد الله بن
سروان وعن المأمون كل
ذلك قد قيل وقد صورها
قاضي القضاة عبد الله ابن
الحسين الناصحي لجعل
عوض الأخت بنت ابن
وعوض الأخوة اثني عشر
ابن ابن الله الموفق (مسئلة)
ان قيل أي امرأة تزوجت
ثلاثة أخوة واحد بعد واحد
فورثت ثلث أموالهم
(الجواب) ان هذه امرأة
تزوجت الأخوة ولهم سبعة
وعشرون دينارا والاول ثمانية
والثاني دينار واحد والثالث
ثمانية عشر دينارا فمات
الاول ورثت منه الربع
وهو ديناران وورث
الأخوان الباقي وهو ستة
دنانير لكل واحد منهما
ثلاثة ثم تزوجها الثاني
ومات عنها فلها الربع من
ماله وهو دينار واحد
والثلاثة الباقية لأخيه
ثم تزوجها الثالث ومات
عنها ومعها أخيه الاول
ثلاثة دنانير ومن الثاني ثلاثة
دنانير وله من أصل ماله
ثمانية عشر دينارا فصارت
الجملة أربعمائة وعشرين فلها
الربع وهو ستة دنانير

يهدر الدم في العمد والخطأ (ولوساق رجل) (دابة فوق السرج) ونحوه كالجمام (على
رجل فقتله ضمن) لتسببه (وان قاد) رجل (قطارا) من الابل (فوطى به) من القطار
(انسانا ضمن عاقلة القائد الدية) الكاملة (وان كان معه سائق فعليه ما) الدية هذا هو
السائق في جانب الابل فلو توسطها وأخذ بزمام واحد يضر من ماعطب بما هو خلفه
و يضمنان ما تلف بما بين يديه (وان دبط) رجل (بغير اعلى قطار) سائر والقائد لا يعلم
به فوطى المربوط رجلا فقتله فعلى عاقلة القائد الدية و (رجع عاقلة القائد بدية ما تلف
على عاقلة الرابط) ولوربط والقطار واقف ضمنها عاقلة القائد بلا رجوع (ومن أرسل
بهيمة) أي كلبا (وقد) (كان) المرسل (سائقها بأصاب) شيئا (في فورها ضمن وان
أرسل طيرا) أي بزيا (أو كلبا ولم يكن) المرسل (سائقا) له (أو انفلتت) أي تسميت
بغته (دابة فأصاب ما لا أو آدمي لا أو نهارا) يضمن المرسل وصاحب الدابة وعن
أبي يوسف وجوب الضمان في الكل (وفي فق) عشرين شاة (تكون) (لقصاب) ضمن
(النقصان) (لربها) (وفي) (فق) (عين بدنة الجزرو) (فق) (عين) (الحمار والفرس) والبغل
يجب (ربع القيمة)

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

(جنابات المملوك) وان كثرت (لا توجب الادفعوا واحد الو) كان المملوك (محلاله)
أي لا دفع بان كان مملوكا ولا وقت الجنابات (والا) لا يوجب (القيمة واحدة) فاذا
(جنى عبد خطا) التقيده بالخطأ هنا انما يفيد في النفس لان بعده يقتص وما فيها
دونها ولا يفيد لاستواء خطئه وعمده فيما دونها (دفعه) مولاه ان شاء (بالجنابة
فيمسكه) وإياها (أو) ان شاء (فداه بارشها) حال لكن الواجب الاصل هو الدفع على
الصحيح ولذا سقط عوته بخلاف الحر (فان فداه جنى) بعده (فهو كالأولى) في الحكم
(فان جنى جناتين) فأكثر (دفعه) ما إلى ولييهما (أو فداه بارشهما) فان أعنته
المولى (غير عالم بالجنابة ضمن الأقل من قيمته) (الأقل) (من الارش ولو) أعنته (طالما
يها لزمه الارش) فقط اجماعا (كبيعه) أي كإيلزمه الارش ببيعه عالميا بها وكهبت
وتدبيره واستيلاها (وكتعلق عقبة بقتل فلان ورديه وشجبه) بان قال لعبد ان
قتلت فلانا ورديته أو شجبه فانت حر (ان فعل) العبد (ذلك عبد قطع يده مردها
ودفع اليه فخره فمات من) سرية قطع (السيد فالعبد صلح بالجنابة) لان عنته دليل
تصحح الصلح (وان لم يجره) وقد صرى (رد على سيده وبقاد) أو يعنى لبطلان الصلح
(جنى) عبد (مأذون مدين) جنابة (خطأ فخره سيده بلا علم) بالجنابة يجب (عليه)
أي المولى (قيمة لرب الدين وقيمة لولي الجنابة) اذا كانت القيمة أقل من الدين ومن
الارش وان كانت أكثر يجب الدين والارش وان أعنته بعد العلم فعليه قيمة قرب
الدين وارش لولي الجنابة أمة (مأذونة مديونة ولدت) في حال الاذن من غير مولاها
(بيعت مع ولدها للدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم

ومعها من الاول دينارون

ومن الثاني دينار فالجلة تسعة وذلك ثلث ما كان لهم من المال (مسئلة) ان قيل أى امرأتين وحت اخوة واحد بعد واحد فو رثت نصف ما لهم وقد نظمها بعضهم فقال وراثة بعلاو بعلاو بعده

وبعلاأخاهم ذوالجنحين جعفر

فكان لهما من قسمة المال نصفه كذلك يقضى الحاكم المتفكر وما جاوزت في مال بعلا سهمه اذا مات بعلا في الوراثة يزهر (الجواب) ان أحد الاخوة كان له من المال ثمانية دنانير والثاني ستة دنانير والثالث ثلاثة دنانير والرابع دينار واحد فالجمله ثمانية عشر ديناراً فلما مات الاول كان لها الربع وهو ديناران والباقي للاخوة الثلاثة كل واحد ديناران ثم تزوجها الثاني وفي يده ستة دنانير والديناران اللذان من تركه أخيه مات عنها فلها الربع وهو ديناران وما بقى فلاخويه لكل واحد منهما ثلاثة دنانير ثم تزوجها الثالث ومات عنها وفي يده ثلاثة دنانير ومن ميراث أخيه الاول ديناران ومن ميراث أخيه الثاني ثلاثة دنانير فذلك ثمانية دنانير فلها من ذلك الربع

يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها (وان جنت فولدت لم يدفع الولد) لولي الجنابة (عبد) لرجل (زعم رجل أن سيده حرره فقتل) العبد (وليه) أى ولي الزاعم (خطأ لا شئ له) أى للزاعم لا على العبد ولا على العاقلة ولا على المولى فان قتله عبد يقتل العبد (قال معتق) بفتح التاء (رجل قتل أخاك خطأ أو أبا عبد وقال) الرجل قتلته (بعد العتق) فالقول للعبد) بالاجماع ولا يؤخذ به وكذا القول لسيد بعد عتقه أخذت مائة أو قطعت يدك وأبا عبدك وقال لا بل بعد العتق فالقول للعبد بالاجماع (وان قال لها قطعت يدك وأنت أمتي وقالت) الامة كان (بعد العتق) فالقول لها) ويضمن المقر (وكذا كل ما أخذ) المولى (منها) من المال (الاجماع والغلة) فالقول للمولى ولا يضمن شيئاً بالاتفاق (عبد محجور) أو صبي (أمر صبياً حراً بقتل رجل فقتله فديته على عاقلة الصبي) ويرجعون على العبد بعد العتق لا على الصبي الأمر أبداً (وكذا ان أمر) عبد محجور (عبد محجوراً) دفع السيد القاتل أو فدهاه في الخطأ ورجع على الأمر بعد العتق بالاقل من الفداء وقيمه وكذا الحكم في العمد والو العبد القاتل صغيراً أو كبيراً اقتص منه (عبد قتل رجلين) حرين (عمداً ولكل) منهما (وليان ففعا) أحدهما (ولي كل منهما دفع سيده نصفه الى الآخرين) اللذين لم يعفوا (أو فدها) أى نصف العبد (بالدية) السكاملة فتسكون بينهما نصفين (فان قتل) العبد (أحدهما عمداً) الرجل (الآخر خطأ ففعا) أحدهما (ولي العمد فدى) المولى (بالدية لولي الخطأ ونصفها لحدولي العمد) الذى لم يعف ان شاء (أو دفعه اليهم) وقسم عولاً عنده وأرباعاً منازعة عندهما (أثلاً) عبد هما قتل قريبهما) عمداً (ففعا) أحدهما بطل السك (وقال لا يدفع العاقى نصف نصيبه الى الآخر أو يفديه بربع الدية

فصل في المتفرقات (قتل عبد) قتلاً (خطأ تجب قيمته) لكن (نقص عشرة لو كانت) قيمته (عشرة آلاف أو أكثر) منها يقضى له بعشرة آلاف درهم الا عشرة دراهم (وفي الامة) اذا زادت قيمتها على الدية نقص (عشرة من خمسة آلاف) وفي رواية نقص خمسة وتسعون حينئذ على العاقلة في ثلاث سنين (وفي المقصوب) اذا هلك في يد الغاصب (تجب قيمته بائنة ما بلغت) بالاجماع (وكل ما قدر من دية المحرق قدر من قيمته) لان القيمة في العبد كالدية في المحرق (ففي) قطع (يده نصف قيمته) بالغة ما بلغت في العجم وقبل لا يراد على خمسة آلاف الا خمسة وجزءه في الملتقى (قطع يد عبد حرره سيده) فسرى (فمات منه وله) أى العبد (ورثة غيره) أى غير السيد (لا يقتص) منه بالاجماع لاشتباهه من له الحق (رأى) يكن له غير السيد (اقتص منه) خلافاً للحمد (قل) للعبد (أحد كحرقه فبها ذين) المولى العتق (في أحدهما) بعد الشج (فأرسلهما للسيد) لان البيان كالانشاء (فقال رجل) عني عبد دفع سيده عبده (المعتق) الى العاقى (وأخذ قيمته) ان شاء (أو أمسكه ولا يأخذ) منه (النقصان) وقال له أخذ النقصان (جنى مدبراً وأم ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش) لقيام قيمتها مقامهما (فان دفع القيمة بقضائه في) المدبر أو أم الولد الجنابة (أخرى شارك الثاني

وهو ديناران والباقي

لاخيه الرابع وهو ستة
دنانير ثم تزوجت بالزابع
ومات عنها وله من الاصل
دينار واحد ومن الاخ
الاول ديناران ومن أخيه
الثاني ثلاثة دنانير ومن
الثالث ستة دنانير فذلك
اثنا عشر دينارا فلها من
ذلك الربع وهو ثلاثة دنانير
وكان معها من الزوج الاول
ديناران ومن الثاني مثله
ومن الثالث مثله ومن
الرابع الثلاثة فذلك تسعة
دنانير وهي نصف اموالهم
وقد نظمت الجواب فقلت
الاول منهم كان يحوى ثمانية
وستاحوى الثاني وما ذاك يا آخر
وثالثهم يحوى ثلاثا ورابع
له واحد فالنصف بالارث يحصر
اذا موتهم قد كان بعد نكاحها
ولا على ترتيبهم فتدبروا
ولو كانت تزوجت بخمسة
اخوة وورث منهم نصف
مالهم (فالجواب) ان مالهم
ثمانية وأربعون دينارا
للالا ستة عشر وللثاني
ثلاثة عشر وللثالث تسعة
وللرابع ثلاثة وللخامس
سبعة فزوجت بهم واجدا
بعدوا جسدك كذلك يخرج
الحساب (مسئلة) ان قبيل
أي اسرأتوا بنهاوراما لا بينهما
نصفين (فالجواب) ان هذا
رجل زوج ابنته من ابن
أخيه فمهره بينهما ابن ثمان

(الاول) اذ ليس في جنايته كلها الا قيمة واحدة (ولو) دفع القيمة لولي الاول (بغير قضاء)
فالثاني بالخيار ان شاءه (اتبع السيد) بمصته من القيمة (أو) اتبع (ولي الجناية) الاول
وقال لا شيء على المولى

باب غصب العبد والمدر والصبي وأم الولد (والجناية في ذلك)

رجل قطع يد عبده فغصبه رجل فسرى (ومات منه ضمن) الغاصب (قيمة) أقطع
وان قطع (المولى) يده (وهو) في يد الغاصب فمات منه برئ (الغاصب) لصيرورته متلفا
فيصير مستردا (غصب) عبد (محجور) مثله فمات في يده ضمن (قيمة) ولكن يؤدي بعد
العتق (مدر جنى عند غاصبه) فرد (ثم) جنى (عند سيده) أخرى (ضمن) المولى
(قيمة) لهما أي لولي الجنايتين نصفين (و) لكن (رجع) المولى (بنصف) قيمة على
الغاصب (ودفع) المولى ما أخذه (الى) ولي الجناية (الاول) ثم رجع (المولى) به أي هذا
النصف المؤدى (على الغاصب) مرة أخرى (وبعكسه) بأن جنى عند مولاه ثم عند
غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لان الجناية الاولى كانت في يد
مالكه (والقن) فيما ذكر (كالمدر) غير أن المولى يدفع العبد نفسه (هنا وثمة) أي في
مسئلة المدر يدفع (القيمة) كحمر (مدر جنى عند غاصبه فرد) على المولى (فغصبه)
ثانيا (لجنى) عنده يجب (على سيده) قيمة لهما أي لولي الجنايتين نصفين (ورجع)
المولى (بقيمة) على الغاصب (ودفع) المولى (نصفها) أي نصف قيمة المدر (الى) ولي
الجناية (الاول) ورجع بذلك النصف على الغاصب (مرة أخرى) فلا يدفعه وأم الولد في
كلها كالمدبر (غصب صياحرا) لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به (فمات في يده
خجاة أو جمى) لم يضمن وان مات يصاعقة أو نهش حية فدينه على عاقلة الغاصب
استحسانا والقياس ان لا يضمن في الوجهين وان كان مكاتباً صغيراً أو كان يعبر عن
نفسه لا يضمن (كصبي أو دابة أو دابة) (وان أودع) الصبي (طعاما)
بلاذن وليه وليس مأذونه في التجارة (فأكله) لم يضمن (لانه) سلطه عليه وقال أبو
يوسف يضمن

باب القسامة

(قتيل) وجد في محلة لم يدرفا قاتله) فلو علم كلن هو المصم وسقطت القسامة (حلف
خمسون رجلا منهم يتخيرهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا) أي بأن يحلف كل
منهم بالله ما قتلته ولا علمته قاتلا (فان حلفوا فعلى) عاقلة (أهل المحلة الدية) في ثلاث
سنين (ولا يحلف المولى) مطلقا سواء كان هناك لوث أو لا (وان لم يتم العدد) ذكر الحلف
عليهم ليمت خمسون (ييمينوا) ثم العدد أو أراد المولى تكراره لا يكرروا ومن نكل منهم
حبس حتى يحلف ان كانت الدعوى في قتل العمد ولو في الخطا قضى بالدية على
عاقلة لم يلابسون (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في
ميت لا أثر به) لانه ليس بقتيل (أو يسيل دم من انفه أو فمه) وكان نازلا من رأسه فلو

ابن الاخ الذي هو زوج
البنات ثم مات الرجل ولا وارث
له غير ابنته وابنها فلها
النصف والباقي لابنها
مسئلة أي رجل مات
وخلف عا ولا فورثه الخ
دون الم قال ابن العزوق
نظمته في بيتين على بحر
الربل وهما

رجل مات وخلى خاله

وله عم تقي ورع

لم يرث شيئا ويحظى خاله

بجميع المال يامسقع

(الجواب) ان أخوين لآب

تزوج أحدهما بجدة الآخر

ثم أمه فجاءه من ابن فأت

الذي تزوج بالجدة وترك

ابنه منها ثم مات الاخ الآخر

وترك عا وهذا ابن أخيه

الذي هو خاله فهو أولى من

الم لانه ابن أخيه من أبيه

وقد نظمت الجواب عنها

حال الكتابة فقلت

خالذا ابن أخ من جدة

أم أم الميت يامسقع

فهو بالارث حقيق دون من

هو عم عمه محتم

(مسئلة) ان قبل أي امرأة

مات زوجها فجاءت وفات

أنا حامل فان ولدت ذكرا

كان لي الثمن وله الباقي وان

ولدت أنثى كان جميع المال

بيننا نصفين وان ولدت ميتا

كان جميع المال (الجواب)

ان هذه امرأة اشترى

زوجها عبدا وأعتقه

من جوفه فقتل (أو من دبره) أود كره أو فرجها ثم خر وج الدم من هذه المواضع مقيد
بما اذا وجد من غير ضرب (بخلاف) دم يسيل من (عينه وأذنه) ففيه ما القسامة
والدية (قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فدينه على عاقلته) دون أهل
الحملة ولو اجتمع فيه سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم عملا
بيدهم وان لم يكن معها أحد فالدية والقسامة على أهل الحملة ولو (مرت دابة عليها
قتيل) ولم يكن معها أحد (بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربهما) القسامة والدية
ان كانوا يسمعون صوته والالا (وان وجد) القتييل (في دار انسان فعليه القسامة
والدية على عاقلته) ان كان له عاقلة ولا فعلية (وهي) أي القسامة والدية (على أهل
الخطه) وهم الذين ملكهم الامام هذه البقعة بعد الفتح ولو بقي منهم واحد (دون
السكن والمشتريين) وقال أبو يوسف الكل مشتركون (فان لم يبق واحد منهم)
بأن باعوا كلهم (فعلى المشتريين) بالاجماع در (وان وجد) قتييل (في دار مشتركة
على التفاوت فهي على) عدد (الرؤس) كالشفعة (وان بيعت) دار (ولم يقبض) حتى
وجد فيها قتييل (فعلى عاقلة البائع) الدية (وفي الخمار على) عاقلة (ذی اليد) خلافا لهما
(ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود أنها) أي الدار التي وجد فيها القتييل (لذی اليد
و) ان وجد قتييل (في الفلك) فالدية والقسامة (على من فيها من الركاب
واللاحين) وهم النونيون لانه في أيديهم كالدابة (و) ان وجد قتييل (في مسجد محلة)
فالدية والقسامة (على أهلها) لان التدبير اليهم ولو المسجد لاقر باه فعلى بانيه (وفي)
المسجد (الجامع والشارع) وهو الطريق العام (القسامة) فيه (والدية) تكون (على
بيت المال) اذا كان بعيدا عن المحلات والافعلي أقرب المحلات اليه (ويدرلو) وجد
(في بركة) ليس بقر بها عماره هذا اذا لم تكن مخلوكة لاحد فلو عاوكه فلقسامة والدية
على عاقلة المالك (أو) وجد في (وسط الفرات) يمر به الماء فهو درأيا (ولو) كان
القتيل (محتبسا بالساقط) فعلى أقرب القرى (من ذلك المكان ولو كان نهر اصغرا
لقوم ممرورين فالقسامة والدية عليهم هذا اذا كان الشط غير مخلوكة وان كان ملكا
خاصا فكذلك والافلك محلة (ودعوى الولي على واحد من غير أهل الحملة تسقط
القسامة) والدية (عنهم وعلى معين منهم لا) يسقط وقيل يسقط (وان التقى قوم) من
المسلمين (بالسيوف فأجلوا) أي نفرقوا (عن قتييل فعلى أهل الحملة) القسامة والدية لان
حفظها عليهم (الا أن يدعى الولي على نواك) أي الذين التقوا (أو على معين منهم) فلا
يكون على أهل الحملة ولا على أولئك شيء حتى يبرهن (وان قال المستلف) بفتح اللام
(قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفته) قاتلا غير زيد (ولا يقبل قوله في حق من
يزعم انه قتله) وبطل شهادة بعض أهل الحملة على قتل غيرهم (خلافا لهما) (أو) على
قتل (واحد منهم) بعينه للثمة ولو وجد الحرق قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار
زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث

كتاب المعاقل

وترز وجته وتحت منه
فان ولدت ذكرا كان لها
فرضها وهو الثمن والباقي
للابن وان ولدت أنثى أخذت
الثمن بالزوجية وأخذت
ما بقي بعصف فرض البنت
بالولاء وان وضعت ميتا
أخذت الربع بالزوجية
والباقي بالولاء (مسئلة)
ان قبيل أى امرأة ورثت
من زوجها النصف وقد نظم
هذه المسئلة بعضهم فقال
ألا أيها القاضي المصيب
قضاؤه

أعندك من علم فتخبروصفا
لوراة من زوجه نصف ماله
به نطق القرآن ما كذبت حرفا
(فالجواب) ان هذا رجل
خلف ابنا وبتنا وعبدا
فأعتقا العبد وترزجت به
البنت ثم مات فلها الربع
بالزوجية والباقي بينها
وبين أخيها بالتعصيب فلها
أيضا الربع الذي هو ثلث
الباقي وقد نظمت الجواب
حالة الكتابة فقلت
أذا ان ذاعبده حواء وارثه
عن الميت بنت وابنه فأعرف
الوصفا

ومن بعد هذا اعتقاه وزوجت
به البنت ثم الموت صادفه حتفا
غير انهار ربع بفرض وثلث ما
تبقي بتعصيب فقد حوت
النصفا
(مسئلة) رجل مات وترك
ثلاث بنات ورثت احداهن

(هى جمع معقلة) يضم ا قاف (وهى الدية كل دية وجبت بنفس العتل) خرج ما انقلب
مالا بصلح أو شبهة كقتل الاب ابنه عمدا فدية في ماله (على العاقلة) أى عاقلة القاتل
(وهى) أى العاقلة (أهل الديوان) وهم العسكر (ان كان القاتل منهم يؤخذ من
عطاياهم) أو من أرزاقهم والعطاء ما يفرض كل سنة لا بقدر الحاجة والرزق ما يفرض
بقدر الحاجة مشاهرة أو مياومة (فى ثلاث سنين) من وقت القضاء لا من وقت القتل
(فان خرجت العطايا فى أكثر من ثلاث سنين أو أقل منها) (أخذ) الواجب (منها)
لحصول المقصود (وان لم يكن) القاتل (ديوانا فعاقلته قبيلته) وأقاربه وكل من يتناصر
هو به (تقسم) الدية (عليهم فى ثلاث سنين) أى عطيات (لا يؤخذ من كل فى كل سنة
الادرهم أو درهم وثلث فلم يزد كل واحد منهم) (من كل الدية فى ثلاث سنين على أربعة)
دراهم أو ثلاثة فى الصحيح (فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسباً على
ترتيب العصباء والقاتل كاحدهم) فيما يؤدى (وعاقلة المعتق) بفتح التاء (قبيلة
مولاهو يعقل) أى يعطى الدية (عن مولى المولاة مولاهو قبيلته ولا تعقل عاقلة جنابية
العبدو) جنابية (العبد) وان سقط قوده بشبهة أو قتله ابنه عمدا كجاسر (و لا) ما لم
صلحها أو عترافا ولا مادون نصف عشر الدية بل الدية فى مال الخاني (الا أن يصدقوه)
أى العاقلة تجيب عليهم (وان جنى حر على عبد) بان قتله (خطأ فهو) أى بدل الجنابية
(على عاقلته)

﴿كتاب الوصايا﴾

(الوصية تعليق مضاف الى ما بعد الموت وهى) واجبة بالزكاة والكفارات وفدية
الصيام والصلاة التى فرط فيها ومباحة لغنى ومكر وهى لاهل فسوق و (مستحبة) فيما
سوى ذلك (ولا تصح) أى لا تنفذ (بما زاد على الثلث) للاجنبي (ولا) تصح (لقاتله)
مباشرة لاتبسبا (وارثه) بالفعل لا بالقوة حتى لو كان له أب وأخ فأرصى للاخ جاز
وقوله (ان لم تجز الورثة) راجع للسائل الثالث وان أجاز وابتعد الموت وهم بكارعقلاء
صح (ويوصى المسلم للذمى والعكس وقبولها) يكون (بعد موته وبطل ردها وقبولها فى
حياته) حتى لو قال فى حياة الموصى لا قبل ثم قبل بعد موته صح (وتبطل النقص من
الثلث) عند غنى ورثته أو استغنائهم بحقوقهم وتبطل تركها عند عدم أحدهما (وملك)
الموصى له الوصية (يقوله) بعد موت الموصى قبضها أو لا وان ردها بطلت برده (الا أن
يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله) فان المال الموصى به يكون لورثة الموصى
له بلا قبول استحسنانا (ولا تصح وصية الديون ان كان دينه محيطا) بماله الا أن يبرى
القرمها (و لا وصية) الصبى (ولو فى وجه الخبير) (و لا وصية) المكاتب (وان ترك وفاء
ثم الصبى والمكاتب اذا بلغ وعتق وأجاز اصح) (وتصح الوصية للعمل وبه) بأن قال
أوصيت بجمع جاريتى أو دابتي هذه لفلان وانما تصح فى الصورتين (ان ولدت لافل
مدته) وهو ستة أشهر (من وقت الوصية ولا تصح الهبة) أى للعمل (وان أوصى بأمة

ثلاثي المال والاخرى لم ترث

شياً كيف يكون ذلك
(فالجواب) ان هذا رجل
عزله عن ثلاث بنات فاسترته
احدها فنعتت ثم اكتسبت
مالاً ومات وترك الثلاث
بنات واحدها من عزله
والثنتان حرتان احدها
هي التي اشترته فلها الثلثان
الثلث بالبسوة والثلث
بالولاء والثلث الآخر للحرّة
الاخرى ولا شيء للمملوكة
(مسئلة) رجل مات وترك
عشرين ديناراً وعشرين
درهماً فورثت منه امرأته
ديناراً واحداً ودرهماً
كيف يكون ذلك وقد
نظمها بعضهم في بيتين فقال
ووراثته بعلافكان نصيبها
من المال دينار اعتمقاد درهما
وكان جميع المال عشرين درهماً
وعشرين ديناراً على ذلك قسماً
(فالجواب) ان هذا رجل
مات وترك اثنتين لاجوين
واختين لام وأربع نسوة
فلاختين للاجوين الثلثان
وللاختين للام الثلث والنسوة
الرابع أصلها من اثني عشر
وعالت الى خمسة عشر الا
ان ثلاثة لا تنقسم على أربع
نسوة فاضرب أربعة في
خمسة عشر تصير ستين
فللنسوة ثلاثة ضرورية في
أربعة فصارت اثني عشر
لكل واحدة ثلاثة هي واحد
من عشرين ستين بسطت

الاحلها صحت الوصية) فتكون الامة للموصي له. (والاستثناء) فيكون الحمل للورثة
الموصي (وله) أي للموصي (الرجوع عن الوصية قولاً) بأن قال رجعت عن وصيتي
(وفعل) بأن باع أو وهب أو قطع الثوب) الموصي به (أو ذبح الشاة) الموصي بها (والجود
أي جود الوصية) (لا يكون رجوعاً) وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل يكون رجوعاً قال
في السراجية وعليه الفتوى

باب الوصية بثلث المال ونحوه

(أوصى له بثلث ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز الورثة) الوصيتين (فثلثه لهما) نصفان
(وان أوصى) بثلث ماله لزيد (لاخر بسدس ماله فالثلث بينهما ثلثاً) اتفاقاً (وان
أوصى لاحدهما بجميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم تجز) الورثة (فثلثه بينهما نصفان) وقالوا
أرباعاً ثلاثة للموصي له بالكل وسهم للآخر (و) أصله أنه (لا يضرب الموصي له بأكثر
من الثالث) عند الامام (الا في المحاباة) بأن باع مريض ما يساوي ما تبين بماتته وأوصى
لاخر بثلث ماله (و) في (السعاية) بأن أعتق عبداً قيمته مثل نصف ماله وأوصى لاخر
بثلث ماله وفي (الدراهم المرسله) أي المطلقة عن كونها ثلثاً ونصفاً أو نحوهما (و) لو
أوصى (بنصيب ابنه بطل) هذا اذا كان له ابن (فله) ابنان (فله) أي للموصي له (الثلث) ولو أوصى
نصيب ابنه صح (له) ابن (لا) فان كان له ابنان (فله) أي للموصي له (الثلث) ولو أوصى
(بسهم أو جزء من ماله فالبيان) مفوض (الى الورثة) فيعطونه ماشاءوا (قال) رجل
(سدس مالى لفلان) وصية (ثم قال له ثلث مالى) وأجازت الورثة (له ثلث ماله) ويدخل
السدس فيه (وان قال سدس مالى لفلان ثم قال له سدس مالى له السدس) وان أوصى
بثلث دراهمه أو بثلث غنمه فهلك ثلثاه) وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقى من ماله
(له) كل (ما بقى) من الدراهم والغمم (ولو) كان الموصي به (رقيقاً أو ثيباً أو دوراً له ثلث
ما بقى) من الرقيق أو الثياب أو الدور وقاله كل ما بقى من العبيد هذا اذا كانت
الثياب متفاوتة فلو متحدت فلكل الدراهم والدور المختلفة كالثياب المختلفة (و) ان أوصى
(بالف وله) أموال (عين) أي نقد (ودين) على الناس (فان خرج الالف من ثلث العين
دفع اليه والا) يخرج (فثلث العين) يدفع له (وكما خرج شيء من الدين) دفع (له ثلثه
حتى يستوفى الالف) ان أوصى (بثلثه لزيد وعمرو وهو) أي عمرو (ميت فلزيد
كله) والا اصل ان الميت أو المعلوم لا يستحق شيئاً لغيره (ولو قال) ثلث مالى (بين
زيد وعمرو) وهو ميت (لزيد نصفه) لان كلمة بين توجب التخصيف (و) لو أوصى (بثلثه
ولا مال له) أي للموصي (له) أي للموصي له (ثلث ما ملكه) الموصي (عند موته) ولو أوصى
بثلثه لامهات أو لادويهن ثلاث وللفقراء والمساكين ثلثه من خمسة وسهم للفقراء
(وسهم للمساكين) وعند محمد يقسم أسباعاً للفقراء سهمان وللأساكين سهمان (ولهن
ثلاثة أسهم) (و) ان أوصى (بثلثه لزيد وللأساكين) لزيد نصفه ولهن نصفه) وعند محمد
أثلاثاً (و) لو أوصى (بمائه لرجل وبمائه لاخر فقال لاخر أقر كتل معهما له ثلث كل

فكانت حصه كل زوجة

دينارا واحدا ودرهما
واحدا وقد نظمت الجواب
حين الكتابة فقلت

لقد مات دا عمن أربع نسوة
واختين من أم واختين فافهما
لها من أب فالأصل في الإرث
عائل

بخمسة عشر ثم للكسر حتما
لها الضرب حتى صار ستين
عدها

فلزوجته الدينار تعطى
ودرهما

فبسط ذى العشرين ستين
حقها

ثلاث دينار فلم يتبق منهما
(مسئلة) رجل أتى الى قوم
يقسمون الميراث فقال
لأنهم لا يقسمون بالقسمة فإن لي
امراة فأنبتة فإن كانت حية
ورثت هي ولم أرث أنا
وان كانت ميتة ورثت
فكيف يكون ذلك (فالجواب)
ان هذه امرأتان وتركت
أماواختين لاب وأماواخت
لاب وهو متزوج أخت
الميتة لهما فلاختين لاب وأم
الثلاث واللام السدس فإن
كانت الاخت لام حية فلها
السدس الباقي وان كانت
ميتة فالباقي للأخ لاب لأنه
عصبة (مسئلة) رجل مات
وترك ابن عم وأخا لاب
فورثه ابن عمه دون أخيه
لأنه كيف يكون ذلك وقد
نظمها ابن العزرجي رحمه الله

مائة) فيكون له ستة وستون وثلاثون درهم ولكل منهما كذلك (و) لو أوصى (بأربع مائة
له وبجائتين آخر فقال لا خير أشركتكم معهم الـ نصف المال كل منهما) فيكون للأول
مائتان ولثاني مائة ولثالث ثلثمائة (وان قال لورثته لفلان على دين فصدقه) فانه
(يصدق) (وجواب) (الى الثلث) استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى على شيئا فأعطوه
لأنه خلاف الشرع (وان أوصى بوصايا) مع قوله لورثته لفلان على دين فصدقه (عزل
الثلثين لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل) من أصحاب الوصايا والورثة
(صدقه فيما شئت) فإذا صدقه أخذ الدائن المصدق منهما (وما بقي من الثلث فلو وصايا)
وما بقي من الثلثين للورثة ويختلف كل على العلم ان ادعى الزيادة (و) لو أوصى (لأجنبي
ورثته) أو قاله بنشئ (له) أي لأجنبي (نصف الوصية وبطل وصيته للوارث) والقائل
بمخلاف ما إذا أقر بعين أو دين لوارفه ولا جني حيث لا يصح في حق الأجنبي أيضا (و) لو
أوصى (ببواب متقاربة) جيد وسط وردي (لثلاثة) لكل منهم ثوب (فضاء)
منها ثوب ولم يدري (هو) والوارث يقول لكل منهم (هلك حقل بطلت) الوصية للجهالة
المستحق كوصيته لأحد هذين الرجلين (الا أن) يتساخروا (يسلمو أمانتي) منها فتعود
صحتها ويقسم بينهم (فلذي الجيد ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل)
منهما لان التسوية بقدر الامكان (و) لو أوصى أحد الشرى بكن (ببيت عين) أي معين
(في داره مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للوصي له والا) يقع في حظه فله (مثل ذرعه)
فيما أصاب الوصى من الدار (والاقرار) ببيت معين من داره مشتركة (مثلها) أي مثل
الوصية في الحكم المذكور (و) لو أوصى (بالعين) أي معينة بأن كانت ودبعة عند
الوصى (من مال آخر فجازرب المال) الوصية (بعد موت الوصى ودفعه صح) يجوز
(له المنع) أيضا (بعد الاجازة) لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم (وصح اقرار أحد
الابنين بعد القسمة بوصية أبيه في ثلث نصيبه) استحسانا ولو أوصى (بأمة فولدت بعد
موت) ولدا قبل القسمة (و) قد (خر جامن ثلثه) أي ثلث ماله (فهو ماله) أي للوصي له
(والا) يخرج (أخذ) الثلث (منهم منه) وقال لا يؤخذ منهم على السواء هذا اذا ولدت
قبل القسمة وقبول الوصى له فلو بعد هما فهو للوصي له لأنه غما ملكه والكسب
كالولد فيما ذكرناه (و) لو أوصى (لابنه الكافر أو الرقيق في مرضه فاسلم) الكافر
(أو أعتق) الرقيق قبل موته (بطل كهيته واقاراه) أي كما تبطل هبة المريض لابنه
الكافر أو الرقيق واقاراه اذا أسلم أو أعتق قبل موته (والمعتد والمفلوج والاشل
والمسلول ان تطاول ذلك) المرض (ولم يخف منه الموت) بأن استحسك وصار بحيث
لا يزداد بعده (فهيبته) معتبرة (من كل المال والا) يتطاول وخيف منه الموت (فن
الثلث) بومدة التطاول سنة

(باب العتق في المرض)

أي مرض الموت (تحريره في مرضه ومحاباته وهيبته وصية) في حق الاعتبار من الثلث

تعالى في بيتين من البهر

الخفيف وهما

رجل مات عن أخ وابن عم
فتخلى أخوه من كل ماله

وحوى نجل عمه السكك حقا
كيف هذا الخبر وبالحاله

(الجوابها) انهما اخوان
ولا أحدهما ابن فاشترى

جارية فحاشا ابن فادعيه
وصارا ابنا لهما ثم اعتقا هذه

الجارية وتزوج بها أبو
الابن فولدت له ابنا آخر

فمات الاخوان ثم مات الابن
الذي ولد له بعد النكاح وترك

أخا لاب وأمه وابن عمه أيضا
وأخا لاب وهو الذي كان قبل

شرائه الجارية فصار ميراثه
لابن عمه لانه أخوه شقيقه

دون أخيه لانيه وقد نظمت
الجواب عنها فقلت

انه من فتاة ترك أتاها
مال كاهل لا مريماله

وادعاه كل وكأنا جميعا
ولدى واحد حليق فواله

أعتقاها وحازها بنكاح
واحدة منهم لفرط ابتهاه

وله ابن من قبل ذا من سواها
ولدت منه مبدعاني جماله

ثم ماتوا ومات الابن الاخير
هن أخ من أبيه قبل ارتحالها

وابن عم أخ له من أبيه
ومن الام محرز كل ماله

(مسئلة) ثلاثة اخوة لاب
وأمر ورث أحدهم ثلثي

الجميع وقد نظمه هاهنا
فقال

(وليس مع) العبد (ان اجير) عتقه لان المنع لحق الورثة فيسقط بلا جازة (فان جاني
خفر) وضاق الثلث عنهما (فهى) أى الحساباء (أحق وبكس) بأن حرر جاني
(استويا) وقال عتقه أولى فيهما (وان أوصى بأن يعق عنه هذه المائة عبد فذلك منها
درهم لتنفيذ الوصية لان القرينة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد (بخلاف الخ) وقالها
سواء (و) ان أوصى (يعتق عبده فمات) الموصى (لحق) العبد (ودفع) العبد بالجناية
(بطلت) الوصية (وان فدى) أى فداء الورثة (لا) تبطل (و) ان أوصى (بثلثه) أى
ثلث ماله (لا) يدور ترك عبدا) فأترك من الوارث وزيدان الميت اعتمى هذا العبد
(فادعى) يدعته في صحته (لينفذ من كل المال وادعى الوارث عتقه في مرضه) لينفذ
من الثلث ويقدم على زيد (فالقول للوارث) مع عيینه (ولا شئ) لا بد الا أن يفضل من
ثلثه شئ) على قيمة العبد (او يبرهن) الموصى له (على دعواه) فيكون له يذلل سائر
أمواله (ولو ادعى رجل ديناً على الميت) (و) ادعى (العبد عتقا) في صحته ولا مال له غيره
(فقد ههما الوارث سعى) العبد (في قيمته) وتدفع الى الغريم (وقال) يعق لا يبيع
في شئ) (و) لو أوصى (بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض) منها (وان آخرها) الموصى
(كالج والركاة والكفارات) ويبدأ بكفارة ثم ثم ين ثم ظهر ثم افطار (وان تساوت)
الحقوق (في القوة) بدى بما يدايه) الموصى اذا ضاق الثلث وكذا ما ليس بواجب قدم منه
ما قدم الموصى (و) وأوصى (بمحبة الاسلام) (أحجوا) أى بعثوا (عنه رجلا من بلاد ينج)
عنه (راكبا) لانه لا يبرمه الحج ماشيا (والا) تبلغ النفقة من بلده (فن حيث تبلغ)
استحسنانا (ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق) وأوصى (أن يجمع عنه يجمع عنه
من بلده) راكبا قال من حيث مات استحسنانا (والحاج عن غيره مثله) أى مثل من
خرج من بلده حاجا حكمه وخلافه

باب الوصية للأقارب وغيرهم

(جبرانه ملاصقه) وقال من يسكن محلته ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسن
(واصهاره كل ذى رحم محرم من امرأته) كآبائها واعمامها واخوالها واخواتها وغيرهم
بشرط موته وهى منكوحته او معتقته من رجلى (واختانه زوج كل ذات رحم محرم
منه) كزواج بناته وعمهاته وكذا كل ذى رحم من أزواجهن قبل هذا في عرفهم وفى
عرفنا الصهر أبو المرأة وامها والاخت تزوج المحرم فقط وفى القهستانى وينبغى فى ديارنا
أن يختص الصهر بأبى الزوجة والاختين بزواج البنات لانه المشهور (و) أهله
زوجته) وقال كل من فى عياله ونفقته غير عياليه وقوله استحسن (و) أهله
بيته وجنسه أهل بيت أبيه (فلو أوصى لجنسه اولاهل بيته اولاهل بيته) فيه كل من
ينسب اليه من قبل آبائه الى أقصى اب له فى الاسلام (وان أوصى لأقاربه اولاهل
قربته أولاهل رحامه اولاهل نسبته فهى للأقرب فالأقرب من كل ذى رحم محرم منه)
و يدخل فيه الجد والجدوة ولد الولد فى ظاهر الزاوية ولا يدخل الوالدان والولود والوارث

وكلهم إلى خير فقهر
 أفادتهم صروف الدهر أرنا
 وكان أيتهم مال كثير
 فحاز لا كبران الثلث منه
 وباقي المال أحرزه الصغير
 (جوابها) هذه امرأة كان
 لها ثلاثة بنى عم أحدهم
 زوجها فالمسئلة من ستة
 أسهم للزوج النصف
 والنصف ثلاثة أسهم
 وتبقى ثلاثة أسهم بينهم أنلانا
 لكل واحد منهم واحد وقد
 نظمت الجواب حال انكسابة
 فقلت
 مفيد الارث كانت بنت عم
 لكلهم تزوجها الصغير
 فحاز النصف من ست بفرض
 وبالتصيب سهمها يا أمير
 (مسئلة) ان قيل أى أخوين
 لأب وأم؛ بث أحدهما
 وثلاثة ارباع المال وورث
 الآخر ربعه (فالجواب) ان
 الميت امرأته ابنة عمهما
 أحدهما زوجها كالسابقة
 (مسئلة) ان قيل أى أخوين
 لأب ورث أحدهما ثلث
 المال والآخر ثلثيه (فالجواب)
 ان المسئلة بمحارها أحدهما
 أخوها لا مضافا لزواج
 النصف ولا لاح السدس
 والباقي بينهما (مسئلة)
 ان قيل أى رجل مات عن
 ثلاثة أخوة نورث أحدهم
 سبعة اتساع المال والآخرون
 تسعة (فالجواب) ان

و يكون للاثنتين فصاعدا) ويستوى فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر
 والانثى والمسلم والكافر (فان) وصى لأقاربه و (كان له عم) وخالان فهى لعميه
 كالارث وقلا رباعا (ولو) له (عم) وخالان له النصف ولهما النصف) وقلا أنلانا
 ولوله عم واحد له نصفها وبرد النصف الى الورثة لعدم من يستحقه (ولو) له (عم
 وعمه) أو خال وخالة (استويا) لاستواء قرابتهم ولو انعم المحرم بطلت خلافهما (و)
 أوصى (لولد فلان) فهى (لذكر والانثى على السواء) وان لم يكن لفلان الاولد واحد
 كان الثلث كله له (و) ان أوصى (لورثة فلان) فهى بينهم (لذكر مثل حظ الانثيين)
 وشرط صحة هذا الوصية موت الموصى لورثته أو واقعه قبل موت الموصى فلو مات
 الموصى قبل موته بطلت

باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرز

(وقصص الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدا) ويكون محبوبا على مالك
 الميت فى حق المنفعة كما فى الوقف (فان خرج العبد من ثلثه سلم اليه) أى الى الموصى له
 (أخذه هو والا) أى وان لم يخرج من الثلثين بان كان لا مال له غيره (خدم الورقة يومين
 و) خدم (الموصى له يوما) حتى يستكمل مائة من الموصى من الزمان (وعتبه) أى
 الموصى له (يعود) العبد الى الورثة الموصى ولومات) الموصى له (فى حيات الموصى
 بطلت) الوصية ولو أوصى بسكنى داره مدة معينة فخرجت من الثلثين يسكنها وحده
 هذه المدة وان لم يخرج ولا مال له غير ما يسكن الموصى له ثلثا والورثة الثلثين حتى يتم
 المدة (و) لو أوصى (بشربة بستانه) زيدا (فمات) الموصى (و) قد كان (فيه ثمرة) أى
 للموصى له (هذه الثمرة) فقط (وان زاد أبدا له هذه وما يستقبل) ماء اش (كاملة بستانه)
 فان له هذه وما يحدث ضم أبدا أولا وان لم يكن فيه ثمرة فهى كالغلة (و) لو أوصى لرجل
 (بصوف غنمه وولدها وابنه) الموصى له (الموجود منها) (عند موته) سواء (قال أبدا أولا

باب وصية الذمى

(ذمى جعل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت ناز (فى صحة) فمات فهى ميراث) فتنقسم بين
 ورثته (وان أوصى بذلك) أى بأن تبني داره بيعة أو كنيسة (لقوم مسلمين فهو) جائز
 (من الثلث) ويجعل تملك (و) ان أوصى (بداره) ان تبني (كنيسة) أو بيعة فى القرى
 فلو فى المصر لم تجز اتفاقا (لقوم غير مسلمين) (الوصية عندهم لا عندهما) (كوصية
 حربى مستأمن) لا وراث له هنا (بكل ماله اسم اودمى) فانها صحيحة

باب الوصى

وما يملكه (وصى الى رجل) أى جعله وصيا (قبل عنده) (صح) (و) ان (رد) الوصاية
 (عنده) أى يعلم (يرتد والا) يصح الرد بغيره فان سكنت الموصى اليه فمات الموصى
 فله الرد والقول (وبيعه تركته) بعده و (تد) (أقبوله) أى الوصاية فى حياة الموصى (وان

مات الموصى ولم يرد في حياته (فقال) الموصى اليه (لا أقبل ثم قبل صبح ان لم يخرج به قاض مذ قال لا أقبل فان أخرجه لا يصح قبوله بعد ذلك) (و) لو أوصى (الى عبد) (غيره) (وكافر وفاسق) (وصى) (بطل) (أى بطلهم القاضى) (بغيرهم) (انما بالنظر) (و) لو أوصى (الى عبده وورثته) (كلهم) (صغارهم) (الا يصابه) (والالا) (وقالا لا يصح مطلعا) (ومن عجز عن القيام بها) (حقيقة لا بمجرد اخباره) (ضم) (القاضى) (غيره اليه) (رعاية لحق الوصى والورثة) (و بطل فعل أحد الوصيين) ولو كان ابصاره لكل منهما على الانفراد فى الاصح (فى غير التجهيز وشراء الكفن وحاجة الصغار والاثاب) (أى قبول المحبة لهم) (ورود دية عين) (رد المصوب والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال) (وقضاء دين وتنفيذ وصية معينة وعقود عبدعين) (وينع ما يتسارع اليه الفساد وجمع الاموال الضائعة) (والخصومة فى حقوق الميت) (وتقسمة كبرى أو زنى وأداء دين بجنس حقه) (وقال أبو يوسف ينصرف كل بالتصرف فى جميع الامور ولو نص على الانفراد والاجتماع اتبع اتفاقا) (ووصى الوصى) (سواء أوصى اليه فى ماله أو فى مال موصيه) (وصى فى الترتين) (عندنا) (وتصح قسمته) (ثانيا) (عن الورثة) (سواء كانوا صغارا أو كبارا غيبا) (مع الموصى له) (ولا رجوع للورثة على الوصى ان ضاع قسطهم معه) (ولو عكس) (الوصى بأن قدم التركة مع الورثة عن الموصى له الغائب أو الحاضر بلا اذنه) (لا يصح) (ولو قاسم) (الوصى) (الورثة وأخذ نصيب الموصى له فضاع) (معه) (رجع) (الموصى له) (ثلث ما بقى) (من التركة ولو غاب) (يد الورثة ولو قسم بأمر القاضى جاز ولا رجوع) (وان أوصى الميت بحصة فقامم الموصى) (الورثة) (وأخذ ما لا يلحق) (فهلك ما بقى يده) (للحج) (أو دفع) (المال) (الى من يجمع عنه) (أى عن الموصى) (فضاع) (المال) (فى يده) (رجع) (عن الميت بثلاث ما بقى) (خلافهما) (رخص) (قسمة القاضى) (مع الورثة عن الموصى له) (وأخذ) (حظ الموصى له ان غاب) (حتى لو هلك عند القاضى أو أمينه فلا شيء له) (و) (صح) (بيع الوصى عبدا من التركة بغيبة الغرماء) (ضمن الوصى) (الثلث) (ان باع عبدا أو وصى) (الموصى) (ببيعه وتصدق بثمنه) (بين الفقهاء مثلا) (ان استحق العبد) (الموصى به) (وأخذ) (بعد هلاك ثمنه عنده) (أى عند الوصى) (لانه العاقدة والعهد عليه) (و) (لكن) (يرجع) (الوصى) (فى) (جميع) (تركة الميت) (وقال محمد فى الثلث) (و) (يرجع) (فى مال الطفل ان باع) (الوصى) (عبده واستحق) (وأخذ المشتري الثمن) (وهلك الثمن فى يده) (أى الوصى) (وهو) (أى الطفل) (يرجع) (على الورثة) (بما ضمن الوصى) (فى حصته) (لانه تقاض الفسخ باستحقاق ما أصابه) (رخص احتياله بماله) (أى بمال الطفل) (لو) (كن) (الاحتياط) (خبره) (وهو ان يكون الثانى أفقر من الاول وان كان سواء لم يجز) (و) (صح) (بيعه وشراؤه) (من أجنبي) (بما يتغابن) (الناس فى مثله) (ولا يصح بما يتغابن الناس) (و) (صح) (بيعه على الكبير) (الغائب) (فى غـ ير العـ قار) (وجاز بيعه عقار صغير من أجنبي بضعف قيمته أو أنةقة الصغير أو دين الميت وبه يفتى) (ولا يتجر) (الوصى) (لانه) (أى) (اليتيم لنفسه) (وجاز) (لأنه) (للقيم) (ووصى الأب أحق بمال الطفل من غيره)

للسبعة اتساع مع ذلك ابن عم فالمسئلة تصح من تسعة لهم ثلثها ثلاثة لكل واحد تسع وهذه فريضةهم ويأخذ ابن الأم الباقي وهو ستة أسهم بالتصصيب ومعه تسع فيستكمل سبعة اتساع (مسئلة) ان قيل أى رجل مات عن أربع نسوة قورثت احداهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال (فالجواب) ان هذا رجل تزوج بابنة خال لاب وابنة خاله لام وابنة عمه لاب وابن عمه لام ثم مات ولم يترك رارثا سواهن فان للنسوة الربع فرضهن ولا بنة الخال لاب ثلث ما بقى ولا بنة العم لاب النصف أصلها من أربعة وتصح من ستة عشر أربعة أسهم لمن ولا بنة الخال لاب ثلث ما بقى وهو أربعة ثمن ثمانية وهى لابنة العم لاب فصار لابنة الخال لام وابنة العم لام سهمان من ستة عشر هى ثمن المال لكل واحدة سهم وصار لابنة الخال لاب خمسة أسهم من ستة عشر هى نصف المال ونصف الثمن (مسئلة) ان قيل أى امرأة أتت الى قوم يقسمون ميراثا فقتلت

لا تهلوا بالقسمة فاني حبل
 فان وضعت غلاما لم أرث
 لانا ولا هو وان ولدت
 جارية ورثت انا وهي
 (فالجواب) ان هذه امرأة
 ماتت وخلفت ابوين وبنتا
 وزوجا لبنت ابن ابن حامل
 من ابن ابن فاذا جاءت بين
 عالت المسئلة الى ثلاثة عشر
 وهما عصبية وليبق لها
 شيء وان كانت بتنفقهما
 صاحب تافرض لانهما من
 بنات الابن فتسحقان السدس
 فتعول الفريضة الى خمسة
 عشر وجواب آخر وهو
 رجل تزوج بلمة انسان
 فلما حملت قال سيدها ان
 كان حملك بنتا فانت حرة
 فأت الزوج قبل أن تضع
 فانها ان ولدت بنتا علمنا
 انها حرة وابنتها فلها الثمن
 ولايتها النصف وما بقي
 فللعصبة وان ولدت ذكرا
 فهي والابن باقيان على
 رقة هما في رقة (مسئلة) رجل
 مات خلفت امرأة فقالت
 لا تهلوا بالقسمة فاني حامل
 فان ولدت غلاما ورثت
 انا هو وان ولدت جارية لم
 أرث انا ولا هي بعكس
 السابقة كيف يكون ذلك
 (فالجواب) ان هذا رجل
 زوج بنت أبيه من ابن ابنة
 ثم مات ابن الابن وبنت الابن
 حامل من ابن الابن ثم مات
 الرجل عن بنتين وهذه

فان لم يوص الاب الى أحد (فالجواب كالأب)
 (فصل في الشهادة) لو (شهد الوصيان أن الميت أوصى الزيد معهم) ما لفت هذه
 الشهادة (الا أن يدهي زيد) فتقبل استحسانا (وكذا) لو شهد (الابن) أن أباهما
 أوصى الزيد لفت الا أن يدهي زيد (وكذا الوشهد) أي الوصيان (لو ارث صغير مال)
 فشهدا تم باطله (أو لكبير بمال الميت) وصحت شهادتهما بغير مال الميت وقالوا لا تقبل
 في الوجهين (ولو شهد رجلان على ميت يدين ألف وشهد الآخران) وهما
 الشهود لهما (لأوليين) وهما الشاهدان الأولان (بمثله) تقبل شهادة الفريقين (وان
 كانت شهادة كل فريق ثلاث (بوصية ألف لا) تقبل وقول أبو يوسف لا تقبل
 في الدين أيضا

كتاب الخنثى

(هو من له فرج وذكور) أو فقد همار فان بال من الذكور فعلام وان بال من الفرج فأنثى
 وان بال منهما فالحكم للأسبق خروجا (وان استويا فشكل ولا عبرة بالكثرة) خلافا
 لهما هذا قبل البلوغ (فان بلغ وخرجت له لمحية أو وصل الى النساء) أو احتلم كاحتلم
 الرجال وكان له ثدي مستو (فرجل وان ظهر له ثدي) كندى المرأة (أولن أو حاض
 أو حمل أو أمكن وطؤه) في الفرج (فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلا) أو تعارضت
 العلامات (فشكل) لعدم المرجح (فيقة) في الصلاة (بين صف الرجال والنساء) اذا
 بلغ حد الشهوة (يتباح له أمة تحتة) من ماله ان تكون أمة أو مثله (فان لم يكن له مال فن
 بيت المال) تشتري (ثم تباع وله) في الميراث (أقل النصيبين) أي أسوأ الحالين وعليه
 الفتوى وقالوا نصف النصيبين (فلومات أبوه وترك) معه (ابناته سهمان وللخنثى سهم)
 وهو نصيب البنت (مسائل شتى) أي متفرقة (ايامه الآخرس وكذا بته كالبنيان)
 بالاسنان (بمخلاف معتقل اللسان) الا اذا علمت اشارته وامتدت عقلته وبه بقي (في
 وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود) رغبهما من الاحكام (لا في حد عليه ولانه
 لانها تدرأ بالشبهات) غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى وأكل والا
 بأن كانت الميتة أكثر أو استويا (لا) يتحرى لو في حالة الاختيار بأن يجحد ذكية والا
 تحرى وأكل مطلقا (الف ثوب نجس رطب) نجس بما نجس به عرضة فخرج مالو
 نجس بعين النجاسة كالبول (في ثوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على ثوب طاهر
 لكن لا يسيل) النجس (أو عصر لا ينجس) وهو الصمغ (رأر شاة من لطف بالدم
 أحرق) الرأس (وزال عنه الدم فاتخذ منه رقعة جاز) استعمالها (والحرق كالغسل)
 لانه من الطهورات (سلطان جعل المخرج لب الأرض جاز وان جعل) له (العشر
 لا يجوز) بالاتفاق لانه زكاة (ولو) عجز أصحاب المخرج عن زراعة لأرض و (دفع)
 السلطان (الأراضي الملوكة الى قوم) بالاجرة (ليعطوا المخرج) من أجزائها المستحقة
 (جاز) فان فضل شيء من أجزائها دفعه الا كإعارة للحقن فان يجحد الامام من

الحامل فإن ولدت غلاما

تصير عصمة به فترث هي
وابنتها وإن ولدت ابنة لا ترث
هي ولا بنتها (مسئلة) امرأة
أنت إلى قوم يسمون
الميراث فتألت لا تحلوا
بالقسمة فإن حبلى فإن
ولدت غلاما لا يرث وإن
ولدت جارية ترث كيف
يكون ذلك وقد نظم هذه
المسئلة بعضهم فقال

أهم فريضة ذى لب تعقلها
عبد يعلم من ذاب عرف الجدلا
ما أهل بيت جميعات مورثه
فأصبحوا قسمون المال والحللا
فقال أم أمه من غيرهم لهم
أنى ساء معكم أن تجوزة مثلا
في البطن منكم جنيين دام
رشدكم
فأحرزوا المال حتى تعرفوا
الحللا
فإن ألد كرا لم يعط خردلة
وإن الدابة حازت وقد فضلا
فأثلث حق سواه ليس
ينكره

من كان يعرف قول الله أنزلا
(فالجواب) إن هذه امرأة
ماتت وخلفت زوجا وأما
واختين لأم وهذه المرأة تزوجة
إلى اليمامة قبل الميتة
بقليل وهي حامل فالجنين
إن كان ابنها فهو وأخ لأب
وإنه عصبة ولا بقر له شيء
وإن كانت بنتا فهي أخت
لأب فلها النصف أصل
المسئلة من ستة وعالت إلى

يستأجرها بآعها القادر (ولو فوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صعو) فوى (عن)
قضاء (رمضانين قضاء الصلاة صم وإن لم ينو) (أصل) (أول صلاة أو آخر صلاة عليه)
هذا قول البعض والأصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضانين (ابتلع) صائم (إرتاق
غيره كفر) (أو) كان الغير (صديقه ولا) يكن صديقه (لا) يكفر (قتل بعض الحاج) في
طريق مكة (عذر) للباس (في ترك الحج) منعها زوجها عن الدخول عليها وهو يمكن
معها في بيتهم أنشوز (حكر) لو كان الله على منزله فلا نشوز (ولو سكن في بيت القصب
فامتنعت منه لا) تكون ناشزة (قالت) لا أسكن مع أمك (أو أم ولدك) (وأريد بيتا على
حدة ليس لها ذلك) لأنه لا بد له من يخدمه (قال لعبد يامالكى أو) قال (لامته أنا عبدك
لا يعنى) لأنه ليس بصريح وقد تر كالكلام هنا على المسائل الفارسية التي صرح
بها في المتن تبعاً للزبلي لعدم الحاجة إليها (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يدى اليد
مالم يبرهن المدعى) على وقى دعواه بخلاف المنقول (عقار) لا في ولاية القاضي لا يصح
قضاؤه فيه) وقيل يصح يكتب حكمه إلى قاضى تلك الناحية حتى يأمر بالتسليم وهو
الصحيح (إذا قضى القاضي في حادثة بيينة ثم قال رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك
أو وقعت في تلبس الشهود أو أبطلت - كمن ونحو ذلك لا يعتبر) قول القاضي في كل
ذلك لتعلق حق الغيرة وهو المدعى (والقضاء ماض إن كان بعد دعوى صحة شهادة
مستقيمة) (لا في ثلاث) لو بعه أو بخلاف مذهبه أو ظهر خطؤه (خبا) أقوما ثم سأل رجلا
عن شئ فأقر به وهو يبرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم) عليه بذلك
الإقرار (وإن سمعوا كلامه ولم يروا) تجوز شهادتهم لأن التهمة تنسبه التهمة (باع
عقارا) أرحبوا أنا أو ثوباً وبعض أقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى البعض أنه ملكه
(لا تسمع) دعواه ويجعل سكوته كالأفصاح (وهبت) مهرها وزوجها فانت فطالب
ورثتها مهرها منه (أى من الزوج) (وقالوا) أى الورثة (كانت الهبة في مرض موتها
وقال) الزوج (بل في الصحة فالقول له) وقيل القول للورثة به جزم في التنوير ولو
(أقر بدين أو غيره) ثم قال كنت كاذباً فيما أقررت به وطالب به المقر له (حلف المقر له على
أن المقر ما كان كاذباً فيما أقر واستجبت) فيما ادعاه عليه (عند أبي يوسف وعليه
أفتوى وعندهما يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له) (والأقرار ليس بسبب للملك) فلو أقر
بمال والمقر له يعلم أنه كاذب لا يحل له أخذه ديانة إلا أن يسلمه بطيب نفس فيكون تملكاً
مبتدأ (قال) الآخر وكتلت ببيع هذا فسكت) عن الرد والقبول (صار) وكيلها وكلها
بطلاقة إلا يملك عزلها) لأنه عين من جهته (وكتلت) بكذا على أنى متى عزلت فأنت
وكيلى) وأردعزله (يقول في عزله عزالتك ثم عزلتلك ولو قال) وكتلت بكذا على أنى
(كتلتك عزلتك فأنت وكيلى يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة العاقلة وعزلتلك عن
الوكالة) (لأنه) (الحاصلة من لفظ كذا الخبة تدينه عزله) (قبض بدل الصلح) في الجلسر (ثم را
أن كان ديناً بدين) بأن صالح على دراهم عن دنانير وعن شئ آخر في الذمة (والأن) يكن
ديناً بدين بأن كان عقاراً بعقار أو عقاراً بدين (لا) يترط القبض فيه (ادعى رجل على

تسعة (مسائل الانسان

* مسألة) ارجل عمه ابن خاله وابنه خال خاله وقد نظمها بعضهم في بيت واحد فقال

عمه فجل خال وابن خال خاله
كيف بالله ذا كراخبرونا
بحاله

(فالجواب) ان هذا رجل له ابنة وابن من امرأتين فتزوج ابنته من رجل وتزوج ابنه بأمر زوج اخته فولد للبنت غلام وللان غلام ثم ذهب ابن ابنته فتزوج بأمر أم ابنته فأولدها ابنا فالوصوف بهذه الصفة التي في الشعر هو ابن ابنة (مسألة) رجل هو خال خاله وهم ابن خالته وخاله أيضا كيف يكون ذلك وقد نظم هذه المسئلة بعضهم في بيتين وهذه عبد العزيز الاصطخري في بيت آخر فقال

متى أئب أكن خالا لخالي
وعما لابن خالته وخالا
ولادة مسلم بن حنيف

أبي آباؤه الا الحلالا
(جوابها) ان هذين رجلان زيد وعمر ومثلا ولهما ابنتان ولزيد ابنة وابن لابنته فتزوج زيد وابن ابنته بتي عمر وكل واحد واحد منهم وتزوج عمرو وابنة زيد فولدت لـكل واحد منهم ولدا فالفائل الشعر هو ابن عمرو وبيان ذلك أن ابن عمرو ولدت ابنة

صبي دارا فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعي بينة جازان كان الصالح (بمثل القيمة أو أكثر) من قيمة الدار (عمامة غائب) الناس (فيه وان لم يكن له بينة أو كانت البينة (غير عادلة لا) يجوز ولو صالح على مال نفسه جازة طلقا قال (المدعي (لا بينة له فبرهن ولو بعد حلف خصمه (أو) قال الشاهد (لا شهادة في نفسه) لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم التذكر (للامام الذي ولاد الخليفة) أي جملته والبالا (أن يقطع) أي يعطى (انسانا) حصه (من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة) لان للامام ولاية ذلك فكذلك انثبه (ومن صادرة السلطان ولم يعين ببيع ماله) فلو عينه فكذلك الا أن يأخذ الثمن طوعا (فباع ماله) بسبب المصادرة (صحيح) البيع (خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح) الهبة (ان قدر على الضرب) لانها كرهة (وان أكرهها على الخلع) وخالعت (وقع الطلاق) لان طلاق المكر واقع (و) لكن (لا يسهط المال) اذ الرضا شرط فيه زيلعي (ولو أحوالت) بهرها (انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح) الهبة (لتخذ رجل يترافى ملكه أو بالوعة فترتها الحائط جاره وطلب) الجار (تحويله ليجبر عليه) ومفاده أنه يؤمر بالرفق دفعا للذي در (فان سقط الحائط منه لم يضمن) الحائط قيمة الحائط ولو (عمر) الزوج (دار زوجته بماله باذنهم) قال العمارة لها النفقة دين عليها (لحكمة أمرها) ولو (عمرها) لنفسه بلا ذنها (فله) العمارة ويكون غاصم بالعرضة فيؤمر بالتفريق بطليها (و) لو عمرها (لها بلا ذنها) فالعمارة لها وهو متطوع في النفقة فلا رجوع له (ولو أخذ) رجل (غيره) فترعه انسان من يده لم يضمن (لانه تسبب) في يده مال انسان فله السلطان ادفع الى هذا المال (والا) أي وان لم تدفعه الى (أقطع يدك أو أضربك) خسين فدفع لم يضمن (لادفع لانه مكره) وضع مخبلا) وهو ما يحد به الزرع (في الصحراء) يحد به حمار وحش وسهوى عليه فجاء في اليوم الثاني (أومن ساعته) (ووجد الجمار مجر وجاميتا لم يؤكل) لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه والافهوك النطيحة (كره) تحريمها على الأوجه (من الشاة الحيا) أي الفرج (والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدلم المسفوح والذكر) للآثر الوارد في كراهة ذلك يجوز (للفاضل) أن يرض مال الغائب (و) مال (الطفل واللقطة) بشرط تقدمت في القضاء بخلاف الأب والوصي والمثقف الا اذا أنشدها حتى ساغ تصدقه فأقراضه أو لز زيلعي (صبي) حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا (الحال) أنه (لا تقطع جلدة ذكركه) (الابتداء بترك) ختانه (كشيخ أسلم) (قد قال أهل البصرة) أي الهبة (لا يطيق) الشيخ (الختان) فانه يترك والختان سنة وهو من شعتر الاسلام فلو اجتمع أهل بلدة على تركه حوربوا (ووقته) أي ابتداء وقت الختان (سبع سنين) وأقصاء اثنتا عشرة سنة رقب العبر بطاقتة وهو الاشبه (والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة) هذا اذا لم تبلغ غاية لا يتحملها الفرس والابل (وحرم شرط الجمل من الجانيين) الا اذا أدخلنا النسا (لأمن أحد الجانيين) استحسانا (ولا يصل على غير الانبياء

زيد وابن زيد ولهم ابنة
 هم وفصل كل واحد منهما
 خال الآخر وابن عمر وأيضاً
 أخو ابن زيد من الأم
 وأخو ابنة عمر من الأب
 فذلك هو خاله وعمه وإذا
 كان ابن عمر وخال ابن زيد
 فتكون أخته خالته (مسئلة)
 ان قيل أى غلامين كل
 منهما هم الآخر (جوابها)
 أنهما امرأتان لكل واحدة
 منهما اولاد تزوج أم الآخر
 لجهات بولد وكل واحد من
 الولدين يقول للآخر همى
 (مسئلة) ان قيل أى غلامين
 أحدهما هم الآخر وخاله
 (الجواب) أن هذا رجل
 زوج أخته لانيه من أخيه
 قوله بينهما ولد فان ذلك
 الولد يقول الرجل عمى خالى
 ومن جهة أخرى رجل تزوج
 امرأة وابنة ابنتها ولد
 لكل واحد منهما اولاد فولد
 الأب عم ولد الابن وخاله ومن
 جهة أخرى رجلان تزوج
 هذابنت هذوا هذا بأم ذلك
 وولد لكل منهما اولاد فابن
 البنت يقول لابن الأم عمى
 خالى (مسئلة) ان قيل أى
 غلامين هذا هم هذا وهذا
 خال هذا (الجواب) ان
 هذا رجل تزوج امرأة
 وأبو ابنته اقول لكل واحد
 منهما ولد فابن الأب عم ابن
 الابن وابن الابن خال ابن
 الاب (مسئلة) ان قيل أى

والملائكة) عليهم الصلاة والسلام (الابطريق التبع) ويستحب الترضى للمحابة
 والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسر الأختيار وكذا يجوز عكسه
 على الراجح (والاعطاء باسم النبر وز والمهرجان لا يجوز) وان قصد تعظيمه بكفر (ولا
 بأس بلبس القلائس) من السكر بأس دون الحوير والذهب والفضة (وقب لبس
 السواد) سواء كان جبة أو عمامة (و) ثوب (ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط
 الظهر) وقيل لموضع الخالوس وقيل شعر (و) يجوز (للشاب العالم أن يتقدم على الشيخ
 الجاهل) ولو قرئ لانه أفضل منه (و) ينبغي (لحافظ القرآن أن يجتم في كل أربعين
 يوماً) لان المقصود فهمه معانيه واعتبار ما فيه لا مجرد التلاوة

كتاب الفرائض

هى جمع فريضة وهى السهم المقدر نحو النصف والثلث (يدأمن تركة الميت) الخالية
 عن نعلق حق الغير بعينها كالزهر والعبء الجاني (بتجهيزه) وتكفينه بغير تبذير ولا
 تقصير ككفن السنة أو قدر ما كان يلبسه في حياته (ثم) بقضاء دينه (لذى له مطالب
 من جهة العبادو يقدم دين العمة على دين المرض اذا جهل سبيه والا فهما سواء وأما
 دين الله فان أوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا (ثم) بتنفيذ وصيته (ولو
 مطلقة على الصحيح من ثلث ما بقى بعد تجهيزه وديونه (ثم بقسم) الباقي من المال بين
 ورثته أى الذين ثبت ارضهم بالكتاب أو السنة والاجماع ويستحق الارث برحم
 ونكاح صحيح وولاه (وهم) أى الورثة فلائحة أصناف الاول (ذوفرض أى ذوسهم
 مقدر) وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنتان
 من السبب وهما الزوجان (فلا ب) ثلاث أحوال الفرض المطلق وهو (السدس مع
 الولد أو ولد الابن) والتعصيب المطلق عند عدمهما والقرض والتعصيب مع البنت أو
 بنت الابن (والجد كالأب ان لم يتخل في نسبه) الى الميت (أم) كالأب الميت وان
 دخل في نسبه أم كالأب ففاسد من ذوى الارحام ثم الجد الصحيح كالأب عند
 عدمه (الافى ردها) أى رد الام (الى ثلث ما بقى) فى القراوين وهما زوج وأبوان أو
 زوجة وأبوان فان الأب بردها من ثلث الكل الى ثلث الباقي فبهما ولو كان بده جد
 كان لها الثلث كاملاً (و) فى (حجب أم الأب) فان الأب يحجبها وبن الجد (فيحجب) الجد
 (الاخوة) والاخوات كلها وعليه الفتوى وقال للجد مع الاخوة لا بون أولاد غير
 الامر من المقامعة أو ثلث الكل هذا اذا لم يكن معهم ذوفرض فان كان فله جد غير
 الامور الثلاثة بعد فرض ذوى السهم المقامعة أو ثلث الباقي أو سدس الكل (وللام)
 ثلاثة أحوال (الثلث) مع عدم الولد أو ولد الابن وان سفل والعهد من الاخوة
 والاخوات (ومع الولد أو ولد الابن) وان سفل (أوالاثنين من الاخوة والاخوات
 من أى جهة كانوا (لا أولادهم) أى أولاد الاخوة والاخوات (السدس مع الأب
 وأحد الزوجين ثلث الباقي بعد فرض أحدهما) أى الزوجين والباقي للأب وحده

غلامين واحد منهما من ~~الآخر~~ و ابن عمته (فالجواب) انهما من رجلين تزوج كل واحد منهما أخت الآخر
 (مسئلة) ان قيل أى غلامين أحدهما خال الآخر ولا خرعه أمه (فالجواب) أن هذين من رجلين تزوج أحدهما
 بنت الآخر والآخر تزوج ابنة ابنه (مسئلة) ان قيل أى غلامين أحدهما عم الآخر ولا خرعه أبيه (فالجواب)
 انهما من رجلين تزوج أحدهما أم الآخر والآخر تزوج أم أمه (مسئلة) ان قيل أى غلامين كل واحد منهما عم أبي
 الآخر (فالجواب) انهما من رجلين تزوج كل واحد منهما جدة الآخر أم أبيه (مسئلة) ان قيل أى امرأه وجدت
 مع رجل فأنكر عليها فقالت لا تنكروا على فان أم أمي ولدت أمه وأبوه ابن عمته بنت خاله بنت أخت خالتي (فالجواب)
 انها أخته (مسئلة) ان قيل أى ميت ترك خال ابن عمته لا خاله غيره وعمه ابن خاله لامعة له غيرها (فالجواب) انه
 خلف أباه وأمهم وعمه ابن خاله لامعة له غيرها (مسئلة) امرأتان دخل عليهما رجلان فالتامر حبا بينهما وابني زوجينا
 وزوجينا (فالجواب) ان كل واحدة منهما تزوجة بابن الاخرى (مسئلة) امرأه وجدت مع رجل فأنكر عليها فقالت
 لا تنكروا على فان أم أمي ولدت أم أبيه وأبوه ابن حماته بنت أخي خالتي من يكون

٢٢٥

هذا منها (فالجواب) انها
 جدته أم أمه (مسئلة) ان
 قيل أى رجل مسلم له
 ابنان وهما عماء (فالجواب)
 ان هذا رجل مجوسي تزوج
 امرأة مجوسية وهي أم أبيه
 فولدت منه ابنين فهما خوا
 أبيه من الام ثم أسلموا جميعا
 من الحيرة (مسئلة) رجل
 دق بابا فخرج اليه صبي
 فقال الرجل مرحبا بابني
 وابن امرأتى قل لا يسئلك
 وهو أبى ان تزوج أمك
 بالباب وذلك من غير رضاع
 ولا تنجس كيف يكون

الجهود (وللجدات وان كثرت السدس) لاب كن أولام فيشتر كن فيه اذا كن صحاحات
 متحاذيات في الدرجة (ان لم يتخلل جد فاسد في نسبتها الى الميت) وهي الجدة الصحيحة
 كأم أم الاب بخلاف الفاسدة فانها من ذوى الارحام (وذات جهتين) أى قرابتين
 كأم أم الام وهي أيضا أم اب الاب (كذات جهة) واحدة كأم أم الاب فيقسم السدس
 بينهم عند أبي يوسف أنصافا باعتبار الابان وعند محمد ثلاثا باعتبار الجهات
 (و) الجدة (البعدي) من أى جهة كانت (تحبب بالقربى) من أى جهة كانت وارقة
 كانت القربى أو مجعوبة (و) يسقط (الكل بالام) اذا كانت وارقة وعليه الاجماع
 ويسقط الابويات أيضا بالاب اذا كان وارثا وكذا بالجد الام الاب فانها تراث مع الجد
 (وللزوج) حالتان (النصف) عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل (ومع الولد أو ولد
 الابن وان سفل الربع والزوجة) فأكثر حالتان (الربع) عند عدم الولد وولد الابن
 وان سفل (ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الثمن وللبنت) الصلبية الواحدة (النصف)
 وللاكثر الثلثان وعصية الابن وله مثلا حظها) أى لكل بنت سهم ولكل ابن سهمان
 (وولد الابن كولدته عند عدمه) أى عدم الولد حتى يكون بنو الابن عصبة كالبنين
 وبنات الابن كالبنات (ويحبب) ولد الابن (بالابن) حبب حرمان (ومع البنت)

٢٩ كثر البيان ذلك (فالجواب) ان هذا رجل تزوج أم صاحب هذه الدار وتزوج هو
 امرأة هذا بعد أن طلقها فأولادها ابنا وهو الذى يخاطب الرجل وكان صاحب الدار قد ادعى ان الرجل ابنه وقد صدقه
 الرجل وليس له أب معروف فثبت نسبه منه (مسئلة) نظمها ابن العلاف في أبيات وهي
 الاقل لابن أم حماتى * أنا ابن أخ لا ختل غير وهى فلوزوجت أختك من أخلى * فأولادها غلاما كان هى
 وصار أخ لذاك الم عها * وصار الم خال دى ولحى فن أنا منك أو من أنت منى * ابن ان كنت ذا علم وفهم
 (فالجواب) أن هذا رجل يخاطب خال أخيه زوج أخاه من جدته أم أبيه فولدت له ولدا فهو عمه وللرجل أخ لام آخر
 فهو عم هذا الم وزوج هذا الرجل أخت أخيه من أمه لابنه فولدت له ولدا فأخوه من أمه الذى هو عمهم هو خال ولده
 فلذلك قال خال دى ولحى (مسئلة) مريض قال اذا مت اعطوا ولدى الكبير دينار وخمس الباقي وابني الثانى دينارين
 وخمس الباقي والثالث ثلاثة دنانير وخمس الباقي والرابع الباقي كله فكان لكل ما يستحقه بالارث كيف يكون
 ذلك (فالجواب) أن التركة ستة عشر ديناراً للكبير دينار وخمس الباقي ثلاثة فالحيلة أربعة دنانير وللثاني ديناران
 وخمس الباقي ديناران فالحيلة أربعة دنانير والثالث ثلاثة دنانير وخمس الباقي دينار فالحيلة أربعة أيضاً والرابع

ابن أحدهما (مسئلة) ان قيل أى امرأة أتت الى قوم يقسمون الميراث فقالت لا تهملوا بالقسمة فانى حبلى ان ولدت غلاما ورث وان ولدت جارية لم ترث (فالجواب) أن هذا رجل مات عن بنتين وسرية أخيه حبلى فلا يتبين الثلثان فان ولدت الجارية غلاما يكون ابن أخيه ويكون حصبة فيكون أولى من الميراث وان كانت بنتا فهي من ذوى الارحام فلا ترث والباقي للم (مسئلة) ان قيل أى امرأة قالت للقسمين للارث ان ولدت غلاما لم يرث وان ولدت ابنة لم ترث وان ولدتهما جميعا ورثا (فالجواب) أن هذا رجل مات وترك أمًا وأختًا لأب وأمًا وأختًا لأب وجدًا وسرية أب حبلى والأب ميت فيخرج على قول زيد ان ولدت ابنا أو بنتا لم يرث واحده منهما شيئا فان ولدت ابنا فإنه يكون للام السدس والباقي بين الجد والاخت لأب وأم والأخ للاب للذ كرمثل حظ الاثنين أصل الفريضة من ستة للام السدس والباقي بينهم على خمسة للجد والأخ سهمان وللأخت سهم غير رد الأخ من الأب ما أصابه الى الاخت ليمحقها وهو النصف فيخرج بغير شيء وان ولدت جارية فالباقي على أربعة أسهم للجد سهمان ولكل أخت سهم وحق الاخت لأب وأم في ثلاثة أسهم وهو نصف المال ووصل اليها سهم وترد الاخت لأب

٢٢٧

الاخت لأب وأم وتخرج بغير شيء فان ولدت غلاما وجارية يكون للام السدس والباقي بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين على ستة أسهم لكل أخت سهم وللجد سهمان وللأخ لأب سهمان ثم الأخ لأب والاخت لأب بردان الى الاخت لأب وأم تمام حقها وهو النصف ثلاثة أسهم ونصف وفي يدها سهم فيردان عليها سهمين ونصفا يبقى نصف سهم هو بينهما للذ كرمثل حظ الاثنين

ولدام فقط) أى دون الاخوة لأبوين وأب (و) النصف الثاني (عصبة أى من أخذ الكل) أى كل المال (اذا انفرد) (أخذ الباقي مع ذى سهم) والعصبة نوعان نسبية وسببية والاولى ثلاثة أقسام عصبة بنفسه وهو الذى عرفه فى المتن وعصبة بغيره وعصبة مع غيره (والأحق) من العصبات (الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم أب الاب وان علا ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأب) فيقدم ذوا القربتين على ذى قرابة واحدة (ثم الأعمام ثم أعمام الاب ثم أعمام الجد على الترتيب) المذكور ويعتبر بين هؤلاء الاصناف من الأعمام قرب الدرجة فهم الميت مقدم على عم أبيه ثم يعتبر قوة القرابة فهم الميت لأب وأم أولى من عمه لأب وكذا الحال فى عم أبيه وعم جده وهكذا الحكم فى فروع هذه الاصناف (ثم المعتقد ثم حصته) بنفسه (على الترتيب) المذكور (واللاتى فرضهن النصف والثلثان) وهن أربع البنات وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لأب فصاعدا (يصرن عصبة باختوتهن لا غير) ونسبى هذه العصبات عصبة بالغير وأما العصبة مع غيره فكل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالاخت لأبوين وأب لأب مع البنت أو بنت الابن (ومن يدلى) أى يتقرب الى الميت (بغيره حجب به) كابن الابن فإنه يحجب به (سوى ولد الام) أى الاخوة

فورثا فى هذه الحالة (مسئلة) ان قيل أى رجل مات وترك ابن عم وورث منه عشرة آلاف درهم فلو كان ابنا ورث ألفين (فالجواب) أن هذا رجل مات عن ثلاثين ألف درهم وعثمانية وعشرين بنتا وابن عم فالثلاثان وهو عشرون ألفا للبنات والباقي وهو عشرة آلاف لابن العم ولو كان ابنا يقاسمهن فنصيبه ألفان كذا فى العدة (مسئلة) ان قيل أى امرأة قالت لقوم يقسمون ميراثا لا تهملوا فانى حامل ان ولدت ذكرا فلى الثمن وله الباقي وان ولدت أنثى فالمال بينى وبينها سواء وان أسقطت ميتا فالمال كله لى (فالجواب) أنها امرأة أعنت عبدًا ثم تزوجته مات وهى حامل منه (مسئلة) ان قيل أى امرأة وزوجها ورثا من ميت ثلاثة أرباع المال وامرأة أخرى وزوجها ورثا منه ربع الباقي (فالجواب) أن هذا رجل مات عن أخت لأم وأخ لأم وابن عم أحدهما أخ لأم والذى هو أخ لأم زوج الأخت للأب والآخر زوج الأخت للام فلاخت النصف وللأخ وللأخت للام الثلث والباقي بين ابني الم (مسئلة) ان قيل أى رجل وابنته ورثا لأم النصفين (فالجواب) أنها امرأة ماتت عن زوج هو ابن عم وابنته منها فكان له النصف بالفرض والتعصيب (مسئلة) ان قيل أى أم ترث السدس والحال أنه ليس لولدها ولولا ولداً ولا ابناً ولا اثنتان من الاخوة والاخوات (فالجواب) أنها أم ماتت بنتها عن زوج وأبوين فانها ترث ثلث الباقي وهو السدس (مسئلة)

ان قيل أى أم يكون فرضها ربع المال (فالجواب) أنها أم مات ابنها عن زوجة وأبوين فانها ترث ثلث الباقي وهو ربع المال * **مسئلة** * ان قيل أى رجل مقتول ورث من قاتله (فالجواب) أنه رجل جرحه انسان عن يتصور بينهما التوارث ثم مات الجراح قبل موت المجرور ذكراه الاسنوى * **مسئلة** * ان قيل أى رجل مات وترك خمسة عشر ولدا ذكورا فخص خمسة منهم - نصف ماله وخص خمسة ثلثه وخص خمسة سدسه وقدر آيته - منظوما ولا أعرف الناظم وهو

أعالم الفرائض ما تقول * أعندك لمسئلة دليل * قضى رجل من الأحرار نجبا وكان له اذمال جليل * بنوه الوارثون ذكور خمس وعشرين بينهم دخيل * فتم خمسة بالنصف خصوصا من المال المخلف يانبيل * وثلث المال خمس ورثوه * وباقي المال للباقي يؤول * (فالجواب) أن هذا رجل له زوجتان وله من كل واحدة منهما خمسة أولاد ذكور وله خمسة أخرى من غيرهما ولا حدى الزوجتين عليه دين بقدر ثلث التركة وللأخرى بقدر سدسها ثم ان الرجل وزوجتيه ما قوتحت هدم جميعا ولم يعلم السابق فلا ولاد الزوجة التى لها الثلث الثلث من أمهم ٢٢٨ وثلث ما بقى لأبيهم وهو السدس انضم الى الثلث فصار نصفا

ولا ولاد الزوجة التى لها السدس السدس من أمهم وسدس ما بقى لأبيهم - وهو السدس انضم الى السدس فصار ثلثا وللأولاد من غيرهما ثلث ما بقى لأبيهم - وهو السدس والله أعلم وقد نظمت الجواب حال الكتابة فقلت مستعين بالله

جوابك خذ منى يانبيل بنظم يشفى منه العليل لهذا الميت خمس من بنيه من احدى زوجتين لها ميل ومن أخرى لخمس ثم خمس لغيرها او ذا أصل أصيل

والاخوات للام فانهم يدلون بها ومع هذا يرثون معها العدم استهما فاقها كل التركة (والمحبوب) بالشخص يجب حرمان (بموجب) بالاتفاق (كلا خوين أو الاختين) فصاعدا من أى جهة كانا لا يرثان مع الابو (بموجب) الام من الثلث الى السدس مع الاب لا (بموجب) المحرم) بالوصف كالمحرم (بالرق) حتى لا يرث العبد من الحر ولا الحر منه (والقتل مباشرة) لا تسبعا بأن حفر بسر في الطريق فقتل به مورثه (واختلاف الدين) حتى لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر منه (أو) اختلاف (الدار) فيما بين الكفار عندنا حقيقة كحرب وذي أو حكا كستأمن وذي وكهربين من دارين مختلفين (والكافر يرث بالنسب) كالنوة (والسبب) كالزوجة اذا كانت غير محرمه (كالمسلم ويرث الكافر بالسبب) أى اذا اجتمع فيه قرابتان لوتفرقتا في شخصين ورث بهما فان الكافر يرث بهما (كالمسلم) أى كما يرث المسلم بالسبب (ولو يجب أحدهما) أى أحدا السببين أى احدى القرابتين الأخرى (فبالحاجب) أى يرث به (لا بنسكاح محرم) بأن تروج بخومى بنته فانها ترث منه بالبنية لا بالزوجة (ويرث ولد الزنا) ولد (اللعان بجهة الام) أى من جهة الام وقرابتها (فقط) فلا يرث من الاب وقرابته ولا يرث الاب ولا قرابته منه وانما يكون ميراثه للام وأولادها وقرابتها

(وروقف)

لمات وزوجته ماتت هدم * ولم يعلم على سبق دليل

لذى دين عليه قدر ثلث * من المال المخلف يا خليل وللأخرى بقدر السدس فيه * فمكن فهما فدية كل ما أقول فكان الارث نصف المال حقا * وباقيه لذى دين يؤول فيحوى ثلثه للدين خمس * وسدس بالوراثه لا يحول ويحوى سدسه بالدين خمس * وسدس الارث ما فيه علول ويبقى السدس للماقين ارثا * ويصدر بنا الملك الجليل (ان قيل) أى امرأة ماتت معها خمسة فقالت ان قرابته الى قدمات وأن ميراثه لى ولا بنتى ولا بنى ولاى وأختى أسدسا لكل مناسدسه قرأت بخط والذى شيخ الاسلام أبى الفضل محب الدين ابن الشحنة الحنفى رحمه الله رحمتا وسعة ما قلته لما قدمت القاهرة المحروسة قدمته الى اربعة فى سنة ست وأربعين وثم اغناة أنشدنى بعض علمائنا بيتي شعر لىدى الوالد تغمد الله برحمته من افظه وكتب لى بخطه ما صورته سأل العلامة محب الدين بن الشحنة الحنفى الحلبي فى سنة ثلاثة عشر وثمانمائة الجماعة العلماء المصريين الشيخ جلال الدين البلقينى وغيره تغمد الله برحمته عن قوله ما اقول فى امرأة مع خمسة ورثوا قرابة قدعت يا أيها الناس لا بنتى ولى ذالمال أجمعه وابنى وأختى وهو أسدسا

فلم يجبه أحد منهم ثم بعد مدة طويلة أجاب الشيخ زين الدين الأيوبي في هذا الجواب زيد وطى جده أم أمه وطى مشبهه فأولدها بنتين ثم تكم أحدهما عمر وابن عم زيد أب فأولدها ابناً ثم وطى زيد هذه المنكوحه وطى مشبهه فأولدها بنتين ثم إن عمر أقتل زيد بعدا لحاصل ما ترك زيد من الورثة جده وأربع بنات وابن ابن عمه أب والمرأة القاتله وهي زوجة عمر وابن ابن ابن عم الميت وأمه وهي الجدة أم الام الموطاة وأختها وبنتها فهن أربع بنات للميت وصديق أنهم ورثوا المال أسداسا لثلاث البنات الثلاث وهن أربع وللجدة السدس وللعاصب مابق وهو السدس فنظم هذا الجواب قاضي القضاة الشهاب ابن حجر فقال **بنتان من أم أم مشبهه رأتى * أحدهما الاب وطافيه الباس** أنت بنتين منه ثم من عصب * **بان فأت أب فال أسداس** وصح ذلك في عاشر رجب الفرد من السنة المذكورة بالقاهرة المحروسة قال وألدى رحمه الله تعالى أقول والبيتان اللذان نظمهما شيخنا ابن حجر لا يفيان بالقصود والله أعلم ثم اتى وقفت على خط ابن حجر وقد أنشد بيتي الوالد وقال فأجبت أم وأختان منها الرثمن غدا ثلثا وسدسا ومن غير الباس وبالولاء ورثت أم الرضاع كذا أخت وابن فهذا الارت أسداس ٢٢٩ قال ثم نظمته في صورة أخرى

لاجل قوله قرابتا فذكر
البيتين الاولين ثم قال وذكر
للشراح انه حلهم ماقى
مناصحة ونظم الجواب عنهم
قال ابن حجر ولا يحضرني
الآن قال والذى رحمه الله
وأقول ان هذين البيتين مع
ما فيهما من الاقوال لا يفيان
بالقصود بل يقصران عن
الاولين والله أعلم والذى
عندي أن الشيخ انما نظم
ما فيه الباس ولكنه عند
الكتابة سبق قلمه فقال
من غير الباس والله أعلم
قلت وقد نظم الجواب شيخنا

(ووقف للمحل حظ ابن) واحد أو بنت واحدة أيهما كان أكثر وعليه الفتوى لانه
القالب (ويرث) الحمل (ان خرج أكثره فأت لا) يرث ان خرج (أقله) فأت ثم ان
خرج مستقيما فالعقب صدره وان خرج منه كسوا فالعقب مرنه وكذا اذا تحرك شيء من
أعضائه (ولا توارث بين العرق والحرق الا اذا علم ترتيب الموتى) بل مال كل منهم
لورثته الاحياء فو غرق زوجان أو احترقا وترك كل منهما أخا فالحا لهما لهما لهما
لاخيه (و) النصف الثالث (ذو رحم وهو قريب ليس بذى سهم ولا عصب ولا يرث مع
ذى سهم ولا عصبه سوى أحدان) وجن لعدم الر دعليهما) فيأخذ المنفرد جميع المال
بالقرابة (وترتيبهم كترتيب العصبات والترتيب بقرب الدرجة) كبنات البنات أولى من
بنت بنت البنات ومن بنت بنت الابن (ثم) ان استووا في الدرجة يكون الترجيح (بكون
الاصل وارثا) فولد الوارث أولى سواء كان ولد عصبه أو ولد صاحب فرض (وعند
اختلاف جهة القرابة) مع الاستواء في الدرجة (فلقرابة الاب ضعف قرابة الام) كاب
أم أب الاب وأب أب الأم فالثلثان للجد من جهة الاب والثلث للجد من جهة الام
(وان اتفق الاصول) في صفة الذكورة والانوثة (فالقسمة على الابدان) أى أبدان
الفروع اتفاقا (والا) أى وان اختلفت صفة الاصول (فالعقد منهم) أى من الفروع

شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله على وجه آخر فقال بنتان من أم جد مشبهه رأتى * من حافد الجد الاولى أيها الناس
بابنتين وبابن عاصب فتوفى * الواطئون قال الجد أسداس وهذا البيتان أحسن الاجوبة وأولاهما وأما ما
أجاب به شيخ الاسلام الجدر رحمه الله نفسه فهو قوله منا صفة أم وأختان منها وابن عم أب * قد مات والما لم يذكره أساس
ثم ابنتين وابن واحد ولوا * من احدى الاختين فالمرات أسداس وصورته أن هذا رجل مات عن أمه وأختين لأب
وابن عم أبيه فلم تقسم التركة ثم ان ابن العم تزوج احدى الاختين فأولدها بنتين وطلقةا وتزوجت بابن عمه فأولدها
ابنا ومات زوجها الثاني ثم الاول الذى منه البناتان فيخص الام من التركة الاولى السدس والاختين الثلث لكل واحدة
منهما السدس والباقي لابن العم فلما مات قبل قسمة التركة عن بنيه كان لهما الثلثان من تركته وهى ثلث أصل المال
فمكان لكل واحدة منهم سدسه والباقي وهو ثلث تركته وسدس أصل المال لابن العم الذى هو من احدى الاختين
فمكان لكل واحد سدس المال والله الموفق (مسئلة) ان قيل أى ميت ترك أربعاً من الورثة فكان لاحدهم ثلث
المال وللثاني ثلث الباقي وللثالث ثلث مابق وللرابع مابق وهى المسئلة الا كدرية وقد نظمها بعضهم فقال
ما فرض أربعة توزع بينهم * مرات ميتهم بفرض واقم فلو احدثت الجسم وثلاث ما * بقى لثانيهم بمحكم حام

والثالث من بعد ذلك الذي يبقى وما بقي نصيب الرابع (فالجواب) أنها امرأتان من زوج وأم وأخت وبعد فلزوج
النصف واللام الثلث والجد السدس والأخت النصف قصع من سبعة وعشرين للزوج تسعة هي ثلث الجميع وللأم ست
هي ثلث الباقي والأخت أربعة هي ثلث ما بقي والباقي ثمانية للجد (مسائل حسانية) المحقة بالفرائض (مسئلة) رجل
اتجر ثلاثة أيام ورجع كل مرة مثل رأس ماله وتصدق كل يوم بدينار ولم يبق له في اليوم الثالث شيء كم كان رأس ماله
(فالجواب) أنه كان إحدى وعشرين قيراطا نصار في اليوم الأول ديناراً وثمانية عشر قيراطاً فأعطى ديناراً بقي ثمانية
عشر قيراطاً وصار في اليوم الثاني ديناراً وأثنى عشر قيراطاً فأعطى ديناراً بقي اثنا عشر قيراطاً فاستسب في اليوم
الثالث مثله فتصدق به فلم يبق شيء (مسئلة) إذا أعطى عشرين درهماً لرجل ليكرى له عشرين دابة كل رجل بدرهمين
وكل بغل بدرهم وكل حمار بنصف درهم كيف يكرى (فالجواب) أنه يكرى عشرة حمير بخمسة وخمسة بغال بخمسة
وخمسة جمال بعشرة (مسئلة) رجلان مع أحدهما رغيقان ومع الثاني ثلاثة أرغفة فقعدا باً كلان لهما رجل ثالث
وأكل كل معهما وأعطاهما خمسة ٥٣٠ دراهم وقال اقتسماهما على قدر ما أكلت من خبز كما

(والوصف من بطن مختلف) عند محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف يعتبر أمدان
الفروع ويقسم المال بينهما على السواء إن كان الكل ذكوراً أو إناثاً وإن كانوا
مختلفين فلذلك كمثل حظ الانثيين (والفروض) القسمة في كتاب الله تعالى ستة
(نصف وربع وثلث وثلثان وثلث وسدس) هذا جنس آخر (ومخارجها)
أي مخارج هذه الفروض (اثنتان للنصف وأربعة وثمانية وثلاثة وستة لربعها) أي
لربع والثلث والثلثان والثلث والسدس هذا عند عدم اختلاط الجنس بالجنس
الآخر (واثنا عشر وأربعة وعشرون بالاختلاط) أي إن اختلط الربع بكل الثاني
أو ببعضه فهو من اثني عشر وإن اختلط الثلث من بكل الثاني أو ببعضه فهو من أربعة
وعشرين (وتقول) أي الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون (زيادة فستة)
تقول (إلى عشرة وثمانين) فتعول لسبعة كزوج وشقيقتين وثمانية كهم وأم
ولسبعة كهم وأخ لام ولعشرة كهم وأخ أخ لام (واثنا عشر) تقول (إلى سبعة عشر
وتراً) لا شفعاً فتعول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وأم ولخمس عشرة كهم وأخ لام
ولسبعة عشر كهم وأخ أخ لام (وأربعة وعشرون) تقول (إلى سبعة وعشرين)
فقط كزوج وبنتين وأبوين والحاصل أن مجموع المخارج سبعة منها أربعة لا تعول

كيف يقسمان الدراهم
(فالجواب) أن يأخذ صاحب
الرغيفين درهماً وصاحب
الثلاثة أربعة لأنه أكل من
صاحب الثلاثة رغيقاناً وثلث
رغيف ومن صاحب
الرغيفين ثلث رغيف ويصحب
إن علياً رضي الله عنه
وقعت هذه المسئلة في أيامه
فقرأها اليوم وقد قال صاحب
الرغيفين لي درهماً ونصف
وللثلاثة درهماً ونصف لأنه
شارك بيننا في الخمسة
والشركة تقتضي المساواة
فقال صاحب الثلاثة لي

ثلاثة دراهم ولك درهمان أخذ من هذين الأرغفة فقال علي رضي الله عنه ارض
بما أعطاك صاحبك والأفلس لك في القضاء ذلك فقال لأرضي الإجماع في القضاء فقال ليس لك إلا درهم واحد
قلت وقد ذكر هذه المسئلة في قسمة العدة وقال في التصوير أنهم أكلوا جميعاً مستوين وقال في الجواب لصاحب
الرغيفين درهمان وللآخر ثلاثة دراهم لأن كل واحد منهم أكل رغيقاناً وثلثاً رغيقاناً من ثلثان من ذلك من نصيب
صاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب الآخر فاجعل كل ثلث سهماً فيكون كل واحد أكل كل سهمين من نصيب
صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب الآخر فذلك خمسة أسهم فيجعل البديل بينهما كذلك انتهى والحاصل أن
الجواب الأول مبناه على أن صاحب الرغيفين جعل آكلًا لخمس أسهم من رغيقيته فيبقى له حق سهم واحد هو ثلث
رغيف عنه درهم واحد ومبنى الجواب الثاني على جعل الآكل شائعاً في الخمسة فيكون كل واحد أكل كل من كل من
الاثنتين والثلاثة حصصاً متساوية فالثالث أكل كل من صاحب الرغيفين سهمين فله حصصاً معاً عليه درهمان من الخمسة
لكن يتوجه هنا أن يقال إن صاحب الثلاثة يقول لصاحب الرغيفين لي عندك سهم فاني أكلت من خبزك سهمين
هـ أكلت من خبزي ثلاثة أسهم بقي لي سهم حصته درهم لأن يقال الكلام في قسمة الخمسة لاني دعوى الرجلين فيما

بينهم من الخبز والله أعلم ثم اني رأيت في العدة في كتاب الشهادات ما يشهد للحكم السابق فانه قال رجلان لاحدهما خمسة أرغفة وللآخر ثلاثة أرغفة فجاء ثالث وأكل معهم ما دفع اليهما ثمانية دراهم وقال هذه لك على قدر ما أكلت من طعامكم فدفعت صاحب الخمسة ثلاثة دراهم الى صاحب الثلاثة الارغفة فأبى وقال لا أرضى بذلك فاختمنا الى على رضى الله عنه فقال هذا خير لك من الحكم فقال فاحكم فقال على رضى الله عنه لك درهم والسبعة لصاحبك فقال له لم قال لان الثمانية بين الثلاثة فيجعل كل رغيغف على ثلاثة فتصير أربعة وعشرين سهما فحصلت تسعة أسهم وحصة صاحب خمسة عشر وأربعة وعشرون بين ثلاثة يكون لكل واحد ثمانية فبان ان صاحب الخمسة أكل ثمانية أسهم يبقى له سبعة أسهم كلها الاجنبي وأنت أكلت ثمانية أسهم وأكل سهم واحد من سهامك الاجنبي انتهى (مسئلة) رجل له ثلاثة بنين أعطى الكبير منهم خمسين أترجة وأعطى الاوسط ثلاثين أترجة وأعطى الاصغر عشرين أترجة وقال لهم بيعوا واحدا وليأتين كل واحد منكم بعشرة دراهم من الذي أعطيته فأقوا بمثل ما قال كيف كان بيعهم (فالجواب) أنهم باعوا على سعر كل سبع أترجات ٢٣١ درهم وما فضل كل واحدة بثلاثة دراهم فأما الكبير فباع تسعة وأربعين بسبعة دراهم وفضل واحدة باعها بثلاثة دراهم صارت عشرة وأما الاوسط فباع ثمانية وعشرين بأربعة دراهم وفضل ثنتان فباعهما بستة دراهم صارت عشرة وأما الصغير فباع سبعة دراهم وفضل ثلاثة باعهم بتسعة دراهم صارت عشرة (مسئلة) رجلان معهما طرف فيه ثمانية أرطال وليس معهما الا طرفان أحدهما يسع ثلاثة والآخر خمسة

وثلاثة تعول بالاستقرار ثم ان انقسمت المسئلة بلا كسر فلا يحتاج الى ضرب كأبوين وابنين أصلهما من ستة وتقسيم على الكل (وان انكسر حظ فريق) أى نصيب طائفة من الورثة (ضرب وفق العدد) وهو الرؤس (في الفريضة) أى فى أصل المسئلة (ان وافق) كأبوين وعشر بنات أصلهما من ستة وتصح من ثلاثين وعولها ان كانت عاتلة كزوج وأبوين وست بنات أصلهما من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (والا) أى وان لم يكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة (فالعدد) أى عدد رؤس من انكسر عليهم بضرب (في الفريضة) كزوج وخمس أخوات لأبوين وأبأب أصلهما من ستة وتعول السبعة وتصح من خمسة وثلاثين (فالبلغ) المضروب (مخرج) المسئلة في الصورتين (وان تعدد الكسر وعائل) أعداد الرؤس (ضرب واحد) من الأعداد في أصل المسئلة كست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام أصلهما من ستة وتصح من ثمانية عشر (وان تداخل) بعض الأعداد في البعض (فالاكثر) أى يضرب أكثر الأعداد في أصل المسئلة كأربع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمأ أصلهما من اثني عشر وتصح من مائة وأربعة وأربعين (وان توافق) أى وافق بعض أعداد الرؤس بعضا كأربع زوجات وثمانى

أرطال وأراد اقسمة اريت بينهم نصفين كيف يتسمانه (فالجواب) ان علا الوعاء الذى يسع ثلاثة أرطال ويسكب في الوعاء الذى يسع خمسة أرطال ثم يعلاه مرة ثانية ويسكب فوق تلك الثلاثة الاول يفضل معه في الوعاء الصغير رطل ثم يسكب الخمسة في الظرف الكبير ثم يسكب الرطل الذى في الوعاء الصغير في الوعاء الاوسط ثم علا الوعاء الصغير ويسكب فوقه فقد تم لكل واحد أربعة أرطال وهى النصف (مسئلة) ان قيل أى رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمس عشرة فحاية خمس منها ملوؤة وخلا وخمس الى نصفها وخمس خالية وأرادوا قسمتها من غير أن يحولوها من مكانها كيف الوجه في ذلك (فالجواب) أن يأخذ أحد البنين خابيتين ملوؤتين وخابيتين خاليتين وخاية الى نصفها والثاني كذلك فيبقى خمس خواب احداها ملوؤة والثانية خالية والثالثة الى نصفها هي نصيب الثالث من العدة (مسئلة) ان قيل رجل قسم بين أصحابه مالا فاعطى الاول درهما والثاني درهمين والثالث ثلاثة والرابع أربعة وهكذا الى آخرهم يعطى كل انسان أزيد من الآخر درهما ثم وأخذ المال منهم كله ثم قسمه بينهم فحصل لكل انسان منهم عشرة دراهم فكم الدراهم وكم الرجال (فالجواب) ان الدراهم كانت سبع مائة وثمانين درهما وان الرجال كانوا تسعة وثلاثين رجلا وهذه ليست من المشكلات ولكني تبعت في ذكرها من تقدمني (مسئلة) ان قيل جماعة دخلوا

بسننا فاقطع واحد منهم زمانه والآخر ثنتين والثالث ثلاثة والرابع أربعة وهكذا الى آخرهم يترك كل انسان منهم على
 الآخر زمانه ثم لما خرجوا جوهوا الرمان واقسموا بالسوية فخص كل واحد منهم عشرة فكم الرمان وكم الرجال
 (فالجواب) ان الرمان مائة وتسعون والرجال تسعة عشر وهذه من غطت التي قبلها (مسئلة) ان قيل رجل وضع في مكان
 ما لاف دخل آخر ووضع عليه مثله وأخذ عشرة فدخل آخر ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة فدخل آخر
 ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة فدخل آخر ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة فلم يسبق من المال شيء فكم
 أصل المال وكم وضع عليه كل واحد منهم (فالجواب) ان الواضع الاول وضع ثمانية دراهم ونصف درهم وربيع درهم
 ووضع الثاني عليه مثله فصار المجموع سبعة عشر درهما ونصف درهم فلما أخذ عشرة صار الباقي سبعة ونصف فوضع
 عليه الثالث مثله فصار المجموع خمسة عشر فلما أخذ منه عشرة بقي خمسة فوضع الرابع عليه مثله فصار عشرة أخذ
 وذهب فلم يسبق من المال شيء (مسائل شتى) (مسئلة) أي رجل قال ولدت في شهر رمضان عند أبي حنيفة
 ابن العزوق وقد نظم هذه قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي

٢٢٢

وفي سؤال عند أبي يوسف قال

عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة أمهات (فالوق) أي يضرب وفق أحد الاعداد
 في جميع الثاني ثم ما بلغ في وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث
 ثم الرابع كذلك ثم المبلغ في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون تبلغ أربعة
 آلافي وثلاثمائة وعشرين فنهتبع (والا) أي وان لم يتماثل ولم يتداخل ولم يتوافق
 بان يابنت الاعداد بعضها بعضها (فالعدد) يضرب كله (في جميع العدد الثاني
 ثم ما بلغ في) جميع (الثالث ثم ما بلغ في) جميع (الرابع ثم المبلغ في الفريضة)
 كزوجتين وست جدات وعشرين بنتا وسبعة أمهات أصلها من أربعة وعشرين
 وتصح من خمسة آلاف وأربعين (و) يضرب في (عولها) ان كانت عائلة كزوج
 وتسع جدات وخمس اخوات لا يوين أولاب أصلها من ستة وتقول الى ثمانية وتصح
 من ثلاثمائة وستين ثم شرع في مسائل الرد فقال (وما فضل) عن فرض ذوى الفروض
 ولا مستحق (يرد على ذوى الفروض بقدر فرضهم الاعلى الزوجين) فلا يردهما
 وقدمنا أنه يردهما في زماننا لفساد بيت المال ثم مسائل الرد أربعة أقسام لانه اما
 أن يكون من يرده عليه جنسا واحدا أو لا وكل منهما اما عند عدم من لا يرده عليه أو مع
 وجوده أشار الى الاول بقوله (فان كان من يرده عليه جنسا واحدا) عند عدم من لا يرده

الحنفي وقاه الله كل مرهوب
 وأتم عليه كل موهوب فله
 درهما أتق دره وذلك النظم
 الشريف من الجهر الخفيف
 رجل قال قد ولدت بشهر الصوم
 في قول أقدم الاعيان
 وبسؤال عند يعقوب فأنتم
 بجواب وفقتم للتيبان
 (فالجواب) أنه رجل ولدت
 آخر يوم من رمضان وقد
 روى الهلال بالنهار وقبل
 الزوال فعند أبي حنيفة
 يكرن ذلك اليوم من رمضان
 ولا يحل لهم الافطار وعند
 أبي يوسف ذلك اليوم من

سؤال وقد نظمت الجواب فقلت خذ جوابي مفصل التبيان عن سؤال يفوق نظم الجمان
 كان ميلاد ذاك اليوم عديدين الانام من رمضان وبه قدرأى الهلال نهارا * قبل ظهر جماعة الاعيان
 عند يعقوب ذلك اليوم عيد * وصام في مذهب النعمان (قلت) ومحمد يعقوب في هذه المسئلة كما ذكره الامام
 أبو نصر القطان الغزوي (مسئلة) ان قيل أي امرأة سألت أباك أنت أم تيب فقالت بكر عند أبي حنيفة تيب
 عند أبي يوسف ومحمد والساقبي (فالجواب) أنها امرأة زالت بكارتها بالفجور أو بحبضة وتزوج كالا بكار ويكون
 سكوتها رضى وتدخل في الوصية لا بكار بنى فلان وهى معروفقة من التهنيد (مسئلة) ان قيل أي رجل قيل له من
 ابن أنت فقال أنا بصري عند أبي حنيفة كوفي عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (فالجواب) أنه ولد بالبصرة
 ونشأ بالكوفة وقوطن بها فأبو حنيفة يعتبر المولد وأبو يوسف ومحمد يعتبران المنشأ وعلى هذا ينبغي الخلاف في الوصية
 وفي الحنفية من حلف لا يتزوج من نساء أهل البصرة (مسئلة) ان قيل أي رجل قيل له كم سنك فقال أنا ابن
 خمس وثلاثين سنة عند أبي حنيفة وابن ست وثلاثين سنة عند صاحبيه (فالجواب) أن هذا رجل كانت ولادته
 في أواخر الشهر ولم يكن في أول الشهر فأبو حنيفة رضي الله عنه يعتبر بالحساب بالأيام يأخذ لكل شهر ثلاثين

يوما ولكل سنة ثلثمائة وستين يوما حتى يتم خمسا وثلاثين سنة وهما يعتبران الحساب بالاهلة فيكون بعض الأشهر ثلاثين وبعضها تسعة وعشرين فيكون عام ذلك ستا وثلاثين لأن كل شهر من شهور السنة بعد ست وثلاثين سنة يعود إلى حالته التي كان عليها في الابتداء قال ابن العز وقد نظم هذه المسئلة شيخنا قاضي القضاة ببلغه الله ما يؤمله من رضاه ونظمه من الدرر اللقيط من البحر البسيط وهو يامن له نظري في الفقه فأقبحه وفي الخلاف وفي الفقهوم والعسر ما وجهه قول الذي قد قال أنه * من مهره قدمه في خمس بالنظر * بعد الثلاثين في قول الإمام وفي قولهم ما زاد عاما يا أولي الفكر * فهذه نكتة يا صاحبي حضرت * فاسمع بتوجيهها يا واحد البشر وقد استغفرت الله تعالى ونظمت الجواب حال الكتابة فقلت

هذا الجواب ونظمي غير معتبر * ولا أرى أنني في الناس ذو فكير * هذا في قدر الرحمن مولده
 اثنا عشر وهذا مدرك النظر * فالتسعة من عمره لا نقص غيره * عند الإمام وقال الله في حري
 فالعام أخفى هلايبه ولهما بل زاد عاما فعد بالفكر واعتبر ٣٣٣ * وعنده فهو شهي وقد وضحت

يا صاحبي نكتة كالشمس
 والقم

(مسئلة) امرأة ولدت فقال
 لها زوجها أحياء ولدت أم
 ميتا قالت حيا عند أبي
 حنيفة ميتا عند مالك رحمه
 الله (فالجواب) أنها ولدت
 ولدا كان منه تحريك أو
 قلب عين فعند أبي حنيفة
 هذه الأشياء كلها تدل على
 الحياة حتى يرث ويورث
 وعند مالك رحمه الله لا يحكم
 بحياته إلا بالصباح (مسئلة)
 امرأة قيل لها أفارغة أنت
 أم ذات زوج فقالت فارغة

عليه (فالمسئلة من) عدد (رؤسهم) ابتداء قطع التطويل (كبتين أو أختين) أو
 جدتين (والا) أي وإن لم يكن من يرد عليه جنسا واحدا بأن كان جنسين أو ثلاثة
 لا أكثر بالاستبراء (فنسبهم) أي تؤخذ المسئلة من نسبهم (فن اثنين لو) اجتمع
 (سدسان) كجدة وأخت لأم (و) من (ثلاثة لو) اجتمع (ثلاث وسدس) كجدة وأختين
 لأم (و) من (أربعة لو) اجتمع (نصف وسدس) كبت وبنت ابن (و) من (خمس لو)
 اجتمع (ثلاث وسدس) كبتين وأم (أو نصف وسدسان) كشقيقة وأخت لأم
 أو جدة (أو نصف وثلاث) كشقيقة وأم وهذا هو النوع الثاني ثم شرع في الثالث
 فقال (ولو) كان (مع) النوع (الأول) وهو ما إذا كانوا جنسا واحدا (من لا يرد عليه)
 وهو أحد الزوجين (أعط فرضه) أي فرض من لا يرد عليه (من أقل مخارجه) أي
 مخارج الفرض (ثم أقسم الباقي على) رؤس (من يرد عليه) فإن استقام فيها
 (كزوج وثلاث بنات) فهي من أربعة للزوج واحد يبقی ثلاثة وهي تستقيم عليهن
 فلا حاجة إلى الضرب (وإن لم يستقم فإن وافق رؤسهم) الباقي كزوج وست بنات
 (فأضرب وفق رؤسهم) وهو هنا اثنتان (في مخرج فرض من لا يرد عليه) وهو هنا
 أربعة تبلغ ثمانية فلزوج اثنتان وللبنات ستة (والا) وافق بل بابت (فأضرب كل

٣٠ كنز البيان عند أبي حنيفة ذات زوج عند الشافعي كيف يكون ذلك (فالجواب) أن هذه
 امرأة قال لها زوجها أنت بائن أو حرام ونوى به الطلاق فإنه يقع بائنا عند أبي حنيفة وينقطع النكاح بينهما
 ورجعا عند الشافعي (مسئلة) رجل قيل له خبرك ما دؤم فقال ما دؤم عندهما وعند الشافعي وغير ما دؤم
 عند أبي حنيفة كيف يكون ذلك (فالجواب) أن هذا كل مع الخبز ما لا يصنع به كاللحم والخبز فالشافعي يجعله
 إذا ما كذا أبو يوسف ومحمد أبو حنيفة لا يجعله إذا ما (مسئلة) رجل قيل له هل قرأت كتاب فلان فقال قرأته عند محمد
 ولم أقرأه عند أبي يوسف كيف يكون ذلك (فالجواب) أنه نظري في الكتاب وفهمه ولم يحرك به لسانه فعند محمد قراءة
 وأبو يوسف لا بعد الفهم قراءة (مسئلة) إن قيل أي رجل عزرا بأه وأقربا وأعزى ولده وأصل عمو له النار ولم
 ما ثم بذلك (فالجواب) أن التعزير هو التعظيم والنصرة وأقربا أخاه أي أعار ناقة يركب فقارها وأعزى ولده أي
 أعطاه ثم رخصلة عاما وأصل عمو له النار المملوك هو العجين الذي أجيد عجنه حتى قوى (مسئلة) إن قيل صالح
 فاسق وفاسق صالح (فالجواب) أن الصالح الفاسق رجل صالح شهد على رجل فاسق غير مشتهر بنفسه فيصير فاسقا
 حتى لا تقبل شهادته لاشاعته الفاحشة والفاسق الصالح هو رجل يفسق في السر وهو باق على صلاحه

وشهادته مقبولة فصار هذا الصالح أسوأ حالا من هذا الفاسق من الحاي (مسئلة) رجل معه شاة وذئب وحشيش
مر على نهر فيه مراكب لا يسع الا اثنين وأراد قطع النهر في المركب المذكور ويخاف ان خدلا الشاة مع الذئب
ان يأكل الشاة أو الحشيش مع الشاة أن تأكله في الحيلة في تعديتهم ولا يأكل بعضهم بعضا (الجواب) أن مركب
الرجل ومعه الشاة فيقطع النهر ويضعها ويرجع ثم يأخذ الحشيش ويقطع النهر ويضعه ويرجع بالشاة فيضعها
ثم يأخذ الذئب ويقطع النهر ويضعه ويرجع ثم يأخذ الشاة ويقطع النهر وقد قطع النهر بالجميع ولم يأكل بعضهم
بعضا (مسئلة) ثلاث رجال معهم ثلاث نسوة لهم مراكب على نهر فيه مراكب صغار لا يسع أكثر من اثنين وأرادوا
قطع النهر في المركب المذكور وكل منهم اذا ترك زوجته يخاف عليها من الآخر في الحيلة في تعديتهم وان لا يتخلو
أحدهم من زوجته غيره وليس معها زوجها (الجواب) أن مركب أحدهم وزوجته فيقطعها النهر ثم يرجع الرجل
بالمركب ويترك زوجته ويقف مع الرجلين ثم يركب المراتان ويقطعها النهر ثم يرجع إحدى النساء الى زوجها
ثم يركب الرجلان الآخران الى ٢٣٤ زوجتهما ثم يرجع رجل منهما مع زوجته ثم يركب

عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات) فالخرج هنا أربعة
للزوج واحد يتيق ثلاثة تباين الخمسة فأضرب الأربعة في الخمسة تبلغ عشرين فها
تصح (ولو مع) النوع (الثاني من لا يرد عليه) فأنقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد
عليه على مسئلة من يرد عليه) فان استقام فيها (كزوج واربعة جدات وست
أخوات لام) فخرج فرض من لا يرد عليه أربعة للزوجة واحد يتيق ثلاثة لأن سهم تستقيم
على سهم الجدات وسهمي الأخوات لكنه منكر على آحاد كل فريق كما سيجي
(وان لم يستقم فأضرب سهام من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه) فالبلغ
مخرج فرض الفريقين (كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات) فخرج من لا يرد
عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد يتيق سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد عليه وهي
هنا خمسة لأن الفرضين ثلثان وسدس فأضرب الخمسة في الثمانية تبلغ أربعين فهي
مخرج فروض الفريقين (ثم أضرب سهام من لا يرد عليه) وهو سهم الزوجات (في مسئلة
من يرد عليه) وهي خمسة يكن خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين (و) أضرب
(سهام) كل فريق (من يرد عليه) وهي أربع للبنات وسهم للجدات (في ما بقي) أي
في السبعة الباقية (من مخرج فرض من لا يرد عليه) يكن للبنات ثمانية وعشرون

الرجلان الآخران ويقطعان
النهر ثم يرجع المرأة بالمركب
الى المراتين الباقيتين ثم
تركب امرأتان منهن
ويقطعان النهر الى زوجيهما
ثم يرجع زوج المرأة الباقية
أو إحدى النساء الى تلك
المرأة الباقية فتأتي بها وقد
قطعوا بها جميعهم النهر ولم
تنفرد امرأة أجنبي دون
زوجها وهي أشكل من
التي قبلها وأعسر (مسئلة)
ذكرها ابن العزقي تهذيبه
فقال حكى أن رجلا قال
لأبي حنيفة فرضي الله عنه

ما تقول في رجل قال لا امرأته لا أرجو الجنة ولا أخاف النار وأكل الميتة والدم
وأصدق اليهود والنصارى وأبغض الحق وأهرب من وجه الله تعالى وأشرب الخمر وأشهد عيالاً وأوصلى بغير وضوء
ولا تحيم وأحب الفتنة وأترك الغسل من الجنابة وأقتل الناس فقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا صحابة ما تقولون
فيه قالوا هذا القائل كافر فتبسم أبو حنيفة وقال هو مؤمن ثم قال أما قوله لا أرجو الجنة ولا أخاف النار نوى انما
أرجو وأخاف خالقهم ما يقوله كل الميتة والدم نوى السهل والجرد والكبد والطحال ويقوله أصدق اليهود
والنصارى الذين قال الله تعالى في حقهم وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء فصدقهما على ذلك ويقوله أبغض الحق أي الموت لأنه حق لا بد منه ويقوله أشرب الخمر أي في حالة الاضطراب
وقوله أحب الفتنة أي أحب المال والولد قال الله تعالى انما أموالكم وأولادكم فتنة ويقوله أشهد عيالاً أي يشهد
بالله وملائكته وأنبيائه والقيامة والجنة والنار ويقوله وأترك الغسل من الجنابة أي عند عدم الماء ويقوله أقتل
الناس أي الكفار (قلت) وذكر هذا في الفتاوى الظهيرية وقال لكن في هذه العبارة ضرب من الاستبعاد فلا
يوزا ستمها وقد سئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة وانما أخاف

وأرجو الله تعالى فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط فإن الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى
 واتقوا النار التي أعدت للكافرين ولوقيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا أخاف ذلك القول فإنه يكفر
 وما ينسب لابي حنيفة رحمه الله قال لا يدخل النار الا مؤمن ومعناه اذا عاين النار آمن وأيقن أن ما جاء به الرسل
 حق فهو لا يدخل النار الا وهو مؤمن لكن لا ينفعه ايمانه ذلك قال الله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا
 (حكى) أن اعرابيا دخل على أبي حنيفة المسجد فقال بواو أم بواوين فقال أبو حنيفة بواوين فقال بارك الله فيك
 كما بورك في لا ولا ثم روى فتعبر أصحابه وسألوه عن سؤال الاعرابي فقال قد سألتني عن التشهد بواوين كشهد ابن
 مسعود أو بواو كشهد ابني موسى فقلت بواوين فقال بارك الله فيك كما بورك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية
 ولا غربية (مسئلة) ان قيل امرأة تليست بمجنونة ولا مستحاضة أمرها زوجها بأن تصلي خلفت أن لا تصلي
 هذا الشهر ولا تصوم وتشر ب الخمر وتأكل لحم الخنزير وترى ذلك حلالا وتسفل دم آدمي ولا قدود عليها ولا دية
 (الجواب) أن هذه امرأة نفسها مسافرة واضطرت الى تناول لحم الخنزير وشرب الخمر

٢٣٥

وتقتل الكافر الحر من
 حيرة الفقهاء (مسئلة)
 رجل حلف أن هذه العز
 ولدت ولدين لا حينين ولا
 ميتين ولا ذكرين ولا أنثيين
 ولا أبيضين ولا أسودين
 كيف يكون هذا (الجواب)
 أن أحدهما حي والآخر
 ميت وأحد هما ذكر والآخر
 أنثى وأحد هما أسود
 والآخر أبيض كذا في
 العدة (مسئلة) امرأة
 قالت لزوجها بين مقدار
 مهري فقتض وخلف ثم بها
 له أن يقر لها كيف يصنع

وللبعدات سبعة فاستقام فرض كل فريق (وان انكسر) على البعض (فصح)
 المسئلة بالاصول المذكورة (كلمة) ثم شرع في مسائل النامحة فقال (وان مات
 البعض) من الورثة (قبل القسمة) أي قبل قسمة التركة (فصح مسألة الميت الاول)
 على ورثته (وأعط سها م كل وارث) من التصح (ثم صح مسألة الميت الثاني) على
 ورثته (وانظر بين ما في يده) أي يد الميت الثاني (من التصح الاول و بين التصح
 الثاني ثلاثة أحوال) وهي التوافق والتباين والاستقامة (فان استقام ما في يده من
 التصح الاول على التصح الثاني فلا ضرب) حينئذ (وجمنا) أي المسئلان (من
 تصح الميت الاول وان لم يستقم) فانظر (فان كان بينهما) أي بين ما في يده وبين
 التصح الثاني (موافقة فأضرب وفق التصح الثاني في كل التصح الاول وان كان
 بينهما) أي بين ما في يده وبين التصح الثاني (مباينة فأضرب كل التصح الثاني في
 التصح الاول فالبلغ مخرج المسئلتين) وان مات ثالث أو رابع فأجعل البالغ مقام
 تصح الميت الاول وأجعل تصح الميت الثالث مقام تصح الميت الثاني وهكذا ثم شرع
 في بيان تعيين نصيب كل واحد من المسئلتين فقال (واضرب سها م ورثة الميت الاول في
 التصح الثاني) ان كان بين ما في يد الميت الثاني وتصحيحه مباينة (أو في وقفه) ان كان

(الجواب) أن تبسع المرأة شيئا من زوجها بأربع مائة ثم انها تقول عن المهر ويقربها بأربع مائة (مسئلة) وان قيل
 رجلان اشترى شيئا باثني عشر وروضة أحدهما في كفة فتقدم الآخر وأكل النصف وترك النصف لصاحبه فأن وصل
 النصف الى صاحبه كان كل واحد منهما آكلان نصيبه فلو سقط النصف من كفة فضاء فما الحكم (الجواب) أنه ظهر
 أن الذي أكله الآخر نصفه على ذلك صاحبه ونصفه على ملكه فيضمن ثلاثة دراهم هي حصة صاحبه من الثمن
 وحصته من الباقي أمانة عند صاحبه فلا يضمن شيئا لذلك (مسئلة) ان قيل أي رجل له أمة أتت بثلاثة أولاد
 في بطون مختلفة متوالية كان الأول عبدا والثاني ابن أم ولد والثالث ابنه (الجواب) أن هذا الرجل مولى الامة
 شهد عليه شاهد أنه أقر حين ولدت الاول أنه ابنه وشهد آخر حين ولدت الثاني أنه أقر أنه ابنه وشهد ثالث بالثالث
 فكان الأكبر عبدا والثاني ابن أم ولد والثالث ابنه لان الاول والاوسط تصادقا على أن الجارية صارت أم ولد
 بولادة الاوسط (مسئلة) ان قيل أي رجل ملك أنا مملوكا مملوكا لا شبهة فيه فلما ولدت صار ولدا له بيت المال
 (الجواب) أن هذا الرجل وافق رجلا آخره أنا فتزاد ضيق عند شخص فوضعا الاثنيين في مكان واحد فولدت
 كل واحدة من الاثنيين لجات احدهما ببغل والاخرى بمجش فأدهى كل منهما بالبغل فهما شرب كان في البغل

والخس لبنت المال ويمكن أن يلغز عـلى وجه آخر فيقال أى رجل له أنان حامل لا يشار كـه فيها ولا فى حلها أحد
فولدت بغلا فصار نصفه لسكالا خرقرعائه ويجاب بما تقدم **مسئلة** ان قيل أى امرأتين ولدنا فى بيت مظلم ذكرا
الذكر كيف يكون الحال (فالجواب) أنه يوزن الابن

فأيهما كان أثقل فهو لبن
الابن كذا فى العدة (مسئلة)
ان قيل أى امام عالم بالكتاب
والسنة ووجوه الفقه
وسائر العلوم من أهل الدين
برى من كل خصلة ذميمة
جامع لكل خصلة حميدة جاز
ذبحه بلا ذنب كان منه ولا
جناية (فالجواب) أن هذا
رجل فيه أهلية القضاء
فلسلطان أن يوليه القضاء
فقد ذبحه بغير سكين فقد
روى أبوداود من حديث
أبي هريرة رضى الله عنه
من جعل قاضيا فقد ذبح
بغير سكين وليكن هذا آخر
ما أورده فى هذا الكتاب
مع الاعتراف بعدم
الاستيعاب لما يمكن جعله
من هذا الباب * واعلم أن
ما عزوته من المسائل غالبا
انما أريد به أصل الحكم
لا سبكه فى صورة لغز فان
غالب ذاك من مخترعات
فكرى الفاتر ونظرى
القاصر وأنا أسأل الواقف
عليه بعين الانصاف أن
يصلح ما فيه من الزلل
ويصفع بما فيه من الخطأ
والخلل وأن يدعولى بالمغفرة

بينهما موافقة (و) اضرب (سهم ورثة الميت الثانى فى نصيب الميت الثانى) ان كان بين
ماتى يد الميت الثانى وتخصيمه مباينة (أوفى وقته) عند الموافقة (ويعرف حظ كل فريق
من التخصيم بضرب ما) كان (للكل) فريق (من أصل المسئلة فيما مضى بته فى أصل
المسئلة) أى يضرب نصيب كل فريق من المسئلة فى مبلغ الرأس وهو المضروب فى
الفريضة فما بلغ فهو نصيب ذلك الفريق (و) يعرف (حظ كل فرد) من أفراد الفريق
(بنسبة سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم) أى رؤس ذلك الفريق حال
كونه (مفردا ثم يعطى) كل واحد من آحاد الفريق (بمثل تلك النسبة من المضروب
لكل فرد) من أفراد الفريق (وان أردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فاضرب
سهام كل وارث) أو غريم (من التخصيم فى كل التركة ثم اقسم المبلغ على التخصيم) وهذا
اذ لم يكن بين التركة والتخصيم ولا بين التركة ومجموع الديون موافقة وان كان بينهما
موافقة فاضرب سهام كل واحد من الورثة ودين كل غريم فى وفق التركة فما بلغ
فاقسمه على وفق التخصيم أو على وفق مجموع الديون فخرج من القسمة فهو نصيب
ذلك الوارث أو الدائن لانه يجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الديون
بمنزلة التخصيم ثم شرع فى التخرج فقال (ومن صالح من الورثة على شئ) معلوم
فاطرح سهامه من التخصيم (فاجعل كان لم يكن واقسم مابقى) من التركة
(على سهام من بقى) منهم كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما فى ذمته
من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التخصيم وهى
ثلاثة واقسم مابقى من التركة بين الام والم اثنان با بقدر
سهامهما سهامان للام وسهم للم والمجد لله الذى
بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على
سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله
وعصبيه وسلم والمجد لله
رب العالمين آمين

وفاته الديون وخاتمة الخبر عـد تجرع كأس الموت فاقى قليل الحظ مستضعف الرطب بأفقه كثير الخطا فليتنق الله
سائله والمجد لله أولا وآخرنا طنا وظاهرا والصلوة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه خيرة الله من خلقه
وعلى التابعين لهم باحسان من زيد الرضوان آمين

الحمد لله أودع الفقه خير علماء الدين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين
 وعلى آله وأصحابه من تبع علم الهداية ومن تم بهمهم عقد نظام الاسلام في البسمة
 والنهاية (و بعد) فقد بدوا لاجتماع طبع كتاب كنز البيان في فقه مذهب الامام
 الاعظم أبي حنيفة النعمان بركة هوس حواشيه بكتاب الذخائر الاثرفية في
 الفااز الحنفية بالمطبعة البهية العفانية التي محل ادارتها حارة الفراخه
 بخط باب الشعرية ادارة مديرها ومنشها من لا يجاريه في الفضل
 سابق من بلغ أوج المعالي حضرة الشيخ عثمان عبدالرازق
 في أواسط شعبان المعظم بإضافته الى خير العرب
 والجم الذي هو من سنة الف وثلثمائة وستة
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة وأزكى التحية وعلى آله
 وأصحابه وأهل شريعته
 ذوى القواعد
 السنية
 آمين
 تم

﴿فهرست شرح العلامة الطائى المسمى كنزالبیان مختصر توفیق الرحمن
على متن الكنز الامام النسفى فى مذهب الامام الاعظم﴾

صفحة	كتاب	صفحة
١٣٢	كتاب الطهارة وفيه أربعة أبواب	٣
١٣٥	كتاب الصلاة وفيه احدى وعشرون بابا	١١
١٣٦	كتاب القضاء وفيه بابان وفصلان	
١٤٠	كتاب الشهادات وفيه ثلاثة أبواب	٣٢
١٤٥	كتاب الرجوع عن الشهادة	٤٦
١٤٦	كتاب الوكالة وفيه ثلاثة أبواب وفصل	٤٩
١٥٠	كتاب الدعوى وفيه ثلاثة أبواب وفصل	٥٤
١٥٦	كتاب الاقرار وفيه بابان	فصول
١٥٩	كتاب الصلح وفيه باب وفصلان	٦٣
١٦١	كتاب المضاربة وفيه باب وفصل	٦٤
١٦٤	كتاب الوديعة	فصول
١٦٥	كتاب العارية	٨٤
١٦٦	كتاب الهبة وفيه باب وفصل	٨٨
١٦٨	كتاب الاجارة وفيه أربعة أبواب	٩٦
١٧٤	كتاب المكاتب وفيه ثلاثة أبواب وفصل	١٠١
١٧٧	كتاب الولاة وفيه فصل	١٠٤
١٧٨	كتاب الاكراه	١١٣
١٧٩	كتاب الحجر وفيه فصل	١١٣
١٨٠	كتاب المأذون	كتاب الآبق
١٨١	كتاب الغصب وفيه فصل	١١٤
١٨٣	كتاب الشفعة وفيه ثلاثة أبواب	كتاب الشركة وفيه فصل
١٨٦	كتاب القسمة	١١٦
١٨٨	كتاب المزارعة	١١٧
١٨٩	كتاب المساقاة	فصول
	كتاب الذبايح وفيه فصل	١٣٠
		كتاب الصرف

صفحة	مكتبة
٢٠٣	كتاب الجنائيات وفيه أربعة أبواب وفصلان
٢٠٧	كتاب الديان وفيه خمسة أبواب وخمسة فصول
٢١٤	كتاب المعامل
٢١٥	كتاب الوصايا وفيه ستة أبواب وفصل
٢٢١	كتاب الخنثى وفيه مسائل شتى
٢٢٤	كتاب الفرائض
١٩٠	كتاب الاخعية
١٩١	كتاب الكراهية وفيه خمسة فصول
١٩٥	كتاب احياء الموات
١٩٦	كتاب الاثربة
١٩٧	كتاب الصيد
١٩٨	كتاب الرهن وفيه ثلاثة أبواب وفصل

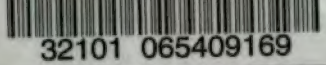
(تم الفهرست)

[The text in this block is extremely faint and illegible due to the quality of the scan. It appears to be a list or index of names and dates, possibly from a historical document or a genealogical record.]

Library of



Princeton University.



32101 065409169